



RB
492.78

٧٤

V1

﴿ فهرسة الجزء الثاني من التعبير يد على مختصر السعد على متن التلخيص ﴾

صفحة	
٢	الانشاء
٥	مبحث الاستفهام
٢١	مبحث الامر
٢٥	مبحث النهي
٣٠	الفصل والوصل
٧٤	الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة
٩٨	(الفن الثاني علم البيان)
١٠٨	التشبيه
١٤٩	(خاتمة) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف الخ
١٥٠	الحقيقة والمجاز
١٨٣	مبحث المجاز المركب
١٨٦	(فصل) في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
١٨٩	(فصل) في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
٢٠٠	(فصل) في شرائط حسن الاستعارة
٢٠٣	(فصل) في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه
٢٠٤	الكناية
٢١٢	فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصریح
٢١٣	(الفن الثالث علم البديع)
٢١٥	مبحث الجناس المعنوي
٢٤٨	مبحث الجناس اللفظي
٢٦٨	(خاتمة للفن الثالث) في السرقات الشعرية وما ينصل بها وغير ذلك
٢٨٩	(فصل) من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

﴿ تمت ﴾

اهداءات ١٩٩٩

المرحوم فضيلة الاستاذ

الدكتور / محمد عبد الله دراز

﴿ الجزء الثاني ﴾
من تجريد العلامة البناني على مختصر
الامام سعد الدين التفتازاني على متن التلخيص
في علم المعاني نعمدهما الله برحمته
وأسكنهما فسيح
جنته

﴿ الطبعة الاولى ﴾
﴿ بالمطبعة العلمية سنة ١٣١٥ هجرية ﴾

الانشاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الانشاء

قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعني القاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك والظاهر أن المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد بهما معانيهما المصدرية

(قوله الانشاء) أي هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لا يخفى أطول وكتب أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمراد به المعنى وقول الشارح قد يطلق أي الانشاء أي هذا اللفظ أعني لفظ الانشاء في كلام الشارح استخدام (قوله تطابقه أو لا تطابقه) أي تقصده مطابقة أو لا مطابقة وهذا محط التنقي والافهول ونسبته خارج (قوله مثل) زائدة وكان الاوضح أن يسقطها كما في المطول اه (قوله كذلك) أي يطلق على الكلام وعلى فعل المتكلم فنرى (قوله والظاهر أن المراد ههنا هو الثاني) فيه إشارة إلى صحة ارادة الاول أي نفس الكلام على ارتكاب الاستخدام في قوله ان كان طلبا أو تقدير المضاف أي ان كان مدلوله مثلا وببحث الفنرى في دعوى الشارح أظهرية ارادة الثاني بأنه قد عتد سابقا لانشاء من الابواب الثمانية المحصور فيها هذا الفن وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب أن يراد به هنا أيضا نفس الكلام وكذا بأقسامه التي هي التمني وغيره ويؤول في ضمير قوله واللفظ الموضوع له قال سم لا يخفى أن المراد بالانشاء بالمعنى الاول الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهي وأن المراد بالانشاء الذي جعل أحد الابواب الالفاظ المبينة لحكم الكلام المخصوص لانها هي التي تكون جزءا من الكتاب فكيف يكون من الابواب اذا جعل على ان الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهي مع ظهور أن هذا الكلام المخصوص ليس أحد الابواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد بها) أي بالتمني والاستفهام وغيرهما وكتب أيضا قوله والمراد بها الخ هذا في معنى العلة أي لان المراد بها الخ أي انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أي واذا كانت هذه الاقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم والاقسام تباین وسياقه يقتضي أن التمني بالمعنى المصدرية القاء عبارة التمني والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التمني والاستفهام وغيرهما تطلق على آت الترا كيب المخصوصة كما تطلق على الاحوال القلبية ولا مانع من ذلك لكون الاولى أن يراد بالانشاء في الترجمة نفس الكلام وبضميره المستتر في قول المتن ان كان طلبا المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي اذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة انشاء على الاستخدام وانما كان هذا أولى لما استعرفه من احتياج كلام الشارح الى تكلف

ومن الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك ما نصه قال في الاطول التمني مثلا لم يات بمعنى القاء
الكلام المفيد للتمني مثلا حتى يجعل الانشاء هذا المعنى منقسم الى ما دعا الشارح اليه من تصحيح مثل
قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدعه حتى فان القاء كلام التمني ليس الموضوع له ليت كما ان نفس الكلام
ليس كذلك (قوله لا الكلام المشتمل عليها) أي على أدواتها (قوله بقريضة قوله الخ) لا يصلح ذلك لان يكون
قريضة الا ان حملت اللام في قول المصنف واللفظ الموضوع له على الغاية والتعليل لظهور أن ليت ليست
موضوعا لبقاء الكلام المخصوص وانما هي موضوعا للطلب القلبي أو الحالة يلزمها الطلب على ما فيه
يس وقد يقال لا يصلح قريضة على ما ذكره حتى مع حمل اللام على التعليل اذ مع جملها على التعليل
يصح ان يراد من الانشاء نفس الكلام وكذا من أقسامه أي واللفظ الموضوع لاجل هذا الكلام أي
لاجل تحصيله كما ذكره صاحب الاطول (قوله لمعنى التمني) أي في معنى التمني الذي هو بالمعنى المصدري
أعني القاء نحو ليت زيد قائم هذا ما يفتضيه سياقه وهو غير مسلم فان ليت لم توضع لفعل المتكلم الذي هو
القاء هذا الكلام وانما وضعت لنفس التمني الذي هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أتمنى
فان تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ ليت موضوع لاجل أن يليق أي يوجد ويحقق به الكلام
الانشائي فتكون اللام للعلل الغائية صح كلامه لكن فيه تكلف (قوله لا نقولنا ليت الخ) أي لا في قولنا
أي مقولنا (قوله لا انشاء) أي القاء الكلام الانشائي يس (قوله ان لم يكن طلبا) أشار الى أن قسم قول
المصنف ان كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كفعال المقاربة) أي كلقاء أفعال المقاربة
وكتب أيضا قوله كفعال المقاربة ظاهرا فيما يدل منها على التبرج كعسى وحزى واخسأ لوق لا ما لا يدل منها
عليه تأمل (قوله ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب وكما الخبرية على ما في المطول قال السيد ولا ينافي ذلك أي
كون رب وكما للانشاء كون ما دخل عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة الظرف الى الرجال
في كم رجال عندي ورب رجل عندي مثلا وأما باعتبار استكثر أياهم فلا يمتثل لهما لانك استكثرتهم
ولم تخبر عن أكثرهم اه وفي العروس بعد نقل نحو هذا عن ابن الحاجب ما نصه هذا الكلام ضعيف والذي
نقطع به أن هذا خبر لان التكثر ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون انشاء بل معناه اعتقاد
الكثرة الواقع في النفس والتعبير عن ذلك بكلمة اخبار عن هذا الاعتقاد فقولنا كم رجال عندي من جهة
التكثر اخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا فليس من الانشاء في شيء وتعليل ابن
الحاجب كونه انشاء من جهة التكثر بان المتكلم عبر عما في باطنه من التكثر يستلزم أن يكون نحو
أبغضت زيد او عزمت على كذا انشاء ولا فائز به وقوله عقب ذلك والتكثر معنى ثابت في النفس لا وجود
له من خارج صحيح لكن لا ينفعه (قوله البيانية) أطلق البيان على ما يعبر المعاني (قوله ان كان طلبا) المراد
بالطلب معناه الاصطلاحي أعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القاب فنرى (قوله غير
حاصل وقت الطلب) فان قامت ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب لعدم العلم بحصوله فالصحيح أن يقال
استدعي مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد استدعاء صحة الطلب لاستدعاء نفسه أو المراد
عدم الحصول في زعم المتكلم فاذا لم يوجد شرط الطلب أو صحته حمل كلام من يوثق به على معنى مناسب
لذلك الطلب أطول (قوله لا امتناع طلب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالة فانه غير مستحيل بل هو
عيب فقط والمحال تحصيل الحاصل بل المراد بامتناعه أنه لا يليق (قوله فلو استعمل صيغ الطلب) كما في قوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا (قوله لمطلوب) أي اطلب مطلوبا (قوله ما يناسب المقام) أي كطلب المدأومة
(قوله وهو طلب الخ) مخالف لما اقتضاه سياقه السابق وموافق لما حققناه سابقا من أن المراد بالطلب
القلبي اللهم الا أن يحمل الطلب في التعريف على القاء كلام يدل على حصول شيء الخ (قوله حصول شيء)
ولو على وجه النفي (قوله على سبيل المحبة) أي على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقي من أنواع
الطلب وقيل ينبغي أن تقييد المحبة بالمجردة عن الطمع اذ تراعى الأمر والنهي ونحوهما التي وجدت
المحبة فيها وقيل قيد المحبة المرادة يكفي في اندفاع النقص وقيل هو تعريف بالاعم وقد أجازته المتقدمون
كذا في يس (قوله امكان التمني) أي عدم استحالة فالمراد الامكان العام الذي هو سلب الضرورة عن

لا الكلام المشتمل عليها
بقريضة قوله واللفظ
الموضوع له كذا وكذا الظهور
أن لفظ ليت مثلا يستعمل
لمعنى التمني لا لقولنا ليت
زيد قائم فافهم فالانشاء ان
لم يكن طلبا كفعال المقاربة
وأفعال المدح والذم وصيغ
العقود والقسم ورب ونحو
ذلك فلا يبحث عنها ههنا
لأنه المباحث البيانية
الانشائية المتعاقبة وان
أكثرها في الاصل أخبار
نقلت الى معنى الانشاء ان
كان طلبا استدعي مطلوبا
غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل
فلو استعمل صيغ الطلب
لمطلوب حاصل امتنع
أحوالها على معانيها
الحقيقية وينتولد منها
بحسب القرائن ما يناسب
المقام (وأنواعه) أي الطلب
(كثير منها التمني) وهو
طلب حصول شيء على
سبيل المحبة (واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط
امكان التمني)

الجانب المخالف للنسبة أو جواز الوجود والعدم فالمراد الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتم في لخر وجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب وكتب أيضا قوله امكان التمني ولا امتناعه وخص الامكان بالنفي لأنه يتبادر الوهم الى اشتراط امكانه لما تقرر أنه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على وجه التمني وطلب لا على هذا الوجه أطول (قوله بخلاف التبرجى) يقتضى أن بين التمني والتبرجى مشاركة في مطلق الطلب وأن لا يفرق بينهما الاشتراط امكان المترجى دون اشتراط امكان التمني وليس كذلك اذا التبرجى ليس من أقسام الطلب بل هو أقرب الحصول وكتب أيضا قوله بخلاف التبرجى وأما الامر والنهى والاستفهام والنداء فقال بعضهم لا تستعمل الا فيما كان ممكنا ولعل مراده أن الأصل ذلك والا فالامر بالمحال بل التكليف به واقع اه يس وقوله الا فيما كان ممكنا أى ولو بحسب الزعم كما فى الأطول (قوله تقول ليت الشباب يعود) مع أن عوده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة الشبوية بالجنس أو النوع لا عودها بالشخص ولا عود السن المعين فان ذلك محال عقلا يس (قوله لكن اذا كان التمني الخ) لا حاجة لهذا لان التبرجى ليس طلبا كما بينه فى المطول فيما سياتى فلا يشبهه بالتنى الذى هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما ما ذكر تأمل سم (قوله أن لا يكون التوقع وطماعية) يؤخذ من كلامه التباين بين التمني والتبرجى وعلى ما فى المطول من أن التبرجى ليس بطلب فالتباين أظهر يس (قوله توقع) التوقع أبلغ من الطماعية يس (قوله وطماعية) هو تخفيف الباع على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها فنرى (قوله لصار ترجيا) فيؤتى فيه بعل فى التوقع وبمعنى فى الطماعية وفى العبارة ادخال اللام فى جواب ان يس (قوله وقد يتمنى هل) قال فى المطول ولما ذكر ما هو موضوع للتمنى أشار الى ما يستعمل فى التمنى مجازا فقال وقد يتمنى هل الخ اه وبه يندفع ما قيل المناسبات مراده فى المعانى المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقد يتمنى هل أى على سبيل الاستعارة التبعية أو المجاز المرسل بمرتين بان يجوز بها الى مطلق الطلب ثم الى طلب حصول شئ على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله هل مثلها الهمزة كما فى قوله

الاسبيل الى خرفا شرها * الاسبيل الى نصربن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة المجاز (قوله فى صورة الممكن) فيه ان ليت لا تنافى أن يكون ممكنا فانها تستعمل فى الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها ويحاج بان المراد فى صورة الممكن اتصال المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكلا لا حزم بانتفائه بخلاف التمنى فانه قد يكون مجزوما بانتفائه تأمل (قوله وقد يتمنى بلو) لم يذكر الشارح نكتة للعدول عن التمنى بليت الى التمنى بلو كما ذكر فى هل ويظهر لى أن نكتته الاشعار بعزة ممتناه حيث أبرزه فى صورة ما لم يوجد لان لو بحسب أصلها حرف امتناع لا امتناع (قوله لو تاتينى فتحدثنى) أى ليت أتينا فحدثنا فنرى (قوله بالنصب) فلورفع فان كانت هناك قرينة تدل على التمنى عمل بها والا فلا وما استفيد من كلام المصنف من نصب المضارع فى جواب التمنى بلونقل السيوطى فى نكتته عن ابن هشام عن السفاقسى خلافا كذا فى يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال الفنى ولا يحتاج لوحيث تدل الى الجزاء لخر وجهها عن معنى التعليق اه وهو مبني على أن لو التى للتمنى قسم برأسه والذى يدل عليه كلام المصنف أنها لو الشرطية أشربت معنى التمنى فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه والخلاف مبسوط فى كتب النحويين وقيل لو مصدرية بتقدير أو ولو تاتينى كما فى الأطول (قوله بعد الاشياء السنة) بادخال العرض فى التخصيص والدعاء فى الامر والنهى واسقاط التبرجى كما ياتى (قوله كان حروف) لوقال أحرف لكان أحسن (قوله التنديم) أى جعل المخاطب نادما وهذا مع الماضى وقوله والتخصيص أى حث المخاطب وهذا فى المستقبل (قوله وهى هـ الخ) ذكر من حروف التخصيص أربعة وبقي اثنان لو والأ بالتخفيف لان لهما خصوصية بانهما الطلب لا تويج فيه أبدا بخلاف الأربعة يس (قوله حال كونهما مركبتين) فى العبارة تسامح لا يخفى لان ظاهرها ان هـ لا مثلاً أخذت من هل فى حال تركيبها مع لا وهـ ل فى حال تركيبها مع لا هى نفس هـ لا فقد أخذ الشئ من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هـ لا مثلاً لا مركبت من هل ولا وتر كيهما هو أخذها بالفعل فإدخالها فى هل ولا وما فى حال افرادها وتر كيهما هو نفس

بخلاف التبرجى (تقول ليت الشبلب يعود) ولا تقول له انه يعود لكن اذا كان التمنى ممكنا يجب أن لا يكون للتوقع وطماعية فى وقوعه والا لصار ترجيا (وقد يتمنى هل نحو هل لى من شفيح حيث يعلم أن لا شفيح) لانه حيثئذ يمنع حله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة فى التمنى هل والعدول عن ليت هو ابراز التمنى اكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه (و) قد يتمنى (بلو نحو لو تاتينى فتحدثنى) بالنصب على تقدير فان تحدثنى فان النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها اذا لا ينصب المضارع بعدها الا باضمار أن وأن انما تضمير بعد الاشياء الستة والمناسبات ههنا هو التنى قال (السكاكى) كأن حروف التنديم والتخصيص وهى هـ لا والأ بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما) خبر كأن أى كأنها مأخوذة من هل ولولا اللتين للتمنى حال كونهما (مركبتين مع لا وما المزيدتين

التضمينهما) على لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب هـ كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك

الا بواب يعني أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمني ليتولد) على لتضمينهما يعني أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل أن يتولد (منه) أي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه (في الماضي) التنديم نحو هـ لا أكرمك زيدا ولو ما أكرمتك على معنى ليتك أكرمتك قصدا إلى جعله نادما على ترك الأكرام (وفي المضارع) التحضيض نحو هـ لا تقوم ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا إلى حثه على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول الأول ومعنى التمني مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمينهما على لفظ التفعّل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وإنما ذكر هذا بلفظ كأن لعدم القطع بذلك (وقد يمتنى بـ على فيعطى له حكم ليت) وينصب في جوابه المضارع على أضمار أن (نحو ما على أجم فأزورك بالنصب بعد المجرع عن الحصول) وهذا يشبه الحالات والممكّنات التي لا طماعة في وقوعها فيتولد منه معنى التمني (ومنها) أي ومن أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول

الاحذاه عوق ويمكن دفع التسامح بجعل الحال مقدرة والمعنى أنها مأخوذة من هل ولو حال كونهما مقدري التركيب مع ما ولا المزبدتين قاله الفـ نرى وأجاب سم بان هـ لا المجعولة لأن كلمة واحدة بمعنى واحد مأخوذة من هل ولا غير المجعولتين كلمة واحدة بمعنى واحد فاختلف المأخوذ والمأخوذة منه بالاعتبار اهـ وحاصل الجواب الأول أن المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذة منه مقدار التركيب وحاصل الثاني أن المأخوذ مركب تركيبا جعل الكلمتين كلمة واحدة بمعنى واحد والمأخوذة منه مركب تركيبا ليس بهذه المثابة بل هو ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى تأمل (قوله لتضمينهما معنى التمني) فيه أنها قبل تركيبهما مع لا وما للتمني فإمعنى كون تركيبهما لا أجل أن يضمنا معنى التمني ويجاب بأنهما قبل التركيب للتمني جوارزا واحتمالا وبعده التمني وجوابا ونصافـ كانه قال لتضمينهما معنى التمني على التنصيص والترؤم من عوق (قوله والتضمين الخ) عبارة عوق لا أجل تضمينهما أي جعلهما متضمنتين أي داليتين على معنى التمني فالمراد بالتضمين هنا جعل الشيء دلولا للفظ لا جعله جزأ من المدلول الذي هو التضمن اصطلاحا ونظيره قولك ضمنت هذا الكتاب كذا بابا فليس المراد أني جعلت الابواب جزأ من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد اهـ (قوله متضمنتين) أي مستلزمين (قوله ليس افادة التمني) فالتمني ليس مفعولا بالذات بل ليتوصل به إلى التنديم أو التحضيض (قوله بل أن يتولد منه الخ) ولم يجعل تركيبهما بنفس التنديم والتحضيض من أول وهلة بل بتوسط التمني لأن التنديم متعلق بالماضي والتحضيض بالمستقبل فكأنهما مختلفان فارتكبت معنى التمني واسطة لأنه طلب في المعنى ليكون كالجنس لهما فيكون في الحروف شبه تواطؤ ولا شبه اشتراك لأن التواطؤ أقرب من الاشتراك وإنما قلنا شبه لأن التواطؤ الحقيقي إنما يتصور في غير الحروف عوق وقوله لأن التواطؤ الحقيقي الخ إنما يظهر على القول بأن الحروف موضوعات لمعان جزئية لا على أنها موضوعات لمعان كلية لكن إنما تستعمل في جزئية كما عليه السعد والجمهور وكتب أيضا مانصه وجه التولد أن التمني مرغوب فيه ومطلوب فيندم على فواته ويحث على فعله قال في الأطول فإن قلت التمني طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشيء لا توجب ندامة المخاطب على تركه أو حرصه على فعله فكيف يتوصل به إلى التحضيض والتنديم قلت التمني لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء (قوله وفي المضارع) أي في الاستقبال لا في مطلق صيغة المضارع فإنها قد تكون للضي المفيد للتنديم عوق (قوله ووقع الخ) وعليه فالتضمن على حاملة على التركيب بعد وجودها لا مرتبة فيكون التقدير أن التركيب جعل عليه كون معناه التمني عوق أي وقوله ليتولد على مرتبة (قوله وهو لا يوافق الخ) لأن ما في بعض النسخ يفيد أنه أمر أصلي والقصد أنه طارئ بفعل الفاعل (قوله لعدم القطع بذلك) لأن أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيها فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر عوق (قوله وينصب في جوابه المضارع الخ) تفريع النصب على كونها التمني واعطائها حكم ليت ظاهر على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع في جواب الترجي أما على مذهب الكوفيين فلا لأنهم ينصبون المضارع بعد الترجي (قوله بالنصب) ذهب الكوفيون إلى النصب في جواب لعل بدليل قوله تعالى لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع بالانصب ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب وتأولوا النصب في الآية بأن لعل أشبهت معنى التمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ومن أحسن ما أجيب به عن النصب أنه في جواب الطلب في قوله ابن لي صرحا به يندفع الإيراد المشهور أن الترجي إنما يكون في الممكن وإطلاع فرعون إلى اله موسى ويبلغه أسباب السموات غير ممكن اهـ ملخصا من يس ويندفع أيضا بالجواب الأول الذي هو تأول البصريين اهـ (قوله لبعدها المرحو) أي لبعدها من شأنه أن يترجى لا المر جوبا لفعل كما يتبادر والالم تكن لعل مستعملة في التمني بل في الترجي وقال السيدان المراد المر جوبا لعل ومعنى التمني به جعل الترجي به في حكم التمني ولا يخفى أنه بعيد ولا أقرب أنه يتمنى بـ لعل لقرب التمني من الحصول فكأنه قريب من الرجاء أطول وفي الفري ما يوافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام الترجي (قوله يشبه) أي المر جوبا (قوله في تولد منه) أي من البعد أو من لعل (قوله طلب حصول الخ)

صورة الشيء في ذهن
فان كانت وقوع نسبة
بين امرين أولا وقوعها
لخصولها هو التصديق
والافهوا التصور (والالفاظ
الموضوعة له الهمزة
وهل وما ومن وأي وكم
وكيف وأين وأنى ومتى
وأين فالهمزة لطلب
التصديق) أى انقياد
الذهن واذا كان لوقوع نسبة
تامة بين الشئين (كقولك
أقام زيد) في الجملة الفعلية
(وأزيد قائم) في الجملة
الاسمية (أو) لطلب
(التصور) أى ادراك غير
النسبة (كقولك) في طلب
تصور المسند اليه (أدبس
في الاناء أم غسل) عالما
بحصول شئ في الاناء طالبا
لتعيينه (و) في طلب تصور
المسند (أفى الخائبة
دبس أم فى الزق) عالما
بكون الدبس فى واحد من
الخائبة والزق طالبا لتعيين
ذلك (ولهذا) أى ولجئ
الهمزة لطلب تصور (لم
يقع) فى طلب تصور
الفاعل (أزيد قام) كما قبح
هل زيد قام (و) لم يقع فى
طلب تصور المفعول (أعمرا
عرفت) كما قبح هل عمرا
عرفت وذلك لان التقديم
يستدعى

نقض بنحو علمنى أمر او يمكن دفعه بان المراد طلب ذلك بأدوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة) أى
حصول صورة الشئ المستفهم عنه فى ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أى ادراك (قوله فان كانت
وقوع نسبة) أى فى الخارج وقوله فصولها أى لاعلى سبيل مجرد التصور بل المراد بحصول الوقوع ادراك
انه محقق خارجا وليس محققا بمجرد تصور الوقوع ليس تصديقا بل هو تصور (قوله فصولها) أى
ادراكها (قوله الهمزة وهل الخ) لم يذكرا أم المنقطعة نحو أم اتخذوا من دونه أولياء وهى لطلب التصديق
كما أتى (قوله وأيان) بفتح الهمزة وبال كسر قايلا فى لغة سليم يس (قوله لطلب التصديق) قدم طلبه لانه
لا طلب فى التحقيق الا للتصديق وأما طلب التصور فكل ما ظهري كما ستعرفه كذا فى الاطول (قوله
واذا كان) عطف نفسه بالاذعان عند أهل المنطق الادراك فالتصديق ادراك وقوع تلك النسبة أو
لا وقوعها وادراك ماسوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هى مورد الايجاب والسلب تصور كما فى ع ق
(قوله تامة) فادراك وقوع النسبة الناقصة تصور (قوله أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة
بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذا قيل قام حصل ذلك التصديق ع ق (قوله فى الجملة الفعلية)
وقدمها لان الاستفهام أحق بها أطول (قوله أو التصور) لا يخفى أن التصديق موقوف على التصور
فانتفاؤه يستلزم انتفاء التصديق لكن لما كان التصديق بغير المعين حاصلًا والمقصود حصوله بالمعين
والتفاوت بينهما ليس الا فى تعيين المسند اليه مثلا توسعوا فقالوا الهمزة لطلب التصور دون التصديق
والا فالهمزة فى التحقيق لطلب التصديق المعين سواء دخلت على المسند اليه أو المسند أو المفعول أو نحوها
من سائر قيود الفعل من السراحي (قوله أى ادراك غير النسبة) أل للعهد والمعهود النسبة المتقدمة التى
هى التامة وكتب أيضا قوله أى ادراك غير النسبة أى غير وقوعها فدخل فيه ادراك ذاتها قال ابن يعقوب
فطلب التصور ثلاثة أقسام طلب تصور النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم لم يمثله
له لان طلب تصور الطرفين يغنى عنه وطلب تصور المسند اليه وطلب تصور المسند له (قوله أدبس) هو
شراب حلوى يتخذ من التمر أو العنب ع ق وكتب أيضا قوله أدبس الخ فهذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع
النسبة وهى الحصول فى الاناء وجهلت الحاصل الذى هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلًا فسألت
عنه فاذا قيل مثلا غسل تصور المسند اليه بخصوصه وانه غسل * وههنا نكتتان * ينبغى التنبيه لهما
اخذاهما أن ظاهرهما هنا تأخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور
خاص كما أشرنا اليه وأمام مطلق التصور أعنى تصور المسند اليه فهو متقدم لأنك تعلم أن شئ ما حاصله اثر ا بين
العسل والدبس والاخرى أن المسؤل عنه فى الحقيقة ولو كان الذى يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور
مع التصديق فان نفس حقيقة الدبس أو العسل المجاب باحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من
الجواب كون الواقع فى الاناء خصوص العسل مثلا لا حقيقة العسل فالسؤال فى الحقيقة عن حصول
مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا
عن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند سموة تصور أو توسع ع ق (قوله فى الخائبة
الخ) فيه النكتتان السابقتان فهنا أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه
أحدهما من تصور خاص متأخر هو المسؤل عنه وهو كونه نفس الخائبة بخصوصها أو الزق بخصوصه ثم
الطرفان متصوران لذاتهما أيضا وانما سئل عنهما من حيث الحصول فهما بالخصوص فى هذا التصور
تصديق كما فى المسند اليه لان التصديق المعلوم مطلق الحصول فى أحدهما سئل عن حصول خاص يتبين
بذكر الحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعدمه مع هل انما بنوعا لعلها على ما يتبادر من افادة التصور فيما
ذكر على ما يأتى تأمل ع ق (قوله وذلك) أى القبح فى صورة هل دون صورة الهمزة (قوله لان التقديم يستدعى
الخ) لان التقديم يفيد الاختصاص ففاد أعمرا عرفت مثلا السؤال عن خصوص المفعول أى الذى اختص
بالعرفة دون غيره بمعنى أنه يسئل عن الذى يصدق عليه انه هو المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع
المعرفة على عمرا أو غيره فاصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما حاصل وانما يسئل عن المفعول
الذى اختص بوقوع الفعل عليه فالسؤال لطلب التصور ع ق وكتب أيضا قوله لان التقديم الخ هذا

التعليل يفيد المنع لا القبح كما ذكر وقد يجب عنه بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب ع ق
(قوله حصول التصديق) أي وجوده من المتكلم (قوله لطلب حصول الحاصل) أي وطلب حصول
الحاصل عبث ولا يصح أن تجعل لطلب تصور المفعول لأنها لا تنجي لطلب التصور (قوله وهذا) أي الفرق
المذكور (قوله وهذا ظاهر في أعمر أعرفت) لأن تقديم المنصوب يفيد الاختصاص ما لم تقسم قرينة على
خلافه فالغالب فيه الاختصاص وقوله لا في أزيد قام أي لأن تقديم المرفوع ليس في الغالب للاختصاص
وانما قال فليتأمل لأن تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص كالاهتمام فيساوي تقديم المرفوع
من حيث أن كلا قد يكون للاختصاص ولغيره ويجب عنه بأن النظر للغالب كما مر تأمل (قوله والمسؤول الخ)
قال ع ق ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن يذكر ما يعلم به أنه أريد بها السؤال عن كل
متصور خاص من المسند أو المسند إليه أو شيء من متعلقاتهما فإشار إلى ذلك بقوله والمسؤول الخ (قوله بها)
أي بالهمزة ومثلها غيرها كما ذكره الطيبي في التبيان يس (قوله هو ما يليها) قال الدماميني وفي كتاب
سبويه ان التقديم في نحو أزيد القيت أم عمرا أحسن وانك لو أخرت فقلت ألقيت زيدا أم عمرا لكان
جائزا حسنا ونحوه في مقرب ابن عصفرة وأفاده يس وكتب أيضا قوله هو ما يليها هذا انما يظهر اذا كان
المطلوب بها تصور بعض طرفي الجملة أو فضلاتها لا التصديق بوقوع نسبتها اذ ليس له لفظ واحد يلي الهمزة
بل دأثر بين المسند والمسند إليه فليس أحدهما أولى بالابلا من الآخر قال في العروس الا أن يقال
المعترف به هو الفعل وقال ع ق والمسؤول عنه أي بالهمزة عند قصد السؤال عن أجزاء الجملة تصور ما يليها
من تلك الأجزاء وذلك كالقول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام يقوله الشاك في وقوع
ضرب منك على زيد بمعنى أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على
هذا تكون للتصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض أجزاء الجملة أولى بإسلاها من بعض اه ولا يخفى أن
الجواب المتقدم لا يأتي في الجملة الاسمية نحو أزيد قائم وبالجملة كان ينبغي للشارح حل كلام المصنف على
ما اذا كان المطلوب بالهمزة التصور وحل مثال المصنف على الاحتمال الثاني فيكون معناه أضربت زيدا
أم أكرمته أي ما الواقع منك منهما فيكون تقديم الفعل حريا على الأصل ولهذا قال في الاطول كالقول في
أضربت زيدا أم أكرمته وأما مجرد أضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والمتبادر أن الواقع بعدها
الجملة اذ ليس تقديم الفعل لتعلق الاستفهام به بل على ما هو الأصل فيه ولعل الحامل للشارح على جملة
مثال المصنف على طلب التصديق وجعله كونه لطلب التصور احتمالا لان ذلك هو المتبادر من عدم ذكر
المعادل (قوله اذا كان الشك في نفس الفعل) من غير أن يكون لك علم بحصول فعل منه لكن لم يتعين
عندك فاردت تعيينه (قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقى احتمال أن يكون لطلب تصور المسند إليه وقد
صرح بذلك في عروس الافراح وعبارته هذا كله أي التفصيل في الامثلة مع أم اذا ذكر أم فان لم تذكر
فقلت أقام زيدا احتمل أن يكون لطلب التصديق وأن يكون لطلب تصور المسند وأن يكون لطلب تصور
المسند إليه لان ذلك قد يصدر من متردد في وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام وشك في المسند إليه
ومن جازم بوقوع فعل من زيد وشك في أنه القيام أولا فالعنى على الاول أقام زيد أولا وعلى الثاني أقام زيد
أم عمرا وعلى الثالث أقام زيدا أم قعد وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق لان
النسبة هي الجسيرة بالاستفهام ولذلك كان ابلا لفعل الهمزة بالاستفهام وتأخير الاسم أولى من
العكس اه يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالقول وينبغي أن يحمل الفاعل هنا على المعنوي
لا الصناعي اذ هو لا يجوز تقديمه على فعله نوبى (قوله اذا كان الشك في المضروب) ولا يذهب عنك ما بينهما
عليه أنغام أن الاستفهام الذي ذكره وأنه يراد به التصور هنا لا يتخلو عن مراعاة التصديق المخصوص
ولهذا أصبح اطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل والمفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة لا
بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم ع ق (قوله سائر المتعلقات) نحو في الدار صليت أو يوم الجمعة سرت
وأنا دينا ضربته وأراك كبا حثت ونحو ذلك مطول (قوله لطلب التصديق) أي الإيجابي قال
الرضي هل لا تدخل على الثاني أصلا قلت كانه لرعاية أصله لانه في الأصل بمعنى قد وقد لا تدخل على

حصول التصديق بنفس
الفعل فتكون هل لطلب
حصول الحاصل وهذا
ظاهر في أعمر أعرفت لا في
أزيد قام فليتأمل (والمسؤول
عنه) أي بالهمزة (هو
ما يليها) كالقول في أضربت
زيدا اذا كان الشك في
نفس الفعل أعني الضرب
الصادر من المخاطب الواقع
على زيد وارتدت بالاستفهام
أن تعلم وجوده فيكون
لطلب التصديق ويحتمل
أن يكون لطلب تصور
المسند بأن تعلم أنه قد
تعلق فعل من المخاطب
بزيد لكن لا تعرف أنه
ضرب أو أكرم (والفاعل
في أنت ضربت) اذا كان
الشك في الضارب
(والمفعول في أزيد اضربت)
اذا كان الشك في
المضروب وكذا قياس
سائر المتعلقات (وهل
لطلب التصديق

(فحسب) وقد دخل على الجائنين (نحو هل قام زيد وهل عمر وقاعد) إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والعود لعمر و
(ولهذا) أي ولا اختصاصها بطلب التصديق ٨ (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لأن وقوع المفرد ههنا دليل على أن أم متصلة وهي لطلب

النافي أطول (قوله فحسب) أي إذا عرفت أنه لطلب التصديق فحسب أي هذه المعرفة فحسب
مستدال كمن ضمه ليس رفعا لأنه يبنى بعد حذف المضاق إليه على الضم وما له القصر على طلب التصديق
وأن كان ليس من طرقه أطول (قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو) قد سبق منافي أوائل أبيات
الاسناد الخبري أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم ثيبا على
أنه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها معادل وأشرنا إلى الجواب بجواز كون أم في هذا الحديث
النبوي منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا وكتب أيضا مانصه أي حيث لم تقدر أم منقطعة أذهي تجماع هل
بل لا تقع بعدهل الامنقطعة لأنه يشترط في اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة أو لفظة سواء يس
(قوله لأن وقوع المفرد ههنا دليل الخ) لأن أم المنقطعة لا يابها الاجلة وان وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدأ
محذوف نحو أنها لا بل أم شاء وهي بمعنى بل فعلم أن أم مطلقا لا تعادل هل (قوله وهل انما تكون لطلب
الحكم) يعني التصديق وكتب أيضا قوله وهل انما تكون لطلب الحكم أي فتقتضي الجهل به وهو
منافي لما اقتضته أم من العلم به إذا حقه هذا علمت رد ما قيل ما المانع من طلب كل من التعيين وأصل
الحكم وجبته يسوغ الجمع بينهما (قوله لماسيجي) أي في قوله ولهذا أيضا قبح الخ (قوله لأن التقديم
يستدعي) أي غالبا (قوله وهو محال) أي حصول الحاصل لطلبه اذ هو عيب لا محال يس وحصول
الحاصل المحال هو حصوله عن عدم (قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يخفى أن زيدا ضربت على هذا ليس
متعينا للقبح بل هو دأثر بين أن يكون خبيحا أو متنعيا الآن يقال الدأثر بين الامتناع والقبح متعين للقبح
أطول (قوله فعل محذوف) يفسره الظاهر أي ضربت زيدا ضربت لكنه يوجب لعدم اشتغال الضمير
بالمفسر مطول يعني أن في جعله مفعولا محذوف بعد الان فيه حذف عامل المفعول الاول وحذف مفعول
الثاني بخلاف صورة الاشتغال ففيه الحذف الاول فقط وكتب على قول المطول لعدم الخ مانصه أي ففيه
التهية والقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) راجع لاحتمالين فان قامت قرينة على أن التقديم
لاهتمام لم يوجب وكذا اذا قامت قرينة على أنه مفعول محذوف (قوله لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أي جواز
ذلك جوازا راجحا لاعتضاده بكون الاصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك يجوز تقديره مؤخرا
فهلا قائم بالتوقف الى تبين أحدهما (قوله أي لأن التقديم الخ) يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح
لأن مذهبه أن رجل عرف يفيد التخصيص قطعا (قوله لماسبق الخ) فيه بحث لأن اعتبار التقديم والتأخير
في رجل عرف لأنه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكرة وهو منتف مع حرف الاستفهام لأنه يصح وقوع نكرة
بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضي اه أطول (قوله وفيه نظر) أي في كلام المصنف واعتراضه
على السكاكي قال في الاطول ويمكن دفعه بأن مراد المصنف أنه يلزم السكاكي أن لا يقبح هل رجل عرف
لهذا الوجه يعني يلزمه أن لا يكون وجهه جاريا في جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجهه الغير باطراده
لا بطلان وجهه أو ابطال حكم ينسب اليه بمقتضى وجهه (قوله لأن ما ذكره) أي المصنف (قوله لعله أخرى)
هي كون هل في الاصل بمعنى قد وقد يقال يفهم من كلام المصنف ان السكاكي حصر القبح في العلة السابقة
فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قيل المراد بمعناها الماذ كورا التقريب
وقيل التحقيق وقيل التوقع كما بسطه يس (قوله وأصله) أي أصل هل بمعنى قد أهل مع الهمزة ملفوظة
أو مقدرة والاستفهام مستفاد من الهمزة ع س سم وقد سمع هذا الاصل كما في الاطول (قوله لكثرة
وقوعها في الاستفهام) وقد تنق في الخبر كقوله تعالى هل أتى على الانسان أي قد أتى أطول (قوله فكذا ما
هي بمعناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الاصل من كل وجه جازد حول هل على غير الفعل يقبح اذا كان في
الجملة فعل وانتفى القبح في نحو هل زيد قائم لاذ كرهه الشارح (قوله وانما لم يقبح هل زيد قائم) أي مع أن
قضية ما ذكره أن يقبح ذلك (قوله في حيزها) أي في قرب حيزها والا فخيرها مشغول بها (قوله ذهلت) ذهل

تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمر ويقبح ولا يمتنع لماسيجي (و) ولهذا أيضا (قبح هل زيد اضربت لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل) فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لجرد الاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربته) فإنه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أي هل ضربت زيدا ضربته (و جعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك) أي لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لماسبق من مذهبه من أن الاصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير في عرف فقدم للتخصيص (ويلزمه) أي السكاكي (أن لا يقبح هل زيد عرف) لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لأن ما ذكره من لزوم ممنوع لجواز أن يقبح

لعله أخرى (وعمل غيره) أي غير السكاكي (قبحهما) أي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بأن هل بمعنى قد في الاصل) وأصله أهل (وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام) فاقبحت هي مقام الهمزة وتطغلت عليها في الاستفهام وقدم خواص الافعال في كذا ما هي بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لأنه اذا لم تر الفعل في حيزها ذهلت عنه (قوله هل رجل عرف) الصواب زيد اه

وتسلب بخلاف ما إذا رآه فأنها تذكرت العهد وحننت إلى الألف المألوف فلم ترض باقتران الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك كما يصح تضرب زيدا وهو أخوك) قصد إلى إنكار الفعل الواقع في الحال بمعنى ٩ أنه لا ينبغي أن يكون ذلك لأن هل تخصص

المضارع بالاستقبال فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهزرة وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم أن هذا الامتناع جار في كل ما وجد فيه قرينة على أن المراد إنكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة الحالية كقولك تضرب زيدا وهو أخوك أولا كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك أتؤذي أباك وأنتم الأمير ولا يصح وقوع هل في هذه المواقع ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وأعماله فيها ولعمري أن هذه قرينة ما فيها قرينة إذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجي زيد أراك با وسأضرب زيدا وهو بين يدي الأمير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وإنما يؤخروهم ليوم تشخص فيه الأبصار مهطعين وفي المجاسة سأغسل عن العار بالسيف طالبا * على قضاء الله ما كان جالبا

كنع ويكسر الهاء يقال ذهله وذهل عنه نسيه وغفل عنه كذا في يس (قوله فأنها تذكرت) المناسب فأنها تذكرت العهد وحننت إلى الألف المألوف ولا ترضي الخ لأن الاستقبال فالترتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحننت) بالتخفيف بمعنى مالت والتو بالتشديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأكيد (قوله باقتران الاسم بينهما) أي توسطه وفي نسخة بافتراق وهي غير ظاهرة إلا يقال افتراق زيد بين بكر وخالد بل فرق بينهما أو افتراق بينهما (قوله وهي أي هل) أي الاستفهامية فلا ينافي صحة دخول التي بمعنى قد على الحال كما في سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضي واستظهر بعضهم أن الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف الصفوى كما في يس (قوله في أن يكون الخ) أي في مقام أن يكون الخ أي في مقام إنكار الضرب الواقع في الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخوك على ما سيوضح (قوله على ما يفهم عرفا الخ) أي وهو هنا كذلك على ما يفهم الخ وكتب أيضا ما نصه أي لأن المتبادر أن الأخوة حالية فكذا الضرب لأن الحال قيد في عاملها والاصل اتحاد زمن القيد والمقيد (قوله قصد إلى إنكار الفعل) أي لا إلى الاستفهام عن وقوع الضرب إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا قاله السيد (قوله بمعنى أنه لا ينبغي) أي وليس معنى إنكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالإنكار التوبيخ (قوله لأن هل) تعليل للهجة في الثاني وعدمها في الأول وقوله وقولنا مبتدأ وقوله ليعلم خبر (قوله في كل ما وجد فيه قرينة) بل في كل ما أريد به الحال وإن لم تكن قرينة غاية الأمر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينة لأنه في نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل وكلامه يوهم انحصار الامتناع في القرينة سم (قوله الواقع في الحال) المنافي للمقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الأمثلة الثلاثة حالية كما في المطول (قوله أتقولون الخ) في كون المراد هنا إنكار الفعل الواقع في الحال بعد إذا القول وقع فيما مضى قبل التكلم لأن يقال لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال أو أنه حال من حيث المداومة عليه أي الإصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ما وقع لبعضهم) هو القطب وقوله في شرح هذا الموضع أي من المفتاح (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمري) أي جياتي (قوله فريته) أي كذبه وكتب أيضا قوله فريته في تسمية ذلك فريته تسمح فان الافتراء تعد الكذب وهو غير موجود ههنا (قوله مريته) أي شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الحتم واليجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء يروي بالرفع والنصب فإذا رفعته يكون فاعلا جالبا ومفعوله ما كان جالبا أو يكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن نفسي باستعمال السيف في الأعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه وإذا نصبته يكون مفعولا جالبا أو فاعله ما كان جالبا أو يكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت جالبه أم فريته والمقصود المبالغة في أن لا يترك دفع العار في حال من الأحوال (قوله أكثر من أن تحصى) أي من ذي أن تحصى (قوله وأعجب من هذا الخ) إنما كان أعجب لأن هذا استدلال على تلك الفريته وهو متضمن لها ففيه الفريته وزيادة تقويتها وقال الحفيد إنما كان أعجب لأن دليل فسادها يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعني قول النحاة فان ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها (قوله بحسب الظاهر) وأما في نفس الأمر فلا منافاة إذ المراد بالحال الخفية وهي لا تنافي الاستقبال بل يكون زمتها ماضيا وحالا ومستقبلا لأن الواجب إنما هو مقارنتها لعاملها فزمتها من عاملها أي كان وكتب أيضا ما نصه واعتبار اللفظ (قوله على ما سنذكره) أي في بحث الحال من الفصل والوصل (قوله وأورد هذا المقال) أي قول النحاة يجب تجريد صدر الخ كما تصرح به عبارة المطول وفي نسخة هذا المثال والأولى أحسن (قوله في صدر هذا المقال) أي قولهم تجريد صدر الجملة

٢ - تجريد ثاني وأمثال هذه أكثر من أن تحصى وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة أنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوزياتي زيد سيركب أولن يركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب أولن تضرب بالحال وأورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال

الحالية وفي نسخة هذا المثال وهي واضحة كذلك فان صدر المثال أعني ياتيني زيد سيركب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو في الجملة الحالية وصدر قول النخاعة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا عام لها (قوله ولا اختصاص الخ) علة تقدمت على المعاول (قوله أي لكون هل مقصورة) فالباء داخل على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخل على المقصور عليه (قوله من يدا اختصاص) أي اختصاص زائد والمراد بالاختصاص التعلق والاختصاص لا تقبل التفاوت على أنها تدخل على الاسم كما سبق أي أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم والمراد به الاستدعاء أي أن استدعاءها الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها له والكاف في كالفعل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة إشارة إلى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانيتها ويحتمل أنها تمثيلية باعتبار الأفراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصار في الخارج فيه وكونه إشارة إلى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها من يدا اختصاص به دون بقية الجملة الاسمية اهـ لمخصمان سم مع زيادة وكتب أيضا قوله من يدا انما قال من يدا لان الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل سم وفترى (قوله وما موصولة) ويجوز أن تكون موصوفة والجملة صفة فترى (قوله الذي زمانيته أظهر) أي من زمانية غيره (قوله بعروضه) أي الزمان له أي للاسم وعروضه للاسم من جهة عروضه لدلوله فالعروض في الحقيقة للدلول (قوله لمزيد اختصاصها) اللام للتقوية متعلقة باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ (قوله فظاهر) أي لان تأثيرها في المضارع دليل على أن لها من يدا تعلق بجنس الفعل واللام أثرت في بعض أنواعه فاندفع ما في سم (قوله بالثبوت) أي بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والثبوت والانتفاء هما نفس النسبة والمراد بالحكم الإدراك وفي حواشي الحفيد اسم مانصه يحتمل أن يريد بالثبوت والانتفاء الوقوع واللا وقوع للنسبة الحكمية ويحتمل أن يريد بهما نفس النسبة الحكمية بناء على أنها في السلب سلبية فيكون على حذف مضاف أي بوقوع الثبوت الخ أولا حاجة لذلك لان المتعلق بالمتعلق متعلق (قوله والنفي والاثبات) الأولى أن يقول والثبوت والانتفاء لان الأصح عندهم أن النفي والاثبات ادراك الانتفاء وادراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم وتوجه ادراكهما إلى المعاني والاحداث انما هو بواسطة توجههما إليها ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل (قوله والاحداث) عطف تفسير ومراده بالحدث ما يشمل الصفة القائمة كما في حسن (قوله التي هي مدلولات الافعال) أي بطريق الاصاله وأما في الاسماء المشتقات فبالعارض والتبع فلا يرد أنه يلزم أن لا تدخل هل على الجملة الاسمية كذا في الحفيد وعبارة المطول والنفي والاثبات انما يتوجهان إلى الصفات التي هي مدلولات الافعال التي هي مدلولات الذات التي هي مدلولات الاسماء (ولهذا) أي ولان لها من يدا اختصاص بالفعل (كان فهل أنتم شاكرون) كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون

(ولا اختصاص التصديق بها) أي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها من يدا اختصاص بها كونه زمانيا أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانيا خبر الكون أي بالشئ الذي زمانيته أظهر (كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال أزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها الطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان إلى المعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا إلى الذات التي هي مدلولات الاسماء (ولهذا) أي ولان لها من يدا اختصاص بالفعل (كان فهل أنتم شاكرون) أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون

معروض الثابت لا نأقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه أعني فهل أنتم تشكرون لا تفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق بقي هذا بحث آخر وهو أن هل أنتم تشكرون تفيد الاستمرار التجدد أم لا وهو في صورة المبتدأ والخبر أولسكونه أيهما في الحقيقة على رأي والاستمرار التجدد أم لا بالمقام من الاستمرار الثبوت لدلالة على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الا شق على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما مررت اليه الإشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فواجه العدول إلى ما يفيد الاستمرار الثبوت ولك أن تقول ماذا كرفي النظم أدل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضى منهم بما هو أهون عليهم والله أعلم لم فنرى (قوله مع أنه) أي فهل أنتم تشكرون (قوله ما يستجد) هو هنا الشكر قال في الاطول لم يقل ابراز التجدد لان ما يستجد زمانية أظهر (قوله في معرض الثابت) أي في صورة الثابت (قوله من ابقائه) أي ابقاء ما يستجد وقوله على أصله أي الذي هو ابراز في صورة التجدد وهي الجملة الفعلية أو الاسمية التي خبرها فعل (قوله لكونها داخله على الفعل الخ) أي فليس معها ابراز التجدد في صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أي من تركه مع الهمزة أه أطول وكتب أيضا ما نصه لان العدول عن الأصل يستدعي نكته وهي الإشارة إلى قوة طلب الشكر (قوله لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) يدل على أنه لا يحسن من غيره وان قصده النكته وأرادها لانه لا اعتداد به من مثله لا انتفاء بلاغته فهو كما يجري على سبيل الموافقة هكذا قرر الاستاذ وعلى هذا فقولنا لانه الذي يقصد الخ أي الذي شأنه ذلك سم والظاهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصده النكته ثم رأيت في الاطول التنظير في كلام المصنف بما يؤيد ما قلنا ثم قال بناء على كلام المصنف ما نصه وكان ينبغي أن يقول لا يحسن الامن البليغ مع البليغ إذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ مع غير البليغ وكما لا يحسن هل زيد منطلق الامن لا يحسن أن زيد منطلق الامن لانه يدعو إلى الفعل وان كانت دعوه دون دعوة هل إلا أن نقصان الحسن معها أقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم بهل والاحسن بيان المفتاح حيث قال والخطيب مع الهمزة في أن زيد منطلق أهون (قوله وهي قسمان) لا يخفى أن هذا التقسيم لا يخص هل لان الهمزة الطالبة للتصديق أيضا قسمان إلا أنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة وهي مركبة فالذا خص بها التقسيم واعتمد على أن الطالب بعدم معرفة هل مستغن في الهمزة عن التعليم أطول (قوله بسيطة) باعتبار المتعلق (قوله وهي التي يطلب بها وجود الشيء) يخرج عنه نحو قولك هل النسبة واقعة هل العمى ثابت أطول أي مع أن هل في مثل ذلك بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك معدوم (قوله وجود الشيء) أي التصديق بوقوع وجود الشيء ليوافق ما مر من أن هل لطلب التصديق (قوله وهي مركبة) باعتبار المتعلق (قوله وجود شيء) هو المحمول لشيء هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شيء المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الاول فان المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والافالمطلوب بالبسيطة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كما ذكره النووي أه أي فان نظر إلى غير الوجود في الأمرين ففي أولهما شيء واحد وهو الحركة وفي ثانيهما شيان هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك في الاول شيان وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فلا اعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة الاعتبار وكثرة فافهم عني أقول فيه بحث لانه اذا اعتبر الوجود في الأمرين كان في الاول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى الثبوت الذي هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيخنا ص فقال لي بعد المراجعة ان هذا البحث مذكور وأنه أجيب عنه بجوابين أحدهما انه في الاول لما اتحد الوجودان لفظا عدا شيئا واحدا فانيهما أن الوجود عين الوجود على ما فيه فالوجود بمعنى التحقق في الخارج هو عين الحركة على ما فيه تأمل ثم رأيت البحث والجوابين في سم (قوله أولا دائما) في الاطول التصريح بمنع أن يستل بهل عن النسب السلبية وعليه فهو قولك هل زيد لا قائم أو قائم تر كتب فاسد لانهم لم ينطقوا به وحيث أنه يقول الشارح أولا دائما غير سديد وقد صرح ابن السبكي في جمع الجوامع بالمسئلة في محبت الحروف فراجع مع شرحه للمحلي وحواشيه وصور أه حقاوي ويمكن أن يقال ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب في السؤال بل

مع أنه مؤكدا بالتكرار
اذ أنتم فاعل فعل محذوف
(لان ابراز ما يستجد في
معروض الثابت أدل على
كمال العناية بمحصله) من
ابقائه على أصله كما في هل
تشكرون وهل أنتم
تشكرون لان هل في هل
تشكرون وهل أنتم
تشكرون على أصلها
لكونها داخله على الفعل
تحقيقا في الاول وتقدر في
الثاني وهل أنتم شاكرون
أدل على طلب الشكر
(من أفانتم شاكرون) أيضا
(وان كان الثبوت) باعتبار
كون الجملة اسمية (لان هل
أدعى للفعل من الهمزة
فتركه معها) أي ترك
الفعل مع هل (أدل على
ذلك) أي على كمال العناية
بمحصل ما يستجد (ولهذا)
أي ولان هل أدعى للفعل
من الهمزة (لا يحسن هل
زيد منطلق الامن البليغ)
لانه الذي يقصده الدلالة
على الثبوت وابرزما
سبب وجوده في معرض
الوجود (وهي) أي هل
(قسمان بسيطة وهي التي
يطلب بها وجود الشيء)
أولا وجوده (كقولنا هل
الحركة موجودة) أولا
موجودة (وهي مركبة وهي
التي يطلب بها وجود شيء
لشيء) أولا وجوده له
(كقولنا هل الحركة دائمة)
أولا دائمة فان المطلوب
وجود الدوام للحركة أولا
وجوده لها وقد اعتبر في هذا

قصده بيان اعتبار مقابله المذكور في السؤال على أنه يمكن اعتبار النية غير سلبية يجعل القضية معدولة
المحمول تامل (قوله شيان) هما الحركة والدوام كما في سم (قوله غير الوجود) أي النسبة التي هي ثبوت
الدوام (قوله شيء واحد) هو الحركة وفيه أن اعتبار المحمول هناك شيئاً ثانياً وعدم اعتبارها في الأولى تحكم
الآن يتكلف بما مر وكتب أيضاً قوله شيء واحد أي غير الوجود بمعنى النسبة وغير
الوجود بمعنى التحقق خارجاً (قوله فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى الخ) أشار إلى أن البسيط هنا بمعنى
ما كان أقل أجزاء من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لا بمعنى الجوهر الفرد والجسم
المركب (قوله والباقية) هي تسعة وكلها أسماء (قوله من ألفاظ الاستفهام) أي السابقة فلا يرد أن أم
المنقطعة لا تكون إلا التصديق كما بين في محله يس (قوله تصوري شيء آخر) أي غير المطلوب بغيره يعني
ولو بالاطلاق والتقييد كما في متى وأبان فانه ما يشتر كان في مطلق الزمان إلا أن الأول لمطلقه والثاني
للمستقبل (قوله فيطلب بـ شرح الاسم) أو ماهية المسمى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أي
شرح مفهومه وأنه لا معنى وضع وكتب أيضاً قوله شرح الاسم أي تبين معناه في اللغة أو في الاصطلاح
وكان الأولى أن يقول الكلمة ليعم الفعل والحرف لكنه ذكر الاسم لمشاكلة المسمى من عروس الأفراح
أو يقال المراد الاسم اللغوي (قوله ما العنقاء) حكى الزمخشري في ربيع الأبرار ما حاصله أن العنقاء
كانت طائراً وكان فيها من كل شيء وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم
وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك إلى نبيهم عليه الصلاة والسلام فدعا الله عليهم فأهلكها وقطع نسلها
وعقبها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس (قوله طالبا) أي كل منا أو نالوا أحد المعظم نفسه وهذا وإن
صح به أفراد الحال لكن الانسب طالبين (قوله ويبين مفهومه) أي الإجمال الذي لا يعرف منه
الماهية هذا هو المناسب لقول الشارح فيجاب بإيراد لفظ أشهر وإن كان قد يطلب بالشارحة تفصيل
المعنى كما يأتي (قوله بإيراد لفظ أشهر) كأن يقال طائراً أو طائر عجيب وكتب أيضاً قوله بإيراد لفظ أشهر
أي لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الإنسان فيقال بشراً من يعرف معنى البشر دون الإنسان فليس
المطلوب الإيصال المفهوم بان تلاحظ ذاتياته لا على التفصيل على طريقة الحدود وهذا إذا لم يوجد لفظ
أشهر يؤتى بما يدل على التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضاً قوله بإيراد لفظ أشهر وهذا
هو التعريف اللفظي والمقصود منه تمييز المعنى الحاصل عنده عن غيره بأنه الموضوع له اللفظ وأنه المعنى الذي
يريد فالمعنى حاصل غير ملتفت إليه وكأن المعروف يقول للطالب المعنى الذي تريده هو هذا المعنى الحاصل
عندك ولهذا استشكوا كونه يفيد التصور فإن التصور حاصل كما قد علم والحاصل لا يحصل فالذي يفيد
هو التصديق بأن هذا الاسم موضوع لهذا المعنى وأقول يمكن الجواب بأن مرادهم بكونه يفيد التصور
أنه يفيد على وجه أن المعنى المتصور يفهم لفظ كذا أي أنه يلتفت النفس ويوجهها إلى تصوره على هذا
الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أي حقيقة الخ) تفسير للماهية وفيه تنبيه على ما هو المختار عنده من
أن الحقيقة والماهية شيء واحد هو ما به الشيء هو وقد يفرق بأن ما به الشيء هو باعتبار تحققه حقيقة
وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية سم وفي الغرض قوله أي حقيقة التي هو ما هو
أشار إلى أن المراد بالماهية هنا الحقيقة أعني ما به الشيء هو وباعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر
فيه التحقق بقرينة حكمه بتقديم مطلب هل البسيطة عليه أم وكذا في سم عن عس (قوله التي هو) أي
المسمى بها أي بالحقيقة أي بسببها هو أي ذلك المسمى فالنوع المخصوص من الحيوان مثلاً إنسان بسبب
الحيوانية والناطقية فالمسمى ملاحظاً إجمالاً والحقيقة ملاحظة تفصيلاً فاختلاف السبب والمسبب
باعتبار الأجمال والتفصيل وأما اختلاف المبتدأ والخبر فبإطلاق المبتدأ وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة
المبتدأ نوعاً مخصصاً مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعاً مخصصاً عنه بكذا (قوله
بإيراد ذاتياته) الجنس والفصل وقد تذكروا رسوم مقام الحدود توسعاً يس وكتب أيضاً قوله بإيراد ذاتياته
وهي الكون الأول في الخبر الثاني والكون عكسها أو الحركة كونان في مكانين في زمانين والكون
كونان في زمانين في مكان واحد (قوله ونقع هل) أي يقع السؤال بهل بين السؤال بما التي هي لشرح

شيان غير الوجود وفي الأولى
شيء واحد فكانت مركبة
بالنسبة إلى الأولى وهي
بسيطة بالنسبة إليها
(والباقية) من ألفاظ
الاستفهام تشترك في أنها
(لطلب التصور فقط)
وتختلف من جهة أن
المطلوب بكل منها تصور
شيء آخر (قيل فيطلب
بـ شرح الاسم كقولنا ما
العنقاء) طالبا أن يشرح
هذا الاسم ويبين مفهومه
فيجاب بإيراد لفظ أشهر
(أو ماهية المسمى) أي حقيقته
التي هو بها (كقولنا
ما الحركة) أي ما حقيقة
مسمى هذا اللفظ فيجاب
بإيراد ذاتياته ونقع هل
البسيطة

في الترتيب بينهما) أي بين
ما التي تشرح الاسم والتي
لطلب الماهية يعني أن
مقتضى الترتيب الطبيعي
أن يطلب أولاً شرح الاسم
ثم وجود المفهوم في نفسه
ثم ماهيته وحقيقته لأن من
لا يعرف مفهوم اللفظ
استحال منه أن يطلب
وجود ذلك المفهوم ومن
لا يعرف أنه موجود
استحال منه أن يطلب
حقيقته وماهيته إذ لا حقيقة
للعدم ولا ماهية له والفرق
بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التي
تفهم من الحد بالتفصيل
غير قليل فإن كل من
خطب باسم فهم فهم ما
ووقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم إذا كان عالماً
باللغة وأما الحد فلا يقف
عليه إلا المرتاض لصناعة
المنطق فالوجودات لها
حقائق ومفهوم ومات فلها
حدود حقيقية واسمية وأما
المعدومات فليس لها إلا
المفهومات فلا حدود لها
إلا بحسب الاسم لأن الحد
بحسب الذات لا يكون إلا
بعد أن يعرف أن الذات
موجودة حتى أن ما يوضع
في أول التعاليم من حدود
الاشياء التي يبرهن عليها
في أثناء التعاليم انما هي
حدود اسمية ثم إذا برهن
عليها

(١) قوله بالعقل صوابه
بالنقل اه من هامش

الاسم وبين التي لطلب الماهية وكتب أيضاً قوله وتقع هل البسيطة الخ في هذا الكلام بحث من وجهين
ولذلك حكاه بصيغة التثنية أحدهما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في
الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الأصل في اللفظ وضعه لمفهوم قائم على تقدير تسلمه فأنما ذلك إذا لم
يعرف أن له مفهوماً أصلاً كما قررنا وأما أن عرف أن له مفهوماً ولو لم يوقف على ما عينه في الجملة فلا مانع
من السؤال عن وجوده وثانيهما أن شرح الاسم لا يعمين أن يكون بالأجمال حتى تتوسط هل البسيطة
بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسئل عن وجوده فلا يحتاج بعد
إلى سؤال آخر الأهل المركبة التي يسئل بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقته وهي التي تقع في الرتبة
الرابعة بناء على ما ذكره المصنف اللهم إلا أن يكون شرح الاسم مخصوصاً اصطلاحاً بالسؤال عن مدلول
الاسم في الجملة وأنه لا يسئل اصطلاحاً عن التفصيل إلا عند تحقق الوجود من عرف وقوله لجواز أن يسئل
عن تفصيل مفهوم اللفظ أي مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة وماهية أولاً فإذا سئل ثانياً عن
وجوده وأجيب بالوجود عرف أنه حقيقة وماهية أما مع ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون إلا بعد
العلم بالوجود لا اختصاص الحقيقة والماهية بالوجودات فلا يكون البحث الثاني متجهاً تدبر وفي سم
عن عس الجواب عن البحث الأول بما ملخصه أن المراد أنه يستحسن السؤال أولاً عن المفهوم اجلاً
بما تم السؤال ثانياً عن وجوده هل البسيطة وأن تعبير الشارح بالاستحالة في قوله لأن من لا يعرف مفهوم
اللفظ استحالة الخ تسمح فتدبر (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله الطبيعي)
هو توقف الثاني على الأول لا على سبيل العلمية وكتب أيضاً قوله الطبيعي أي العقلي نسبة للطبع بمعنى
العقل اذهو المراعى للناسبات ح فوفي ع ق ما يدل عليه (قوله ثم وجود المفهوم في نفسه) أي هل
البسيطة (قوله ثم ماهيته وحقيقته) وترك الرابع وهو السؤال عن حاله هل المركبة بعد السؤال عن
ماهيته وحقيقته والحاصل أنك تقول مثلاً لا البشر فتجاب بأنسان ثم تقول هل هو موجود أولاً فتجاب
بوجود ثم تقول ما ماهيته وحقيقته فتجاب بمحيوان ناطق ثم تقول هل يمشي على أربع أرجلين ونحو
ذلك من الأحوال العارضة له (قوله لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي الاجال على علة الترتيب (قوله ولا
ماهية له) لأن الماهية المرادة هنا ماهية الشيء بالمعنى المتعارف أعني الموجود وهو المعدوم لا وجوده
فلا ماهية أيضاً بالمعنى المراد هنا فترى (قوله والفرق الخ) لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتاً مختلفين
من جهة الأجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان حقيقياً أو اسماً دفعه
بقوله والفرق الخ اه سيراى (قوله بين المفهوم) أي للعالم باللغة كما يأتي وقوله بالجملة أي الاجال والبناء
للابسة (قوله غير قليل) أي حقير بل هو عظيم أو المراد بالقليلة الحقائق (قوله فهم) أي الماهية سم (قوله
ووقف الخ) أي اجالاً فيعلم أن سمع لفظ انسان أنه موضوع لنوع مخصوص من الحيوان (قوله المرتاض
بصناعة المنطق) فيه أن الذاتيات انما تعرف (١) بالعقل أو محض فرض العقل على الاصح فالارتياض
في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة
أجزاء الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالوجودات) مرتبط بقوله سابقاً ومن
لا يعرف أنه موجود الخ وكتب أيضاً قوله فالوجودات أي في نفس الامر وقوله لها حدود حقيقة أي أن
علم وجودها واسمية ان لم يعلم (قوله لها حقائق) وهي الماهيات المركبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار
التحقق والوجود سم (قوله ومفهومات) أي صور في العقل مدركة من اللفظ بواسطة توضيح كتب اللغة
سواء كانت مع الوجود أولاً (قوله فلها حدود حقيقة) أي تدل على الحقائق وقوله واسمية أي لفظية تدل
على المفهومات (قوله وأما المعدومات) أي أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات) أي الحقيقة (قوله حتى
الخ) تفرع على قوله لا يكون إلا بعد أن يعرف الخ (قوله في أول التعاليم) هي بمنزلة الأبواب (قوله انما هي
حدود اسمية) في الحفيد ما ملخصه مع الايضاح انه كان عليه أن يتعرض فيما سبق لبيان انه قد يطلب بما
الشارحة للاسم تفصيل ما دل عليه الاسم اجالاً أي تفصيل الموضوع له وأن جوابها حينئذ حمله بحسب
الاسم ليتضح بذلك ما ذكره هنا من أن الحدود الاسمية تصير حدوداً حقيقية فإن هذا لا يتضح بما تعرض

له سابقا من أنه يطلب بما الشارحة بيان محل المعنى فيجاب بإيراد لفظ أشهر إذا لم يكن من التفصيل في الحد
الاسمي اه (قوله وأثبت وجودها) أي الخارج (قوله صارت الخ) هذا كليا غير مسلم لأن الحد الاسمي
عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا لا فرادا لا ذاتيا فلا يمكن بعد
اثبات الوجود أن يكون محدا حقيقيا لأن الحد الحقيقي عبارة عن جميع ذاتيات الشيء الموجود فلا بد من
تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصبح حدا حقيقيا بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع
ذاتيات الأقسام ع س سم (قوله تلك الحدود) أي التعاريف وقوله حدودا حقيقة أي بحسب
الحقيقة فانتقل الاسم حقيقيا (قوله وبمن العارض الشخص لذى العلم) قال في الأطول الأظهر أن
المطلوب بمن الشخص من ذى العلم كقولنا من في الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالشخص يعدل
إلى مفهوم كلي مختص في الشخص وفي المقام بحث لأن السائل يعترف بشخص ز يدور تدال ككون في
الدار بينه وبين غيره وإنما يطلب تصديقا خاصا فهو كالمزلة وأم في سؤال مترددين الأشخاص في الكون في
الدار أم مختصا والجواب عنه أنه ليس مطلوب السائل تصور شخص ز يد باعتباره خصوصه حتى يعترض
بأنه متصور له بل تصور شخص من في الدار زيد أو غيره وهو مجهل شخص من في الدار باعتبار هذا
العنوان ولما كان التصديق بثبوت شيء لصاحب هذا الشخص بخصوصه تابع لتصور الشخص حكموا
بأن هذه الكلمات لطلب التصور فقط تدبر (قوله العارض) سواء كان ذلك العارض علما أو غيره كوصف
ع ق فالمراد بالعارض الأمر المتعلق به كما في الحفيد (قوله الشخص) خرج العارض العام كالضاحل
والكاتب (قوله لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول الباري جل اسمه مخوفين ربك يا موسى (قوله
وتعينه) عطف تفسير (قوله فيجاب بزيد) ولا شك أن زيد عارض للذات (قوله ونحوه مما يفيد تشخصه)
كقولك الرجل الطويل الذي لقبته بالأمس فصحة الجواب بهذا من جهة أن المخاطب يفهم منه الشخص
بسبب انحصار مجموع الأوصاف في شخص وان كانت تلك الأوصاف بالنظر إلى مفهوماتها كليات كذا في
الأطول (قوله وقال السكاكي) أي في الفرق بين ما ومن وهو مقابل للقليل السابق وهل هو قائل بما سبق
ويريد عليه هذا أولا حرر سم وعبارة الأطول عقب قوله تقول ما عندك الخ مانصه وهذا سؤال عن
الجنس أجمالا وقد يستل عنه تفصيلا فيقال ما الـ كلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفرد أو هو هذا سؤال عن
الجنس مع قطع النظر عن أنه مسمى الاسم وقد يستل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وكما يقال ما الإنسان
فيقال بشر فلم يزد المصنف بما ذكره على ما ذكره السكاكي إلا تفصيلا لما اندرج في بيانه اه فقا بلته لما قبله
بالنسبة إلى من فقط (قوله أي أي أجناس) فيه تسمح لأن ما الجنس وأي لميزة لكن لما كان مسمى الجنس
يستشعر منه الجنس فسر ما عندك بأي جنس عندك تسامحا لتلازم جوابها وما والا فاجاب به عن أي هو ان
يقال شيء مكتوب أو شيء عاقل أو شيء ملبوس ونحوه مما فيه ذكر المميز للجنس الموجود فافهم اه من ع ق
أي والجباب به عن ما كتاب ونحوه كفرس وإنسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية) عبارة
السكاكي وأما ما في السؤال عن الجنس تقول ما عندك إلى أن قال وكذلك ما الـ كلمة وما الاسم وما الفعل
وما الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الـ كلمة وبين ما قبله بقوله كذلك ولا بد لذلك من مكنة
والذي يلوح من الشارح أنها التنبيه على أن ما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة تفصيلا بالحد وما قبله
سؤال عنها أجمالا كذا في السيد فأشار الشارح بقوله ويدخل الخ إلى أن المراد بالسؤال بما عن الجنس
ما يشمل السؤال عنه أجمالا والسؤال عنه تفصيلا وكتب أيضا قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي
تفصيلا بالحد وليس المراد بالجنس الجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل الغوى وهو ما دل على متعدد
(قوله أي أي أجناس اللفاظ هي) أي أي جنس من أجناس اللفاظ أي أي نوع من أنواع اللفاظ هي
(قوله عن الجنس من ذوى العلم) أو غيرهم كما في الأطول وكتب أيضا مانصه أراد بالجنس الجنس الغوى
الشامل للنوع لا المنطقي فقط (قوله وفيه) أي في كلام السكاكي بالنظر إلى من فقط فان المنقول أنه
يستل بمن عن العارض الشخص كما مر وأرجع بعضهم النظر إلى قوله أو عن الوصف فان المنطقيين قالوا
لا يستل بما عن الصفات المميزة بل بأي وأجاب بأن مراد السكاكي أنها قد تخرج عن حقيقة ما فيستفهم

وأثبت وجودها صارت
تلك الحدود بعينها حدودا
حقيقية جميع ذلك المذكور
في الشفاء (و) يطلب (من
العارض الشخص) أي
الأمر الذي يعرض (لذي
العلم) فيفيد تشخصه
وتعينه (كقولنا من في
الدار) فيجاب بزيد ونحوه
مما يفيد تشخصه (وقال
السكاكي يستل بما عن
الجنس تقول ما عندك
أي أي أجناس الأشياء)
عندك (و جوابه كتاب
ونحوه) ويدخل فيه
السؤال عن الماهية والحقيقة
نحو ما الكلمة أي أي
أجناس اللفاظ هي وجوابه
لفظ مفرد موضوع (أو عن
الوصف تقول ما زيد
وجوابه الكر يم ونحوه)
يستل (من عن الجنس
من ذوى العلم تقول من
جبريل أي أبشر هو أم ملك
أم جنى وفيه نظر) إذا تسل
أنه للسؤال عن الجنس
وأنه يصح في جواب من
جبريل أن يقال ملك

بها عن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أتوانا رى فقلت ممنون أنتم * فقالوا الجن قلت عمواظلاما

لان السائل اعتقد أنهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أى قبيلة قاجاوا بالجنس اشارة الى أن الاعتقاد خطأ وأنه لا ينبغي السؤال ممن قال في الأطول وهناك نظراً أقوى وهو أنه لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك جاءنى انسان من هو مع شيعه ووصح السؤال عن جهل جنسه وهو بحضرتك ممن هو اه (قوله عما يميز) يظهر أن المراد عن موصوف ما يميز أى موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أى أنحن أم أصحاب محمد الخ فالمسؤل عنه باى الاشخاص الموصوف بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألوا عما يميز أى موصوف ما يميز وقوله مثل الكون تمثيل لما يميز تأمل (قوله المتشار كين) الاقتصار على الاثنين بيان للاقل وأخذه والا فهى تميز أحد المتشار كين أيضاً سم بل واحد المتشار كين والمتشار كات (قوله يعمهما) تأكيد للاشتراك اذا الامر المتشارك فيه لا يكون الا كذلك كذا فى الفري وغيره وقال فى الأطول احتريزه عن المتشار كين فى مال أودار فانه لا يستل باى عما يميزهما ما لم يجمع لانت تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشار كين فى هذا المال ولم يتنبه له السيد فقال فى شرح المفتاح هولنا كيدا التشارك ولا بد فى معرفة ما يميز فى بعض المواضع من فطانه فى قولك جاءنى زيد وعمر ولا أدري أيهما تقدم الامر الا عم الجائى أى لأدري أى الجائين تقدم اه (قوله أى الفريقين الخ) هو حكاية كلام المشر كين لليهود وقد أجابهم اليهود بقولهم أنتم كذبا وأفتراء (قوله وسألوا) أى الكافرون وكتب أيضاً قوله وسألوا عما يميز عبارة ع ق فسالوا عما يميز الفريق الذى ثبتت له الخيرية (قوله قائلين لهذا القول) حال من الكافرين ولا حاجة اليه بل الاوضح حذفه راجع ع ق (قوله عن العدد) أى العدد المعين كما فى الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجلا فى البلد بألوف كذا فى الأطول (قوله نحو سل بنى اسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغي التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعانى الحقيقية كما لا يخفى أطول وأقول قول الشارح فكم ههنا للسؤال الخ صريح فى بقاءكم على حقيقة تها من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيله اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توخيهم بعدم اتعاظهم مع كثرة الآيات فلا يرد اعتراض الأطول (قوله فى آية تميزكم) وكم مفعول آتيناهم الثانى (قوله بزيادة من) أنكر الرضى زيادة من فى تميزكم الاستفهامية وقال لم أحده فى نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطائف الشارح أنه قال فى مقابلته وأقول سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويندفع كلام الشارح بأنه تحتل الآية كم الخبرية على ما ذكره الزمخشري فلا يتم تمسك عليه ونحن نقول يجوز أن تكون من زائدة فى المفعول وتكون كم مصدرية أى كم مرة آتيناهم آية بينة اه أطول وأجاب الفري بأن مراد الرضى عدم العثور على جره من اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعدد كادل عليه سياق كلامه وكتب أيضاً قوله بزيادة من ظاهر فى القول بأن من هذه زائدة ويحتمل أن المراد أنه أتى بها لغرض الفصل وهى للبيان أو التبعيض كما قيل بهما أيضاً كذا فى يس (قوله لما وقع من الفصل الخ) فلم ترد من لا تنس تميزكم بمفعول الفعل المتعدى (قوله كما ذكرنا فى الخبرية) الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب فى ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم وأما المعلوم فهو مجهول فى كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للعدد ولا يحذف الدليل وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعى من مخاطبه جواباً بالانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو من ذكر فى معنى اللبيب وغيره اه فري (قوله ولكن الغرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقة من غير استحالة لان المقصود أمر النبى صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستحيل سم (قوله عن الحال) أى عن الصفة فهو أبداً سؤال عن المستند أو عن الحال مثال الاول كيف زيد ومثال الثانى كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضاً قوله عن الحال قال السيد الضموى وحفظنى أن السيد الخرجانى قيد بالحال الثابتة دون المتغيرة سم (قوله وبأين

بل جوابه ملك يأتى بالوحى
كذا وكذا ما يقيد تشخيصه
(و) يستل (بأى عما يميز
أحد المتشار كين فى أمر
يعمهما) وهو مضمون ما
أضيف اليه أى (نحو أى
الفريقين خير مقام أى
أنحن أم أصحاب محمد) صلى
الله عليه وسلم فالمؤمنون
والكافرون قد اشتهر كافى
الفريقية وسألوا عما يميز
أحدهما عن الآخر مثل
الكون كافرين قائلين
لهذا القول ومثل الكون
أصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم (و) يستل (بكم عن
العدد نحو سل بنى اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة)
أى كم آية آتيناهم أعشرين
أم ثلاثين فى آية تميزكم
بزيادة من لما وقع من
الفصل بفعل متعدى كم
وميزه كما ذكرنا فى الخبرية
فكم ههنا للسؤال عن العدد
ولكن الغرض من هذا
السؤال هو التقرير
والتوبيخ (و) يستل (بكيف
عن الحال وبأين

عن المكان) فاما أن يستعمل به عن المسند نحو أين زيد واما عن الظرف نحو أين تسكن أطول وكذا في متى
نحو متى القتال ومتى يقدم زيد وكذا أيا وأنى (قوله ماضيا كان أو مستقبلا) أى أوحالا وان أو هم
اقتصار المصنف خلافا (قوله وبيان عن الزمان المستقبل) قيل أصل أيا أى أوان فحذف إحدى
الياءين من أى والهمزة من أوان فصارت أيا وان فقلت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصارت أيا وان ورد بان كسر
الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يابى أن يكون أصله ذلك لأنه تثقيل فى مقام التخفيف اللهم إلا أن يقال
الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن يابى التصرف المذكور فنرى (قوله
قيل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا فى مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل
أن المراد أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل فى غيره وهو ظاهر كلام النحويين اه ع ق (قوله أيا يوم
القيامة) ولا يضر الاخبار ببيان عن يوم القيامة لأن المراد السؤال عن زمان وقوعه إذا الكلام على تقدير
المضاف أى أيا يوم وقوع يوم القيامة فليس اخبارا بالزمان عن اليوم الذى هو كالخشة هنا وكذا لا اشكال
فى السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من أسماء الزمان لأنه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص
كما يقال متى يوم لقائى بفسلان لأن المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعتبر بالاختصاص ظرفا للاعم والعكس
والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام حكاية عن الكافر الذى لا يعتد بوجود يوم القيامة فضلا عن تفخيمه
انما تحقق لأن هذا السؤال بقوله بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء وانكارا اه ع ق وقوله استهزاء
أى بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل أن تكون حقيقة فى الاستعمال فتكون من قبيل المشترك
وان تكون مجازا فى أحدهما ع ق وسيأتى فى الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة على ما فى الصحاح
فالتقيد بتارة كالتقيد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) وتجب بمعنى متى أيضا وهو كما جاء بمعنى كيف
قال الرضى وفسر الآية بالمعنى الثلاثة أطول (قوله نحو فأتوا حركم أنى شتم) كان الاحسن التثنية
بقوله تعالى أنى يحى هذه الله بعد موتها لتنظير صاحب العروس فى تمثيل المصنف بان أنى فيه لو كانت
استفهامية لا كتبت بما بعدها لان من شرط الاستفهامية أن تكتفى بما بعدها قال والذى اختاره شيخنا
أبو حيان أنها فى هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وفى
كونها استفهامية أو شرطية اشكال لان كلاما من الاستفهامية والشرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها
من يس وكتب أيضا ما نصه سبب نزولها أنهم كانوا يقولون من جامع امرأته من جهة دبرها فى قبلها
كان الولد أحول سم (قوله على أى حال) أى من الاستلقاء وغيره (قوله بعد أن يكون الخ) لان فى
تعليق الامر بالاثبات بالحرف المناسب لمشر وعيته ما يشعر بعلمته له فيقتضى أن نعلم حال الاثبات انما هو
بعد أن يكون الماتى موضع الحرف فيقتضى عدم الاذن فى اتيان الادبار اذا ليست محلا للحرف الذى هو طلب
النسل ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال فى الآية الاخرى فأتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم أن ثم موضعا
لم يؤمر بالاثبات منه وغير الدبر ما موربه اجاعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق وكتب أيضا قوله
بعد أن يكون الماتى موضع الحرف أى وهو الفرج دون الدبر فى ذكر الحرف إشارة الى ذلك والمنع من الدبر
خلافا للشبهة حيث أجاز والاثبات فى دبرها سم (قوله الماتى) بفتح التاء وبكسر ها وتشديد الياء (قوله
موضع الحرف) فيه إشارة الى أن فى الآية حذف مضاف أى موضع حركم شبه الفرج بالارض التى
تحرث والجماع بالحرف والماتى بالبذر والولد بالزرع (قوله ولم يحى أنى زيدا الخ) محتمل أن يكون
بعدها فعل (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون الخ) هذا يتعلق بقوله
وأخرى الخ فقط سم وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ عطف على يحتمل الاولى أى وإشارة الى
أنه يحتمل أن يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه أين أى
لا مجموع من أين كما هو ظاهر كلام المتن وعبارة الاطول عقب قوله بمعنى من أين نحو أنى لا هذا ذهب جماعة
الى أنها فى معنى من أين وآخرون الى أنها فى معنى أين ومن مقدرة فلان قال بمعنى من أين ليمكن تطبيقه على
أى مذهب يراد فن قال الباء بمعنى فى فقد خرج عن المصلحة ويؤيد كونها بمعنى أين مجئى من أنى كما فى قوله
* من أين عشرون لنا من أنى * وههنا بحث شريف خفى عن البصائر لانه لطيف وهوانه ليس شئ مما ذكر

عن المكان ومعنى عن
الزمان) ماضيا كان أو
مستقبلا (وبأيا عن
الزمان المستقبل قبل وقد
تستعمل فى مواضع
التفخيم مثل يسأل أيا يوم
القيامة وأنى تستعمل
تارة بمعنى كيف) ويجب
أن يكون بعدها فعل
(نحو فأتوا حركم أنى شتم)
أى على أى حال ومن أى
شق أردتم بعد أن يكون
الماتى موضع الحرف ولم
يحى أنى زيد بمعنى كيف
(وأخرى بمعنى من أين نحو
أنى لك هذا) أى من أين لك
هذا الرزق الا ترى كل يوم
وقوله تستعمل إشارة الى
أنه يحتمل أن يكون مشتركا
بين المعنيين وأن يكون فى
أحدهما حقيقة وفى الآخر
مجازا ويحتمل أن يكون
معناه أين الا أنه فى الاستعمال
يكون مع من ظاهرة كما فى
قوله

* من أين عشرون لنا من أنى *
أو مقدرة كقوله تعالى أنى
لا هذا أى من أنى أى

ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بقن المعاني فإن حقائقه وظائف لغوية ومجازاته من مباحث
البيان وفروع قواعد المجاز نعم أنه يتفرع على حقائقه من أيات توقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر
شيئا منها وينبغي أن يقول وأما الاستفهام فلا اعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد
بين ذلك في النحوي كما قاله في بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط إذا لفرق بينهما كما في قوله فلماذا
قال بمعنى من أين ليكن الخ أي فقول المصنف أنه يستعمل بمعنى من أين أي سواء كان ذلك من جهة الضمار
من قبل أنى أو من جهة أن معنى أنى من أين يجملتها (قوله من أين) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولما
صفة عشرون وقوله من أنى الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أي من أنى عشر ونحوها
يحتمل أن يكون تأكيداً بالمرادف لمن أين مع وجود الفصل من يس (قوله على ما ذكره الخ) متعلق بقوله
أن يكون معناه الخ وفي ع ق ما ملخصه أن أنى التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كما في الآية
فتتضمن الظرفية والابتدائية وتكون بمعنى أن فقط كما في البيت فتتضمن الظرفية دون الابتدائية
ويحتمل أن أنى تكون بمعنى أن فقط دائماً لأنها تارة تصرح بمن معها كما في البيت وتارة تقدر كما في الآية
على ما ذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أي على سبيل المجاز المرسل (قوله بحسب الخ) متعلق بتستعمل أو
بمخدوف أي ويتعين ذلك الغير بحسب الخ (قوله كلاً استبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة
الدعوة أذ بعد جهل القليل وهي عن الاستبطاء فاطلق المسبب واراد السبب ولو بوسائط وقوله والتعجب
فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله نحوكم دعوتك) مثل في الأيضاح بقوله تعالى متى نصر
الله (قوله في عدم ابصاره أياه) من ظرفية المطلق في المقيد (١) إذا المراد في وقت عدم الخ وعلى كل فالتعجب
منه عدم ابصاره أياه وفيه أن التعجب منه يستدعي خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا محل لقوله ولا يخفى
الخ لأن ذلك في حال لا يخفى وكأنه مبني على أن المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك إذ معنى العبارة أي
شيء ثبت لي في حال كوني لا أرى الهدى أي أي حالة حصلت لي منعتني الرؤية (قوله عن حال نفسه) كان
المراد في مثل هذا المقام والافتقار يخفى على الشخص حال نفسه فيسأل عنه كالمريض يسأل الطبيب ع س
سم وكتب أيضاً قوله عن حال نفسه أي التي هو أدري بها كالقيام فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن
حاله وكتب أيضاً قوله عن حال نفسه هي هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤيته الهدى مع حضوره
بحسب ظنه أولاً فكانت سبباً لعدم الرؤية هل هي غفلة بصره أو ستر شيء له عن بصره أو نحو ذلك كما يشير
إليه قول الكشاف على معنى أنه لا يراه وهو حاضر الخ كما سيأتي بيانه تأمل (قوله وقول) مبتدأ خبره
قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله أنه جازم بعدم رؤيته مع حضوره متردد في سبب عدم رؤيته مع
حضوره (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره (قوله أو غير ذلك) ككونه خلفه (قوله ثم لاح له أنه غائب) أي
لا على وجه القطع بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة ملاح له سم (قوله فاضرب عن ذلك) أنه على أن أم
منقطعة (قوله يدل) في بعض النسخ لا يدل والمراد عليها لا يدل قطعاً لا احتمال جـ له على معنى التعجب سم
(قوله على أن الاستفهام على حقيقته) لا يخفى أنه ان كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يجمل
عليه نسخة لا يدل وان كان من الحاضرين ليبينوا سبب عدم رؤيته أياه فهو حقيقة كما هو الظاهر وكتب
أيضاً ما نصه أي وقولهم لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مظار دلان ذلك في حال لا تخفى على
صاحبها دون حال تخفى ولا بعد خفاء الحال التي قامت بسيدنا سليمان فكانت سبباً لعدم الرؤية على أن
الاصوب كما في سم تقرير الكشاف بأن المسؤول عنه وجود حائل منع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حالاً
لنفسه فامكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أي لان الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه
وتوجيه ذهنه إليه فإذا سلك طريقاً واضح الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات
إلى ذلك الطريق فإذا نه عليه وجه ذهنه إليه كان تنبيهاً له على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم
توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالاً قاله السيد (قوله فابن تذهيرون) أذ ليس المقصد منه
استعلام مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وأنه لا مذهب لهم فيجوز به وكثيراً ما يؤكده هذا الاستعمال
بالتصريح بالضلال فيقال من ضل عن طريق القصد يا هذا إلى أين تذهب قد ضللت فأرجع وبهذا يعلم

من أين على ما ذكره بعض
النحاة (ثم إن هذه الكلمات)
الاستفهامية (كثيراً
ما تستعمل في غشير
الاستفهام) مما يناسب
المقام بحسب معونة القرائن
(كلاً استبطاء نحوكم
دعوتك والتعجب نحو ما لي
لا أرى الهدى) لأنه كان
لا يغيب عن سليمان عليه
السلام إلا بأذنه فلما لم
يبصره في مكانه تعجب من
حال نفسه في عدم ابصاره
أياه ولا يخفى أنه لا معنى
للاستفهام العاقل عن حال
نفسه وقول صاحب
الكشاف نظر سليمان إلى
مكان الهدى فلم يبصره
فقال مالي لا أراه على معنى
أنه لا يراه وهو حاضر لساتر
ستره أو غير ذلك ثم لاح له
أنه غائب فاضرب عن ذلك
وأخذ يقول أهو غائب كأنه
يسأل عن صحة ملاح له
يدل على أن الاستفهام على
حقيقته (والتنبيه على
الضلال نحو فابن تذهيرون
(١) قوله إذا المراد صوابه أو
كما هو هامش عن الشيخ
البولاق اه

والوعيد كقولك لمن يسئ
 الادب ألم أؤدب فلانا اذا
 علم المخاطب (ذلك) وهو
 انك أدبت فلانا فيهم
 معنى الوعيد والتخويف
 فلا يحمله على السؤال
 (والتقرير) أي حمل المخاطب
 على الاقرار بما يعرفه
 والمخاطب اليه (بإيلاء المقرر
 به الهمزة) أي بشرط أن
 يذكر بعد الهمزة ما حمل
 المخاطب على الاقرار به
 (كما مر) في حقيقة
 الاستفهام من إيلاء المسؤل
 عنه الهمزة تقول أضربت
 زيدا في تقريره بالفعل
 وأنت ضربت في تقريره
 بالفعل وأزيد اضربت في
 تقريره بالفعل وعلى هذا
 القياس وقد يقال التقرير
 بمعنى التحقيق والتثبيت
 فيقال أضربت زيدا بمعنى
 أنك ضربه ألبتة (والانكار
 كذلك نحو أغبر الله تدعون)
 أي بإيلاء المنكر الهمزة
 كالفعل في قوله
 * أيقناني والمشرق مضاجعي *
 والفاعل في قوله تعالى
 أهي قسمون رجلة بل
 والمفعول في قوله تعالى
 أغبر الله اتخذ وليا وأما غير
 الهمزة فيجوز للتقرير
 والانكار لكن لا يجزى
 فيه هذه التفاصيل ولا تكثر
 كثرة الهمزة فلهذا لم يبحث
 عنه (ومنه) أي من مجيء
 الهمزة للانكار (ليس
 الله بكاف عبده أي الله
 كاف)

أن التنبيه على الضلال لا يخلو من الانكار والنفي ع ق وكتب أيضا قوله فإين تذهبون في استعمال
 الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان أحدهما أن كونه ضلالا أمر واضح يكفي في
 العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية إيهام أن المخاطب أعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى
 السؤال عنه أطول (قوله والوعيد) أي لأن الاستفهام ينهيه على جزاء إساءة الادب وهو يستلزم وعيده
 لا تصافه بها وقوله والتقرير أي لأن الاستفهام يلزمه الحمل على الاقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب أو
 يقال الاستفهام طلب الاقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في
 الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله ألم أؤدب فلانا) في العدول عن الاستفهام عن الاثبات بأن يقول
 أدبت فلانا إلى الاستفهام عن النفي إيهام أن المخاطب اعتقد نفي التأديب فلذلك أقدم على الإساءة وفيه
 من المبالغة ما لا يخفى أطول (قوله اذا علم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلا يحمله)
 أي الاستفهام على السؤال أي الحقيقي وكتب أيضا ما نصه فعلم المخاطب بذلك قرينة على ما أريد
 بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أي حمل الخ) أي وليس التقرير هنا بمعنى التحقيق والتثبيت كما
 هو الاستعمال المشهور بدليل قول المصنف المقرر به وان صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره
 الشارح اذ يصرح أن يكون الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام
 يستدعي توجهه اليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه إشارة لما يأتي في أنت قلت للناس
 وأليس الله بكاف عبده (قوله ما حمل) أي اللفظ وقوله على الاقرار به أي بدلوله (قوله في تقريره) أي
 المخاطب (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية المتعلقات نحو أرا كما جئت في التقرير بالحال والانكار
 له وهكذا (قوله وقد يقال الخ) أي ولا يكن المراد الأول بدليل قوله المقرر به (قوله بمعنى التحقيق) أي للنسبة
 وقوله والتثبيت عطف تفسير (قوله بمعنى الخ) ينبغي أن يكون المراد أنه ان كان ضرب المخاطب مجهولا
 لنفسه فالقصد اخباره به على وجه التثبيت أو معلوما فالقصد تثبيت اعلامه بكونه معلوما كأنه يقول
 هذا معلوم قطعاً فلا تطمع في انكاره تأمل سم (قوله والانكار) قال في الاطول العلاقة بين الاستفهام
 والانكار بمعنى نفي اليقظة أن ما لا ينبغي مما لا يصدق بوقوعه في الماضي أو المستقبل بل يشك فيه والشك
 يستدعي الاستفهام فافيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب
 فان الخبر الكاذب وان ادعاه أحد لا ينبغي أن يصدق به غاية الأمر الشك فيه فافاد المستفهم ان غاية الأمر
 فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشيء بمعنى كراهته والنقرة عن وقوعه في أحد الأزمنة
 وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يقع يستلزم عدم توجه ذهن اليه المستدعي للجهل به المفضي الى الاستفهام عنه
 أو نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه ذهن اليه المناسب لكراهته والنقرة عنه
 وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب (قوله كذلك) حال من
 الانكار واسم الإشارة راجع للتقرير (قوله أغبر الله تدعون) فالادعاء مسلم والمنكر كون المدعو غير الله
 (قوله أي بإيلاء الخ) بيان المراد من التشبيه (قوله في قوله) أي امرئ القيس وتماه
 * ومسنوفة زرق كنياب أغوال * المشرق في سيف قال أبو عبيدة نسب الى مشارف وهي قرى من أرض
 العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرف ولا يقال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن
 كذا في الصحاح وقيل المشرق منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط
 والمسنوفة المحدودة وصفها بالزرق لالتهاعلى صفائها وكونها مجلوة فترى (قوله والفاعل) أي اللغوى
 (قوله أغبر الله اتخذ وليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به انكار (قوله وأما غير
 الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة في تقييد المصنف بالهمزة (قوله لكن لا تجزى الخ) أي لكونه
 انما يستعمل في شيء مخصوص مثلاً هل انما هي لطلب التصديق فاذا استعملت للانكار أو التقرير فانما هي
 لانكار النسبة أو التقرير بها ولا تكون لانكار نحو الفاعل أو التقرير به لكونها لا تستعمل في التصور
 كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أي كون المقر به أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ (قوله ومنه الخ) فصله
 عما قبله من لطول الكلام عليه بعض طول (قوله أي الله كاف) قال في المغني ولهذا عطف ووضعنا

لان انكار النفي نفى له (ونفي النفي اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهمزة ١٩ فيه للنفي) أى لجل الخطاب على الاقرار

(بما دخله النفي) وهو الله
كاف (لا بالنفي) وهو ليس
الله بكاف فالتقرير لا يجب
أن يكون بالحكم الذى
دخلت عليه الهمزة بل بما
يعرفه الخطاب من ذلك
الحكم اثباتاً ونفيًا وعليه
قوله تعالى أنت قلت للناس
اتخذوني وأمى الهين من
دون الله فان الهمزة فيه
للتقرير أى بما يعرفه
عيسى عليه السلام من هذا
الحكم لا بانه قد قال ذلك
فافهم وقوله والانكار كذلك
دل على أن صورة انكار
الفعل أن يلى الفعل الهمزة
ولما كان له صورة أخرى
لا يلى فيها الفعل الهمزة
أشار إليها بقوله (ولانكار
الفعل صورة أخرى وهي
نحو أريد اضربت أم عمرا
لمن يردد الضرب بينهما) من
غير أن تعتقد تعلقه بغيرهما
وإذا أنكرت تعلقه بهما
فقد نفيت عن أصله لأنه
لا بد له من محل يتعلق به
(والانكار بالتويع أى
ما كان ينبغى أن يكون)
ذلك الأمر الذى كان (نحو
أعصيت ربك) فان العصيان
واقع لكنه منكر وما
يقال أنه للتقرير فعناه
التحقيق والتثبيت (أولا
ينبغى أن يكون) أى أن
يحدث ويتحقق مضمون
مادخلت عليه الهمزة وذلك
في المستقبل (نحو تعصى
ربك) بمعنى لا ينبغى أن
يتحقق العصيان (أو
للتكذيب) فى الماضى (أى لم يكن
نحو أفاصفاكم بربكم بالبين)

على ألم نشرح لما كان معناه شرحنا ومثله ألم يجحدك تيمنا فأوى اه أى ولو كان الاستفهام على
حقيقته لم يصح العطف لزوم عطف الخبر على الإنشاء (قوله لان انكار النفي نفى) هذه صغرى للكبرى
التي ذكرها المصنف بقوله ونفى الخ (قوله للنفي بما دخله النفي) قال الحفيس وهذا لا ينافى ما سبق
من أن المقر به يجب أن يلى الهمزة لان معناه اذا اريد تقرير الفعل مثالا يلى الهمزة الفعل لا الفاعل
أو المفعول وقس على ذلك تقرير غيره اه واذا حل وجوب ايلاء المقر به الهمزة على هذا المعنى كان كليا
فلا حاجة الى كونه غير كلى كما فعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أى وقول المصنف سابقا والتقرير
بإيلاء المقر به الهمزة ليس كليا وكذا قوله والانكار كذلك كما سيحى سم (قوله من ذلك الحكم) أى الحكم
الداخل عليه الهمزة أى مما يتعلق به اثباتا كما فى الآية السابقة أو نفيًا كما فى الآية (قوله اثباتا
أو نفيًا) راجع لقوله بما يعرفه (قوله وعليه) أى على التقرير بما يعرفه الخطاب نفيًا (قوله أى بما يعرفه
عيسى) هو أنه لم يقل اتخذوني الخ (قوله لا بانه قد قال ذلك) ظاهرة أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل
مع أن الذى ولى الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بانه قد قال ذلك دون غيره
يس (قوله صورة أخرى) ضابطها أن يليها معمول الفعل المنكر ثم يعطف عليه بأم أو غيرها (قوله نحو
أزيدا الخ) هذا المثال فيه المتقدم المفعول ومثله الفاعل المعنوى نحو أريد يضربك أم عمرو وكذا غيرها
نحو أفى الليل كان هذا أم فى النهار والمدار على انحصار الفعل فى الملابس المنكر سواء كان واحدا أو متعددا
مرددا كذا فى الاطول (قوله لمن يردد الخ) أى مقولا لمن الخ (قوله من غير أن تعتقد) على صيغة الخطاب
دون الغيبة والالكان لغواله لازم التردد بالهمزة وأم ولغات شرط اعتقاد المتكلم الحصر أيضا مع أنه
لا بد منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا مانصه المراد أنه يعتد عدم
تعلقه بغيرهما (قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشارة الى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث
كونهما متعلقى الفعل وأن انكارهما من هذه الحيثية يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونفى المحل يستلزم
نفي الحال فانكارهما من هذه الحيثية للتوصل الى المقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا فى سم (قوله لانه
لا بد له من محل يتعلق به) أى وقد انحصر فى زيد وعمرو وقد نفى عنهما فلم ينبغى الفعل من أصله وبهذا
الاعتبار صار انكار المتعلق كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى
هذا قوله تعالى قل آلذ كرىن حرم أم الا تشين أم ما شئت عليه أرسام الا تشين فان الغرض انكار أصل
التحريم لما فى بطون الانعام وليس فيما يبطون الانعام محل ومحرم كما عليه الكفرة من ع ق و راجعه (قوله
والانكار اما للتويع) ظاهرة ان الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخلة فى هذه
الاقسام كقوله أعير الله تدعون فيجوز ان يكون للتويع أى لا ينبغى أن يكون ونحو قوله أيقننى الخ
للتكذيب فى المستقبل أى لا يكون هذا وكذا سم (قوله أى ما كان ينبغى) هذا فى الماضى (قوله فان
العصيان واقع) أى فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله فعناه التحقيق) أى تحقيق ما يعرفه الخطاب
من الحكم فى هذه الجملة سم وكتب أيضا مانصه لما سبق من أن التقرير يطفى بهذا المعنى وكتب أيضا قوله
فعناه التحقيق والتثبيت أقول ما المانع من أن يقصد به التقرير بمعنى لجل على الاقرار اذا اقتضى المقام
اعتراف الخطاب واقراءه بالعصيان لغرض من الاغراض (قوله أولا ينبغى أن يكون) أى هذا الأمر الذى
أنت أم الخطاب يصدد عمله وقصدا يقاؤه ع ق و كتب أيضا مانصه هذا فى الحال والاستقبال والتويع
على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا وأما فى الحال والماضى فظاهر (قوله أن يكون)
يشمل الحال والاستقبال لان اذا دخلت على ناسخ لا تخصه بالاستقبال (قوله أولئك كذب الخ) قال ابن
يعقوب بعد توضيحه المقام وقد تبين بما تقرران التويع يشارك التكذيب فى النفي ويختلفان فى أن النفي
فى التويع متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانباء ومدخولها واقع أو كالأواقع وفى التكذيب يتوجه
لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع فافهم اه وكتب أيضا قوله أولئك كذب أى تكذيب مدعى الشئ
المنكر وقولنا مدعى أى ولو على سبيل الفرض والتزيل كما فى ع ق (قوله أفاصفاكم) أى خصصكم (قوله

للتكذيب) فى الماضى (أى لم يكن
نحو أفاصفاكم بربكم بالبين)

أي لم يفعل ذلك (أو) في
فحموا أنزلهمكموها
أي أنزلهمكم تلك الهداية
أو الحجية بمعنى أنكرهمكم
على قبولها ونفسركم على
الاسلام والحال أنكم لها
كارهون بمعنى لا يكون هذا
الالزام (والتهم) عطف
على الاستطاعة أو على
الانكار وذلك أنهم اختلفوا
في أنه إذا ذكر معطوفات
كثيرة فإن الجمع معطوف
على الأول أو كل واحد
عطف على ما قبله (نحو)
أصلواتك تأمرك أن تترك
ما يعبد آباؤنا وذلك أن
شعبا عليه السلام كان
كثيرا الصلاة وكان قومه إذا
رأوه يصلي تضاحكوا
فقصدا بقولهم أصلواتك
تأمرك الهزء والسخرية
لا حقيقة الاستفهام
(والتحقير نحو من هذا)
استحقاقا بشانه مع أنك
تعرفه (والتحويل كقراءة
ابن عباس رضي الله عنهما
ولقد نجينا بني إسرائيل
من العذاب المهين من
فرعون بلفظ الاستفهام)
أي من بفتح الميم (ورفع
فرعون) على أنه مبتدأ
ومن الاستفهامية خبره أو
بالعكس على اختلاف
الرأيين فإنه لا معنى لحقيقة
الاستفهام فيها وهو ظاهر
بل المراد أنه لما وصف الله
العذاب بالشدة والفظاعة
زادهم تهويلا بقوله من
فرعون أي هل تعرفون
من هو في قرطعتوه وشدة
شكيمته فإظنكم بعذاب
يكون المعبذب به مثله

أي لم يفعل ذلك) أي لم يخصكم بالبين ويخضعكم للملائكة بنات كما هو معتقدكم لتعاليمه عن الولد مطلقا (قوله أو في المستقبل) أي والحال كما في الاطول وكأنه سكت عنه لأنه أجزاء من الماضي والمستقبل (قوله أنزلهمكموها) بضم ميم الجمع مشبهة لا تصالها بضمير متصل وهل ضمها حينئذ واجب أو راجع مع جواز السكون الأصح الثاني وعليه سيبويه ويونس وقرئ أنزلهمكموها بالسكون أفاده يس (قوله على قبولها) أي قبول الهداية باتباع الشرع أو قبول الحجية بالعمل بالشرع التي دلت عليه الكفرة ادعوا أنهم يلزمون ما يكرهون أو نزولهم منزلة من ادعى ذلك لنفسه للرسول حرصا لا ينبغي في زعمهم من عرق (قوله ونفسركم) من باب ضرب مرادف لنكره (قوله والحال الخ) الظاهر أنها مؤكدة لما استلزمه العامل أعني أنزلهمكم المفسر بأنكم كرهكم إذا لا لزام على الشيء يقتضي كراهته (قوله بمعنى لا يكون هذا الالزام) لأن هذا حكاية عن نوح عليه السلام وهو لم يؤمر بقتال قومه وعبارة عرق بمعنى أنا معشر الرسل لا يقع منا ذلك الالزام وإنما علينا البلاغ لا الإكراه إذا كراه في الدين وهذا يناسب عدم الأمر به بالجهد فالمراد في الالزام بالجهد لأنني التكليف بالقبول إذا التكليف به واقع فلا يصح نفيه اه لمخصا ولا كونه واقعا لا يصح نفيه قال الشارح بمعنى أنك كرهكم الخ وكتب أيضا قوله بمعنى لا يكون الخ وفي هذا تأليف لهم (قوله والتهمكم) وهو الاستهزاء والسخرية عرق وكتب أيضا قوله والتهمكم إذا الاستفهام يتسبب عن الجهل والجهل بالشيء قد يتسبب عنه التهم والسخرية (قوله اختلفوا الخ) التحقيق من الخلاف أنه ان كان العطف بحرف مرتب كتم والفاء وحتى فعطف كل على ما قبله وان كان بحرف غير مرتب كالواو وأوأم فعطف الجميع على الأول وكتب أيضا ما نصه قال شيخ مشايخنا السيد علي الحنفي الضريرو فائدة الخلاف تظهر في نحو زيد مرتب به وبعمرو وخالد فان جعلت خلافا عطفا على ضمير الخفض وجب إعادة الجار عند غير ابن مالك وان جعلته عطفا على عمرو لم تجب إعادة الجار اتفاقا (قوله أصلواتك تأمرك) ففي هذا الترتيب مجاز لغوي في الهمزة وعقلي في اسناد تأمرك إلى ضمير صلواتك عرق (قوله أن تترك ما يعبد آباؤنا) وبقيته الآية أو أن تفعل في أموالنا منشاء وهو عطف على ما يعبد لا على أن تترك لأنه لم يأمروهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون نعم من قرأ تفعل وانشاء بالشاء فالعطف على أن تترك من يس (قوله الهزء والسخرية) أي بشعب أو بالصلاة كذا في الاطول وكتب أيضا ما نصه فكأنهم يقولون لا قربة لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشيء عرق (قوله والتحقير) لأن الاستفهام يقتضي الجهل والجهل بالشيء ربما يتسبب عنه تحقيره والتحقير جعل الشيء حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كسيرا أو ربما يتحد محلهما وان اختلفا فهو ما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما من الآخر كما في عرق (قوله مع أنك تعرفه) أي تعرف هذا المشار إليه (قوله والتحويل) أي التفتيح لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض عرق وكتب أيضا قوله والتحويل قالوا لأن التحويل يقتضي العظمة وشأن العظيم المهال عدم ادراكه ويلزمه أن يحجل بالفعل ويتسبب عنه الاستفهام (قوله بل المراد الخ) عبارة عرق وانما المراد تفتيح أمر فرعون والتحويل بشانه وهو مناسب هنا لأنه لما وصف عذابه بالشدة زيادة في الامتنان على بني إسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين فظاعة أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية في الشدة حيث صدر من هو شديد الشكيمة عظيم العتوف فكأنه يقول نجيناهم من عذاب من هو غاية في الشدة والعتو والفساد وناهيك بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التحويل بشأن فرعون هو غاية تذكيرهم بشدة العذاب الذي نجوا منه بنو إسرائيل كذا أمره زيادة في تعريف حاله وتهويل عذابه بقوله تعالى انه كان الخ اه (قوله وصف الله) أي في قوله ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين لدلالة ذلك على شدة وفظاعته (قوله العذاب) أي عذاب فرعون (قوله زادهم) أي المخاطبين (قوله أي هل تعرفون من هو) أي هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية تخبر هو محذوف فليس المقصد حقيقة الاستفهام وقوله في فرط عتوه أي في حال اتصافه بفرط العتو والشكيمة جلد يجعل على أنف الفرس وهو كناية عن شدة ظلمه وتكبره وتجبيره (قوله بإظنكم بعذاب الخ) هو أخوف وأشد وقصد نجيتكم منه فالتشكروا

(ولهذا قال انه كان غالبا
من المسرفين) زيادة
لتعريف حاله وتحويل
عذابه (والاستبعاد نحو
أني لهم الذكري) فانه لا يجوز
حمله على حقيقة الاستفهام
وهو ظاهر بل المراد استبعاد
أن يكون لهم الذكري
بقريته قوله (وقد جاءهم
رسول مبين ثم تولوا عنه)
أي كيف يذكرون
ويتعظون ويفنون بما
وعده من الايمان عند
كشف العذاب عنهم وقد
جاءهم ما هو أعظم وأدخل
في وجوب الاذكار من
كشف الدخان وهو ما ظهر
على يد رسول الله صلى الله
عليه وسلم من الآيات
البيّنات من الكتاب المجز
وغيره فلم يذكروه وأعرضوا
عنه (ومنها) أي من أنواع
الطلب (الامر) وهو طلب
فعل غير كف على جهة
الاستعلاء وصيغته تستعمل
في معان كثيرة فاختلفوا
في حقيقة الموضوع وهي
له اختلاف كثيرا ولما لم
تكن الدلائل مفيدة للقطع
بشيء قال المصنف (والأظهر
أن صيغته من المقترنة

١ (قوله الذي هو من
علامات القيامة الخ) فيه
أن الدخان المذكور هنا
ليس المراد به الذي هو من
علامات الساعة بل هو
الدخان الذي وقع لقريش
حين دعا عليهم صلى الله
عليه وسلم بالجذب

وكتب أيضا مانصه لانه كتب القضاة من أفعاله من العذاب ونحوه قبالكم بالعذاب نفسه (قوله
ولهذا) أي للتحويل (قوله من المسرفين) في عتوه فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله ع (قوله
زيادة الخ) تعليل لقوله المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا قال العلة الاولى علة له مطلقا والعلة الثانية علة له
مقيدة بالعلة الاولى (قوله وتحويل عذابه) أشار به الى أن تعريف حاله من حيث تحويله (قوله
والاستبعاد) أي عدا الشيء بعيدا ع (قوله وكتب أيضا مانصه اذ البعد يقتضي الجهل وهو يقتضي الاستفهام
وكتب أيضا مانصه الفرق بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع
غايته أنه بطي في زمن انتظاره اه ولا تنحصر معاني الاستفهام المجازية فيما ذكره المصنف فان منها ما لم
يذكره كالأمر نحو قول أنتم مسلمون أي أسلموا والزجر نحو أو تفعل كذا أي اترجروا العرض نحو أو لا تنزل كما في
سم (قوله بقريته قوله وقد جاءهم الخ) اذ الجملة الحالية تنافي الجملة على الاستفهام الحقيقي ع (قوله أي
كيف يذكرون الخ) كيف هنا ليست مستفهما بها عن الحال حتى يرد أن مقتضاه أن أني هنا بمعنى كيف
مع أنه يلها فعل حينئذ ولم يلها هنا فعل بل هي بمعنى من أين ولوقاله لكان أوضح وقد عبر ع في ذلك فقال
كانه قيل من أين لهم التذكر والرجوع الى الحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا
عنه بمعنى أن الذكري بعيد عن حالهم اه ثم تكلم على تفسير الشارح بأنه تفسير معنوي أي بيان لحاصل
المعنى وأقول يصح أن يكون ولها فعل تقدير أي كيف يكون لهم الذكري فلا اعتراض (قوله من كشف
الدخان ١) الذي هو من علامات القيامة وكتب أيضا مانصه روى أن حذيفة قال يا رسول الله
ما الدخان فقال بلاء ما بين المشرق والمغرب يكثأر بعين يوم ما لبلة أما المؤمن فيصيبه كهيشة الزكام وأما
الكافر فهو كالسككران يخرج من مخبريه وأذنه ودره اه فترى (قوله الامر) هو بالمعنى المراد هنا
يجمع على أوامر ومعنى الفعل اللغوي على أمور وكتب أيضا قوله الامر المناسب هنا أن يراد بالامر الامر
اللفظي لان الكلام في الانشاء لغة وهو لفظي لا الامر النفسي على ما عند الأصوليين والتعريف المذكور
اللفظي لا النفسي اذ لا يحتاج عليه الى زيادة قوله غير كف لان الطلب النفسي للفعل هو الامر اصطلاحا ولو
دل عليه لا تدع الفعل ونحوه وطلب الترك نهى ولودل عليه كف وترك ونحوه زيادة من زاد بناء على ارادة
النفس مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم من ع (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر
والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهي بناء على انه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير كف
ليخرج به وقوله على جهة الاستعلاء خرج به الدعاء والالتماس والمراد غير كف عن الفعل المأخوذة منه
الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف
عن القتل لانه غير متعلقا فتدبر راجع ع وقوله لانه غير متعلقا في سم عن ع س توجيه المغيرة
بان الكف الذي اشتقت منه الصيغة مطلوب حصوله وهذا الكف الثاني مطلوب عدمه فيكون غير
الاول وان أشبهه في جنس الكيفية فيصدق أن الكف لطلب فعل غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه
صيغة الاقتضاء اه ولو قيدوا لاخراج النهي طلب الفعل بكونه بغير لا يدل التقييد بكون الفعل غير كف بان
قالوا لطلب فعل بغير لا لم يرد ما ورد على قولهم غير كف وكتب أيضا قوله طلب فعل الخ لا يرد عليه التخصيص
اذا وقع على جهة الاستعلاء لعدم شرطه فيه وان صحبه (قوله على جهة) أي طريق الاستعلاء أي عند نفسه
عاليا سواء كان عاليا حقيقة أولا والتقييد ليكون التعريف للامر بالاتزاع والا فالخيار عند الاشعري
اتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو به قال أكثر الشافعية وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في
حقيقة الامر كما في س (قوله واختلّفوا في حقيقة الخ) هل هي الطلب الجازم أو مطلق الطلب أو غير
ذلك انظر ع (قوله اختلافا كثيرا) فقيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك بينهما
وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما ولا باحة وقيل للاذن المشترك بين الثلاثة والاكثر على انها حقيقة في
الوجوب كذا في المطول والاطول (قوله قال المصنف الخ) أي ولم يجز بشيء وأشار الى ما هو أظهر عند
العقل لقوة أمارته (قوله أن صيغته) أي الامر والاضافة نيانية أي الصيغة التي هي الامر لان الكلام في
الصيغة كما تقدم لافي الكلام النفسي على ما عند الأصوليين اذ لا يناسب هنا ع (قوله من المقترنة

باللام) قضيته أن الصيغة الفاعلة لا اللام وعليه فقولهم لام الأمر أي اللام المقترنة بصيغة الأمر فالإضافة
لادنى ملائمة قال ع ق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (قوله رويد بكرا) رويد
هنا اسم فعل مبني على الفتح بمعنى أمهل ويكون مصدر منصوب بانصب المصادر المأمور بها مصغرات مصغرة
الترخيم والاصل أرواد مصدر أرود فيقال رويد عمرا أي أروده أي أمهله وقد يكون صفة نحو ساروا سيرا
رويد أو قد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وإذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى
أمهل لا غير أفاده الفري (قوله مادل الخ) أي لا خصوص فعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر على ما
اشتهر (قوله أسما) كرويد وكالمصدر في نحو ضربا زيدا كذا في يس (قوله موضوعه لطلب الفعل) ظاهره
ولوندى بامع أن الجمهور على أنه حقيقة في الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عدده النذب
من الاعتبارات الآتية مع أنه أحق بالعدم من غيره فيكون الظاهر عند المصنف كون الصيغة موضوعه
للقدر المشترك بين الوجوب والنذب كذا في الفري (قوله استعلاء) قال ع ق فيما سيأتى وأورد على
اشتراط الاستعلاء في معنى الأمر قوله تعالى حكايه عن فرعون ماذا تأمرون فقد استعمل الأمر في طلب
ليس فيه استعلاء لأن فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره لا دعائه الألوهية (قوله أي على
طريق طلب العلو) كان فيه إشارة إلى نصب استعلاء بترفع الخافض مع تقدّم مضاف ويحتمل أنه
مفعول مطلق على حذف مضاف أي طلب استعلاء (قوله طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب
وقوله وعد الخ إشارة إلى أنها لا تعد كما تقول استحسن هذا الأمر أي عديته حسنا ففي كلامه إشارة إلى صحة
الوجهين وكان الأوضح في هذه الإشارة العطف بأوتدبر ثم رأيت في الأطول عبر بأوتدبر (قوله
لتبادر الفهم) برده على أن المجاز الراجح يتبادر ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لأن التبادر أصله كثرة
الاستعمال ويحاج بأن التبادر في المجاز أن افتقر فيه إلى قرينة مصاحبة فلا يراد أن التبادر في الحقيقة
لا يفتقر إلى القرينة وإن لم يفتقر فيه إلى ذلك فهو حقيقة عرفية ع ق وكتب أيضا قوله لتبادر الفهم الخ لا يقال
تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع ففي الاستدلال به على الوضع دور لا نأقول هو لا يتوقف على
معرفة مطلق الوضع لا على خصوص الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن معرفة مطلق
الوضع تفيد معرفة الحقيقة لجهة أن ندرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم تعلم كون الوضع بالقرينة أولا
فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك تأمله من ع ق (قوله وقد تستعمل
لغيره) لعلاقة بينهما وبين معنى الأمر بحسب القرائن فإن قامت قرينة على منع إرادة معنى الأمر فمجاز
والأفصح كتابة ولا يخفى عليك أن مباحث الأمر كالأستفهام ليس من فن المعاني وليس منه الانكسار
العدول من الحقيقة إلى المجاز بالأمر ولا أثر لها فيما ذكره أطول (قوله كالأباحة) وتفرق التخيير الذي له
نحو هذا التركيب بأن لا يجوز الجمع بين الأمرين في التخيير دون الأباحة وظاهر كلامه أن مفيد الأباحة هو
الصيغة لا حرف أو وكنه على هذا قرينة وعند الخوئين أن مفيد الأباحة أو والتحقيق أن المستفاد من
الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشئين مثلا وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما
وتركهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والأباحة الموجبة لاستعمال لفظه في مطلق الاذن العام فهو
من استعمال الأخص في الأعم مجاز أمر سلاوه هذه العلاقة ولو كانت عامة يتقوى اعتبارها في المباح
بالقرائن اه ع ق (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المثال في الأباحة وسره غير ظاهر لانه
بالنذب أشبه أن لا يتوهم منع مجالستهما حتى يحتاج إلى الأباحة أطول (قوله والتهديد) العلاقة بين
الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق إلا مع المحرم والمكروه ع ق (قوله
وهو أعم) أي بحسب الوجود مع تباين الحقيقتين على نفسه به بالإبلاغ وبحسب الحقيقتين على كلام
الصحيح تأمل وكتب أيضا قوله وهو أعم من الأندازات مائص على الأنداز لان جماعة جعلوه قسما آخر ومثاله
قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار فقولته تعالى ذلك أمر بالإبلاغ هذا الكلام المخوف الذي عبر عنه بالأمر وهو تمتع
فيكون أمر بالانذار من يس (قوله وفي الصحيح الخ) الذي في الصحيح في باب الرأى الأنداز هو الإبلاغ ولا
يكون إلا في التخويف هذا كلامه وعبارة بعضهم الأنداز بالإبلاغ التخويف تأمل من يس وعبارة المصباح

باللام نحو ليحضر زيد وغيره
نحو أكرم عمرا (رويد بكرا)
فالمراد بصيغته مادل على
طلب فعل غير كف استعلاء
سواء كان أسما أو فعلا
(موضوعه لطلب الفعل
استعلاء) أي على طريق
طلب العلو وعد الأمر
نفسه عالما سواء كان عالما
في نفسه أم لا (لتبادر الفهم
عند سماعها) أي سماع
الصيغة (إلى ذلك المعنى)
أعني الطلب استعلاء
والتبادر إلى الفهم من
أقوى أمارات الحقيقة
(وقد تستعمل) صيغة
الأمر (لغيره) أي غير
طلب الفعل استعلاء
(كأباحة نحو جالس
الحسن أو ابن سيرين)
فيجوز له أن يجالس أحدهما
أو كليهما وأن لا يجالس أحدا
أصلا (والتهديد) أي
التخويف وهو أعم من
الانذار لانه إبلاغ مع
التخويف وفي الصحيح
الانذار تخويف

أندرت الرجل الشئ أباغته أياه يتعدى الى مفعولين وأكثر ما يكون في التخويف كقوله تعالى وأنذرهم يوم
الآزفة ثم قال وأنذرتهم بكذا فنذرتهم مثل أعلمته به فعلم وزنا ومعنى فالصلة فارقة بين الفعلين اه وفي القاموس
أنذره بالامر أعلمه وحذره وخوفه في ابلاغه اه وفي المحلى على جمع الجوامع بعد التمثيل للانذار بقوله تعالى
قل تمتعوا فان مصيركم الى النار ما نصه ويفارق التهديد بذكر الوعيد اه قال شيخ الاسلام أى لوجوب ذكره
مع الانذار ووفقاً أيضاً بان التهديد التخويف والانذار ابلاغ المخوف منه وبعضهم لم يفرق بينهما اه (قوله
مع دعوة) أى صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى ما يهدد عن المخالفة فيه (قوله اعلموا ما شئتم) أى
فسترون منا ما أمركم فهو يتضمن وعيداً مجملاً ع (قوله والتعجيز) أى اظهار العجز والعلاقة بين
الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد في متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات ع (قوله
بسورة) صادق باقل سورة وأقل سورة سورة الكوثر فهي أقل ما وقع به التحدى وهي ثلاث آيات
فيكون أقل ما يقع به التحدى ثلاث آيات هكذا انصوا قال أستاذنا وهو لا يحى على مذهب الشافعي القائل
ان البسملة من السورة فعليه يكون أقل التحدى به أربع آيات لا ثلاثة لان سورة الكوثر حينئذ أربع
آيات لا ثلاثة وقديقال لعل العلماء حتى من يقول ان البسملة من السورة ثبت عندهم ان أقل ما تحدى به
أقصر سورة بدون بسملتها سم (قوله لكونه محالاً) انظره مع جواز التكليف بالمحال وعبارة ع (قوله
لا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته ان يكون من التكليف بالمحال وهو جائز وأوقع لانا نقول القرائن
هنا تعين ارادة التعجيز لا قامة الحجج عليهم في ترك الايمان اه (قوله متعلق بقاتوا) فيكون ظرفاً لغوا
(قوله والضمير لعبدنا) أى مثل عبدنا في كونه أمياً لا يقرأ ولا يكتب ومن على هذا ابتدائية وقوله
أوصفة لسورة فيكون مستقراً وقوله والضمير لما نزلنا ومن عليه تبعية مشروطة ببيان وقوله أول عبدنا
ومن عليه ابتدائية من ع (قوله أول عبدنا) ولكن يراد على هذا بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية أى
من غير شرط الأمية لعجز الكل انظر ع (قوله يقتضى الخ) فلهذا يتعين على هذا التقدير الاول
أن يكون الضمير عائداً لعبدنا ولا يخفى أن هذا انما يتم بناء على ان اعجاز القرآن لكونه خارجاً عن طوق
البشر وأما ان بنيينا على أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا ع (قوله ثبوت مثل القرآن الخ) لان
معنى العبارة على هذا التفسير انما هو مثل القرآن بسورة (قوله بشهادة الذوق) أى واستعمال البلغاء
واعتباراتهم (قوله اذا تعجيز) أى على هذا الاحتمال وقوله عن الماتى به هو السورة أى عن الاتيان
بها أى مع وجود الماتى به والماتى منه أيضاً على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قوله باعتبار انتفاء الوصف)
هو كونها من المثل أى انتفاء ذلك الوصف في الواقع لا انتفاء المثل في المعنى أنهم عاجزون عن الاتيان بسورة
متصفة بكونها من مثله لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة مما في الواقع وليس ذلك الا لانتفاء المثل
من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه تأمل واعلم أن جعل العجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف
لأنه الواقع والا فالعجز عن الشئ الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشئ والوصف ومع انتفاء أحدهما
(قوله فليكن) أى عند جعله متعلقاً بقاتوا وترجيح الضمير لما نزلنا (قوله فليكن التعجيز باعتبار
انتفاء الماتى منه) كما تقول ائتني برجل أوجناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها
ولا جناحها من ع (قوله بخلاف قولنا ائتني من العنقاء برجل فانه يقتضى بحسب الاستعمال وجود العنقاء
وكتب أيضاً ما نصه أى فلا يقتضى ثبوت المثل (قوله احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم الخ) أى بخلاف
كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه سائغ كثير بل القيود محط القصد كما سبق وعبارة ع (قوله لان
المعجوز عنه حينئذ أى حين اذ جعل الجار والمجرور وصفاً للسورة هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها
من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم أن الذي يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمانور
أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال ائتني بثوب ملبوس للامير فلبوس
الامير موجود وامتنع القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لا انتفاء وصفه فيلزم امتناع
الاتيان به بذلك القيد كما يقال ائتني بثوب فيه أربعون ذراعاً والقرض أن لا توجد موصوف بهذا الوصف
بخلاف ما تقدم يعنى تعليق الجار والمجرور بقاتوا وارجاع الضمير لما نزلنا فيتعين أن يكون لعدم القدرة

مع دعوة (نحو اعلموا ما شئتم)
لظهور أن ليس المراد
الامر بكل عمل شأواً
(والتعجيز نحو قاتوا بسورة
من مثله) اذ ليس المراد
طلب اتيانهم بسورة من
مثله لكونه محالاً والظرف
أعنى قوله من مثله متعلق
بقاتوا والضمير لعبدنا أو
صفة لسورة والضمير لما
نزلنا أول عبدنا فان قلت لم لا
يجوز على الاول ان يكون
الضمير لما نزلنا قلت لانه
يقتضى ثبوت مثل القرآن
في البلاغة وعلاوة الطبقة
بشهادة الذوق اذا تعجيزنا
يكون عن الماتى به فكان
مثل القرآن ثابتاً لكونهم
عاجزون عن اتيان ما نصه
وصفاً للسورة فان المعجوز
عنه هو السورة الموصوفة
باعتبار انتفاء الوصف فان
قات فليكن التعجيز باعتبار
انتفاء الماتى منه قلت
احتمال عقلي لا يسبق الى
الفهم ولا يوجد له مساع في
اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم
فلا اعتداده ولبعضهم
هنا كلام طويل لا طائل
تحت

قدرتهم على ذلك لكن في
التسخير يحصل الفعل اعني
تصيرهم قردة وفي
الاهانة لا يحصل اذا المقصود
قله المبالاة بهم (والتسوية
نحو اصبروا ولا تصبروا)
ففي الاباحة كان المخاطب
توهم ان الفعل محذور
عليه فاذن له في الفعل مع
عدم الحرج في الترك وفي
التسوية كأنه توهم ان
احد الطرفين من الفعل
والترك انفع له وارجح بالنسبة
اليه فرفع ذلك وسوى
بينهما (والتسوية نحو اياها
الليل الطويل الانجلي*)
يصبح وما الاصبح من ذلك
بامثل اذ ليس الغرض
طلب الانجلاء من الليل اذ
ليس ذلك في وسعه لكنه
يثمن في ذلك تخلصا عما عرض
له في الليل من تباريح
الجوى ولا استطالته تلك
الليلة كأنه لا طماعة له في
انجلائها فلهذا يحمل على
التمني دون التبرجى (والدعاء)
أي الطلب على سبيل
التضرع (نحو رب اغفر
لي والالتماس كقولك لمن
يساويك رتبة افعل بدون
الاستعلاء) والتضرع فان
قبل اي حاجة الى قوله
بدون الاستعلاء مع قوله
لمن يساويك قلت قد سبق
ان الاستعلاء لا يستلزم
العلو فيجوز ان يتحقق
من المساوي بل من الادنى
ايضا (ثم الامر قال السكاكي
حقه الفور لانه الظاهر

عليه مع وجود كليهما (قوله والتسخير) فيه ايضا اهانة لكن لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الاهانة
سمى بالتسخير دون الاهانة افاده سم وكتب ايضا ما نصه التسخير نقل الله الشئ من حالة الى حالة اخرى فيها
مهانة ومذلة وقد كان موجودا والتسكين ابراز من العدم الى الوجود ويحتمل ان يكون التسكين اعم
بان يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أي التبديل من حالة الى اخرى فيها مهانة
وذل ع في (قوله خاسئين) أي مطرودين (قوله والاهانة) العلاقة بين الامر والتسخير والاهانة مطلق الا لزام
فان الوجوب الزام المأمور به والتسخير والاهانة الزام الدل والهوان والصيغة فيهما يحتمل أن تكون
انشاء أي اظهار المعناهما أو اخبارا بالحقارة والمذلة فكانه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم انهم اذلاء
محتقرون مسوخون وكونهم الاخبار في الاهانة أظهر منه في المسخ فتأمل ع في (قوله اذ ليس الغرض الخ)
تعليل لمخذوف أي ليس الامر في الايتين على حقيقته اذ ليس الخ (قوله لكن في التسخير الخ) استدراك
على قوله لعدم قدرتهم فانه يفهم منه الاشتراك فربما يتوهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذا المقصود قلة
المبالاة بهم) أي لا حصول الفعل (قوله في الاباحة) الذي تقدم أن الامر يستعمل فيها أيضا قال ع في
والاقرب أن الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة وتحتمل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على بعد
والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل منهما تضاد ايجاب
أحدهما وتريد الاباحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب ايضا قوله في الاباحة شروع في الفرق بين التسوية
والاباحة كان سائلا سأل وقال له أحدهما لازم للآخر الفرق (قوله والتمني) العلاقة فيه وفيما بعده
مطلق الطلب (قوله الانجلي) المراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصبحا ظهور ضوء الصباح ع في
وكتب ايضا قوله الانجلي لا يبعد أن يقال الباء رد لما هو أصل اذا الضرورة ترد الكلمة الى أصلها ولا يصح أن
يكون اشباع الكسرة كياء أمثل لانه لا تكتب الباء الحاصلة من الاشباع أطول (قوله بأمثل) أي أفضل
لان الهجاء اثم لبلا ونهارا (قوله اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة
الشعراء يجعل الليل بمنزلة انسان متعصب يجري على الخجل بالنفع للشاعر فلا ينبغي لاعتقاده أن الانجلاء
انفع له فيقول له انجلي بصبح فانك أخطأت وليس الاصبح أي الصبح منك بأمثل أي أفضل فلا تتجاوز
عادتك لا اعتقادك الخطأ أطول (قوله من تباريح) بالحاء المهملة أي شدة الند والجوى هو الحرقنة وشدة الوجد
من حزن أو عشق (قوله ولا استطالته تلك الليلة) أي عده تلك الليلة طويلة جدا (قوله على سبيل التضرع)
المراد به الخضوع والافهو الطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والتماس) ويسمى بالسؤال أيضا يس
(قوله لمن يساويك) هل المراد في نفس الامر أو لوجوب بحسب زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أي على
أن المراد في نفس الامر (قوله قد سبق أن الاستعلاء الخ) أي عند قول المصنف موضوعا لطلب الفعل
استعلاء (قوله من المساوي) أي في نفس الامر (قوله بل من الادنى أيضا) قال ع في وظاهر ما تقرران
مناط الامر به في الطلب هو الاستعلاء ولومن الادنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولومن الاعلى
كالسيد مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقته ومناط الالتماس فيه التساوي مع نفي التضرع والاستعلاء
لكن ذكر في المطول أن الالتماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حده في الدعاء وعلى ما تقررا اذا صدر
الطلب من الاعلى الى الادنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسب بواحد منها وهو بعيد اه
وقوله من الاعلى الى الادنى مثله العكس كالعبد مع سيده (قوله حقه الفور) المراد من الفور وجوب
تجمل المأمور به في أول أوقات الامكان ومن التراخي جواز تأخير عنه لا وجوبه حتى لو أتى به فيه لا يعتد
به اذا قائل به بالتقابل باعتبار القيد من جميعا فنرى وكتب ايضا ما نصه صرح السكاكي بذلك في النهي
فيكون كذلك الدعاء والالتماس كذا في الأطول ولم ينقل المصنف عنه ذلك في النهي لان الفورية فيه
مسئلة (قوله عند الانصاف) لا عند الحجة والجدال (قوله كما في الاستفهام والنداء) فان حقهما باتفاق
الفور في الاستفهام انما يراد الجواب بالمستفهم عنه فوراً وفي النداء انما يراد اقبال المنادى كذلك وهذا
مقولا مثبت اذا للغة انما تثبت بالنقل لا بالقياس (قوله ولتبادر الفهم الخ) هذا على إطلاقه لا يصح لانه

إذا كان بالعطف يتبادر الفهم إلى الجمع والتراخي كان يقال قم واقعد أو ثم اقعد أو فاقعد ويحتمل أن يكون
 داخل في قوله وفيه نظر أطول (قوله بعد الأمر بخلافه) أي وقبل فعل خلافه (قوله بخلافه) أي بضده
 كما يظهر من التمثيل ع ق (قوله إلى تغيير الأمر الأول) أي تغيير المتكلم الأمر الأول بالثاني ع ق (قوله
 دون الجمع وإرادة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن
 غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الأمرين حتى يمكن الجمع بينهما وهذا يعلم أن الجمع
 والتراخي متقاربان لأنه متى جاز التراخي أمكن الجمع فاحد الأمرين أو كلاهما على التراخي ويلزم تغيير الأول
 كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور ع ق ثم قال بعد وإنما قدرنا
 جواز التراخي لأن القول المقابل للفور جواز التراخي بإرادة مطلق الطلب لأن حقه الدلالة على التراخي
 فالذي يقول به المقابل هو أنه لمطلق الطلب الصادق بالفور والتراخي هو عبارة غيره قوله وإرادة التراخي أي
 ودون جواز إرادة التراخي (قوله وإرادة التراخي) أي تراخي أحد الأمرين اللازم للجمع (قوله فإن المولى الخ)
 عليه لتبادر الفهم إلى التغيير (قوله حتى المساء) أي إلى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والمناسب
 هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغة (قوله وفيه نظر) أي في قوله حقه الفور والنظر فيه راجع إلى النظر
 في دليله أو في كل من دليله نظر أطول (قوله لا نسلم ذلك) أي الظهور والتبادر (قوله عند خلو المقام
 عن القرائن) وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهي قوله حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب
 ورود الصيغة أعني قول السيد اضطلع (قوله النهي) الأصل فيه الفورية والدوام القرينة ونزع
 السكاكي في الدوام (قوله طلب الكف عن الفعل) لم يقل أو تر كراهية للقول الثاني إلا آتى إشارة إلى
 ضعفه بقطع النظر عنه هنا ثم ان التعريف شامل لنحو كلف مع أنه أمر فلا بد من زيادة مدلول عليه بتغيير
 لفظ نحو كلف أو مراعاة الحيثية في التعريف راجع ع ق (قوله وله حرف واحد) به بتقديم الظرف
 على حصر الجازمة في النهي أطول وكتب أيضا قوله وله حرف واحد الأول وله صيغة واحدة ليعلم
 أن ليس له صيغة أخرى كما أنه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو الجازمة) فيه إشارة إلى رد من قال أن لا
 النافية تجزم إذا صلح قبلها كي نحو جثته لا يكن له على حجة واليه ذهب ابن مالك للسمع من العرب قال
 ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا ينفلت وأوثقت العبد لا يفرحكي القراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه
 قال وإنما جزم لأن تأويله أن لم أربطه فجزم على التأويل قال أبو حيان وما دعياءه خالف فيه الخليل
 وسيبويه وسائر البصريين يس (قوله الجازمة أي لفظاً أو محلاً) نحو لا تفعلن يازيد لا تضر بن ياهندات
 (قوله في غير طلب الكف) الإضافة للعهد أي لغير الطلب استعلاء بان يكون لا طلب أصلاً أو طلب بدون
 استعلاء وكلامه يقتضي أن النهي حقيقة في الطلب المذكور الإعم من التحريم والكراهية كما اقتضى
 كلامه سابقاً أن الأمر حقيقة فيما يعاين الإيجاب والندب والجمهور على أن النهي حقيقة في التحريم والأمر
 حقيقة في الإيجاب (قوله أو الترك) أي عدم الفعل بناء على أنه يكلف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه
 بسبب القدرة على التلبس بضد النهي لأن عدم متحقق حينئذ ولا يستدعي تقدم الشعور بخلاف الأول
 فإنه يستدعي تقدم الشعور بالمكفوف عنه فلا يفعل مقتضى النهي الأمن استشعر المنهي فتر كنه فلا
 يمثل النهي من لم يفعل المنهي ذاهلاً عنه وحينئذ فيلزم أنه لا يقال الامتنال شرط للثواب وأما انتفاء
 الآثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى الثاني وهو أن المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهي آثماً
 بمقتضى النهي ولكن لا بد في الثواب من النية المستمرة للشعور ثم قولهم أن كلف الدواعي النفس يحصل
 بشغلها بالضد يبطل بمنزلة ادعاء له كالانبياء وأيضاً حاصل كلف الدواعي عدم العمل بمقتضاها بسبب
 التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الآخر فقد عاد الأمر إلى أن القدرة في النهي بسبب التلبس بالضد
 مطلقاً والآثم ساقط بعد التلبس بالفعل المنهي ولو بلا شعور والثواب لا بد فيه من النية على كلا القولين
 ولذلك قيل إن القول الأول قريب من الثاني وإن الخلاف بينهما لا يظهر له قرينة تأمل من ع ق وقوله أي
 عدم الفعل أي وما يشعر به الترك من القصد غير مراد لكن في العروس عن الأصوليين أن الترك فعل
 هو الكف فينبغي التعبير بغير الترك وقوله ثم قولهم أن كلف الخ وارد أيضاً على من قال كالشارح كلف

بشيء بعد الأمر بخلافه
 إلى تغيير الأمر الأول
 دون الجمع بين الأمرين
 وإرادة التراخي فإن المولى
 إذا قال لعبده قم ثم قال له
 قبل أن يقوم اضطلع
 حتى المساء يتبادر الفهم
 إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى
 الأمر بالاضطجاع ولم يرد
 الجمع بين القيام والاضطجاع
 مع تراخي أحدهما (وفيه
 نظر) لا نالنا نسلم ذلك عند
 خلو المقام عن القرائن
 ومنها أي من أنواع
 الطلب (النهي) وهو طلب
 الكف عن الفعل
 استعلاء (وله حرف واحد
 وهو الجازمة في نحو لا
 تفعل وهو كالأمر في
 الاستعلاء) لأنه المتبادر إلى
 الفهم (وقد يستعمل في
 غير طلب الكف) عن
 الفعل كما هو مذهب
 البعض (أو طلب الترك)
 كما هو مذهب البعض فانهم
 قد اختلفوا في أن مقتضى
 النهي كلف النفس عن
 الفعل بالاشتغال بأحد
 أضداده أو ترك الفعل

النفس عن الفعل بالاشتغال باحد أضداده تأمل وكتب أيضا مانصه فيحصل الامتثال بالترك غافلا على الثاني دون الاول وينبغي على الاول أن لا يكون الغافل مخالفا للنهي بل واسطة ولا اثم أو هو مخالف والاثم لا يحصل على المخالفة مطلقا بل بشرط أفاده سم (قوله وهو نفس أن لا تفعل) أي عدم الفعل يقدح فيه ما قدمناه عن العروس (قوله كالتهديد) أي التخويف (قوله وكالدعاء والالتماس) أو رد عليه أنه لا يصح التمثيل بهما الاستعمال صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك لأن في كل منهما طلب الكف أو الترك لأنه ليس على وجه الاستعلاء وأجيب بأن الاضافة في قول المصنف طلب الكف أو الترك للعهد أي الطلب الذي مع الاستعلاء وغيره صادق بما لا طلب فيه كمثال المصنف وما فيه طلب لا استعلاء معه كمثال الشارح كذا في سم والعلاقة بين النهي والدعاء والالتماس مطلق الطلب (قوله وهذه الاربعة) أي ما صدقاتها لا مفهوماتها (قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيه بحث لانه ان أريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس في قوله ويجوز في غيرهما القرينة مع أنهما في سلك الامر لان النجاة جعلوا التقدير في جواب الامر والنهي وهما يشتملان معاً عندهم وان أريد أنه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بان يقصد السببية فيتمتعين الجزم فان لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب ما يليق كذا في يس وكتب أيضا مانصه انما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع ما بعدها على الاستئناف ولو صح كونه جوابا ثم الشرط المقدر انما نفس مضمون المذكور وأما لازمه وقدمته لما قدر فيه اللازم في التمني بقوله كقولك ليت لي الخ ع ق وكتب أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أي مع أداته ولا بد من ذكر هذا القيد لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير أداته نحو الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا ولو قال تقدير شرط الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير شرط بدون تقدير الشرط واعلم أن هذه الاربعة قرائن للحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييدها مع غيرها بوجود القرينة في قوله بعد وفي غيرهما القرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة بل لان الحذف معها لا ينفك عن القرينة لانها تنفك عنها قرائن ولا يذهب عليك أن حذف الشرط من مباحث الإيجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام أطول لمخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي ان وقع بعدها ما يصلح جزاء لذلك الشرط المقدر كما يؤخذ من الامثلة (قوله بان المضمرة) وقيل الجواب مجزوم بنفس التمني والاستفهام والامر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لان كلامهما في معنى الشرط وقيل مجزوم به لنيابتهما عن ذلك الشرط وهما متعاربان من ع ق وقوله وقيل الجواب مجزوم بنفس التمني الخ هذا القول هو ما صرح به في العروس وعزاه لابن مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أي ان أرزقه) الاولى أي ان يكن لي لانه المفهوم من الطلب وقوله أي ان تعرفني به الاظهر أي ان أعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب أو بدونه لا يقال هذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجري في قولك أتكرمني أكرمك فانه لا يصح أن التقدير ان تعرفني أو ان أعرف أكرمك أكرمك بل ان تكرمني أكرمك لا نأقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب في الاستفهام الفهم فلوم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم أطول وقوله لانه المفهوم من الطلب أي الجملة الطلبية اذ معناها ليت ما لا كائن لي (قوله لا تشمتني) من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله وذلك) أي التقدير (قوله على الكلام الطلبي) بخلاف الكلام الخبري فان الحامل عليه أفادة المخاطب مضمونه أو لازم مضمونه (قوله مقصودا للتكلم بالذاته) أي وهذا نادر وقوله أو غيره أي وهذا هو الغالب من ع ق فان قيد بجواب نحو أكرمني أكرمك كان مقصودا لغيره فان كرام المخاطب للتكلم مقصودا لا حل اكرام المتكلم للمخاطب وان عرى عن القيد احتمل واحتمل (قوله لتوقف) علة لقوله أو غيره أي أو مقصودا للتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أي لازم له اذا الشرط هو التعليق ويلزمه التوقف والتعلق (قوله الطلب) أي الكلام الطلبي (قوله ما يصلح توقفه على المطلوب) بخلاف قولك أين بيتك أضرب زيد في السوق فان ضرب زيد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم الا أن

وهو نفس أن لا تفعل
(كالتهديد كقولك لعبد
لا يمتثل أمرك لا يمتثل
أمرى) وكالدعاء والالتماس
وهو ظاهر (وهذه الاربعة)
يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي (يجوز
تقدير الشرط بعدها)
وايراد الجزاء عقيبها مجزوما
بان المضمرة مع الشرط
(كقولك) في التمني (ليت
لي ما لا أنفقه أي ان أرزقه)
أنفقه (و) في الاستفهام
(أين بيتك أضرب أي ان
تعرفني) أضربك (و) في الامر
(أكرمني أكرمك أي ان
تكرمني) أكرمك (و) في
النهي (لا تشمتني يكن
خيرا لك أي ان لا تشمتني)
يكن خيرا لك وذلك لان
الحامل للتكلم على الكلام
الطلبي كون المطلوب
مقصودا للتكلم بالذاته
أو لغيره لتوقف ذلك الغير
على حصوله وهذا معنى
الشرط فاذا ذكرت الطلب
وذكرت بعدها ما يصلح
توقفه على المطلوب غلب
على ظن المخاطب كون
المطلوب مقصودا لذلك

اذن معنى الشرط في الطلب
مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا
ولما جعل النجاة الاشياء
التي يضمن الشرط بعدها
خمس اشار المصنف الى ذلك
بقوله (وأما العرض كقولك
ألا تنزل تصب خيرا) أي
ان تنزل تصب خيرا (فولد
من الاستفهام) وليس شيئا
آخر برأسه لان الهمزة فيه
للاستفهام دخلت على
فعل منفي امتنع جلهما على
حقيقة الاستفهام للعلم بعد
النزول مثلا وتولد عنه
بمعونة قرينة الحال عرض
النزول على مخاطب
وطلبه منه (ويجوز) تقدير
الشرط (في غيرها) أي في
غير هذه المواضع (لقرينة)
تدل عليه (نحو) أم اتخذوا
من دونه أولياء (فإنه هو
الولي أي ان أرادوا أولياء
بحق) فإنه هو الذي يجب
أن يتولى وحده ويعتقد
أنه المولى والسيد وقيل
لأنه ان قوله أم اتخذوا
انكار وتوبيخ بمعنى أنه
لا ينبغي أن يتخذوا من دونه
أولياء وحينئذ يترتب عليه
قوله تعالى فإنه هو الولي
من غير تقدير شرط كما يقال
لا ينبغي أن يعبد غير الله
فإنه هو المستحق للعبادة
وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه
معنى الشيء حكمه حكم ذلك
الشيء والطبع المستقيم
شاهد صدق على صحة قولنا
لا تضرب زيدا فهو أخوك
بالفاء بخلاف ان تضرب
زيدا فهو أخوك استفهام
انكار

يكون المراد أضرب زيدا في السوق أمام بيتك (قوله المذكور) أي بعد الطلب (قوله فيكون اذن) أي
اذن كرت وغلب الخ (قوله ظاهرا) أي فتناسب تقدير الشرط وقد يقال الكلام حينئذ مستغن عن تقديره
لتضمن الكلام الطلبي الشرط تأمل (قوله خمسة) بل أكثر فان عبارتهم تشمل الدعاء والالتماس وهما
خارجان عن الخمسة على تعريف المصنف الامر وتشمل التخصيص وقد يشمله تعريف المصنف الامر
والترجي وقد سمع الجزم بعده كما حكاه أبو حيان وصرحوا بالجزم بعد الخبر بمعنى الطلب نحو اتق الله امرؤ
فعل خير يا ثيب عليه اه سم وقوله على تعريف المصنف الامر أي ضمنا في قوله والاظهر أن صيغته
موضوعة الخ والافهول يعرفه صريحا (قوله الى ذلك) أي الى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله
(قوله وأما العرض الخ) يعني وكذا التخصيص وهو طلب الشيء مع حث وتأكيد والعرض طلبه بلا حث
وتأكيد ع ق وكتب أيضا قوله وأما العرض الخ وكان ينبغي له أن يذكر ان الترجي اذا جزم الجواب بعده
فلا لحاقه بالتني كما تقدم فهو داخل في التمني حكما ع ق (قوله فولد من الاستفهام) لانه لا يكون
الامع آله الاستفهام فهو داخل في الاستفهام ع ق (قوله لان الهمزة الخ) عبارة ع ق وانما قلنا ان
العرض داخل في الاستفهام لانك اذا قلت ألا تنزل تصب خيرا مثلا فالهمزة فيه للاستفهام في الاصل
ومنع في الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معا لوما يقرب منه من القرائن
أو نزول منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو
استقبالا مع تعلق الغرض به ولما تعدد الاستفهام الحقيقي للعلم أو لعدم تعلق الغرض جل على الانكار
بقرينة اظهار محبة ضد مدخولها ومعلوم ان انكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحبة فتضمن الكلام
طاب النزول وعرضه على مخاطب ولكن يرد على هذا أن الطلب الذي هو العرض لم يتولد من الاستفهام
الحقيقي الذي نحن بصددده وانما تولد من مجازيه الذي لم يذكر أن الجواب يجزم بعده تأمله اه ويجب
بأنه يصدق بان العرض تولد من الاستفهام الحقيقي بالواسطة تدبر (قوله للعلم) مراده به ما يشمل الظن
(قوله وتولد عنه الخ) أي بواسطة الحمل على الانكار كما بينه ع ق (قوله قرينة الحال) هي العلم بعدم
النزول والاضافة للبيان (قوله في غيرها) أي بعد غيرها وقوله فتحوام اتخذوا الخ لان الاستفهام
الحقيقي لا يصح هنا وانما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله وليا ولا جل ان هذا معنى
الكلام قيل لم لا يصح ان يترتب والله هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والنسب ع ق أي
فلا حاجة لتقدير الشرط (قوله في غيرها لقرينة) قلت وكذا معها لقرينة لولم يقدر من جنس المذكور من
الخمس اطول (قوله لقرينة) وهي في الآية وجود الفاء الجوابية في الجملة مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها
على انكار اتخاذ سواه وليا (قوله أي ان أرادوا أولياء بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان أرادوا وليا لان قوله
هو الولي للعصر وتنزيل غيره منزلة عدم لا يحصر الولي بحق والظاهر انه قصر قلب بدليل أم اتخذوا من دونه
أي متجاوزين الله فإنه ظاهر في ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن الشارح جعله قصر افراد أطول أي كما
يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على ما استظهره بان دون تستعمل في الافراد ايضا كما في يس
على أن المتبادر من قولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى انهم يتخذون الله وليا ايضا (قوله فإنه هو
الولي) هذه الجملة دليل الجواب أي فليتخذوا الله وليا لانه هو الولي أي لا تنفس الجواب اذ الولاية وجوبها
موجود مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيل لاشك الخ) حاصله منع وجود القرينة في المثال المذكور لصحة
تفرع فإنه هو الولي على ما قبله لان الاستفهام المستفاد من قوله أم اتخذوا لانكار فيسؤل الى النفي أي
لا يلحق ان يتخذوا من دون الله وليا فإنه هو الولي (قوله وحينئذ يترتب عليه الخ) أي ترتب العلة على المعلول
(قوله اذ ليس كل ما) أي لفظ كالمهمزة وقوله معنى الشيء كالنفي في لا (قوله والطبع) أي العقل وكتب
ايضا مانعه الناشئ ذوقه من تتبع الاستعمال وتراكم كيب البلاء (قوله على صحة قولنا لا تضرب
زيدا الخ) نوقش هذا التنظير بان تضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لا تضرب زيدا بمعنى لا
ينبغي ان تضربه انكار للابغاء وهم مختلفان فلم يتحقق كونها بمعنى حتى يتحقق بذلك ان الكلامين
قد يكونان بمعنى ويختلفان في الوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير بعود دعوى من ع ق وفي

الاطول مناقشة أيضا بان النفي المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشئ حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم ذلك الشئ بلا شبهة وبأن ورد ومنع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشئ حكم ذلك الشئ لا محالة بل يكفي فيه جواز ان يكون كذلك اه أقول في كون أتضرب زيد الانكار نفس الضرب مجال للمناقشة اذ لا مانع من أن يكون لا نكارا لا نبغاء كما فعل ذلك في الاستفهام في قوله تعالى أم اتخذوا من ذنوبه أولياء فتدبرو وكتب أيضا قوله لا تضرب زيد بصيغة النفي على معنى لا ينبغي أن تضربه والفاء في التركيبين للتعليل لا للعطف كما قيل لعدم مناسبتها في تنظير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولانها لو كانت للعطف لكان المحكم في صحة لا تضرب زيد افهوا أخوك دون أتضرب زيد افهوا أخوك النقل لا مجرد الطبع لان في الاقل عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح وفي الثاني عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله فانه لا يصح الا بالواو والحالية) وأما قول أبي تمام

أحاولت ارشادي فعقلي مرشدي * أم اشتقت تأديبي فدهري مؤدي

فتقديره ان أردت أن تعلم مرشدي فعقلي مرشدي وكذا ما بعده حفاوى وعبارة الفري بعد ايراد النقص بالبيت مانصه وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا أتضرب زيد افهوا أخوك على أن تكون الفاء تعليل للنفي الضمني فلا نقض لذلك بقول أبي تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليل لا تقدير أي لا حاجة لي الى ارشادك لان عقلي مرشدي اه وكتب أيضا قوله فانه لا يصح عبارة المطول فانه لا يحسن اه (قوله النداء) بكسر النون ويجوز ضمها يس (قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب المتكلم اقبال مخاطب وقوله بحرف الباء لالة وقوله لفظا نحو يا الله أو تقديرا نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله قد تستعمل الخ) بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز ومن مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث أطول وكتب أيضا مانصه أي مجازا (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب المتقدم فالإضافة للعهد (قوله كالأغراء) العلاقة بين النداء والأغراء المستعمل هو فيه أن الأغراء ملزوم للاقبال اذ لا معنى لأغراء غير المقبل يعني بان يكون بحيث لا يسمع ع (قوله يتظلم) أي يشتكي من ظلم أحده (قوله وحته الخ) عطف تفسير (قوله على زيادة التظلم) عبر بالزيادة لان أصل التظلم حاصل منه وقوله لان الاقبال الخ علة لمحدوف أي حقيقة النداء غير مرادة لان الخ (قوله والاختصاص الخ) ظاهره أننا استعملنا صيغته في الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر اذ الاختصاص كنداء دون بالفظا وتقديرا (قوله أصله تخصيص الخ) أي الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص الخ (قوله تخصيص المنادي الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد تجريد منادى من نفسه مباغاة كما هو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل الخ) أي بنقله لمطلق التخصيص كما قال ونقل الخ وحينئذ فالعلاقة بين النداء والاختصاص الاطلاق والتقيد حفاوى وكتب أيضا قوله ثم جعل مجرد الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الأمر نحو أحسن بز يد والامر بصورة الخبر نحو والوالدان مرضعن (قوله بمائسب اليه) هو الفعل المذكور قبل النداء (قوله ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص (قوله بل ما دل الخ) يراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله فايها) أي أي من أيها وكتب أيضا قوله فايها الخ عبارة ع ق ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء أي على الضم كالنداء المقصودة واتباع المحلى بالأيها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهذه هي التي تتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله في الحالة الراهنة النصب على المفعولية بتقدير فعل وهو أخص على أن الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص في محل النصب على المفعولية وعامله جملة حالية صح أن يفسر معنى تلك الجملة مع عمومها بقوله أي متخصصا الخ (قوله مضموم) أي مبني على الضم نظرا لكونه منادى في الأصل أو هو منقول بحاله في النداء منه الى الاختصاص فلا يقال لا مقتضى للبناء هنا وفي شرح التوضيح للشيخ خالد الثالث عشر من الفروق بين النداء والاختصاص ان أيها اختلف في ضمها هل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف اه فانظر على القول بأنها اعراب هل هو مبني على مذهب السيرة في من انما مبتدأ أو خبر اذ لا يظهر الرفع على رأي الجمهور يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لا اعتبارا

فانه لا يصح الا بالواو والحالية (منها) أي من أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعوا لفظا أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء (في غير معناه) وهو طلب الاقبال (كالأغراء) في قولك لمن أقبل عليك يتظلم يا مظلوم) قصد الى أغرائه وحشه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل (والاختصاص في قولهم انا أفعل كذا ايها الرجل) فقولنا ايها الرجل أصله تخصيص المنادي بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بمائسب اليه اذ ليس المراد بأي ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم والرجل مرفوع

اللفظ وكتب أيضا قوله من فروع أي اتفاقا كما في الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه يس والمراد بالرفع الضم لا رفع الاعراب نعم على قول السيرافي ان أي مبتدأ أو خبر يكون رفع اعراب ولا يخفى ان هذا الضم ضم اتباع لا بناء (قوله والمجموع في محل نصب على أنه حال) نظره بان الحال انما هي جملة الاختصاص لا أيها الرجل اذ أيها في محل نصب بفعل محذوف وجوب تقديره أخص أيها الرجل كما يشير إلى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعتذر عنه بان العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بانه في محل نصب على الحال هذا وكون الجملة في محل نصب على الحال ليس بلازم فقد تكون اعتراضية كما في نحن العرب أقرى الناس للضيف أفاده يس (قوله ولهذا قال متخصصا الخ) أي مفسرا المراد من الجملة الواقعة حالا (قوله في الاستغاثة الخ) والعلاقة مشابهة النداء في مطلق التوجه أو هو من استعمال ما لا اعم في الاخص حيث استعمل مطلق طلب الاقبال الذي هو النداء في طلب الاقبال بخصوص الاغاثة والعلاقة في التعجب مشابهة المتعجب منه المنادى في أنه ينبغي الاقبال على كل منهما والعلاقة فيما بعد كون ما بعد يافيه ينبغي الاقبال عليه بالخطاب كالمندى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها من عرق (قوله يا للماء) عند شهود كثرة أو ظهور حلاوته (قوله كما في نداء الخ) أمثلة للتخسر ولا يظهر كل الظهور أن شيئا منها مثال للتوجه وان أوهم صنيعة خلافه ولذلك عبر ابن يعقوب بما نصه ومنها التخسر والتخزن كما في نداء الاطلاع والمنازل والمطايير ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتفجع عليه اه ومثال التوجع يا مرضي يا سقي تأمل (قوله وما يشبه ذلك) كالتفجع فهو معطوف على الاستغاثة ومثال التفجع يا أبي (قوله قديق) أي مجازا (قوله الحرص في وقوعه) عداه بنى دون على لتضمنه معنى الرغبة (قوله كما في بحث الشرط الخ) يتبادر من عبارة الشارح حمل الكاف على التعليل وقال في الاطول كما مر أي من قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو تنظير (قوله حاصلا) أي في الزمن الماضي ومستمر حتى الآن وانما قلنا ذلك لئلا يناسب قوله نحور زقني الله لقاءك (قوله من البليغ) المراد به من يراعى ما ذكر بان كان له قوة عليه ولولم تذكر له قوة في سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاقتصاد ع في كفي لا اعتبارا لكتبتين معرفتهما وقصد هما ولا يلزم أن يكون لقاصدهما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ كما في يس (قوله يحتملها) أي يحتمل كلاما من كلامه على حديثه أو معا (قوله عن هذه الاعتبار) المناسب عن هذين الاعتبارين الآن يقال اراد ان غير البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أولا احتراز عن صورة الامر) الاولى أولا احتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهي أيضا وفيه أن الدعاء بصيغة الماضي يحتمله أيضا فلم خص الاحتمال بما سبق ولما ان تجيب بان صيغة الماضي لا مدخل لها في الاحتراز عن صورة الامر والعود محال اذا لم تكن لا يجب ان ترجع الشئ على جميع الاغيار ولك ان تقول يكفي هذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل أطول (قوله لانه في صورة الامر) المقتضى للاستعلاء فيكون فيه اساءة أدب بحسب الصورة (قوله أو الشفاعة) أي شفاعة العبد لنفسه عند سيده وكتب أيضا قوله أو الشفاعة لا يظهر بالنسبة الى ذلك القاصد فرق بين الدعاء والشفاعة فان كلاما بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الأعلى مع خضوع فلم يتغير بالنسبة اليه حتى يقال انه قصد هذا أو هذا ولعل الفرق باعتبار ان الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء يلاحظ فيه الخضوع تأمل (قوله من حيث الظاهر) لافي نفس الامر لان كلاما في المعنى انشاء فلا يتصف بصدق ولا بكذب (قوله تنبيه الخ) ان قلت هذا التنبيه هو الذي يتعلق بعلم المعاني لانه هو الذي أشير فيه الى الاحوال التي تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك وكذا في باب القصص فرجعه الى بيان أصل المعنى في البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل وذلك وصف للنحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه ان معرفة أصل الاستعمال المعبر تتعلّق بعلم المعاني من جهة ان ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ما ذكره وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غير وهو هذا القدر

انه حال ولهذا قال المصنف (أي متخصصا من بين الرجال) وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا الله من ألم الفراق والتعجب نحو يا للماء والتخسر والتوجع كما في نداء الاطلاع والمنازل والمطايير وما يشبه ذلك ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاوتل بلفظ الماضي دلالة على انه كانه وقع نحو وفعل الله للتقوى (أولا ظهار الحرص في وقوعه كما مر) في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شئ يكثر تصوّره بانه قد يحصل اليه حاصله نحو زقني الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة الماضي) من البليغ (قوله رجحه الله يحتملها) أي التفاؤل واطهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبار (أو الاحتراز عن صورة الامر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون أنظر ساعة لانه في صورة الامر وان قصده به الدعاء أو الشفاعة (أو لجل الخطاب على المطلوب) بان يكون الخطاب (من لا يجب أن يكذب الطالب) أي ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تاتيني غدا مقام اثنتي تحمله بالطف وجهه على الايمان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر ليكون كلاما في صورة الخبر تنبيه الانشاء بالخبر

من علم المعاني اه ع ق وفيه جواب آخر فانظره (قوله في كثير) انما قال في كثير لان بعض ما تقدم لا يجري في باب الانشاء ككون التأكيّد لظن خلاف الحكم أو الاثكار في الفري وسم من غير الكثير أن المسند الخبري يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشائي لا يكون الامفردا اه قال ع ق وفيه نظر لجهة أن يقال هل زيد أبود قائم قبل هو في تأويل هل قام أبو زيد قلنا وكذا في الخبر وعبارة الاطول بعد قول المصنف في كثير الخ لافي الجميع فان التأكيّد في الانشاء ليس للشك والاثكار من المخاطب ولا ترك التأكيّد لخلوه من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتثال أو قريب منه (قوله أي ذلك الكثير) عبارة الاطول فليعتبره أي فليقس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير أي فليعتبره وليراع ذلك الكثير الناظر في الانشاء (قوله امام مؤكّد) كاضرب اضرب (قوله محذوف) كأن يقال في السؤال عن زيد بعد ذكر هل قائم (قوله الى غير ذلك) من كونه مقدما أو مؤخرامره أو من كذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول وقس على ذلك

الفصل والوصل

(قوله بدأ بذكر الفصل الخ) وفي الاطول أو رد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكر في تفصيل الابواب الثمانية وقدم تعريف الوصل على خلاف الافتتاح لانه وجودي سابق على العدمي في المعرفة (قوله بمنزلة المالكه) هي ما يقوم بالشيء مما شأنه قيامه به باعتبار الجنس كالصبر لا فراد الحيوان أو باعتبار الشخص فلها فردان ولا شك أن الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصيا بان كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى الفرد الثاني زائدة منزلة وبالنظر الى الاول أسقطه في المطول لكن هذا انما يتم اذا كان المراد بـ ما من شأنه أن اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم أن المراد امكان ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما الوصل شخصيا أي يمكن فيهما ذلك وان لم يميز بلاغة فلامعنى لزادة منزلة ولذا حذفها في المطول الآن يقال أشار به الى أن المالكه في الامور الموجودة خارجا في الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا في سم وأقول قد لا يمكن في الجملتين الوصل لفساد المعنى به كما في آية انما معكم أي فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين في بعض الصور فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) أي عدم المالكه (قوله انما تعرف بملكاتها) أي بعد معرفة ملكاتها (قوله بدأ في التعريف الخ) مع ما فيه من الف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب (قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تناسب جمل أربع مرتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل تناسب الاوليان والاخرين في عطف في كل اثنتين أو لا يعطف الاخرين على الاوليين لان مجموع الاخرين يناسب مجموع الاوليين ونظيره في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف أولا والاخر على الاول والباطن على الظاهر بجماع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر لنتناسب بين المجموعين باعتبار آخرهما أطول وكتب أيضا قوله عطف بعض الجمل على بعض الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط وبين جمل وقوله والفصل تركه أي ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد أن يقال يصدق الترك في جملة واحدة ثم قد تقدم ان الترك مشعر بالقصد وهو المناسب للامور البلاغية لانها لا تحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كقابلية المالكه للاسبة العدم في الجملة وظاهر تعريفهما أنهما أعني الفصل والوصل لا يجريان في المفردات واتحاد شرط العطف وعدمه في المفردات والجمل يقتضي تساويهما في جريان الفصل والوصل وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف ع ق وقوله وهذا يفهم منه عرفا وجود الخ أي فاستغنى بذلك عن زيادة قيد فيهما من شأنه ذلك العطف لانه يفيد ما يفيد هذا القيد وقال في العروس لا ينبغي أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل وعقد لذلك فصلا ومشي فيه على اصطلاح القوم في الجمل وذكر الاحوال الستة وقال الظاهر أن القوم تركوا التعرض لذلك لانه في الغالب واضح أولانه يعلم حكمه من الجملتين ثم قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا ينبغي عليك خلطهما بالنسبة الى جملة ومفرداه وكتب أيضا قوله الجمل اختاره على

في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة) يعني أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي أيضا امام مؤكّد أو غير مؤكّد والمسند اليه فيه امام محذوف أو مؤكّد كور الى غير ذلك (الفصل والوصل)

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة المالكه والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) أي ترك عطفه عليه

الكلام لتدخل الصفة والصفة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصود الذات (قوله
 فإذا أتت الخ) رتب على التعريف بيان الأحكام إشارة إلى أن معرفة الحكم بعدم معرفة الشيء أطول (قوله
 فالأولى) يعني السابقة عن اللاحقة لتشمل كثرة الجمل فإن كلامها سابقة عما بعد ها ولولم تكن أولى ع
 (قوله أن يكون لها محل من الأعراب) أي من محال ذي الأعراب بأن تكون في محل لو كان فيه مفرد لكان
 معربا وكتب أيضا مانصه بأن تكون في محل رفع كالخبرية أو نصب كالمفعولية أو جر كالمضاف إليها ع
 وكتب أيضا قوله أما أن يكون لها محل من الأعراب أو تكون صلة أطول (قوله أولا) كالاستثنائية (قوله
 مثل كونها) يقتضي أن المراد بحكم الأعراب مقتضيه ويحتمل كلام المتن أن الإضافة في حكمه بيانية مع
 تقدير المضاف والمعنى في مقتضى حكم هو الأعراب وهو ادنا المقتضى مباشرة لا بواسطة وذلك أن مقتضى
 الأعراب مباشرة الفاعلية والمفعولية والخبرية والحالية ونحو ذلك والفاعلية مقتضى وهو جاء مثلا والمفعولية
 مقتضى وهو رأى مثلا والخبرية مقتضى وهو زيد مثلا فهذه المقتضيات بكسر الضاد مقتضيات للامور
 المذكورة أعني الفاعلية ونحوها مباشرة ومقتضيات للأعراب بواسطة فتنبه (قوله أو نحو ذلك) ككونها
 مضافا إليها ع (قوله كالمفرد) يحتمل أن يكون مشبها به للمعطوف أي عطفت كما عطف المفرد بقطع النظر
 عن كون المعطوف عليه مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به للمعطوف عليه أي عليها كما عطف على المفرد
 بقطع النظر عن كون المعطوف مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به لعطف الجملة على الجملة وهذا هو الأحسن
 وبه يشهد ما في الإيضاح (قوله أو نحو ذلك وجب الخ) أي نحو الفاعل والمفعول والمبتدأ فيجب أن تقول
 جاء زيد وعمر وروايت زيد وعمر أو زيد وعمر وقائمان ولعل كلامه بالنظر إلى الغالب والأفقد لا يجب
 العطف عند قصد التثنية كما في نحو زيد كاتب شاعر وجاء زيد الكاتب الشاعر فلا ينافي ما ذكره النحاة
 في نحو هذين المثالين من جواز العطف وعدمه وذلك لأن التثنية مفهوم بدون العطف فتأمل ثم رأيت
 في ابن يعقوب وعبارته وجب عطفه عليه في الاستعمال الأغلب والمواقع الكثيرة وإنما قلنا في الاستعمال
 الأغلب لأنهم جوزوا ترك العطف في الأخبار وكذا في الصفات المتعددة مطلقا بل هو الأحسن فيها ما لم
 يكن فيها إيهام التضاد فالقسم الأول كقوله تعالى الملائكة القديسون السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار
 المتكبر والثاني كقوله تعالى هو الأول والآخر والظاهر والباطن وإنما استحسن العطف
 عند إيهام التضاد كما في المثال الثاني ليفهم الجمع ونفي التناقض (قوله فشرط) دخل عليه ع
 بقوله ثم أشار إلى شرط قبول العطف بعد قصد إعطاء الحكم للتثنية فقال إن أردت شرط قبول
 العطف فشرط الخ اه وقال في الأطول ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط في قبوله الجهة
 الجامعة فرع على التشبيه قوله فشرط الخ (قوله أي كون عطف التثنية) أي المأخوذ من عطفت
 (قوله مقبولا) أي في باب البلاغة ع (قوله جهة جامعة) أي وصف خاص يجمعهما ويقرب
 أحدهما من الآخر ولا يكفي مطلق ما يجتمعان فيه لأن كل شئ شئ لا بد أن يجتمع في شئ حتى الضب
 والنون فانهما يجتمعان في الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولا يكفي في قبول عطفهما حتى براعي ما هو أخص
 كالضدية بينهما وبأني تحقيق ذلك إن شاء الله ع (قوله نحو زيد يكتب) أي ينسئ وقوله ويشعر
 أي يقول الشعر وهو بضم العين في المضارع وضمها وفتحها في الماضي كما في القاموس وكتب أيضا قوله
 نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك في المفرد جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه بنحو لاف جاءني زيد وجار أوزيد
 وعمر وحيث لا صداقة بينهما ولا عداوة فلا يقبل ع (قوله من التناسب الظاهر) أي النامى عن
 حصول الجهة الجامعة وكتب أيضا مانصه أن كل منهما تأليف كلام (قوله من التضاد) أي الموجب
 للتلازم خطورا بالبال إذ ضد الشيء أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متباينان وعبارة ع
 فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما في القوة المفكرة هي ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العادي
 بينهما (قوله وذلك) أي الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين الضب والنون) أي في عدم التناسب (قوله
 وحتى) أي على القول بأنها تعطف الجمل أيضا كما في قولك فعلت مع كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى
 (قوله حشو مفسد) إلا أن يقال المراد بالخوما أنسلخ من حروف العطف عن معناه واستعمل في مجرد الجمع

(فإذا أتت جملة بعد جملة
 فالأولى إما أن يكون لها
 محل من الأعراب أولا وعلى
 الأولى) أي على تقدير
 أن يكون للأولى محل
 من الأعراب (إن قصد
 تثنيتها الثانية لها) أي
 للأولى (في حكمه) أي
 حكم الأعراب الذي كان
 لها محل كونها خبر مبتدأ
 أو حالا أو صفة أو نحو ذلك
 (عطفت) الثانية (عليها)
 أي على الأولى ليدل العطف
 على التثنية المذكور
 (كالمفرد) فانه إذا قصد
 تثنيتها لمفرد قبله في حكم
 أعرابه من كونه فاعلا
 أو مفعولا أو نحو ذلك وجب
 عطفه عليه (فشرط كونه)
 أي كون عطف الثانية
 على الأولى (مقبولا بالواو
 ونحوه أن يكون بينهما)
 أي بين الجملتين (جهة جامعة
 نحو زيد يكتب ويشعر)
 لما بين الكتابة والشعر
 من التناسب الظاهر (أو
 يعطى ويمنع) لما بين
 الاعطاء والمنع من التضاد
 بخلاف نحو زيد يكتب
 ويمنع أو يعطى ويشعر
 وذلك لئلا يكون الجمع
 بينهما كالجمع بين الضب
 والنون وقوله ونحوه أراد
 به ما يدل على التثنية
 كالفاء ونحو حتى وذكره
 حشو مفسد لأن هذا الحكم
 يختص بالواو لأن لكل من

من الفاء وثم وحدي
معنى محصلا غير التشريك
والجمعية فان تحقق هذا
المعنى حسن العطف وان
لم توجد جهة جامعة بخلاف
الواو (ولهذا) أي ولأنه لا بد
في الواو من جهة جامعة
(عيب على أبي تمام قوله
لأن الذي هو عالم أن النوى
صبر وأن أبا الحسين كريم)
اذلا مناسبة بين كرم أبي
الحسين ومرارة النوى
فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد
على مفرد كما هو الظاهر أو
عطف جملة على جملة باعتبار
وقوعه موقع مفعولي عالم
لأن وجود الجامع شرط في
الصورتين وقوله لأنني
لما دعت الحبيبة عليه من
اندراس هوام بدلالة البيت
السابق (والا) أي وان لم
يقصد تشريك الثانية
للاولى في حكم اعرابها
(فصلت) الثانية (عنها)
لئلا يلزم من العطف
التشريك الذي ليس
بمقصود (نحو واذا دخلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم
انما نحن مستهزؤن الله
يستهزئ بهم لم يعطف الله
يستهزئ بهم على انا معكم
لأنه ليس من مقولهم) فلو
عطف عليه لزم تشريكه
له في كونه مفعول قالوا
فيلزم أن يكون مفعول قول
المنافقين وليس كذلك
وانما قال على انا معكم دون
انما نحن مستهزؤن لأن
قوله انما نحن مستهزؤن

والتشريك مجازا كما والى بمعنى الواو على أنه يكفي فرض وجود حرف كذلك وان لم يوجد ولا حاجة الى
ما تكلفه السيد من جعل نحو منصوب باعظافا على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من
الطبع أو مجرور واعظافا على الضمير في كونه من غير إعادة الجار على حدها فيها غير وفرة ويراد بنحو عطف
المفردات فان حكمه حكم عطف الجملة في أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كما في عرق وسياقي في الشارح
(قوله لأن هذا الحكم) أي الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب في الفاء والترتيب مع
الترجيح في ثم وترتيب الاجزاء ذهنا في حتى (قوله غير التشريك) أي زائدا عليه وقوله والجمعية عطف
مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أي وقصد التشريك (قوله عيب على أبي تمام قوله) أي نسب العيب
الى أبي تمام في قوله عرق (قوله والذي هو عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذي بعده وهو قوله
ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسى على الفسواك تحوم

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر اه فترى نقل هذا في
الاطول عن الصحاح ثم قال وفيه نظرا ذلغات كتف لا تخص الشعر (قوله اذلا مناسبة الخ) علة لقوله عيب
وكتب أيضا قوله اذلا مناسبة قد يمنع بانه لما كان الكرم الموصوف به أبو الحسين حلوا ويدفع بسببه ألم
احتياج السائل والصبر مر او يدفع به بعض الآلام كان هناك مناسبة التضاد وجهة جامعة هي دفع الألم
في كل تأمل وقد يقال المراد لا مناسبة ظاهرة وما ذكر بعيد فلم يعتبر وتكلف في الاطول الجواب عن أبي تمام
بان مراده أن مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر الى العرف من حواله علم الشيء
الى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انهما مما لا يحيط به علم أحد
وقال الفهرى الاقرب أن يقال الجهة الجامعة بينهما يجوز أن تكون خيالية بان يكون أبو تمام من كان
في خياله هذان الامران (قوله كما هو الظاهر) لأن أن تؤول مع مدخولها مفرد عرق (قوله وقوعه موقع
مفعولي عالم) وسده مسد هما والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون في تاويل عطف الجملة على
الجملة باعتبار الاصل عرق (قوله لأن وجود الخ) علة للتعميم (قوله بدلالة البيت السابق) هو قوله

زعمت هواء عفا الغداة كما عفا * عنها طلال بالوى ورسوم

والضمير في زعمت للجمعية والخطاب في هواء للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أي الديار حال مقدمة
والطلال الاثار والوى اسم موضع والرسوم الاثار أيضا وكتب على قوله الغداة فأنصه أي غداة الهجر
أطول (قوله والا فصلت الثانية عنها الخ) حاصله أن الجملة التي لها محل من الاعراب ان لم يقصد تشريك
الثانية الاولى في حكم اعرابها وجب ترك العطف في الواو وفيما يشبهها وان قصد فان وجد الجامع عطف
والا وجب الترك أيضا في باب البلاغة فالال امر الى أن المعتبر في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود الجامع
فلو جعله محل التقسيم كان أنسب لأن منع العطف لعدم قصد التشريك تكفل به الخوف ففهم عرق وكتب
أيضا ما نصه فحصل من المتن والشارح على الاول أعني كون الاولى لها محل من الاعراب خمس صور لانه اما
أن يقصد التشريك أولا وان قصد التشريك فاما أن يكون هناك جهة جامعة أولا وفي كل اما أن يكون
العطف بالواو أو بغيرها فان قصد التشريك ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وبغيرها وان لم توجد
صح بغير الواو ووجب بها وان لم يقصد الفصل (قوله الثانية للاولى) يعني اللاحقة للسابقة (قوله فصلت)
المراد بالفصل ترك العطف لا ترك الحرف الذي يكون عاطفا ولا فلا مانع من الاتيان بالواو على أنها
للاستئناف فانها تكون له عس سم وكتب أيضا قوله فصلت الاولى أن يقابل فصلت بوصلت أو عطفتم بلم
تعطف أطول (قوله الذي ليس بمقصود) اذا قصد الاستئناف (قوله نحو واذا دخلوا الى شياطينهم) ضمنه
معنى الاقضاء فعدها بالى (قوله الله يستهزئ بهم) من باب المشاكلة والمراد يطرد هم عن رحته (قوله على انا
معكم) مقتضى كلامه أن انا معكم له محل من الاعراب وهو مبني على أن جزء المفعول له محل اذا كان مفيدا
وهو ضعيف (قوله لانه ليس من مقولهم) أي حتى يعطف على مقولهم (قوله وليس كذلك) أي ليس الواقع
ككونه مقولا لقولهم ويظهر أن الكاف زائدة تأمل ويصح أيضا أن الضمير للكون واسم الاشارة راجع
لواقع ونفس الامر (قوله على انا معكم) أي ولم يقل على انما نحن مستهزؤن ويحتمل أن المراد أي ولم يقل

على انامكم انما نحن مستهزؤن فقول به بعد حكمه يحتمل أن المراد بالعطف على الاول يغني ولا يقال
هلا عكس لاننا نقول المتبوع أولى ويحتمل أن المراد بالعطف على الاول بمثابة العطف على المجموع باعتبار
الاحتمالين السابقين وكذلك قوله بعده هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفي بعض النسخ وانما
قال على انامكم دون انما نحن مستهزؤن وظاهر هذه النسخة يؤيد الاحتمال الاول (قوله بيان الخ) أي
بالمعنى اللغوي أي ايضاح امالاته تا كيد من حيث الاستهزاء مستلزم لكونهم باقين معهم على الكفر
أو استئناف بياني جواب عما يقال كيف تقولون انكم معناعم انكم مجتمعون بمحمد و أصحابه وتعظمون
دينهم وطريقتهم أو بديل اشتمال لان الاستهزاء بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انامكم وكل من
الاذكورات فيه بيان كما بينه ع ق وعبارته وتبعية انما نحن مستهزؤن لانامكم اما على التأكيدي نظرا
الى أن الاستهزاء بالاسلام نفى له ونفى الاسلام يقتضى الثبات على الضد الذي هو الكفر وهو معنى انامكم
واما على البدلية الاشتمالية لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى
انامكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية الى أن قال وقد علم أن التأكيدي مدفع توهم التجوز أو السهو
أو غير ذلك وابدل فيه بيان المشتغل عليه بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤول عنه في السؤال المقدر
فان أراد من قال انما بيان أن فيها مطلق البيان اللغوي فذلك وان أراد عطف البيان الاصطلاحي فليس
بظاهري لتوقفه على وجود الابهام الواضح في الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهرا تأمله اه أي ولا أثر لوجوده
فيها خفيا الذي بسببه كانت الجملة الثانية بيانا لغويا للاولى قال الفسري فان قلت البيان يجب أن يكون
أوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ايهام في انامكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري
بناء على احتمال أن يتوهم أن معناه انامكم ظاهرا (قوله وايضا) وجه آخر في الاعتذار ريس (قوله
وعلى الثاني الخ) حاصله انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب جاز غير الواو عند تحقق معناه وارادته
مطلقا وأما الواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الابهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وتمنع
فيما عدا ذلك من بقية الاقسام الاتية فتأمل فانه في غاية الظهور من كلام الشارح سم (قوله على معنى
عاطف سوى الواو الخ) في عروس الافراح ليت شعري هل فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل
وأى فرق ثم قال والصواب أن غير الواو يقرب الجامع من الذهن سواء كان للاولى محل أم لا وان غير الواو في
التي لها محل كغير الواو في التي لا محل لها اه مع بعض حذف (قوله سوى الواو) وأما الواو فان كان للاولى
حكم فان قصد التشريك فيه فصل في الرابع الاول من الست الاتية ووض في الثنتين الاخيرتين وكذا
ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل في الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطفت) سواء كان
للاولى حكم أو لا في الست صور الاتية فهذه اثنتا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو المهلة) لو قال اذا قصد
الترتيب بلامهلة أو الترتيب بمهلة لكان أحسن (قوله وذلك) أي عدم اشتراط أمر آخر في العطف بغير
الواو (قوله بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك) عبارة الاطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الا اشتراك
الجملتين في حكم الاعراب ان كان لهما محل من الاعراب فان لم يكن لهما محل لم تقدا الواو والا اشتراكهما
في التحقيق ولا توجه للنفس الى اشتراكهما في التحقيق بعد معرفة حقيقة معناه لانه ليس معنى يعجب
النفس وانما يعجبها ويجعلها طالبة بشرائط لا تيسر معرفتها الا لا وحدي فلهذا حصر بعضهم البلاغة
فيه مبالغة في كونه مدارا لها لا يقال لولم تعطف الجملتان لاوهم أن الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا
نقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لرفع الابهام وسياق نظيره لكن لا يغني
عن الشرائط في مقام الاحمال فيه للايهام لوضوح الامر اه بتصرف (قوله وهذا انما يظهر الخ) أي
افادة الواو مجرد الاشتراك بس والاظهر رجوعه الى مجرد الاشتراك وكتب ايضا ما نصه عبارة ع ق فتقرر
بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك
الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف بخلاف العطف بالواو فليس فيه الا مجرد الاشتراك فان كان للجملة
الاولى محل من الاعراب يظهر المشترك فيه وهو الحكم كما في المفسردان فيتقرر للعطف بها فائدة وان
لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتج الى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامع

بيان لقوله انامكم فخكمه
حكمه وايضا العطف على
المتبوع هو الاصل (وعلى
الثاني) أي على تقدير أن
يكون للاولى محل من
الاعراب (ان قصد بطها
ها) أي ربط الثانية بالاولى
(على معنى عاطف سوى
الواو عطفت) الثانية على
الاولى (به) أي بذلك العاطف
من غير اشتراط أمر آخر
(نحو دخول زيد فخرج
عمر وأو ثم خرج عمرو اذا
قصد التعقيب أو المهلة)
وذلك لان ما سوى الواو من
حروف العطف يفيد مع
الاشتراك معاني محصلة
مفصلة في علم النحو فاذا
عطفت الثانية على الاولى
بذلك العاطف ظهرت
الفائدة أعني حصول معاني
هذه الحروف بخلاف
الواو فانه لا يفيد الا مجرد
الاشتراك وهذا انما يظهر
فيما له حكم اعرابي وأما في
غيره

لهما وانما قلنا مخصوص لانه لا يكفي مطلق الجامع والاصح العطف في كل شئ وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط والتفريق بين هذه من أخفى الامور ولذلك قيل ان باب الفصل والوصل هو مرجع البلاغة بمعنى ان في قوة مدركة الصلاحية لا ادراك ما سواه ولصعوبته قيل ان فيه تسكب العبرات ولكن هذا الكلام مشتمل على ما يقتضي كون الجملة التي لها محل من الاعراب غير مفتقرة الى جامع وقد تقدم ما يخالف ذلك وقد يجب ان مقتضاه عدم الافتقار الى الجامع الذي يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال ونحوهما كما اشرنا اليه في التفسير وهو صحيح لان الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الى جامع واحد كما لمفرد بخلاف التي لا محل لها فتعتبر نسبتها وما يتعلق بهما من المفردات ويراعى في تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا اخصصوا التفصيل الاتي بالجلتين اللتين لا محل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن وجه تخصيصه بما لا محل له فافهم اهـ (قوله فقيه خفاء واشكال) أي دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما ياتي من الاحوال الستة وماله حكم اعرابي وان توقف على الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه لا يحتاج فيه الى معرفة ما ياتي كما وضحه ع ق (قوله حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ) مراده التنبيه على دقة هذا الباب لاحقيقة الحصر (قوله والا) شروع في جواز الواو وامتناعه سم (قوله أي وان لم يقصد الخ) بأن لم يقصد ربط أصلا وحكمه الفصل في اثني عشر في الستة الآتية كان لها حكم أولا أو قصد ربط بالواو وعبارة ع ق وذلك صادق بصورتين أن لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي كما اذا أخبر بجملة ثم تركت في زاوية الاهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة أمرها ظاهر فلم يتعرض لها في الجواب والاخرى أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجا لكن على معنى عاطف هو الواو ثم قال والاشترط وجوابه الشرط الثاني مع جوابه اهـ (قوله فان كان للاولى الخ) قال في العروس ليت شعري هلا فصل هذا التفصيل اذا كان للاولى محل ولاشك أنه يجري فيه قطعاً لو قلت زيدان قام فأكرمه وهو آتيك عطفاً على الجواب لم يجوز وقال أيضا ينبغي أن يقول اذا كان لأحدى الجملتين لانه اذا كان في الجملة الثانية قيد كان الامر كذلك فحوا كرم المسلمين وأهن الكافرين ان رأيتم فالشرط يعود الى الجملتين على الاصح عند النحويين والاصوليين والفقهاء وخبرنا فلو أردت أن الشرط عائد الى الاخيرة فقط امتنع العطف بس (قوله حكم) أي زائد على مفهوم الجملة كما سيصرح به الشارح كالاختصاص والتقيد بحال أو ظرف أو شرط (قوله فالفصل واجب) في الستة الآتية (قوله نحو واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة انهم هم وكرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة قالوا المناسبة المحلين اذا المحل هنا بالنسبة الى المحل له وهو قالوا وهناك لما له محل وهو انهم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم ع ق (قوله فان قيل الخ) عبارة ع ق وأورد أنه انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام اذا كانت ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطاً فتقدمها لاقتضائه الصورية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لهجة الدوام في الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين ما لهما واحد أحدهما أن اذا الشرطية هي الظرفية في الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظرا للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها للاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها وتأنى ما انما بعد أن نسب لم شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلاً لها نقول انها ولو كانت شرطية هي اسم فضله تحتاج الى عامل وهو هنا قالوا واذا كان معمولاً له وقد تقدم عليه لشرطية أفاد بمفهومه أن القول ليس الا في وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيداً بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيداً على أن ضربت معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر معمول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت زيداً فلا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلاً عن اختصاصهما به ولكن لا يخفى أن الجواب الثاني تحقيق لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظر الى أنه معمول كالظرف فالأمر الى اعتبار ظرفيته فهو

ففيه خفاء واشكال وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم علم البلاغة على معرفة الفصل والوصل (والا) أي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو (فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب) لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم (نحو واذا خلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لهما) من أن تقدم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصاً بحال خلوههم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا

قريب من الاول وانما يفتقران في رعاية اصالة الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطاً على الاول أو وضعه شرطاً اولاً كن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفريق لا يظهر له ثمة اه ببعض تصرف لتخريف في النسخة وقوله معمول كالظرف أي لانه وان قلنا شرط وضعه اسم معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفيته أي اعتبار ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى العامل قال في العروس لان اسم المعمول السابق اذا كان وضعه سبق عامله يؤذن بالاختصاص وانما يتأتى ما ذكره في اذا المجردة عن الشرط اه فهذا يعكس على ما مر (قوله شرطية) أي فتقدمها لا يفيد الاختصاص لانها ليست كالمفعول ونحوه اه (قوله لانه اسم معناه الوقت) فيه أنه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب بتسليم منع كونه ظرفاً فكان الاول أن يقول لانه اسم فضلة ويدفع بأن المراد ولو سلم انها شرطية وضعها وعدم كون الظرفية أصلاً فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بدله من عامل فالظرفية لازمة له ولو قلنا انه وضع شرطاً ولم يوضع في الأصل ظرفاً ثم استعمل شرطاً فتقدمه يفيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قرياً منه كما بينه ع ق (قوله وهو قالوا) أي الذي هو الجزاء قال الفري المشهور أن اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم ككأن الحاجب عدم اضافتها كتي فيصح أن يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقاً والتي هي ظرفية مجردة مضافة الى ما بعدها معمولاً لغيره وتفيد هذه بتقدمها الحصر واستفادته من الشرطية بالتعليق ويجوز أن يعتبر تقدمها عوناً للتعليق في افادة الحصر بناء على انها معمولة للجزاء باعتبار أنها معمولة له وحق المعمول التأخير وهذا لا ينافي التزامهم بتقدمها النكتة أخرى كذا في الفري ويرد عليه أن التعليق ليس من طرق القصر فتدبر (قوله بدلالة المعنى) وهو أن قولهم مقيد بوقت الخ لولا أنهم منافقون وليس العامل خلو العدم صحة المعنى (قوله اختصاص الفعلين) أي لأحدهما فقط لكن هذا ليس بقطعي كما بينه في المطول وقد استغنى عن كلام الشارح أن القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف أيضاً وهل اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يعتبر في المعطوف صرح الشارح في حاشية الكشف في عطف المفردات بأن القيد اذا تقدم المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف أيضاً وهل اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يكون معتبراً في المعطوف وهل عطف الجمل الذي الكلام فيه كذلك محل ترد من سمع زيادة وفي الاطول مائنه العطف على المقيد انما يفيد المشاركة في القيد المتقدم دون المتوسط أو المتأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق اه وهذا يخالف ما نقلناه عن عروس الافراح (قوله وذلك بأن لا يكون الخ) اسم الإشارة راجع للنفي المذكور (قوله أيضاً) أي كما قصد اعطاؤه للاولى (قوله والا فان كان بينهما كمال الانقطاع) اعترض بأنه دخل في كمال الانقطاع ما اذا كان للاولى حكم قصد اعطاؤه للثانية فظاهره وجوب القطع كقولنا جاء زيد وقت الصلاة مرهياً وعليه يفوت معه المقصود من اعطاء الحكم قبيل ويجمع بينهما بأن يصرح بالحكم في الثانية فيقال في المثال المذكور مرهياً فيه أي في الوقت ولك أن تقول يدخل هذا القسم في كمال الاتصال وفي الشبهين أيضاً كقولك في كمال الاتصال ارحل الساعة لا تقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم كما قيل في كمال الانقطاع تأمل ع ق واعترض أيضاً بأن العطف التفسيري سائغ شائع مع أن فيه كمال الاتصال الا أن يقال الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في معنى العطف بل هي مجردة في حرف التفسير مجازاً ع س سم (قوله بلا إيهام) انظر ما حكمت تركه في كمال الاتصال وفي الشبه مع أن الإيهام يوجد في كل منهما كما يأتي والحكم الوصل عند الإيهام نحو لا مدحت لمن قال ما مدحت رد النبي الذي قاله فإنه يحتمل الدعاء عليه فيمتعين العطف فتقول لا ومدحت وعنده وكتبه على قوله انظر الخ مانصه قال بعضهم تعرض له مع كمال الانقطاع لسكونه فيه عن كمال الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أي بالنظر للبلغاء أما في الخوف فيه خلاف والتحقيق جواز نقله عن سيدي به جواز جاء زيد ومن عمرو وكلامنا فيما لا محل له من الاعراب أمان كان لما محل فيجوز العطف فجوز وهو حسبي ونعم الوكيل وكتب أيضاً قوله فكذلك يتعين الفصل فيه أنه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل الفصل اولى للاحتياط على

شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا انا معكم بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق (والا) عطف على قوله فان كان للاولى حكم أي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية أيضاً (فان كان بينهما) أي بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا إيهام) أي بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود (أو كمال الاتصال أو شبه احدهما) أي أخذ الكمالين (فكذلك) يتعين الفصل لأن الوصل يقتضي

مغايرة ومناسبة (والا) أي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبهة أحدهما (فالوصل) متعين لوجود الداعي وعدم المانع فالخاصل أن الجملتين ٣٦ اللتين لا محل لهما من الأعراب ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال

كمال الانقطاع بلا إيهام
كمال الاتصال شبهة كمال
الانقطاع شبهة كمال
الاتصال كمال الانقطاع
مع الإيهام التوسط بين
الجمليتين في حكم الأخيرين
الوصل وحكم الأربع
السابقة الفصل فآخذ
المصنف في تحقيق
الأحوال الستة فقال (أما
كمال الانقطاع) بين الجمليتين
(فلاختلافهما خبراً
وإنشاء لفظاً ومعنى) بأن
تكون أحدهما خبراً
لفظاً ومعنى والآخر إنشاء
لفظاً ومعنى (نحو وقال
رائداهم) هو الذي يتقدم
القوم لطلب الماء والكلأ
(أرسوا) أي أقيموا ومن
أرست السفينة حبستها
بالمرساة (نزاولها) أي نحاول
تلك الحروب ونعالجها
* فكل حثف أمرئ يجري
بمقدار * أي أقيموا نقاتل
فإن موت كل نفس يجري
بقدر الله تعالى لا الحسب
ينجي ولا الأقدام برديه لم
تعطف نزاولها على أرسوا
لأنه خبر لفظاً ومعنى
وأرسوا إنشاء لفظاً ومعنى
وهذا مثال لكمال
الانقطاع بين الجمليتين
باختلافهما خبراً وإنشاء
لفظاً ومعنى مع قطع
النظر عن كون الجمليتين
بما ليس له محل من

ما سمعت مما نقلناه من المفتاح إلا أن يقال فرق بين المتعين والواجب والأولى أيضاً متعين عند البلوغ أطول
(قوله مغايرة) أي وهي لا تناسب كمال الاتصال ولا شبهة وقوله ومناسبة أي وهي لا تناسب كمال الانقطاع ولا
شبهة فهو علة موزعة (قوله أي وان لم يكن الخ) بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام في الفصل أو
التوسط بين الجمليتين (قوله لوجود الداعي) هو دفع الإيهام في كمال الانقطاع مع الإيهام وقصد التثريب
في التوسط والمانع أحد الأربع السابقة فلا توزيع (قوله فآخذ المصنف) أي إذا أردت تحقيقها فنقول
أخذ الخ (قوله في تحقيق الأحوال الستة) أي اثباتها على الوجه الحق (قوله فلاختلافهما خبراً وإنشاء) لو
اكتفى بقوله خبراً وإنشاء لكفاها لأن اختلاف الجمليتين في الخبرية أن تكون أحدهما خبراً دون الأخرى
والجملة إذا لم تكن خبراً فلا محالة تكون إنشاءً وكذا الإنشائية أطول (قوله خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى) هذه
منصوبات على التمييز أو الآخران بنزع الخافض (قوله بأن تكون أحدهما الخ) فيه تصور لأن كلام
المصنف صادق بآربع صور الأولى أن تكون الأولى خبرية لفظاً ومعنى والثانية إنشائية لفظاً ومعنى
الثانية عكسه الثالثة أن تكون الأولى خبرية لفظاً وإنشائية معنى والثانية إنشائية لفظاً وخبرية معنى
الرابعة عكسه إذ يصدق على الجميع الاختلاف في اللفظ والمعنى قال ع ق بعد كلام قرره فتحصل مما تقرر
أن منع العطف بين الإنشاء والخبر لثلاثة شروط أن يكون بالواو وأن يكون فيما لا محل له من الأعراب من
الجملة وأن لا يتوهم خلاف المراد اه وفي يس أن الأحوال الستة المذكورة مفروضة فيما لا محل له وان
العطف فيما فيه الوصل إنما هو بها والوصل فيما فيه الفصل إنما هو بتركيها كما أن الفصل مع كمال
الانقطاع إنما هو حيث لا إيهام فتنبه لذلك كله فقد يقع فيه الغلط اه (قوله نحو وقال رائداهم الخ) بحث
في التمثيل به بأن نزاولها ما تعليل لما قبله فهو جواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال الانقطاع بل شبهة
كمال الاتصال وأما حال أي أقيموا في حال من أولة الحرب فكذلك ليس الفصل لكمال الانقطاع بل لأن
الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به وأجب بأنه لا تراحم بين كمال الانقطاع وشبهة كمال الاتصال ولا بين كمال
الانقطاع وكون الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للامرئ (قوله لطلب الماء
والكلأ) للنزول عليه (قوله حبستها بالمرساة) فتفسيراً لارساء بالاقامة تفسيراً باللائم لأن الإقامة لازمة
محبس (قوله بالمرساة) هي حديدة تعلق في الماء متصلة بالسفينة فتقف والمرساة بفتح الميم البقعة التي رست
فيها السفينة من ع ق (قوله نزاولها) بالرفع ولم يجزمه في جواب الأمر لأنه لم يقصد الجزاء (قوله فان
موت الخ) أشار به إلى أن في البيت قلباً وكل داخلة على امرئ لا على الحثف لأنها لا تضاف إلا لمتعدد
والحثف أي الموت شيء واحد والمتعدد هو امرئ ويمكن جعل الموت متعدد باعتبار المتعلق أو السبب فلا
حاجة للقلب بل اعتبار الأسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه أسباب مختلفة من السيف
والرمح أو نحوهما تامل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال نشأ من التمثيل حاصله أن كلامنا
الآن فيما لا محل له من الأعراب والمثال مما له محل (قوله والا فاجملتان في محل النصب الخ) مبني على أن جزء
المقول له محل إذا كان مفيداً وقد سبق للمصنف في قوله أنامعكم الآية والحق خلافه فلعل الشارح قال ذلك
الزاماً للمصنف لأنه فيما سبق جعل جزء المقول مقولاً فيكون جزء المقول هنامقولا فيكون له محل من
الأعراب ومبني أيضاً على الاستشهاد بهما باعتبار رجال وقوعهما من الحاكى للكلام أما إذا كان الاستشهاد بهما
باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجملتان لا محل لهما قطعاً واختلاف في المحكي بالقول هل هو في محل المفعول
المطلق أو المفعول به ورجح بعض المحققين الثاني (قوله بأن تكون أحدهما الخ) أي الأولى أو الثانية فهاتان
صورتان تضريان في الصورتين المفهومتين من قوله وان كانتا الخ فالصورتان بع (قوله وان كانتا الخ) الواو
لحال وان وصلية لا غائبة والا كان هذا القسم أعم من الأول فلا تباين الأقسام (قوله وان كانتا جميعاً

الأعراب والا فاجملتان في محل النصب مفعول قال (أو) لاختلافهما خبراً وإنشاء
(معنى فقط) بأن تكون أحدهما خبراً ومعنى والآخر إنشاء معنى وان كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظاً (نحو مات فلان رحمه الله)
لم يعطف رحمه الله على مات لأنه إنشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا جميعاً

خبريتين لفظاً) ولم يثل للثنائيتين لفظاً المختلفتين معنى لقلة وجوده وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوا مقعده من النار قل له أيها الصاحب من ع (قوله على اختلافهما) في نسخة على اختلافهما وهي الصواب وفي الأولى تسمع سم (قوله لانه لا جامع بينهما) يعني مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معاً معني أو انشائيتان معاً وانما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الأول في هذا أيضاً كما تقدم فيما قبل ثم لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع اما لانتفائه عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل وعمر وقصير حيث لا جامع بين زيد وعمر ومن صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصير جامع التضاد كما يأتي وأما عن المسندين فقط كقولك زيد طويل وعمر وعالم حيث كان بين زيد وعمر جامع وأما عن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لا جامع بينهما من ع (قوله فليكون الثانية مؤكدة للأولى) قال ع في آخر مجت كمال الاتصال مانصه ثم ان ظاهراً أول كلام المصنف في كل مما ذكر من التوابع أن الجملة الثانية هي من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله في كل منها فوزانه وزان كذا انها ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيد ذلك التابع من جهة القصد فألحق بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الأقرب وذلك لأن التابع اصطلاحاً يستدعي اعراباً يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع مخصوص بالفاظ معلومة وقد أشرنا إلى هذا فيما تقدم في التأكيده وقال الفري بعد أن ذكر نحو ما مر والحق أن كون التابع ما يتلو السابق في أحوال آخره على الأكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صريح به في اللب وشرحه للسيد ويؤيده أن الدماميني صرح في شرح المغني بأن قوله تعالى أممكم بأنعام وبنين يدل اصطلاحاً من قوله تعالى أممكم بما تعلمون من أنه لا محل له من الأعراب كما سنحققه (قوله تا كيدا معنويًا) بأن يختلف مفهومهما ولو كان يلزم من تقرر معنى أحدهما تقرر معنى الأخرى وسيأتي مقابله وهو التأكيده اللفظي والقسمان تا كيدا بالمعنى اللغوي وأما التأكيده الاصطلاحي فلا يأتي هنا لأن المعنوي منه بالفاظ معلومة وليس ما يأتي منها واللفظي منه تكرار اللفظ وسمى التأكيده المعنوي في الجمل بالمعنوي لانه بمنزلة المعنوي الاصطلاحي الذي هو في المفردات والتأكيده اللفظي في الجمل باللفظي لانه بمنزلة اللفظي الاصطلاحي الذي هو في المفردات اهـ لمخصام ع في مع زيادة (قوله أو غلط) اعتبره السيد بأن التأكيده المعنوي كما في نحو جاء زيد نفسه لا يكون لدفع النسيان والغلط فكذا ما هو بمنزلة من حيث هو بمنزلة نحو لا ريب فيه وأجاب الأستاذ ع س بأن التأكيده المعنوي يفيد دفع الغلط بالنسبة للاختلاف أفراداً وغيره وان لم يفد بالنسبة للأحاد مثلاً جاء زيد نفسه يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم أن الجائي الزيدان لا بالنسبة لمن توهم أنه عمرو وهكذا تأمل سم ولذا جعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز لتأكيده المعنوي وقوله أو غلط للفظي مجازاً الصنيع الشارح في جعلهما للمعنوي واللفظي الموجب للأشكال المذكور وتكلف الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أو غلط أي لاجل أن يدفع به المتكلم توهم السامع التجوز في الأولى فتتزل الثانية بمنزلة التأكيده المعنوي في المفردات لانه انما يؤتى به لدفع التجوز أو توهم السامع في الأولى الغلط فتتزل الثانية بمنزلة التأكيده اللفظي في المفردات فانه انما يؤتى به لدفع توهم السامع أو الغلط اهـ ثم قال بعد ذلك بورقتين أو أكثر ويمكن على بعد أن يكون كل منهما لدفع الغلط أو التجوز في الأولى براد دفع التجوز في ذكر زيد أن الجائي رسول زيد مثلاً أو الغلط في ذكر زيد بدلا عن رسوله المقصود وفي الثاني دفع التجوز في ذكر زيد دون رسوله أو الغلط بذكره دون عمرو اهـ (قوله بالنسبة إلى ذلك الكتاب) أي حالة كون لا ريب فيه منسوب إلى ذلك الكتاب (قوله اذا جعلت المالح) وأما ان جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبراً بناء على أنه اسم القرآن أو طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن (قوله طائفة من الحروف) فلا يقدر لها مبتدأ ولا خبر لان القصد على هذا مجرد تعداد الحروف وعليه ف قيل هي مما اختص الله بعلمه وقيل الهمزة مقتطعة من الله واللام من جبريل والميم من محمد وكانه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقيل المراد الإشارة إلى أن الكتاب المتجدي به مركب من جنس هذه الحروف (قوله أو جملة مستقلة) يجعل الم مبتدأ خبره هذه مقدر أو العكس وهذا بناء على أنه اسم للسورة فان بنيته على أنه اسم للقرآن قد ثبت هذا ويجوز أن يكون تقدير

خبريتين لفظاً (أولاه)
عطف على اختلافهما
والضمير لاشان (لا جامع
بينهما كما سبق) بيان
الجامع فلا يصح العطف
في مثل زيد طويل وعمر
نائب (وأما كمال الاتصال)
بين الجملتين (فليكون
الثانية مؤكدة للأولى)
تا كيدا معنويًا (لدفع
توهم تجوز أو غلط نحو
لا ريب فيه) بالنسبة إلى
ذلك الكتاب اذا جعلت
الم طائفة من الحروف أو
جملة مستقلة وذلك الكتاب
جملة ثانية ولا ريب فيه
ثالثة

(فأنه لما بواغ في وصفه) أي وصف الكتاب (ببلاغه) متعلق بوصفه أي في أن وصف بأنه بلغ (الدرجة القصوى في الكمال) وبقوله بواغ متعلق بالباع من قوله (بجعل المبتدأ ذلك) الدال على كمال العناية بتميزه والتوسل بعده إلى التعظيم وعلقو الدرجة (وتعريف الخبر باللام) الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فغنى ذلك الكتاب أنه الكتاب الكامل الذي يستاهل أن يسمى كتابا كأن ما عداه من الكتب في مقابله ناقص بل ليس بكتاب (جاز) جواب لما أي جاز بسبب مدته المبالغة المذكورة (أن يتوهم السامع قبل التامل أنه) أعني قوله ذلك الكتاب (مما يرمي به جزافا) من غير صدور روية وبصيرة (فاتبعه) على لفظ المبني للفعول والمرفوع المستتر عائدا إلى لا ريب فيه والمنصوب البارز إلى ذلك الكتاب أي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب (نفيًا لذلك) التوهم (فوزانه) أي فوزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب (وزان نفسه) مع زيد (في جاءني زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان في قوله وزان نفسه ليس بزان كما توهم

الخبر ألم مؤلف من جنس هذه الحروف (قوله فأنه) الضمير للشان (قوله بجعل الخ) المبالغة بمجموع الجعل والتعريف لكن محطها بالتعريف ان جعل المبتدأ ذلك ليس فيه أزيد من الوصف ببلاغ الدرجة القصوى حتى يكون بذلك الجعل مبالغة في هذا الوصف فافهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو أقرب وعليه يدل كلام ع ق لكن الأول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضا قوله الدال على كمال العناية بتميزه أي باعتبار اسم الإشارة وقوله والتوسل الخ أي باعتبار اللام (قوله والتوسل ببعده الخ) لوقال وعلى البعد المتوسل به إلى التعظيم لكان أولى وأوضح ثم ظهر أن هذا التوسل على جعل الدال صفة لذلك لا على جعله صفة لجعل (قوله الدال على الانحصار) لأن تعريف الجزأين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار ع ق (قوله حاتم الجواد) أي لا جواد إلا حاتم إذ جود غيره بالنسبة إلى جوده كالعدم ع ق (قوله فغنى ذلك الخ) أي المراد منه أنه الخ إذ معناه حقيقة أنه الكتاب لا سواه لكنه غير مراد لأنه محال (قوله الكامل) أي في الهداية كما يأتي (قوله يستاهل) في الصحاح يقال فلان أهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامية تقول له لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الأساس فنرى (قوله في مقابله) ولو كان كتابا كاملا في نفسه وقوله ناقص في ظاهره سوء أدب في حق بقية الكتب السماوية ولوقال ليس بكامل لكان أولى لعدم التصريح بالنقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما يعطيه معنى ذلك الكتاب حقيقة وما قيل بل بيان لعنايه المجازي المراد غير ظاهر (قوله جاز أن يتوهم الخ) فيه شيء لأن توهم كون الكلام مما يرمي به جزافا غير متصور مع العلم بأنه كلام الله ويمكن أن يجاب بأن المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر فاتبع بل لا ريب فيه دفع ذلك التوهم على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار الخلق لأن القرآن ولو كان كلام الله جار على القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل من ع ق (قوله قبل التامل) أي في كلمات الكتاب أطول (قوله مما) أي من المدح الذي يرمي به أي يتفوه به جزافا وكتب أيضا قوله مما أي من الكلام الذي يرمي به جزافا أي على وجه المجازفة بمعنى أنه مما يؤتى به من غير ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه ومفاد أجزائه بربوبية وبصيرة فإن المجازفة في الشيء عدم الأحاطة بأحواله وإنما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز معه توهم المجازفة لما جرت به العادة غالباً من أن المبالغ في مدحه لا يكون مدحه على ظاهره بل يخرج على خلاف مقتضى ظاهره إذ لا تخلو المبالغة غالباً من تجوز وتساهل ع ق وكتب أيضا قوله مما يرمي به جزافاً هي مثله بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى أنه كناية عن كونه غلطاً لأن القول بلا تأمل في عرضة الغلط دون التجوز وجعله منزلة جاءني زيد بنفسه يستدعي أن لا يدفع به الغلط على ما ذهب إليه الشارح المحقق والسيد السندلكن خالفناهما وشيدنا بحجة دفع الغلط به في بحث التنا كيد وأيضاً الكلام المؤكده مجاز عن الكمال حقيقة في نفي غيره من الكتب والتاكيد المعنوي بدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لتلاويجب كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجراف إنما يتحقق لو أريد بل لا ريب فيه نفي الريب في الكمال أما لو أريد نفي الريب في كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجراف لأن غيره من الكتب يشاركه في ذلك النفي أه أطول وأقول يمكن جعله لدفع توهم تجوز آخر غير التجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يرد ما ذكره بقوله وأيضاً الكلام الخ وأما قوله ودفع الجراف الخ فيندفع بما قرره ع ق وكتبناه عنه في قول المصنف فاتبعه نفيًا لذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أي (قوله وبصيرة) عطف تفسير (قوله فاتبعه نفيًا لذلك التوهم) وذلك لأن كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره في الاهتداء وذلك بظهور حقيقة وهو مقتضى الجملة الأولى ونفي الريب أي نفي كونه مظنة الريب بمعنى أنه بعيد عن الحالة التي توجب الريب في حقيقته لازم كماله في ظهور حقيقته ولو اختلف مفهومهما ولازم معنى الثانية معنى الأولى فكانت الثانية بمنزلة التاكيد المعنوي لا اللفظي أه ع ق وبهذا يندفع قول الأطول ودفع الجراف إنما يتحقق لو أريد الخ ما كتبناه ويعلم أن قول ع س كافٍ سم معنى لا ريب فيه على هذا أي على جعله تابعا لذلك الكتاب لا ريب فيه أنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال غير متعين (قوله فوزانه) قال الفهري الوزان مصدر قولك وزن الشيء أي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء إذا كان مساوياً لشيء آخر في أمر من الأمور وهو المراد ههنا (قوله فظهر) أي من جعل وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس

معنى موازن حتى يحكم بزيادة وزان في قوله وزان نفسه اهـ ولما كان الموازن للشيء في مرتبة ذلك الشيء أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازاً من سلا أو حقيقة عرفية ع ق (قوله أو تا كيد اللفظي) بان يكون مضمون الثانية هو مضمون الأولى ع ق (قوله ونحو هدى للثقلين) وأما التا كيد بنفس تكرار اللفظ فلا يتعرض له إذ لا يتوهم فيه صحة العطف ع ق (قوله أي هو هدى) إشارة إلى أن هدى خبر مبتدا محذوف وإنما لم يجعله مبتداً محذوف الخبر على تقديم فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة اهـ فنرى وقال في الاطول ولت أن تجعل هدى للثقلين في تقدير فيه هدى للثقلين مراد به حصر الهداية في كونها فيه فيكون كذلك الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة أتم والتا كيد اللفظي أقرب اهـ وهذا توجيه آخر غير توجيه المصنف وما مشى عليه الشارح من أنه خبر لمبتدا محذوف هو المناسب لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين إلى التقوى) به يندفع إشكال وهو أن المتقين مهتدون فامعنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب أن المراد المتقون بالقوة أي المشرفون على التقوى وأوجب أيضاً بان المراد زيادة هدى للمتقون على ظاهره وأجاب الاستاذ ع س بان المراد المتقون في علم الله تعالى سم (قوله الصائرين إلى التقوى) ففيه مجاز الأول (قوله في الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أي غايتها) لم يجعل الكنه على الحقيقة لعدم ملائمة قوله حتى كانه هداية مخضة كذا في سم (قوله لما في تنكير الخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كانه الخ فانه يفهم منه أن الباء غ بسبب الجمل أعنى جعل الهدى على القرآن والتعبير بالهدى بدلا عن الهادي فهو كزيد عدل (قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كانه) الأولى حتى انه اذ في جعل الشيء على الشيء في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والأولى هداية عظيمة مخضة لان تنوين هدى للتعظيم فالمبالغة في جعل الهدى المنون خبراً له أطول (قوله وهذا) أي انه في الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة ع ق (قوله لان الكتب السماوية الخ) أي المعتبرة في مقابلته لتحقيق الحصر المستفاد من ذلك الكتاب لانها التي من جنسه (قوله في درجات الكمال) لا يخلو من اطناب كبير قريب من الحشو لان المراد كما تقدم الكمال في الهداية فكانه قال انما تتفاوت بحسب الهداية في درجات الكمال في الهداية الا أن يراد به مطلق الكمال والشرف في العقول تأمل ع ق (قوله لا بحسب غيرها) أي فتقديم الجار والمجرور للحصر بمبالغة في الاعتناء بشأن هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر بسندانه قد تتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب بمجازه والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت أيضاً داخل في الهداية لانه ارشاد إلى التصديق ودليل عليه وانما يندفع به لو كان السند مساوياً أطول وفي سم قوله لا بحسب غيرها إشارة إلى انه لا بد من اثبات الحصر في ثبوت المطلوب اذ لو أمكن أن يكون الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كانه في الهداية فلا يكون قوله لا ريب فيه تأكيد ع س (قوله لانها المقصود الاصل) أي الذي ينبني عليه كل غرض دنيوي أو آخروي (قوله فوزانه وزان زيد الثاني) اعترض بان الانسب حيث نثذعطف هدى للثقلين على لا ريب فيه لا شراً كهما في التا كيد لذلك الكتاب قال في الاطول وهو غفلة عن أنه لا يعطف تا كيد على تا كيد فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون على انه يكفي في فصل التا كيد عن التا كيد ايهام العطف على المؤكد فليرد في أسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليين تا كيدين لشيء (قوله مع اتفاقهما في المعنى) عبارة ع ق ولما كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهر محال بل الغرض وصفه بالكمال في الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضاً وانما الغرض كونه كاملاً في افادة الهداية اتحاداً في عدم ارادة الظاهر وفي ارادة الكمال في الهداية فلذا صار هو هدى كالتا كيد اللفظي اهـ وقوله كالتا كيد اللفظي أي الذي في المفردات (قوله فانه يخالفه معنى) وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزماً للنفي الريب عنه فكان من التا كيد المعنوي (قوله أول كون الجملة الخ) فقوله بدلا معطوف على قوله مؤكدة لأولى فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البديل الذي يتحقق به الاتصال ثلاثة أقسام القسم الأول بديل الكل من الكل ولم يعتبره في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا يفارق الجملة التا كيدية الا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التا كيدية وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل

أو تا كيد اللفظي كما أشار إليه بقوله (ونحو هدى) أي هو هدى (للتقين) أي الضالين الصائرين إلى التقوى (فان معناه انه) أي الكتاب (في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها) أي غايتها لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم (حتى كانه هداية مخضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد (وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها) أي بقدر الهداية واعتبارها (تتفاوت في درجات الكمال) لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصل من الانزال (فوزانه) أي وزان هدى للثقلين (وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد) لكونه مقرر لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه معنى (أو) لكون الجملة الثانية (بدلاً منها) أي من الأولى (لانها) أي الأولى

التي لا محل لها من الاعراب اذ لا نسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصدا استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة
فادخله في كمال الاتصال ومثله بقوله يقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالتمر والماء القسم الثاني بدل
البعض من الكل القسم الثالث بدل الاشتمال وقد اشترك هذان الاخيران في كون المبدل منه غير واف
بالمراد حتى في البدل الافرادى فانك اذا قلت أعجبنى زيد لم يتبين الامر الذي منه أعجبتك واذا قلت وجهه
تبين وهو بعض زيد فكان بدل البعض واذا قلت أعجبتني الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعصاف كان
بدل اشتمال على ما تقرروا بهذا يعلم ان البدل الاتصال لا يخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل في جميع
الاقسام دون المبدل منه مع ان الوفاء بالبدل لان مقام البدل يقتضي الاعتناء بشأن النسبة وقصد هاترين
او كدولا يقال اذا كان في البدل بيان التباس بعطف البيان لا نقول البيان في البدل لم يقصد بالذات بل
المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به فيه هو التفسير والايضاح لا تقرير النسبة من عرق وفيه
جواب آخر فيه تحريف في النسخة فراجعها وحذر زهوا واختار في الاطول أن اسقاط بدل الكل لا غناء البيان
عنه لان التباس البيان بالبدل مشهور ولهذا تصدى النحاة لنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل والتأكييد
(قوله غير وافية بتمام المراد) كما في بدل البعض والاشتمال فان المراد في الجمل الاخبار بالبعوض او بالمشتمل
عليه والاجمال والعموم الاول لا يفي بالمراد وقد تقدم وجه عدم الاقتصار على البدل دون المبدل منه كما ان المراد
فيهما في المفردات تحقيق النسبة الى البعض او الى المشتمل عليه والاول غير واف به على الخصوص وقوله
او كغير الوافية كما في بدل الكل فان الغرض منه في المفردات تحقيق النسبة لمداول اللفظ الثاني وتقويت
ذلك بالنسبة للاول لغرض من الاغراض ولما كان المقصود بالذات هو الثاني صار الاول كغير الوافي
وتخصيصنا ما هو كغير الوافي بالمفرد فيقيد ان قوله او كغير الوافية مستدرك لان الكلام في الجمل وبدل الكل
لا يجري فيها كما مشي عليه المصنف وقد يجاب بان قوله او كغير الوافية حيث اختص ببدل الكل كما اشرنا
اليه من التكميل لاقسام الشيء استطراد بالنسبة الى غير مذهبه واما ما اذابنا على انه يجري في الجمل كما تقدم
فنقول الغرض منه في الجمل الاخبار بالتفصيل وتقويته بالاجمال عرق وهذا خلاف ما ياتي للشارح كما
ستعرفه (قوله او كغير الوافية) والمثالان الا تبيان لهذا الثاني كما يقتضيه كلام الشارح ولم يمثله كغير الوافية
وفي ابن يعقوب خلاف ذلك فانظر ما كتبناه هنا وفيما ياتي (قوله حيث يكون في الوفاء قصورا وخفاء)
راجع لقوله كغير الوافية وكان الاول ان يقول بسبب خفاء ويمكن جعله من عطف السبب لان القصور
فيما كغير الوافية باعتبار الخفاء وبدل على ذلك كلام الشارح قبيل قول المتن اول كون الثانية بيان الخ
فامل وكتب ايضا ما نصه عبارة الاطول لكونها مجله او خفية الدلالة (قوله والمقام الخ) قال عرق ولما
كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال هب ان الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم
لم يقتصر عليها اشارة الى ان البدل انما يوثق به في مقام يقتضي الاعتناء بشأنه فتقصد النسبة من تين في الجمل
والمنسوب اليه من حيث النسبة من تين في المفردات وبهذا يعلم ان مقام البدل لا بد ان يشتمل على ما يقتضي
الاعتناء كما اشرنا اليه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد ولذلك قال وانما يقتضي حال
المراد الاعتناء بشأنه لنسبة فيه وتلك النسبة ككونه مطلوبيا في نفسه ففي الحقيقة المراد بالمقام الذي
يقتضي الاعتناء هو تلك النسبة ولكن تساهل في بسط العبارة (قوله لنسبة) الاولى حذفه اذا النسبة
نفس المقام كما في الاطول وعرق (قوله ككونه مطلوبيا الخ) سياتي مثاله في كلام المصنف في قوله تعالى
أممكم الخ وقوله أو فظيعا مثاله قولك لامرأة تزني وتصدق لا تجتمع بين الامر من لا تزني وتصدق ولا ينجني
فظاعته ولكن هذا المثال بناء على وروده في الجمل في بدل الكل وقوله أو عجيبا مثاله قال زيد قولا قال أنا
أهزم الجند وحدي وهو مثال لبدل الكل بناء على ما تقدم (قوله في نفسه) الاولى تركه فانه يكفي كونه
مطلوبا بأسواء كان مطلوبا في نفسه أو ذريرة الى غيره أطول (قوله أو لطيفا) أي ظريفا مستحسنا عرق
(قوله بدل البعض) أي في المفرد والافهى بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتمال وفيه ما تقدم (قوله نحو
أممكم بما تعلمون الخ) هذه الجملة صلة الذي في قوله تعالى واتقوا الذي أممكم بما تعلمون ولا محل لمجرد الصلة
من الاعراب بل الموصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام وللمجموع الصلة والموصول على ما قاله السيد

(غير وافية بتمام المراد
أو كغير الوافية) حيث
يكون في الوفاء قصورا
أو خفاء (بخلاف الثانية)
فانها وافية كمال الوفاء
(والمقام يقتضي اعتناء بشأنه)
أي بشأن المراد (لنكتة
ككونه) أي المراد
(مطلوبا) في نفسه (أو فظيعا
أو عجيبا أو لطيفا) فتسزل
الثانية من الاولى منزلة
بدل البعض أو الاشتمال
فالاول (نحو أممكم بما
تعلمون أممكم بما تعلمون وبين
وجنات وعيون فان المراد
التنبه على نعم الله تعالى)
والمقام يقتضي اعتناء
بشأنه

كذافي سم (قوله لكونه مظلوماً في نفسه) لانه تذ كبر للنعم لتشكر وقوله وذريعة الى غيره كالإيمان والعمل بالطاعة ع ق (قوله والثاني أوفى الخ) ههنا شيء لا بد من التنبيه عليه وهو أن قوله أمداًكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان كان هو المراد فقط من الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المألومة لهم وان أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون أوفى لان الاولى أوفى من جهة أفادة المحموم والثانية أوفى من جهة التفصيل تأمل ع ق (قوله بالتفصيل) حتى سميت بنوعها ع ق (قوله من غير احالة على علم المخاطبين) أي من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين اذ ربما نسبوا تلك النعم الى قدرتهم جهلاً منهم وانما ينسبون نعماً أخرى مثلاً اليه تعالى كالأحياء والتصور ع ق (قوله يشمل الانعام وغيرها) كان الاولى أن يقول يشمل المذكورة في الآية وغيرها كالسمع والبصر والعافية (قوله فان المراد به الخ) ومعلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع الكمال اظهر كمال الكراهة وانما وضع لطلب الرحيل لئلا كان طلب الشيء عرفاً يقتضي غالباً محبته ومحبة الشيء تستلزم كراهة ضده وهو هنا الاقامة فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الامر أحق على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعد كراهة الضد قوله والافكن في السراخ فانه يدل على كراهة اقامته لشدة لانه مأمور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهته بل لمصلحة له فيه مثلاً ولما كان اظهارة الكراهة يحصل بغير اللفظ كالأشارة وعدل الى اللفظ الاقوى دل ذلك على كماله ولهذا كان ارحل وافي بالمراد وان لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلوله لقوله ارحل التزاماً كان لا تقيم أوفى دلالة عليها لان دلالة عليها بالمطابقة القصدية العرفية مع ما فيه من التأكيدي بالنون وانما زدنا القصدية العرفية لما أشرنا اليه في قوله ارحل من أنه لم يوضع لذلك فكذلك لا تقيم فانه انما يوضع للتمسك لئلا يكون مع قصد الكراهة دائماً باعتبار الاستعمال العرفي ويدل على الكمال في الكراهة التأكيدي بالنون فانك انما تقول لا تقيم عندي اذا أردت ارحاله وبعده على وجه الكراهة الشديدة لا على وجه مطلق التمسك الصادق بعدم المبالاة بالاقامة والحاصل أن الغرض من قوله ارحل ولا تقيم اظهارة الكراهة على وجه الكمال لا مطلق كفه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هي المقصودة بالذات سواء وجد معها ارتحال أو لم يوجد لعارض كما اذا منع منه مانع والدليل على ذلك في ارحل الاستعمال الغالب مع قوله والافكن الخ وفي لا تقيم الاستعمال العرفي دائماً مع زيادة نون التوكيد وقوله والافكن الخ ولما كانت دلالة لا تقيم على هذا المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه بل هو ملاحية للضرورة بينهما صار بدل اشتمال منه فوزانه وزان حسنها في أعجبتني الدار حسنها من ع ق وكتب أيضاً قوله فان المراد به أي الغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهارة الكراهة) أي اظهارة كمال الكراهة قاله ع ق وهكذا في الأطول حيث قال أي كمال اظهارة كمال الكراهة (قوله أوفى بتأديته) أي تأدية الغرض من الاستعمال (قوله لدلالتة عليه) أي على الكراهة وتذ كبر الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهارة الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كما لم يلزم على من جعل ضمير عليه كمال اظهارة الكراهة أطول وفيه تعريض بالشارح ولهذا بحث ع س بأن مدلول لا تقيم الكراهة وكما لا كمال اظهارة ذلك بل هذا انما استفيد من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكما لا في العبارة تسمع (قوله باعتبار الوضع العرفي) أي لا باعتبار الوضع الاصلي ولو كان تسميتها بالبدل الاشتمالي باعتبار أن مدلولها الاصلي ليس بعضاً ولا كلا كما قرر المصنف (قوله حيث يقال الخ) للتعايل (قوله ولا يقصد كفه عن الاقامة) أي سواء كان مع كراهية أم لا (قوله بل مجرد اظهارة كراهية حضوره) والتأكيدي بالنون دال على كمال هذا المعنى مطوّل وكتب أيضاً قوله بل مجرد اظهارة كراهية حضوره أي سواء وجد معها ارتحال أو لم يوجد لعارض ع ق (قوله فلا يكون تأكيدياً) ولا بياناً أطول وكتب أيضاً قوله فلا يكون تأكيدياً قديقال المغيرة لا تنافي التأكيدي المعنوي كما سبق في ذلك الكتاب لا ريب فيه الا أن يقال المغيرة المشترط فيها هي ما لا يؤل المعنيان فيها المعنى واحد وان تلاحقنا واما مغيرة يؤل المعنيان فيها الشيء واحد فلا يضر وهو ما سبق في ذلك الكتاب سم وجوابه مبني على ما قدمه

لكونه مظلوماً في نفسه
وذريعة الى غيره (والثاني)
أعني قوله أمداًكم بانعام
الى آخره (أوفى بتأديته)
أي تأدية المراد الذي هو
التنبيه (لدلالتة) أي الثاني
(عليها) أي على نعم الله
تعالى (بالتفصيل) من غير
احالة على علم المخاطبين
المعاندين فوزانه وزان
وجهه في أعجبتني زيد وجهه
لدخول الثاني في الاول)
لان ما تعلمون يشمل الانعام
وغيرها (و) الثاني أعني
المترل منزلة بدل الاشتمال
(نحو)
أقول له ارحل لا تقيم
عندنا والافكن في السر
والجهر مسلماً فان المراد
به (أي بقوله ارحل) كمال
اظهارة الكراهة لا اقامته
أي المخاطب (وقوله لا تقيم
عندنا أوفى بتأديته لدلالتة)
أي دلالة لا تقيم (عليه)
أي على كمال اظهارة الكراهة
(بالمطابقة مع التأكيدي)
الحاصل من النون وكونها
مطابقة باعتبار الوضع
العرفي حيث يقال لا تقيم
عندي ولا يقصد كفه عن
الاقامة بل مجرد اظهارة كراهية
حضوره (فوزانه) أي
وزان لا تقيم عندنا وزان
حسناها في أعجبتني الدار
حسناها لان عدم الاقامة
مغاير للارتحال فلا يكون
تأكيدياً

من أن معنى لا ريب فيه على جعله تأكيداً لذلك الكتاب لا ريب في بلوغه الدرجة القصوى في الكمال في الهداية وتقديم ما فيه (قوله وغير داخل فيه) أي عدم الإقامة غير داخل في مفهوم الارتحال مطلق وكتب أيضاً قوله وغير داخل فيه هو ظاهر بناء على أن الأمر بالشئ لا يتضمن النهي عن الضد وهو الأقرب والأقرب فيه بحث عني وأقول لا بحث لأن الدخول المنفي الدخول بالبعضية لا بالضرورة المراد من قال الأمر يتضمن الخ وفي الفنى أنه على هذا القول في حكم بدل البعض من الكل (قوله ولم يعتد الخ) بحث فيه بان هذا البيان يجري في عطف البيان مع انهم ذكره ولم يهملوه وأجيب بان هذه نكتة فلا يلزم اطراحها لانها توجب له ما وقع على خلاف الأصل وما ذكره الشارح أخذه من الايضاح وانما وسط هذا الكلام ولم يقدمه عند قوله منزلة بدل البعض أو الاشتغال ولم يؤخره عن بقية التوجيه لانه من تمام التوجيه اذ لا بد من نفيه أيضاً حيث نفى التأكيد وبدل البعض من يس وكتب أيضاً قوله ولم يعتد الخ وترك بدل الغلط لانه لا يقع في الفصحح الا أن بدل الغلط قسمان أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثاني أن لا يكون غلط حقيقة لكنه يتغالط بان يفعل فعل الغلط لغرض من الأغراض والذي لا يقع في الفصحح هو الأول دون الثاني وكأنه لكونه نادراً لم يتعرض له ذكره سم (قوله بغيره للفظين) أي دائماً في البديل والتوكيد ليس كذلك لانه تارة مغاير وتارة لا (قوله وهذا) أي التمييز المذكور لا يتحقق الخ اذا المغايرة موجودة فيهما في الجملة ولا يتأتى قصد النسبة بالبديل الجملة وكلامه صريح في أنه لا يتحقق في الجمل التي لها محل من الأعراب كون المقصود الذاتي هو الجملة الثانية وفيه نظر اذ لا مانع منها فيها كقوله قلت لها جئت بين الأمرين ترتبين وتتصدقين على أن المقصود الذاتي بايقاع القول الجملة الثانية ولهذا خصص ابن يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التي لا محل لها كما يعلم بمراجعتهم فتأمل منصفاً ثم رأيت في كلام سم ما يؤيد ما قلنا حيث قال في حواشيه على الحفيد متعباً قول الحفيد لما لا محل له لا يتصور فيه القصد بالنسبة مانصه هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التأكد في الجمل التي لا محل لها على أنه قد يبحث في هذا فانه يمكن أن يراد بالنسبة ما يشمل الاخبار بضمون الجملة وهذا ممكن فيما لا محل لها بان يكون المقصود بالذات الاخبار بالثانية والاخبار بالاولى مجرد التوطئة له ولا يمنع التمييز فيما له محل فلم يعتبر بدل الكل فيما له محل الا أن يقال لما كان الكلام فيما لا محل له ولم يتميز فيه بدل الكل لم يلتفت اليه اهـ ويمكن تقرير الشارح على وجه لا يرد عليه تنظيرنا السابق بان يكون المراد وهذا أي التمييز بالأمرين معاً لا يتحقق الخ فلا ينافي وجود الأمر الثاني فيما له محل فقوله لا سيما التي الخ أي فانها لم يوجد فيها الأمران معا ولا أحدهما وكتب أيضاً قوله وهذا لا يتحقق في الجمل الخ لان التأكد المعتبر في الجمل لا بد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكد الجمل تكريرها وحيداً لا يتميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الأعراب لا يتصور فيها القصد بالنسبة كذلك في الحفيد قال صاحب العروس ومن الغريب أن أهل هذا الفن لم يذكروا من أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة في تأكيد كمال الاولى باعادتها بلفظها مثل قام زيد مع أنها أجدر بان يحكم عليها بكمال الاتصال مما هو فرغ عنها وملحق بها ولعلهم انما تكرر كوا ذلك لان المؤكد الصريح هو نفس المؤكد فكأنها جملة واحدة فلا تعدد اهـ وفي قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام لسم قدمناه فانظره (قوله لا سيما التي ليس لها محل من الأعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هنالك بين الاولى وشئ آخر حتى يجعل الثانية بدلا عين الاولى في ذلك (قوله أي بين عدم الإقامة) أي الذي هو مدلول الثانية وقوله والارتحال أي الذي هو مدلول الاولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤال مقدر وقد تقدم بيانه مع ما فيه عند قوله ارسوا نزاوها فراجع وكتب أيضاً قوله والكلام في أن الجملة الاولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالكلام في قوله ارسوا لان الجملة الثانية بدل وقد تقرر أن البديل على نية تكرار العامل فالعامل حينئذ في الجملة الثانية وهي قولنا لا تقيمن عندنا مقدر تقديره أقول له لا تقيمن عندنا فالجملة وهي القول ومقوله بدل من جملة أقول له ارحل لا من مقولها كما ذكره وكل منهما على ما قررناه لا محل له فهما ممتحن فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بانه بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اهـ يس (قوله وانما قال في المثالين ان الثانية أوفى الخ) عبارة عني وفهم من قوله أوفى أن الاولى في القسمين أعني بدل البعض وبدل

(وغير داخل فيه) فلا يكون بدل البعض ولم يعتد ببديل الكل لانه انما يميز عن التأكد بغيره اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التي ليس لها محل من الأعراب (مع ما بينهما) أي بين عدم الإقامة والارتحال (من الملازمة) الازومية فيكون بدل اشتغال والكلام في أن الجملة الاولى أعني ارحل ذات محل من الأعراب مثل ما صر في ارسوا نزاوها وانما قال في المثالين ان الثانية أوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور

الاشتمال وافية أيضا لكون الثانية أوفى أما القسم الأول فظاهر لان الأولى دلت على المذكور بالعموم وإنما فاتتها الثانية بالخصوص وأما في القسم الثاني فلما أشرنا إليه من أن افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالأشارة فإفادة ذلك باللفظ واف لكون الثانية وهي لا تقين أوفى وهذا يقتضي أن المصنف لم يمثل لغير الوافية والأولى حمل الكلام على ما قررنا أولا من أن غير الوافية هي التي أعقبت ببدل البعض والاشتمال لأنه لا يفهم المراد إلا بالبدل إذ لا إشعار إلا عام بالاختصاص ولا للمجمل بالمبين وأن التي هي كغير الوافية هي التي أتبع ببدل الكل بناء على اعتباره في الجمل لأن مسدول الأولى هو مسدول الثانية مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لأن المصدوق أكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون قوله أوفى تقضي لا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود في الحالة الراهنة وإنما قلنا حمل الكلام على هذا أولى لأن غير الوافية هي التي صدر بها فينصرف التمثيل لها وتكون التي هي كغير الوافية كالمستطردة باعتبار ما لم يذكر هو ذكره الغير وأيضاً لو كان التفضيل عاماً لبدل البعض والاشتمال على أن التمثيل ليس لغير الوافية بل للوافية التي كغير الوافية لا تقتضي أن يبدل الاشتمال والبعض منهما ما الأولى فيه لا وفاء فيها أصلاً ولا يكاديو جسد ذلك فيهما لأن الوفاء بالعموم والاجمال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم أن وجه منع العطف في التأكيدي كون التأكيدي مع المؤكد كالشيء الواحد وبمثله علل المنع في بدل البعض والاشتمال والأولى كما قيل أن المنع فيهما لكون المبدل منه في نية الطرح عن القصد الذاتي فصار لو عطف عليه كالعطف على ما لم يذكر وأما التعليق بالانحداد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم إذ لا يتحدما هو بمنزلة المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو المشتل عليه من حيث هو لا اتحاد بينهما وبين ما قبله ولكن على هذا لا يكون هناك ما يحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل عرق وقوله في صدرها لعبارة فإفادة ذلك باللفظ واف أي فإفادة ذلك الافهام والظاهر أن إفادة كمال ذلك من حيث العدول إلى اللفظ الأقوى مع حصوله بغيره كالأشارة تأمل (قوله باعتبار الاجمال) أي في الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أي في البيت (قوله لحقائهما) أي مع اقتضاء المقام إزالته مطوّل وكتب أيضاً قوله لحقائهما والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبين أن المقصود في البدل هو الثاني لا الأول والمقصود في البيان هو الأول والثاني توضيحه فالأيضاح حاصل في البدل غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أي الأولى) من غير أن يقصد استئناف الاخبار بنسبتها كما في البدل وإنما المقصود بيان الأولى لما فيها من الخفاء عرق (قوله نحو فوسوس إليه) ضمن وسوس معنى ألقى فعدي بالي فكانه قيل ألقى إليه الشيطان وسوسته عرق وكتب أيضاً قوله نحو فوسوس إليه الشيطان الخ نظره فيه بأن الظاهر أن له محلاً وهو الجرف فانه معطوف على قلنا الذي أضيف إليه إذ كذا في يس وقال صاحب الأطول كون الجملة الثانية بياناً للأولى أعم من أن تكون بتمامها بياناً لتمام الأولى أو تكون بتمامها بياناً لجزء الأولى أو يكون جزءاً منها بياناً لجزء الأولى ثم قال ومقاله الشارح المحقق من أنه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسير لقوله وسوس لأنها القول الخفي لا ضلال وقال أعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح تفسيره لأنه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفياً لا يتم لأن البيان يكفي فيه كونه يقيد بالوضوح مع أنه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيداً يوضح كما تقر في النحو وكذا ما قاله السيد السند حيث قال بل نقول لا بد في الثاني من ملاحظة التعلق بالمفعول أيضاً حتى يصلح بياناً للأولى ولا شبهة أن القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بياناً لمطلق الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان بل لوسوسة لا دم عليه السلام فالنسبة بالبيان بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لأنه يصح بيان المطلق بالخصوص فيصح أن يكون القول المقيد بالمفعول بياناً للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملتين بالبيانية اهـ ولا يخفى أن الظاهر ما للشارح والسيد ولم يعتبر النعت في الجمل التي لا محل لها لأن المنعوت يستدعي كونه متصوراً حقيقة فواحدة بحيث يصح الحكم عليه بالنعت والجملتان من حيث أنهما جملتان بأن لا ينقل إلى باب التصوّر لا يصح الاخبار بأحدهما عن الأخرى لأن المنعوت به لا يستقل بالإفادة وكل جملة تستقل بالإفادة عرق وقال في الأطول بعد أن نقل مثل ذلك عن الشارح والسيد ما نصيه ونحن نقول ليس التنزيل أي تنزيل الجملة الثانية

باعتبار الاجمال وعدم
مطابقة الدلالة فصارت
كغير الوافية (أو) لكون
الثانية (بياناً لها) أي الأولى
(لحقائهما) أي الأولى (نحو)
فوسوس إليه الشيطان
قال يا آدم هل أدلك

على شجرة الخلد وملك
لا يلى فان وزانه) أى وزان
قال يا آدم (وزان عمري
قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر
بأنه سهمان نقب ولا دبر
حيث جعل الثاني بيانا
وتوضيحا للاول وظاهرا أن
ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا
لفظ وسوس حتى يكون
هذا من باب بيان الفعل
دون الجملة بل المبين هو
مجموع الجملة (وأما كونها)
أى الجملة الثانية (كالمنقطعة
عنها) أى عن الاولى
(فليكون عطفها عليها)
أى الثانية على الاولى
(موهوما لعطفها على غيرها)
مما ليس بمقصود وشبهه
هذا كمال الانقطاع باعتبار
اشتماله على مانع من العطف
الأنه لما كان خارجيا يمكن
دفعه بنصب قرينة لم
يجعل هذا من كمال الانقطاع
(ويسمى الفصل لذلك قطعاً
مثاله

وتظن سلمى أننى أبغى بها
بدلاً أراها فى الضلال تهيم
فبين الجملتين مناسبة ظاهرة
لاتحاد المسندين لأن معنى
أراها أظنها وكون المسند
اليه فى الاولى محبوباً وفى
الثانية محباً لكنه ترك
العطف لئلا يتوهم أنه
عطف على أبغى فيكون
من مطنونات سلمى
(ويحتمل الاستئناف)
كأنه قيل كيف تراها فى
هذا الظن فقال أراها
تخبر فى أوديه الضلال
(وأما كونها) أى الثانية

منزلة النعت مثلاً لا مقتضى النوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوصية صاحب المنزلة فى المنزل والالم يصح
التزيل منزلة البديل لأن البديل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا تصح لذلك على أن الجملة ربما
تدل على حال جملة كأن تقول زيد قائم علمت فتفصل علمت عن زيد قائم لأنه يدل على أنه معلوم فيكون
منزلة النعت اه وأطال الفترى أيضاً فى رد ما مر عن الشارح والسيد فراجع (قوله على شجرة الخلد) أضاف
الشجرة الى الخلد لدعائه أن الاكل منها سبب لخلود الاكل (قوله لا يلى) أى لا يتطرق اليه نقصان فضلاً
عن الزوال (قوله فان وزانه) الملائم لما سبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف أسفل الخف فى الابل
والخافر فى غيرها من خشونة الارض والدبر معلوم عى وهو أعنى الدبر جرح فى ظهر البعير (قوله
وظاهر أن ليس لفظ قال بيانا الخ) اذا القول أعم من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها كالمنقطعة عنها)
فيجب فصلها عنها وكان المناسب لما سبق وأما شبهه كمال الانقطاع الخ (قوله وهما الخ) أى مع المغيرة الكلية
فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال فى قول الشارح باعتبار اشتماله على مانع من العطف أى مع المغيرة
الكلية فلا يرد أن ما ذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع أفاده الفترى (قوله فما
ليس بمقصود) أى مما ليس بمقصود العطف عليه وعبارة المطول مما يؤدى الى فساد المعنى أى مما يؤدى
العطف عليه الى فساد المعنى ومثل ما فى المطول فى الاطول ثم قال لو كان مطلقاً لهما غير المقصود مردوداً
لما صح الفصل لدفع الإيهام غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف ففهم الإيهام الاستئناف الغير
المقصود والمراد بالإيهام أما الدلالة الضعيفة فحينئذ تبادر العطف على الغير أو الشك فيه يكون معلوماً
بطريق الاولى وأما التعبير بالإيهام لكون المدلول ضعيفاً فاسداً وحينئذ يشمل الكل اه وعلى الثانى يراد
بالإيهام الايقاع فى الوهم بمعنى الذهن (قوله وشبهه) أى المنعطف هـ أى كونه عطفها على السابقة موهوماً
تشبيهاً ضمناً مأخوذاً من جعله علة لتشبيهه الجملة بالمنقطعة وقوله باعتبار اشتماله على مانع هو الإيهام فعلم
أنه يقتضى الفصل باعتبار ما اشتمل عليه لا باعتبار ذاته (قوله لأنه لما كان) أى المانع وقوله خارجياً أى عن
هذا لأنه قبله (قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف لأجل ذلك قطعاً ما من تخصيص الخاص باسم العام
اصطلاحاً لأن كل فصل قطع وأما لان فيه قطع توهم خلاف المراد عى وقال فى الاطول ويسمى الفصل
لذلك قطعاً لان الجملة كائناً متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع لمانع فالفصل فيه كأنه قطع
متصل (قوله أراها) على صيغة المجهول شاع فى الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مطنوناً مع أن المناسب
دعوى التيقن تحريراً عن دعوى التيقن فى ضلالها واشعاراً بان غاية الجراءة دعوى الظن أطول (قوله فبين
الجمتين مناسبة ظاهرة) ربما ينافى قوله فى الاحوال الستة لان الوصل يقتضى مغيرة ومناسبة أى والمناسبة
لاتناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وأجيب بان المناسبة التى لاتناسبه هى المصححة للعطف بخلاف التى معها
الإيهام المنافى للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لان معنى أراها أظنها) هـ كذا شاع فى الاستعمال والا
فعنده الاصل أجعل راثياً ايها أى ظاناً ايها فأرى المجهول بمعنى أظن المعلوم من استعمال الشئ فى لازم
معناه أفاده الفترى (قوله وكون المسند اليه فى الاولى محبوباً الخ) فبينهما تضاد أو تقارن فى الخيال
أطول (قوله لئلا يتوهم الخ) لا يقال لمناسبة بين مسند أبغى وأراها وكفى بذلك فى نفي التوهم لانا نقول
كفى للنسبة كونه متعلقاً بالظن وفيه أن اختيار الفصل على العطف لذلك إنما يتمشى لو لم يكن فى الفصل
أيضاً إيهام خلاف المقصود ولا خفاء فى احتمال كون أراها حالاً من فاعل أبغى وخبراً بعد خبر لان الآن
يقال الاصل فى الجملة أن لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع من العارض الذى هو
العطف يختار الاصل بمرجح الاصل وان لم يخل عن مانع كان مع العطف فليستأمل * وفى المفتاح ولا يصح
جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك أى ليس فى مرتبة الداعى المعنوى فوجوده لا يستند صنيع
البليغ الى الامر اللفظى ويعلم منه أن من نكثت الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل الاستئناف)
فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب أيضاً قوله ويحتمل الخ دخل عليه عى بقوله ثم أشار الى وجه آخر
مانع من العطف فى قوله أراها فى الضلال تهيم بقوله ويحتمل الاستئناف يعنى ان قوله أراها يحتمل أن
يكون غير استئناف بان يقصد الاخبار به كما قبله من غير تقدير سؤال يكون جواباً عنه فيكون المانع من

العطف هو الايهام السابق ويحتمل أن يكون استئنافا بأن يقدر سؤال ويكون هو جوابا عنه فكأنه قيل وكيف تراها في ذلك الشأن فقال رآها مخطئة تحير في أودية الضلال والغايط فيكون المانع كون الجملة كالمتمصلة بما قبلها لاقتضائه السؤال أو تنزيله منزلة السؤال والجواب يفصل عن السؤال كما قال وأما كونها كالمتمصلة الخ (قوله كالمتمصلة) أي كمال الاتصال (قوله اقتضته الأولى) لكونها مجملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها أو جملة السبب أو غير ذلك مما يقتضي السؤال ع ق (قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله فتفصل الثانية عنها الخ) وقد ورد على منع العطف على الجملة التي هي كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه بعد قوله ما كان للنبي والذين آمنوا إلخ اذ هو في تقدير ولم استغفر إبراهيم لأبيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأجيب بأن الواو الاستئناف لا للعطف وبغير ذلك تأمله ع ق (قوله لما بينهما من الاتصال) أي الاتصال الشبيه فكأن الجملة الأولى في الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتبعة للثانية ولم توجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكل صورة الجواب والسؤال والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه اه عبد الحكيم وفي الأطول بعد تقرير قول المصنف كما يفصل الجواب عن السؤال مانصه وهذا يشعر بأن من موجبات كمال الاتصال كون الجملةين سؤالاً وجواباً وانما لم يعد ذلك في تفصيل كمال الاتصال لأن الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما إلى اعتبارهما لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب أبدأ ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتاج إلى اعتبار اتصاله بالسؤال ولك أن تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم أو يمانا له لان الجواب بيان مبهم السؤال اه وكتب ايضا قوله لما بينهما من الاتصال وبعضهم يجعل منع العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذ السؤال انشاء والجواب اخبار ع ق (قوله قال السكاكي) الحاصل ان المصنف ينزل الأولى منزلة السؤال فالثانية جوابها والسكاكي يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه فله في العروس من يس وكتب ايضا قوله قال السكاكي الخ قال ع ق وهذا أي كلام السكاكي يقتضي أن موجب المنع كونه جوابا لسؤال مقدر وما تقدم يقتضي ان الموجب هو تنزيل الأولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى أن السؤال يقدر كالواقع للنكت المذكورة بعده وأما الفصل فليتنزل الأولى منزلة السؤال وان كان كلاهما يصلح سببا للقطع اه وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكي الخ فائدة مستقلة وسيأتي ان شاء الله تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفحوى) أي بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ع ق (قوله ويطلب الخ) أي يقصد لو قال ويجعل الكلام الثاني جوابا له لكان أخصر وأوضح وبه عبر ابن يعقوب تأمل (قوله لذلك) أي التنزيل وعبارة ع ق فحينئذ يقطع عن الكلام الاول اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله كاغناء السامع) عن أن يسأل تعظيما له أو شفقة عليه ع ق (قوله أو مثل) أشار به إلى أنه عطف على اغناء لا على أن يسأل وانما قدر مثل لا الكاف لانها حرف واحد يستكره من جهة من الشارح بالمتن يس لكن مثل في كلام المصنف معطوف على كاغناء (قوله كلامك) أي المتكلم وقوله بكلامه أي السامع (قوله بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسمع اذا التقدير وعدم التصريح بسبب لتقليل لانفسه اه (قوله أو غير ذلك) كالتمية على فطانة السامع وان المقدّر عنده كالمذكور وكتب ايضا مانصه عطف على اغناء (قوله وليس في كلام السكاكي الخ) أي كما في كلام المصنف وكتب ايضا قوله وليس في كلام الخ قصده التنبيه على أنه ليس في كلام السكاكي وأنه من زيادات المصنف وبيان وجه هذه الزيادة فتأمل (قوله وكأن المصنف نظرا الخ) عبارة ع ق وكأن المصنف رأى أن قطع الثانية عن الأولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الأولى منزلة بمنزلة السؤال لان الحاق القطع بالقطع يقتضي الحاق المقطوع عنه الذي هو الأولى بالمقطوع عنه الذي هو السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى وفيه بحث لان تشبيه القطع بالقطع لا يقتضي تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة أن يكون القطع من وجود بظ يشبه ذلك الر بط مع كون المقطوع عنه في احد الر بطين سببا والاخر سبب السبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الاخر الا في مجرد الر بط وهو

(كالمتمصلة بها) أي بالأولى
(فلكونها) أي الثانية جوابا
لسؤال اقتضته الأولى
فتنزل الأولى منزلته) أي
السؤال لكونها مشتملة
عليه ومقتضية له (فتفصل)
الثانية (عنها) أي عن الأولى
(كما يفصل الجواب عن
السؤال) لما بينهما من
الاتصال قال (السكاكي
فينزل) ذلك السؤال الذي
تقتضيه الأولى وتدل عليه
بالفحوى (منزلة) السؤال
(الواقع) ويطلب بالكلام
الثاني وقوعه جوابا له
فيمتدح عن الكلام الاول
لذلك وتنزيله منزلة الواقع
انهما يكون (لنكتة كاغناء
السامع عن أن يسأل أو)
مثل (أن لا يسمع منه) أي
من السامع (شيئ) تحقير له
وكراهة لكلامه أو مثل أن
لا يقطع كلامك بكلامه
أو مثل القصدي تكثر
المعنى بتقليل اللفظ وهو
تقدير السؤال وترك العاطفة
أو غير ذلك وليس في كلام
السكاكي دلالة على أن
الأولى تنزل منزلة السؤال
وكأن المصنف نظر إلى أن
قطع الثانية عن الأولى

مثل قطع الجواب عن
الدؤال انما يكون على
تقدير تنزيل الاولى منزلة
السؤال وتشبيهها به والظاهر
انه لا حاجة الى ذلك بل
يجرد كون الاولى منشأ
السؤال كاف في ذلك أشير
اليه في الكشف
(ويسمى الفصل لذلك)
أي لكونه جوابا لسؤال
اقتضته الاولى (استثنافا
وكذا) الجملة (الثانية)
نفسها تسمى استثنافا
ومستأنفة (وهو) أي
الاستثناف (ثلاثة ضرب
لان السؤال) الذي تضمنته
الاولى (أما عن سبب
الحكم مطلقا نحو
قال لي كيف أنت قلت عليل
سهر دأثم وحزن طويل
أي ما بالك عليل أو ما سبب
علتك) بقرينة العرف
والعادة لانه اذا قيل فلان
مريض فأنما يستل عن
مرضه وسببه لأن يقال
هل سبب علته كذا وكذا
لا سيما السهر والحزن حتى
يكون السؤال عن
السبب الخاص (وأما عن
سبب خاص) لهذا الحكم
(نحو وما أبرئ نفسي ان
النفس لامارة بالسوء كانه
قيل هل النفس اماره
بالسوء) بقرينة التاكيد
(وهذا الضرب

مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيهه احدا المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصح هنا أن
تجعل كون الجملة الاولى منشأ السؤال الذي هو سبب الجواب كافيا في القطع لانها سبب السبب من غير
حاجة لزيادة تنزيها لها منزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار اليه صاحب الكشف لا يقال الا كفاء بمجرد كونه
منشأ السؤال فصار سبب السبب بنا فيه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكي لانه قول تقدم أن
جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع بل لنكتة أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال
للقطع أو كونها منشأ للسؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع ما آلهما واحد والاختلاف في
الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل في الكل فاي فائدة لهذا الاختلاف تأمل في هذا المقام اه (قوله
مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله انما يكون خبران (قوله لا حاجة الى ذلك) أي التنزيل المذكور وهو
تنزيل الاولى منزلة السؤال وقوله كاف في ذلك أي في القطع وأما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع
فلان نكتة المقدمة كما ذكرها ابن يعقوب فراجع (قوله الفصل) أي ترك العطف لذلك أي لاجل ذلك
(قوله تسمى استثنافا) تسمية للارزاق باسم المألوم (قوله لان السؤال الخ) أي لان المنبهم على السامع اما
سبب الحكم الكائن في الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله واما سبب خاص بمعنى
أنه تصورني جميع الاسباب الاسباب خاص تردد في حصوله ونفيه وأما غير السبب بان ينهم عليه شئ مما
يتعلق بالجملة الاولى ع (قوله الحكم) اراد به هنا المحكوم به (قوله مطلقا) أي عن الالتفات والنظر
الى سبب خاص متردد فيه بلهله بصورة السبب أصلا فالجواب أي سبب كان (قوله عليل) أي أنا عليل
ولا شاهد في هذا لانه جواب لسؤال ملفوظ بل في قوله سهر دأثم الخ أي سبب علتي سهر الخ (قوله أي ما بالك
الخ) أي ما حالك عليل والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلمته بوجوب كون المعنى ما سبب علتك اذ لا
يبقى ما يستل عنه بعد العلم بها لاسببها فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى أو يقدر ما سبب علتك اه
ع (قوله التنويع في العبارة اذ معنى التركيب الاول يرجع الى معنى الثاني) (قوله بقرينة العرف
والعادة الخ) أي وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا ما نصه
وبقرينة عدم التاكيد في الجواب ولا يقال ان اسمية الجملة من المؤكيدات لانها وحدها لا تكفي في مقام
التردد (قوله فأنما يسأل) أي فأنما يسأل سامع هذا القول عن مرضه وكتب أيضا قوله فأنما يسأل الخ
فيؤتى بالجواب خالبا عن التاكيد وقوله حتى يكون السؤال الخ فيؤتى بالجواب مؤكدا قال ع (قوله نعم
اذا وقع المرض في جهة غلب فيها سبب خاص فيمكن ان يتردد في ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه كل
الفاكهة القلانية أولا مثلا فيكون الجواب هو أن يقال مثلا ان سببه اكل تلك الفاكهة اه (قوله عن
مرضه) أي سبب مرضه فقوله وسببه تفسير لاراد من المعطوف عليه ولولا اقتصر على قوله عن سبب
مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشهد له بعبارة المطول وهي لان العادة اذا قيل فلان عليل أن يستل عن
سبب علته وموجب مرضه اه ويحتمل أن يكون المعنى من نوع مرضه وسببه لانه بعد العلم بمطلق
المرض يستل عن خصوص نوعه وسببه أي والسؤال عن خصوص النوع منتف في البيت غير محتمل
لان الجواب بالسبب لا بالنوع ولا شاهد في عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر (قوله
لان يقال هل سبب علته كذا وكذا) أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص (قوله لا سيما السهر
والحزن) لانها أبعد الاسباب في احداث المرض فهما جذيران بان لا يتردد في ثبوته ما ويستل عن
حصولهما من ع (قوله حتى يكون الخ) تفريع على المنفي (قوله وأما عن سبب خاص لهذا الحكم)
فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته ع (قوله لا سيما السهر) (قوله لهذا الحكم) أي الكائن
في الجملة الاولى (قوله كان قيل الخ) لان الحكم ينفي تنزيه النفس من طهارتها وتبجيلها عن شهواتها
ولذا تبادر منه أن ذلك لا ينطبقها في أصلها على طلب ما لا ينبغي وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد
في ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل هل لان النفس اماره بالسوء ع (قوله ومنه يعلم أن قوله هل
النفس اماره بالسوء معناه هل لان النفس الخ أي هل سبب عدم التبرئة أن النفس الخ لان الفرض أن
السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التاكيد) أي تقدير السؤال بهل الدالة على طلب التصديق

بثبوت السبب الخاص بقريته الخ وكتب أيضا قوله بقريته التا كيد أي لانه انما يحسن اذا كان المخاطب
 مترددا ولا يكون كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لانه يستل هل هو السبب فهو متردد وفي المطول
 فالتا كيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكده قال الفري
 هذا أيضا مبني على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر المتبادر والافلتا كيد معان غير رفع الشك ورد
 الانتكار كما سبق وليست فائدة مختصرة فيها حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالاً
 عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكده في الجواب اه سم (قوله يقتضي تا كيد الحكم)
 أي الجواب لانه تردد في النسبة بعد تصور الطرفين ع ق وقد قيل في هذا الباب حيث دلت الجملة
 الاولى على سؤال تصديق تأني الثانية مؤكدة والافلا ان التا كيد لا يكون الا بالنسبة لاحد الطرفين
 كذا في يس (قوله كما هو) الكاف للتعليل (قوله من أن المخاطب الخ) لو قال من أن غير السائل ينزل
 منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف استشراف المتردد الطالب لكان أولى لان المخاطب
 غير متردد في الحكم طالب له بل هو منزل منزلة المتردد فتأمل سم (قوله بمؤكد) انما أتى بتأكيد مع ان
 المتردد يكفيه واحدا لا يستبعد كون نفوس الانبياء أماراة بالسوء يس (قوله ولا يخفى أن المراد الخ) بدليل
 أن المذكور فيهما من الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أي في طلب مراعاته والاتباع به وكتب
 أيضا ما نصه أي فساغ التعبير بالاقتضاء سم (قوله واما عن غيرهما) اما مطلقا فلا تقتضي تا كيدا واما
 عن غير خاص فيقتضي التا كيد على ما مر وكأني اكنى بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك
 أشار الى القسمين بالمثالين الا أنه أورد من الخاص مثالا لا يقتضي التا كيد وكان ينبغي أن يأتي بمثال
 يقتضي التا كيد واستعرف حقيقة الحال في المثال الثاني اه أطول وعبارة المطول ومثل المصنف بمثالين
 لان السؤال عن غير السبب أيضا ما أن يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما أن يشتمل على خصوصية
 كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه (قوله نحو قالوا
 سلاما قال سلام) يحتمل أن يكون تقاو لهم باللغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل أن يكون
 بها لانهم كانوا كما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيعو ع هذه اللغة العربية انما كان من امم يعمل فري
 (قوله قالوا سلاما) أي نسلم سلاما مطول (قوله قال سلام) أي عليكم سلام أو سلام عليكم (قوله أحسن
 لكونها بالجملة الخ) قد يقال الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار التجددي فهي توازن الاسمية فلا
 أحسنية (قوله زعم) أكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس ومنه
 ما هنا بدليل صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعل جمع عاذلة واحدة من الموثث لقوله صدقوا بضمير
 المذكور ولم يجعل جمع عاذل لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل بل هو مسموع وانظر ما المانع من جمعه
 من جملة ما سمع وقولنا لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل أي اذا كان صفة لمذكر عاقل بخلاف ما اذا كان جامدا
 كعائق وعوائق أو صفة لمؤنث كطائق وطوائق أو اسذكر غير عاقل كعامل وعوامل فانه يطرد وعبارة
 الاطول العواذل أي الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء فصصدقوا
 تغليب اه قال الفري والقول بانه جمع عاذلة على أن التاء للبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياس
 اه (قوله بخلاف أكثر الخ) إشارة الى توجيه الاستدراك وحاصله أنه لما كان يتوهم أن غمرته مما استكشف
 كما هو شأن أكثر الغمرات والشهداء استدرك بقوله ولكن الخ (قوله كانه قيل أصدقوا أم كذبوا)
 لان الزعم مطية الكذب فيفهم أن ما زعموه يحتمل الصدق والكذب فكأنه قيل الخ ولما قيل أن يقول
 اذا تصور من الكلام الاول الصدق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصدق أم لا وكان المقام مقام التردد
 يجب التا كيد بان يقال انهم لصادقون مثالا وقد يجب بان السؤال لما كان فعلا أتى بالجواب مطابقا
 والتا كيد تقديري بمثل القسم أي صدقوا والله مثالا من ع ق وفيه جواب آخر نظره فيه فراجع وكتب
 أيضا قوله كانه قيل أصدقوا أم كذبوا قال في المطول السؤال ههنا يشتمل على خصوصية لان
 العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه اه وقضيته كما في يس أن السؤال
 عن التصديق لا عن التصور وحينئذ كان مقتضى الظاهر التا كيد على حدان النفس الخ وقال في

يقتضي تا كيد الحكم
 الذي هو في الجملة الثانية
 أعني الجواب لان السائل
 متردد في هذا السبب
 الخاص هل هو سبب
 الحكم أم لا (كما هو) في
 أحوال الاسناد الخري
 من أن المخاطب اذا كان
 طالبا مترددا حسن تقوية
 الحكم بمؤكد ولا يخفى أن
 المراد بالاقتضاء استحسانا
 لا وجوبا والمستحسن في
 باب البلاغة بمنزلة الواجب
 (واما عن غيرهما) أي غير
 السبب المطلق والخاص
 (نحو قالوا سلاما قال سلام)
 أي فاذا قال ابراهيم في
 جواب سلامهم فقبل قال
 سلام أي حياهم بخيبة أحسن
 لكونها بالجملة الاسمية
 الدالة على الدوام والثبوت
 (وقوله زعم العواذل) جمع
 عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (أنى
 في غمرة) وشدة (صدقوا)
 أي الجماعات العواذل في
 زعمهم أنى في غمرة (ولكن
 غمرتي لا تخجلي) ولا تنكشف
 بخلاف أكثر الغمرات
 والشهداء كانه قيل أصدقوا
 أم كذبوا فقبل صدقوا

الاطول كانه قبل اصدقوا أم كذبوا هكذا في المفتاح فيثبت وجه عدم التأكيدين السؤال عن التصور
والتصور لا يطلب التأكيدين ونزع السيد السند في كون الهمزة وأم سؤالاً عن التصور فكان مقتضى
الظاهر التأكيدين ثم بعد ترتيبه لما ذكره السيد قال بناء على أن المطلوب التصديق إذا دار الكلام بين
النفي والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وأم إذا لمعنى لظاهر حصول التصديق بأحدهما لأنه مفروغ عنه
معرفة كل أحد ألا ترى أنه لا يقال أز يد قام أم لم يقم والمتعارف في مثله السؤال عن جانب يترتب به فيقال
أصدقوا وحينئذ يجب التأكيدين لالتردد فيه ويكون ترك التأكيدين لان ظهور حاله يدفع التردد والشك
والاوجه أن المراد زعم العواذل أنني في غمرة تنكشف فالزعم حينئذ في معناه المشهور ولما كان زعمهم
مركباً سأل أنهم هل صدقوا فأجاب بانهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقوله صدقوا إشارة إلى
صدقهم في كونه في الغمرة وقوله ولكن غمري لا تجلي إشارة إلى كذبهم في اعتقاد الانجلاء أطول (قوله
وأيضاً) قال عرق ونعود أيضاً إلى تقسيم آخر في الاستئناف باعتبار إعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والاثبات
بوصفه المشعر بالعلية وإن كان الاستئناف في ذلك لا يخلو أيضاً من كونه جواباً عن السؤال عن السبب أو
عن غيره الذي هو حاصل التقسيم السابق فنقول منه الخ (قوله بأعادة اسم الخ) الباء للابسة أو بمعنى مع
والمراد بالاسم ما قابل الصفة (قوله أي أوقع عنه الاستئناف) أي لأجله (قوله وأصل الكلام استؤنف الخ)
أي بعد بناءه للمفعول (قوله فحذف المفعول) أي في الأصل الأول الذي هو نائب فاعل في هذا الأصل الثاني
وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل منزلة اللازم أي فانيب المجرور أو المصدر المفهوم من استؤنف لتأويله
بأوقع عنه الاستئناف وهذا هو المشار إليه بقول الشارح أي أوقع الخ كذا يؤخذ من عرق فيكون من قبل
حيل بين العير والنزوان قال في الأطول ولا داعي إلى ذلك بل نقول مفعوله الأول ضمير مستتر راجع إلى
ما رجع إليه ضمير منه أي ما استؤنف الاستئناف عنه أذ مفعوله الأول يكون الحديث لان الاستئناف
حديث أه ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع إليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو أحسنت أنت) ضبط
أحسن بتاء الخطاب مع أنه يصح هنا أن تكون التاء للتكلم ليتناسب مع أحسنت في المثال الثاني لانه
يتعين فيه أن تكون التاء للخطاب والالفاظ لصديق القديم الخ (قوله ومنه ما يبنى) لم يعبر بالأعادة لان
الصفة لم تذكر أولاً حتى تعاد (قوله لترتب الحديث عليه) أي الصفة ود كر باعتبار أنها ووصف (قوله لماذا
أحسن إليه) بصيغة الماضي وهذا راجع إلى المثال الأول ويقدر السائل فيه غير مخاطب من السامعين
كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتغال الجواب فيه على خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدر السائل
والمخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص عن سبب فعله إلا أن يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله
هل هو الخ راجع إلى المثال الثاني وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب فيه على الخطاب
ففي كلام الشارح إشارة إلى أنه لا يتعين تقدير السؤال من المخاطب كما في المثال الأول فسي كلام الشارح
توزيع على طريق اللف والنشر المرتب على ما في الفري لكن لا ينبغي صحة تقدير هل هو الخ في المثال الأول
أيضا وكتب أيضاً قوله لماذا أحسن إليه سؤال عن السبب المطلق فناسب عدم التأكيدين في الجواب وعدم
ما يغني عنه وهل هو حقيقة بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فناسب ذكر ما يغني عن التأكيدين
في الجواب وهو موجب الاستحقاق يس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا هو
الاحسان وقد يقال في الأول أيضاً بيان السبب وهو كونه حقيقة بالاحسان كما يدل عليه كونه جواباً عن
السؤال المقدر عن السبب نعم في الثاني زيادة بيان سبب السبب فهو أبلغ من هذه الجهة وهذا حاصل البحث
الآتي وجوابه وقال في الأطول أي لاشتماله على بيان سبب الحكم الذي في الجواب وفريق بين بيان سبب
الحكم الذي في الجواب وبين بيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيقة بالاحسان بيان لسبب
الاحسان إلى زيد مع أنه لا يشتمل على سبب استحقاقه للاحسان وهذا ظهر ضعف ما قاله الشارح أنه إن
كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب
بالاشتمال عليه إذاً لكل يشتمل عليه وإن كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب ثم نأش فيما
أجاب به الشارح فراجع (قوله أنه) أي الوصف وهو يدل من ما (قوله وهو هنا بحث) أي في قوله أبلغ لاشتماله

(وأيضاً منه) أي من
الاستئناف وهذا إشارة
إلى تقسيم آخر له (ما ياتي
بأعادة اسم ما استؤنف
عنه) أي أوقع عنه الاستئناف
وأصل الكلام استؤنف
عنه الحديث فحذف
المفعول ونزل الفعل منزلة
اللازم (نحو أحسنت) أنت
(إلى زيد زيد حقيقة
بالاحسان) بأعادة اسم زيد
(ومنه ما يبنى على صفته)
أي صفة ما استؤنف عنه
دون اسمه والمراد صفة تصلح
لترتيب الحديث عليه (نحو)
أحسننت إلى زيد (صديق
القديم أهل لذلك)
والسؤال المقدر فيهما لماذا
أحسن إليه وهل هو
حقيقة بالاحسان (وهذا)
الاستئناف المبني على
الصفة (أبلغ) لاشتماله
على بيان السبب الموجب
لحكم كالأدلة القديمة في
المثال المذكور لما يسبق
إلى الفهم من ترتيب الحكم
على الوصف الصالح للعلية
أنه عليه وهو هنا بحث وهو
أن السؤال

ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لاحالة والا فلا وجه لاشتماله عليه كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل
أنتى ووجه التفصي عن ذلك مذكور في الشرح (وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان ٤٩ أو اسما (نحو يسجله فيها بالغدق

والا لصال رجال) فيمن
قرأها مفتوحة الباء كانه
قيل من يسجله فقيل رجال
أى يسجله رجال (وعليه نعم
الرجل زيد) أو نعم رجلا
زيد (على قول) أى على
قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف أى هو
زيد ويجعل الجملة استئنافا
جوابا للسؤال مقدر عن
تفسير الفاعل المبهم (وقد
يحذف) الاستئناف
(كلاما مع قيام شئ مقامه
نحو قول الحماسي زعمتم ان
اخوتكم قريش * لهم
الف) أى ايلاف في الرحلتين
المعروفتين لهم في التجارة
رحلة في الشتاء الى اليمن
ورحلة في الصيف الى
الشام (وليس لكم
الف) أى مؤالفة في
الرحلتين المعروفتين
كانه قيل اصدقنا في هذا
الزعم أم كذبنا فقيل
كذبتم فحذف هذا
الاستئناف كله وأقيم قوله
لهم الف وليس لكم الف
مقامه لدلالته عليه (أو
بدون ذلك) أى قيام شئ
مقامه اكتفاء بمجرد
القرينة (نحو فنعلم الماهدون
أى نحن على قول) أى
قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ أى هم نحن *
ولما فرغ من بيان
الاحوال الاربعة المقتضية

الح (قوله ان كان عن السبب) أى كما في المثالين المذكورين (قوله فالجواب) أى سواء بنى على الاسم أو
الصفة يشتمل على بيانه لاحالة فكيف يخص بمابنى على الصفة دون الاسم سم (قوله على بيانه) أى السبب
لاحالة أى سواء كان الجواب بالاسم أو بالصفة فبالهم خصوه بالصفة وقوله والا أى والا يكن السؤال عن
السبب فلا وجه لاشتماله عليه وصفا أو اسما وقوله كما في قوله الخ تشبيهه في عدم الاشتمال بقوله مذكور
في الشرح قال فيه وجهه أنه اذا ثبت شئ حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك
انه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه
حقيقا وتارة باعادة صفة فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجزى في جميع
صور الاستئناف فليتأمل أه بحروفه وحاصله أن الاول بين سبب الحكم فقط والثاني بين سبب سبب
الحكم فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب فكان ابلغ من الاول (قوله وقد يحذف
صدر الخ) أى أو يحذفه نحو نعم الرجل زيد على أن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر فلو قال وقد يحذف بعض
الاستئناف لكان احسن (قوله أى يسجله رجال) وحذف الفعل اعتمادا على يسجل الاول لا على
المذكور في السؤال المقدر لانه لا يجوز كما في دلائل الاستئناف فلا مخالفة بينه وبين الشارح (قوله وعليه)
نبيه على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف في أحدهما المسند وفي الآخر المسند اليه وكون الحذف
في الاول جائزا وفي الثاني واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول اطول (قوله أى على قول من
يجعل الخ) أما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ أو الجملة قبله خبرا فليس مما نحن فيه اذ ليس على ذلك
الاجلة واحدة وكذا على أنه مبتدأ محذوف خبره لا يكون من حذف صدر الاستئناف الذي الكلام فيه بل
من حذف محذوف وكذا ان جعل بدلا أو عطف بيان فلا حاجة أصلا من يس (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف
لازم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله الخ) أى ويكون الفصل تقديرا (قوله نحو قول الحماسي) بهم وبني
أسدي انتما هم لقريش وزعمهم أنهم اخوتهم ونظائرهم (قوله قريش) خبر ان وقوله لهم الف الخ منقطع
عما قبله قائم مقام الاستئناف وكتب أيضا قوله لهم الف مصدر قولك ألف فلان هذا المكان بالكسر
بالفيس (قوله أى مؤالفة الخ) قال في الاطول أى مؤالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد في مطلق الالف
عنهم فتفسير الشارح بقوله أى مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغي وبدل على ما ذكرنا قوله
بعده أو لئلا أو منوا جوعا وخوفا * وقد جاعت بنو أسد وخافوا

أه (قوله لدلالته عليه) دلالة العلة على المعلول وكتب أيضا قوله لدلالته عليه من حيث انه يدل على نفي
الزعم من الاخوة والتناظر (قوله أى نحن) هذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا السؤال لان نعم مع
فاعلهما لا بهامه بصدد أن يسأل معهما عن المخصوص كما قررنا آنفا فيجيب بالمخصوص واذا دلت عليه القرينة
حذف كما هنا ع (قوله على قول) أى انما يكون مما حذف فيه المجموع على قول من يجعل المخصوص
بالمدح خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير هم نحن وأما على قول من يجعله مبتدأ أو ما قبله خبر فليس من
الباب ع ق وكتب أيضا قوله على قول الاولى على القول لئلا يتوهم من تنكير قول مخالفة للقول السابق
أه اطول وأقول لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شئ مقامه بقول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف بل يجزى على قول من يجعله مبتدأ خبر محذوف فكان على المصنف ان يقول على قولين
الهم الا أن يكون اقتضاه على ذلك القول لانه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله فكقولهم لا وأيدك
الله) أى عند عدم ارادة السكوت على لا والابتداء بما بعدها والا كان السكوت دافعا للايهام قال
في الاطول لا يقال لا الداخلة على الماضي بلزما التكرير فلا إيهام مع عدم التكرير لانا نقول ذلك اذا لم
تدخل في الدعاء كما نقرر في محله (قوله فهذه) أى ليس الامر كذلك التي تضمنها لا (قوله فيبينها كمال

٧ - تجريد ثاني * الفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم لا وأيدك الله)
فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا أى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وأيدك الله جملة انشائية دطابة
فيبينها كمال

الانقطاع لكن عطف عليها لان ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد فأيما وقع هذا الكلام
فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم ٥٠ لا وبعضهم لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة

على قوله قلت لا وأيدك
الله وزعم أن قوله وأيدك
الله عطف على قوله قلت
ولم يعرف أنه لو كان كذلك
لم يدخل الدعاء تحت القول
وأنه لو لم يحل الحكاية
فحين ما قال للمخاطب لا
وأيدك الله فلا بد له من
معطوف عليه (وأما للتوسط)
عطف على قوله أما
الوصل لدفع الإيهام أي
وأما الوصل لتوسط الجملتين
بين كمال الانقطاع وكمال
الاتصال وقد صحف بعضهم
أما بكسر الهمزة فركب
متن عجماء وخبط خبط
عشواء (فاذا اتفقتا) أي
الجملتان (خبراً وأنشاء
لفظاً ومعنى) أو معنى فقط
بجامع (أي مع تحقق جامع
(بينهما) بدلالة ما سبق
من أنه إذا لم يكن جامع
فبينهما كمال الانقطاع ثم
الجملتان المتفقتان خبراً
أو أنشاء لفظاً ومعنى قسمان
لأنهما إما أنشائيتان أو
خبريتان والمتفقتان معنى
فقط ستة أقسام لأنهما ان
كانتا أنشائيتين معنى
فاللفظان أما خبران أو الأولى
خبر والثانية أنشاء أو
بالعكس وأن كانتا خبريتين
معنى فاللفظان أما أنشائيتان أو
الأولى أنشاء والثانية خبر أو
بالعكس فالجموع ثمانية
أقسام والمصنف أورد
للقسمين الأولين مثاليهما

(الانقطاع) قال في العروس ولأن أن تقول (٢) الإيهام كما يدفع الفصل بين الجملتين اللتين بينهما كمال الانقطاع
يدفعه بين اللتين بينهما كمال الاتصال وكذا غير من الأغسام السابقة والأحقة فليعتبره الناظر والإيهام
مشروط بأن لا يعارضه إيهام آخر كما سبق اه (قوله لكن عطف الخ) صريح في أن الواو عاطفة وقد نازع
في العروس في كونها عاطفة وادعى زيادتها دفع الوهم وأنها جاءت في القرآن كذلك ونقله عن السكوفيين
وابن مالك وأطال بما لا يخلو عن نظروا مهيب يس وقال في الأطول ثم الواو في مثل هذا التر كيب هل للعطف
حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد في ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحيح مع أنه لا إيهام
أو وادعوا ضية والجملة الدعائية معترضة كما في قوله * إن الثمانين وبلغتها * لي فيه تردد وفي ثبوت الوصل
لدفع الإيهام توقف فتأمل (قوله فأيما وقع) تفريع على قوله لكن عطف عليها (قوله هذا الكلام) أي
وما يشبهه نحو لا وهذا الله (قوله هو مضمون قولهم لا) أي ما تضمنه لامن الجملة وعبارة ع ق فالمعطوف
عليه هو الكلام المنفي مضمونه بلا اه (قوله وبعضهم) هو الزوزني (قوله مشتملة على قوله الخ) من
اشتمال الكل على الجزء (قوله وزعم) أي ذلك البعض (قوله ولم يعرف أنه) أي وأيدك الله لو كان كذلك
أي معطوفاً على قلت أو الضمير في أنه وكان الحال والشأن (قوله لم يدخل الدعاء الخ) اظهر في محل الإضمام
أي مع أن المقصود أنه من جملة المقول (قوله لم يحل الحكاية) المراد بالحكاية قلت أي لو لم يأت بها وضهير
يحل للثعالبي وقوله فحين جواب لو وما مصدرية وضمير قال للثعالبي والفاء في فلا بد زائدة أو الجواب فلا بد
والفاء في فحين زائدة والوجه الأول أولى وكتب أيضاً قوله وأنه لو لم يحل الخ يعني أن العطف في مثل هذا
الكلام واجب ولو لم يتقدم قلت ولا قدراً أصلاً لا تنفاه تعلق الغرض به لعدم مناسبته للقام فلا بد من
معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص العطف بما فيه جملة وهو باطل من ع ق
وعبارة سم قوله وأنه لو لم يحل الحكاية الخ رد آخر على هذا القائل حاصله أن هذا الذي قاله إنما يفيد بالنظر
لحكاية هذه الحكاية وأما إذا لم يحل وقيل لا وأيدك الله احتيج للمعطوف عليه ولم ينبه عليه هذا القائل
اه (قوله فلا بد له من معطوف عليه) أي وأين هو فتعين ما قلنا (قوله وأما للتوسط) أي لأجل التوسط
(قوله وقد صحف بعضهم) هو الزوزني (قوله فركب الخ) لأنه ارتكب تكلفات ساقطة وتعسفات
ساقطة وبيان ذلك أنه أحوج الأمر إلى تقدير معطوف عليه قبلها فصارت تقدير الكلام هكذا وأما
الوصل فالدفع الإيهام وأما للتوسط فبقيت الفاء في قوله فكقولهم وفي قوله فإذا اتفقتا شائعة وبقيت
إذا الجواب أن كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهران كانت للجحد الظرفية فاحتاج إلى جعل الفاء
في قوله فكقولهم مؤخره عن تقديم وأن المعطوف عليه المحذوف زحلق عنه الفاء فدخلت على كقولهم
والى تقدير الجواب أو متعلق الظرف وفي ذلك من التعسف والخبط لما فيه من الحذف الغير المعهود مع
الجحفة لا لا يخفى ع ق وقوله مؤخره عن تقديم أي وانها داخلة على أما المحذوفة الداخلة على الدفع (قوله
متن عجماء) أي ظهر ناقصة عجماء وقوله وخبط يابه ضرب وقوله عشواء ثابت الأعشى أي ناعة لا تبصر
بالليل (قوله فإذا اتفقتا الخ) أي فكأن إذا الخ (قوله لفظاً ومعنى) راجعان لكل من خبراً وأنشاء وكذا قوله
أو معنى فقط (قوله والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام) فيه أن القسم الأول والرابع متفقتان معنى
ولفظاً فيكون التقسيم من باب تقسيم الشيء إلى أنواعه وإلى ما هو خارج عنه والجواب أن في العبارة
حذفاً لدلالة ما غلبه عليه والأصل والمتفقتان خبراً وأنشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بالمحذوف
لأن قوله المتفقتان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أورد للقسمين الأولين) أي الجملتين
المتفقتين خبراً لفظاً ومعنى والجملتين المتفقتين أنشاء كذلك سم (قوله كقولهم تعالى يخادعون الله الخ)
أورد عليه أن هذه آية سورة النساء فالجملة لها محل من الأعراب لأنها خبران من قوله تعالى إن المنافقين
يخادعون الله الخ وليست آية البقرة لأنه ليس فيها و هو خادعهم والكلام الآن فيما لا محل له وقد علمت

الجواب

(كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم)

(٢) قوله الإيهام كما يدفع الفصل الخ المناسب للعكس لأن الفصل هو الدافع الإيهام اه

وقوله تعان الى البرار في تعيم وان الفجار في جيم في الخبرتين لفظا ومعنى الا انهما ٥١ في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية

الجواب عن ذلك من كلام الشارح فيما سبق من نظيره وحاصله هنا أن القصد بيان التوسط بقطع النظر عن كون الجملة له محل أولا وكتب أيضا قوله كقوله تعالى الخ والجامع فيها ظاهر لان المسندين متناسبتان من حيث ان كلا منهما مامن المخادعة والمسند اليهما كذلك لان المسند اليه في الاولى مخادع باعتبار الاولى مخادع باعتبار الثانية والمسند اليه في الثانية مخادع باعتبار الثانية مخادع باعتبار الاولى تدبر (قوله وقوله تعالى ان البرار الخ) الجامع فيها التضاد في الطرفين المسند اليه والمسند (قوله وقوله تعالى كلوا الخ) الجامع بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها في المسند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف من المناسبة يس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظر مع أنه يصح كونه مثلا للثقتين لفظا ومعنى وبان يكونا خبريتين لفظا انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسيأتى في المتن ويمكن أن يجاب بان المراد للاتفاق التحقيق لا الاحتمالي والتحقيق هو الاتفاق معنى فقط كذا أجابني بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لي أن المراد للاتفاق انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتب بـ بانشاء المحذوف لا بالاتفاق على وزان ما أسلفناه فلا يراد (قوله اشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالا بتأويله بمشيرا (قوله يمكن تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيتان معنى واللفظان الاول خبر والثاني انشاء وثانيهما الانشائيتان معنى واللفظان خبران فتأمل يس (قوله وقوله تعالى واذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل الخ) الجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المسند اليه فواضح لاتحادها فيها وأما باعتبار المسندات فلا لأن تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين ومن معهم ما قول الحسن للناس اتحدث في الامر بها وأخذ الميثاق عليها ع ق (قوله لا تعبدون) أي قائلين لا تعبدون أو أن أخذ الميثاق كالقسم وهذا جوابه قيل في لا تعبدون التفات وفيه نظر وكتب على قوله أي قائلين لا تعبدون ما نصه فيه أن الكلام في الجمل التي لا محل لها وتقدم ما يؤخذ منه الجواب (قوله أي وتحسنون الخ) قوة كلام المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أتم بيان يعطى رجحانه لما فيه من المبالغة وان كان الظاهر الاحتمال الثاني (قوله فتكون الجملة) أي لا تعبدون وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أي ظاهرة لفظا ومعنى أما لفظا الخ (قوله فهو يخبر عنه) أي عن المأمور به المفهوم من الامتثال (قوله تريد الامر) ولكن عبرت بتذهب اذهار الكمال الرغبة حيث ان الذهاب كالواقع المتسارع اليه أو كالموعد بوقوعه وذلك أن المرغوب يتخيل واقعا أو سيقع وفي ذلك من المبالغة في طلب وقوع الذهاب ما ليس في قولك اذهب الى فلان من ع ق (قوله أو يقدر الخ) يجوز أن يعطف قولوا على الفعل المقدر أي تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفان على الاحتمال الاول متفقين في الانشائية معنى ومختلفين خبرا وانشاء وعلى الثاني متفقين في الانشائية لفظا ومعنى اه سم وهو مبني على أحد قولين وهو أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها على ما يليه والصحيح خلافه في غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال في الكلام على الجامع العقلي كما نقله يس مانصه قلت قد اتفقوا على أن قولوا للناس حسنا معطوف على لا تعبدون الا الله لا على قوله وبالوالدين احسانا (قوله على ما هو الظاهر) لان الاصل في الطلب أن يكون بصيغة الصريحة لا يقال ويقرينة وقولوا الا نأقول يعارضها قرينة لا تعبدون (قوله فتكونان) أي لا تعبدون وأحسنوا وكتب أيضا قوله فتكونان الصواب فتكونا لانه منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ما هو من الافعال الخمسة بحذف النون ويمكن جعله مستأنفا أي اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف فتدبر وكتب أيضا قوله فتكونان انشائيتين الخ ولنمثل للاقسام الاربعة الباقية ولولم تكن الامثلة كلها من شواهد العرب تكمilla للفائدة لقصد الصور فاما مثال الجملة مع كونها مع انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكذلك قم الليل وأنت تصوم النهار ومثاله مع كونها خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكذلك تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه فان درسوا ما فيه على ألم يؤخذ وهو ولو كان انشاء

بخلاف الاول (وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا) في الانشائيتين لفظا ومعنى وأورد للاتفاق معنى فقط مثلا واحدا اشارة الى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية وأعاد فيه لفظ الكاف تنبيها على أنه مثل للاتفاق معنى فقط فقال (وقوله تعالى واذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذی القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لا تعبدون الا الله اخباري معنى الانشاء (أي لا تعبدوا) وقوله وبالوالدين احسانا لا بدله من فعل فاما ان يقدر خبرا في معنى الطلب أي (وتحسنون بمعنى أحسنوا) فتكون الجملة خبرا لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء أما لفظا فالملامية مع قوله لا تعبدون وأما معنى المبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما نقول تذهب الى فلان نقول له كذا تريد الامر أي اذهب الى فلان فقل له كذا وهو أبلغ من الصريح (أو) يقدر من أول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر أي (وأحسنوا) بالوالدين احسانا فتكونان انشائيتين معنى مع أن لفظا الاولى اخباري ولفظ الثانية

انشاء (والجامع بينهما)

أي بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار ٥٢ المسند اليهما والمسندين جميعا) أي باعتبار المسند اليه في الجملة الأولى والمسند اليه في

الجملة الثانية وكذا المسند في الأولى والمسند في الثانية (نحو يشعر زيد ويكتب) للنسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتنازلهما في خيال أصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما أشار إليه بقوله (وزيد) شاعر وعمر وكاتب وزيد طويل وعمر وقصير للنسبة بينهما) أي بين زيد وعمر كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابسا له ملائمة لها نوع اختصاص (بخلاف زيد شاعر وعمر كاتب بدونهما) أي بدون المناسبة بين زيد وعمر وفاته لا يصح وأن اتحاد المسندان ولهذا حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخافي ضيق (و) بخلاف (زيد شاعر وعمر طويل مطلقا) أي سواء كان بين زيد وعمر مناسبة أو لم تكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة (السكاكي) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملةتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جميعا من جهة العقل

(قوله رجه الله عند القوة المفكرة) انما اعتبرها دون غيرها من القوى فقال عندها من جهة كذا

لوجود الاستفهام في تأويل أخذ إذا لاستفهام الانكار والجامع بين المسندين اتحادهما اذ معنى أخذ ميثاق الكتاب اعلامهم بما فيه مع التزامهم اياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع التلازم بين الأخذ والدرس كتلازم المتضايقين وأما المسند اليهما فظاهر اتحادهما ومثالهما مع كونهما أنشأته بين لفظا خبريتين معنى قوائم ألم أمرك بالتقوى وألم أمرك بترك الظلم ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى الأولى خبرية لفظا فقط أمرت بالتقوى وألم أمرك بترك الظلم ع ق وقوله وأما المسند اليهما فظاهر اتحادهما انظر ما وجهه (قوله أي بين الجملتين) سواء كان لهما محمل أول أو كتب أيضا قوله أي بين الجملتين قال شيخنا رجه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة مثلا إذا قلت زيد كاتب أبوه والشاعر عمر وفي داره يصح وإن لم يكن بين الاب وعمر ومناسبة ونحو زيد شاعر أخوه وعمر وجالس في داره كذلك والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك لما يعطيه قوة كلامهم فليحذر بالنقل فاني بما رأيته يس (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما الخ) ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات وأعله كذلك أن لم يكن القيد مقصودا بالذات في الجملتين فانظره ع ق وفي الأطول لا يخفى أن رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا مما لا بد منها وأطال في ذلك (قوله اليهما) الضمير راجع لال الموصولة باعتبار المعنى أي اللذين اسند اليهما في الجملتين (قوله جميعا) أي لا باعتبار المسند اليهما فقط أو المسندين فقط كما وقع في عبارة السكاكي في بعض المواضع يس (قوله للنسبة) أي مع اتحاد المسند اليهما (قوله أصحابهما) أي لا مطلقا (قوله التضاد الاعطاء والمنع) نظريه يس بانهما ليس بينهما تقابل التضاد وانما بينهما تقابل العدم والملكية وكأنه مبني على أن المنع عدم الاعطاء والظاهر أنه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر ثبوتي إقالة تضاد ظاهر (قوله هذا) أي ما سبق من المثاليين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند اليهما) أي والاتحاد مناسبة بل أتم المناسبة (قوله فلا بد من تناسبهما) أي أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة (قوله مناسبة بينهما) أي خاصة معتبرة في المقام (قوله أو نحو ذلك) كاشتراكهما في اشارة أو تجارة يس (قوله وبالجملة) أي ونقول قولنا ملتبسا بالاجال (قوله بسبب من الآخر) أي بتعلق من سم والباء للابسة ومن معنى الباء وفي نسخة اسقاطه وعلى إثباته ينبغي أن يكون قوله وملابسا عطف على بسبب وأعله تفسيري فتأمل وكتب أيضا ما نصه بقي أن يتناسب المسند اليه في احدهما مع المسند في الآخرى مثل الايمان حسن والقيح الكفر فالجامع هنا انما هو بين المسند اليه والمسند في الأولى والمسند اليه والمسند في الثانية ولم يذكر المصنف ولا السكاكي قال في العروس وهو وارد عليهم أجمعين يس (قوله ملائمة لها نوع اختصاص) فلا يكفي الاشتراك في النوعية كالانسانية (قوله فانه) أي هذا التركيب أي نحو هذا التركيب لاجل قوله وان اتحاد الخ وقوله وان اتحاد غاية والمراد وان اتحاد في غير خصوص هذا التركيب كما في نحو خافي ضيق وخفي ضيق ويمكن جعل الكلام على تقدير بل أي هذا أن لم يتحد كما في المثال بل وان اتحاد الخ (قوله ولهذا) أي لعدم المناسبة بين المسند اليهما (قوله حكموا بامتناع الخ) لانه لامناسبة خاصة بين الخف والخاتم ولا عبرة بمنااسبة كونهما معاملة بوسين لبعدهما ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لذلك أو غيره أو يقصد ذكر الأشياء المنفقة في الضيق من حيث هي أشياء ضيقة فيجوز العطف لان المعنى حيث نذ هذا الأمر ضيق وذلك الأمر ضيق فقد عاد الأمر الى الاتحاد في الركنين وبهذا الاعتبار صرح الجمع بالاتحاد في المسند وفي المتعلق حيث يكون القصد بالذات الى الاتحاد في ذلك المسند وذلك المتعلق يعود لما ذكر كقولك ضرب زيد عمرا وكله خالد وقدمه بكر لان المعنى حيث نذ هؤلاء الأشخاص استتوا وفي تعلق فعلهم بعمر وفعاد ذلك الى الاتحاد في الأركان وبه يفهم قول من قال يكفي الجامع الذي هو المسند أو المتعلق تأمله ع ق وقوله أو يقصد ذكر الأشياء الخ مثله ما إذا قصد ذكر الأشياء المتفاوتة فانه يقبل منك قولك السجرت طويل والنخلة قصيرة والسماء متعالية وماء البحر راكد فمجرد الشبهة يكفي هنا جامع للمسند اليهما ومجرد الكون مفيد للتفاوت يكفي جامع للمسندين كذا في الأطول (قوله عند القوة المفكرة) الا أخذه من غيرهما تتصرف فيه بالحل والتركيب كما سيأتي (قوله من جهة العقل) أي بواسطة حكم العقل

وكذا ولم يقل عند كذا وكذا لان المفكرها هي المنشادون غيرها اه معاوية

ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضا قوله من جهة العقل أي بان يقتضى سببية اجتماعهما في المفكرة أخذ من
قوله إلا أني أماغقلى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الوهم أي بان يحتمل الوهم سببية اجتماعهما في
المفكرة أخذ من قوله إلا أني أو وهمى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الخيال أي بان يقتضى الخيال
بسببية اجتماعهما في المفكرة أخذ من قوله إلا أني أو خيالى وهو أمر الخ هذا هو المناسب لكلامه ثم
وكتب على قوله أي بان يحتمل الوهم الخ مانصه بان يرز في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل
(قوله وهو الجامع العقلي) أي ما يجمعهم من جهة العقل في المفكرة وعبارة الاطول المراد بالجامع العقلي
ما هو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمى ما لا يكون سببا لا باحتيال الوهم وبراذه
له في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالى ما يكون سببا بسبب تقارن أمور في الخيال
حتى لو خلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بقي الجمع بين أمرين سببيه
التقارن في الحافظة التي هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة العقل وهو المبدأ الفياض على ما زعموا والالف
وعادة فان الالف والعادة كما يكون سببا للجمع في الخيالات يكون سببا للجمع بين الصور العقلية
والوهمية فاحتمل السيد السند يحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال أصلا في
الاجتماع اذ تجتمع فيه الصور التي منتهاتة تزع المعاني الجزئية والكليات أطلق الخيال على
الخزانة مطلقا والاقرب أن يجعل التقارن في غير الخيال ملحقا بالخيال متروكا بالمقايضة اذ جعل
ما تستعمله البلاء مبنيا على التقارن هو الخيالى فاقتصر على بيانه وان أردت القصر فالجامع اما التقارن
في الخزانة مطلقا فهو الخيالى والمحقق به أولا وهذا اما أن يكون سبب أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب
نفس الامر فهو العقلي والاف فهو الوهمى اه وقوله بقي الخيالى أول مجت الخيالى ماردة هذا ويفيد أن
المدارك في الجوامع انما هو على المدرك وانما عدلوا في الخيالى عن الحس المشترك الى الخيالى مع أنه خزانة
لنكات تأتي ثم (قوله وهو الجامع الوهمى) أي ما يجمعهم من جهة الوهم في المفكرة (قوله أو من جهة
الخيال) هو خزانة الحس المشترك كما ياتي والمدرك هو الحس المشترك وكذا الوهم والعقل مدركان فانت
تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزانة دائما فهل لذلك من سر انظره وفي تذكرة
داود أن الحس المشترك خزانة للخيال وعليه فالقوم انما جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يرد السؤال
وهذا يناسب ان المتصرفه تنظر فيما يليها وتركب وتحلل فالذى يليها ينبغي أن يكون المدركين أو الخزانتين
لامدرك وخزانة أفاده يس ويؤخذ منه ان مرادهم بأول التجويف الذى في مؤخر الدماغ أوله من جهة
وسط الرأس لا من جهة القفا فتكون أوائل التجاويف مما يلي الجهة (قوله وهو) أي ما يجمعهما من
جهة الخيال الجامع الخيالى (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد في حاشية المطول المفهوم اما كلى واما
جزئى والجزئى اما صور وهو المحسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة واما معانى وهى الامور الجزئية
المنترعة من الصور المحسوسة ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلى وما في حكمه
من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المسد الفياض ومدرك
الصور الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعانى هو الوهم وحافظها الذاكرة ولا بد من قوة أخرى
متصرفه وتسمى مفكرة ومخيلة وهذه الامور السبعة تنتظم احوال الادراكات كلها (قوله المدركة) أي
بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف القوى قال شيخنا المولى في شرح الفيتة وانما قلنا بالذات في التعاريف
لان كلام المذ كورات يدرك غير ماله بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئى بواسطة الآلات الحسية
كالجسم بان زيد انسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اه وكذا ادراك الواهمة عداوة الذئب فان
العداوة امر اضافى يتوقف ادراكه على ادراك المضاف اليه وهو الذئب وهو صورة فلا يتادى الا بالحس
المشترك وحاصل الجواب ان ادراكها للعداوة بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويجاب
ايضا بان التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للادراك فلا اشكال تأمل
وكتب ايضا مانصه ايضا هذا المقام أن تقول زعم الحكماء ان القوى الباطنية المدركة اربعة القوة العاقلة
والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فاما القوة العاقلة فزعموا انها قائمة بالنفس او بالقلب

وهو الجامع العقلي أو من
جهة الوهم وهو الجامع
الوهمى أو من جهة الخيال
وهو الجامع الخيالى والمراد
بالعقل القوة العاقلة
المدركة لكليات وبالوهم
القوة المدركة للعانى

(قوله ومثله يقال فيما بعد)
لا يظهر في الجامع الخيالى
اذ الخيال ليس بحاكم
(قوله بان يقتضى) أي
العقل وقوله سببية المراد
بالسبب ما يشمل السبب
الناقص فان الاتحاد بين
المسندين مثلا ليس سببا
تاما لجمع الجملتين فتدبر
(قوله بان يقتضى الخيال)
نسبة الاقتضاء للخيال من
حيث ان للخيال مدخلا في
تقارن الصور لحفظها فيه
كما سيأتى في كلام المصنف
(قوله أو الخزانتين) أي ان
قلنا ان الخيال خزانة
والحافظة متقدمة على
الواهمة فيماتلى المفكرة
وان كان خلاف المشهور

الجزئية الموجودة في
المحسوسات من غير أن
تتأدى إليها من طرق
الحواس كادراك الشئ
معنى في الذئب وبالخيال
القوة التي تجتمع فيها
صور المحسوسات
وتبقى فيها بعد غيبتها عن
الحس المشترك وهو القوة
التي تتأدى إليها صور
المحسوسات من طرق
الحواس الظاهرة وبالفكر
القوة التي من شأنها
التفصيل والترتيب

(قوله والابعد) عطف على
عوارض المادة كذا قيل
والأظهر عطفه على الصور
إذا لا يبعد من جهة العوارض
(قوله الصور الخيالية الخ)
بل والمعاني الكلية (قوله
أو الوهم) أي بان تركيب
المعنى الجزئي مع المعنى
الجزئي وتوحيدهما
على الأسرار شيخنا وفيه
نظر (قوله أو مع الوهم)
الاولى زبدة أو مع الخيال
(قوله وأما أهل السنة الخ)
المناسبات وأما المتكلمون
الخ يشتمل المعتزلة أيضا
فإنهم أصحاب قدم راسخ في
هذه المباحث ويقولون بما
يقوله أهل السنة

تدرك الكميات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصورة والابعد كطول والعرض والعمق
لأنها مجردة ولا يقوم بها إلا مجرد وزعم وان لها خزنة هي العقل القياض الذي هو فلك القمر وأما الوهمية
فهي القوة المدركة للعاني للجزئيات الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات
لا تتأدى إلى مدركاتها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة وكادراك الشاة معنى هو لا يذاع في
الذئب مثلا ولهذا يقال ان البهائم لها وهم تدرك به كما ان لها حسا وتحتكم تلك القوة بحكام كاذبة ثم تلك القوة
أعني الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن الدماغ تجاويف أي بطون وأحداه في مقدم
الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعوا ان الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله خزنة تسمى الذاكرة
والخازنة قائمة بمؤخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذي تتأدى إليه الصور المحسوسة الجزئية
من الحواس الظاهرة فهو قائمة بأول التجويف الأول من الدماغ وتحتكم بين تلك الصور المتأدية إليها
كل حكم بان هذا الاصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الحواس
الظاهرة ولو كان مسموعا ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بها وخزنته الخيال وهو
قوة قائمة بتخزين ذلك التجويف أعني تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس
المشترك وأما المفكرة فهي قوة تتصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائما لا تسكن
دقة ولا مداما وإذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فإن كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو الوهم
أو الخيال كان غالبا كذا قال الحكم بان رأس الحمار ثابت على جثة الانسان والعكس ولا ينظم تصرفها
بل تتصرف بها النفس كيف اتفق وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة ان تصرفت بواسطة العقل وحده
أو مع الوهم وان تصرفت بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما خضعت باسم المتخيلة أو المتوهمة ولم
يذكر والمخازنة بل خزانتها خزائن القوى الآخر وقد تقررت بهذا ان هناك في الباطن سبعة أمور القوة
العاقلة وخزانتها الوهمية وخزانتها الحس المشترك وخزانتها المفكرة وهذه السبعة ينظم أمر الادراك
وقد صرح بعض الخذاق من المحققين ان النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وان نسبة الادراك إليها
كنسبة القطع إلى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل
والاعتداد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هي القوة الواحدة وتسمى
بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهي من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة
وادراك المعاني الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال ومن
حيث التصرف الصادق متعلقة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمة اه ع ق وقوله فيجوزون
هذا التفصيل أي ما عدا العقل القياض الذي جعله خزنة القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل
العاشر المفيض على الكائنات ما قبله وقوله وقد تقررت بهذا ان هناك في الباطن الخ غير ظاهري بالنسبة إلى خزنة
القوة العاقلة وقوله العقل القياض الذي هو فلك القمر أي عقل فلك القمر اذا لافلاك عندهم حية دراية
لها نفوس وعقول (قوله الموجودة في المحسوسات) أي الاشياء المحسوسة بأحدى الحواس الظاهرة
(قوله ان تتأدى) أي تصل (قوله كادراك الشاة الخ) مثال للعاني أي كالمدرک في ادراك الخ (قوله
وبالخيال الخ) وليس من المدركات بل هو خزنة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) أي المدرك لها
في التفت إليها الحس المشترك وجدها حاصلة في الخيال وكتب أيضا ما نصه وهو من المدركات بواسطة
التأدية من طرق الحواس (قوله وهو القوة التي تتأدى إليها صور المحسوسات) أي تدرك بها صور الخ قال
في المطول وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو اه قال الفيزي
فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المتبئين
للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا يبدأ بدرك الطرفين
والنسبة حتى يتسكن من الحكم وهذا أثبتوا الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم في المثال المذكور
للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون
هناك قوة يرسم بها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور آله للنفس في الحكم باعتبار الطرفين

والوهم آلهما باعتبار النسبة فإز نسبة الحكم إلى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلهما لكم
قلت فالخصور عند الحكم لا يجب أن يكون بالاجتماع في قوة واحدة بل ربما يكفيه الارتسام في
آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار إليه على أن الأقرب أن الحكم
في المثال المذكور للوهم لا الحس المشترك لأن القوى الباطنة عند مشيئتها كالمرآة المتقابلة تنعكس
إلى كل منهما الراسم في الأخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها سلطات
على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها اهـ وقوله فلا يجوز أن يكون
الحكم في المثال المذكور للحس المشترك أي كما ذكره في المطول لأنه لا يدرك النسبة لأنها من المعاني
الجزئية التي تدرك بالوهم ولا يدرك المحمول أيضا لوجود كميته والكمي لا يدركه إلا العقل وهذا يعرف ما في
قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الحكم الوهم كما في المواقف أنه لا يدرك المحمول لما مر كذا في
سم وفيه نظر إذ المحمول في المثال جزئي محسوس بناء على مذهب الشارح من جواز جعل الجزئي الحقيقي
فتمامه وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة هي الحواس الظاهرة
(قوله التفصيل) أي التحليل والتفكيك كحكمها بأن زيدان مقسم نصفين أو بلارأس والتركيب
كحكمها من أن زيدان رأسين أو أن رأس الفيل مثلاً متصلة به (قوله بين الصور) أي بعضها مع بعض ففيه
حذف من الأول لدلالة الثاني عليه أعني قوله لا تنفي بعضها مع بعض ويحتمل أن قوله بعضها مع بعض
أي بعض المذكورات مع بعض فيصدق بالصورة مع بعضها ومع المعاني وبالمعاني مع بعضها فالأول كان
تصوراً لزيد رأسين في التركيب أو أنه بلارأس في التفصيل والثاني كان تصوراً لزيد علم في التركيب
أو أنه بلا علم في التفصيل والثالث كان تصوراً للعالم علماً أو عداوة في التركيب أو أنه لا علم له في التفصيل
(قوله المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله هذه المدركة بالوهم وقوله قبل المأخوذة عن الحس المشترك نفن
(قوله وبالمعاني ما لا يمكن) قيد دخل في المعاني الكلمات المدركة بالعقل اهـ فبعد انظر هذا مع أن المعاني
المدركة بالوهم التي كلامه فيها لا تكون الجزئية ومع أن المعاني التي شأن المفكرة التفصيل والتركيب
بينها هي المدركة بالوهم وهي جزئية سم (قوله في تصورهما) أي متصورهما كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد
الخ) يفهم منه أن الاتحاد في واحد من الخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما كفي للجمع بين الجملتين وفساده
واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار إليه بقول الشارح ولما كان الخ وسيجيب عنه الشارح بعد بيان
كلامه هنا في بيان الجامع في الجملة لا في بيان القدر الكافي بين الجملتين لأنه ذكره في موضع آخر وسيأتي
البحث فيه وفي عرق أجوبة أخرى (قوله في الخبر عنه) نحو زيد قائم زيد قاعد وقوله أو في الخبر نحو
زيد قائم عمر وقوله أو في قيد من قيودهما مثاله في قيد المسند إليه زيداً راكب قائم عمر والراكب
قائم ومثاله في قيد المسند زيدا راكباً عمر وضرباً راكباً أو كتب أيضاً قوله في الخبر عنه أو في الخبر إلى
في المسند إليه أو المسند ليظهر ذلك في كل من الخبر والإنشاء (قوله وهذا ظاهر الخ) إذ كل من الخبر
وما حده أمور متصورة لا تصورات (قوله غير) حيث أبدل الجملتين بالشئيين الشاملين للركنين وعبر
بالمتصور معهما إدامته الإدراك لا المتصور وكتب أيضاً قوله غير المصنف أي لأجل الإصلاح على ما زعمه
المصنف قال سم لعل وجه كون هذا التغيير اصطلاحاً أن الشئيين عام لكل شئيين مثل المسندين والمسند
اليهما يقتضي أنه لا بد من الجامع بين كل من المسندين والمسند اليهما في تصور كل منهما بخلاف الجملتين
مع تنكير تصور ذاته يقتضي الاكتفاء بتصور واحد يتعلق بهما وكتب أيضاً قوله غير المصنف الخ عدل
المصنف عن الجملتين إلى الشئيين لأن الجامع يجب في المفردات أيضاً فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين
وعن تصور إلى تصور لأن المتبادر منه كفاية الاتحاد في تصور واحد فعدل إلى المعروف ليفيد أن الجامع
الاتحاد في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصرف واحد أطول وهذا التوجيه غير توجيه الشارح
وكتب أيضاً قوله غير الخ وفي هذا التغيير من الفساد والخلل ما سيذكره الشارح عقب بحث الخيالي (قوله
الجامع بين الشئيين) أي كل شئيين من الجملتين قال لا استغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل

بين الصور المأخوذة عن
الحس المشترك والمعاني
المدركة بالوهم بعضها مع
بعض ونعني بالصورة ما يمكن
إدراكه بأحدى الحواس
الظاهرة والمعاني ما لا يمكن
فقال السكاكي الجامع بين
الجمتين إما عقلي وهو أن
يكون بين الجملتين اتحاد
في تصورهما مثل الاتحاد في
الخبر عنه أو في الخبر أو في
قيد من قيودهما وهذا ظاهر
في أن المراد بالتصور الأمر
المتصور وما كان مقرراً أنه
لا يكفي في عطف الجملتين
وجود الجامع بين مفردين
من مفرداتهما ما باعتبار
السكاكي أيضاً غير المصنف
عبارة السكاكي (و) قال
(الجامع بين الشئيين إما
عقلي) وهو أمر بسببه يقتضي
العقل اجتماعهما

ركنين وكتب أيضا مانصه يقال الجامع ان كان هو الاقتران في الخيال فهو خيالي لان أصل التقارن كثرة
ورود الصور على الحس المشترك والاقان طابق ما في نفس الامر بان كان الجمع فيه حقيقة فهو عقلي
والافهوهي ع ق (قوله في المفكرة) التي هي المتصرفه الاخذة كما تقدم من غير هامات تصرف فيه
با تركيب والخل على وجه الصحة أو البطلان ع ق (قوله بان يكون) أي بصور بان كما يدل عليه كلام ع ق
في نظيره الآتي وسياتي ما فيه ثم وأن الوجه تقدير يحصل من باب حصول اللزوم بالضرورة فالجامع هو الاتحاد
وهو لازم لا يكون بينهما اتحاد وكتب أيضا قوله بان يكون الخ قد مثلوا الاتحاد في المسند اليه بقولك زيد يضع
ويرفع وهو صحيح والاتحاد في المسند بقوله زيد كاتب وعمرو كاتب وهو فاسد لان كتابه زيد وكتابه عمرو
ليست متحدتين بالشخص حقيقة في التصور بل اتحادهما بمعنى التماثل فهو من القسم الآتي بس (قوله في
التصور) أي عند تصور العقل لهما (قوله أو تماثل) أي في الحقيقة والمماهية على ما يأتي وكتب أيضا قوله
أو تماثل أي بان يتحد في الحقيقة ويختلفا في العوارض كزيد وعمرو في تماثل المسند اليهما وكلا نوة لعمرو
والنوة لخالد في تماثل المسندين في قولك زيد أب لعمرو وبكر أب لخالد (قوله فان العقل الخ) راجع لقوله أو
تماثل أشار به الى وجه كون التماثل جامعا عقليا وكتب أيضا قوله فان العقل الخ أشار به الى أن العقل
شأنه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كليا بتجريد عن الشخصات الخارجية وذلك لان العقل
على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعني العناصر الأربعة ولواحقها فلا يرتسم فيه إلا الكلي المجرد عن
الامور الخارجية أو الجزئي المجرد كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئي الجسماني لانه معروض بعوارض تنافي
التجريد فلا تناسب العقل المجرد بخلاف الكلي والجزئي المجرد وانما يدرك الجزئي الجسماني بواسطة آلة
الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لانه يحكم على الجزئيات بالكليات والحكم فرع التصور وعند
أهل السنة أن العقل يدرك كل شيء بواسطة وبغيرها ع ق وان دفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان
التجريد يفرع الادراك والعقل لا يدرك الجزئي على انه تقدم أن التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس
والقوى آلات فهي تدرك الجزئي بواسطة الحس ثم تجرده فتدركه كليا بواسطة العقل تأمل وكتب أيضا قوله
فان العقل بتجريده المثلين الخ هذا النماذج بين قولنا زيد قائم وعمرو قائم أما في بيان الجامع بين
قولنا الرومي الأبيض والحشبي أسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحشبي بالتجريد عن الشخص
بل عن وصف الرومية والحشبية اللتين هما كليات والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير المقصود فيما
هو أكثر تداولا بين البلغاء ومن هذا القليل تقييد الشخص بالخارجي لا لما قال الشارح المحقق والسيد
السند ان ذلك لان تجريد العقل للحاصل فيه عن الشخص العقلي غير ممكن لان معنى التجريد عدم
ملاحظة الشخص ونسبته الى الذهن كنسبته الى الخارج اه أطول وفيه أيضا مانصه ولا يخفى عليك أن
جعل الامر بالمعتبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم للثنين في صورة الواحد
وابرازه في معرضه ويليق بان يجعل من الوهمي (قوله بتجريده) الباعسمية متعلقة بقوله بتجريد رفع (قوله
عن الشخص) يعني عن الشخصات لهما في الخارج مثل اللون المخصوص والمكان المخصوص والمقدار
المخصوص (قوله يرفع) خبر ان أي فان العقل يرفع التعدد بينهما بسبب تجريد هما عن شخصاتهما
خارجا أي فيشتد يصيران شيئا واحدا عند المفكرة كالتحدين وانما يصيران متحدين ان كان المجرد مشتركا
واما ان انتزع من هذا كلي ومن هذا آخر لم يرتفع التعدد ع ق وراجع وحاصله ان رفع العقل للتعدد
بالتجريد عن الشخص اذا كان التعدد عنده من قبل الشخص لا اذا كان بعوارض كلية مثل أن يعلم من
زيد انه رجل أحمر فاضل ومن عمرو انه رجل أسود جاهل (قوله وذلك) أي التجريد المذكو وحاصل لان
الخ (قوله وينتزع الخ) ففي مثل زيد كاتب وعمرو شاعر مجرد زيد وعمرو عن شخصاتهما خارجا وينتزع
منهما معنى كليا فكانه قيل الانسان كاتب والانسان شاعر (قوله على ما تقر في موضعه) أي في كتب
الحكمة والظاهر انه متعلق بتجريد (قوله وانما قال في الخارج) أي ولم يطلق الشخص (قوله عن
الشخصات العقلية) كالناطقية والناهية (قوله وههنا بحث) أي في جعل التماثل جهة جامعة (قوله
مثلا) تا كيد بل مثل (قوله والجواب ان المراد بالتماثل الخ) قال السيد فيه بحث لان ما ذكره السكاكي من

في المفكرة وذلك (بان يكون
بينهما اتحاد في التصور
أو تماثل فان العقل بتجريد
المثلين عن الشخص في
الخارج يرفع التعدد
بينهما فيصيران متحدين
وذلك لان العقل مجرد الجزئي
الحقيقي عن عوارضه
الشخصية الخارجية ينتزع
منه المعنى الكلي فيدركه
على ما تقر في موضعه
وانما قال في الخارج لانه
لا يجرده عن الشخصات
العقلية لان كل ماهو
موجود في العقل فلا بد
له من شخص فيه به يمتاز
عن سائر المقولات *
وههنا بحث وهو ان التماثل
هو الاتحاد في النوع مثل
الاتحاد زيد وعمرو ومثلا في
الانسانية واذا كان التماثل
جامعا لم يتوقف صحة قولنا
زيد كاتب وعمرو شاعر على
أخوة زيد وعمرو أو
صداقتهما أو نحو ذلك لانهما
متماثلان لكونهما من
أفراد الانسان والجواب
ان المراد بالتماثل

أن العقل يتجرب به المثلين عن الشخص في الخارج برفع التعدد عن الشئين انما يناسب التماثل به في الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف الشخصي لها اه (قوله ههنا) أي في كلام المصنف (قوله اشترا كهما في وصف) أي مع اشترا كهما في الحقيقة وكتب ايضا مانصه أي لا مجرد الاشتراك في النوع كما هو عند المناطقة (قوله أو تضاييف) نحو أبو زيد يشعر وابنه يكتب وزيد أبو عمر وعمر وابنه (قوله كما بين العلة والمعلول) أي كالتضاييف الذي بين الختم التضاييف في العلة والمعلول انما هو بين مفهوميهما لا بين ذاتيهما الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والاخرى معلول فيجوز أن تعطف جملة العلة على جملة المعلول فيقال مثلا العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول موجود عنها ع ق وفيه جواب آخر راجعه وعبارة الحفيد كما بين العلة والمعلول أي بين هذين المفهومين أو الذاتين لكن مع حيثية الوصفين اه (قوله فان كل أمر) لعلة الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي اذا أردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول للثان كل الخ وكذا ما بعده تأمل (قوله بالاستقلال أو بواسطة الخ) الاولى العلة التامة كحركة الاصبع لحركة الخاتم والثانية الناقصة كالنجار للسري وجزء العلة المركبة (قوله انضمام الغير) جزأ كافي المركبة أو شرطاً كافي غير التامة يس (قوله أو الاقل والاكثر) فيجوز أن يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك الاكثر لصاحبه وانما يسمى جميع الاتحاد والتماثل والتضاييف عقلياً لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويشبهها على مقتضاها والجمع بهذه محقق في نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي ع ق (قوله أو وهمي) بأن يكون بين تصوريهما شبهة تماثل قال الغاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضاييف شبيهاً في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشبه عليه الامر مما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محملاً للتقارن صور المحسوسات التي منها تنزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية موهومة أو محسوسة الى الخيال والضابط في الجامع أن الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور أولاً فالاول هو الخيال والثاني اما أن يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فالوهمي اه فنرى (قوله بان يكون) أي بصور بان الخ كما يدل عليه قول ع ق والمراد أن يكون المتصورين بينهما شبهة التماثل هو نفس الجامع اه أو المعنى وذلك يحصل بأن الخ كما قدر ع ق وقال فصول الجامع بهذا الكون كحصول الجنس بالنوع اه لكن مقتضى قول الشارح فيما يأتي فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي الخ وقوله ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الخ يدل على ان الجامع في المواضع الثلاثة هو اسم يكون فيقدر يحصل على انه لحصول اللازم بالمرزوم تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتي الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بان يكون بينهما (قوله شبهة تماثل) الظاهر أن المراد بالتماثل الاتحاد في النوع لا في وصف له نوع اختصاص (قوله كلوني بياض وصفرة) عدا البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قيد أن يكون بينهما غاية الخلاف فان كان كذلك فلم أسقط المختصر هذا القيد مع أن الموافق لتمثيل المصنف بهذا المثال لغير المتضادين وعدم جعل الاول والثاني من المتضادين كما سيأتي قريباً يناسبه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره في المطول اه سم وكتب ايضا مانصه فيجوز أن يقال هذا الا صفر حسن وذلك الا بياض أحسن منه لوجود الجامع الوهمي فان قيل فهل يمنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليب الملاحظة الوهمية مطلقاً قلت الا قرب الجواز عند الغفلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول اللام على العلم بلمع الاصل ومنعها عند عدمه فانظره ع ق (قوله فان الوهم) تعليل للتمثيل أو توحيه لكون هذا القسم وهمياً أطول (قوله في معرض المثلين) أي في صفة وفي حال المثلين (قوله زيد في أحدهما عارض) ان جعل الصفرة فالعارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراف والصفاء (قوله ولذلك) أي للجامع الوهمي أو للابراز المذكور أطول (قوله ثلاثة) خبر مقدم وكتب ايضا

ههنا اشترا كهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيوضح في باب التشبيه (أو تضاييف) وهو كون الشئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر (كما بين العلة والمعلول) فان كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والاخر معلول (أو الاقل والاكثر) فان كل عدد يصير عند العدد فانيا قبل عدداً خفوه أو أقل من الآخر والاخر أكثر منه (أو وهمي) وهو أمر بسببه يحتمل الوهم في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك (بان يكون بين تصوريهما شبهة تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين) من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلاً تحت جنس هو الالون (ولذلك) أي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثة في قوله

(ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها)

فإن الوهم يتوهم أن الثلاثة
من نوع واحد وإنما اختلفت
بالعوارض والعقل يعرف
أنها أمور متباينة (أو)
يكون بين تصورهما
(تضاد) وهو ان تقابل بين
أمرين وجوديين يتعاقبان
على محل واحد (كالسود
والبياض) في المحسوسات
(والإيمان والكفر) في
المعقولات والحق أن
بينهما تقابل العدم والمملكة
لأن الإيمان هو تصديق
النبي صلى الله عليه وسلم في
جميع ما علم بحجته به
بالضرورة أعني قبول
النفس لذلك والاذعان له
على ما هو تفسير التصديق
في المنطق عند المحققين مع
القرار به باللسان والكفر
عدم الإيمان عما من شأنه
الإيمان وقد يقال الكفر
انكار شيء من ذلك فيكون
وجوديا فيكونان متضادين
(وما يتصف بها) أي
بالمذكورات كالسود
والابيض والمؤمن والكافر
وأمثال ذلك يعد من
المتضادين باعتبار الاشتمال
على الوصفين متضادين (أو)
شبه تضاد كالسما والارض
في المحسوسات فانهما
وجوديان أحدهما في غاية
الارتفاع والاخر في غاية
الانخفاض وهذا معنى شبه
التضاد وليس متضادين
لعدم تواردهما على المحل
لكونهما من الاجسام دون
الاعراض ولان قبيل
الاسود والابيض لان
الوصفين المتضادين ههنا

ما نصه وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات يصح الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضا والجامع
الوهمي موجود فيها ويصير أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خياليا ع ق (قوله وأبو اسحق) المدة تصم
بالله (قوله من نوع واحد) لا شترا كهافي الاهتداء بها وعموم النفع بها في زعم الشاعر وعبارة الفري بسبب
اشترا كهافي اشراك الدنيا اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني لافاضته أنواع العدل والاحسان اه
(قوله وهو التقابل بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم
والمملكة ودخل بقوله على محل واحد المتضادين الجواهر أعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد
بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا
باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص التعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين
السود والحجر مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل مسمى بالتعاقد وقد لا يعتبر هذا القيد في شمل التضاد
تقابل السود والحجر وبسمى تضادا مشهورا ويختصم التقابل في الاربعة اه فري وقوله اعتبر الموضوع
بدل المحل أي والمحل أعم من الموضوع والموضوع مختص بالاعراض والمحل لا يختص وكتب أيضا قوله
وجوديين المراد بالوجودي هنا ما ليس العدم داخلا في مفهومه فيشمل الامر الاعتباري وحينئذ يدخل
المتضادان فلا بد من زيادة مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ليخرج ما يدل على ان المراد
بالوجودي ما يشمل الاعتباري ما ياتي للشارح في لفظ الاول والثاني (قوله كالسود والبياض الخ) فيجوز
أن يقال السود قبيل والبياض محبوب والإيمان محبوب والكفر قبيل (قوله أن بينهما تقابل العدم
والمملكة) أي فالناسب جعل ذلك في شبه التضاد فإذ في الأطول (قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله
عند المحققين) كقطب الدين الشيرازي وقيل المراد به الإدراك (قوله مع الإقرار به باللسان) أي ولو صر في
العر (قوله والكفر عدم الإيمان الخ) فالشاك والجاهل ونحوهما من الكفار (قوله عما من شأنه الإيمان)
خرج الجمادات والحيوانات العجم (قوله وقد يقال) هذا مقابل قوله والحق ان بينهما إلى آخره ولعل قد
للتحقيق ويصح كونها للتقليل لأن هذا القول قليل ويرد على هذا ثبوت واسطة فن لم ينكر ليس بمؤمن ولا
كافر كاشاك والجاهل قال ع ق ويجاب بان من لم تبلغ الدعوة ليس كلاما فيه ومن بلغته فان دعي
للاعتقاد فان جحد فلا اشكال وان شك فهو جاحد للجزم أي لوجوبه اذ كانه يقول لا أجزم أي لا يجب الجزم فلا
واسطة على هذا ولعل على القول بان الكفر وجودي كن على هذا يلزم دخول الاعتراف بوجوب الجزم في
حقيقة الإيمان تأمله اه والذي قرره بعضهم أن المراد لانكار حقيقة أو حكما ومن دعي وشك منكر حكما
وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ مما يترتب على الخلاف ان كلاما الإيمان والكفر مخلوق على القول بانهما
وجوديان وان الإيمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بان الوجودي هو الإيمان والكفر عدمي لان
الخلق كالارادة لا يتعلق بالاامور الوجودية كذا في يس (قوله فيكون وجوديا الخ) أي وكلام المصنف
مبني على هذا القول (قوله كالاسود والابيض الخ) فيصح الاسود ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر
والكافر غاب (قوله يعد) خبر لمخدوف أي وما ذكر يعد وفي بعض النسخ فانه يعد (قوله باعتبار الاشتمال
الخ) أي اشتمالا على وجه الدخول في المفهوم لما يأتي وكتب ايضا ما نصه لا باعتبار ذاتيهما العدم
توارد هـ ما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما
(قوله أو شبه تضاد) وذلك بان لا يكون أحدهما ضد الآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الا آخر
ولكن يشتمل ويستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه ويشتمل عليه الا آخر ع ق (قوله في غاية
الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية في كلامه الشدة فإذ فوق السموات أشياء كالعرش والكرسي وتحت
الارضين أشياء كالماء والحوت تأمل (قوله وهذا) أي المذكور من كون أحدهما في غاية الارتفاع
وكون أحدهما في غاية الانخفاض وقوله معنى شبه التضاد أي الذي بين السماء والارض ووجه ذلك ان
بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض)
ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعم
من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول ففري (قوله ولا من قبيل الخ) اندفع به ما قد يقال

السماء والارض (والاول والثاني) فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بالغير فقط واشبهما المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجز سلا متضادين كالاسود والابيض لانه قد اشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول أكثر من مخالفة الثاني له مع أن العدم معتبر في مفهوم الاول فلا يكون وجوديا (فانه) أى اى جعل التضاد وشبهه جامعا وهما لان الوهم (يترلها منزلة التضايغ) في أنه لا يحضره أحد المتضايغين أو الشبهين بهما الا ويحضره الآخر (ولذلك تجد التضاد أقرب خطورا بالمال مع التضاد) من المتغيرات الغير المتضادة يعني أن ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر (أو خيالي) وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما في المفكرة وذلك (بان يكون بين تصورهما تقارن في الخيال سابق) على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك (أسبابه) أى وأسباب التقان في الخيال (مختلفة) ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات

لم نجعلهما كالا سود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لا باعتبار ذاتيهما (قوله ليسابداخلين الخ) فان السماء حرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والارض حرم مخصوص فلم يشعر أحدهما بوصف اشعر الآخر بوضده كالا سود والابيض فان قلنا ان السماء لا اشعر فيها بالسمو فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار في الارض لا تشعر بالمقابل ع ق وكتب أيضا قوله ليسابداخلين الخ بعلم من هذا أنه كان الاولى أن يقول وما يشترق منها مكان قوله وما يتصف بها كما في الاطول (قوله والاول والثاني) أى معنى لفظ الاول ومعنى لفظ الثاني (قوله قد يشترط الخ) أشار بقدا الى قلته هذا الاشتراط لقوله القائلين به والى ضعف القول به وكتب أيضا ما نصه لقائل أن يقول هذا القيد اما أن يكون معتبرا هنا أولا فان كان الاول وجب زيادته في تعريف التضاد السابق مع أنه قد أسقطه منه وان كان الثاني لم يجه عدم جعلهما متضادين ملاحظة للاشتراط فليتأمل كذا في سم وقال في الاطول الفرق بينهما وبين الاسود والابيض بأن السلب جزء مفهومى وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثاني اه (قوله مع ان العدم الخ) أى فهم اخرجان عن الضدين حتى على عدم الاشتراط السابق (قوله انما جعل التضاد) أى والاتصاف بالمتضادين (قوله يترلها) أى التضاد وشبهه وقوله منزلة التضايغ أى عند العقل ع ق (قوله الا ويحضره الآخر) كما ان العقل لا يخطر عنده أحد المتضايغين الا ويحضره الآخر وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكرة ع ق وكتب أيضا قوله الا ويحضره الآخر أى غالبا فيسبب أن خطورا أحدهما عنده يستلزم غالبا خطورا الآخر حكم باجتماعهما عند المفكرة تنزلا لغلبة الخطور مع الاة منزلة عدم الاتفك كالتضايغين ع ق ولعله هذا يندفع بمحض صاحب الاطول حيث قال بعد قول الشارح الا ويحضره الآخر فيه أنه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايغين اه (قوله ولذلك) الارتباط الوهمى ع ق أو اسم الإشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) أى الوهم بدليل ما بعد يس (قوله من المتغيرات الغير المتضادة) أى بعضهما مع بعض ع ق وقوله يعنى الخ نفسه بقوله ولذلك وقوله ان ذلك أى اقربية خطورا الضد مع ضده وقال عبد الحكيم يعنى ان ذلك أى كون التضاد وشبهه جامعا (قوله على حكم الوهم) أى ادراكه وتصوره لا تساعده ومجازفته فيلحق الضدين بالمتضايغين (قوله أو خيالي) قد عرفت فيما تقدم ان الحس المشترك هو القوة المدركة للصور الحسية وان الخيال خزائنه فكان المناسب حيث جعل القوة التي جمعت بين الشيتين عند المفكرة هي القوة المدركة في العقل والوهمى أن يجعلها كذلك في الخيالي فيسببه حسيا لكن تساهل بفعلها هي الخيال التي هي الخزانة للحس إشارة الى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها الى خزائنها والعكس من جهة ان هذه القوى كما قيل بمنزلة المرآة لبعضها ببعض فهي يرسم في كل منهما ما ارتسم في الآخر اه ع ق ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضى الخيال فيه مسامحة أى يقتضى الحس المشترك الذي خزائنه الخيال تأمل ويمكن أن يقال لم ينسب الى الحس المشترك لان النسبة الى الخيال أخف من النسبة الى المشترك ان ينسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف ويقل حسى مخافة اللبس بالنسبة الى إحدى الحواس الخمس الظاهرة تأمل (قوله بين تصوريهما) سياتى الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بان يكون بينهما (قوله في الخيال) أى خيال المخاطب على ما في الاطول وهو مبني على الغالب من مراعاة حال المخاطب (قوله سابق على العطف) اذ لا يمكن مطلقا التقارن والا فالعطف لا ينفل عن التقارن وليس التقارن بان يكونا ثابتين في الخيال اذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا والخيال خزائنه ابل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار اطول (قوله لاسباب الخ) متعلق بتقارن (قوله وأسبابه مختلفة) لانها وان كانت راجعة الى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة في الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بينها فيلزم صحة وجودها الشخص دون آخر مثلا اذا تعلقت همة انسان بصناعة الصباغة أو حبله ذلك مخالطة أمورهما من سبائك الذهب والفضة والاتها ع ق وفي يس قوله وأسبابه الخ فن أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن أسباب تجمع بين حانوت وبريق (قوله مختلفة) أى باختلاف الأشخاص والأزمان والامكنة ع ق (قوله الثابتة) أى التي من شأنها ان تثبت في

الخيال ع (قوله ترتبوا وضوحا) تميزان محولان عن الفاعل وكتب أيضا قوله ترتب أي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالترتيب الاجتماع على وجه التلازم وقوله ووضوحا أي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالوضوح عدم الغيبوبة يدل على ذلك كانه كلام الشارح فقوله بعد فكم من صور الخ راجع لحصول الترتب وقوله وهي في خيال آخر الخ راجع لعدم حصول الترتب وقوله فكم من صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله وهي في خيال آخر الخ راجع لعدم حصول الوضوح ففي كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين وفسر ع في الترتب والوضوح بغير ما هو واعتراض على تفسيرهما بما هو فراجع وكتب أيضا قوله ترتبوا وضوحا اعتراض على تفسير الترتب بالتلازم والوضوح بعدم الغيبوبة كما أشار إليه الشارح بأنهما حينئذ متلازمان فأحدهما يغني عن الآخر وقد يمنع بان المراد بالترتيب والتلازم أنه يلزم من حصول إحدى الصورتين في الخيال الأخرى ولا يلزم من هذا عدم غيبوتهما معا عن الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كالدواة والقلم عند الكاتب وقوله لا انفكاك بينهما في خيال أي لكثرة الف هذا الخيال أياها وقوله وهي في خيال آخر مما لا يجتمع أي لعدم الفها (قوله ولصاحب الخ) قال في الاطول ولا يليق بل أن تظن أنه كان اللائق لطالب علم المعاني فتقع في الاعتذار بان العدول الى الصاحب للتفاؤل للطالب لان المراد بالجامع جزئيته الواقعة في التراكيب في مقام رعاية الفصل والوصل (قوله لان معظم الخ) فيه وقفة فالاولى لكثرة وقوع الفصل والوصل اه حفيد وفي ع في توجيهه وعبارته وذلك لان علم المعاني معياره باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الابواب بخلاف العكس ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم ابواب علم المعاني اه والمراد بالمعظم الاصعب كما قرر به بعضهم (قوله لاسيما الخ) أي لا مثل الجامع الخيالي في التاكيد بمعنى أنه أكد أنواع الجامع ع (قوله فان جمعه) أي الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ أي انما يأتي ويدرك على مجرى ع (قوله على مجرى الالف والعادة) أي على جريان الشيء المألوف والمعتاد بمعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعها متكررا في الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع وقد تقدم ان ذلك الوقوع حاصل بالمخالطة وان لها أسبابا وأن الأسباب تختلف باختلاف الأشخاص والأهراض والازمنة والامكنة فلا تنضب طولا وتختصر تلك الأسباب اه من ع في ثم قال كلاما يتعلق بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ ونصه فالصور التي من شأنها خصوصها في الخيال اختلاف حضورها في الخيال بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر فاذا عطفت باعتبار من لم يوجد عنده اقترانها كان المعطف فاسدا لأنه يبقى النظر هنا في الاعتبار خياله هل المنكلم أو السامع أو همامعا والاقرب أن الاعتبار السامع لانه هو الذي يراعي حاله في غالب الخطاب اه وكتب أيضا قوله على مجرى الالف أي الصور المألوفة الجارية فمجرى مصدر بمعنى اسم الفاعل من اضافة الصفة الى الموصوف وكتب أيضا قوله على مجرى الالف والعادة أي المألوف والمعتاد أي مبني على وجود شيء مألوف معتاد وقوله بحسب انعقاد الأسباب تفسير مجرى الالف والعادة فالمراد بالانعقاد الجريان والوجود بالأسباب تلك المألوفات المعتادات اللتان عبر عنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقدير يعارضه قول الشارح في اثبات الصور اذا الصور هي تلك المألوفات والمعتادات فيصير المعنى بحسب انعقاد المألوفات في المألوفات والذي يظهر أن بحسب متعلق بمجرى وأن الأسباب على ظاهرها وليس المراد بها تلك المألوفات والمعنى أن وجود تلك الصور المألوفة بحسب وجود أسباب اثبات تلك الصور في الخيال (قوله الأسباب) أي أسباب الاقتران كصناعة الكتابة فانها سبب في اقتران القلم والدواة (قوله في خزنة الخيال) الاضافة للبيان (قوله وتبين الأسباب) من اضافة الصفة للموصوف أي والأسباب المتبينة وكتب أيضا قوله وتبين الأسباب الخ أي واذا كانت أسبابه متبينة لا تحصر كان هو أكثر الجوامع وقوعا فالا حتما اليه أشد وهو المراد (قوله مما يفوته الحصر) أي تجاوزته ولا يتسلط عليه وكتب أيضا ما نصه الاوضح مما يفوت الحصر سم أي باسناد الفوت الى الثبائن (قوله فظهر أن ليس المراد الخ) أي من تعزيفنا لاقسام الجامع وكتب أيضا قوله فظهر أن ليس المراد الخ بل المراد بالجوامع في هذه القوى ما تتوصل به كل قوة الى جمع عند المفكرة لا ما يدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون بأدراك المتوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك

ترتبوا وضوحا) فكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع أصلا وكم من صور لا يغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم أبوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع (لا سيما) الجامع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الأسباب في اثبات الصور في خزنة الخيال وتبين الأسباب مما يفوته الحصر فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي

ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم والخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدرّكها الوهم وكذا لتقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات واجابوا بان الجامع كون كل منهما مضافا ٦١ للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا

الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان ارادوا ان تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتمثل هذا مع ذلك وتضايقه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضاد وشبههما في أنها ان اضيفت الى الكل كانت كليات وان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه ليس بصورة ترسم في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام صاحب المفتاح يشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومراة الارزب والف باذنبانة حديثه قلت كلامه هذا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين وأما ان أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف بغرض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المستند والمستند اليهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع

القوى الى جميع المتعاطفات بشئ لا يدركها والجواب ان هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره لکن بعد ان تاخذ عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكلّيات والحياسات ويحكم الخيال على المعاني بعد تصورها بالوهم اياها بصور المحسوسات والحياسات على الشئ فرع تصوره فالجامع العقلي على هذا ما يقتضي بسببه العقل الجمع ولو سبق اليه الوهم لكونه مدر كانه بالخصوص أولا فآخذ منه العقل والجامع الوهمي ما يحتال بسببه الوهم ولو سبق اليه الخيال لكونه مخصوصا بادراكه أولا أو سبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم آخذ الوهم من أحدهما والجامع الخيالي هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا في أصله ولا يخفى ان هذا الجواب يخالف ظاهر ما قررنا من كماله في مدر كات تلك القوى اه ع ق (قوله ما يدرك بالعقل) أي خصوص ما يدرك بالعقل وهو كذا بل المراد بالعقل أي بسببه يقتضي العقل الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدر كاته بنفسه أولا وبالوهمي أمر بسببه يقتضي الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدر كاته بنفسه أولا وكذا الخيالي (قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت في التعليل الى الجامع العقلي لصحة ادراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضاد وان كان الجامع العقلي قد يكون مدر كالوهم كما في ع ق وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك معان معقولة) انما حكم بكون التماثل جامعاً عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولاين لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذي من شأنه الحيلة اه حفيد (قوله معقولة) أي مدر كة للعقل (قوله فاعترضوا الخ) وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض من ع ق (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لانه ممنوع) اذ لا نسلم ان هذا معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا الى كلي (قوله وان ارادوا ان تضاد الخ) ينبغي ان يعلم ان التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكرنا وان امكان زيد كلي وان كان هذا امكان جزئيا اه حفيد وقوله ليس بجزئي أي فالاولى رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفيد انه جزئي وأجيب بانه مبني على تسليم جزئيته جدا وقوله ان امكان زيد كلي أي لانه بتعدد الازمنة والامكنة (قوله فتمثل) أي فنقول تماثل هذا الخ أي فالآخذ بهذا المراد يؤدي الى فساد كلام المصنف والى التحكم (قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يبطل به فهم المتعرضين السابق ذكرهم (قوله وظاهر انه ليس بصورة) أي بل وصف لها (قوله فان قلت الخ) اعتراض على السكاكي (قوله يشعر بانه يكفي) أي لان تصور بمعنى متصور وتنو ينه يدل على الافراد (قوله محدثة) خبر بعد حذف من الاوائل فهو عطف جل تقدير (قوله قلت الخ) أو رد على الجواب انه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفا ما يصح عطف احدهما على الاخرى ولا يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فالاولى ان يجاب كما تقدم بان الاتحاد فيما ذكره مثالا يكفي في الجمع ان تهافت الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه فاذا قلت خفي ضيق وخاتمي ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء ضيقة كفي الاتحاد المذكر وان حاصل المعنى هذا الشئ وهذا الشئ ضيقان وأما ان كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع في الركنين اه ع ق (قوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين) أي بيان حقيقة من حيث هو بنم (قوله أي قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبره ان واسمها ضمير الشأن (قوله هو) خبر ان وقوله منه أي السكاكي (قوله فوقع الخلل في قوله الخ) أي ولزم ايضا استدراك قول المصنف في الجامع العقلي في التصور لانه يكفي ان

سهو منه وأراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشئيين ومكان قوله الاتحاد في تصورهما اتحادا في التصور فوقع الخلل في قوله الوهمي أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد وفي قوله والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما

يقال بأن يكون بين الشئين اتحاد ولا حاجة الى أن يراد في التصور كما فعل من عرق (قوله أعني العلم بهما)
 ذالتصور في عبارة المصنف بمعنى العلم لا لورأى به المتصور كما المعنى بين المفردين اتحاد في المفردين وهو
 بعيد بخلاف قول السكاكي بين الجملتين اتحاد في التصور فانه لو حل على المتصور لم يبعد لان المتصور غير
 الجملتين بل جزء منهما وجزء الشئ غيره كذا في سم (قوله بين نفس الصور) والمفاهيم لا بين التصورات وهذا
 انما يظهر على التباين بين العلم والمعلوم والتحقيق انهما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار كما
 تقرر في محله كذا في يس (قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) بأن يراد بتصوريهما ما متصورا هما
 وتكون الاضافة بيانية والمعنى بين متصورين هما هما أي نفس الشئين المتقدمين على أن التصور عند
 المناطقة هو صورة الشئ الذهنية أي الحاصلة في الذهن فتحمل عبارة المصنف على اصطلاحهم ويستقيم
 كلامه قاله بعضهم وكتب على قوله فتحمل عبارة المصنف الخ مانصه هذا التأويل لا يجري في الوهمي إذ
 لاتضاد بين التصورين في الذهن كالاتضاد بين حصو لهما فيه انما التضاد بين الشئين أنفسهم فاللا ثاق هو
 التأويل الاول ليكون لكلامه وجهه صحة في الوهمي والخيالي معا كذا في السيد وانما قال وجهه صحة لان
 عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وأيضاً ذكر التصور يستغنى عنه اذ يكفي أن يقول في الوهمي بأن
 يكون بينهما شبه تماثل الخ وفي الخيالي بأن يكون بينهما تقارن الخ كذا في سم (قوله وبالتصور مفرد الخ)
 أي بعد تأويله بالتصور (قوله غلط) لان المصنف قصد القرار من عبارة السكاكي وقصد بتغييره لغيره
 الاصلاح وصرح بالبحث في عبارة السكاكي وجملها على السهول المطول وعرق (قوله ومن محسنات الخ)
 فضبطه صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفي المسئلة أقوال ثالثها الجواز في الواو فقط وأضعفها
 المنع مطلقا كما في المعنى يس وكتب أيضاً مانصه ومنها الاتفاق في الاطلاق والقيود والاتفاق في طريق ذلك
 القيد بأن يكون فيهما جمل أو مفرد من عرق (قوله بعد وجود المصحح) قال في الاطول قلت الظاهر
 أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو أيضاً من
 المحجوزات التي لا بد للبليغ منها اه (قوله تناسب الجملتين الخ) قال عرق ويتبين لك امكان التناسب
 وعدمه بان تعلم أن النسبة بين المسندين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود بتجريد هاهنا عن
 الخصوصية ثانيها أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد ثالثها أن يكون
 المقصود نفس النسبة في ضمن أي خصوصية فيتعين في الاول الاسمية في جملة ما فيقال زيد قائم وصديقه
 جالس لان الاسمية لاتدل الاعلى مطلق الحصول بناء على أنها لا تقيد الدوام الا بالقرائن أو تتعين الفعلية
 فيهما بناء على أن الفعلية لاتدل على أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد صاحبه فهذا الوجه لا
 محل للاستحسان فيه وفي الثاني ان قصد التجدد فيهما معا تعينت الفعلية فيهما أو الدوام فيهما معا تعينت
 الاسمية أو التجدد في الاولى والدوام في الثانية تعينت الفعلية في الاولى والاسمية في الثانية أو العكس تعين
 العكس وهذا أيضاً محل للاستحسان فيه فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن
 لانه تارة يجب التوافق وتارة يجب التخالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذي يقصد فيه النسبة في ضمن
 أي خصوصية فهو الذي يتصور فيه الاستحسان فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه
 اه ملخصاً وراجع (قوله في الاسمية والفعلية) أي في كونهما اسميتين أو فعليتين مطول (قوله
 والفعليتين الخ) قال في الاطول والمضارعيتين في الحالية والاستقبالية (قوله في الماضي والمضارعة) قال
 عقبه في المطول وما شا كل ذلك ككونهما شرطيتين اه وكان ينبغي ذكره في هذا الشرح ليكون
 توطئة لقوله الآتي أو يراد في احدهما الاطلاق الخ يس (قوله من غير تعرض الخ) أي تعرض لخصوص
 كل فلا ينافي أنه قصد أحدهما لا بعينه أما ان قصد التجريد عن كل منهما فالتناسب واجب كما وضحه
 عرق وكتب أيضاً قوله من غير تعرض للتجديد أي مثلاً بدليل قوله في نفسه المانع أو يراد في احدهما
 الاطلاق الخ سم (قوله للتجديد في احدهما الخ) أي ومن غير تعرض للتجديد فيهما أو الثبات فيهما
 والاوجب التخالف في الصورة المفهومة من الشرح والتوافق في هاتين (قوله قلت قام زيد وقعد
 عمرو الخ) بحث في المثال الاول بان فيه تعرضاً للتجديد وفي الثاني بان فيه تعرضاً للثبوت وأجيب بان المراد

أعني العلم بهما وكذا
 التقارن في الخيال انما هو
 بين نفس الصور فلا بد
 من تأويل كلام المصنف
 وجهه على ما ذكره السكاكي
 بأن يراد بالشئين الجملتان
 وبالتصور مفرد من مفردات
 الجملة غلط مع أن ظاهر
 عبارته بآي ذلك والبحث
 الجامع زيادة تفصيل
 وتحقيق أو ردها في الشرح
 وانه من المباحث التي
 ما وجدنا أحداً حوله
 تحقيقها (ومن محسنات
 الوصل) بعد وجود المصحح
 (تناسب الجملتين في
 الاسمية والفعلية) تناسب
 (الفعليتين في الماضي
 والمضارعة) فإذا أردت
 مجرد الاخبار من غير
 تعرض للتجديد في احدهما
 والثبوت في الاخرى قلت
 قام زيد وقعد عمرو وكذا
 زيد قائم وعمرو قاعد

(الامناع) مثل أن يراد في أحدهما التجدد وفي الأخرى الثبوت فتقول قام زيد وعمر وفاعل أو يراد في أحدهما الماضي وفي الأخرى المضارعة فيقال قام زيد وعمر ويقعد أو يراد في أحدهما الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله ٦٣ تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولولا أنزلنا

ملك لفضى الأمر ومنه قوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فعندى أن قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء أعني قوله لا يستأخرون إذ لا معنى لقولنا إذا جاء أجلهم لا يستقدمون

تذنب

هو جعل الشيء ذنباً للشيء شبهه ذ كرمحت الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث

الفصل والوصل لما كان التناسب (أصل الحال المنتقلة) أي الكثير الراجح فيها كما يقال الأصل في الكلام هو الحقيقة (أن تكون بغير واو) واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فإنها يجب أن تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها وإنما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو (لأنها في المعنى حكم على صاحبها بالخبر) بالنسبة إلى المتدافعان قولك جاء زيداً كباثبات الركوب لزيد كما في زيداً كب لأنه في الحال على سبيل التبعية وإنما المقصود إثبات المجيء وحثت بالحال لزيد في الأخبار عن المجيء هذا

التعرض في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على أنه قد يمنع البحث في الثاني بأن المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاجب أنه موضوع للحدث كذا في سم (قوله الامناع) هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله أو يراد في أحدهما الإطلاق الخ) يؤخذ منه أن التوافق في الإطلاق والتقييد من المحسنات وهو كذا كما يرشد إليه من التبعية في المتن (قوله التقييد بالشرط) أي فعل الشرط أي مثلاً (قوله كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل) الآية فإن جملة ولولا أنزلنا ملك لفضى الأمر معطوفة بشرطها وجزائها على جملة قالوا بتملة لها ولا يخفى الجامع بينهما لأن الأولى تضمنت أن نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده بسبب نجاحهم وإيمانهم وتضمنت الثانية أن نزوله بسبب هلاكهم وعدم إيمانهم وسوق الجملتين لفائدة غرض واحد وهو بيان ما يكون نزول الملك سبباً له فقد اشتركتا في هذا المعنى وإن كان الصحيح ما أفادته الثانية في نفس الأمر من ع ق (قوله ومنه قوله تعالى) وهذه بعكس تلك الآية السابقة من ع ق (قوله فعندى) الفاء تعليلية (قوله عطف على الشرطية قبلها) وأفادة التقديم الاشتراك في القيدانما هي عند عدم القرينة على التخصيص (قوله لا على الجزاء) وقيل أنه معطوف عليه وأنه مقيد بالشرط والغرض تأكيد عدم الاستئثار عند الأجل حيث سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقديم ع ق أي فكما يستحيل التقديم بعدم مجيء الأجل يستحيل التأخر حينئذ وقيل أنه استئناف (قوله إذ لا معنى لقولنا الخ) لأنه لا يتصور التقديم بعدم مجيء الأجل فلا فائدة في نفيه فقوله إذ لا معنى له أي معتمداً به في اللغة يصح الأخبار به فيها فلا ينافي أنه صادق

تذنب

(قوله ذنباً) بضم الذال وكسرها وهي مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ع ق (قوله ذ كرمحت الجملة) أي ثم أطلق وأريد منه متعلقه أعني المذكور لأنه اسم من أسماء التراجع فيجرب فيه ما فيها والأصح أنه اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله لما كان التناسب) أي وإنما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لما كان التناسب أي لوجوده إذا اقتران الحالية بالواو وشبهه بالوصل وعدمه وشبهه بالفصل (قوله أي الكثير الراجح) وليس المراد بالأصل القاعدة أو الدليل أو غير ذلك مما يراد به في غير هذا الموضوع راجع ع ق (قوله عن المؤكدة المقررة) الانسب التعبير بالألزامية لأنها هي التي تقابل المنتقلة وأما المؤكدة فتقابل المؤسسة وباللزامية عبر ع ق ثم قال ولوقال أي المصنف غير المؤكدة ليخرج نحو لا تعث في الأرض مفسداً مما تكون مؤكدة ولولم تكن لازمة كان أحسن لأن هذه أيضاً لظهور ارتباطها بالمؤكدة لا يحتاج فيها إلى ربط بالواو فلا يبحث عنها هنا أم ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول الشارح إلى التعبير بالمؤكدة وهو الإشارة إلى أن المراد بالمنتقلة مقابل المؤكدة الشامل للزامة وبشير إليه كلام المطول أيضاً (قوله لمضمون الجملة) نحو زيد أبوك عطوفاً فإنه يلزم من الابوة العطف وخالف الله الزدافة يدبها أطول من رجلها (قوله إثبات الركوب) أي ذوابات وفي نسخة فإن في قولك هي الخ وهي واضحة (قوله لأنه في الحال على سبيل التبعية) وإنما المقصود الخ) فيه مخالفة لما تقر بأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي كان ذلك القيد هو الغرض الأصلي والمقصود بالذات من الكلام ويمكن أن يقال الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث أنه فضلة يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث أنه مسند وكن لا يستقيم الكلام إلا به وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد تدبر (قوله هذا المعنى) أي إثبات الركوب (قوله أي ولا نه في المعنى وصف لصاحبها) فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر في أنها تقيد حكماً بما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها ولها شبه بالنعته في دلالتها على معنى في صاحب وكونها بحيث لو أسقطت لم يخل الكلام (قوله وبيان) أي مبين (قوله فإنه لا يقصده ذلك) وإن لم يقصده به أم سم وعندى

المعنى (ووصفه) أي ولا نه في المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبة إلى المنعوت لأن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فإنه لا يقصده ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال وأما ما أورده بعض النحويين من الأخبار والنعوت

في هذا الزم نظرا ذكرا كثيرا بين النعت كيفية وقوع الفعل من المنعوت والهيئة التي كان عليها حين مباشرة بان يحدث معنى النعت بعد وقوع الفعل كما في قولك جاءني أمس زيد العالم الا ان فتأمل (قوله المصدر بالواو) صفة لاخبار والنعوت (قوله ككأن في باب كان) كقول الحماسي فأمسى وهو عريان وقوله والجملة الخ كقوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وكقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وفي عرق جواب آخر غير مأجوب به الشارح وهو أن يقال في نحو أمسى انها ثمانية بمعنى دخل في المساء والجملة بعدها حال وفي جملة وهي خاوية وثامنهم كلبهم انهما حاليتان بناء على ورود الحال من النكرة مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مستوعف فلا يرد ما ذكرناه لكن في القنري رد كون جملة وثامنهم كلبهم حالا وقال الحق أنه صفة سبعة كما يشهد به أخواه أعني ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام (قوله التي تسمى واو تأ كيد الخ) أي الواو المزيدة لتأ كيد الخ كما يؤخذ من المعنى (قوله فعلى سبيل التشبيه الخ) لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر فلم يخرج عن الأصل لذاتها عرق أي فلا ترد نقضا (قوله فانها من حيث الخ) تعليل للمخالفة والحيثية للتقييد وقوله مستقلة خبران (قوله من حيث هي جملة) وهذه الجهة هي الأصل في تلك الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة من عرق (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير للاستقلال (قوله فمحتاج الى ما ربطها بصاحبها) أي فهي من هذه الجهة أي جهة كونها جملة تحتاج الخ وروعت هذه الحالة المحوكة الى الربط لانها الزم وجهة كونها حالا عارضة عرق (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف في أيهما أقوى في الربط فقبل الواو لانها موضوعة لذلك اذ هي في أصلها للجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الحالية هي العاطفة وقيل الضمير لدلالته على المربوط به واليه أشار بقوله والأصل الخ عرق (قوله والأصل) أي الكثير عرق (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل عنه حينئذ الى الواو لانها موضوعة لذلك وقد يقال كون الواو تدل على مزيد الارتباط ربما يدفعه كون الضمير هو الأصل والاكثر مواقع الهم الا أن يلتزم أن كثرة المواقع لا تدل على تأ كيد الربط على أن نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط أن الجملة الحالية قد يكون ارتباطها بما هي قيد له مظنة الانكار فتمتعيل الواو لافادة تأ كيد الربط لوضعه لذلك نعمت صحة وجودها جميع الجمل فيشكل كل الامر حينئذ بالنسبة الى الجمل التي يجب فيها الواو والتي يجب فيها الضمير لان الصواب حينئذ اسقاط الوجوب في موضع مخصوص بأن يقال ان احتياج الى تأ كيد الربط جىء بالواو مطلقا والافلام مطلقا وهم لا يقولون ذات وأيضا قد يحتاج الى مزيد ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو وحدها لغرض وجود الضمير وهذا قد يجب عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحدها أو مع الضمير الا الحاجة الى مزيد الربط وأن كان معنى الحاجة المذكورة أن بعض الجمل يتأ كيد الربط فيها دون بعض لذاتها فعلوم أن التي فيها الضمير أدنى من التي لا ضمير فيها فتعين لهذه الحاجة حينئذ يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذاك والاعدل الى الواو ويرد عليه أن يقال ما من جملة الا ويمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا محل للواو على هذا وأيضا يبطل هذا المعنى في الجمل التي يجتمع فيها الواو والضمير تأمل في هذا المقام اه عرق وقوله فتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتعين التي لا ضمير فيها أن تكون محلا لهذه الحاجة تأمل ودخل عرق على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم ان ذلك يعبر على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال فالجملة الخ اه وسيأتى عند قول المصنف لان الأصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضا عن عرق وعبارة بعضهم قوله لا يعدل عنه الخ لعل ذلك بلاغة لا مطلقا ولا فيصبح الربط بالواو وحدها بدون مساس حاجة اه وفي سم نحو ذلك وفي سم مانصه قوله ما لم تمس حاجة الخ بشكل بموضع وجوب الواو اذ يلزم انها أبدا تمس الحاجة فيها الى الزيادة وبموضع وجوب الضمير اذ يلزم أنها أبدا لا تمس الحاجة فيها الى الزيادة واثبات ذلك فيهما بشكل اه وفي سم أيضا ذلك (قوله في الحال المفردة) ظاهره أن الحال المفردة مربوطة بالضمير وقيل لا تقتصر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمير فيها أدى اليه الاشتقاق

المصدر بالواو كالخبر في
 ثاب كان والجملة الوصفية
 المصدر بالواو التي تسمى
 واو تأكيد لصوق الصفة
 بالموصوف فعلى سبيل
 التشبيه واللاحاق بالحال
 (اكن خولف) هذا
 الاصل (اذا كنت) الحال
 (جملة فانها) أى الجملة
 الواقعة حالا (من حيث
 هى جملة مستقلة بالافادة)
 من غير أن تتوقف على
 التعليق بما قبلها وانما قال
 من حيث هى جملة لانها
 من حيث هى حال غير
 مستقلة بل متوقفة على
 التعليق بكلام سابق قصد
 تقييده بها (فتحتاج)
 الجملة الواقعة حالا (الى
 ما يربطها بها صاحبها) الذى
 جعلت حالا عنه (وكل من
 الضمير والواو صالح للربط
 والاصل) الذى لا يعدل
 عنه ما لم تمس حاجة الى
 زيادة ارتباط (هو الضمير
 بدليل) الاقتصار عليه في
 الحال المفردة

الموجب لتحمل الضمير ع (قوله والخبر والنعت) أي وان كانا جملتين (قوله فاجملة ان خلت الخ) أي لفظا وتقديرا ع (قوله وجب فيه الواو) أي لفظا أو تقديرا كفاي قول الشاعر يصف غائضا يطلب الاوثان تصف النهار وهو غائض وصاحبه لا يدري ما حاله

نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب ما يدري

فالواو مقدرة أي والماء غامره لكن قال الدماميني الر بط يحصل بالواو وبالضمير فثبت لا واو ولا ضمير بقدر أحدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع أنه يمكن تقدير الضمير بل هو الأولى لأنه الأصل في الر بط فيقال التقدير الماء غامره فيه اه ولا يخفى أن كون الضمير هو الأصل هنا ليس متفقا عليه لأن الجملة في البيت اسمية وسيجي عن عبد القاهر أنه لا يجوز تجردها عن الواو لا بضرب من التأويل فروعي مذهبه وهل يصح أن يورد نظيره هذا على تقدير خصوص الضمير في نحو ممررت بالبرق فغير بدرهم أي فغير منه أفاده يس (قوله أن أي جملة الخ) عبارة المطول أن أي جملة يجوز أن تقع حالا بالواو اه ومنها يعبر مرجع اسم الإشارة هنا وكتب أيضا قوله أن أي في بعض النسخ حذف أن وهي أوضح والمعنى جواب هذا الاستفهام تدبر (قوله وكل جملة) لما بين وجوب الواو في الخالية عن الضمير إذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا ومنها ما لا يصح أشار إلى بيان ذلك فقال وكل الخ اه ع ثم قال وكان يكفيه عن هذا التطويل والتعقيد أي بقوله وكل الخ أن يقول وورد الجملة حالا بالواو وحده جائزا لا في كذا وكذا ع (قوله بان يكون فاعلا) كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح أن تجي منه الحال فإذا أثبت بجملة خلت عن ضميره كقولك عمر و يتكلم جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أي جاء حال كون عمر و يتكلم (قوله أو مفعولا) ولو بواسطة حرف الجر وكتب أيضا قوله أو مفعولا حقيقة نحو رأيت زيدا أو تقدير انحو هذا زيدا ذهوف في تقدير أعني زيدا بالاشارة فزيد اسم يصح أن تجي منه الحال اه ع ومنه هذا على شيئا (قوله لانكرة محضة الخ) خرج بقوله يجوز أن ينتصب الخ وكتب أيضا قوله لانكرة محضة ذهب ابن مالك تبع السيبويه إلى أن صاحب الحال يقع نكرة بلا مسوق كقولهم علمه مائة أيضا وليس ببيضا تميز لان تميز المائة لا يكون جعنا وكتب أيضا قوله لانكرة محضة ينبغي أن يقيده بعدم تقدم الحال ان يجوز وقوع النكرة المحضة إذا حال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجلا على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الخالية الخالية عن الضمير الجائزة بالواو لا يجوز تقدمها على ذهاب رعاية الأصل الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبغ على جوازها عند الجمهور وان منعه المغاربة ثقلة الدم تأمل اه فنرى أقول الأولى أن يراد بالانكسر المخصوص في عبارة الشارح المنكسر المحبوب بمسوق لتدخل النكرة العامة الواقعة في النفي ونحوه لا خصوص المنكسر المخصوص باضافة أو وصف لما فيه من القصور كما عرفت وحينئذ تدخل المنكسر المناخر عن الحال فلا احتياج إلى تقييد قوله لانكرة محضة اه (قوله وانما لم يقل عن ضمير الخ) أي مع أنه أحصر ع (قوله لان قوله الخ) أي فالأخبار في هذا التركيب انما هو بالصحة التي لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حالا لم يحصل لا يسمى صاحب حال الا مجازا اه ع ولذا قال الشارح ولما لم الخ وكتب أيضا قوله لان قوله الخ قال في الاطول وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لانه ربما امتنع أن يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كفاي المصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد على غفلته فانه يشعر بأنه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه تحريزا عن التجوز وقد عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضا في نحو جاء زيد ويتكلم عمر و اه ملخصا (قوله يصح أن تقع الخ) لا يقال هذا من الأخبار معلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لا نأقول جواز ورود الحال عن الاسم في الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو فهو مفيد فائدة خاصة اه ع وقوله أعم الخ أي لصدقه بما إذا كانت جملة الحال مشتملة على الضمير وبما إذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثاني (قوله بالواو) أي مع الواو كما في المطول (قوله وما لم يثبت له هذا الحكم الخ) من ثمة العلة (قوله أعني الخ) لما كان المتبادر عودا لاشارة إلى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مراد اقال أعني الخ (قوله لم يصح اطلاق اسم

والخبر والنعت فاجملة) التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي جالاعنه (وجب الواو) ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجب فيها الواو أراد أن يبين أن أي جملة يجوز ذلك فيها وأي جملة لا يجوز فقال (وكل جملة خالية عن ضميرها) أي الاسم الذي (يجوز أن ينتصب عنه حال) وذلك بان يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو منكر المخصوصا لانكرة محضة ولا مبتدأ أو خبرا فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله (يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه) أي عما يجوز أن ينتصب عنه حال (بالواو) وما لم يثبت له هذا الحكم أعني وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم

ولم يقل يجوز ان تقع تلك
الجملة حالاً عنه ليدخل فيه
الجملة الخالية عن الضمير
المصدرة بالمضارع المثبت
لان ذلك الاسم مما يجوز
ان تقع تلك الجملة حالاً عنه
لكنه مما يجوز ان ينتصب
عنه حال في الجملة وحينئذ
يكون قوله كل جملة خالية
عن ضمير ما يجوز ان
ينتصب عنه حال متناولاً
للمصدرة بالمضارع الخالية
عن الضمير المذكور
فيصح استثنائها بقوله
(الا المصدرة بالمضارع
المثبت نحو جاء زيد ويتكلم
عمرو) فانه لا يجوز ان يجعل
ويتكلم عمرو حالاً عن زيد
(المسببات) من ان ربط
مثلاً يجب ان يكون
بالضمير فقط ولا ينعني ان
المراد بقوله كل جملة الجملة
الصالحة للحالية في الجملة
بخلاف الانشائيات فانها
لا تقع حالاً البتة لامع الواو
ولا بدونها (والا) عطف على
قوله ان خلت أي وان لم
تخل الجملة الخالية عن ضمير
صاحبها (فان كانت فعلية
والفعل مضارع مثبت
امتنع دخولها) أي الواو
(نحو) قوله تعالى (ولا تمن
تستكثروا) أي ولا تعط
حال كونك تعد ما تعطيه
كثيراً (لان الاصل) في الحال
هي الحال (المفردة) لعراقة
المفرد في الاعراب وتطفل
الجملة عليه بوقوعها موقعه
(وهي) أي المفردة (تدل
على حصول صفة) أي معنى
قائم بالغير لانها البيان الهيبة

صاحب الحال عليه) أي وهما لم يثبت له ذلك الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله الامحازا) باعتبار ما
يؤثر (قوله ليدخل فيه) أي في ذلك القول أعني قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز ان تقع تلك الجملة
حالاً عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالاً (قوله فيصح استثنائها) أي استثناء متصلاً (قوله
الا المصدرة بالمضارع الخ) قال في الاطول يجب ان يستثنى المصدرة بالماضي الخالي عن قد لفظاً وتقديراً
أيضاً اه أقول سيأتي عند بحث اقتران الماضي بقدر جواز انفرد الواو فيما ذكر على قوله (قوله ربط
مثلاً) أي في كونها مضارعية مثبتة لا في الخلو عن الضمير لان ما يأتي انما هو في المضارع المتحمل للضمير
لكن التعليل الا في يقتضي امتناع ربط المضارع المثبت مطبقاً بالواو وتأمل من عرق زيادة (قوله في
الجملة) زادها لادخال الجملة المصدرة بالمضارع المثبت فانها تصلح للحالية في حال اشتغالها على الضمير فان
قلت الجملة في قوله وكل جملة مفيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل المصدرة بالمضارع المثبت مع ان
صلاحيتها عند اشتغالها على الضمير قلت المراد انما اذا جعلت غير خالية عنه بل مشتقة عليه صلحت لذلك
فتأمل وهاهنا يعلم انه لو قال فيما سبق يجوز ان تقع تلك الجملة حالاً عنه لاصح اذا المراد تقع في الجملة فلا يندفع
السؤال السابق فتأمل وكان المناسب ان يقول ولو في الجملة أي بعض الاحوال كحال الارتباط بالضمير في
المضارع المثبتة (قوله فانها لا تقع حالاً الخ) أي لا يتقدير القول لان الحال كالنعت وهو لا يكون انشاء فان
قلت هو كالتحيز ايضاً والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية
مع ما قيد بها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويلزول بزواله أفاده يس (قوله أي وان لم تخل الخ) بان
اشتملت على ذلك فهي حينئذ اما ان تكون اسمية أو فعلية والفعلية اما ماضوية أو مضارعية والمضارعية اما
مصدرة بالمضارع المثبت أو بالمضارع المنقوب وبعض هذه الاقسام يتعين فيها الواو مع ذلك الضمير وبغضها
يجب فيه الضمير فقط وبمضها يستوي فيه وجود الواو وانتفاؤها وبمضها يتخرج فيه أحدهما فأشار
الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان كانت الخ اه ع (قوله والفعل مضارع) لفظاً ومعنى كما هو واضح
وقال سم ظاهره وان كان ماضياً في المعنى نحو وقت وأصل وجهه قال شيخنا رده هذا الظاهر قوله في المتن في
التعليل واما المقارنة الخ تأمل اه يس (قوله تستكثروا) أي على قراءة الرفع وأما على قراءته بالجرم على أنه
بدل اشتمال من تمن فليس مما نحن فيه من يس ولا يصح ان الجزم لكونه جواباً انتهى لان شرط الجزم في
جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا (قوله لان الاصل الخ) قال ع ق
بعد فراغه من الكلام على هذه العلة مانصه ثم اذا نظرنا الى التعليل المشار اليه فيما تقدم للربط بالواو وهو
انه انما يعدل عن الضمير اليه عند وجود الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت
الحاجة الى مزيد الربط بعدم مشابة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الا في يمكن جملة
على ما يساعده ذلك وقد تقدم البحث في مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا لم ينطبق مع هذا
الكلام الخ لان مقتضى ما تقدم ان الواو يوثق بها مع الحاجة الى الربط سواء شابهت تلك الجملة المفرد
أولاً اذ لا تنافي الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة الى
الربط أولاً فلم يطابق ما تقدم هذا الا ان يراد الى ما ذكر بان تفسر الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة
بالمشابهة اه ويتفسير الحاجة وعدمها بما ذكر ان دفع ايضاً ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها قد
يقال ان كانت هذه الصورة لا تمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبداً فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه وان
كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغي جواز الواو فيها حينئذ ومشايتها المفردة معارضة بالاحتياج الى الزيادة
اه (قوله لان الاصل المفردة) قال ع ق وأصله المفردة اما معني كثره ورودها دون الجملة واما معني ان
الحال فضلة وكونها فضلة يقتضي اعسارها بالنصب والاعراب يقتضي الافراد لعراقة المفرد أي تاصله
في الاعراب اه (قوله لعراقة المفرد) أي تاصله في الاعراب وانما تعرب الجملة محلاً لتطفلها على المفرد
بوقوعها موقعه ع ق ثم قال وانما تاصل المفرد في الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز كما تقرر في محله اه
(قوله وهي تدل الخ) أي في أصل وضعها ع ق (قوله لانها البيان الهيبة) قال السيد فينبغي ان تكون على
صيغة الاثبات فيقال جاءني زيد راكباً لا غير ما شاع لم يدل على الهيبة الا التزاماً بذلك أي بكونها

التي عليها الفاعل أو المفعول والهيئة معني قائم بالغير (غير ثابتة) لان الكلام في الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) أي الحال (قيد له) يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت ٦٧ حصول مضمون الحال وهذا معني

المقارنة (وهو) أي المضارع

المثبت (كذلك) أي دال

على حصول صفة غير ثابتة

مقارن لما جعلت قيد له

كالمفردة فتمتنع الواو فيه كما

في المفردة (أما الحصول)

أي أماد لالة المضارع المثبت

على حصول صفة غير ثابتة

(فلا يكونه فعلا) فيدل على

التجدد وعدم الثبوت

(مثبتا) فيدل على الحصول

(وأما المقارنة فلا يكونه

مضارعا) فيصلح للحال كما

يصلح للاستقبال وفيه نظر

لان الحال التي يدل عليها

المضارع هو زمان التكلم

وحقيقته أجزاء متعاقبة

من أواخر الماضي وأوائل

المستقبل والحال التي

نحسن بصدد ما يجب أن

يكون مقارنا لزمان مضمون

الفعل المقيد بالحال ماضيا

كان أو حالا أو استقبالا فلا

دخل للمضارعة في المقارنة

فالأولى أن يعزل امتناع

الواو في المضارع المثبت

بأنه على وزن اسم الفاعل

لفظا وبتقديره معني (وأما

عاجاء من نحو) قول بعض

العرب (قت وأصلك

وجهه وقوله فلما خشيت

أظافيرهم*) أي أسلحتهم

(نجوت وأرهنهم مالهكا

فقبل انما جاءت) الواو في

المضارع المثبت الواقع حالا

(على) اعتبار (حذف

المبتدأ) لتكون الجملة

اسمية (أي وأنا أصلك وأنا أرهنهم)

كافي قوله تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون أي رسول الله اليكم أي وأنتم قد تعلمون (وقيل الاول) أي قمت

وأصل وجهه (شاذ والثاني) أي نجوت وأرهنهم (ضرورة

على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول صفة أو ورد على قوله فينبغي أن تكون الخاء-راءهم غير حالا في نحو جاء القوم غير زيدا لأن يفرق بإمكان الاثبات هنا لا هناك وقيل بعضهم المنفي قد لا يدل على الهيئة كما في هذا المثال وقد يدل كما في المتقابلين الذين ليس بينهما واسطة كالزواج والفرد لكن دلالة في ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والأولى أن يتمسك فيه باستقراء الاستعمالات وقد يتوقف في موافقة النحاة على المنع فيما ذكر وعليه فيفرق بينهما وبين الجملة المنفية بإمكان العدول هنا إلى المشتق الدال اه سم مع حذف (قوله التي عليها الفاعل) أي حال التباس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر فدخل المجزور (قوله غير ثابتة) بأن تنقل عن صاحبها (قوله وهذا معني المقارنة) أي الأرمي أذمعناها المطابق تشارك وقوعي المضمونين في زمان واحد (قوله كما في المفردة) لا يقل هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين لانا نقول هو من قبيل الجمل على النظر لا قياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرحوا بأن مثل هذه التعليلات لبيان المناسبة والافاضل الدليل الآسنه مال اهييس (قوله على التجدد) كان الأولى حذفه اذ لا دخل له في كون المضارع كالمفردة في دلالة على حصول صفة الخ ويمكن أن وجهه الاثبات به الإشارة إلى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك قول ع ق فن جهة ككون المضارع مثبتا في حصول المضمون ووقوعه لاني ذلك المضمون لعدم النافي ومن جهة كونه فعلا في عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه وذلك لان الفعل في أصل وضعه يدل على التجدد المقتضي لعدم اه ثم نافس في كون التجدد يقتضي عدم وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما سنذكره فتأمل وكتب أيضا قوله على التجدد أي الوجود بعد عدم التجدد وقتا فوقتا لان ذلك ليس أصلا في الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اه ع ق وقوله لا التجدد الخ أي تعاقب الامثال ويعبر عنه بالاستمرار التجددى اهييس (قوله وعدم الثبوت) فيه أنه لا يدل على ذلك من جهة كونه فعلا لان التجدد الذي يدل عليه الفعل وضعه انما هو الوجود بعد عدم والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجب بانه يدل على ذلك بمعنى أن شأن التجدد ذو الغالب عليه عدم الثبوت فبني الامر على ذلك من ع ق (قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال) فيه أنه حيثئذ لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة في الحال لكان أولى (قوله وفيه) أي في هذا التعليل نظر وما يجب به عن هذا النظر من أن الحال في الجملة تستروح منه معني المقارنة لا يفيد لان التعليل يصير وهميا لا حقيقيا فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذي علانها امتناع الواو فيه اه ع ق (قوله من أواخر الخ) أي مع الآن الحاضر أفاده سم (قوله المقيد بالحال) اظهر في محمل الاضمار للايهام (قوله بانه على وزن اسم الفاعل لفظا) لانه كعدد حروف اسم الفاعل والساكن فيه في مقابلة الساكن فيه والمتهرك كذلك أي فيمتنع فيه الواو مثله وقد يقال هذه العلة أيضا موجودة في المنفي مع أن الواو تجوز فيه الآن يقال هو تعليل بعد الوقوع فهو في معنى الحكمة وهي لا يلزم اطرادها تأمل (قوله وبتقديره معني) لان كلا منهما يصح أن يستعمل مكان الآخر مضيا وحالا واستقبالا ولو كان قديدي في أحدهما أنه في ذلك المعني مجاز اه ع ق (قوله فلما خشيت أظافيرهم) البيت الاظافير جمع الاظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال تلعب الرواة كلهم على أن أرهنهم ماض على أن أرهنته بمعني رهنته الا الاصمعي فانه رواه وأرهنهم على أنه مضارع وحاصل معني البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالهكا هو ناعندهم ومقيما لديهم اه فترى وقوله ومالك اسم رجل عبارة ع ق هو اسم رجل كما قيل أو اسم فرس (قوله لتكون الجملة اسمية) فيندفع الابراد لكن يرد أن الجملة الاسمية اذا وقعت حالا خرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فساد كفي تعليل المضارع جار فيها اه يس (قوله كما في قوله تعالى الخ) وقيل الآية ليست على تقديره بناء على أن الواو يجب دخولها على المضارع المدخول لقد فلا يحتاج للتقدير اه ع ق (قوله وقيل) أي

اسمية (أي وأنا أصلك وأنا أرهنهم) كافي قوله تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون أي رسول الله اليكم أي وأنتم قد تعلمون (وقيل الاول) أي قمت وأصل وجهه (شاذ والثاني) أي نجوت وأرهنهم (ضرورة

وقال عبد القاهر هي (أى
الواو) فيهما للعطف
لأنه لا يفسد المعنى
فتصا كوجهه ونجوت
راهنا مال كابل المضارع
بمعنى الماضى (والاصل)
فت (وصككت) ونجوت
(ورهنك عدل) عن لفظ
الماضى (الى لفظ المضارع
حكاية للحال) الماضى
ومعناها أن يفرض ما كان
واقعا في الزمان الماضى
واقعا في هذا الزمان فيعبر
عنه بلفظ المضارع (وان
كان) الفعل مضارعا
(منفيا فالامران) جازان
الواو وتركه (كقراءة ابن
ذكوان فاستقيم ولا تتبعان
بالتحقيق) أى بتخفيف
النون فتكون لا النسب
دون التثنية لثبوت النون
التي هي علامة الرفع فلا
يصح عطفه على الامر قبله
فتكون الواو للحال
بجلاق قراءة العامة ولا
تتبعان بالتشديد فانه نهى
مؤكدا معطوف على
الامر قبله (ونحو ومالنا)
أى أى شئ ثبت لنا (لا تؤمن
بالله) أى حال كوننا غير
مؤمنين فالفعل المنفى
حال بدون الواو وانما جاز فيه
الامران (لدلالة على
المقارنة

في الجواب عن ذلك وكتب أيضا قوله وقيل الاول شاذير عليه قوله تعالى قالوا تؤمن بها أنزل علينا
ويكفرون بما وراءه أى قالوا ذلك والحال أنهم كافرون بما وراءه وقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله أى كفروا حال كونهم صادقين عن سبيل الله فيتمتعين الجواب بتقدير المبتدأ أو بجعل
الفعلين بمعنى المضى على ان الواو عاطفة كما يأتي في الجواب الثالث اه ع ق وقال عبد الحكيم قوله شاذ
أى واقع على خلاف قياس النحوي فلا ينافى الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله تعالى كما صرح في تعريف
الفصاحة اه (قوله وقال عبد القاهر) أى في الجواب عن ذلك (قوله عدل عن لفظ الماضى) اعتذار
عن عطف المضارع على الماضى (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وانما يفعل هل هذا في الماضى المستقرب
حصوله كانه يحضره المخاطب ويصوره ليتعجب منه ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال
الذى الكلام فيه والافق يعبر عنه باسم الفاعل كما صرح جوابه في قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد
ولهذا عمل باسط في المفعول مع أنه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة
في حكاية الحال الماضية تكون بالمضارع وباسم الفاعل هذا وما ذكره الشارح في معنى حكاية الحال
الماضية مأخوذ من كلام صاحب الكشاف واستحسنه الفاضل الرضى وذكر الاندلسي أن معناها أن
تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن كذا في الفنى
(قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) الدال على الحضور لانه يدل في الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم
اه ع ق وهو موافق للقول بان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو الذى اختاره السيوطي
في جمع الجوامع له في النحو (قوله منقيا) أى بما أو بلا بلان لانها تخلص الفعل للاستقبال والجملة
الحالية يجب تجريدها عن علم الاستقبال كحرف التنفيس ولن لتلا يحصل تنافى بحسب الظاهر بين
كونها حالية وبين علم الاستقبال وان كان في الحقيقة لا تنافى راجع ع ق وحاصل هذا التوجيه أنهم
استنبهوا تصدير الحال بعلم الاستقبال لما بينهما من التنافى بحسب الظاهر واعتبار اللفظ قال الفنى
وقد وجهه بأن عامل الحال قد يكون مفعلا زمانا التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما
عداه طرد الباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس ككون ان منزلة ما للنافية وصرح
ابن هشام في التوضيح بامتناع الواو المضارع المنفى بما أولا اه يس (قوله فالامران جازان) أى على
السواء وبعضهم رجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقيم غير متبعين (قوله دون النهى
لثبوت النون) قال أبو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان أحدهما أنه نهى أيضا وحذفت النون الاولى
من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لأنها لو حذفت حذفت متحركة فاحتسب الى تحريك الساكنة فحذف
الساكنة أقل تغييرا والثاني أن الفعل معرب من فوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر في معنى النهى كقوله
تعالى لا تعبدون الا الله والثاني أن يكون في موضع الحال هذا ويجوز أن تتبعان لحقته نون التوكيد
الحقيقة وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب اليه يونس ويكون انشاء ويصح العطف فالأية مثال
لا شاهد اه كذا في الفنى (قوله فلا يصح عطفه الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة
العامة) أى عامة القراء أى جميعهم أى ما عدا ابن ذكوان (قوله فانه نهى مؤكدا) ولا يجوز أن يكون
بقيا وزن الرفع حذفت لتوالي الامثال لان المنفى لا يؤكدا (قوله أى شئ ثبت لنا) فكان ما نعالنا من
الآيمان ع ق (قوله فالفعل المنفى حال) والعامل في الحال هو العامل في لنا المقدر وصاحب الحال هو
الضمير المجزور اه ع ق وهو معمول محلا للعامل في الحال فهو على القاعدة من أن العامل في الحال هو
العامل في صاحبها (قوله لدلالة على المقارنة) أى فكان فيه طرف من مشابهة المفرد بخاز الترك وقوله
دون الحصول أى فكان فيه طرف من عدمها بخاز الآيمان فان نظر الى المشابهة سقطت الحاجة الى مزيد
الربط سقطت الواو وان نظر الى عدمها جاءت الحاجة فجاءت الواو وهذا هو المنطوق راليه فيما يأتي من
التفصيل ولما تكافأت الجهتان جازا الامر ان على السواء على أن الذى ينبغي على هذا أن لا تخير بل
يرتكب أحد الوجهين باعتبار النظر ولكن لم يراع ذلك لان القصد تعديل ما وجد بما ينضبط به لا التعليل

الموجب لايجاد اه ع ق (قوله لكونه مضارعا) انظر لم جعل السبب هنا في المقارنة كونه مضارعا وفيما يأتي في الماضي المنفي استمرار المنفي مع أن الفعل في الموضوعين منفي ومع أن المقارن في الحقيقة المنفي لا الفعل في الموضوعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بان لم يلزم لنا كالجزم من الفعل وذلما معناه كان المجموع كانه صيغة ماض اه (قوله انما يدل مطابقة) وان كان نفي الشيء يدل التزاما على حصول ضده لان المعبر في التعليل المطابقة التي هي الاصل اه ع ق (قوله وكذا) أي كجواز الامرين في المضارع المنفي (قوله ماضيا لفظا) يشمل المثبت كضرب والمنفي فحومضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس (قوله أني يكون لي غلام) أي يوجد والسؤال ليس على وجه الشك في المندور بل سؤال فرح وتعجب اه ع ق (قوله وقد بلغني الكبر) فالحال بلوغ الكبر وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما فصيح كونه منتقلا وقال حسن جاي البلوغ المذكور كما يتحقق يضمحل (قوله حصرت صدورهم) أي ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع ق (قوله المنفي لم أو لمّا) وأما المنفي بغيرهما فان كان ذلك النافي بخلاف المضارع للاستقبال كان لم تقع الجملة حالا وان كان ماضيا فلا فيجوز الامر ان كما تقدم وعند ابن هشام يجب ترك الواو اه يس (قوله على مثال) أي مما يستشهد به اه ع ق فلا يقال المثال لا تشترط صحته وكتب أيضا مانصه وقد استشهد به بقوله

فقال له العيان سمعوا طاعة * وحذرتا كالدر لما يثقب

اه ع ق أي دموعا كالدر قبل تثقيب (قوله ولم يمسن بشر) فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عدم من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد أبوك عطوفاه وهذا القدر يكفي في عدمه من الاحوال المنتقلة اه فترى وكتب أيضا قوله ولم يمسن بشراي والخال أني أعلم حينئذ أني لم يمسن بشرا في الماضي وبهذا التقدير يعلم أن العامل في الحال ان قيد بحال يعلم مضيا أي سبقها ذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة اه ع ق (قوله أما المثبت) أي أما الماضي المثبت وقضيته عدم جواز الوجهين في المنفي فحجاء زيد وما ركب لكن تقدم عن سم ان المنفي كالمثبت ويوافق قول بعضهم ترك الشارح في المطول التفصيل في الماضي بين كونه مثبتا أو منفيًا لان حاله لا يختلف بالاثبات والنفي كذا في يس وكتب أيضا قوله أما المثبت الخاص بالماضي لفظا ولا يبعد أن يدخل فيه الماضي المستعمل في موضع المضارع لنسكته كالمبالغة في نحو اتى امر الله وانظر لو استعمل الماضي في الاستقبال مجازا اه سم وفيه أن الصورة التي أمر بنظرها هي الصورة التي لم يستبعد لها فعل صواب العبارة الثانية وانظر لو استعمل المضارع في الماضي مجازا (قوله قد لاته على الحصول) أي في شبه الحال المفردة وبهذا جاز ترك الواو وقوله دون المقارنة أي فلم يشبهها فيها وبهذا جاز لا تيان بها (قوله يعني حصول الخ) فاللام للعهد (قوله لكونه فعلا مثبتا) فن كونه ثابتا لا منفيًا في الحصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضي التجدد المستلزم لعدم بقيد عدم الثبوت اه ع ق وفيه ما تقدم (قوله تقرب الماضي من الحال) المقضية للمقارنة وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة بالنون لا المقارنة بالباء والاصح ان ذلك في الماضي المجرد عن دلالة انما يدل على التقدم عن الحال لا على البعد منها نعم وجود قد آكد في تلك المقارنة بالباء لكن التأكيدي لا يدل على الوجوب ويشترط في الماضي الموالى لقدمه أن لا يكون مواليا لا لا ولا متلوايا ولا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لا ضربته قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام قرره فالخاصل أن الواو وقد عتنتان في الماضي الثاني لا لا والمتلوايا ويجبان عند فقد الضمير فحجاء زيد وقد طلعت الشمس ويجوز مجيئهما وتر كهما وانفراد كل منهما في الباقي واجتماعهما خيرا من تركهما وتر كهما خيرا من انفراد الواو وهذا خيرا من انفراد قدوذ كر الرضى أن الواو وقد قد يجتمعان بعد الانحوا ما القيمة الا وقدأ كرمي ومذهب سيدي به عدم جواز حذف قد وتاول حصرت بانه صفة لموصوف محذوف أي جاءكم قوم حصرت صدورهم وجهلها بعضهم على الدعاء اه ملخصا وقوله ويجوز مجيئهما وتر كهما نقل قبل ذلك أن البصريين الا لا خفش قائلون بان الماضي لفظا لا يقع حالا الا ومعه قد ظاهرة أو مقدرة فجواز تركهما مبنى على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة بالنون الخ

والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول (وكذا) يجوز الواو وتركه (ان كان) انفعلا (ماضي لفظا أو معنى كقوله تعالى) اخبارا عن ذكرى (أنى يكون لي غلام) وقد بلغني الكبر (أو بالواو) وقوله تعالى أو جأؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا في الماضي لفظا وأما الماضي معنى فالمراد به المضارع المنفي بالواو فانهم ما قبلان معنى المضارع الى الماضي فأورد المنفي بلم مثاليين أحدهما مع الواو والا تخربونه واقتصر في المنفي بلما على ما هو بالواو فكانه لم يطالع على مثال ترك الواو الا أنه مقتضى القياس فقال (وقوله تعالى أنى يكون لي غلام ولم يمسن بشرا وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسنهم سوء وقوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم أم المثلث) أي أما جواز الامرين في المثبت (قد لاته على الحصول) يعني حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا) أي وعدم دلالة على المقارنة (منظر أن يكون مع قلنا ظاهرة) كما في قوله تعالى وقد بلغني الكبر (أو مقدرة) كما في قوله تعالى حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضي من الحال والاشكال المذكور وارد ههنا

بصددها غير الحال التي
تقابل الماضي وتقرّب قد
الماضي منها فتجوز المقارنة
إذا كان الحال والعامل
ماضيين وانفصل قد انما يقرب
الماضي من الحال التي
هي زمان التكلم وربما
تبعد عن الحال التي نحن
بصددها كما في قولك جاءني
زيد في السنة الماضية وقد
ركب فرسه والاعتذار عن
ذلك منذ كور في الشرح
(وأمّا المضي) أي وأما جواز
الأمري في الماضي المنفي
(فلذلك لا نه على المقارنة دون
الحصول أما الأول) أي
دلالة على المقارنة فلان
لما لا (ستغراق) أي لا امتداد
النفي من حين الانتفاء
إلى زمان التكلم (وغيرها)
أي غير لما مشتمل لم وما
(لا انتفاء متقدم) على زمان
التكلم (مع أن الأصل
استمراره) أي استمرار ذلك
الانتفاء لما سيجيء حتى
تظهر قرينة على الانقطاع
كما في قولنا لم يضرب زيد
أمس لكنه ضرب اليوم
(فيحصل به) أي بالنفي أو
بأن الأصل فيه الاستمرار
(الدلالة عليها) أي على
المقارنة (عند الإطلاق)
وترك التقييد بما يدل على
انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف
المثبت فان وضع الفعل على
إفادة التجدد) من غير أن
يكون الأصل استمراره فاذ
قلت ضرب مثلاً كفي في
صدقه وقوع الضرب في
جزء من أجزاء المياضي
واذا قلت ما ضرب أفاد

ما نصه دفعه بعضهم بأن المقارنة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء في حكمه ولذا أطلق الآن على الزمان
القريب من الحال قال الفري ولا يخفى لو عن شوب لان الظاهر أن المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو
في حكمها ولذا قال الفاضل المحشي إذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى
المجيء متقدماً عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها وإذا دخلت عليه قد قربته من المجيء وتفهم المقارنة
بينهما فإما كان ابتداء الركوب كان متقدماً على المجيء ولكن قارنه أي قارن الركوب لا ابتداء المجيء
(قوله وهو أن الحال التي نحن بصددها) وهي الحال الخوية المقارن وقوعها وقوع العامل (قوله فتجوز
المقارنة الخ) تقرير على مغايرة الحالين (قوله إذا كان الحال والعامل ماضيين) أي فقوله لم فلا يقارن
الحال غير مناسب (قوله كما في قولك الخ) فان مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافية قرب
الركوب من زمان التكلم الذي هو مفاد قد اه ع ق (قوله والاعتذار الخ) قال فيه وغاية ما يمكن أن يقال
في هذا المقام أن حاله الماضي وان كانت بالنظر إلى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط
والحال الآن متباينان لكنهم استباحوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاقوا بلفظ قد
أظهار الحالية وقالوا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فظهر أن تصدير الماضي المثلث بلفظ قد لمجرد
الاستحسان اللفظي اه وحاصله أن المراد أن المضي والحال في الجملة متناهيان فإني بقدم المقاربة للحال في
الجملة وفيه أنه يصير التعليل حينئذ وهو مبني محضاً كما قاله ع ق قال والاولى الجواب بأن المضي باعتبار
العامل في الحال والتقرير بقدم باعتبار دونه ثم أن فيه أيضاً خفاء اه فاذا قلت جاءني زيد ركب ربما يفهم
منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجيء فيؤتى بقدم لتقريبه منه تأمل (قوله في الماضي) أي لفظاً أو معنًى
أعني المضارع المنفي بلم أو لمّا (قوله دون الحصول) وبهذا خالف المفردة (قوله أي لا امتداد للنفي) فلا يجوز
أن يقال لما يقدم زيد بالأمس وقدم الآن اه ع ق (قوله من حين الانتفاء إلى زمان التكلم) قال سم
قد يكون زمان العامل مستقبلاً فلا يكون امتداد للنفي لزمان التكلم مفيداً للمقارنة فليتأمل اه وسيأتي
الاعتذار عنه في كلام ع ق فتنبه وكتب أيضاً قوله من حين الانتفاء اظهاري في محل الاضمار وقوله إلى زمان
التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أوردناه (قوله وغير ما الخ) قال في الأطول الفرق بين لم ولما
كما بين لا نفي الجنس ولا بمعنى ليس في أن الأول نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل بل
رجلان والثاني ظاهر فيه وبجماع الاثبات في البعض فلذا لا يصح لما يضرب زيد أمس بل ضرب الآن ويصح
لم يضرب أمس بل ضرب الآن اه (قوله وما) فيه أنها لنفي الحال كليس فالأولى حذفها كذا قرر بعضهم
وأقول مراد الشارح مامع الماضي بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفي بلم ولما وليست مامع الماضي
لنفي الحال بل مع المضارع تأمل (قوله لا انتفاء متقدم) بالتنوين وبالإضافة (قوله مع أن الأصل استمراره)
أي الكثير الرابع (قوله أي استمرار ذلك الانتفاء) قال في الأطول أي استمرار الانتفاء لا استمرار الانتفاء
المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدي إلى أن الأصل استمرار النفي مطلقاً اه (قوله لما سيجيء) أي
في التحقيق الآتي (قوله حتى يظهر الخ) عبارة ع ق هذا إذا لم يظهر مغيراً ما إذا ظهر فلا يقال الأصل بقاؤه كما
إذا شوه انتفاء ذلك النفي فلا يدل على المقارنة ويعمل حينئذ جواز الأمرين بعلة أخرى ولا جل صحة وجود
المغبر في غير لما لا يكون قولك مثلاً فيما إذا لم يضرب زيد بالأمس وعلم ضربه الآن لم يضرب زيد بالأمس لكنه
ضرب اليوم تناقضاً بل يكون تخصيصاً لذلك الأصل اه (قوله فيحصل الخ) قال ع ق وانما حصلت المقارنة
بالاستمرار إلى زمان التكلم لا بابتناء على أن الدلالة على حال التكلم كما في المضارع تدل على المقارنة وقد علمت
ما فيه فاذا قلت جاءني لم يتكلم أفاداً للمقارنة للنفي بسبب كون الأصل استمراره اه (قوله أي بالنفي) الموصوف
بأن الأصل بقاؤه اه ع ق وكتب أيضاً قوله أي بالنفي أن الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لانه الذي تقدم ذكره
صريحاً (قوله بخلاف المثلث) فلا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنة الا وضاع ولا استصحاباً اه ع ق (قوله على
إفادة التجدد) أي مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الأصل الخ) لما سياتي في التحقيق
وكتب أيضاً قوله من غير أن يكون الأصل الخ انظره مع قولهم الأصل في كل ثابت دوامه حتى انه وجه إفادة
الاسمية الدوام بذلك (قوله وإذا قلت ما ضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفي في جميع أجزاء الماضي

ولا يدل على بقاءه في الحال لتحصل المقارنة فالوجه ان يقال في بيان المقارنة أن الاصل استمرار النفي اه سم
(قوله استغراق النفي لجميع) أي النفي للحدث في جميع الخ اما مراعاة الاصل كما تقدم واما لا الفعل
حينئذ كالكسرة في سياق النفي اه ع ق (قوله وذلك) أي كون النفي يفيد الاستمرار والاثبات لا يفيد
ثم ان هذا لا يتم الا بكلام المستن في التحقيق والافتراق يتناقض بتأني بالعكس (قوله في طرفي نقبض) المراد
بالنقبض الجنس الشامل للمتعذر والمراد طرفان هما نقبضان أو المراد بالنقبض التناقض وفي على كل زائدة
تأمل (قوله ولا يخفى ان الاثبات في الجملة) أي في زمن ما فلا يكذب الاثبات في بعض الأزمنة الا اذا صدق
النفي في جميعها (قوله انما يناقض النفي دائما) اذ لو كان النفي كالاتبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان لم
يتحقق التناقض لجواز تغير الجزأين فاصفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي
الاستغراق كذا في المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام يشعربان نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق
النفي للزمان الماضي وضد ما تقدم يدل على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على ان الاصل
استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره ههنا انما يفهم منه اذا غوبل الاثبات بالنفي
وقيل في رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب اه (قوله أي تحقيق هذا الكلام) عبارة لا طول أي
تحقيق أن الاصل استمرار النفي (قوله لا يفتقر الى سبب) أي الى وجود سبب اذ سببه عدم السبب والا
فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته اه أطول
واليه أشار الشارح بقوله في شرح كلام المصنف الى سبب موجود وقوله الى وجود سبب (قوله يحتاج
الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الخ) مبني على أن الوجود غير الموجود وانه من الاحوال التي
هي من الاعراض التي هي من متعلقات القدرة ولي أن العرض لا يبقى زمانين أما على القول بان الوجود
عين الموجود والقول بان العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا للوجود والحادث
احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الاحاطة بحداتها
ثم هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى ابقاها وان شاء أعدها وابقاها على هذا بقاء العرض الاول
(قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب) هو امداد الذات بالاعراض المتضمنة استمرار وجودها (قوله
حصل من اطلاقه) أي عما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة) قال
في المطول وقد عرفت ما فيه اه أي من ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون
العامل ولو كان في الاستقبال لازمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم
وأي من هذان ذلك فنرى اه سم (قوله هذا) أي ما ذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أي عند علماء العربية
اه ع ق (قوله جواز تركها) أي والاثبات بها وانما نص على جواز الترك لانه هو المختلف فيه واما الاثبات
فلم يقل أحدا بامتناعه ع ق (قوله لعكس الخ) بين المصنف أن على الجواز تخلف أحد الأمرين المعال
بهما منع الواو في المضارع المثبت فقول الشارح لدلالة الاسمية على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على
حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أي لدلالة الخ) أو رد على التعليل أن نحو جاءني زيد وعمر وبتكلم
مما أخبر فيها بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فينتقض ما ذكر في الجملة الاسمية
وقد يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمية وذلك كاف لان هذه الامور بيان لعلة ما وقع لجرد
الضبط بالمناسبة لبيان الامور البينة لا الاحكام والافكل ما ذكر المصنف مختل عند التحقيق كما تقدم وورد
أيضا أن كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضي خروج الكلام عما نحن بصددده لان الكلام في الحال
المنقلة وما غيرهما فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن ذلك منظور فيه
الى الاصل واكتفي بذلك على وجه التوسع والافكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل اه ع ق (قوله لكونها
مستمرة) حتى في زمن التكلم وقد بينا على أن المقارنة يقتضيها الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث
السابق بيانه ع ق (قوله نحو كلمته فوه الى في) أي ويجوز أن يقال وفوه الى في وأما وجوب سقوطها في
الاسمية المعطوفة على المفردة كقوله تعالى فإها بنا سنايبا تاوههم قائلون فلعر وض كراهية الجمع بين
واو الحال التي أصلها العطف اذ هي للربط الذي هو كالعطف وحرف العطف الذي هو واو اه ع ق وكتب

استغراق النفي لجميع أجزاء
الزمان الماضي لئلا
لاقطعا بخلاف لما رزك
لانهم قصدوا أن يكون
الاثبات والنفي في طرفي
نقبض ولا يخفى ان
الاثبات في الجملة انما يناقض
النفي دائما (وتحقيقه) أي
تحقيق هذا الكلام (أن
استمرار العدم لا يفتقر الى
سبب بخلاف استمرار
الوجود) يعني أن بقاء الحادث
وهو استمرار وجوده يحتاج
الى سبب موجود لانه وجود
عقيب وجود ولا بد للوجود
لحادث من السبب بخلاف
استمرار العدم فانه عدم
فلا يحتاج الى وجود سبب
بل يكفي مجرد انتفاء
سبب الوجود والاصل في
الحوادث العدم حتى
توجد عللها في الجملة لما
كان الاصل في النفي
الاستمرار حصل من
اطلاقه الدلالة على المقارنة
(وأما الثاني) أي عدم
دلالته على الحصول
(فلا يكونه منقيا) هذا اذا
كانت الجملة فعلية (وان
كانت اسمية فالمشهور جواز
تركها) أي الواو (للعكس
ما مر في الماضي المثبت)
أي لدلالة الاسمية على
المقارنة لكونها مستمرة
لا على حصول صفة غير
ثابتة لدالتها على الدوام
والاثبات (نحو كلمته فوه الى
في)

معنى مشافها (و) أيضا المشهور (أن دخولها) أي الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها) أي الجملة الاسمية (على عدم الثبوت مع ظهور الاستثنا فيها نفس زيادة رابط نحو) قوله تعالى (فلا تجعلا) الله أن دادا وأنتم تعلمون) أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت (وقال عبد القاهر إن كان المبتدا في الجملة الاسمية الحالية ضمير ذي الحال وجبت الواو) سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع أو) اسمًا نحو جاء زيد (وهو يسرع) وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم إليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمنع في نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو يسرع لأن ذلك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحًا في أن لا يتجدد سبيلًا إلى أن تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه إليه في الاثبات لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع والا لكانت بركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى أن تقول جاءني زيد وعبر يسرع أمامه

أيضا قوله فوه إلى في ويرى فاه إلى في وفي تخريجه أقوال منها أنه على تقدير جاعلا انظر يس (قوله بمعنى مشافها) فيه إشارة إلى أنها حال من التاء وإذا قال ع ق مشافها (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها على الثبوت قال السيرامي في هذا التعليل نظر لان الدلالة على الثبوت المقتضى للمقارنة يقتضى ترك الواو كما تقدم أي في قوله لعكس ما مر في الماضي المثبت اه ومثله في الأطول حيث قال لعدم دلالتها على عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الأولوية على قوله مع ظهور الاستثنا فيها فالأولى الاكتفاء به اه وقال الفري يريده أنه إذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيشية مع ظهور الاستثنا فكان دخول الواو أولى اه وحاصل البحث تعارض التعليلين وحاصل الجواب اختلافهما بالحيشية (قوله مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الأمرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستثنا فيها دون الفعلية لأن الاسمية قد يكون جزأها جامدين فلا يكون فيها ما في المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فإنها دائماً مشقة فقربت منها فلا يظهر فيها استثنا كما يظهر في الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستثنا (قوله أي وأنتم من أهل العلم) أي ومن شأن العالم التمييز بين الأشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل اه ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أي فيكون الفعل بمنزلة لازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أي فيكون مفعوله مقدرا (قوله ما بينهما) أي الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لأن المشهور معمم وهذا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وانظر إذا كان خبره ظرفا اه يس (قوله لان الجملة أي الحالية أطول) (قوله حتى تدخل الخ) غاية في النفي وقوله في صلة العامل أي فيما يتصل بالعامل أي يتعلق به بأن تكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل في صلة العامل قال الفري المراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستثنا اللغوي الذي ذكره عكسه اه قال سم فعلم أنه ليس المراد بالدخول في صلة العامل مطلق كونه قيدا بل كونه قيدا على الوجه المذكور فلا ينافي عدم الدخول في صلة العامل بهذا المعنى كونه قيدا له في الجملة كما هو صريح كلام الشيخ في نحو جاء زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف بأن هذه الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يمنع دخولها في صلة العامل فكان الحاصل أن الحال تارة تتبع العامل في الاثبات بأن تثبت لذي الحال ابتداء لا بواسطة اثبات الحال لضميره المنفصل أو صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالاثبات بأن تثبت لضمير ذي الحال المنفصل أو صريح اسمه كما في يسرع ومسرعى مثل المصنف فالأولى تكون بدون الواو واثنائية لا تكون إلا بالواو اه وكتب أيضا على قوله في صلة العامل ما نصه أي عامل الحال اه أطول (قوله وتنضم إليه الخ) عطف لازم أو تقسيرا مراد (قوله وتقدر تقدير المفرد) فإذا قلت جاء زيد يركب فالمثبت هو المجيء عطف الراكب لا المجيء عمقيد باثبات مستأنف فهو في تقدير جاء زيد راكبا (قوله وهذا) أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام إليه في الاثبات وتقديره تقدير المفرد مما يمنع الخ أي وهذا المذكور المقتضى للترك ممنوع فالترك ممنوع فلا تبيان بها واجب وهو المطلوب (قوله والا) بأن أعدته بدون قصد الاستثنا وبعبارة ع ق ولولم تقصد الاستثنا لو حب أن تقول مسرعا أو يسرعا لان المضارع كالوصف في أول وهلة فيكون داخلا في ثبوت العامل ولو قصدت هذا المعنى أعسى ضمها إليه ضم المفردة لكانت قد تركت المبتدأ الخ (قوله بمضيعة) بكسر الصاد كما في الحفيد أي مكان الضياع (قوله وجعلته لغوا في البين) أي ملغوا عن الاعتبار ومن يدا في البين وهو تفسير لقوله تركت الخ وكتب أيضا ما نصه للحصول الفائدة بدون الضمير فالأبيان به يشعر بقصد الاستثنا المنافي للاتصال فلا يستقل بإفادة اللفظ فتجب الواو (قوله في البين) أي فيما بين الحال وعاملها لان القصد حيثما إلى نفس تلك الحال المفردة التي ليس لها في صيغة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها اه ع ق (قوله وجرى) معطوف على قوله كنت وضمير جرى يرجع إلى المبتدأ أي وجرى ذلك المبتدأ مجرى عمرو في أن تقول الخ أو إلى قولك جاء زيد ويزيد يسرع

ثم ترعى ثم أنت لم تستأنف
كلاما ولم تبدئ السرعة
اثباتا وعلى هذا فالأصل
والقياس أن لا تجيء الجملة
الاسمية إلا مع الواو وما جاء
بدونه فسيبيل سبيل الشيء
الخارج عن قياسه وأصله
بضرب من التأويل ونوع
من التشبيه هذا كلامه في
دلائل الإعجاز وهو مشعر
بوجوب الواو في نحو وجاء
زيد وزيد يسرع أو مسرع
وجاء زيد وعمر يسرع أو
مسرع أمامه بالطريق
الأولى ثم قال الشيخ (وإن
جعل نحو على كنهه سيف
حالا كثر فيها) أي في تلك
الحال (تركها) أي ترك
الواو (نحو) قول بشار
* إذا أنكرتني بلسة أو
نكرتها *

(خرجت مع البارزى على
سواد) أي بقية من الليل
يعنى إذا لم يعرف قدرى
أهل بلدة أولم أعرفهم
خرجت منهم مصاحبا
للبازى الذى هو أبكر الطيور
مشة - لا على شئ من ظلمة
الليل غير من تنظر لاسفار
الصبح فقوله على سواد
حال ترك فيها الواو ثم قال
الشيخ الوجه أن يكون
الاسم فى مثل هذا فاعلا
بالظرف لاعتماده على
ذى الحال لا مبتدأ وينبغى
أن يقدر ههنا خصوصا
أن الظرف فى تقدير اسم
الفاعل دون الفعل اللهم
الأن يقدر فعل ماض هذا
كلامه وفيه بحث

(قوله ثم ترعى الخ) أى وهذا لا يصدر من العقلاء (قوله ولم تبدئ السرعة) فيه إشارة إلى أن الحال فى الحقيقة
يسرع ومسرع فى المثالين أه سم (قوله لا تجيء الجملة الاسمية الخ) شامل لكل جملة اسمية فلا تنقيد
بما لمبتدأ فيها ضمير ذى الحال كما هو ظاهر كلام المصنف ويدل على ذلك تمثيله لما خرج عن القياس والأصل
بنحو قوله فى أه سم (قوله بضرب من التأويل) كما فى قوله تعالى بيانا أو هم قائلون بترك الواو فيها
بتأويل أن الواو كحرف العطف فلا تجتمع مع حرف عطف آخر أو بضرب من التشبيه بالمفرد كما فى قولك
كلمته فوه إلى فى لانه يتبادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو أى
متعادين وهذا التأويل لا يحسن فى نحو جاء زيد وهو يسرع ولذلك قيل أن إسقاط الواو فيه خبيث لأن
التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قدباح به السياق فعدل عنه معنى فى الجملة
كالتمريض بعد دأوة بعضهم بعضا المفيد للتقريب على التعادى من الأبعاد مع شمول الجنس لهم
بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا فى ذلك ولو اقتضاه وانما التأويل بإسقاط الضمير أه ع ق وقد علم
هذا وجه العدول عن المفرد إلى الجملة مع أنها فى موضع الحال المنزلة راجع ع ق (قوله وهو مشعر الخ)
اعتراض على المصنف وكتب أيضا قوله وهو مشعر الخ وافقه السيد على ذلك وللعصام معهما كلام أنظره
فى أطوله (قوله وجاء زيد وعمر - ر ويسرع الخ) بل جاء زيد وعمر والخ أولى وأولى (قوله بالطريق الأولى) أى
وظاهر كلام المصنف خلافه أه ع ق ووجه الأولوية أنه جعلها مشبها ما حيث قال أولا كان بمنزلة
الخ وقال ثانى أجرى مجرى الخ ولار يرب أن المشبه به أقوى وعال بعضهم الأولوية بأن الاستئناف هنا أظهر
لأن الضمير أقرب إلى الاسم من الظاهر أو من الأجنبي (قوله نحو على كنهه سيف) مما تقدم فيه الظرف أو
المجرور على اسم مرفوع (قوله إذا أنكرتني بلسة الخ) على حذف مضاف أى أهل بلدة أو على الاستناد
المجازى وأنكرتني بكسر العين واستنكرت كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا إذا
استنكرته والبارزى يسكون الياء طائر معروف وجهه برزة والبارزغة فى البارزى وجهه أبراز وبرزان أه
فترى * (تنبيه) بقى من الأقسام الجملة الشرطية والنحاة على منع وقوعها حالا فلا يقال جاءنى زيدان
يسال يعط وزعموا أنه إذا أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ذى الحال نحو جاءنى زيد وهو أن
يسال يعط فيكون الواقع موقع الحال الاسمية لا الشرطية كذا فى المطول والاطول ولصاحب الأطول
معهم مناقشة فراجعوه فى يس أن أبا حيان جوز وقوعها حالا وإنما إذا وقعت حالا لزم أن تكون الواو خلاقا لـ
جنى وأن صاحب العروس قال ينبغى تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا بما إذا كان جوابها خبرا فانها
حينئذ تكون خبرية وأما إذا كان جوابها انشاء فان الشرطية تكون انشائية ولا يشاء لا يقع حالا ثم قال فى
المطول وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك إذا كان ضد الشرط المذكور أولى
بالزوم لما قبل الشرط المذكور الذى هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرمته وان يشمتنى واطلبوا العلم ولو
بالصين فذهب صاحب الكشاف إلى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الوجه ووقيل
للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أى أكرمته ان يشمتنى وان شمتنى واطلبوا العلم ولو لم يكن
بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية والجملة معترضة أه وعلى كونها للحال خرج الشرط عن طلب
الجزاء فلا جواب له كما فى الأطول والدمامى وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القلبيل وهو
ما يجيء بعد تمام الكلام ومثله فى المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أناس يدولد آدم ولا نفر (قوله أن
يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلا بالظرف) لاستلزام هذا الوجه نفي تقديم ما أصله التأخير ع ق (قوله
لاعتماده على ذى الحال) أى صاحبها كالتاء فى خرجت (قوله ههنا) أى فى مقام الحالية خصوصا أى
بالخصوص أى لا خبرية والوصفية (قوله أن الظرف) نائب فاعل يقدر (قوله فى تقدير اسم الفاعل) أى
فهو فى تأويل المفرد فكثر الترك فيه وقوله إلا أن يقدر فعل ماض أى لأن الترك كثير فيه أيضا ولا يقدر
مضارع لأن الواو يجب تر كها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه إن كان سبب قوله خصوصا كون الأصل
فى الحال الأفراد فيقال كذلك الخبر والوصف وإن كان غيره فلم يبينه ويرد عليه أيضا أن تجوز تقدير
المضارع لا يمنع وجود الواو لانه عند وجود الواو يقدر بالماضى لا بالمضارع وعند انتقائه يقدر بالمضارع

ان شئنا ولو كان تجويز تقدير ما يمنع مع الواو ما يمنع من تقدير اسم الفاعل لان الواو ممتنع
مع وجوده بالاحرى وقد تبين بما ذكرنا من تقدير المضارع في نحو على كنفه سيف ان جعل الاسم
مرفوعا على أنه فاعل اه ع في وقوله ان كان سبب قوله الخ عبارة سم ان كان سبب تقدير اسم الفاعل
ههنا خصوصا الخ وقوله وان كان غير ذلك فليبينه قال الفري اذا جعل قوله خصوصا احترازا عن الظرف
الواقع صلة للوصول لم يرد الخبر والنعت (قوله والظاهر الخ) لا يخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه كلام
الشيخ فانه لم يبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للقيام بوجه لا يرد عليه
شيء اه فري ووافق قوله بعضهم ان قول الشارح والظاهر أى في توجيه كثرة ترك الواو (قوله في تقدير
المفرد) وهذا أولى انزوعه الى الاصل ع في (قوله فن أجل هذا) أى امتناع الواو على تقديرين وعدم وجوبها
على تقديرين كتركها وترجح لانه جار في الاربعة وجوبا أو جوارا (قوله وقال الشيخ الخ) هذا يخص
ما تقدم في الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الاسمية الا بضرب من التأويل فتأمل سم (قوله
ويحسن الترك الخ) قال في الاطول ولقد أعجب حيث ختم بحث التذييب بحسن الترك كما ختم بحث الاصل
بحسن الوصل (قوله لدخول حرف) أى غير الواو قال في العروس ويدخل فيه غير كأن من الحروف مثل
ان كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ولا التبرئة كقوله تعالى والله يحكم
لامعقب لحكمه اه وانظر بقية الحروف أماليت ولعل فهم من قبل الانشاء فلا يقعان حالا كذا
في يس (قوله يحصل بذلك الخ) فيه إشارة الى ان العلة في حسن الترك في ذلك ان دخول الحرف يحصل
به نوع من الارتباط وقبل كراهة اجتماع حرفين في الجملة الحالية ورجحه ع في وعبارته وانما حسن
ترك الواو فيها حينئذ كراهة اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط
فان عني أن بعض الاحرف في أصلاها يفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعد في كأن مثلا
أو تعليل ما قبلها بما بعد في هذا اليعم الحرف لورود حسن الترك فيما ليس فيه ذلك كذا التبرئة كما في قوله
تعالى والله يحكم لامعقب لحكمه على أن هذا المعنى منتف عن هذه الاحرف حال كون جملها أحوالا
لا يخفى ان الجملة الحالية لا يشبه بها وان عني أنها سدت مسددا للواو والرابطة فكأنها ربطت فقد عاد ذلك
في التحقيق الى الاكتفاء بالحرف عن الواو كراهة اجتماعهما فالتعليل الاول أقرب اه (قوله كقوله)
أى الفرزدق ع في (قوله الحوارد) جمع حار اه ع في (قوله من حرد) بكسر الراء حردا بتسكين الراء
وتحريكها فهو حارد وحردان والجمع حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع وطوالع لان فاعلا اذا كان صفة
غير عاقل كان جمعه على فواعل قياسيا (قوله وجواني) تفسير (قوله لما في حرف التشبيه الخ) أى والعامل
فيه كأنما لما فيه الخ وقولهم الحال لا تأتي من المبتدأ محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما مر شد
له تعليلهم ذلك بقوله لان العامل فيها هو العامل في صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اه ولا
يعترض بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها الجواز عند بعض المحققين أو يقال يكفي طلب حرف التشبيه
في المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذ هو بمعنى أشبه (قوله برداك) أى
ملبوسك وثناه باعتبار لفظي التجليل والتعظيم المخبر بهما عنه مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة
لفظ الملبوس للوصف معروف للظهور في كل منهما اه ع في (قوله حال) اما من الاحوال المترادفة
بان تكون الاحوال صاحبها واحدا كالكاف في يقيبك أو المتداخلة بان يكون صاحب الحال المتأخرة
الاسم الذي تشتمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل برداك تجييل وتعظيم حال من ضمير سالم كذا في
المطول لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الاول كما في المطول فليس البيت
نصافي المقصود لقيام الاحتمال الثاني وأيضا يحتمل أن يكون برداك فاعلا لسالم ويكون تجييل بدلا
من برداك واذا سلم تجييل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كما في الاطول (قوله ولولم يتقدمها قوله سالم
بحسن الخ) فتركت الواو في الجملة لمناسبة ما قبلها أعني الحال المفردة من ع في

والظاهر أن مثل على كنفه
سيف يحتمل أن يكون في
تقدير المفرد وان يكون جملة
اسمية قدم خبرها وان يكون
فعلة مقدرة بالماضي أو
المضارع فعلى تقديرين تمتنع
الواو وعلى تقديرين لا تمتنع
الواو في أجل هذا كتركها
وقال الشيخ أيضا (ويحسن
الترك) أى ترك الواو في
الجملة الاسمية (تارة لدخول
حرف على المبتدأ) يحصل
بذلك الحذف نوع من
الارتباط (كقوله)

فقلت عسى أن تبصريني
كأنما بنى حوالى الاسود
الحوارد من حردا غضب
فقوله بنى الاسود جملة اسمية
وقعت حالا من مفعول
تبصريني ولولا دخول كأنما
عليها لم يحسن الكلام
الابالواو وقوله حوالى أى
في اكنافى وجوانى حال
من بنى لما في حرف التشبيه
من معنى الفعل (و) يحسن
الترك تارة (أخرى لوقوع
الجملة) الاسمية الواقعة
حالا (بعقب مفرد) حالا
(كقوله الله يقيبك لناسا لما
برداك تجييل وتعظيم)
فقوله برداك تجييل حال
ولولم يتقدمها قوله سالم
بحسن فيها ترك الواو
باب الثامن الايجاز
والاطناب والمساواة

باب الثامن (الاجاز والاطناب والمساواة)

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفري قدم الاجاز تنبيها على انه يناسب التقديم في الكلام وأردفه بالاطناب

لكونه مقابلا له (قوله قال السكاكي) أي في الاعتذار عن ترك تعريف الإيجاز والاطناب من هذه
 الثلاثة تعريفين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص اه ع ق (قوله أما الإيجاز والاطناب الخ)
 لم يذ كر أن المساواة من الأمور النسبية والأقرب أنها من حيث لا تعرف إلا بالنسبة إلى نفي الاطناب والإيجاز اه
 ع ق وقال الفهري لم يتعرض للمساواة مع أنها نسبية أيضا لأنه لا فضيلة لكلام الاوساط فيما يصدر عن
 البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح الشريفة للفتاح وفيه بحث لأن عدم الاعتداد
 إنما يكون إذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمعتد بجواز أن يكون في المقام مقتضيات
 وخصوصيات لا يراعى غيرها البليغ وأما البليغ فن حقه أن يراعىها ويشير إليها مع كون لفظها ممتطابقين
 ويؤيده ما أشار إليه من جواز كون الموجز بالنسبة إلى مقتضى المقام مساويا لمتعارف الاوساط مع بداهته
 اللهم إلا أن يقال مراده أنه ليس بليغا من حيث أنه مساو لمتعارفهم أن قلت فكذا في الإيجاز والاطناب
 إذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث أنه أقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت
 كونه أقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله فلا يكونا نسبيين) علة لقوله
 الآتي لا يتيسر الخ قدمت عليه أي والمنسوب إليه مختلف القدر لا بد من هذا حتى ينتج عدم إمكان التعيين
 من ع ق والمنسوب إليه هو كل منهما بالنظر إلى الآخر فكل منهما منسوب ومنسوب إليه تأمل (قوله
 بالقياس) أي بالنسبة (قوله إلى كلام أزيد منه) يشير إلى أنه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه
 زائدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه أنقص وقديح إعلان من قبيل الشتاء أبرد من الصيف والعسل
 أحلى من الخل اه فترى (قوله لا يتيسر الكلام فيهما) أي تعريفهما (قوله لا يترك التحقيق) لم يقتصر
 على قوله إلا بالبناء على أمر عر في لعدم التصريح فيه بترك التحقيق فـهـ يكون الأمر العر في وفقه
 اه سم (قوله والتعيين) أي تعيين القدر المخصوص لكل منهما في التعريف وهذا تفسير من الشارح
 للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف وأورد عليه النظر الآتي كما سيوضح لك أن نظره
 مبني على تفسيره بتحقيق معناه وتوابعهما (قوله أي لا يمكن الخ) أشار به إلى أن المراد بعدم التيسر عدم
 الامكان لأنه يمكن بعسر (قوله على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز) ظاهر إطلاق لفظ الإيجاز على
 نفس اللفاظ وهو يخالف ما سياتي في قوله قريبا فالإيجاز أداء المعنى بأقل الخ فإن كان يطلق عليهما كما في
 لفظ الخبر والانشاء فالأمر واضح وإن كان لا يطلق الأعلى أحدهما فقط فيقول أحدهما الموضوعين ليرجع
 إلى الآخر اه يس (قوله اذرب) للتكثير وقرر بعض المحققين أنها هنا للتحقيق (قوله والبناء على أمر
 عر في) لأنه لا بد من تعيين منسوب إليه لتمام الأقسام وتنضبط وكلام الاوساط أولى بذلك (قوله على
 أمر عر في) أي متعارف بين أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية اه أطول وكتب
 أيضا قوله على أمر عر في وهو متعارف الاوساط أي فيكون المنسوب إليه الذي هو ذلك الأمر العر في
 مضبوطا في الجملة لأن أفرادها وان تفاوتت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذي هو الإيجاز والاطناب
 مضبوطا في الجملة (قوله وهو متعارف الاوساط) قيل قد يختلف متعارفهم بأن يتعارفوا بارتين عن
 معنى واحد أحدهما أزيد من الأخرى من غير زيادة في المعنى فالمعتبر منهما وإن اعتبرتم تمايز الأقسام
 فليتأمل فان ذلك قد يندفع بقوله الآتي لا يقدرون في تأدية المعنى على اختلاف العبارات الخ كذا في سم
 (قوله ولا في غاية الفهامة) أي العجز (قوله أي كلامهم الخ) وربما شتم كلامهم على الخذف ومع
 ذلك لا يسمى اختصارا وإيجازا لأنه متعارفهم فان عرفهم في طاب الأقبال بأزيد وهو مشتمل على الخذف
 وفي التحذير بالك والإسداء أطول (قوله في مجرى عرفهم) الظاهر أن يقال إن كان مجرى مضموم الميم
 اسم مفعول فالإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف وإن كان مفتوحا مصدراميا فهو بمعنى اسم الفاعل
 والإضافة كما في الأول أيضا وقال ع ق أي عند جريانهم على عادتهم اه (قوله والمجاورات) أي
 المخاطبات فهو أعم مما قبله (قوله لا يخدم من الاوساط) دل في الأطول ولا يخدم أيضا من البليغ معهم لأنه
 لا يقصد معهم بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا اه وكتب أيضا ما نصه ويخدم من البلاغة ان وقع
 منهم لا أنهم لا يأتون به إلا لنكتة ولكن حيث لا يكون متعارف الاوساط الذي يقاس به الإيجاز والاطناب

قال (السكاكي أما الإيجاز
 والاطناب فلكونهما
 نسبيين) أي من الأمور
 النسبية التي يكون تعقلها
 بالقياس إلى تعقل شيء
 آخر فان الموجز إنما يكون
 موجزا بالنسبة إلى كلام
 أزيد منه وكذا المطنب إنما
 يكون مطنبا بالنسبة إلى
 ما هو أنقص منه (لا يتيسر
 الكلام فيهما) ما لا يترك
 التحقيق) والتعيين أي
 لا يمكن التنصيص على أن
 هذا المقدار من الكلام
 إيجاز وذلك اطناب اذرب
 كلام موجز يكون مطنبا
 بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس
 (والبناء على أمر عر في)
 أي والبناء على أمر
 يعرفه أهل العرف (وهو
 متعارف الاوساط) الذين
 ليسوا في مرتبة البلاغة
 ولا في غاية الفهامة (أي
 كلامهم في مجرى عرفهم في
 تأدية المعاني) عند المعاملات
 والمجاورات (وهو) أي
 هذا الكلام (لا يخدم من
 الاوساط) (في باب البلاغة)
 لعدم رعاية مقتضيات
 الأحوال

(ولا يذم) أيضا منهم لان
غرضهم تاذية أصل المعنى
بدلالات وضعية وألفاظ
كيف كانت ومجرد تاليف
يخرجها عن حكم النعيق
(فلا يجوز ادعاء المقصود
بأقل من عبارة المتعارف
والاطناب أدائها كثر منها
ثم قال الاختصار لكونه
تسببا يرجع فيه تارة إلى
ما سبق (أي إلى كون
عبارة المتعارف أكثر منه
(و) يرجع تارة (أخرى
إلى كون المقام خالياً بسيطاً
بما ذكر) أي من الكلام
الذي ذكره المتكلم وتوهم
بعضهم أن المراد بما ذكر
متعارف الأوساط وهو غلط
لا يخفى على من كان له قلب
أو ألقى السمع وهو شهيد
يعني كما أن الكلام بوصف
بلايجاز لكونه أقل من
المتعارف كذلك بوصفه
لكونه أقل مما يقتضيه
المقام بحسب الظاهر وإنما
قناب بحسب الظاهر لانه
لو كان أقل مما يقتضيه
المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن
قشياً من البلاغة مثاله
قوله تعالى رب اني وهن
العظم مني الآية فإنه اطناب
بالنسبة إلى المتعارف أعني
قوله يا رب شخت وايجاز
بالنسبة إلى مقتضى المقام
ظاهراً لانه مقام بيان
انقراض الشباب والمم
المشيب فينبغي أن يبسط
فيه الكلام غاية البسط
فللايجاز معنيان بينهما
عموم من وجه

اه ع (قوله ولا يذم أيضا منهم) قال في الاطول ولا من البليغ معهم وأما التكميم بمتعارفهم اذ اعرى
عن المزينة فلا يحمده ولا يذم من البليغ معهم ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون
عنها كما في اياك والاسد فمهم لا يحمدهم من البليغ ولا يذمهم مع البليغ بحمد لان البليغ بقصد من ايات تتعلق
بالايجازات التي فيها اه وكتب أيضا قوله ولا يذم أيضا منهم وان كان يذم من البلغاء اذ لم يقتضه الحال من
عق ثم قال فعلم أن الكلام انما ينصرف في المدح والذموم بالنسبة إلى صدورهم من غير أهل العرف الذين
ليسوا من البلغاء اه (قوله عن حكم النعيق) النعيق تصويت الراعي في غنمه وصوت الغراب والمراد
به هنا أصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم دلالة (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى المعبر به
والإضافة ببيان (قوله والاطناب الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكي بعم المساواة كما سيحكي وهذا التفسير
لا يلائمه اللهم إلا أن يقال هذا اصطلاح آخر اه فنرى وكتب أيضا ما نصه والمساواة أدائه بقدر المتعارف
(قوله الاختصار) وهو الايجاز وعبر به تفننا لانه لا فرق بينهما عند السكاكي كما في بس (قوله يرجع فيه
تارة إلى ما سبق) من رجوع المنسوب إلى وصف المنسوب إليه أي ينظر فيه إلى ذلك (قوله سبق) أي لزوما
وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر لم يسبق صريحاً لم يقل الشارح أي إلى كونه أقل من عبارة المتعارف
لانه نفسه فلا معنى لرجوعه له وليناسب قول المصنف بعد وأخرى إلى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه
الكون المتعلق بالغير وهو المقام وفسر عق ما سبق بمتعارف الأوساط وعبارة يرجع في تعريفه تارة أي
في بعض الأحيان إلى اعتبار ما سبق وهو متعارف الأوساط فيقال كما تقدم الايجاز أن يؤتى بالكلام المعنى هو
أي ذلك الكلام أقل من المتعارف في ذلك المعنى ويرجع في تعريفه تارة إلى اعتبار كون المقام الذي أورد
فيه الكلام الموجز خالياً أي حقيقاً وحديراً بحسب الظاهر بكلام أبسط مما ذكر اه (قوله أي من الكلام
الذي ذكره المتكلم) أي سواء كان الذي ذكره المتكلم نفس عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو
غلط لا يخفى الخ) لان المعنى عليه أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام الأبسط من المتعارف وهذا
صادق بما إذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساوياً للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما
ولا يشمل ما إذا كان المقتضى مساوياً للمتعارف أو أنقص ففقيه قصور وعبارة عق ويلزم عليه أن ما كان
أقل من المتعارف أي أو مساوياً له وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزاً ولم يعرف له قائل اذ هو تحكيم محض
فالتفسير الأول متعين اه بتصرف (قوله على من كان له قلب) أي عقل أو ألقى السمع أي أصغى وأمال
وهو شهيد أي حاضر وفي كلامه اقتباس (قوله ظاهراً) وان كان باطن المقام يقتضي الافتصار على ما ذكر
ليتفرغ لطلب المقصود اه عق (قوله فينبغي أن يبسط فيه الكلام الخ) أي بناء على الظاهر كأن
يقال وهن أعظم البدن والجل وضعفت جارحة العين إلى غير ذلك اه عق (قوله فللايجاز معنيان)
عبارة الاطول فللاختصار معنيان كونه أقل من عبارة المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل
الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحاً نعم فهم من قوله في ذكر أمثلة الايجاز ومن أمثلة الاختصار
أنه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الأمور النسبية في مقام تحقيق الايجاز أنه
لا يفرق بين العبارتين اه وفي المطول بعد كلام قررته نعم لو قيل الايجاز أخص في اصطلاحه من الاختصار
لانه لم يطلعه على ما هو بالنسبة إلى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب اه فقول الشارح فللايجاز معنيان
مبنى على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي من أنه لا فرق بينهما عنده وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان
هذا مبنى على ما ذكره الرندي وغيره من أنه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل
الايجاز تارة والاختصار أخرى وقوله أي الشارح في المطول نعم لو قيل الايجاز أخص الخ بيان لما مال إليه
الشارح نفسه اه فنرى وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان ويلزمه أن الاطناب معنيان (قوله بينهما
عموم من وجه) يجتمعان فيما لو قيل رب شخت فإنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه
مقام التشكي من المام الشيب وانقراض الشباب وأقل من عبارة المتعارف أيضا وهو ياربي شخت بزيادة
حرف النداء وبإضافة وينفرد الثاني وهو كونه أقل مما يقتضى المقام في الآية المذكورة مثلاً اذ يقتضى
المقام كما تقدم أكثر منه والمتعارف أقل منه كما لا يخفى وينفرد الأول وهو كونه أقل من المتعارف بنحو قول

(وفيه نظر لان كون الشيء
نسبياً لا يقتضي تعسراً تحقيقاً
معناه) اذ كثيراً ما تحقق
معاني الامور النسبية
وتعرف بتعريفات تليق
بها كالبون والافسوس وغيرها
والجواب انه لم يرد تعسراً
بيان معناهما لان ما ذكره
بيان معناهما بل أراد تعسراً
التعريف والتعريف في أن
هذا القدر ايجاز وذاك اطناب
(ثم البناء على المتعارف
والبسط الموصوف) ان يقال
الاجاز هو الاداء بأقل من
المتعارف أو مما يليق بالمقام
من كلام أبسط من الكلام
المذكور (رد الى الجهالة)
اذ لا تعرف كمية متعارف
الواسط وكيفية اختلاف
طبقاتهم ولا يعرف أن كل
مقام أي مقدار يقتضي من
البسط حتى يقاس عليه
ويرجع اليه والجواب أن
الالفاظ قوائم المعاني
والاوساد الذين لا يقدر
في آداب المعاني على اختلاف
العبارات وان تصرف في
لطائف الاعتبار لهم
حكمة معلوم من الكلام
يجري بينهم في المحاورات
والمعاملات وهذا معلوم
للبلاء وغيرهم فالبناء على
المتعارف واضح بالنسبة
اليهما جميعاً وأما البناء على
البسط الموصوف فانه هو
للبلاء العارفين بمقتضيات
الاحوال بقدر ما يمكن لهم
فلا يجهل عندهم ما يقتضيه
كل مقام من مقدار البسط

الصياد غزال عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل مما يقتضي المقام
لانه يقتضي هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب ولا يخفى على من اجراء هذه النسبة أعني نسبة النعم من
وجه على التفسيرين في الاطنابين أيضاً اه ع ق (قوله وفيه نظر) أي في كلام السكاكي أولاً وآخراً دليل
ما بعده وكتب أيضاً قوله وفيه نظر قد قصر نظر المصنف وفات عنه أمران ظاهران أحدهما انه لم يجعلوا
نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غير وثائيه مانه لم يحفظ تعريف الاجاز عن دخول
الانحلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة المطلق
وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك
أطناب على ما هو بينهما تفاوت لانه اعتبر في المختصر تعسراً لتحقيقه في المطول عدم امكانه وفي الفري
مانصه نوقش فيه أي في الجواب بان قول السكاكي لكونه مانسبياً لا يتيسر الكلام فيه ما يدل على أنه
يستدل على مدعاه بطلان النسبة ولا شئ أن مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة
أن مقصود المتن أن مطلق الكون نسبياً لا يقتضي عدم التيسر المذكور كما يعطيه تعاميل السكاكي به وهذا
الاشكال بحاله على ما ذكره الشارح أيضاً لان مجرد كونه نسبياً لا يقتضي عدم امكان تعيين المقدار أيضاً قال
سم وقد يندفع هذا عن عبارة المختصر لانه لم يعتبر عدم الامكان الا أن يقال ان مجرد كونه نسبياً لا يقتضي
التعسر أيضاً تأمل اه (قوله لان ما ذكره بيان معناهما) فبيانه لمعناهما بما ذكره دليل على عدم هذه
الارادة وببحث في ذلك بانه لا يدل بل لم يرد من تعسر المعنى عدم بيانه وكثيراً ما يبينون المعاني التي هي في
غاية الاشكال الا أن يجاب بانه لا حظ في الاستدلال بما ذكره سياق السكاكي فانه ساق عدم التيسر للاعتذار
عن ترك التحقيق فلو أراد عدم التحقيق في معناهما لتركه تأمل سم (قوله بل أراد تعسراً لتحقيق الخ)
عبارة ع ق بل مراده تعسر التعريف المقتضي تعيين المقدار بحيث لا يزداد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما
تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب أيضاً مانصه وقد علمت أن مجرد الكون نسبياً لا يقتضي هذا التعسر
بل مع كون المنسوب اليه مختلفاً (قوله والبسط) أي ذي البسط أي الكلام صاحب البسط الموصوف اذ
الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المقدر لا للبسط اه ح ف وقال بعضهم المراد
بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) بكونه أزيد من الكلام المذكور (قوله بان ينال الاجاز الخ) تصوير
للبناء وبان يقال في الاطناب ان بني على المتعارف هو اداء المقصود بما كثر من عبارة المتعارف وان بني على
البسط هو اداء المقصود بما كثر مما يقتضيه المقام (قوله أو مما يليق بالمقام الخ) أي في البناء على البسط
(قوله رد الى الجهالة) أي والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها ع ق (قوله وكيفية) أي
أي المتعارف وأنت لا كتساب التأنيث من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضاً قوله وكيفية
أي من تقديم وتأخير وغير ذلك فيزداد بذلك الجهل ولو كان الكيف لا يتعلق به الغرض ههنا الا أن الجهل
به يزداد به جهل الشيء فيكون التعريف المذكور وفيه لفظ المتعارف مجعولاً من ع ق أو المراد بالكيفية
طول الكلمات وقصرها (قوله أي مقدار) مفعول يقتضي قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال في الاطول
فيه بحث لان متعارف اوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا المتبع لغة العرب والتعريف
عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لكثير من مخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات
الفن لطالب البلاغة لا للبلاء فالتعريف بما يخص معرفته بالبلاء رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان
ما سبق في الابواب السابقة تكفل من معرفة المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللائق بالمقام اه وقوله
لان متعارف الخ قدح في ردنا شارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح في رده جهالة
البسط الموصوف تدبر (قوله قوال المعاني) أي فهي على قدرها فن عرف الوضع عرف أي معنى يفرغ
في هذا القالب من اللفظ للعلم بان المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرك
مدرك الوضع وان كان عامياً فان ادراك هذا المقدار شأن كل أحد يتعلق بالمحاورات لانه لا دقة فيه اه
ع ق وكتب أيضاً قوله قوال المعاني لانها مفهومة من الالفاظ وعكس بعضهم نظر الى أن المعنى
يسفح أولاً ثم يوثق باللفظ على طبقه وجمع بيان الاول باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم (قوله

والاقرب الخ) يقتضى أن ماقاله السكاكى قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف أنه ليس بصواب لانه نظرفيه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى أيضا أن هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بأن أفعل التفضيل ليس على بابه وأن المراد بالقرب الى الصواب التمكن منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشئ عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان العدل داخل في التقوى (قوله المقبول) أى المعتمد من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة المساواة والايجاز والاطناب كما أن غير المعتمد ثلاثة الاخلال والتطويل والخشواه يس (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد وأصل مقحم أى تأديته وقال بعضهم اضافته ببيانته على مذهب من يجوزها في الضمير اه حفى وبه يجب عما قاله في الاطول الاولى تأديته لان المراد بالمراد أصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه (قوله بلفظ مساو له) بان ودى بما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق وكتب أيضا مانصه اعتمد في معرفة أن الاول مساواة والثاني ايجاز والثالث اطناب على اشعار المنهومات بذلك كما لا يخفى اه أطول وكتب أيضا مانصه لقائل أن يقول ما أنكره المصنف على السكاكى يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساوي يتعين أن يكون المراد مساواته المساواة الوضعية وهى انما تعرف بالعرف اللغوى الذى يعلمه الاوساط لانهم انما يتجاوزون بمقدار ما يفيد الوضع فقد عاد الامر الى الاحالة على العرف وقد يجب بان معرفة الوضع لا تتوقف على العرف فانظره ع ق وقال في الاطول وههنا أبحاث الاول أنه ان أراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ او من الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم للداع وان أراد بالمقبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين مطلقا بل اذا كان الداع والثاني ان قولنا جاء فى انسان وقولنا جاء فى حيوان ناطق كلاهما تأدية أصل المراد بلفظ مساو فينبغى أن لا يكون احدهما اطنابا والاخر ايجازا وبالجملة لا يشمل تعريف الايجاز ايجاز القصر والثالث ان قولنا جلد ونظائرهما مساواة بتعريف السكاكى ايجاز بتعريفه وتزاع مع السكاكى في نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوى ولو قيل المراد المساوى بحسب عرف الاوساط فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكى ويرد عليه ما أورد عليه الرابع ان الايجاز والاطناب والمساواة محتصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة بل وازان يكون الناقص الوافى غير فصيح وكذا الزائد لفائدة اه وقوله في البحث الاول فليس المساوى والناقص الوافى الخ يقتضى أن الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن الجواب عن أصل البحث الاول باختصار الشق الثانى وأن المصنف اتسكل في عدم التقييد بالداعى على العلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعن الثانى بأننا لانسلم أن جاء فى حيوان ناطق تأدية بلفظ مساو وعن الثالث بأننا لانسلم أن جلد الايجاز لان التقدير فيه لرعاية أمر لفظى واللفظ المساوى لأصل المراد هو متعارف الاوساط لكن لما لم يأخذ المصنف بعنوان متعارف الاوساط لم يرد عليه ما أورد على السكاكى الذى أخذ به هذا العنوان وعن الرابع بأنه اتسكل في عدم التقييد على ما مر فتدبر (قوله أو بلفظ ناقص) بان يؤدى باقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ زائد بان يكون أكثر مما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق (قوله فالمساواة أن يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير أن قول المتن لفائدة قيد فى الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز الآتى فى المتن أيضا وقد نظرت فى ذلك فى العروس بأنه يقتضى أن المساواة مقبولة مطلقا وان كان المقام يقتضى الايجاز والاطناب قال والذى يظهر أن قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وان كانت عبارة تقتضى أن لفائدة يتعلق بالناقص والزائد اه وعما صرح به من اقتضاء عبارة أن لفائدة يتعلق بالناقص والزائد غير مسلم يدل على أخذ محترزه فيما يأتى فتدبر (قوله غير واف به) بحيث يحتاج فى دلالة على المراد الى تكافؤ وتعسف فلا يرد أن يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى تكون مقبولة أولا والجواب أن القرائن لا بد منها لکن قد يكون الفهم منها تعسفا وتسكفا لحقائقها وبعد الاخذ منها كما يشهد صادق الذوق بذلك فى شاهد الاخلال المشار اليه بقوله والعيش الخ اه ع ق (قوله كقوله) من مجزؤ السكاكى (قوله خير) أى لان الجاهل الاحق يتعمها ويحدولا يضيق على نفسه بشئ والثانى يتأمل فى العواقب والآفات وخوف العناء فلا يجد للعيش

(والاقرب الى الصواب)
(أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساو له) أى لأصل المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه واف) بلفظ (زائد عليه لفائدة) فالمساواة أن يكون اللفظ مقدارا أصل المراد والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافدا به والاطناب أن يكون زائدا عليه لفائدة (واحتراز بوف عن الاخلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به (كقوله والعيش خير)

لذة (قوله في ظلال) حال من ضمير خير (قوله النوك) بالضم والفتح الحق اها طول (قوله والجهالة) عطف
 تفسير (قوله من عاش) أي من عيش من عاش مطول (قوله أي مكدودا) جعل كذا مصدر بمعنى اسم
 المفعول حالا ويحتمل انه مفعول مطلق على تقدير مضاف أي عيش كد (قوله أي الناعم الخ) بيان لما أدخل
 به وكتب أيضا قوله الناعم تقييد للعيش المذكور وقوله في ظلال العقل تقييد لعاش (قوله وفي ظلال
 العقل) قال في الاطول لا يخفى أنه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه في ظلال العقل وينبغي أن يقول
 في شدة اشراق اشراق العقل وكأنه أوغعه في التعبير بظلال العقل المشاكلة (قوله فيكون محلا) قال في
 المطول وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف أن العيش المعتد به أعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهالة الحق
 دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم
 والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحررين في امورهم وأشار بالطف وجه الى أن العيش في ظلال
 الجهل والجماعة لا يكون الانعام وأن العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى أنه لو ذكر الناعم وفي
 ظلال العقل لكان كالتكرار وينبغي على ذلك لفظ الظلال اه أي في فهم من البيت على هذا أن العيش
 الناعم اللازم للجهل والجماعة خير من عيش العاقل المستلزم للكد والمشقة وهذا مقصود الشاعر أو بمعنى
 مقصوده وقال الجلال السيوطي في شرح منظومته انه لا الخلال في البيت بل فيه النوع البديعي المسمى
 بالاحتباك (قوله الاديم) أي الجاد أي جاد الذراعين وقوله لراشيه أي انتهى التقديدي لراشيه
 فاللام بمعنى الى التي للغاية تأمل (قوله ومينا) في رواية مينا فلا شاهد فيه (قوله واحد) فلا فائدة في الجمع
 بينهما مطول لا يقال الفائدة التاكيد لان التاكيد انما يكون فائدة اذا قصد لا قضاء المقام اياه وليس مقام
 هذا الكلام مقتضى ذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من
 التطويل لان الاول جاء في محله والثاني معطوف لان المراد بعدم التحين كما تقدم أن أهم ما استعمل في موضع
 الاخر في ذلك التركيب كفي من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير واللام يوجد تطويل أصلا ولا بما
 يحتاج اليه للقافية والوزن وانما العبرة باصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل منهما اه ع ق (قوله
 العرقان في باطن الذراعين) يتدفق الدم منهما عند القطع ع ق (قوله لجذيمة) قرر بعضهم انه بالتكبير
 لا غير ضبطه بعضهم به وبالتصغير وفي الاطول جذيمة بالجيم والذال ككريمة اه (قوله الابرش) البرش
 في الاصل نقط تخالف لون شعر الفرس ثم نقل للابرس وسمى به ذلك الرجل ولعله لذلك اه ع ق وفي الفري
 الابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه اه (قوله والبيت في قصة قتل الزباء الخ) ملخصا أن جذيمة
 الابرش قتل اباها فسكتت حتى تقوى ملكها فبعثت اليه بان ملك النساء لا يخلو من ضعف فاردت رجلا
 أضيف اليه ملكي وأتزوج به فلم أجده فغضب فاعترضه فاقدم الى ذلك فقدم مصداقها غير مستعد للحرب وقد
 أعدت لاخذ فرسانا فلما حضر أحاطوا به فادخلته بيتا وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالمقصود فقطعت
 رايشيه وأمرت باحضار طشت يسيل فيه الدم فاسترسل به الدم حتى مات وغرضها في موته بهذا الوجه
 التمكن من اشفاء الغيط فيه بالوم وهو في سبيل الموت اه ع ق (قوله كالندي) وردها أن الندي ليس
 زيادة لفظ المعنى مدلول لغيره حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ المعناه الا انه فاسد في المقام والحشوم القليل
 الاول كالتطويل لما تقدم من أنه لا يفرق بينهما الا بالتعيين وعدمه وقد يجب بان المراد بالزيادة بالنسبة
 للحشو أن يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك الماتى به مدلولاً على معنى بغيره أم لا اه ع ق وكذلك الاطناب
 لا يجب أن يكون مستفاداً مما قبله بل اذا أتى بالشئ لمعناه وفيه دققة في المقام مناسبة لا ياتي به لاجلها
 الاوساط من الناس وانما يتقصر له الباعاء وأهل الفطنة وقصد الاتيان به لذلك كان اطناباً ولو أوجبت في
 الاطناب أن يكون معناه مدلولاً لما قبله خرج كثيراً وردوه في هذا الباب عن معنى الاطناب وهذا يجب
 عن كل ما أورد في هذا الباب من هذا النمط فيما يذكره المصنف بعد قوله ايضاً ع ق فيما سياتي (قوله في قوله)
 أي المتنبي (قوله لولا لقاء شعوب) أي لولا تيقن لقاء المنية لم يكن للاموال المذكورة فضل (قوله هي علم)
 أي علم جنس (قوله للمنية) سميت بذلك لتفريقها الاجتماع (قوله صرفها للضرورة) عبارة الاطول
 كسرت للضرورة وهمل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجبر بالكسر يحصل لجميع باب

في ظلال النوك) أي الحق
 والجهالة (من عاش كدا)
 أي مكدودا متعذراً (أي
 الناعم وفي ظلال العقل)
 يعني أصل المراد أن
 العيش الناعم في ظلال
 النوك خير من العيش
 الشاق في ظلال العقل
 ولفظه غير واف بذلك
 فيكون محلاً فلا يكون
 مقبولا (و) احتراز (بفائدة
 عن التطويل) وهو أن
 يزيد اللفظ على أصل المراد
 لا لفائدة ولا يكون اللفظ
 الزائداً متعيناً (نحو) قوله
 وقد دنت الاديم لراشيه
 (وأنى) أي وجد (قوله
 كذا بومينا) والكذب
 والمين واحد فوله قد دنت
 أي قطعت والراشيان
 العرقان في باطن الذراعين
 والضمير في رايشيه وفي
 التي لجذيمة الابرش وفي
 قد دنت وفي قوله الزباء
 والبيت في قصة قتل الزباء
 لجذيمة الابرش وهي معروفة
 (و) احتراز أيضاً بفائدة
 (عن الحشو) وهو زيادة
 متعينة لا لفائدة (الفسد)
 للمعنى (كالندي في قوله
 * ولا فضل فيها) أي في
 الدنيا (للشجاعة والندي
 * وصبر الفتي لولا لقاء شعوب)
 هي علم للمنية صرفها
 للضرورة

وعدم الفضيلة على تقدير
عدم الموت انما يظهر في
الشجاعة والصبر لتيقن
الشجاع بعدم الهلاك وتيقن
الصابر بزوال المصروفه
بمختلف الباذل ماله اذا تيقن
بالخلود وعرف احتياجه
الى المال دائما فان بذله
حينئذ افضل مما اذا تيقن
بالموت وتخلف المال
وغاية اعتذاره ما ذكره
الامام ابن جني وهو ان في
الخلود وتنقل الاحوال فيه
من عسر الى يسر ومن شدة
الى رخاء ما يسكن
النفوس ويسهل البوس
ولا يظهر البذل المال كثير
فضل (و) عن الحشو (غير
المفسد) للمعنى (كقوله
وأعلم علم اليوم والامس قبله)
ولا كنى عن علم عافى غدعى
فلفظة قوله حشو وغير
مفسد وهذا بخلاف ما يقال
أبصرته بعينى وسمعت به بأذن
وكتبت به بيسدى في مقام
يفتقر الى التأكيده
المساواة
قدمها لانها الاصل المقيس
عليه (نحو ولا يحق المكر
السيئ الا باهله وقوله
فانك كالليل الذي هو مدركي
وان خلت أن المنتأى عندك
واسع) أى موضع البعد
عندك ذو سعة

ما لا ينصرف باللام والاضافة مع أن البعض غير منصرف بالاتفاق فمجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على
الانصراف اه وفيه نظر (قوله وعدم الفضيلة على تقدير الخ) أى الذى هو مفهوم البيت المعبر فيه بلولا
وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجوب الموت لان لولا حرف امتناع لوجود أى حرف يدل على
امتناع جواب الوجود شرطها وقوله لا فضل فيها هو الجواب أى دليله وهو منى ونفى النفي اثبات
فيصير منطوق الكلام ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى فلا
يكون له فضل اذا قدم على المصروفه (قوله وتيقن الصابر بزوال المصروفه) وعدم الهلاك بتلك الشدة
فلا فضل له لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على الفضيلة اه ع ق وكتب أيضا ما نصه لعلمه
بعدم موته بتلك الشدة وكتب أيضا قوله وتيقن الصابر لا يقال ذلك التيقن على تقدير الموت وعدم الخلود
أشد لانا نقول هذا لم يكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اه حفيد (قوله فان بذله
حينئذ افضل) لان الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتذاره الخ) أى الاعتذار عنه بحيث يخرج
عن الفساد قال الحفيد ليس بشئ فانه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقة
القلب بحببة المال أشد وأما رجاء البذل المالى بتنقل الاحوال ففي غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم
الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال افضل من ترك الشيخ الفانى اياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين
للنوع أو مفعول به معناه المعلوم (قوله فلفظة قبله حشو) لان القلبية مفهومة وقد تعين للزيادة اذ لا يصح
عطفه على اليوم كما عطفت الامس فيكون التقدير وأعلم علم قبله بالاضافة الى بالتعسف اه ع ق وقال
في الاطول لك ان تقول الامام للاستغراق أى كل أمس ووصفه بالقلبية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد
تمينا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر في قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه (قوله
وهذا بخلاف الخ) دفع لما قد يقال هلا جعل قبله بمنزلة بعينى في قوله أبصرته بعينى مثلا فيكون تأكيده
وايضاح الجواب ان التأكيده لا يكون الا عند خوف الانكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك ولا يصح
شئ من ذلك هنا فزيادة ليست لقصد التأكيده بل قصد التأكيده انما يكون فائدة عند اقتضاء المقام
له والا كان حشوا وكتب أيضا قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الحشو (قوله الى التأكيده) أى لدفع
المجاز لانه يحتمل أبصرته بقلبي وسمعت به بقلبي وأمرت بكتابتها (قوله قدمها) أى فى التمثيل (قوله لانها
الاصل) أى أصل يقاس عليه الايجاز والاطناب لان تصورهما من حيث ذاتها لا يتوقف على شئ بمعنى أن
ادراك أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شئ ومن هذا
الوجه يقاس عليها فلا ينافى أنها نسبية أيضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لان ذلك من حيث وصفها
بالمساواة المعبرة اصطلاحا وهى انها لفظ ليس فيها ايجاز أى نقصان عن الاصل والاطناب أى زيادة عليه ولا
يقاس عليها من هذا الوجه فتأمل اه ع ق وكتب أيضا قوله قدمها لانها الاصل المقيس عليه قيل الاولى
أن يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجالى السابق أعنى قوله والاقرب ان يقال الخ فانه مقتضى لبيان فائدة
العدول عن اسلوب قوله الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وأما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم
فى الضبط الاجالى وقديما بان التفصيل هو المقصود والاجال توطئة له فلهذا ذكر وجه التقديم فى
التفصيل اه وقال فى الاطول قدمها مع تأخرها عن الايجاز والاطناب فى مقام التصوير لقلة مباحثها وأما
فى مقام التصوير فراعى عاوشا نهما فى باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه
ان المقيس عليه للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (قوله المقيس عليه) أى
المنسوب اليه (قوله ولا يحق) أى ينزل (قوله المكر السيئ) هو من جانب الحق أن يفعل بالعبد
ما يهلكه قيل فى الاطناب بذكر السيئ بعد المكر فان المكر لا يكون الا سيئا اه وفى الفنى
لا يحق المكر السيئ الا بأهله أى أحاط به ووصف المكر بالسيئ ايماء الى أن بعض المكر
ليس سيئا كما فى قوله تعالى ومكرنا ومكرنا لله جزاء السيئ وجزاء السيئ ليس بسيئ (قوله الا
بأهله) أى بمسحقه (قوله وقوله) أى النابغة يخاطب أبا قابوس النعمان بن المنذر (قوله المنتأى) اسم
مكان من انتأى عنه أى بعد (قوله أى موضع البعد عندك) فيه اشارة الى أن عندك متعلق بالمنتأى وهو

مبنى على ان اسم المكان يعمل في الظرف والمشهور انه لا يعمل فيه ولا في غيره وعليه فالجار والمجرور
متعلق بوسع على معنى البعد من سم ويس (قوله شبهه بالليل) أى في عمومها الا ما كن وبلوغه كل موطن
لسعة ملكه وبسطة يده فلا يفت منه أحد (قوله حذف المستثنى منه) تقديره باحد (قوله وفي البيت
حذف جواب الشرط) زاد في الاطول وحذف المعطوف عليه الشرط ثم قال بعد ذلك كذا جواب الذي في
الشرح على أنه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط أعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى
الجزاء. ثم لا يخفى على من ان ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وان يشكل كون البيت
مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف أيضا الا ان يقل التحقيق انه لا حذف والتقدير لامر لفظي
حتى ان ذكره متعلق خبر الظرف يكون حشوا وفساد الوجوب حذفه اذا لا فساد أعم من أن يكون
افساد القاعدة اللفظ أو المعنى ناذ كره الشارح من انه لو ذكر كان تطويلا لا وثوق عليه اه مع بعض
حذف وقوله ناذ كره الشارح أى في الكلام على ولكم في القصاص حياة وكتب أيضا قوله حذف
جواب الشرط بناء على مذهب البصر بين أن الجواب لا يتقدم اه يس (قوله لامر لفظي) المراد بالامر
اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما جرى الى تقديره مرعاة القواعد النحوية الموضوعة
لاصل ترا كيب الكلام وسماه أمر اللفظي لعدم توقف تبادر المقصود على تقديره والحاصل ان ما جرى
عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأني به يكون تقديره مرعاة للقواعد
المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما في ذلك التركيب غير محتاج
اليهما في الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وما جرى العرف بذلك بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب
الاقرينة خارجة فيكون حذفه ايجازا للحاجة اليه في المعنى اه ع ق وكتب أيضا قوله رعاية لامر
لفظي الخ ان قلت لو سلم ذلك في الآية فلا يسلم في البيت اذا الشرط يفترقا الى الجزاء البتة فاذا لم يذكر
وجب تقديره والا اختل اصل المعنى ليس تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا في القنري (قوله بل تطويلا) بل
من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا في القنري (قوله بل تطويلا) بل
حشوا كما في الاطول وغيره لتعين الزائد وقد يجاب بان المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو (قوله ايجاز
القصر الخ) الفرق بين ايجاز الحذف الآتي والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق
بين ايجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو ان المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا ينتبهون لادماج
المعاني الكثيرة في لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون المخاطب من لا يفهم
بالايجاز أولا يتعلق غرضه بادماج المعاني الكثيرة ومقام الايجاز كنعلاق الغرض بالمعاني الكثيرة ويكون
الخطاب مع من ينتبه لفهمهما ولا يحتاج معه الى بسط من ع ق (قوله وهو مالم يس بحذف) أى ما نسب
بحذف (قوله مالم يس بحذف نحو قوله تعالى الخ) هو ان أراد بالقصاص الحكم به مجازا واما ان أراد ولكم
في مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو ما فيه ايجاز الحذف اه ع ق (قوله لان معناه الخ) أى
ما يقصد أن يفيد ولو بالانترام (قوله اذ علم الخ) يؤخذ منه ان المراد ولكم في علم القصاص أى العلم به فيكون
من ايجاز الحذف فتدبر ثم رأيت في الاطول قال بعد قول المصنف ولا حذف فيه مائنه أو رد عليه ان
ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد أن الحياة في شرع القصاص أو العلم به ففيه الحذف ويدفعه ان
معنى النظم ان القصاص منشأ الحياة غاية ان منشئته مبنية بان العلم به أو شرعه يوجب الحياة اه وقوله
ما ذكره المصنف أى في الايضاح والذي ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لان معناه الخ (قوله واعتبار
الفعل الخ) جواب اشكال والمراد بالفعل الفعل اللغوي على حذف مضاف أى دال الفعل أى الحدث
فيشمل الاسم كذا في سم (قوله الظرف) أل الجنس اذ هنا ظرفان لكم وفي القصاص (قوله كان تطويلا)
الا حسن أن يقول حشوا لان الزائد متعين فنرى اه سم وانما قال الاحسن لا مكان الجواب بما قاله
بعضهم ان المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو (قوله ولكم) لم يسقط لكم مع أنها ليست من المناظر
ليست قول المصنف ما ينظر منه (قوله عندهم) أى في اعتقادهم وعمل نكتة التقييده انه ليس كذلك
في الواقع ولعل أوجز شيء في هذا المعنى في الواقع القصاص حياة (قوله أوجز كلام في هذا المعنى) ليس

شبهه في حال سخطه وهوله
بالليل قيل في الآية حذف
المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون
كل منهما ايجازا للمساواة
وفيه نظر لان اعتبار هذا
الحذف رعاية لامر لفظي
لا يفتقر اليه تأدية أصل
لما راد حتى لو صرح به لمكان
اطنا بابل تطويلا وبالجملة
لا نسلم ان لفظ الآية والبيت
ناقص عن أصل المراد
(والايجاز ضربان ايجاز القصر
وهو مالم يس بحذف نحو
ولكم في القصاص حياة فان
معناه كثير ولفظه يسير)
وذلك لان معناه ان الانسان
اذا علم انه متى قتل قتل
كان ذلك داعيا الى أن لا يقدم
على القتل فارتفع بالقتل
الذي هو القصاص كثير
من قتل الناس بعضهم
لبعض فكان في ارتفاع
القتل حياة لهم (ولا حذف
فيه) أى ليس فيه حذف
شيء مما يؤدي به أصل المراد
واعتماد الفاعل الذي
يتعلق به الظرف رعاية
لامر لفظي حتى لو ذكر
كان تطويلا (وفضله) أى
رجحان قوله ولكم في
القصاص حياة (على ما
كان عندهم أوجز كلام
في هذا المعنى وهو قولهم

حياة وما ينظره منه هو قوله فى القصاص حياة لان قوله لم كذا دعى على معنى قولهم القتل أنفى للقتل فحروف فى القصاص حياة مع التنوين احدى عشر وحروف القتل أنفى للقتل أربعة عشر أعنى الحروف الملقوطة اذ بالعبارة يتعلق الايجاز لا بالكتابة (والنص) أى بالنص (على المطلوب) يعنى الحياة (وما يفيد) تنكير حياة من التعظيم لمنعه) أى منع القصاص اياهم (عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فصل لهم فى هذا الجنس من الحكم أعنى القصاص حياة عظيمة (أو) من (النوعية) أى لم فى القصاص نوع من الحياة وهى الحياة (الحاصلة للقتل) أى الذى يقصد قتله (والقاتل) أى الذى يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل لمكان العلم بالافتصاص (واطراده) أى ويكون قوله ولم فى القصاص حياة مطردا اذا اقتصاص مطلقا سبب للعبادة بخلاف القتل فإنه قد يكون أنفى للقتل كالذى على وجه القصاص وقد يكون أدعى له كالقتل ظلما (وخلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فإنه يشتمل على تكرار القتل ولا يخفى أن الخالى عن التكرار أفضل

فى كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من ايجاز القصر فلا يأتى من احتياج قولهم الى تقدير محذوف (قوله بقلة حروف الخ) خبر فضله (قوله ينظره قولهم) كذا فى نسخ وعليه فالضمير المستتر فى ينظره يرجع الى قولهم القتل أنفى للقتل والبارز فيه يرجع الى ما الواقعة على فى القصاص حياة وفى نسخ ينظر قولهم باسقاط الهاء قال يس قال بعض أهل الحواشى هذا الذى تلقية عن الاستاذ سلمه الله اه وعليه فالضمير المستتر يرجع الى ما وكل صحيح من جهة المعنى لان المناظرة مفاعلة من الجانبين (قوله مع التنوين) وقد لا يشترط التنوين لحذفه فى الوقف (قوله لا بالكتابة) والالكان كانت حروف الآياتى عشر بحذف التنوين وأثبتت فى وهمزة أل (قوله والنص الخ) يعارضه كون سلك طريق التبرهان فنا من البلاغة فنرى سم ويمكن دفعه بان ذلك اذ لم يقتض المصريح والتنصيص لغرض فى ذلك وانما هنا يقتضى التصريح والتنصيص ليرغب العام والخاص فى تلك الحياة ويحافظ الجميع عليها (قوله والنص على المطلوب) بخلاف قولهم فإنه انما يدل على المطلوب بالازم من جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة المفمية بوجوده (قوله يعنى الحياة) اذ انتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته بل لطلب الحياة والنص على المطلوب أعون على القبول اه أطول (قوله لمنعه) علة لعظم الحياة الحاصلة فى القصاص (قوله بواحد) أى بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد (قوله فحصل لهم الخ) قال فى الأطول ولأن أريد به عظم الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يحرم العضو والنفس اه (قوله فى هذا الجنس) فى سببه وقوله من الحكم بيان للجنس (قوله أو النوعية) عطف على التعظيم وكتب أيضا قوله من النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحياة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما فنرى اه سم (قوله وهى الحياة الحاصلة الخ) قال فى الأطول لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح أن يكون وجه الكل منهما اه ويمكن دفعه بان يجعل فى كلامه احتباك (قوله أى الذى يقصد قتله) أى لا المقتول بالفعل لانه لا حياة له (قوله بخلاف انفى الخ) هذا بحسب ظاهر اطلاق عبارتهم وان كان المراد بالقتل القصاص لم يكن يكفى لرجحان الآية عدم اطراد قولهم بحسب ظاهر طلاقه بخلاف الآية الكريمة (قوله وخلوه عن التكرار) عورض بان فيه نوعا من المحسنات وهو رد العجز على الصدر وأجيب بان الحسن ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر أن لا يؤدى الى التكرار بان لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر فقولهم وان اشتمل على جهة حسن مشتمل على جهة مرجوحية ويكفى لرجحان الآية ان ليس فيها جهة مرجوحية أفاده فى المطول وهو يشعر بان المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة أن كلامه معنى ازهاق الروح وان كان الاول على وجه القصاص والثانى على وجه الظلم وكتب أيضا قوله عن التكرار أى فى الجملة اه يس والا فالقتل الاول أريد به القتل قصاصا والقتل الثانى أريد به القتل ظلما لمكان كان كل ازهاق الروح كان هناك تكرار (قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بان الظاهر أن الاحتياج الى تقدير محذوف انما هو لاهر افظى كفاى قوله تعالى ولا يحق المسكر السى الأباهة وأجاب عنه سم فقال أقول قد يمنع ما قاله بان تفضيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا يفهم من غير هذا المحذوف فليس لمحض أمر صناعى اه وحاصله ان هذا الاعتراض انما يتجه لو كان المقدم من غيره لا من تركه وأجاب بعضهم بان المحذوف هنا لم يستثنى مسده اه (قوله من تركه) لا يخفى ان الترتيب لا ينفى القتل حتى يصلح لان يكون مفصلا عليه فالمراد أنفى من كل زاجر اه أطول (قوله والمطابقة) فيه أن القتل رتبة أيضا متضادان اه أطول (قوله فى الجملة) المعنى على لوى ولو فى الجملة وكتب أيضا قوله فى الجملة أى سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب والایجاب أو غير ذلك كما سأتى فى محله قاله سم وقال يس أى سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا كالقصاص والحياة فان القصاص انما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلًا والقتل يقابل الحياة فجعل ما يشتمل عليه مقابلا فى الجملة اه والظاهر أن مقابلة القتل للحياة ليست أيضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المقابل للحياة فتكون مقابلة القصاص للحياة

من المشتمل عليه وان لم يكن بخلاف الفصاحة (واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان تقديره القتل أنفى للقتل من تركه (والمطابقة) أى وباشتماله على صفة المطابقة وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة كالقصاص والحياة بواسطة

(وايجاز الحذف) عطف

على ايجاز القصص (والحذف) اما جزء جملة (عمدة كان أو فضله) (مضاف) بدل من جزء جملة (نحو واسأل القرية) (أي أهل القرية) (أو موصوف نحو أنا ابن جلا) وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا أي ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمخدوف (أي) أنا ابن (رجل جلا) أي انكشف أمره أو كشف الامور وقيل جلا ههنا علم وحذف التنوين باعتبار انه منقول عن الجملة أعني الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده (أو صفة نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي) كل سفينة (صححة أو نحوها) كسليمة أو غير معيبة (بدليل ما قبله) وهو قوله فأردت أن أعينها للدلالة على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة (أو شرط كما مر) في آخر باب الانشاء (أو جواب شرط) وحذفه يكون (اما مجرد الاختصار نحو وإذا قيل لهم اتقوا الآية) فهذا شرط حذف جوابه (أي أعرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى وما تأتيم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (أو للدلالة على أنه) أي جواب الشرط شيء (لا يحيط به الوصف) أوله ذهب نفس السامع كل مذهب ممكن

بواسطة اشتماله على القتل المشتمل على الموت المقابل للحياة وان شئت قلت مقابلة القصاص للحياة باعتدال اشتماله على الموت (قوله وايجاز الحذف) من اضافة المسبب الى السبب (قوله اما جزء جملة) المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه وبالجملة المستقل وأشار الشارح بقوله عمدة كان أو فضله الى أنه ليس المراد بالجزء ههنا أحد ركني الجملة بل ما يشمل الفضلات على أن كون حقيقة الكلام الذي ترادفها الجملة على قول هي المسند اليه والمسند وما عداها خارج عن حقيقة مذهب ابن الحاجب وذهب البعض الى أن حقيقة الكلام ما اشتمل عليه من عمدة وفضلة تدبر (قوله بدل من جزء جملة) بدل كل وانما لم يجعله نعتا لانه عطف عليه ما لا يصلح نعتا وذلك قوله صفة أو شرط لعدم اشتقاقهما فعمل الكل بدلا ليصح الاعراب فيهما جميعا لان المعطوف على البدل بدل وعلى النعت نعت (قوله نحو واسأل القرية) بناء على انه لم يرد بالقرية أهلها مجازا من سلا والا فلا حذف وكذا على القول بانها على حقيقةها والسؤال على وجهه الا يجاز كما قاله التاج السبكي قال لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال لانه قول هذا معارض بأن الاصل عدم المجاز وقال البعض انه ضعيف ونقل داود الظاهري أن اسم القرية مشترك بين المكان وأهله كذا في يس (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب وهي البيضاء أو المغفر على رأسي تعرفوني وشجاعتى ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهي الساترة له عرفتموني ولا تجملوا وجهي لشهرتي من عرف (قوله أي ركاب لصعاب الامور) الظاهر أنه معنى مجازي وأن المعنى الحقيقي صعاب العقبات (قوله وقعت صفة لمخدوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كقولك ما منهم تسكلم أو ما فيهم نجبا (قوله أي انكشف أمره) فيكون جلا لازما (قوله أو كشف الامور) فيكون جلا متعديا (قوله وقيل جلا ههنا علم) ولا شاهد عليه (قوله مع الضمير) أي المستتر (قوله لا عن الفعل وحده) والا لكان مصر وفلان هذا الوزن لا يختص بالفعل (قوله وكان وراءهم) أي أمامهم على بعض التأويل (قوله أو شرط كما مر) نحو قوله تعالى فالتقوا الله هو الولي أي ان أرادوا وليا فالتقوا الله هو الولي (قوله في آخر باب الانشاء) في قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ اه ع (قوله أو جواب شرط) لا يخفى أنه لو كان الحكم في جزاء الشرط وكان الشرط قيد كادل عليه كلام المصنف في أول بحث أحوال المسند وشرطه الشارح المحقق ووافقه السيد السند في أنه مذهب المعتزلة والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيدها كما في قوله تعالى ليحق الحق فانه لا فرق بينهما في حذف أصل الجملة وابقاء متعلقه اه أطول وكتب أيضا ما نصه الفرق بين حذف الجواب ههنا وحذفه في قوله وان خلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الايجاز انه هناك تقدم ما يدل عليه في كانه ذكر بخلافه ههنا فانه تأخر أي وضعفت الدلالة وكأنه لم يذكر اه ع وقوله فكأنه ذكر قبل ان المتقدم هو الجواب (قوله اما مجرد الاختصار الخ) أنظر حكمة ذكر النكت في هذا دون غيره وما حكمه الاقتصار على هذه النكت مع أنها قد تكون غيرها كاختصار مقدار تنبيه السامع اه وفي يس نقلا عن سم في حواشي المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لان فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من هاتين النكتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كانه لا يكون الا لهما ولذا أورد ههنا بالعبارة المشعرة بالخصر (قوله نحو وإذا قيل الآية) ناقش فيه في العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم الثاني بان يكون حذف اشارة الى أنهم اذا قبل لهم ذلك فملوا شيئا لا يحيط به الوصف واما القصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن اه (قوله لا يحيط به الوصف) وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمر امر هو يا أو مر غو باقى مقام الوعيد والوعيد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه هذه الصفة فيما يظهره المتكلم تذهب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فإما من شيء يقدره فيه الا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك وهذان المعنيان أعني كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب فتعريف مفهومهما مختلف ومصدر وقهما متحد فقد يقصد ههما البليغ فمعا وقد يخطئه أحدهما فقط ولتبينهما مفقودا عطف الداني بأوفى قال أوله ذهب نفس السامع في تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو التهيب اه ع (قوله كل مذهب) أي كل ذهاب

للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف أو تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (أو غير ذلك) المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر في الأبواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو) وقوله تعالى لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أي ومن أنفق من بعده وقال بدليل ما بعده يعني قوله تعالى أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (واما جملة) عطف على اما جزء جملة فان قلت ماذا أراد بالجملة هي حيث لم يعد الشرط والجزء جملة قلت أراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزءا من كلام آخر (مسببة عن) سبب (مذكور) نحو ليحق الحق ويبطل الباطل) فهذا سبب مذكور حذف مسببه (أي فعل مافعل أو سبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها) فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لقوله فانفجرت (ويجوز أن يقدّر ان ضربت بها ففقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط ومثله هذه الفاء

(٢) قوله أفعول شيئا الخ هذا لا يناسب تركيب الآية والمناسب له ما سيذكره

عن ع

فهو فاعول مطلق أو في كل مذهب فهو مفعول فيه (قوله مثالهما ولو ترى) أي المثال الصالح للملاحظة كل منهما على البديل أو معا (قوله ولو ترى الخ) قال في الاطول فان قلت هل يقدر في النظم جزاء بلا قرينة فيكون عينا لعدم فهم السامع فهو بمنزلة التكلم بما لا يفهم أولا يقدر فيه يكون القاء الشرط القاء على ما يصح السكوت عليه قلت هذا الشكل قوى وأظن أنه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص بقدر مبهم فالتقدير (١) أفعول شيئا هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه أو للإشارة إلى أنه لا يحيط به الوصف اهـ (قوله حذف جواب الشرط) وتقديره لرأيت أمرا فظيعة أمثلا وهو يحتمل أن يكون مثالا لهما على البدلية أو مثالا لاجتماعهما حيث تقصد افاضتهما معاً ثم تقدير الجواب بما ذكر فيه شيء وهو أن عظمة الجواب وفضاعته موجودة ولو مع التصريح وتوجب بان الجواب شيء مخصوص حذف لظاهر فضاعته والنهي بل على السامع وأما ما ذكر فهو تقدير معنوي فان السيد اذا قال لعبداه والله لئن قت يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل مذهب في التقدير وبعلم أن الجواب الذي يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكره ع وقوا نظره مع كلام الاطول الذي نقلناه عنه (قوله أو غير ذلك) معطوف على مضاف وقوله في المظول عطف على جواب الشرط لا يجري على القول الصحيح من أنه اذا تعددت المعطوفات كان العطف في الجميع على الاول وقد يقال مقصوده مجرد الاحتراز عن كونه عطفاً على مجرد الاختصار كذا في سم وقوله اذا تعددت المعطوفات أي وكانت بغير حرف مرتب كما هنا فان أو غير مرتب (قوله والمفعول) أي غير المصنف اذ هو قد سبق في عموم المضاف المذكور سابقاً وقوله نحو قوله تعالى لا يستوى منكم الاية قال في الاطول وتحتمل الآية والله أعلم أن لا يكون فيه حذف ويفسر بأنه لا يستوى منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح فهم مع اشتراكهم في الاتفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم في الاتفاق والاختلاف فيه ويكون قوله أولئك أعظم درجة بيان أنهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزء جملة) أي مع أن كلاماً منها جملة (قوله قلت أراد الخ) أي هنا وان كان الذي سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له (قوله مسببة) بدل من جملة لا نعت لعطف ما لا يصلح للنعتية عليه على ما مر في قول المصنف مضاف الخ (قوله ليحق الخ) ومنه قول أبي الطيب أني الزمان بنوه في شبيبته * فسرهم وأتيناها على الهرم

أن فساء ناله أطول وكتب أيضاً قوله ليحق الخ وقيل قوله ليحق متعلق بقطع أي في قوله قبل يربد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما نحن فيه ويصح أن يقال في مثله أيضاً انها جملة سبب المذكور لان الفعل سبب لحقية الحق وبطلان الباطل وكل علة غائية يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لانها علة في الاذمان معلولة في الاعيان كذا في عروس الافراح اهـ يس (قوله أي فعل مافعل) من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية التي هي احقاق الحق أي اثبات الحق الذي هو دين الاسلام وابطال الباطل وازالة الذي هو دين الكفر اهـ ع ق (قوله فضربه بها) فالحذف للعاطف والمعطوف عليه (قوله فقد انفجرت) تقديره قد لا جل الفاء الداخلة على الماضي اذا الماضي الواقع جواباً لا يقتضيه الفاء الامع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جملة الخ) ولكن كون الجواب ماضياً ينافي استقبال الشرط الذي هو الاصل فاما أن يؤول على معني المضارع أو يؤول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام زيد بقم عمر واما باعتبار الحكم كان تعتد على بكر أمك الا أن فقداً كرمك بالامس أي فاحكم الا أن بكر أمك أمس أي فاثبتا كرامتي لمعتداه ولهذا قالوا فيماتحقق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل انه على تأويل فهو مساو أخ له من قبل أي فيحكم بمساواة أخيه في السرقة السكائنة منه قبل اهـ ع ق وقوله فاما أن يؤول على معني المضارع أي وفائدة قد التحقيقية تحقق ترتب الانفجار على الضرب وقوله أو يؤول على تقدير الحكم أي والحكم التفخيزي متأخر عن الضرب (قوله جزء جملة وهو الشرط) قال في الاطول وجزء من الجزاء أيضاً هو كلمة قد اهـ (قوله وهو الشرط) ظاهره اطلاق الشرط على مجموع أداء الشرط ومسند خولها كذا في يس (قوله ومثله هذه الفاء) أي مما يقتضي الترتب

(قوله)

(قوله تسمى فاء فصيحة) سميت فصيحة لا فصاحها من المحذوف أولانها لا تنصح عن معناها في الاكثر
 الالفصيح أولانها لا ترد الا من الفصح لعدم معرفة غيره بمرورها اه سم وكتب ايضا قوله فصيحة
 لا فصاحها بما يقدر قبلها قبل يجب ان سميت فصيحة أن تكون عاطفة على محذوف كما في التأويل
 الاول وقيل انما تسمى فصيحة على تقدير الشرط لا فصاحها أي دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على
 التقدير من أي تقدير الشرط وتقدر المعطوف عليه اه ع وق وهو ايضاح لما في الشارح فقول الشارح
 قيل الخ راجع لقوله تسمى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هذا هو الذي رجحه السيد في شرح المفتاح
 (قوله في بحث الاستئناف) من باب الفصل والوصل (قوله على حذف المبتدأ والخبر) أن هم نحن (قوله على
 قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف) أي أو مبتدأ والخبر محذوف وأما على قول من يجعل
 المخصوص مبتدأ أو الجملة قبله خبرا فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة اه ع وقوله ومبتدأ والخبر محذوف
 انما ترك هذا القول لما في معنى اللبيب من رده بان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سميت شيئا مسدده كفي يس
 (قوله عطف على امثلة) الاولى على امثلة لان المعطوفات اذا تكررت باو اكررت على الاول (قوله أي
 فأرسلون الى يوسف الخ) فالمحذوف من المظم أربع جمل متعلقاتها متعلق أرسلون وحرف النداء القائم
 مقام جملة لكن قال في الاطول ومما ينهك عليه البصرة الواقعة أن المراد بالاكثر من جملة جملتان أو أكثر
 لاجلها وبعضها أيضا كما يوهم ما ذكره في بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض الجملة من اجتماع القسمين
 فالقصد بالتثنية حذف ففعلوا أو أتاه فقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره اذ التقدير أرسلون الى
 يوسف لاستعبده الرؤيا أو أخبركم بتعبيره ففعلوا الخ اه (قوله لاستعبده الرؤيا) أي لاطلب منه تعبيرا
 (قوله على وجهين) أي يأتي على وجهين أي انه تارة يكون مع عدم قيام شيء مقامه وتارة يكون مع قيام شيء
 مقامه (قوله أن لا يقام) أي ذوان لا ينام (قوله كما مر) يشعر كلامه بان ما مر من الامثلة كله مما لم
 يقم فيه شيء مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف في قوله واسأل القرية مما قام فيه القرية مقام
 المحذوف فتال القسمين من لكن مثال القسم الثاني مر على المصنف اه أطول أي غفل المصنف عنه
 (قوله وأن يقام) أي وذوان يقام (قوله لان تكذيب الرسل الخ) قال في الاطول ونحن نقول اذ تقدم
 زمان الجملة الحالية على زمان عام لها تجعل القصة حالا ولا يخفى أنه جارفي هذا المقام اه (قوله بل هو
 سبب لضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبر وكان سببا له لان المذموم اذا عظم طاب وهو ان (قوله لضمون
 الجواب المحذوف) اعترض بان الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا وأوجب بان هذا ذهب
 البصريين والفراء وأجاز ذلك قياسا بقية الكوفيين على أن الشئ في قال رداعلي الدماميني محل هذا
 الاشتراط ما لم يقم مقام الجزاء شيئا والا كما هنالك يمكن الحذف ضرورة اه كذا في يس (قوله أي فلا تحزن
 واصبر) قال في الاطول الاظهر أن التقدير فلا يقدح في رسالتك فانه قد كذبت الخ (قوله وأدلته كثيرة)
 هذا بالنسبة الى القسم الاول وهو أن لا يقام شيء مقام المحذوف وكتب ايضا قوله وأدلته كثيرة اعلم أن
 الدليل في الحقيقة على أصل الحذف شيء واحد وهو العقل والتعدد انما هو في دليل التعيين أي تعيين
 المحذوف كما ستقف عليه (قوله والمقصود الاظهر على تعيين الخ) أي وبديل المقصود الخ رفيه أن المحذوف
 هو نفس المقصود الاظهر فيتحديد الدليل والمدلول الا أن يقال المراد وأظهرية قصده على تعيين الخ فاختلفا
 ثم الدلالة على خصوص المحذوف وبذلك الدلالة يحصل التعيين ويمكن جعل تعيين معنى معين والاضافة من
 اضافة الصفة الى الموصوف نبيه على هاتين المساحتين صاحب الاطول وكتب ايضا قوله على تعيين الخ فيه
 أن الدلالة على تعيين المحذوف تتضمن الدلالة على الحذف والدليل على التعيين دليل على الحذف والمصدر
 لذلك هو العقل ويدفع بان المراد ان العقل قد يدل وحده على الحذف ويفتقر في الدلالة الى التعيين الى شيء
 آخر وقد يستقل في الامر من على ما فيه كما سيأتي انظر ع (قوله فالعقل دل الخ) جعل الدليل العقل ولا
 يبعد أن العقل مستدل لا دليل وأن الدليل عدم تصور تعاقب الحرمة بالاعيان اذ الحرمة عبارة عن طاب
 الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناو لها ونحوه فتأمل سم (قوله انما تعلق بالافعال) أي
 على الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أي كما يقول الحنفية من
 الاعيان

تسمى فاء فصيحة قبل على
 التقدير الاول وقيل على
 الثاني وقيل على التقديرين
 (أو غيرهما) أي غير
 المسبب والسبب (لخوفهم
 الماسدون على ما مر) في
 بحث الاستئناف من أنه
 على حذف المبتدأ والخبر
 على قول من يجعل
 المخصوص خبر مبتدأ
 محذوف (وأما أكثر)
 عطف على امثلة أي أكثر
 من جملة واحدة (لخوفه
 تعالى أنا نبشكم بنابيه
 فأرسلوا يوسف أي)
 فأرسلون (الى يوسف
 لاستعبده الرؤيا فافاناه
 فقال له يا يوسف والحذف
 على وجهين أحدهما أن
 لا يقام شيء مقام المحذوف)
 بل يكتفى بالقرينة (كما مر)
 في الامثلة السابقة (وأن
 يقام نحو وقوله تعالى وان
 يكذبوك فقد كذبت رسل
 من قبلك) فقوله فقد
 كذبت ليس حزاء الشرط
 لان تكذيب الرسل متقدم
 على تكذيبه بل هو سبب
 لضمون الجواب المحذوف
 اقيم مقامه (أي فلا تحزن
 واصبر) ثم الحذف لا بد له
 من دليل (وأدلته كثيرة منها
 ان يدل العقل عليه) أي
 على الحذف (والمقصود
 الاظهر على تعيين المحذوف
 نحو حمت عليكم الميتة)
 فانه قل دل على أن ههنا
 حذف اذ الاحكام الشرعية
 انما تعلق بالافعال دون
 الاعيان

والمقصود الاظهر من هذه
وشرب الالبان فدل على
تعيين المحذوف وفي قوله
منها ان يدل أدنى تسامح
فكانه على حذف مضاف
(ومنها ان يدل العقل
عليهما) أي على الحذف
وتعيين المحذوف (محو وجاء
ربك) فالعقل يدل على
امتناع مجيء الرب تعالى
وتقدس ويدل على تعيين
المراد أيضا (أي أمره و
عذابه) فلا امر المعين الذي
دل عليه العقل هو أحد
الامرين لا أحدهما على
التعيين (ومنها ان يدل
العقل عليه والعادة على
التعيين نحو فذلك الذي
لمتنى فيه) فان العقل
يدل على ان فيه حذفاً
لامعنى للوم على ذات
الشخص وأما تعيين المحذوف
(فانه محتمل) أن يقدر
(في حبه لقوله قد شغفها
حبا وفي مرأوته لقوله
يرأود فتأها عن نفسه وفي
شأنه حتى يشملهما) أي
الحب والمرأودة (والعادة
ذلت على الثاني) أي مرأوته
(لان الحب المفرد لا يلام
صاحبه عليه في العادة
لقهره) أي الحب المفرد
(أي صاحبه فلا يجوز
أن يقدر في حبه ولا في شأنه
لأنه شاملاً في تعيين
أن يقدر في مرأوته نظراً
الى العادة ومنها الشروع
في الفعل) يعني من أدلة
تعيين المحذوف لا من أدلة
الحذف لان دليل الحذف

ههنا

عق وقال الفري المسئلة أصولية مذكورة في كتب الأصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقين
من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة برأيه تحريم العين كالتحريم
والخزير ونحوهما وفي الاشياء والنظائر للتاج السبكي اتفق أئمتنا من طوائف أهل السنة على أن الحل
والحرمة وسائر الاحكام الشرعية ليست من صفات الاعيان وذهب من ينتمى الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى
من علماء الكلام الى أنها صفات للمحال قال وينبئ على المسئلة أن حرمت عليكم أمهاتكم ونحوه هل هو
محتمل فن قال بالثاني نفى الاجمال ويلزمه الوقوع فيه لان الذات اذا كانت محرمة فينبغي أن يضاف
التحريم الى كل مالا فاهما من الافعال حتى يحرم النظر الى الام وغير ذلك مما لم يقل به أحد ومن قال بالاول
أثبت الاجمال غير أنه يدعي في اللفظ عرفاً عاماً يقضي بان المراد الفعل المقصود من الذات لا نفسها وعندنا
أن المعقود عليه في النكاح منفعة البضع ولا نقول انها في حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المراد يوصف بالحل
فالملو لا تقرر المهر عندنا لعدم استيفاء المنفعة والحلوة لا تقتضيها والحل لا يدخل تحت اليد وهم لما قالوا
المعقود عليه غير ما جعلوا تسليمها نفسها من التمكن بالحلوة كافياً اهـ ملخصاً فظهر أن الخلاف معنوي
اللفظي كذا في بس (قوله والمقصود الاظهار الخ) وإنما كان أظهر لانه المفهوم من هذا الكلام بحسب
العرف والاستعمال أنظر عق (قوله من هذه) لو أسقط من هذه لكان أوضح اذ لم يتقدم التنصيص على
شيء منها (قوله المذكورة في الآية) أي التي يمكن تقديرها في الآية كالاكل والانتفاع بها وقر بانها (قوله
وفي قوله منها ان يدل أدنى تسامح) وكذا في قوله بعد ومنها ان يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة
من الأدلة وإضافة أدنى تسامح من اضافة الصفة الى الموصوف أي تسامح أدنى أي قريب (قوله فكانه
على حذف مضاف) والتقدير منها ذوان يدل والمراد من ذوالعقل نفسه أو من دلالتها ان يدل الخ ولم يجزم
الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله أن يدل مقحماً والاصل منها العقل وان يجعل المصدر المنسب
من أن يدل بمعنى الفاعل فكانه يقول منها دليل العقل فتكون الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف
ولا يخفى ما فيه من التعسف اهـ من عق ببعض زيادة (قوله أي أمره) الشامل للعذاب وكتب
أيضا قوله أمره أي ما أمر به وقوله أو عذابه أي ما يعذب به فلا يرد أن الامر والعذاب أمران معنويان
لا محييهما كذا في الاطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للتحويل والتخويف المقصود من الآية
اهـ عق (قوله هو أحد الامرين) في هذا الكلام شيء من وجهين أحدهما أن ادراك العقل لكون
المقدر أحد هذين لا يستقل فيه دلالة بل يحتاج الى قرائن كون هذا يوم القيامة الذي لا يناسبه الا ما ذكر
فهذا ما دل فيه غير العقل لما تقدم لنا أن المدرك هو العقل في الكل لكان ان كانت دلالة لا تستقل
نسبت الدلالة لذلك الشيء المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا والآخر أنا ان يجوزنا تقدير
الاخص مع صحة تقدير الاعم لم ينحصر المقدر فيما ذكرناه من جهة أن يقدر وجاء جنس ذلك القائم بتعذيب
العاصي أو عبيده القائمون بذلك كالملائكة وأيضاً تقدير الامر أولى وأظهر لشموله كما في أنه حرمت
عليكم الميتة عق (قوله عليه) أي على الحذف (قوله اذ لا معنى للوم على ذات الشخص) اذ لا يلام الشخص
الاعلى أفعاله ولم يقل في ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه إشارة الى أن في معنى علي (قوله حبا) تمييز
محول عن الفاعل أي قد شغفها حبه أي أصاب شغفها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبارة الاطول أي خرق
شغاف قلبها (قوله والعادة) أي المتقررة عند المحبين عق ثم قال وإنما يلام عليه عند غير المحبين غفلة
عن كونه ليس بنقص فان لام عليه المحبوب فللوازمه وأما من كف عن لوازمه الرذيلة فلا لوم عليه (قوله
لأنه شاملاً) يؤخذ منه ما صرح به في الاطول من أنه اذا جعلت الاضافة في شأنه عهدية بأن أريد به
المرأودة فقط صح تقدير شأنه (قوله ويتعين) المناسب للتفريع وفي بعض النسخ فيتعين (قوله يعني
من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف عق (قوله لا من أدلة الحذف) أي كما هو
ظاهر كلام المصنف حيث كان سياقه في بيان أدلة الحذف اهـ سم ولهذا أتى بالعناية وقد يتخلص عن
هذا بما قاله في الاطول أن قول المصنف وأدله أي أدلة لا بد للحذف منها ما للتنبيه على أصل الحذف وأما
التنبيه على خصوص المحذوف اهـ (قوله لا دليل الحذف ههنا هو ان الجار الخ) عبارة عق فان

الجاري يدرك بالعقل بعد ادراك وصفه انه لا بد له من متعلق اه فقول الشارح هو أن الجار الخ فيه حذف
 أي هو العقل بسبب ادراكه أن الجار الخ (قوله هو أن الجار والمجرور الخ) فيه أن المخاطب كثير ما يكون
 غير نحوي فلا يعرف ذلك فينبغي أن يجعل الدليل طلب معنى حرف الجر له بمقتضى الفعل المشروع فيه
 قاله في الاطول ويمكن تطبيق ما ذكره الشارح على ما ذكره تأمل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أي دال
 ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت) أي دال ما جعلت الخ (قوله في القراءة بقدر بسم الله أقرأ) وتقدير
 خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له هو الاقرب للقريظة وينسب الى البيانين وقبل يجوز تقدير ابتدئ
 في الكل وينسب الى النحويين اه ع (قوله ومنها الاقتران) قال ع ق لا يخفى أن المقارنة أعظم من جعل
 البسملة مبتدأ الشيء فلو اقتصر على المقارنة وجعل مسئلة البسملة من أمثاتها كان أوضح اه وقال في
 الاطول ومنها الاقتران أي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلاً للشروع والافعالشروع أيضاً
 اقتران اه (قوله أي من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف اه ع ق ولم يبين
 دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله في سابقه (قوله الاقتران) أي مقارنة الكلام الذي وقع فيه
 الحذف لحال من الاحوال ع ق (قوله كقولهم للعرس) أي المتزوج اه ع ق وكتب أيضاً قوله
 كقولهم للعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يجترزون بالبنين عن البنات وقد ورد انتهى عنه
 اه فترى (قوله اذ مقارنة المخاطب الخ) الحاصل أن في معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال
 المخاطب أو بين المخاطب وحاله وفي نسخة أي مقارنة وهي لا تناسب (قوله والرفاء هو الالتئام والاتفاق) والمراد
 به الدعاء أي جعلك الله مع زوجك ملتئماً والبنين ع ق (قوله اما بالابيضاح) سيأتي مقابلة في قوله
 واما بد كرا الخاص الخيس والحاصل أن الاطناب يحصل بامور ذكر المصنف منها ثمانية بالصرح وأحال
 على الباقي بقوله بعدها واما بغير ذلك كما ستراه وكتب أيضاً قوله اما بالابيضاح بعد الابهام فاتهم ذكر عكس
 ذلك ولنسمه اجمالاً بعد التفصيل لانهما بعد الابيضاح اذ لا يصير ما يعقب الابيضاح مبهما كقوله تعالى وصيام
 ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة اه أطول (قوله ليري المعنى) أي يدرك ع ق وكتب
 أيضاً قوله ليري المعنى في صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام رالك الشيء على حقيقة والاحاطة
 بجوانبه كمقام الافتخار بالعلم أو مقام التحمل والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل بوجهه فاولا خطا من المتكلم
 أو السامع فيمناسبه تعلق علمين به ان فلنا ان هنا علمين من جهتين أو ابهام علمين ان قلنا بخلاف ذلك وايس
 هذا من باب التمكن ولا من باب كمال اللذة الاتيين على ما يتبين اه ع ق وكتب أيضاً ما نصه وهو كعرض
 الحسنة في لباسين (قوله وعلمان خير من علم واحد) أي لا باعتبار التمكن في النفس ولا تكمل اللذة ولا
 رجع هذا الوجه الى الوجهين الاتيين بل العلمان في نفسهما مع قطع النظر عن الاعتبارين المذكورين
 خير من العلم الواحد لزيادة العلم مستحسنة في نفسها فلي تأمل اه سم (قوله أولية ممكن في
 النفس) أي نفس السامع فضل تمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغي أن يملأ به
 القلب لرغبة أول رغبة أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء أو عمل به أو نحو ذلك ع ق (قوله كان أوقع عندها)
 لان الاشعار به اجمالاً يقتضي التشوق له والشيء اذا جاء بعد التشوق يقع في النفس فضل وقوعه ويتمكن
 أي تمكن ع ق (قوله أولية كمال لذة العلم به) أي السامع (قوله بعد انشوق) أي الحاصل من اشعار الاجال
 بالشيء والفرق بين التمكن واللذة في العلم بحسب مفهوميهما واضح ولو كان الشوق بالاجال سبب كل
 منهما ومقام الاول كما تقدم ومقام الثاني كماله نفس السامع الى ما يليق به المتكلم حيث في به هذا الطريق
 فيكون حديث المتكلم مما يراود ويرغب لا مما يكره وينفر عنه فتأمل هذا فان المقام سهل ممتنع اه ع ق
 (قوله نحو رب الخ) تمثيل للابيضاح بعد الابهام بما يحتمل المعاني الثلاثة المتقدمة اه ع ق وكتب أيضاً
 قوله نحو رب اشرح لي صدري في التمثيل به شيء لان المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا
 يناسب أن يخاطب بعلمين على أنهما بالنسبة اليه كما تقدم خيراً من علم واحد ولا ان الخطاب بما فيه التمكن في
 قلب السامع ولا بما فيه كمال لذة العلم للمخاطب ولا يقال المراد أن الكلام لو خاطب به غير الرب تعالى أمكن
 فيه ما ذكر لان الأصل في الكلام أن يؤتى به لما أراد المتكلم به والالم يؤتى بمقادير الكلام لا مكان تحوي به الى

هو أن الجار والمجرور لا بد
 أن يتعلق بشئ والشروع
 في الفعل دل على أنه ذلك
 الفعل الذي شرع فيه (نحو
 بسم الله فيقدر ما جعلت
 التسمية مبدأ له) في القراءة
 بقدر بسم الله أقرأ وعلى
 هذا القياس (ومنها) أي
 من أدلة تعيين المحذوف
 (الاقتران كقولهم للعرس
 بالرفاء والبنين) فان مقارنة
 هذا الكلام لا عرس
 المخاطب دل على تعيين
 المحذوف (أي أعريت)
 اذ مقارنة المخاطب بالاعراس
 وتليسه به دل على ذلك
 والرفاء هو الالتئام والاتفاق
 والباء للابسة (والاطناب
 اما بالابيضاح بعد الابهام
 ليري المعنى في صورتين
 مختلفتين) احدهما مبهم
 والاخرى موضحة وعلمان
 خير من علم واحد (أولية ممكن
 في النفس فضل تمكن)
 لما جبل الله النفوس عليه
 من أن الشيء اذا ذكر مبهما
 ثم بين كان أوقع عندها
 (أولية كمال لذة العلم به)
 أن بالمعنى لما لا يخفى من
 أن قيل الشيء بعد الشوق
 والطلب لذ (نحو رب
 اشرح لي صدري

مقصود آخر بل الجواب أن المراد هنا لا لزوم المتقدم لعدم إمكان تظاهره فان من لازم سوق الكلام لعلمين
 الاهتمام به فان لم يلزمه التأكيدي في السؤال وكان الرغبة في الاجابة وكذا سوقه للتمكن والمدة كان من
 لازمه الاهتمام المستلزم اكمال الرغبة في الاجابة وكمال الرغبة والتأكيدي في السؤال مناسبان في المقام اه
 ع ق وقوله ولا يقال الخ اجاب بذلك غير واحد كالفري ومثله (قوله فان اشرح لي يفيد الخ) قال في
 الاطول فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ماله لان لي صفة فكرة مقدرة أي اشرح شيئاً لي وصدرى بدل
 منه لانه خلاف ما يتبادر من التنظيم بل لانه يفهم من قوله لي أي لاجلي أن المطلب لوب شرح شيء ماله من غير
 تقدير والاهتمام اعم من الاهتمام المقدر أو المفهوم فان قلت في فهم شيء ماله نظري لحوال ان يقال اشرح لاجلي
 صدر مني قلت لا خفاء في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكرته محتملاً فان قلت يكفي في فهم المبهم الفعل ولا حاجة
 الى قوله لان اشرح لي بدل على طلب شرح شيء ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والا كان كل فعل مع
 مفعوله المتأخر اهما وتفسيرهما نقول لا طنب في ذكر الطرف فان اللام لانفع فهو تقييد للشرح احترازاً
 عن الشرح بما يضره اه (قوله أي من الايضاح بعد الاهتمام) لم يقل أي من الاطناب للايضاح بعد الاهتمام
 مع انه الانسب للسباق اختصاراً اه فترى (قوله باب نعم) يشمل ما هو للمدح كنعم الرجل زيد وما هو للذم
 كنيس الرجل أبو جهل لان الباب صادق عليهما اه ع ق وكتب ايضا قوله باب نعم لا يخفى ان عذاب نعم
 منه على ما هو الغلب ولا فقد يقدم المخصوص اه أطول (قوله خبر مبتدأ محذوف) والجملة مستأنفة للبيان
 وكتب ايضا قوله خبر مبتدأ محذوف أي أو مبتدأ خبره محذوف لا على قول من يجعله مبتدأ أقدم عليه خبره
 فلا يكون على هذا من الايضاح بعد الاهتمام لان زيدا الذي هو المخصوص يكون مقدماً في التقدير تأمل
 (قوله اذ لو أريد الاختصار كفي نعم زيد) فيه بحثان أحدهما أنه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التاليف لما
 ثبت في النحو أن فاعله معرف باللام ومضاف اليه أو مضمرة مبنية بكسرة منصوبة أو بما وثانيتها أنه لو قيل نعم
 زيدا كان اختلالاً لان نعم للمدح العام في جنس من الاجناس لا مطلقاً فعني نعم الرجل زيد أن زيدا جدي في
 جميع ما يتعلق بالرجولية لا مطلقاً حتى يكون ممدوحاً بجميع ما يتعلق بالعالمية أيضاً ويمكن دفعهما بان
 المقصود بنعم مدح زيد مثلاً في جنس وقد أمكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا
 في الرجولية بقرينة أنه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الاهتمام لانه يناسب غرض الباب وهو
 المباحة في المدح فامتنع الاختصار وقد أشار الى هذا الامتناع بقوله لو أريد الاختصار فن وجوه حسنة
 سوى ما ذكره اتباع الاستعمال الواجب وهذا يظهر أن المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة
 دون ما يشمل المساواة بناء على أن نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وموجه السيد السند فقال
 فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعنى المساواة موافقاً لاصطلاح السكاكي على أن في اثبات الاصطلاح
 للسكاكي صعوبة وما تمسك به فيه غير ناهض بقي أن نعم الرجل زيد مدح عام لزيد في الرجولية فلا بد من ذكر
 الرجل وزيد فلا طنب في الكلام بذكرهما كذا في الاطول (قوله أي ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك
 بالمساواة (قوله وفي هذا) أي قوله اذ لو أريد الخ (قوله قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضاً) اذ لا يجازي نعم زيد
 بل هو مساواة وكتب أيضاً ما نصه وهو موافق لاصطلاح السكاكي اه مطول ووافقه السيد وللعصام معهما
 كلام انظره في أطوله (قوله وجه حسنة) الاضافة للعموم فصح الاستثناء بسوى (قوله أي حسن باب
 نعم) أي حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد الاهتمام) الذي له العلل الثلاثة المتقدمة
 (قوله في معرض الاعتدال) أي ذي الاعتدال أي الكلام المعتدل اه حفي (قوله من جهة الاطناب
 الخ) فليس فيه إيجاز محض وقوله والايجاز محذوف المبتدأ فليس فيه اطناب محض (قوله الايجاز والاطنب)
 ولأن تدخل في المتنافيين الانشاء والاختبار كما في الاطول وهذا الوجهان أعني بروز الكلام في
 معرض الاعتدال واهتمامه بالجميع بين المتنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقاً اه ع ق (قوله
 وقيل الاجمال الخ) وجه ضعفه أن هذا الوجه أعني اهتمام الجميع على هذا التفسير يكون عين ما ذكر من
 الايضاح بعد الاهتمام لا سواء فينا في قول المصنف ووجه حسنة سوى ما ذكره ولأن تقول المراد سوى
 ما ذكر من الايضاح بعد الاهتمام للامور الثلاثة والايضاح بعد الاهتمام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غيره

فان اشرح لي يفيد طلب
 شرح شيء ماله أي للطالب
 (وصدرى يفيد تفسيره) أي
 تفسير ذات الشيء (ومنه)
 أي من الايضاح بعد
 الاهتمام (باب نعم على أحد
 القواسم) أي قول من
 يجعل المخصوص خبر
 مبتدأ محذوف (اذ لو أريد
 الاختصار) أي ترك الاطناب
 (كفي نعم زيد) وفي هذا اشعار
 بان الاختصار قد يطلق
 على ما يشمل المساواة أيضاً
 (ووجه حسنة) أي حسن
 باب نعم (سوى ما ذكر) من
 الايضاح بعد الاهتمام
 (إبراز الكلام في معرض
 الاعتدال) من جهة
 الاطناب بالايضاح بعد
 الاهتمام والايجاز محذوف
 المبتدأ (وايهما يجمع بين
 المتنافيين) الايجاز والاطنب
 وقيل الاجمال والتفصيل
 ولاشأن أن اهتمام الجميع بين
 المتنافيين

باعتبار الامور الثلاثة ولأن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم لان ايهام الجمع بين الاجمال والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل كذا في سم (قوله من الامور المستغربة الخ) اذا الجمع بين متناقضين كابقاع المحال فهو مما يستغرب والاعتدال مما يستحسن فان قيل فهما حينئذ من البديع أو المعاني قلت يمكن الامر ان بمناسبة المقام بأن يقتضى المقام مزيد التأكيدي اماله قلب السامع أو بقصد مجرد الظرافة والحسن اه ع ق (قوله على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه نس لان الايجاز يحذف المبتدأ والاطناب بذ كر الخبر بعد ذ كر ما يعمه فقد انفكت الجهة اه ع ق (قوله وهو في اللغة لف القطن المندوف) ووجه المناسبة أن في الاصطلاح لفافاوى تفرقة وتفصيلا وان كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوى (قوله ان يؤتى) ظاهره أن مسماه نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب الخ على المسامحة أى نحو الاتيان في يشيب الخ اه سم قال الشيخ يس والاقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدري وعلى الكلام وانما جعله الشيخ على المعنى المصدري لان المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح مصدر اه (قوله في عجز الكلام) قال ع ق وينبغي أن يراد في أوله أوفى وسطه اذ لم يظهر تخصيص التوشيع بالعجز وجهه وكان التقييد به لانه أكثر ما يقع به التوشيع في التركيب (قوله بمثنى) أوجع اه ع ق نحو ان في فلان ثلاث خصال جيلة الكرم والشجاعة والخدم (قوله ثانيه مامعطوف الخ) والزائد على الاول في الجمع اه ع ق وكتب أيضا قوله ثانيه مامعطوف الخ يخرج به عن التوشيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص والاخرى طول الامل مع أن اللائق جعله منه تأمل اه أطول (قوله نحو يشيب الخ) وكتب قوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبيهة خديها بغبير رقيب

فازلت في ليلين شبحه وظلمة * وشمس من خرو وجه حبيب

اه أطول وكتب أيضا قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل الحديث بالمعنى فان متن الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وعبارة السيموطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الامل رواه البخاري من حديث أنس اه حفي قال الفري وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشب) أى ينمو وهو بالكسر على ما في الصحاح (قوله بذ كر الخاص بعد العام) انظر عكسه فانه يتجه أنه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام هنا ما اصطلح عليه أهل الاصول بل المراد به ما يشمل الخاص أى يصح أن يندرج فيه كما هو مصطلح أهل الخوف يشمل نحو جاءني رجال وزيداه نس (قوله والمراد الذ كر الخ) أى ليغايير ما تقدم في الايضاح بعد الابهام لانه ليس في الذ كر بطريق العطف ايضاح بعد الابهام اه نس (قوله على سبيل العطف) لا على سبيل الوصف أو الابدال ولو قال بعطف الخاص على العام كان أوضح اه مطول قال في الاطول وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال من قبيل ذ كر الخاص بعد العام بلا شبهة مع ان جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح أن يقال واما بعطف الخاص على العام اه (قوله للتنبيه على فضله) جعل العلة التنبيه على الفضل ويصح أن تكون نفس الفضل (قوله يعنى الخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغايير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) أى أو الخسيسة والتقدير بالشريفة نظر المثال أو الغالب من نس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صح ذ كره على سبيل العطف المقتضى للتغايير اه ع ق (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) قال ع ق هذا اذا ذكر عام ثم ذ كر فرد منه كما في المثال واما اذا ذ كر ما يتناول المعطوف بالبدلية كما يقال جاءني رجل وزيد او رجال وزيد وعمر ووخالد فهل يكون من هذا الباب أولا فيه نظر (قوله وهي صلاة العصر عند الاكثر) اختلف السلف فيها فذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن أحد من السلف انها صلاة العشاء وذ كره بعض المتأخرين لانها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي أحد صلاة الخمس لا بعينها أي هي صلاة العباد على المحافظة على أداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة اه فنرى في القاموس الصلاة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح أو الظهر أو

الامور المستغربة الشئ تستلذها النفس وانما قال ايهام لان حقيقة جمع المتناقضين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يتمتع اجتماعهما على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) أى ومن الايضاح بعد الابهام (التوشيع وهو) في اللغة لف القطن المندوف وفي الاصطلاح (أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل واما بذ كر الخاص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذ كر على سبيل العطف (للتنبيه على فضله) أى مزية الخاص (ذ كر) كانه ليس من جنسه (أى العام) تنزيلا للتغايير في الوصف منزلة (التغايير في الذات) يعنى أنه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شئ آخر مغايير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) أى الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلاة العصر عند الاكثر

العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الاضحية أو الجمعة أو جميع الصلوات المفروضة أو
 الصبح والعصر معاً أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معاً أو صلاة الخوف أو صلاة الجمعة في يومها وفي
 سائر الأيام الظاهر والمتوسطة بين الطول والقصر أو كل من الخمس لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال
 ابن سيده من قال هي غير صلاة الجمعة فقد أخطأ أنظر الاطول (قوله وأما بالتكرير لنكتة) قال ع ق
 وظهر التطويل في عدم النكتة في التكرار تبعه عليها فيه والافلايضاح بعد الابهام وذ كر الخاص بعد
 العام لا بد في كل منهما من نكتة ككل الطناب (قوله ليكون اطناباً بالتطويل) ولذا قيد كل ما ذكر
 اطناباً بنكتات لأنه أجل هنالك نكتة لأنه عرف سابقاً نكتات التأكيده لأنه قد تكون النكتة فيه غير
 ماسبق كالتمنيبه على نفي التهمة في تكرار يا قوم في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني أهدكم سبيلاً
 الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع كذا في الاطول (قوله كذا كيد الخ) قال ع ق ومن نكت التكرار
 زيادة تأكيده ما تنسب به التهمة في النص كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم فرعون يا قوم اتبعوني
 أهدكم سبيلاً الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فتكرار يا قوم لما كانت فيه اضافة لياء النفس أفاد
 بعد القائل عن التهمة في النص حيث كانوا قومهم وهو منهم فلا ير بد لهم الامير بد انفسه فتضمن تكراره
 زيادة تأكيده نفي التهمة ومن نكتة أن يكون معنى متعلق بالفعل المذكور مختلفاً واللفظ الدال على ذلك
 المتعلق واحد الان في تكرار ما فاداة تنبيهه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كقوله تعالى فيأى آلاء
 ربكم انكم تكذبون فانه كرر انكر النعم في السورة والنعم المذكور مختلف والمقام يقتضيه التنبية على كل
 نعمة ليقام بشكرها بخصوصها وأما ذكر بعد ذكر جهنم وارسال الشواظ من النار في النظر الى انهما
 انما ذكر الزجر عن المعصية فعاد انعمه من حيث الاترجار به - ما ولذلك عقب بقوله تعالى فيأى آلاء
 ربكم انكم تكذبون كسائر النعم اه وكتب ايضا قوله كذا كيد الانذار بل والردع كما يفيد كلام الشارح
 اه سم (قوله للردع) زيادة على ما في المتن صريحاً وان كانت الكاف تدخله اه يس (قوله وفي ثم
 الخ) قال في الاطول ولما استشعر أن يستبعد كون الكلام تكريراً لان العاطف يشهد بتدعي كون المراد
 بالثاني غير الاول قال في دفعه وفي ثم الخ فان قلت اذا كان الانذار الثاني ابلغ لم يكن تكريراً قلت كونه
 ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المذنب به لا بأنه زاد في المفهوم شيء اه (قوله تنزيلاً لبعده المرتبة الخ) الظاهر
 أنه عليه لقوله وفي ثم دلالة الخ أي انما كان فيها دلالة للتنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد
 المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه كان فيها دلالة على أن ما بعدها ابلغ وأعلى كذا في سم (قوله منزلة
 بعد الزمان) أي الذي هو الاصل في ثم فاستعيرت هنا لبعده المرتبة (قوله في مجرد التدرج) أي في التدرج
 المجرد عن اعتبار التراخي والبعدين تلك الدرج في الزمان وعن اعتبار كون تأنيها أي بالي ثم بعد متلوها في
 الزمان وكتب ايضا قوله في مجرد التدرج أي عن اعتبار التراخي والبعدين تلك الدرج وعن كون الثاني
 بعد الاول في الزمان كما أفصح بذلك في المطول لا يقال فقوله واستعمال اللفظ ثم في مجرد الخ ينافي ما قبله لانا
 نقول لا ينافي به لان الظاهر لبعده المرتبة بعده مسافة وقد رازمانا باعتبار التراخي والبعده المنفي في الطول
 التراخي والبعده زمانا اه سم (قوله اذا أبعدها) أي قطع كثيرها (قوله فقيلاً هو ختم البيت الخ) صريح
 في أن مسماه المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقوله الآتي في التذييل وهو تعقيب الخ صريح في أن
 التذييل مسماه المعنى المصدرى ايضا لكن قوله هناك وهو ضربان أنسب بكون مسماه الكلام المذيل
 به ولعله يطلق عندهم على كل من المعنى المصدرى والكلام فان كان أراد هناك المعنى الاول ففي قوله
 وهو ضربان مسامحة وان كان أراد الثاني ففي قوله تعقيب ال كلام مسامحة وعلى ارادة المعنى الثاني بشكل
 قول الشارح هناك فهو أعم من الايغال بناء على ما دللت عليه عبارته هناك أن الايغال مسماه المعنى
 المصدرى اذ قضية ذلك أن بينهما المباينة إلا أن يتسمع في هذا الكلام وكذا يقال في التكميل والتتيم
 والاعتراض فان ظاهر تفاسيرها أن مسماه المعنى المصدرى به وظاهر تمثيلها أن مسماه ال كلام والظاهر
 انها تطلق على كل فلا بد من المسامحة اما في التفسير واما في التمثيل اه سم وكتب ايضا قوله هو ختم
 البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب

(وأما بالتكرير لنكتة)
 ليكون اطناباً بالتطويل
 وتلك النكتة (كذا كيد
 الانذار في كلا سوف تعلمون
 ثم كلا سوف تعلمون)
 فقوله كذا ردع عن الانهماك
 في الدنيا وتنبيهه وسوف
 تعلمون انذار وتخويف
 أي سوف تعلمون الخطأ
 فيما أنتم عليه اذا عاينتم
 ما قدمكم من هول المحشر
 وفي تكريره تاكيد
 للردع والانذار (وفي ثم دلالة
 على ان الانذار الثاني
 ابلغ) من الاول تنزيلاً
 لبعده المرتبة منزلة بعد
 الزمان واستعمال اللفظ ثم
 في مجرد التدرج في درج
 الارتقاء (وأما بالايغال)
 من أو غل في البلاد اذا
 أبعدها واختلف في تفسيره
 (فقيلاً هو ختم البيت بما
 يفيد نكتة)

يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها) أي قول الخنساء في مراثية أخيها صخر (وان صخر النائم) آ ٩١ أي تفتدي (الهداة به كانه علم) أي

جبل مرتفع (في رأسه نار)
فقهولها كانه علم واف
بالمصودأعني التشبيه
بما يفتدي به الآن في قولها
في رأسه نار زيادة مبالغة
(وتحقيق) أي وتتحقيق
(التشبيه في قوله كانه
عيون الوحش حول
خيائنا) أي خيامنا
(وأرحلنا الجزع الذي لم
ينقب) الجزع بالفتح الخرز
اليماني الذي فيه سواد
وبياض شبيهه عيون
الوحش وأني بقوله لم ينقب
تحقيقا للتشبيه لانه اذا
كان غير مثقوب كان أشبه
بالعين قال الأصمعي الظبي
والبقرة اذا كانا حينئذ
فعيونهما كلها سودا فاما
اذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها
بالجزع وفيه سواد وبياض
بعد ما موتت والمراد كثرة
الصيد يعني مما أكلنا كثرت
العيون عندنا كذا في
شرح ديوان امرئ القيس
فعني هذا التفسير يختص
الايغال بالشعر (وقيل
لا يختص بالشعر) بل هو
ختم الكلام بما يفيد نكتة
يتم المعنى بدونها (ومثل)
لذلك في غير الشعر (بقوله)
تعالى قال يا قوم اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسألكم
أجرا وهم مهتدون) فقوله
وهم مهتدون مما يتم المعنى
بدونه لان الرسول مهتد
لا محالة الآن فيه زيادة
حث على الاتباع وترغيب
في الرسل (واما بالتذليل

اذا كانت كذلك اه اطول (قوله يتم المعنى) أي أصل المعنى وانما قال يتم الخ إشارة الى أن النكتة في
الجملة لا تختص بمآيتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على بعض الفضلات وهذا
التعريف يدل على أن الايغال اسم للمعنى المصدري لا للفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولذا يقال هذا اللفظ أو
هذه الجملة ايغال اه ع (قوله كثر زيادة المبالغة) أي زيادة المبالغة في التشبيه ثم اضافة زيادة الى المبالغة
اما على أصلها فتكون المبالغة حاصلة من تشبيهه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء به
والزيادة من وصف العلم بقولها في رأسه نار فتجبر المبالغة الى المشبه واما أن تكون بيانية أي كثر زيادة هي
المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز والخطب في مثل هذا سهل فالمبالغة في
التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه غايه في كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجز ذلك الكمال
الى المشبه الممدوح بوجه التشبيه وأما تحقيق التشبيه الا في غير جرح الى زيادة ما يحقق التساوي بين
المشبه والمشبّه به حتى كأنهما شئ واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب ذلك المزيد فصار من ظهوره
فيهما كأنه حقيقيهما وما سواه عوارض من غير اشعار بكون المشبه غايه في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه
في المشبه به ليجر ذلك الى عظمته في المشبه من ع (قوله الهداة) أي الذين يهدون الناس الى المرشد
والمعالي فكيف بالمهتدين اه ع (قوله أي خيامنا) فالمراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير
بدليل قوله وأرحلنا فهو من عطف التفسير اه ع (قوله بالفتح) أي للجيم وسكون الزاي (قوله الخرز
اليماني) وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد ع (قوله وأني بقوله الخ) أي لما كان الجزع المثقب
يخالف العيون مخالفة ما في الشكل زاد قوله الذي لم ينقب لتحقيق التشابه في الشكل بتمامه فهذه
الزيادة لتحقيق التشبيه أي التساوي في وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد
علو المشبه به في وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه المحقق به فقد تظاهرا لفرق بينهما كما تقدم اه ع (قوله كان
أشبه بالعين) لو قال كان أشبه بالعين لكان أوفق (قوله كلها سودا) أي بحسب الظاهر وهي لا تخفى
نفس الامر من بياض اه ع (قوله بدا بياضها) أي الذي كان غطي بالسواد زمن حياتها اه ع (قوله
وكتب أيضا قوله بدا بياضها فاشبهت الجزع حينئذ) قوله موتت) أي كثر موتها (قوله يعني مما أكلنا الخ)
لانهم كثيرا ما يأكلون الوحوش ويتركون أعينها حول أخبيتهم (قوله كذا في شرح الخ) وبه يتبين بطلان
ما قيل ان المراد قد طالت مسيرتهم في المفاز حتى ألقت الوحوش رحالهم وأخبيتهم اه مطول قال الفري
وجه التبين أن عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض اه (قوله
مما يتم المعنى بدونه) أي بدون ذكره (قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير مسائل الاجر لا محالة اه سم أي
فينبغي أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم أجرا الخ ولهذا قال في الاطول بعد ذكره كلام الشارح
قلت المثال اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه من يد
الحث فتأمل (قوله الآن فيه زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على
اهتدائهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ) لا يرد عليه التكرير نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف
تعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ يشعر بتغاير الجملتين بحسب الذات كذا في يسن نقلا عن شارح الايضاح
وقال في الاطول ولا ينبغي أنه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيد قائم وجماعة زيد فبينه وبين
التكرير عموم من وجه اه وكتب أيضا ما نصه أنظر تعقيب الجار والمجرور بجملة أو مثله اه يس (قوله
بجملة) أي لا يلائم الاعراب كما سيأتي في الشرح (قوله تشمل على معناها) ولومع الزيادة كما في ان
الباطل كان زهوقا اه يس (قوله للتأكيد) عند اقتضاء المقام التأكيد (قوله فهو أعم من الايغال الخ)
حاصله انهما يجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد في ختم الكلام وينفرد الايغال فيما هو بالمفرد وفيما هو بغير
التأكيد سواء كان بجملة أو مفرد وينفرد التذليل فيما هو في غير ختم الكلام (قوله وهو أي التذليل) بمعنى
الكلام المذيل به لا بالمعنى المصدري المتقدم (قوله بان لم يستقل الخ) أي فلم يخرج مخرج المثل لان المثل

وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشمل على معناها) أي معنى الجملة الاولى (التأكيد) فهو أعم من الايغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام
وغيره وأخص منه من جهة الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد (وهو) أي التذليل (خبر بان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل

بافادة المراد بل يتوقف على
ما قبله (نحو ذلك جزيناهم
بما كفو واو هل يجازى
الا الكفو ر على وجهه)
وهو انه يراد وهل يجازى
ذلك الجزاء المخصوص الا
الكفور في تعلق بما قبله
واما على الوجه الآخر وهو
ان يراد وهل يعاقب الا
الكفور بناء على ان المجازاة
هي المكافاة ان خير انخير وان
شر افسر فهو من الضرب
الثاني (وضرب أخرج
مخرج المثل) بأنه يقصد
بالجملة الثانية حكم كل
منفصل عما قبله جار
مجري الامثال في الاستقلال
وفش والاستعمال (نحو
وقل جاء الحق وزهق
الباطل ان الباطل كان
زهوقا وهو أيضا) أي
التذييل ينقسم قسمه
أخرى وأتى بلفظ أيضا
تنبيه على أن هذا التقسيم
للتذييل مطلقا للضرب
الثاني منه (اما) ان يكون
(لنا كيد منطوق كهذه
الآية) فان زهوق الباطل
منطوق في قوله وزهق
الباطل (واما لنا كيد
مفهوم كقوله ولست) على
لفظ الخطاب (بمستيق
أخالا تله) حال عن أخا
لعمومه أو عن ضمير الخطاب
في لست (على شعث) أي
تفرق وذمهم خصال فهذا
الكلام دل على فهمه

وضعه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتي في
الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف ضيبت اللبن فانه مستقل في افادة المراد وهو مثل يضرب لمن فرط في
الشيء في أوانه وطلبه في غير أوانه ع ق وكتب أيضا قوله بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله لا بد
فيه من قيود آخر نظرا الى ما فسره الخارج مخرج المثل وهو ما يكون حكما كما منغصلا عما قبله جار يا
مجري الامثال في الاستقلال وفش والاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغي أن يتحقق بان لا يستقل أو
يكون حكما جزئيا أو كليا لم يفش استعماله وكان حسن الترتيب أن يقدم الضرب الثاني لانه ثبوتى الا أن
يقال الضرب الاول أشد ارتباطا بالمقصود من الثاني فلذا قدم اه أطول واذا جعلت الباء في كلام الشارح
بمعنى الكاف اندفع عنه القصور (قوله الجزاء المخصوص) وهو ارسال سبيل العزم وتبديل الجنتين
المذكورتين بقوله قبل فارسلنا عليهم سبيل العزم الخ (قوله في تعلق بما قبله) وهو قوله فارسلنا عليهم الخ
وكتب أيضا قوله في تعلق بما قبله أي فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال (قوله وهو ان يراد وهل يعاقب)
أي مطلق العقاب الا الكفور فيه أنه يلزم عليه نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور أي المبالغ في الكفر
مع أنه يكفي في مطلق المعاقبة مطلق الكفر الا أن يقال الحصر ادعائي افادة في الاطول وكتب أيضا قوله
وهل يعاقب الا الكفور قيل تخصيص الجزاء بالعقاب انما يفهم من قوله جزيناهم الذي هو بمعنى
عاقبناهم فعلى هذا التقدير أيضا ليس مستقلا بافادة المراد والحق أن كونه قرينة على المطلوب لا ينافي
الاستقلال بافادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا اه سم (قوله بناء على أن المجازاة الخ) فيه أمران
الاول أن التعميم المذكور أعني قوله المكافاة ان خير الخ لا تصح ارادته فيما نحن فيه لان المكافاة هنا في
مقابلة الكفور فالمراد بخصوص المكافاة بالشرق قطع الثاني ان كلامه يقتضى أن الوجه الاول مبنى على أن
الجزاء يراد به العقوبة فقط وأنه لا ياتي على أن المراد المكافاة وأن الوجه الثاني لا ياتي على أن المراد بالجزاء
العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل من الوجهين ياتي على كل من التفسيرين اذا مدار على خصوص الجزاء
واطلاقه فيصيح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون
من الاول وأن يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب فيكون من الثاني ويصح أن يكون المعنى على أن
المراد بالجزاء المكافاة في الجملة وهل يكافا بتلك المكافاة المخصوصة المتقدمة فيكون من الاول وأن يكون
المعنى وهل يكافا بالشرع مطلقا فيكون من الثاني وغايته أن المكافاة على الثاني تنقيد بالشرع لالة المقابلة
بالكفر عليه ولا محذور في ذلك أصلا اه ملخصا من ع ق (قوله تنبيه الخ) وجه التنبيه أن معنى يضار جوع
الى التقسيم وهو مع اتحاد المقسم فيه ما أتم وان أمكن أنه تقسيم لثاني ومعنى أيضا كما انقسم التذييل
المطلق (قوله لنا كيد منطوق) والمراد بالمنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين في مادة واحدة ولو كانت
احداهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية من ع ق (قوله كقوله) أي النابغة (قوله لا تله) من باب زرد
كما في المختار (قوله لعمومه) أي فعمومه وسوغ مجيء الحال منه وان كان نكرة (قوله أو عن ضمير الخطاب
في لست) اقتصر عليه ع ق ثم ذكر أن دلالة هذا الكلام بفهمه على نفي الكمال المذهب انما يتضح
على هذا الاعراب ولا ياتي على غيره الا بعد عدم وضوح قال لا نالو جعلناها نعتا لاخ أو حالامنة كان
المعنى حيث نذ كل أخ موضوع بانه على شعث أو كان على حاله كونه على شعث لا تنبيه لنفسه ان لم تله
على شعته ولا شئ أن هذا المعنى لا يقتضى أن لا مذهب وانما يقتضى أن غير المذهب لا بد منه من الضير
وأما غيره فلا يحتاج معه الى الصبر فيصيح ولو لم يبق غير المذهب أن يبقى المذهب وانما قلنا ولا ياتي على غيره
الا بعد عدم وضوح لانه قديدي أنه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة في حال الرجال فتكون العادة
قرينة على افادة اللفظ هذا المفهوم اه (قوله في لست) قبل لا وجه لتخصيص الضمير في لست بحسب
الحالية عن الضمير في مستيق وأجيب بان وجهه أن الفعل أقوى في العمل من الاسم كذا في يس (قوله
على شعث) هو في الأصل انتشار الشعر لعدم تعاضده بالاصلاح والذهن فتكثر أوساخه واستعير هنا
للأوساخ المعنوية وهي الأوصاف الذميمة اه ع ق وقوله واستعير الخ أي بعد نقله الى اللازم الذي هو
الأوساخ الخسيسة على طر يق المجاز المرسل فيكون فيه مجاز غير تبيين هذا ما يظهر (قوله وذمهم خصال)

عطف تفسير للراد من تفرق (قوله على نفي الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان هذا الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله لان فيه التوقي الخ) وأما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه اه ع ق (قوله في كلام) قال في الاطول ان أريد بكلمة في الجزئية بشكل يتكامل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان أريد الظرفية لا يشمل ما في آخر الكلام فتأمل اه أقول اذا جعلت في معنى مع انحل الاشكال (قوله بما يدفعه) لافرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل أيضا يدفع الوهم لانه للتاكيد في الفرق قلت التذييل بالجملة وفي الآخر ولدفع الوهم في النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها اه س ي ر ا ح (قوله قد يكون في وسط الكلام الخ) فبينه وبين الايغال عموم من وجه اه ع ق وانظره (قوله أي نزول المطر الخ) فالمراد بالصوب نزول المطر وبالربيع الزمن والاضافة لادنى ملاسمة (قوله ووقوعه) عطف تقسير (قوله وديمة) هي المطر المستترسل وأقله مقدار ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام (قوله قد يؤول الى خراب الديار) أي فر بما يقع في الوهم أن ذلك دعاء بالخراب ومعظم الابهام من قوله وديمة تهمة وتقديم ديارك دون زرعك مثلاً لا يقال غير مفسدها متقدم على وديمة تهمة لاننا نقول هو مؤخر عنه تقدير اه (قوله دفعاً لذلك) أي ايهام خلاف المقصود (قوله نحو أدلة على المؤمنين الخ) في مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبي موسى الأشعري كما ورد في الحديث اه ع ق (قوله فانه لما كان مما يوهم الخ) قال في الاطول ونحن نقول الآية لتفهمهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود أنكم لو ترجعون عن الايمان سياتي الله بقوم أدلة على المؤمنين أعزة على الكافرين فينقلب حالكم من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم الى كونكم أدلة لهم ولا بد في افادة هذا المعنى من ذكر قوله أعزة على الكافرين فهو داخل في أصل المقصود وليس من الاطناب في شئ والله تعالى أعلم اه (قوله ولهذا أعدى الذل بعلى) أولها كلمة مابعد (قوله لتضمنه معنى العطف) فالتوسع بتضمين الذل معنى العطف وعلى على باها وقوله ويجوز الخ أي فالفعل لا تضمن فيه وعلى بمعنى اللام فالتوسع باستعمال حرف موضع آخر ونكتة العذول الى على الإشارة الى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا يؤخذ من ع ق (قوله ويجوز أن يقصد الخ) كان وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء جاز أن يشار بها الى استعلائهم عليها في الشرف اه سم (قوله وأما بالتميم) تسمية هذا بالتميم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح اذهما شئ واحد لغة وقال في غرر وس الأفرح يمكن أن يفرق بينهما لغة بان التكميل استيعاب الاجزاء التي لا توجد الماهية المركبة الا بها والتميم قد يكون بما وراء الاجزاء من زيادات يتأكد بها ذلك الشئ الكامل ثم قال فان تم هذا ظهر وجه تسمية الاول بالتكميل لانه يدافع ايهام خلاف المراد وذلك كجزء من المراد (قوله وهو أن يؤتى في كلام الخ) يتناول بعض صور الايغال وكتب أيضا قوله وهو أن يؤتى في كلام الخ يخرج عنه تميم ذكر في كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التميم والتكميل بان النكتة في التميم غير دفع وهم خلاف المقصود لا يانه لا يكون في كلام يوهم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التميم والتكميل اه أطول (قوله في كلام) في الآخر وفي الاثناء (قوله أو نحو ذلك) لا حاجة النسبة (قوله بما ليس بجملة مستقلة) بان كان مفردا أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولها بالمفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدونه) حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كما قيل اه ع ق (قوله كلام المصنف في الايضاح) حيث مثل له مما يحبون في قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون مع أنه لا يتم المعنى الا به وفيه بحث لانه اذا لم يجعل مما يحبون مما يتم أصل المعنى بدونه لم يكن الاطناباً أصلاً فيكون التمثيل به فاسداً من أصله فلا يستشهد به فيجب حيث جعل الاطناباً أن يدعى أن أصل المعنى حتى تنفقوا أي يقع منكم اتفاق وزيادة مما يحبون ولو كان باعتبار المقصد محتاجاً اليه لا يكون من المساواة لانها زيادة على أصل المراد لا حل نكتة لا يتركها الاوساط وقد تقدم أن ذلك هو مناط الاطناب وانما قلنا ان المقصود به أمر لا يتركه ويراعه البليغ لان فيه الإشارة الى أن نيل البر لا يكون الا بغلبة النفس وتحميلها المشاق بالاتفاق من المحبوب المشتبه بخلاف مطلق الاتفاق ولو كان فيه أجراً لا يبلغ هذا المعنى وبه يعلم أن كون الشئ مقصوداً في الكلام لا يتم المراد من حيث أنه مراد المتكلم

المهذب) استنفهام انكار
أي ليس في الرجال منقح
الفعال مرضى الخصال
(واما بالتكميل ويسمى
الاحتراس أيضا) لان فيه
التوقي والاحتراس عن توهم
خلاف المقصود (وهو أن
يؤتى في كلام يوهم خلاف
المقصود بما يدفعه) أي
يدفع خلاف المقصود
وذلك الدافع قد يكون في
وسط الكلام وقد يكون
في آخره فالاول (كقوله
فسق ديارك غير مفسدها)
نصب على الحال من فاعل
سقى وهو (صوب الربيع)
أي نزول المطر ووقوعه في
الربيع (وديمة تهمة) أي
تسيل فلما كان المطر قد
يؤول الى خراب الديار
وفسادها أتى بقوله غير
مفسدها دفعاً لذلك (و)
الثاني (نحو أدلة على
المؤمنين) فانه لما كان مما
يوهم أن يكون ذلك لضعفهم
دفعه بقوله (أعزة على
الكافرين) تنبيه على أن
ذلك تواضع منهم للمؤمنين
ولهذا أعدى الذل بعلى لتضمنه
معنى العطف ويجوز أن
يقصد بالتعدينية على الدلالة
على أنهم مع شرفهم وعاق
طبقهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون لهم أجنتهم (واما
بالتميم وهو أن يؤتى في
كلام لا يوهم خلاف المقصود
بفضله) مثل مفعول أوحان
أو نحو ذلك مما ليس بجملة
مستقلة ولا ركن كلام ومن
زعم أنه أراد بالفضيلة ما يتم
أصل المعنى بدونه فقد كذب
كلام المصنف في الايضاح

وأنه لا يخصص لذلک بالتسميم (لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه) وهو أن يكون الضمير في حبه للطعام (أي) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى أي يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأدية أصل المراد (وأما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أوبين كلامين متصلين معني بجملة أو أكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة سوى دفع الإيهام) لم يرد بالكلية مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق به من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بياناً للاول أو تأكيداً أو بدلاً (كالتزيه في قوله تعالى ويحبون الله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) ففعله سبحانه جملة لأنه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لأن قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات (والدعاء في قوله ان الثمانين وبلغتها قد أوجبت معنى إلى ترجان أي مفسر ومكرر ففعله وبلغتها اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء والوار في مثله تسمى وأوا اعتراضية ليست بمطرفة ولا حالية (والتنبيه في قوله وأعلم فعلم المرء ينفعه)

الابه لا ينافي كونه اظناً بافليهم اه ع ق (قوله وأنه لا يخصص لذلک بالتسميم) يعني أن كون الشيء مما يتم أصل المعنى بدونه ونعني بالمعنى متعارف الاوساط لا يختص اشتراطه بالتسميم فتى كان هو المراد بالفضلة كانت مستدركة لان كلام الاطناب كله أتى فيه بفضلة على هذا التفسير من ع ق وكتب أيضاً قوله وأنه لا يخصص الخ فيه ان المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يختص به قسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الابهال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها اه أطول ويشهد له أيضاً قوله هنالك نكتة (قوله لنكتة) زيادة بيان ذل النكتة شرط في كل ما حصل به الاطناب من ع ق (قوله وهو أن يكون الضمير الخ) اذا المقصود حيث ندم مدحهم على السخاء بالطعام وهو متحقق مع حبهم واحتياجهم للطعام وبدونهما لکنه معهما أبلغ اه سم (قوله فهو لتأدية أصل المراد) لان المعنى حيث نذ يطعمون لاجل الله وهذا نفس المراد فلما لم يكن اطعام الطعام لاجله محمداً يستحق الثناء عليه لم يكن أن يجعل زائداً على أصل المراد لنكتة المبالغة (قوله سوى دفع الإيهام) جعل صاحب المعنى من فوائد التقوية والتشديد والمتبادر من تقريره بالكشاف في آخر سورة الزمر أنه للتاكيد ولولا أنه يكون للتاكيد كما صرح قول الشارح الا تى لکنه يشمل بعض صور التذليل لان التذليل اعترفيه أن يكون للتاكيد كذا في سم وسباني في كلام سم أن التاكيد غير دفع الإيهام فجعل الاعتراض يكون للتاكيد لا ينافي كلام المصنف بل التاكيد داخل في سوى دفع الإيهام وكتب أيضاً ما نصه قال في الاطول ينتقض التعريف بمنطوق لا محل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معني مع أنها لا تسمى اعتراضاً كما لا ريب فيه اه (قوله لم يرد بالكلام) أي في قوله أثناء الكلام اه يس (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أي والالم يشمل المثال الا تى (قوله بياناً للاول) قضيته أن عطف البيان يكون في الجمل ويوافقه ما هرف في الفصل والوصل وفي المعنى في الباب الرابع فيما افرق فيه عطف البيان والبدل أنه لا يكون جملة بخلاف البدل اه يس (قوله أو بدلاً) أو معطوفاً اه من ع ق وكذا في الاطول ومثل له بقوله تعالى انى وضعتها انى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم قال فان ما بين قوله انى وضعتها انى وقوله وانى سميتها مريم اعتراض كما اعترف به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المقطوعة مما تتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأ من الجملة السابقة اه (قوله لان قوله ولهم ما يشتهون عطف الخ) فهو مامع مولان للجعل كالمعطوف عليه لا يقال يلزم أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشي واحد وهو متنع في غير أفعال القلوب لا نأقول هو جاز في المفعول بواسطة نحو وهزى اليه على أنه انما يرد اذا جعل النظر لغوامة علقاً بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل مستقراً والجعل بمعنى التصيير أي يصيرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين مستحقاً لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضميران معمولين لفعل واحد اذا كان أحدهما معمولاً للمعمول وكذا اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي تامل (قوله في قوله) أي في قول عوف الشيباني يشكو ضعفه اه ع ق (قوله ترجان) بفتح التاء وضم الجيم أو ضم التاء مع فتح الجيم اه مختار ويجمع على تراجم كزعفران وزعفران اه ع ق (قوله لقصد الدعاء) بطول العمر قيل ليتحقق ما ادعى الشاعر من ثقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه في ذلك تصديقاً حسياً واعتراض بأنه موهوم للدعاء عليه بالصبر وروية إلى ضعف سمعه والاحتياج إلى ترجان اه فنرى وكتب أيضاً قوله لقصد الدعاء لا يقال في هذا لدعاء دعاء بالضعف فلا يناسب ما سبق لاجله من ادخال السرور على المخاطب لا نأقول ان الغبطة في طول العمر يترق مع هذا ذلك الضعف لعدم مكانه الابه اه ع ق (قوله ولا حالية) اعلم أن الواو الاعتراضية قد تلبس بالحالية فلا يعين احدهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيداً للعامل فهي حالية والافاع تراضية فيحتملها قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعدو وأنتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدران المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها كانت الواو حالية وان قدر وأنتم قوم عاد ثم الظلم

هذا اعتراض بين اعم ومفعوله وهو (أن سوف يأتي كل ما قدرا) أن هي المحققة من ٩٥ الثقبلة وضمير الشأن محذوف يعني ان

المقدر آت البتة وان وقع فيه تأخير ما وفي هذا تسليية وتسهيل للامر فالاعتراض يبين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب ويبين التكميل لانه انما يقع لدفع ايهام خلاف المقصود ويبين الابطال لانه لا يكون الا في آخر الكلام لانه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كما يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط أن لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر الفساد ما قبل انه يبين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصاين معنى (ومما جاء) أي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضا أي كما ان الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فاتوهن من حيث أمركم الله فيجب التواين ويجب المتطهرين) فهذا الاعتراض أكثر من جملة لانه كلام يشمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى فاتوهن من حيث أمركم الله وثانيه ما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى

فيكون تأكيد الظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعمل ولا كونه في وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى من عرق (قوله هذا اعتراض) يستفاد من ذلك أن الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونها ما قال في المطول والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية كذا في يس (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أي انك سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيوييه وجماعة في قوله تعالى أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا اه فترى (قوله يعني ان المقدرا الخ) تفسير لاصل المعنى (قوله وفي هذا) أي في قوله واعلم الخ (قوله وتسهيل للامر) يعني الصبر والتفويض وترك منازعة الاقدار كما يؤخذ من عرق (قوله فالاعتراض يبين التتميم الخ) أنظر بقية النسب بين الاقسام في يس (قوله والفضلة لا بد لها من اعراب) والاعتراض لا محل له فهذا اتيان في الواو وهو يؤذن بالاتيان في المزمومات اه عرق وكذا يقال فيما بعد (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض لا يكون لذلك الدفع (قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) والاعتراض لا يكون الا في اثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذي يختصه الابطال لا بد أن لا يرتبط بما بعده ارتباط كلامي الاعتراض اه عرق (قوله ولكنه يشمل الخ) قد يتوهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الايهام تو كيد وقد اشترط في الاعتراض أن لا يكون لدفع الايهام وفي التذييل أن يكون للتاكيد ولا اشكال لان التاكيد غير دفع الايهام لان التاكيد يقتضي كون الجملة الثانية متضمنة لمعنى الاولى ولا كذلك دفع الايهام على أن التاكيد أعم من دفع الايهام لخصوله مع غيره وكفى هذا في صحة العممية اذ لا يلزم من نفي دفع الايهام نفي التاكيد مطلقا اه سم (قوله وقعت بين جملتين) أي لا جمل التاكيد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصلين فيبين الاعتراض والتذييل عوم وخصوص من وجه اه عرق ثم قال وبينه أي الاعتراض وبين الايضاح والتكرير عوم ومن وجه ايضار اجمعه (قوله حتى يظهر الفساد ما قبل الخ) أي لان عدم اشتراط الشئ ليس هو اشتراط العدمه فقولنا التذييل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين ليس شرط الكونه ليس بين كلام أو كلامين (قوله بناء على انه لم يشترط فيه أن يكون الخ) أي واشترط ذلك في الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أي لا بالمعنى السابق بل هو بمعنى المعتراض فصح قوله وهو أكثر من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضا) ففيه تمثيل لان تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جملة اه أطول (قوله هو بينه) أبرز لجزئان الصلة على غير من هي له فضمير هو للاعتراض وضمير بينه لآل الموصولة (قوله فهذا) أي قوله أن الله الخ وكتب أيضا قوله فهذا اعتراض أكثر من جملة قال في الاطول لا خفاء في ان الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جملتان وليس أكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنتى واني سميتها مريم اه قال الفري ولأن نقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيحتمل أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والاية مثال لادليل اه قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف أقول لا حاجة اليه بل يجوز كونها جملة فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مخرج فاعلمها في تلك الاسمية لا ينافي ذلك فليتأمل اه وفي يس قال شيخنا الغنيمي الذي في المتن ان الاعتراض بأكثر من جملة ولا شك في صدقه على هذه الآية لان الجملة هي المسند والمسند اليه وهي متحققة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويجب المتطهرين زائد عليها فيكون المجموع أكثر من جملة وان كان قد بعد جملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيدا وعلى ضربت فقط والامر سهل اه أقول المتبادران المراد بأكثر من جملة جملتان فأكثر لا محل لهما من الاعراب لا مازاد على مجرد المسند والمسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره فجواب الغنيمي لا يلاقي الاعتراض (قوله بيان لقوله الخ) لان مكان الاتيان فيه مبهم فبين أنه موضع الحرث وكتب أيضا قوله بيان الخ لانه يفهم منه ان الموضوع الذي يطلب الاتيان منه هو موضع الحرث الذي

(فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث أمركم الله)

وهو مكان الحرث فان الغرض الاصل من الاتيان بطلب النسل لا قضاء الشهوة والنسكة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امر وابه والتمنيز عما نهى واعنه (وقال قوم قد تكون ٩٦ النسكة فيه) أي في الاعتراض (غير ماذكر) مما سوى دفع الابهام حتى انه قد يكون لدفع

هو الفرج فكانه قال فاتوهن من مكان الحرث وكتب ايضا قوله بيان لقوله الخ أي فهو متصل به معنى وهو حينئذ اما أن يجعل عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده في الجمل التي لا محل لها من الاعراب أو يجعل مثله في افادته ما يفيد كما تقدم في باب الفصل والوصل اه ع ق (قوله وهو) أي حيث أمركم الله (قوله فان الغرض الاصل) أي فلا تاتوهن الا من حيث يتأق هذا الغرض اه سم (قوله لا قضاء الشهوة) بل خلق الشهوة لذلك اه أطول (قوله الترغيب الخ) لان الاخبار بحجة الله للتائب عما نهى عنه الى ما أمر به والمتطهر من أدران الالتباس بالمنهى بسبب التلبس بالتسوية الى المأمور بما يؤكده الرغبة في الاوامر وترك النواهي اه ع ق ثم قال ومن نسكت الاعتراض الاستعطاف والمطابقة كما في قول أبي الطيب وخفوق قلبي لورأيت لهيبه * يا جنتي رأيت فيه جهنما

فان يا جنتي اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة و جهنم والاستعطاف محبوبه بالاضافة اليه وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التي في فؤاده بالوصال (قوله الترغيب فيما امر وابه) الذي من جملة اتيانهن من مكان الحرث وقوله والتمنيز عما نهى واعنه الذي من جملة اتيانهن في غير ذلك المحل (قوله غير ماذكر) الاوضح دفع الابهام اه أطول (قوله مما سوى دفع الابهام) بيان لما ذكر (قوله حتى انه) أي الاعتراض وحتى للتفريع (قوله عنده ولا أن يؤق الخ) قال في المطول لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النسكة دفع الابهام وجواز أن لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله (قوله لنسكة) زاده للتصوير والتصريح بالتعميم لا للاخراج لان الاطناب ككلمة لنسكة من ع ق (قوله فيشمل التذييل وبعض صور التكميل) كان عليه أن يقول وبعد صور الايغال وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لا يقال استغنى عنه بد كرا التذييل والتكميل لانا نقول يشمل الاعتراض بهذا التفسير صور امان الايغال لا يجمع التذييل ولا التكميل وهي ما كانت نسكتها غير التا كيد وغير دفع الابهام تدبر (قوله مطلقا) أي بجميع صورته (قوله وان لم يذ كره) أي يذ كره وجوب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لانه لم يقيد في تعريفه الجملة بكونها لا محل لها نعم أشار الى اشتراطها بالامثلة لان جملة التذييل فيها لا محل لها فقول الشارح وان لم يذ كره أي صراحة كما في ع ق (قوله وهو) أي البعض (قوله فان التكميل قد يكون بجملة الخ) فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه يجمعان فيما يكون بجملة لا محل لها وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الابهام من الجملة والتكميل بغير الجمل وبما لا محل وأما النسبة على هذا بينه وبين التتميم فالتباين وبينه وبين الايغال فالعموم من وجه وكذلك بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ ذلك من النظر في تعاريفها السابقة من ع ق (قوله لكنه) أي الاعتراض وفي نسخ لكنها أي جملة الاعتراض يدل على ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض بهذا التفسير بيان التتميم لانه انما يكون بفضله والفضلة لا بد لها من الاعراب افاده سم (قوله وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم وغاية أمره أنه يوجب التعارض في المفهوم وهو لا يمنع التصادق في الافراد الذي هو المراد اه سم (قوله كما يقال) أي كقول أن الانسان الخ فامصدرية ووجه الشبه أن كلا غلط (قوله غير جملة) لوقال غير الجملة بلام العهد أي غير الجملة التي لا محل لها من الاعراب لكان أحسن ليشمل جملة لا محل لها من الاعراب افاده في الاطول (قوله ويشمل بعض صور التتميم) لا يقال فيه بحث لان التتميم لا يكون الا بفضله ومن لازمه أن يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كما تقر رأولا وهذا البعض انما خالف في كونه قد يكون غير جملة فيبقى اشتراط أن لا يكون له محل من الاعراب بحاله لانا نقول الظاهر أن هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك أمور منها قوله وبعضهم كونه غير جملة فان غير الجملة شامل للفرد ومن شأنه أن

الابهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بان النسكة فيه قد تكون لدفع الابهام افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) أي الاعتراض (أخر جملة لا يليها جملة متصلة بها) وذلك بان لا يلي الجملة جملة أخرى أصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تاليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من الكشاف فالاعتراض عنده هو لا أن يؤق في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنسكة سواء كانت دفع الابهام أو غيره (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا لانه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة لا بد لها من اعراب وقبل لانه لا يشترط في التتميم أن يكون جملة كما يشترط

في الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان لانه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم (وبعضهم) أي وجوز بعض يكون القائلين بان نسكة الاعتراض قد تكون لدفع الابهام (كونه) أي الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم أن يؤق في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنسكة ما (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم) (بعض صور التكميل)

وهو ما يكون واقعا في أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين (وأما بغير ذلك) عطف على قوله أما بالإيضاح بعد الإيهام وأما بكذا وكذا (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به قائمواختصر) أي ترك الأطناب فان الاختصار قد يطلق على ما يعم الإيجاز والمساواة كما مر (لم يذكر ويؤمنون به لان إيمانهم لا ينكره) أي لا يجهر به (من يشبههم) فلا حاجة إلى الأخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أي ذكر قوله ويؤمنون به (أظهار شرف الإيمان ترغيبا فيه) وكون هذا الأطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتمل فيها (واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والأطناب باعتبار كثرة حروفه وقلة ما بالنسبة إلى كلام آخر مساو له) أي لذلك الكلام (في أصل المعنى) فيقال لا أكثر حروفه مطنب ولا أقل أنه موجز (كقوله يصد) أي يعرض (عن الدنيا إذا عن) أي ظهر (سودد) أي سيادة ولو برزت في زى عذراء ناهية الزى الهيئة والعذراء البكر والنهود ارتفاع الثدي (وقوله ولست) بالضم على أنه فعل المنكلم بدليل ما قبله وهو قوله وإني لصبار على ما ينوبني وحسب أن الله أثني على الصبر

يكون له محل من الأعراب ومنها تقييد الشارح الجملة على قول البعض الأول بكونها لا محل لها من الأعراب حيث قال فلا اعتراض عنده هؤلاء إلى أن قال بجملة أو أكثر لا محل لها من الأعراب وعدم التقييد بذلك على قول هذا البعض حيث قال فلا اعتراض عندهم إلى أن قال بجملة أو غير هالنكتة فلم يقيد بل تفرع المصنف المذكور كاف في الاستدلال على عدم التقييد على هذا القول ثم رأيت في المطول في شرح قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل ذكر ما يصرح بأن الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط أن لا يكون له محل كذا بخط سم وفي حواشيه ما ملخصه أن الاعتراض إذا وقع غير جملة على هذا القول يكون معمولاً لشيء من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافي كونه اعتراضا اه وفيه بعد لا يخفى وكتب أيضا قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذليل لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور وشاملا له وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض دون تفسير الجمهور لم يتعرض له اه فنرى مع إيضاح (قوله وهو) أي البعض بقسميه (قوله ما يكون واقعا في أثناء الكلام الخ) خفية أن يكون بينه وبينهما عموم من وجه لا اجتماعهما فمما ذكر وانفراده عنهما بما يكون لغير دفع الإيهام وهو غير فضلة وانفراده عما يكون آخره وهو جملة لدفع الإيهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتتميم وأما النسبة بينه على هذا التفسير وبين الأيغال فالتباين وأما بينه وبين التذليل فعموم من وجه وكذا بينه وبين الإيضاح والتكرار كما يؤخذ من تفاسيرها اه من عرق ثم قال ولم أتعرض فيما تقدم لذكر الخاص بعد العام لظهور أمره بالنسبة إلى سائر ما هو ذلك لظهور مخالفته غير التتميم والأيغال والاعتراض وملاقاة هذه الثلاثة في بعض الصور اه (قوله وأما بكذا وكذا) لا حاجة إليه (قوله بحمد ربهم) أي متلبسين بحمد ربهم (قوله لم يذكر ويؤمنون به) فلو لم يذكر كان مساواة اه ع ق (قوله لان إيمانهم لا ينكره من يشبههم) وأيضا تسبيحهم وجددهم يدلان على إيمانهم به اه فنرى وكتب أيضا قوله لان إيمانهم لا ينكره من يشبههم لا يقال كما لا مجال لانكار إيمانهم لا مجال لانكار تسبيحهم وجددهم فهو أيضا اطناب لأظهار شرف التسبيح والحمد لانا نقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسبيح والحمد اه أطول (قوله أي لا يجهر به) لما كان نفي الانكار لا يستلزم العلم المراد فسرهما يستلزمه وهو نفي الجهر اه سم (قوله وكون هذا الأطناب بغير ما ذكر الخ) أما أنه ليس من الإيضاح بعد الإيهام ولا من التكرار فواضح وأما أنه ليس من الأيغال فلأنه ليس ختمًا للشعر ولا للكلام إذ قوله ويستغفرون لمن في الأرض معطوف على ما قبله وأما أنه ليس من التذليل فالعدم اشتغال جملته وهو يؤمنون به على معنى ما قبلها بل معناها لازم لما قبلها ومقتضاها أن ذكر اللازم بعد الملزوم من الأطناب ولأن تلزمه حيث يكون اللازم ظاهرا للنكتة كما في هذا المثال وأما أنه ليس من التكميل فإنه ليس لدفع الإيهام وأما أنه ليس من التتميم فلأنه ليس فضلة كما هو ظاهر وأما أنه ليس من الاعتراض فشكل إذا بني على ما تقر من أن من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثاني معطوفا على الأول ولا شأن أن جملة يستغفرون لمن في الأرض معطوفة على جملة يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضا ولا انفصال عن ذلك بان الواو للعطف لا يتم إلا بتعيين كونهما كذلك وليس بتعيين لاحتمال أن تكون اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا فافهم اه ع ق وقوله إذ قوله ويستغفرون لمن في الأرض الخ التلاوة ويستغفرون للذين آمنوا (قوله قد يوصف الكلام) في اصطلاح القوم اه ع ق (قوله بالإيجاز الخ) قال في الأطول هذا الإيجاز قد يكون إيجازا بالنسبة السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الأطناب اه وكتب أيضا قوله بالإيجاز والأطناب ولا يوصف بالمساواة هذا الاعتبار إذ ليست المساواة بهذا الاعتبار مما يدعى إليه المقام بخلاف الإيجاز والأطناب اه أطول (قوله باعتبار الخ) الباعثية (قوله بالنسبة الخ) راجع لكثرة والقلة (قوله في أصل المعنى) انما قيد المعنى بالأصل لعدم إمكان المساواة في تمام المراد فان للإيجاز مقاما ليس للأطناب وبالعكس اه أطول (قوله ولا أقل أنه موجز) وان تساوى في أصل المعنى (قوله يصد عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه إيجاز بنصفه الأول واطناب بنصفه الثاني كما في بس (قوله إذا عن سودد) قال في الأطول ولا يخفى أن السيادة

(بنظر الى جانب العلى
* اذا كانت العلى في
جانب الفقر) يصفه بالميل
الى المعالى يعنى أن السيادة
مع التعب أحب اليه من
الراحة مع الجول فهذا
البيت اطناب بالنسبة الى
المصرع السابق (و يقرب
منه) أى من هذا القيل
(قوله تعالى لا يسئلكم
بفعل وهم يسئلون وقول
الجماسي

ونذكر ان شئنا على الناس
قولهم *
ولا يذكرون القول حين
نقول

يصفه باستهم ونفاذ
حكمهم أى نحن نغير ما
نريد من قول غيرنا ولا
يجسر أحد على الاعتراض
علينا فالآية ايجاز بالنسبة
الى البيت وإنما قال يقرب
لان ما فى الآية يشمل كل
فعل والبيت مختص بالقول
فالكلامان لا يتساويان فى
أصل المعنى بل كلام الله
تعالى أجل وأعلى وكيف
لا والله أعلم * تم الفن الاول
بعون الله وتوفيقه وإياه
أسأل فى اتمام الفنين
الاخرين هداية طريقه
(الفن الثانى علم البيان)
قدمه على البديع
للاحتياج اليه فى نفس
البلاغة وتعلق البديع
بالتواضع (وهو علم)

أيضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا أن برادسيادة الآخرة والاوّل أظهر اه (قوله بنظر)
المبالغة راجعة الى النقي دون المنفى (قوله يعنى أن السيادة الخ) أى بالعناية لانه حل الغنى على مسببه وهو
الراحة والفقر على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر قال فى الاطول ولا ضرر ورة الى العدول عن الظاهر
ثم قال والمساواة انما تحقق اذا حل قوله وليست الخ على المبالغة فى تنفى النظر لا على تنفى المبالغة فى النظر كما
يفيده أول النظر اه (قوله فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصرع السابق) أى يصعد عن الدنيا اذا
عن سودد وفى تساويهما فى أصل المعنى وقفة اذا المصرع السابق يفهم الصعد عن الدنيا اذا ظهر سودد وفى
جانب الغنى بان يكون منظوره السودد دون ما صاحبه من الغنى اذا لم يقيد فيه ظهور السودد بجانب
الفقر بخلاف البيت الا أن يقال المراد بتساويهما فى أصل المعنى تساويهما فى الصعد عن الدنيا عند ظهور
السودد تأمل (قوله أى من هذا القيل) أى الأيجاز والاطناب بالاعتبار المذكور (قوله قولهم) أى كل
قول لهم كى يفتضيه المقام وقوله ولا يذكرون القول أى جنسه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمقام قال فى
الاطول لا يخفى ما فى ختم المعانى بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى
وغیره اه (قوله لان ما فى الآية) أى لان الذى فى الآية يشمل كل فعل لان ما فى الآية مصدرية أى
لا يسئل عن فعله أى عن علة فعله الباعثة له عليه وان كان قد يسئل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه
ويجمل أن ما فى كلام الشارح مراد منها لفظ ما الواقعة فى الآية أى لان لفظ ما فى الآية يشمل كل فعل
فتكون ما فى الآية موصولة والعائد محذوف أى لا يسئل عن الذى يفعله أى عن مفعوله الذى هو الحاصل
بالمصدر كما أن الاعيان مفعوله أيضا ونظير ذلك ما صرح به الشارح فى شرح العقائد فى قوله تعالى والله
خلقكم وما تعملون فانه رد على من عيّن فى ما أن تكون مصدرية ليتم الدليل وقال ان الدليل فى الآية تام
على كونها موصولة أى معمولكم فيشمل الافعال بمعنى الحاصل بالمصدر اذهى المخلوقة على ما حره هناك
كذا فى يس (قوله وكيف لا والله أعلم) أى وكيف لا يكون أجل وأعلى والله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم
الحكيم أن لا يصدر عنه الا ما هو الامر المتقن الفائق على غيره وتأمل لطف تعبير الشارح بقوله والله أعلم
حيث أتى به فى ختم الفن ففيه شبه تورية اه يس وفيه أيضا براعة واختتام والحمد لله على توفيقه
المعاني للاخوان والصلاة والسلام الايمان الاكلان على سيدنا محمد الذى أسس بنيان الشريعة على
تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان * قال المجرد قد تم الجزء الاول من هذه
الحاشية على يد مجردها الفقير الفاني مصطفى بن محمد البناني يوم الثلاثاء المبارك السادس والعشرين من
شهر ربيع الآخر من شهر سنة تسع وتسعين ومائة وألف من هجرة من له العزة والشرف أحسن الله
تمام باقيها وبارك لنا فى غيرها وما يليها بالقاهرة المعزية المباركة المرضية جهاا الله وجعلها دارا سلام
الى يوم الزحام بحياه سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والفن الثانى علم البيان *

ان جعل الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبته على مقدمة الخ
وعلم البيان عبارة عن المسائل احتيج الى تقدير مضاف أى مدلول الفن الثانى علم البيان أو الفن الثانى
دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق
وكتب أيضا قوله علم البيان اعلم أن الكلام موضوع لعلم المعانى من حيث المطابقة لمقتضى الحال واعلم
البيان من حيث انه مختلف فى وضوح دلالة على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انها
مختلفة فى مراتب الوضوح حذر من اشتراك العلمين فى موضوع واحد وهو باطل لما تقرّر أن علوم
الادب باحثه عن أحوال اللفظ العربى ولان علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والكناية وهما من قبيل
الالفاظ والاختلاف بالحيشية كما بينا كافى فى تباين الموضوعات انتهى سبرامى (قوله قدمه على البديع
الخ) وتقدم فى أول الفن الاول وجه تقديمه على البيان (قوله للاحتياج اليه الخ) يريد أنه يحتاج اليه فى
نفس البلاغة فى الجملة لأنه لا تتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات

المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقة كما ستعرف
وهذا التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعاني اذ لا بد منه في بلاغة الكلام أصلا بخلاف البيان اه
أطول وكتب أيضا قوله للاحتياج اليه الخ لانه يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي وهو شرط في الفصاحة
وهي شرط في البلاغة (قوله أي ملكة) جواز ارادة هذين المعنيين من معاني العلم الثلاثة وظاهر تركه
للادراك عدم جواز ارادته هنا وليس كذلك ولهذا قال في الأطول وهو علم أي مسائل معلومة عن الأدلة
أو تصديقات بها حاصلة عن الأدلة أو ملكة هذه التصديقات أعني كيفية راسخة يتمكن بها من التصديق
بمسئلة مسئلة تفصيلا من غير حاجة الى تجشم كسب جديد وانما قيدنا معاني العلم بالحصول عن الدليل
وان أطلقها الناظرون في هذا المقام لما حققنا من أن من جمع مسائل العلم بالتقليد لا يسمى عالما وتصديقاته
بها لا تسمى علما واستعمال لفظ العلم في التعريف محل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخل من
أن استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح أي معنى يراد به لا يعاب لخلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير
المقصود محتمل لانه وان خلا عن هذا الخل لم يخل عن تحير السامع أنه ماذا يريد اه وقيل تركه المعنى
الثالث لا احتياجه الى تقدير المتعلق من غير ضرورة داعية الى التقدير قال الفري والآن أن تلتزم هذا التقدير
بناء على أن الادراك هو المعنى الأصلي للعلم وهو في المعاني الاخر ما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز
مشهور اه وقد تبين مما نقلناه عن الأطول أن علم الاعراب الخاص بالاراد المذكور ليس من علم
البيان فهو خارج عن قوله في التعريف علم تدبر (قوله يقتدر بها الخ) الا يتيان به نظرا الى شأن الملكة في
ذاتها وان كان متر وكافي الملكة في التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله يعرف الخ)
شاع استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات تصورا كان أو تصديقا واستعمال العلم في ادراك الكلبيات
كذلك فالمعنى علم يعرف به اراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم على أن اللام في المعنى الواحد
لاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على
قصد المتكلم لم يعرف اراده وهذا هو المتعارف في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها اه أطول وكتب
أيضا قوله يعرف به اراد الخ الغرض من معرفة هذا الاراد أن يختبر المتكلم عن الخطا في كيفية اراد
الكلام حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة
عند اقتضاءه دلالة خفية اه سم (قوله اراد المعنى الواحد) تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو ورد
معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء (قوله أي المدلول عليه الخ) بالتفسير المذكور
للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد
والفضنقر والليث والحرث على أن الاختلاف في الوضوح مما يباهاه القوم في الدلالات الوضعية كذا في
المطول قال في الأطول وفيه أن تلك الملكة تخرج بالتفسير المذكور سواء كان الالباء المذكور أو لا لان
المعنى الواحد متقدم في التعريف على الاختلاف في الوضوح والاولى أن يقال يخرج به ملكة الاقتدار
على التعبير عن معنى الشجاع بالفاظ مختلفة في الوضوح فانه لا يخرج له عن التعريف سواء اه وكتب
أيضا قوله أي المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال أو رد عليه في المطول انه يخرج من تعريف
البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من أقسام الكناية لانها ما في المعاني
الافرادية وأجاب عنه بان تفاوت الكلام في الوضوح والخفاء بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالاراد
المذكور لا يتأتى الا بمعرفة المفردات والآن تقول مرادهم بمعنى الكلام الذي روي فيه المطابقة
لمقتضى الحال أعني المعنى المطابق والمعنى التضمني والمعنى الاتزامي فينبغي مباحث المجاز المفرد مثلا
مقاصد بالذات لا بالتبع كذا في الأطول قبيل قول المصنف ثم اللفظ المراد به لازم الخ وكتب أيضا قوله أي
المدلول عليه الخ فيه اشارة الى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعاني وأن هذا من ذلك بمنزلة المركب من المفرد
(قوله بطرق) أي في طرق ويستفاد منه أنه لا بد في البيان بالنسبة الى كل معنى من طرق ثلاثة على
ما هو أدنى الجمع ولا بد فيه لان المعنى الواحد الذي نحن فيه له مسند ومسند اليه ونسبة لكل منها دال
يجري فيه المجاز فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة واختلاف الطرق في الخفاء والوضوح كما يكون باعتبار

أي ملكة يقتدر بها على
ادراكات جزئية أو
أصول وقواعد معلومة
(يعرف به اراد المعنى
الواحد) أي المدلول عليه
بكلام مطابق لمقتضى
الحال (بطرق)

وتراكيب (مختلفة
في وضوح الدلالة عليه)
أي على ذلك المعنى بان
يكون بعض الطرق واضح
الدلالة عليه وبعضها أوضح
والواضح خفي بالنسبة إلى
الواضح فلا حاجة إلى ذكر
الخفاء وتقييد الاختلاف
بالوضوح ليخرج معرفة
إيراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة في اللفظ والعبارة
واللام في المعنى الواحد
للاستغراق العرفي أي كل
معنى واحد يدخل تحت
قصد المتكلم وإرادته فلو
عرف واحد إرادته معنى
قولنا زيد جواد بطرق
مختلفة لم يكن بمجرد ذلك
عالمًا بالبيان ثم لما لم يكن
كل دلالة قابلاً للوضوح
والخفاء أراد أن يشير إلى
تقسيم الدلالة وتعيين ماهو
المقصود ههنا فقال (ودلالة
اللفظ) يعني دلالة الوضعية
وذلك لأن الدلالة هي
كون الشيء بحيث يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر
والاول الدال والثاني
المدلول ثم الدال ان كان
لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير
لفظية كدلالة الخطوط
والعقود

قرب المعنى المجازي وبعده من المعنى الحقيقي يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فتقيد إيراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة إليه نعم يتجه
أنه كما أن الاقتدار على إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من مزايا البلاغة كذلك الاقتدار على إيراده بطرق
مستوية في الوضوح فلا معنى لادخال الأول تحت البيان دون الثاني إلا أن يقال القصد تعريف البيان
بخاصة شاملة للعرف ولا يلزم منه أن يكون كل ما غير هذه الخاصة خارجاً عن وظائف البيان كذا في الأطول
(قوله وتركيب) عطف تفسير فشبّه التركيب بالطرق في أن المعنى يسلكها فيصل إلى فهم المخاطب
أوفي أن السامع يسلكها فيصل إلى المعنى ففي التعبير عن التركيب بالطرق بطريق الاستعارة رعاية
لبراعة الاستهلال وتأنيس للدخيل في الفن وإن كان الأنسب بصناعة التعريف خلافه كذا في الأطول
(قوله في وضوح الدلالة) خرج الإيراد بطرق مختلفة في الكلمات والمراد الدلالة العقلية لأنها المختلفة في
ذلك كما سيأتي وكتب أيضاً قوله في وضوح الدلالة أن قيل الدلالة كما يأتي كون اللفظ بحيث يلزم من العلم
به العلم بشيء آخر فسمي وضوح هذا اللفظ وخفائه فالجواب من وجوه منها أن وصفه بذلك من وصف
الشيء بما يتعلق الذي هو المدلول ووضوحه أن يفهم بسرعة وخفائه أن لا يفهم بسرعة ومنها أن وصفه بذلك
حقيقة بان يكون ثبوت ذلك اللفظ معلوماً بسرعة أولاً بسرعة ودلالة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ
إلى المدلول أو بظواهره من سم (قوله والواضح خفي بالنسبة إلى الواضح) فإن قلت من قدر على إيراد
المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق أخرى في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق
التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على
ما ذكر بدون القدرة على الإيراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا إشكال ولو سلم فلا يسلم أن
لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لأن أصل الدلالة لا يخلو عن وضوح ما
وكذا لا يخلو عن خفاء ما لا احتياج إلى سماع اللفظ والعلم بالوضع اه فترى (قوله فلا حاجة إلى ذكر
الخفاء) أي لأن الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء وكتب أيضاً قوله فلا حاجة إلى ذكر
الخفاء بل في ترك ذكره فائدة أخرى وهي إفادة اعتبار الوضوح في كل الطرق وإن خفاء بعضها بالاضافة
إلى بعض كذا في سم (قوله فلو عرف واحد إرادته) بل لو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد كل معنى
يدخل في قصد المتكلم كالعربي المتكلم بالسليقة لم يكن عالمًا بعلم البيان اه أطول (قوله ثم لما لم يكن كل
دلالة قابلاً للخ) أي إنما القابل لذلك الدلالة العقلية الآتية وفي نسخة لما لم تكن كل دلالة قابلة (قوله وتعيين
ما هو المقصود) أي في قوله الآتي والإيراد المذكور الخ (قوله يعني دلالة الوضعية) أراد بالوضعية هنا
ما للوضع فيها مدخل كما هو مصطلح المنطقيين وإن لم يناسب الفن الذي نحن فيه لا خصوص المطابقة كما هو
مصطلح أهل هذا الفن والالزم كون المقسم أخص وتقسيم الشيء إلى نفسه وغيره من سم (قوله لأن الدلالة)
أي من حيث هي لا خصوص دلالة اللفظ (قوله هي كون الشيء بحيث) أي بحالة كوضع هذا اللفظ لهذا المعنى
في الوضعية اه سم وكتب أيضاً قوله هي كون الشيء بحيث يلزم الخ عدل في الأطول عن التعبير بيلزم إلى
التعبير يحصل فقال الدلالة هي كون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشيء آخر ولو في وقت لأن الاعتبار
عند أئمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف أهل الميزان فإن الاعتبار عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء
بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية به مما لا يليق على أنه في نفسه مختل
اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالمدلول والصحيح أن يقال هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به
العلم بشيء آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة قالوا هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء دالاً على شيء
ومدلولاً باعتبارين كالنار والدخان فإن كلا منهما دال على الآخر ومدلول له والعلاقة ان كان الوضع فالدلالة
وضعية وإن كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المدلول فهي طبيعية والافعية العقلية وكل منها
ان كان الدال فيها لفظاً فهي دلالة لفظية والافعية لفظية اه (قوله كدلالة الخطوط الخ) هـ هذه من
دلالة غير اللفظ الوضعية ودلالة غير العقلية كدلالة الآثار على المؤثر ودلالة غير الطبيعية كدلالة الجمرة

على النحل والصفرة على الوجل (قوله والنصب) جمع نصابة وهي العلامة المنصوبة على الشيء اه سم
(قوله اما ان يكون للوضع) أي محققا ومتوهما لتدخل المحرفات أي الالفاظ التي حرفها المتكلم وغيرها
كحرف يف مسعود بمسعود وناصر بنصر فاذا استعمل المحرف الاول تلك الالفاظ المحرفة في المعاني المخصوصة
كانت دلالتها عليها وضعية ضرورية انها ليست طبيعية ولا عقلية ولان استعمالها في تلك المعاني وفهمها
منها لتوهم وضعها لها أي لتوهم أن اللفظ المحرف عين الموضوع اه وكتب أيضا قوله اما ان يكون للوضع
مدخل فيها أولا قد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين
مثل قول القائل من وراء الجدار أنا حي اه فترى (قوله أولا) بان يكون باقتضاء العقل كدلالة الكلام
على حياة المتكلم أو الطبع كدلالة أح على وجع الصدر (قوله بالنظر ههنا) في زيادة النظر إشارة الى
أن الاولى ليست مقصودة بجميع أقسامها بالنسبة الى الابحاث البيانية لانها متعلقة بالدلالة العقلية التي
هي بعض أقسام الاولى كذا في سم (قوله عند الاطلاق) لوقال عند حضور اللفظ لكان أحسن ليشمل
الدلالة بغير السماع كشاهدة الخط الدال على اللفظ وكذا كره أفاده في الاطول (قوله وهذه الدلالة) أي
اللفظية قال في الاطول لا يخفى أن مطلق الدلالة الوضعية اما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على خارج
عنه إلا أنهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزء
أو الخارج في مقام الافادة غير مقصودة في العادة لانه لا تستعمل الإشارة ولا العقد ولا النصب في جزء المعنى
ولا لازمه اه (قوله على تمام) لفظ التمام انما ذكر لان العادة في البيان أن يذكر التمام في مقابلة الجزء
حتى كأنه لا يحسن المقابلة بدونه فن اعترض عليه بان ذكر التمام اغوي يستحق أن يحذف غفل عن البيان
الاعرف اه أطول وكتب أيضا ما نصه أورد على تقسيم الدلالة أن اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد
علم وحينئذ يصدق على دلالة اللفظ على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالة اللفظ على جزئه دلالة اللفظ على
جزء ما وضع له وعلى دلالة اللفظ على خارجه دلالة اللفظ على خارجه مع أنها لا تسمى مطابقة ولا تضمنان ولا التزاما
صرح به المحقق عضد الملة والدين في شرح المختصر فلا يكون شيء من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا
والجواب أن من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنا والمتبادر من اطلاقه الوضع القصدي
ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووضع له وهو التحقيق كما بيناه في شرح الرسالة الوضعية
العضدية وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله اه أطول مع بعض زيادة من الحواشي
المنقولة عن صاحب الاطول (قوله وتسمى الاولى) الاظهر أن يقول وتسمى على صيغة المتكلم ليكون
منها على أن هذه التسمية على خلاف تسمية الميزانيين وليس لث أن تقول عبارته للتكلم لانه ينطق بفساده
رفع كل من الاخيرتين اه أطول (قوله وضعية) قال في الاطول لان مبناه الوضع فقط بخلاف الاخيرين
فانه انضم فيهما الى الوضع آخران عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن
اللازم ولهذا يسمى كل من الاخيرين دلالة عقلية وفيه مسامحة اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين
الاخيرين بل المسمى بهما يصدق عليهما أي الدلالة على غير ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية مرفوعة اخبرا
لقوله وكل من الاخيرتين لخلص من المسامحة وصح كون تسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف ما يتبادر من نظم
كلامه اه وقوله مشتركة أي اشتراكا لفظيا ويمكن الجواب عن المسامحة بان مراده أن كلا منهما تسمى
عقلية مثل تسمية الانسان حيوانا فالمراد بالتسمية اطلاق لفظ الكل على كل منهما (قوله لتنام المعنى)
أي لا جزئه ولا لازمه (قوله انما هي من جهة حكم العقل) أورد أن الدلالة متحققة من غير حكم العقل
باستلزام حصول الكل حصول الجزء واستلزام حصول الملزوم حصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل
الحكم بالقوة القريبة من العقل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام
المذكور اه أطول (قوله والمنطقيون) أي أكثرهم والافبعضهم يوافق البيانيين وذهب بعضهم
الى أن المطابقة والتضمن وضعيتان دون الالتزام كذا في يس وكتب أيضا قوله والمنطقيون الخ لما كانت
مدخلية الوضع سببا بعيدا لم يلتفت اليه أهل هذا الفن وعولوا على السبب القريب لانه المؤثر دون السبب
البعيد وهو ملاحظة العقل كون هذا جزأ المعنى الموضوع له أولا زماله فلهذا قال الشارح انما هي من جهة

والنصب والاشارات ثم
الدلالة اللفظية اما أن يكون
الوضع مدخل فيها أولا
فلاولى هي المقصودة بالنظر
ههنا وهي كون اللفظ
يحيط بفهم منه المعنى عند
الاطلاق بالنسبة الى العالم
بوضعه وهذه الدلالة (اما
على تمام ما وضع) اللفظ (له)
كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق (أو على جزئه)
كدلالة الانسان على
الحيوان أو الناطق (أو على
خارج عنه) كدلالة
الانسان على الضاحك
(وتسمى الاولى) أي الدلالة
على تمام ما وضع له (وضعية)
لان الواضع انما وضع اللفظ
لتنام المعنى (و) يسمى كل
من الاخيرتين (أي الدلالة
على الجزء والخارج) (عقلية)
لان دلالة اللفظ على كل من
الجزء والخارج انما هي
من جهة حكم العقل بان
حصول الكل أو الملزوم
يستلزم حصول الجزء أو
اللازم والمنطقيون يسمون
الثلاثة وضعية

باعتبار أن الوضع مدخلا
يقابل الوضعية والطبيعة
كدلالة الدخان على النار
(وتقييد الأولى) من الدلالات
الثلاث (بالمطابقة) لتطابق
اللفظ والمعنى (والثانية
بالتضمن) - اكون الجزئية في
ضمن المعنى الموضوع له
(والثالثة بالالتزام) - اكون
الخارج لازما للوضع له
فان قيل اذا فرضنا لفظا
مشتريا بين الكل وجزئه
ولا زمة كلفظ الشمس
المشترك مثلا بين الجرم
والشعاع ومجموعهما فاذا
أطلق على المجموع مطابقة
واعته بدلالته على الجرم
تضمنا والشعاع التزاما فقد
صدق على هذا التضمن
والالتزام أنها لدلالة اللفظ
على تمام الموضوع له واذا
أطلق على الجرم أو الشعاع
مطابقة صدق عليها أنها
لدلالة اللفظ على جزء
الموضوع له أو لازمه
وحيث أنه يتنقض تعريف
كل من الدلالات الثلاث
بالآخرين فالجواب أن قيد
الحيشية ماخوذ في تعريف
الأمور التي تختلف باعتبار
الاضافات حتى ان المطابقة
هي الدلالة على تمام ما وضع
له من حيث أنه تمام ما وضع
له والتضمن الدلالة على
جزء ما وضع له من حيث
أنه جزء ما وضع له والالتزام
الدلالة على لازمه من حيث
أنه لازم ما وضع له وكثيرا ما
يترك هذا القيد اعتمادا
على شهرة ذلك وانسياق
الذهن اليه (وشرطه) أي
الالتزام (اللزوم الذهني)

حكم العقل بالحصر يعني أن هذا هو السبب المؤثر اه سم وبهذا يدفع الاعتراض بان للوضع مدخلا
في الدلالة فلا وجه للحصر (قوله باعتبار أن الوضع مدخلا فيها الخ) استفيد من كلامه أولا وأخرا أن
الدلالة الوضعية لها معنيان أحدهما أعم من الآخر مطلقا وان الدلالة العقلية لها معنيان متباينان كما في
الاطول (قوله كدلالة الدخان على النار) مثال للعقلية (قوله وتقييد الأولى) أي تقييد اضافة لا وصفية
وفي نسخة وتختص وكتب أيضا قوله وتقييد الأولى الخ لا يخفى ما فيه من المساحة اذ ليس تقييد الدلالة على
تمام ما وضع له أو الدلالة الوضعية بالمطابقة بل تقييد الدلالة بالمطابقة لأجل الأولى وتخصيص اسمها فاستند
الفعل الى السبب وعبارته توهم أن السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع أن الكل من
قبيل التسمية كذا في الأطول (قوله والثانية بالتضمن الخ) اعلم أنهم اختلفوا هل التضمن والالتزام فهم
الجزء واللازم مطلقا أي سواء كان في ضمن الكل والملزوم أو استقلا لا بان أطلق اسم الكل والملزوم على الجزء
واللازم أولا مطلقا بل بشرط كونه في ضمن الكل أو الملزوم والمشهور هو الثاني وعليه فهم الجزء واللازم
من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة وان كان مجازا لانه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أي بالوضع
النوعي اذ الوضع في المطابقة أعم من الشخصي والنوعي هذا يحصل كلام الشارح في المطول وشرح
الشمسية وهو المتجه وان اعترضه السيد في حاشية المطول بما أجاب عنه الفري وبين أن هناك دلالتين على
كل من الجزء واللازم أحدهما مطابقة وهي فهمه من اللفظ قصد بواسطة القرينة لانه بهذا الاعتبار
ليس في ضمن فهم الكل ولا في ضمن فهم الملزوم والآخرى تضمنية في الأول والتزامية في الثاني وهي فهم الجزء
في ضمن فهم الكل المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مراد منه للقرينة وفهم اللازم في ضمن فهم الملزوم
المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا في سم (قوله اكون الجزئية في ضمن المعنى الموضوع له) أي في فهمه
عند فهمه (قوله كلفظ الشمس) لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولا زمة اذا الكل المجموع
والشعاع غير لازم له بل للجرم وجوابه أنه اذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا تأمل اه سم قال ليس
وفيه تأمل وأقول مبنى الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه الى
الجزء وعليه فلا إشكال وعبارة الأطول ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل في
تعريف كل من الدلالات الثلاث الاخرى اه وهي أوفق بما قلنا (قوله والشعاع التزاما) أي لا باعتبار
هذا الوضع أعني الوضع للمجموع اذ هو باعتبار جزء لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم
فقط ولو قال بعد قوله على الجرم تضمنا وأطلق على الجرم مطابقة واعتبر بدلالته على الشعاع التزاما أو بعد
قوله على المجموع أو الجرم وجعل كلامه بعد ذلك على التوزيع لكان واضحاً ويمكن تقديره كذا في عبارته
فافهم (قوله على تمام الموضوع له) أي فيكون تعريف المطابقة غير مانع (قوله على جزء الموضوع له أو
لازمه) أي فيكون تعريف التضمن والالتزام غير مانع (قوله وحيث أنه يتنقض الخ) أمام معرفة انتقاض
تعريف المطابقة بالتضمن والالتزام مما هو ومعرفة انتقاض تعريف التضمن والالتزام بالمطابقة مما هو
فواضح وأمام معرفة انتقاض تعريف التضمن بالالتزام وتعريف الالتزام بالتضمن فلانه علم مما هو أن
لدلالة لفظ الشمس على الشعاع تكون مطابقة وتضمنا والتزاما من أجل كونها تكون تضمنا والتزاما
يتنقض تعريف كل منهما بالآخر (قوله تعريف كل الخ) أي الحاصل من التقسيم (قوله بالآخرين) أي
بالدلتين الأخرى بين لا يتعريفهما كما قد يتوهم (قوله ان قيد الحيشية ماخوذ الخ) قال في الأطول فيه أن
قيد الحيشية المعتبرة في الأمور الاضافية الحيشية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحيشية المعتبرة في
مفهوم الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين أفراد الأقسام بالذات وفيه أيضاً أن اعتبار قيد الحيشية وان
دفع به خلل التعريف لكن يختل به ما اشهر أن تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى الدلالات الثلاث على
حاصل لان دلالة اللفظ الموضوع للمجموع المتضايقين على أحدهما بواسطة أنه لازم الآخر ليست دلالة على
الجزء من حيث أنه جزء بل من حيث أنه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج ثم قال
هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع لفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له أر على جزئه أو على
الخارج عنه اذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لا يكون إلا أحدهما فالحصر عقلي والتعريفات تامة اه

ملخصا إذا المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع الذي اعتبر لاجل تلك الدلالة والتضمن دلالة على
جزء ما وضع له بذلك الوضع والالتزام دلالة على خارج ما وضع له بذلك الوضع وإذا أخذنا المقسم باعتبار الوضع
الذي هو سبب تلك الدلالة ينساق الذهن إلى تلك التعريفات التامة والدلالة على الجزء مطلقا تضمنية سواء
كان لازم جزءا آخر أو لا اذ لم تنقيد الدلالة على الجزء بكونها لاجل أنه جزء بل بكونها على جزء الموضوع له بذلك
الوضع كذا بخط صاحب الأطول وقوله فيه أن قيد الحيشية المعتبرة في الأمور الإضافية الحيشية التقييدية
قد يمنع اختصاص ذلك بالتقييدية أو يجعل الحيشية هنا للتعليل (قوله أي كون المعنى الخارجي) نسبة إلى
الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئي إلى الكل لا إلى الخارج بمعنى الواقع لأن اللازم قد لا يكون
خارجا بهذا المعنى اه سم (قوله المعتبر) أي في دلالة الالتزام وكتب أيضا قوله المعتبر عند المنطقيين هو
اللزوم البين بالمعنى الاخص المفسر بما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارته أنه لو أريد في الاشتراط اللزوم البين
بالمعنى الأعم لم يخرج كثير من معاني المجازات وليس كذلك بل يخرج كثير منها على إرادة هذا أيضا فكان
الأولى أن يقول وليس المراد باللزوم اللزوم البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الأعم أو بالمعنى الاخص
واللزوم البين بالمعنى الأعم هو ما يكفي تصور اللازم والمزوم في جزم العقل باللزوم والبين هو ما لا يحتاج في فهم
اللزوم إلى دليل وغير البين ما يحتاج كلزوم الحدوث للعالم (قوله من معاني المجازات والسكنايات عن أن
يكون مدلولات التزامية) يقتضي أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صوبه في شرح الشمسية
من أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة وان المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصي
والنوعي حتى تدخل المجازات والمركبات اه يس أقول يمكن دفعه بأن المراد عن أن تكون مدلولات
التزامية بحسب الوضع الأصلي فلا ينافي أنها بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقة (قوله ولما تاتي
الاختلاف الخ) لأنه إذا كان معنى اللزوم عدم الاتفك كالفكل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن المزوم فيكون
كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر في الوضوح والحقا لأن كل واحد من اللوازم لا ينفك عن المزوم
بهذا المعنى اه سم وكتب أيضا قوله ولما تاتي الاختلاف الخ اعترضه السيد بأن لازم لازم الشيء وإن كان
لزاما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه ويبحث في هذا الاعتراض
الفنري بأنه انما يتم إذا كان لازم لازم الشيء لازما كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الأعم
أو الاخص ثم احتج على ذلك فراجع له قال الحفيد والجواب عن الاعتراض أن المراد عدم التفاوت في دلالة
الالتزام على الإطلاق وإن كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند القوم وأن المراد باختلاف الوضوح
التفاوت في الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم
لازمه من قبيل الثاني فلا اعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى ثم بقي النقص حيثئذ باعتبار التفاوت لا بحسب
الدلالات التضمنية اه قال سم قوله نعم بقي النقص أي نقص الملازمة التي في قوله ولما تاتي الاختلاف
بالوضوح في دلالة الالتزام أيضا ووجه ذلك النقص أن اللزوم في دلالة التضمن بمعنى عدم الاتفك المذكور
ضرورة امتناع تخلف تعقل الجزء عن تعقل الكل مع اختلافها بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما
سبق أي هكذا يظهر في مراده من هذا الكلام اه (قوله إشارة الخ) يعني أن التقييد لغرض الإشارة
ولو أطلق فلا إشارة إلى ما ذكره وإن كان المفهوم عند الإطلاق وهو مطلق اللزوم الأعم من الذهني والخارجي
صححنا كذا في سم وفيه نظري يعلم من قول الأطول وشرطه اللزوم الذهني لا الأعم الشامل للخارجي إذ
اللزوم الخارجي لا يوجب انتقال الذهن من المسمى إلى اللازم حتى يترج به من بين سائر الأمور الخارجية
للدلالة عليه اه (قوله فكأنه أراد باللزوم) أي الذي لم يقل باشتراطه (قوله بعرف) أي بامر معروف فيما
بين الجمهور كما بين الاسد والجرأة اه يس (قوله اذهو المفهوم الخ) تعليل لجل العرف في كلام المصنف
على العرف العام وهو ما لم يتعين فيه الناقل فليس الباعث لشارح على الجملة المذكور أنه لولا هذا الجملة
لم يكن لقوله أو غيره فائدة لدخول العام والخاص في قوله بعرف حتى يعترض بأنه لو عجم في العرف
لكان قوله أو غيره إشارة إلى دلالة المقام والتأمل في القرينة ومن هنا يظهر أن المناسب أن يقرأ
قول الشارح وغير ذلك بالنصب عطفا على العرف الخاص ويراد بغير ذلك دلالة المقام والتأمل في

أي كون المعنى الخارجي
بحيث يلزم من حصول
المعنى الموضوع له في الذهن
حصوله فيه أما على الفور
أو بعد التأمل في القرائن
والآمارات وليس المراد
باللزوم عدم انفكك تعقل
المدلول الالتزامي عن تعقل
المسمى في الذهن أصلا أعني
اللزوم البين المعتبر عند
المنطقيين والاخراج كثير
من معاني المجازات
والسكنايات عن أن يكون
مدلولات التزامية ولما تاتي
الاختلاف بالوضوح في
دلالة الالتزام أيضا وتقييد
اللزوم بالذهني إشارة إلى أنه
لا يشترط اللزوم الخارجي
كالعنى فانه يدل على البصر
التراما لأنه عدم البصر عما
من شأنه أن يكون بصيرا
مع التنافي بينهما في الخارج
ومن نازع في اشتراط اللزوم
الذهني فكأنه أراد باللزوم
اللزوم البين بمعنى عدم
انفكك تعقله عن تعقل
المسمى والمنصف أشار إلى أنه
ليس المراد باللزوم الذهني
اللزوم البين المعتبر عند
المنطقيين بقوله (ولو لا اعتقاد
المخاطب بعرف) أي ولو
كان ذلك اللزوم مما يشبهه
اعتقاد المخاطب بسبب
عرف عام اذهو المفهوم من
إطلاق العرف (أو غيره)
يعني العرف الخاص

كالشرع واصطلاحات
أرباب الصناعات وغير ذلك
(والأيراد المذكور) أي يراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة
في الوضع (لا يتأتى
بالوضع) أي بالدلالات
المطابقة (لأن السامع
أن كان عالما بوضع
الالفاظ) لذلك المعنى
(لم يكن بعضها أوضح)
دلالة عليه من بعض (والا)
أي وإن لم يكن عالما بوضع
الالفاظ (لم يكن كل
واحد) من الالفاظ (دالا
عليه) لتوقف الفهم على
العلم بالوضع مثلا إذا قلنا
تحدده يشبه الورد فالسامع
أن كان عالما بوضع المفردات
والهيئة التركيبية امتنع
أن يكون كلام يؤدي
هذا المعنى بطريق المطابقة
دلالة أوضح أو أخفى لأنه
إذا أقيم مقام كل لفظ
ضارادفه فالسامع أن علم
الوضع فلا تفاوت في الفهم
والا لم يتحقق الفهم وإنما
قال لم يكن كل واحد لان
قولنا هو عالم بوضع
الالفاظ معناه أنه عالم
بوضع كل لفظ فنقيضه
المشار إليه بقوله والا يكون
سلبا جزئيا أي لم يكن عالما
بوضع كل لفظ فيكون
اللازم عدم دلالة كل لفظ
ويحتمل أن يكون البعض
منها دالا لاحتمال أن
يكون عالما بوضع البعض
ولقائل أن يقول لا نسلم عدم
التفاوت في الفهم على تقدير
العلم بالوضع بل يجوز أن
يخبر في العقل معاني

القرينة فافهم (قوله كالشرع) كما إذا قيل بلغ الماء قلتين لأنه يستلزم أن لا يحمل الخبث وقوله
واصطلاحات الخ كإبين التسلسل والبطلان عند المتكلمين اه يس (قوله لا يتأتى بالوضع)
اندرج فيها سائر المجازات لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعي بناء على أن المراد بالوضع في
تعريف المطابقة ما يعي الشخص والنوع كما صرح به الشارح في شرح الشمسية وإذا كان جميع المجازات
دلالة لوضع مطابقة أشكل بأن مدار هذا الفن عليها فكيف يتأتى حيثنذ قولهم ان الأيراد المذكور
لا يتأتى بالوضع ويتأتى بالعقلية لأن يقال ان أهل هذا الفن يمنعون ان دلالة لوضع أو يراد بالوضع
والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط فليتأمل كذا في سم أعالى مافى السبرامى وغيره من أن الوضع
المعتبر سواء كان شخصا أو نوعيا تعي اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بأزاء المعنى لا تعي منه مطلقا
بأزائه وبه صرح الشارح في التلويح وهذا الوضع منتف في المجاز فدلالته تضمنية أو التزامية نظرا إلى
تحقيق الفهم ضمنا فتكون عقلية فلا إشكال وكتب أيضا قوله لا يتأتى بالوضع فان قلت التفسير
أوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسرانما يختلفان
بكون أحدهما دالا على الماهية التفصيلية والاخر على الاجالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس
المدلول لا الى الدلالة اه فنرى أي فلا يكون مما الالكلام فيه لان الكلام في اختلاف نفس الدلالة مع اتحاد
المدلول (قوله أي بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم (قوله لان السامع الخ)
هذا الدليل انما يفيد عدم تأتية بين الدلالات المطابقة لا بينها وبين غيرها وقضية كلام القوم أن المطابقة
غير معتبرة مطلقا وأعلم انهم اختلفوا في الكناية فقبل انها حقيقة وقيل انها مجاز وقيل لاحقيقة ولا مجاز
وعلى الأول والاخر يشكل قولهم والايراد المذكور لا يتأتى بالوضع فليتأمل اه يس (قوله لذلك المعنى)
الواحد لكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال اه أطول (قوله لم يكن بعضها أوضح) لا يستواء
الجميع في الدلالة (قوله بوضع الالفاظ) أي بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض أولا كما
سبذ كره (قوله لم يكن كل واحد دالا عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم
عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة
الموضوعة علم الوضع أولا وثانيهما أن عدم كون البعض أوضح لازم لشقي التردد فإنه اذا لم يكن كل واحد
دالا لم يكن بعضها أوضح لان كون الشيء أوضح في الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص
اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بأن المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم
وبطئه والثاني بأنه نبه عما ذكره على منسأز وم عدم كون البعض أوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء
الدلالة فكأنه قال والا لم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها أوضح فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ
لا يكفي في العلم بالمعنى اذ لا بد من العلم بوضع الهيئة أيضا فالتعرض لوضع الالفاظ لا يكفي في اثبات أن الأيراد
المذكور لا يتأتى في الوضعية لجواز أن يتأتى دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما بينته لا يكون بدون
العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من اللفظ فتأمل اه أطول (قوله لتوقف الفهم الخ) أو ردانه يلزم الدور لان
العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم
المدعنين وأجاب عنه الشيخ في الشفاء بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض
المتأخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول
وبان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لا من هذا اللفظ وبان فهم المعنى بالوضع يتوقف على
فهم المعنى لا بالوضع اه أطول مع اسقاط التنظير في جواب الشيخ في الشفاء فراجع (قوله أن يكون) أي
يوجد قال السبرامى يعلم من هذا أن دلالة الالفاظ على الخواص المستفاد بالذوق عقلية لا طبيعية وهو ظاهر
ولا وضعية والا أدركها عالم الوضع وان لم يكن له ذوق ولم يدركها جاهله وان كان له ذوق واللازمان منتفان
اتفاقا فان قلت من الخواص التاكيد وقد وضع بأزائه ان قلت ما هو من الخواص انما هو التاكيد الذي
روى فيه المطابقة لمقتضى الحال وهو أمر يدرك بالذوق والتأمل في القرائن وما وضع بأزائه ان مطلق
لتاكيد وهو ليس من الخواص فقيس على سائر الخواص اه ملخصا (قوله يكون سلبا جزئيا) وهو أعم

من السلب الكلى لصدقهم معه ومنع الايجاب الجزئى (قوله بعض الالفاظ) أى كلف أسد وقوله بخلاف البعض كغضنفر (قوله والجواب الخ) حاصله أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في الوازم القريبة وقد تكون خفية كما في الوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تدكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والافاق وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطأ اختلاف الذات الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك فحكم على انه يقتضى أن لا يعتبر باختلاف الطرق في الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف الذات الدلالة بل من جهة سرعة التنبه القرينة وبطئه لا يختلف القرائن وضوحاً وخفاءً ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه أن يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد باختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التدكر وبطئه يستوى فيه العامة والخاصة اه أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أى تحقق حضور الوضع في الذهن وحصوله فيه بالفعل فالفهم ضرورى فلا تفاوت فيه حينئذ قال الحفيد وفيه أن العلم بالمدلول الالتزامى لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى أن يقال المراد الاختلاف في الوضوح بالنظر الى نفس الدلالة بان يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس اه أى أو بعضها واضح القرينة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أى السابقة في كلام المصنف فالعهدية أحسن تراز عن العقلية غير اللفظية أقاده سم (قوله ومراتب لزوم الوازم) أى التى هي المدلول الالتزامى لان دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم كما تقدم لكن يشكك عليه قوله الا فى فيمكن تادية المزموم الخ لاقتضائه أن المدلول هو المزموم مع أنه لا يكون كذلك في دلالة الالتزام وجوابه أنه أراد بالمزموم هنا المتبوع وباللزام التابع معتبر فى كل منهما اللزمية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللزوم وفي الفترى ما نضبه قوله فيمكن تادية ذلك المعنى المزموم بالالفاظ الموضوعات الخ فيه مناقشة وهي أن دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ الموضوع للزوم على اللزوم ولا دلالة للزوم من حيث هو لازم على المزموم فتادية المزموم بالالفاظ موضوعات لتلك الوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم إلا أن يراد بالزوم التبعية وبالمزموم المستتبع وباللزام التابع ويلاحظ في كل منهما اللزومية بالمعنى المعترف في دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتأمل قال يس وأجاب بعضهم بأن هذا الكلام من الشارح إشارة الى ان الكناية على رأى السكاكى فيها الانتقال من اللزوم الى المزموم بعكس المجاز واعترض عليه المصنف بان اللزوم من حيث هو لازم لا يدل على ملزومه وأجاب عنه الشارح بان مراد السكاكى باللزوم هو التابع والرديف مثل أطول النجاد تابع لطول القائمة دون العكس وإذا جعل اللزوم والمزموم في كلام الشارح على هذا الاصطلاح لم يتوجه ما ذكر فتأمل (قوله وهذا في الالتزام الخ) أى اختلاف مراتب اللزوم (قوله لقلة الوسائط) المراد بالقلة ما يشمل العدم وكتب أيضاً قوله لقلة الوسائط أو يكون ذلك البعض لازماً بذاته والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة واضحة أو خفية كما في الأطول (قوله فيمكن تادية المزموم) أى المعنى المزموم كالكرم وقوله لهذه الوازم ككثرة الضيافات ثم كثرة اجسراق الخطب ثم كثرة الرماد اه يس وكتب أيضاً قوله فيمكن تادية المزموم الخ يريد عليه ان اللزوم ما لم يكن ملزوماً لا ينتقل منه الى اللزوم المراد كما صرح به المصنف في غير هذا الموضع أقاده في الأطول وجوابه ما سبق (قوله وأما التضمن) أى فيحتاج الى بيان فنقول لانه الخ فظهرت معادلته لقوله وهذا في الالتزام ظاهر وكتب أيضاً قوله وأما في التضمن فلانه يجوز الخ لا يخفى عليك أن الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاءً لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحاً وخفاءً اه أطول (قوله فدلالة الشئ) أى دلالة دال

العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع عالماً بالوضع وهذا مما يحسده من أنفسنا والجواب أن التوقف انما هو من جهة تدكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضرورى (ويتأتى) الإراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (الجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح) أى مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم الوازم للزوم في الالتزام وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون للشئ لوازم متعددة بعضها أقرب اليه من بعض وأسرع انتقالاً منه اليه لقلة الوسائط فيمكن تادية المزموم بالالفاظ الموضوعات لهذه الوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحاً وخفاءً وكذا يجوز أن يكون لازم ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه للبعض الآخر فيمكن تادية اللزوم بالالفاظ الموضوعات للزومات المختلفة وضوحاً وخفاءً وأما في التضمن فلانه يجوز أن يكون المعنى جزءاً من شئ وجزأ لجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه مثلاً دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه

الشيء (قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح الخ) أي لكونها بغير واسطة (قوله فان قلت الخ) حاصل الاعتراض أنه ينبغي أن يكون الأمر بالعكس لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوى الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لأن المفهوم منهما أولا هو الجسم وليس لك أن تجعل الاعتراض أنه ينبغي أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه لأن دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالة المطابقة ودلالة الانسان عليه أوضح من الاوضح من دلالة المطابقة والاضح من الاوضح من الشيء أوضح من ذلك الشيء لاننا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة لشيء أوضح من الدلالة المطابقة له لأن الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على أن كون الامر بالعكس أيضا مما ثبت المطلوب ولا يضربا طائل تحته والاختصاص للشكل ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز أن يكون فهم اللازم موقوفا على فهم اللازم اه أطول (قوله بل الأمر بالعكس) وهو أن دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم (قوله فان فهم الجزء سابق الخ) فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم جزء الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكتب أيضا قوله فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه بمرتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالة على الجزء اه ويصح أن يراد بالجزء ما يشمل جزء الجزء وبالكل ما يشمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه (قوله نعم) أي فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله ولكن المراد) أي بالتضمن وقوله ههنا أي في مقام بيان تأتي الاراد المذكور بالدلالة العقلية وكتب أيضا قوله ولكن المراد ههنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما في المفتاح من أن يراد المعنى على صور مختلفة لا يتأتى الا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ووافق ما في شرح القسطاس لكن شارح المطالع رد هذا القول لأنه من أهل الميزان اه حفيدو بما أشير اليه من مخالفة اصطلاح أهل هذا الفن لا اصطلاح أهل الميزان يندفع ما عترض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الاطول السيد في ذلك من ثلاثة أوجه فراجع (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أي المراد من اللفظ اذا اعتبر عند أهل هذا الفن انما هو فهم المراد لا الفهم مطلقا كما في خط سم (قوله بعد فهم الكل) أي لا على أنه مقصود من اللفظ (قوله وكثيرا الخ) دفع لما يرد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته أبدا سابق اه سم (قوله أن يخطر النوع بالبال ولا على طريق الاجال لا التفصيل اذ يخطو رم بالبال مفصلا بدون خطو الجنس محال كما في الفري (قوله ثم اللفظ المراد به الخ) أشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى آخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيقه الى تعريف الى تعيين ما يبحث عنه في الفن وفاته قيدان لا بد منهما ما وبدونهما يختل تعريف كل من المجاز والكناية أحدهما قيد اصطلاح التخاطب حتى لا ينتقض تعريف الكناية بافظ استعمال فيما وضع له في اصطلاح التخاطب وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر فانه لا ينصب ههنا قرينة على عدم ارادة ذلك الموضوع له وتعريف المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه اذا استعمل في أحده معنييه أنه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن أن يدفع بان المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وثانيه ما قيد على وجه يصح لتلايد خل في تعريفه فما ذكر الالاب واردة الابن فانه لا يصح مع الزوم بينهما ما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتد برنوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا من الكناية اه أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه أن اللفظ المراد به ذلك اما مجازا واما كناية كما سيأتي وقد حقق الشارح في شرح الشمسية وغيره أن دلالة المجاز على معناه المجازي مطابقة فينا في قولهم السابق ان المراد ههنا الدلالة العقلية لانها مختلفة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا الكلام في ذلك وأن الفري نحقق أن هنالك دلالتين

ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فان قلت بل الأمر بالعكس فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس (ثم اللفظ المراد به لازم ما

أحدهما فهم الجزء واللازم وان لم يكونا مرادين في ضمن فهم الكل والملازم عند سماع اللفظ فقد تحققت في المجاز والكنائية الدلالة العقلية وان لم يكن الكلام عليهما في هذا الفن من جهة فراجع ما قدمناه وفي سم مانصه قوله المراد به لازم ما وضع له من هذا مع ما يأتي من قوله فأنحصر في الثلاثة يعلم أن المعترف في هذا الفن ليس إلا المعنى المراد دون غيره وان أفاده اللفظ فالجزء واللازم اذا لم يكونا هما المراد من اللفظ غير معتبرين وان أفادهما اللفظ ومعلوم أن دلالة التضمن والالتزام تحقق وان لم يكن الجزاء واللازم مراداً وحينئذ لا تكون معتبرة فليس تقسيم الدلالة فيما سبق لا اعتباراً لدلالة التضمن والالتزام مطلقاً لما علم أنها إنما تعتبر حيث يكون المراد هو الجزء واللازم وانما ذلك التقسيم للتوطئة لبيان ماهو والمعتبر وذلك بان يكون الجزء واللازم هو المراد لا يمكن الدلالة عليهما ما حينئذ ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقة كما قررره الشارح وحينئذ يشكل الحال جداً في التقسيم المذكور اذا لم يظهر له فائدة فليتنامل اه وما ذكره بعد ذلك من مناف لما يقتضيه ما قبله من كون الدلالة حين ارادة الجزء واللازم تضمنية او التزامية وموافق لما أسلفه عن الفري من عدم كونها حينئذ تضمنية او التزامية فلعل قصده بقوله لكن الخ الاضراب عما قبله لموافق ما أسلفه عن الفري تأمل وكتب أيضاً قوله المراد به لازم ما وضع له أي بان استعمال فيه بقريته جعل المجاز من أقسامه والمجاز قطعاً مستعمل في اللازم وان كانت الكناية قد تطلق أيضاً على اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه الى اللازم فليتنامل اه سم في حواشي المطول قال يس قال شيخنا ولك أن تحمل المراد في المتن على أعم من أن يكون مستعملاً فيه كما في المجاز أو غير مستعمل فيه كما في الكناية بالاطلاق الثاني لكن مذهب المصنف أن الكناية لا حقيقة ولا مجاز كما نقله السيوطي في الاتقان اه لمخصا وكتب أيضاً قوله المراد به لازم ما وضع له أي ارادة صحيحة جارية على قانون اللغة كما سيأتي والا فكل لازم يراد باللفظ اذا يصح اطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا في يس (قوله وضع له) صلة أو صفة حوت على غير ما هي له لعدم اللبس (قوله سواء كان اللازم الخ) فالمراد باللازم ما لا ينقل عما وضع له في الجملة اه أطول (قوله ان قامت قريته) لم يقل ان أقيمت قريته ليخرج ما قامت فيه قريته من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه بفعل القريته دليل الإقامة اه أطول ولا ينبغي أنه يفيد اشتراط قصد القريته (قوله فعند المصنف الخ) وعند السكاكي الانتقال في الكناية من اللازم الى الملازم وسيأتي بيانه (قوله اذا دلالة اللازم) لجواز كونه أعم وفيه رد على السكاكي اه سم وهو تعليل لمحذوف أي لا من اللازم الى الملازم اذا دلالة الخ (قوله من حيث) اشارة الى أن دلالة فيما اذا كان مساوياً لكونه ملازم ولا نه مع التساوي يكون كل لازم ملازم وما اه سم (قوله الا أن ارادة الموضوع الخ) أي بالتبع لا بالذات (قوله وقدم المجاز عليها) أي في البحث فيما يأتي وفي التقسيم المتقدم وقال في الاطول المقصود وجه التقديم في البحث لا في التقسيم فالتقديم في التقسيم لتقدمه في البحث على أن مفهومه وجودي ومفهوماً عدمي اه أي والوجودي أشرف (قوله مقدم على الكل طبعاً) أي يحتاج اليه الكل في الوجود مع أنه ليس بعلة الكل اه مطول (قوله فان معنى الكناية) أي معناها الذي لا بد من ارادته منها فلا تنافي بين هذا وبين قوله سابقاً ومعنى الكناية يجوز الخ وكتب أيضاً قوله فان معنى الكناية الخ ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكناية من حيث هو مدلول الكناية ومن وجوه تقديم المجاز أنه أهم لكثرة مباحثه ومن يرد فائقه وكثرة مباحث ما يتوقف عليه وينبغي عليه وانه أبعد عن الحقيقة اه أطول (قوله التي كان أصلها التشبيه) فذكر المشبه به وأريد به المشبه فصار استعارة اه مطول قال في الاطول بفعل أي الشارح معنى الانبناء على التشبيه ان حقيقة التشبيه ولك أن تجعل معناه أن علاقته التشبيه اه وكتب أيضاً مانصه احتراز عن التخيلية والممكنية على مذهب المصنف (قوله فتعين التعرض له) يقتضي أن التعرض للتشبيه لا لذاته بل لانبناء الاستعارة عليه فينافي ما سيأتي من جعله مقصداً برأسه لا شتماله على مباحث كثيرة وفوائده لانه يقتضي أن التعرض له لذاته وقد تمنع المنافاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشماله على ما ذكره وغيره من حيث توقفه عليه تدبر (قوله أيضاً) أي كالتعرض للمجاز والكناية (قوله قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة) يعني أن تقديم التشبيه على جميع

وضع له) سواء كان لازم داخلاً كما في التضمن أو خارجاً كما في الالتزام (ان قامت قريته على عدم ارادته) أي ارادة ما وضع له (فمجاز ولا فكنائية) فعند المصنف انتقل في المجاز والكنائية كليهما من الملازم الى اللازم اذا دلالة اللازم من حيث انه لازم على الملازم الا أن ارادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز (وقدم المجاز عليها) أي على الكناية (لان معناه) أي المجاز (كجزء معناه) أي الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملازم جميعاً والجزء مقدم على الكل طبعاً فليقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضماً وانما قال كجزء معناه لظهور أنه ليس جزء معناه حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملازم بل هو اللازم مع جواز ارادة الملازم (ثم منه) أي من المجاز (ما ينبغي على التشبيه) وهي الاستعارة التي كان أصلها التشبيه (فتعين التعرض له) أي للتشبيه أيضاً قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة المبنيّة على التشبيه

أقسام المجازات وقف بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذي هو المجاز المرسل لان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا ووجه تقديم التشبيه على الكناية أن المجاز متقدم عليها أفاده في الأطول (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال قضية ما تقر بأن يكون مقدمة فلم جعل مقصدا أه سم (قوله بل جعل مقصدا برأسه) قال السيد الخ بقوله أن التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت وال لطائف البيان ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء لكن لا اشكال في اختلافه في ذلك ان قلنا ان دلالات التشبيهات عقلية وأنه ليس المقصود بها معانيها الوضعية فان قولك مثلاً وجهه كالبدر لا تريد به ماهو مفهومه وضعيا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكناية وهذا ما ارتضاه السيد في شرح المفتاح اما ان قلنا ان دلالات التشبيهات وضعية وان المقصود بها معانيها الوضعية كما اختاره الشارح في شرح المفتاح وصدر به السيد في حواشيه على الأطول فالامر مشكل لما تقدم من أن الاختلاف في الوضوح والخفاء انما يتأتى بالدلالات العقلية لا الوضعية اه من الخصام من القري وغيره (قوله فانحصر في الثلاثة) أورد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانها ليست مما يدخل في المراد بالتشبيه ههنا ولا مجازا ولا كناية اه أطول وفي يس نقلا عن بعض المحققين ممن كتب على المطول ان هذا في التشبيه وان افرادها عنه للاختلاف في حقيقة اشتغالها على لطائف ودقائق اه وأقول برده قول المصنف فيما يأتي والمراد ههنا الخ فتأمل

في التشبيه

(قوله المبني عليه الاستعارة) فيه أن المبني عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه في المشبه به أقوى والتشبيه الاصطلاحي المتكلم عليه في هذا الباب لا يخص ذلك كذا في الأطول ويمكن الجواب عنه بان المراد المبني عليه في الجملة فافهم (قوله أي مطلق التشبيه) وهو التشبيه بالمعنى اللغوي كما يفيد كلام المطول وكما يفيد قوله لا تأتي بمعنى أن التشبيه في اللغة اه سم قال في الأطول وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي (قوله أن يكون على وجه الاستعارة) في السيرامي على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرعى وقوله أو على وجه تشبيه عليه الاستعارة مثل زيد كالأسد وقوله أو غير ذلك مثل شئت زيدا بالأسد اه وفي الحفيد قوله أو غير ذلك الظاهر أن المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فإنه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تشبى عليه الاستعارة ولذلك ذكره المصنف في البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود في الآية اه فعلى هذا يكون نحو شئت زيدا بالأسد دخلا في قوله أو على وجه تشبيه عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اه (قوله أو على وجه الخ) وهو المقصود اه سم (قوله لا يعود الى التشبيه الخ) أي كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الظاهر والمحل على الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذي هو أخص) فاللام في التشبيه الأول للعهد وفي الثاني للجنس اه مطول وقوله للعهد يعني أن مدخوله انواع من جنس التشبيه اللغوي معهود متعارف بين القوم وكونها للعهد هذا المعنى لا ينافي أنها للجنس بمعنى النوع (قوله اذا أعيدت معرفة) أي بلفظها الأول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله فليس على إطلاقه) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى ألا ترى قوله تعالى وهو الذي في السماء والارض الدمع امتناع المغاربة ههنا اه سم (قوله هو مصدر الخ) لا يقال تعريف الدلالة بالمعنى التعريف بالمعروف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا نأقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبية على أن المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم تحمل الدلالة على ماهو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لا مر كالمتمكلم قلت في عرف القوم لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه أطول وكتب أيضا قوله هو مصدر قولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور والذي هو كون اللفظ الخ صفة للفظ (قوله اذا هديته) ظرف لقولك وفي نسخ أي (قوله على

ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لأبحث الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه (فانحصر) المقصود من علم البيان (في الثلاثة) التشبيه والمجاز والكناية

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة (التشبيه) أي مطلق التشبيه أعني من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تشبيه عليه الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذي هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى فليس على إطلاقه يعني أن معنى التشبيه في اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك دلت فلانا على كذا اذا هديته اليه (على مشاركة أمر لا مر في معنى)

مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لا أمر هو المشبه وقوله في معنى هو وجه الشبه وأما الدال والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا شامل الخ) أي التعريف المذكور التشبيه اللغوي وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قاتل الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي بشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشي اذ دخلها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بخذور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه بقوله أي في المطول وينبغي أن يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا أو تقدير يخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على أن هذه الامثلة ليست منه وان قصده المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ الله هواه من قبيل التشبيه وكذا قول أبي الطيب

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسلب بعض دم الغزال

وسموا أمثالهما تشبيها ضميا فالظاهر منه أن مثل قاتل زيد عمرا اذا قصده التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني اه فترى قال يس فهو اذا لم يقصده اللزوم لا يرد على الاصطلاح حتى يحتاج الى اخراجه عنه لا اعتبار القصد فيه وان قصده اللزوم فلا نسلم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحي حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد الكلام هنا ثم قال في آخره ثم ان قولنا جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمرا لا يصير تشبيها لفظيا لا بان يجعل مستعملا في المشاركة وأما مجرد القصص بالتبعية كما في الاسرار القرآنية المفهومة تبعافلا اه (قوله أي الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لي في تقريره أنه تفسير لما وان قوله بحيث لا تكون نفسه لقوله لم تكن وكأنه جعل ما على أنها موصولة وأن تقدير عبارته أي الدلالة على مشاركة أمر لا أمر في معنى التي بحيث لا تكون إلا أنه أسقط التي فتاها له ولو قال أي تشبيه لم تكن كما في الاطول لكان أحضروا حسن (قوله على وجه الاستعارة الحقيقية الخ) لا إهمال في التعريف بترك التقييد بان لا تكون على وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخله في الحقيقية وأن يوهم قول المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة الحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل يقابل الحقيقية اه أطول (قوله نحو رأيت أسدا) ان كان مثالا للاستعارة الحقيقية فالمعنى نحو أسدا في رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيد به ليخرج تشبيهه يتضمنه التجريد فيمتا اذا لم يكن تجريدا شي عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحوهم فيما دار الخلد فانه لا نزاع دار الخلد من جهتهم وهي عين دار الخلد لا تشبيه بها بخلاف نحو لقيت بزيدا أسدا فانه التجريد أسد من زيد وأسد مشبه به لزيد لا عينه فففيه تشبيه مضمري النفس فن أحترز به عن نحوهم فيما دار الخلد فلم يجز دفعه عن غواشي الوهم وكأنه توهم أن في كل تجريد تشبيها اه أطول (قوله لا يسمى تشبيها اصطلاحيا) قال في المطول خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان أسدا ولقيت منه أسد من قبيل التشبيه اه (قوله وانما قيد الخ) الاخصر والاحسن أن يقول وانما ترك التمثيلية اه يس (قوله ليس في شيء من الدلالة الخ) أي فهي غير داخله في المراد بما حتى يحتاج الى أن يقول ولا على وجه الاستعارة التمثيلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيب الا أنه ذكر نظر الى معنى الاستعارة التمثيلية الذي هو إثبات لازم المشبه للمشبه والظرفية من ظرفية المقيد في المطلق على حذف مضاف أي ليس في شيء من ملابس الدلالة أو ليس في ملابس شيء من الدلالة ولو قال ليس فيها شيء من الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة الخ وهي تؤيد ما قلنا (قوله اذا المراد بالاطفار الخ) مجرد غير تام لا يتقاضاه بالاستعارة بالكناية اه حفيد أي فانها كالمثنية مستعملة في معناها الحقيقي وأجيب بان المثنية مثلا تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا في يس والذي يظهر أن الانتقاض بها لا يتجه على مذهب الجمهور لأنها عندهم لفظ والمستعار منه المطوى وهو لم يرد منه معناها الحقيقي ولا على مذهب السكاكي لأنها عنده لفظ المشبه المستعمل في المشبه به فهو مجاز ثم قد يتجه على مذهب المصنف لأنها عنده

وهذا شامل لمثل قاتل زيد
عمرا وجاءني زيد وعمرو
(والمراد) بالتشبيه المصطلح
عليه (ههنا) أي في علم
البیان (مالم تكن) أي
الدلالة على مشاركة أمر
لا أمر في معنى بحيث لا يكون
(على وجه الاستعارة
الحقيقية) نحو رأيت
أسدا في الحمام (و) لا على
وجه (الاستعارة بالكناية)
نحو أنشبت المنية أظفارها
(و) لا على وجه (التجريد)
الذي يذكر في علم
البديع نحو لقيت بزيدا
أسدا ولقيت منه أسد فان
في هذه الثلاثة دلالة على
مشاركة أمر لا أمر في معنى
مع أن شيئا منها لا يسمى
تشبيها اصطلاحيا وانما قيد
الاستعارة الحقيقية
والكناية لان الاستعارة
التمثيلية كإثبات الاظفار
للمثنية في المثال المذکور
ليس في شيء من الدلالة على
مشاركة أمر لا أمر على رأي
المصنف اذا المراد بالاطفار
معناها الحقيقي

كالتمثيلية في أن كلا فعل فيقال كما أريد بالأظفار في التمثيلية معناها الحقيقي أريد بالتمنية في الممكنية
معناها الحقيقي (قوله على ماسيجي) أي من الخلاف بين السكاكي وغيره (قوله بالتشبيه الاصطلاحي
الخ) أعاده لأجل إيضاح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول بالتشبيه الاصطلاحي مما مر
(قوله فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) مما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبراً أو مافى حكمه لم يشبه
مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عني مما جعل المشبه به مع حذف الأداة خبراً المشبه به محذوف أو جارياً
مجرى الخبر من الحال والمفعول الثاني من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين أي ماء هو اللجين
ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل المشبه به مبتدأ نحو والاسد زيد لأن المبالغة في التشبيه تدور على
دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبراً سيان في ذلك ويقرب منه لجين الماء فإنه في معنى لجين
هو الماء نغذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على أنه) أي ما ذكر من
نحو زيد أسد ونحو صم بكم عني كما في يس (قوله لاستعارة) لكن الشارح يجوز أن يكون من الاستعارة
كما سبقت (قوله حيث يطوى ذكر المستعار له) هو المشبه به وهذا في الاستعارة التصريحية اذهب التي
يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف الممكنية كما يأتي في محله فإنه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه
فذكر فيها وإنما اقتصر هنا على ذلك لأن مافى الآية بتقدير كونه استعارة إنما يكون استعارة تصريحية
لا ممكنية اه سم وكتب أيضاً مائمه أي على وجه ينبي عن التشبيه لا مطلقاً اه فترى (قوله بالسكنية)
أي لفظاً وتقدير (قوله ويجعل الكلام خلواً عنه) وههنا ليس كذلك لأن المستعار له مراد ههنا لأن
قوله صم الخ لا بد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعار له اه سم (قوله صالحاً لأن يراد به
المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو خوى الكلام) أراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفقوى
الكلام القرينة المقابلة ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من أفراد
يصح له لفظه كما يصلح لأفراده الحقيقية واشتراط في القرينة أنما هو صحة ارادة المعنى الحقيقي فلا مرد أن
كون اللفظ صالحاً لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم إذاً المجاز
مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بأن عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيها
اذ قد تقر بأن كل حقيقة تحتل المجاز وان كان احتمالاً لا هو حوطاً غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافي افادة
الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في الاصول اه فترى وقوله وبفقوى الكلام القرينة المقابلة تسمية
القرينة المقابلة بفقوى الكلام على خلاف ما فسر به الاصوليون الفحوى من أنها مفهوم الموافقة أي
المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميتها بذلك على تفسيرها لغة في القاموس فقوى الكلام
معناه ومذهبه اه اذا القرينة المقابلة معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازي يمنع عن ارادة الموضوع له فاحفظه
والعبارة المذكورة في الشرح عبارة الكشف ولوقدم فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى ليتصل
كل شرط بشروطه ويانه أن خلو الكلام عن المستعار له أي المنقول اليه صحيح لأن يراد بالمستعار منه
المعنى المجازي أي المستعار له وعدم القرينة صحيح لأن يراد المعنى الأصلي أي المستعار منه فيكون مجموع
الخلو والعدم المذكورين متعلقاً بصلاحيه المعنيين على التوزيع كذا في الحفيس وكتب أيضاً قوله
المنقول عنه وهو المستعار منه والمنقول اليه وهو المستعار له (قوله أي البحث في هذا المقصود الخ) أقول
فيه تنبيه على أن التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائل بل أحد أركانه والمقصود
معرفته لانه مبني الاستعارة لأركانه وهذا علم أن البحث عن الشيء قد يكون بالكل على أجزائه الخارجية
ليحصل منه ملكة استنباط أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأداته) المراد بها ما معنى الكاف ونحوه فيلائم
المقصود بظرفيه ووجهه وأما نفس اللفظ الدال تترى بالادل مبرزة المدلول اه أطول (قوله واطلاق الأركان
على الأربعة) أي مع أن التشبيه الدلالة الخصوصية وليس واحداً من الأربعة جزءاً داخلها فكيف تكون
أركاناً كذا في الأطول (قوله باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه) قال سم في حواشي المطول وهذا يشبه عد
الفقهاء العاقدين والمعقود عليه والصيغة أركاناً للبيع لأنها ليست جزءاً من حقيقة البيع لأن البيع نقل
الملك وهذه الأشياء ليست داخلية في حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لأن البيع نقل البائع

على ماسيجي والتشبيه
الاصطلاحي هو الدلالة
على مشاركة أصلاً في
معنى لا على وجه الاستعارة
الحقيقية والاستعارة
بالكنية والتجريد
(فدخل فيه نحو قولنا زيد
أسد) بحذف أداة التشبيه
(و) نحو (قوله تعالى صم
بكم عني) بحذف الأداة
والمشبه به جميعاً أي هم صم
فان المحققين على أنه تشبيه
بليغ لا استعارة لأن
الاستعارة إنما تطلق حيث
يطوى ذكر المستعار له
بالكنية ويجعل الكلام
خلواً عنه صالحاً لأن يراد به
المنقول عنه والمنقول اليه
لولا دلالة الحال أو خوى
الكلام (والنظر) ههنا
(في أركانه) أي البحث في
هذا المقصود عن أركان
التشبيه المصطلح عليه
(وهي) أربعة (طرفاه) أي
المشبه والمشبه به (ووجهه
وأداته وفي الغرض منه
وفي أقسامه) واطلاق
الأركان على الأربعة
المذكورة إما باعتبار أنها
مأخوذة في تعريفه

أعني الدلالة على مشاركة

أمر لا مرفي معنى بالكاف ونحوه وأما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثير أما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسدي الشجاعة ولما كان الطرفان هما الأصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والأداة آلة في ذلك قدم بحثهما فقال (طرفاه) أي المشبه والمشبه به (أما حسيان كالخند والورد) في المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) أي الصوت الذي أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم في المسموعات (والنسكة) وهي ریح الفم (والعنبر) في المسمومات (والريق) والخمر في المذوقات (والجلد الناعم والخير) في الملموسات وفي أكثر ذلك تسامح لأن المدرك بالبصر مثلا إنما هو لون الخند والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وبالمس ملامسة الجلد الناعم والخير ولينهما لأنفس هـ ذه الأجسام لكن اشتهر في العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الخير (أو عقليان كالعلم والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك كذا في المفتاح والأيضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي يقتدر بها على الإدراك الجزئية

المبيح إلى ملك المشترى بعوض بإيجاب وقبول فدخلت في حقيقة التعريف وإن لم تدخل في حقيقة المعرف وكتب أيضا قوله باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه لا يقال أخذها في تعريفه يقتضي أنها أجزاء له لأن التعريف نفس المعرف بحسب الذات لا نأقول لم تؤخذ في التعريف على أنها جزء مجول على المعرف بل المجهول شيء آخر لكن باعتبار القياس إليها وتعلقها كذا في سم على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية (قوله أعني الدلالة) يقال عليه هـ الدلالة نفسها من الأركان بل كانت أولى هـ يس ويدفعه أنها نفس الشيء ذي الأركان فكيف تعد منها (قوله بالكاف ونحوه) أي لفظا أو تقديرا وكتب أيضا قوله بالكاف ونحوه مبني على ادعاء أنه مراد في التعريف هـ حفيد أي مراد في تعريف التشبيه الاصطلاحي لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وتقدم ما في ذلك (قوله ان التشبيه) أي لفظ التشبيه هـ يس (قوله يطلق) أي مجازا هـ يس (قوله على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على ما يدل على الأركان الأربعة فقول سم قضية هذا الوجه أن يكون الركن لفظ المشبه به والمشبه غير ظاهر تأمل وكتب أيضا ما نصبه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الا واحد منها لكنه كثير ما يكون حرفا لا يؤدي معناه الأبعوة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل دال المجموع المشتمل على الأربعة وياك وأن تجعل ضمير أركانه إلى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام أو إلى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه إلى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فانه بعيد عن مقام التفهيم هـ أطول (قوله ولما كان الطرفان هما الأصل الخ) قال في الأطول ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لأن البحث عن التشبيه لانه مبني الاستعارة التي هي أحد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف في الطرف الآخر وهذا هو الوجه الأجل على وان خفي إلى الأ^٢ ولا يبعد أن يقال قدم ليكون البحث عن الطرف في طرف فتأمل (قوله طرفاه أما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيلا لانه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو انشاء وليس شيء من التصديقات حسيلا كذا في يس (قوله كالخند والورد) أي الجزئيين إذا كانا غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكل بالكل كان في جميع ما ذكر تسامح لافي أكثره فقط وكتب أيضا ما نصه في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الخوجم يريد الورد الأحمر هـ أطول (قوله والريق) أي ماء الفم وكتب أيضا قوله والريق والخمر قال في المفتاح كالريق إذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم المواعين بشر بها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكره فليس له الذقة طعم ولا شبه أنه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم وأشار إلى أن الاشبه أن تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التذاذر وحاشي هـ أطول (قوله وفي أكثر ذلك تسامح) إشارة إلى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والهمس فانهما مسموعان حقيقة وكالنسكة فانها مسمومة حقيقة هـ سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف أي لون الخند ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الجلد الناعم وملاسة الخير وإذا جعل التشبيه بين لون الخند ولون الورد كان وجه الشبه بينهما سميالة لأنفس لهما وعلى هذا القياس في بقية الأمثلة (قوله إنما هو لون الخند) مبني على مذهب الحكماء والمتكلمون على أن المرئي هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة في ذلك بل الشارح نفسه في شرح العقائد من ادعى الضرورة كذا في يس (قوله لكن اشتهر في العرف الخ) أي فكلام المصنف مبني على العرف فلا تسامح وبحث فيه القنري بأنه ليس المراد تشبيه النسكة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مسموم عرفا بل برائحته فلا يكفي التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال قال سم ولقائل أن يقول ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به هـ وأنت خير بان التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف إنما هو التسامح في جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا يخفى أنه من دفع البناء على العرف لا التسامح في جعل العنبر مشبه به فان هذا شيء آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا بآثبات ولا بدفع فتبين أن بحث القنري من دفع فتدبر (قوله وشممت العنبر) بال^١ كسر أشم بالفتح ويقال شممت بالفتح أشم بالضم كذا في القنري والاول أفصح (قوله جهتي إدراك) أي طريق إدراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطه

لا نفس الادراك ولا يتجني
اذ العلم نوع من الادراك
والحياة مقتضية للحس
الذي هو نوع من الادراك
وقساده ظاهر لان كون
الحياة مقتضية للحس
لا يوجب اشتراكهما في
الادراك على ما هو شرط في
وجه الشبه وايضا لا يتجني
ان ليس المقصود من قولنا
العلم كالحياة والجهل
كالموت ان العلم ادراك كما
ان الحياة معها ادراك بل
ليس في ذلك كبر فائدة
كما في قولنا العلم كالس
في كونها ادراكا (أو
مختلفان) بان يكون المشبه
عقليا والمشبه به حسيا
(كالمنية والسبع) فان المنية
أي الموت عقلي لانه عدم
الحياة عما من شأنه الحياة
والسبع حسى أو بالعكس
(و) ذلك مثل (العطر)
الذي هو محسوس مشموم
(وخلق كريم) وهو عقلي
لانه كيفية نفسانية تصدر
عنها الافعال بسهولة والوجه
في تشبيه المحسوس بالمعقول
ان يقدر المعقول محسوسا
ويجعل كالأصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة
والافالمحسوس أصل للمعقول
لان العلوم العقلية مستفادة
من الحواس ومنتهية اليها
فتشبيهه بالمعقول يكون
جعلاً للفرع أصلاً والأصل
فرعاً وذلك لا يجوز ولما
كان من المشبه والمشبه به
ملا يدرك بالقوة العاقلة
ولا بالحس أعني الحس
الظاهر مثل الخيالات
والوهميات

كما في المطول (قوله لا نفس الادراك) اذ لا يقال في الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق الادراك
لا الادراك الذي هو العلوم المخصوصة فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك لا يندرج تحته
ليكون ههنا سبب اه سم قال في الاطول لا يتجني ان الملكة كما أنها سبب الادراك كانت مسببة عن ادراكات
فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكة تصير سبباً لاسترجاع تلك الادراكات بلا
تجشم كسب جديد فالادراك أو لا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانياً فالادراك
أيضا سبب للادراك فلا صحة لتجني ارادة نفس الادراك اه مخصصاً قال والوجه ان وجه الشبه كونهما
سبباً لانتفاع بالموافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة اه (قوله وطريق) عطف
نفسه بر (قوله على ما هو شرط في وجه الشبه) فان شرطه ان يكون مشتركاً بين الطرفين اه سم (قوله بل
ليس في ذلك كبر فائدة) أي بل لو فرض قصده لم يكن فيه كبر فائدة (قوله بان يكون المشبه عقلياً الخ) في
تقديم هذا القسم تنبيه على انه أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان اه
أطول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عما انصف بها وهو الاظهر اه وكان وجهه صدق
الاول بالنظفة ولا تتصف بالموت تأمل اه سم وفي السراحي قوله عما من شأنه منقوض بالجنين فالاولى
ان يقال عما انصف بها اه وفي الفري انما لم يقل عدم الحياة عما انصف بها مع انه الظاهر والمذكور في
عامة الكتب لا تتقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتاً فاحياكم والاصل الحقيقة واما انتقاض التفسير بن بقوله
تعالى لنحيي به بلدة ميتاً فخوابه المصير الى المجاز باتفاق أهل اللغة (قوله والعطر الخ) قال في العروس وقد
يعترض عليه باهرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لا رائحته الثاني أن هذا من قلب التشبيه فانه انما
يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثاني بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما
بإضافة الخلق الى الكريم أي خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله
تصدر عنها الافعال) أي الحميدة وقوله بسهولة أي برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله
الآتي والافالمحسوس أصل للمعقول (قوله والافالمحسوس أصل للمعقول) قال الحفيد أصالة المحسوس
باعتبار العلم والادراك به لا مطلقاً كما يشعر به تعليقه والتشبيه لا يقتضي الأصالة المشبه به في وجه الشبه
لا مطلقاً فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول محسوساً وسأفهم تشبيه العطر
بالخلق هنا ان اعتبر في الرائحة الملازمة للشامة فالمشبه أصل وفي الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن
ان اعتبر التشبيه في الحسن والتذاذ الغير فالمشبه به أصل كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف اه (قوله
مستفادة من الحواس) ولذلك قيل من فقد حساً فقد علم ما يعني المستفادة من ذلك الحس اه أطول
ومطول وكتب أيضاً قوله مستفادة من الحواس لان النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم لا كمن هنا
آلات بها تدرك الامور المحسوسة وهي الحواس الخمس فاذا أحست بها انتهت لامور مشهورة كدنياها ولا مور
يخالف بعضها بعضاً وهي أمور كلية والعلم بها عقلي فادراك العقل متأخر عن الحس مستفادة منه وللنفس
قوة بها يحدث ما ينفع النفس وهي القوة العقلية وقوة بها يحدث ما ينفع البدن وهي الشهوة وقوة يدفع بها
ما يضر البدن وهي العصب اه سيراخي (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى الاوليات لئلا يلزم
التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اه سم (قوله وذلك لا يجوز) أي بدون الطريق السابق (قوله
ملا يدرك بالقوة العاقلة) فيسهل الى مذهب الحكماء والافلامدرك عند المتكلمين اه حفيد (قوله مثل الخيالات) ليس
والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمنتهية عند المتكلمين اه حفيد (قوله مثل الخيالات) ليس
المراد هنا بالخيالات ما اصططح عليه الحكماء وتقدم في بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة في الخيال
المدركة بالحس المشترك المتأدية اليه من الحواس الظاهرة فان الاعلام الباقوتية التي جعلها أهل هذا
الفن من الخيالات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس قط بل
المراد بها ما سياتي في قول الشارح وهو المعدوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات هنا ما اصططح عليه الحكماء
وتقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الجزئية المدركة بالوهم كصدقة زيد المخصوصة لان أنياب

والوجدانيات أراد أن يجعل الحسى والعقلي بحيث يشتملانهما تسهيلا للضبط بتقليل ١١٣ في الأقسام فقال (والمراد بالحسى

المدرَك هو أومادته بأحدى الحواس الخمس الظاهرة) أعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخيل فيه) أي في الحسى بسبب زيادة قولنا أومادته (الخيالي) وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها ما يدرك بالحس (كما في قوله) وكان محمرا (الشقيق) هو من باب جرد قطيفة والشقيق ورد آخر في وسطه سواد ينبت بالجبال (إذا تصوب) مال إلى السفلى (أو تصعد) مال إلى العلو (أعلام) ياقوت نشرين على رماح من زبرجد (فان كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك إلا ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرَك على هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقلي ما عدا ذلك) أي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بأحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخيل فيه الوهمي) أي الذي لا يكون للحس مدخل فيه (أي ما هو غير مدرَك بها) أي بأحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وهذا القيد يميز عن العقلي (كما في قوله) أي يقتلني والمشرقي مضاجعي *

الأغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك إلا بها وليست أيضا مما لا تحقق كصدقة زيد بل المراد بالوهميات ما سياتي من قول المصنف فدخيل فيه الوهمي أي ما هو الخ لكون في جعل الخياليات مما لا تدرك بالقوة العاقلة نظرا لا يخفى فان الخيالي يدرك بها أومادته فذكره بالحواس على ما سيجي اه ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أي المدركة بالوجدان أي القوى الباطنة كالالم والجوع واللاذة اه يس (قوله تسهيلا للضبط الخ) قد يقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحسى بمعناه المشهور أعني المدرَك بأحدى الحواس وتفسير العقلي بمساعدته فيدخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث أن فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما وكان الحامل له على ما ذكرنا إدخال الخيالي في الحسى أنسب لقربه منه من حيث أنه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال ادخاله في الحسى نظرا للحيثية المذكورة ليس أولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالي اه سم وفي الفري انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانها يشتركان في ادراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال يدونها (قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ) انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتأدى اليه جميع المدركات الحسية اه فري (قوله كما في قوله) أي كشبهه به في قوله (قوله الشقيق) هو شقائق النعمان بضم النون أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم أو إلى النعمان بن المنذر لانه انتهى إلى أرض فيهما من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق أجوها وكان أول من جاءها إلى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف يقال له نعمان الاراك وكأنه رد الشاعر الشقائق إلى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل الشقائق الواحد والجمع اه أطول (قوله من باب جرد قطيفة) أي من اضافة الصفة إلى الموصوف وقال سم في حواشي المطول أي من اضافة الأعم إلى الأخص لان مجرورا جردا أعم من شقيق ومن قطيفة وهي التي يسميها بعضهم بيانية اه (قوله اذا تصوب أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل إلى السفلى والعلو اه أطول (قوله أعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح اه أطول (قوله لكن المركب الخ) قال في الأطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بان يجعل أعلام ياقوت بمعنى أعلام كالياقوت في الحجرة فيكون تشبيها بلبغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أي بتمامها سواء أدرك بعض مادته بالحس أولا كذا في الأطول (قوله لا يكون للحس مدخل فيه) بان لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها) اعترض عليه مولانا حيدر رجه الله تعالى بان المراد بالادراك المذكور في الشرطان كان مطلق الادراك فاللازمة غير مسلمة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحاد الشرط والجزاء وجوابه أن المراد منه الادراك حال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار اه فري وقوله فلا غبار أي لا يرد عليه أن المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس لان المحسوس المدرَك على هذا الوجه لا وجود له بل هو أمر يتوهمه العقل وليس المدرَك بالعقل نفسه بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزاء وفيه شيء إلا أن يكتب باختلاف العنوان أفاده يس وكتب أيضا قوله لو أدرك الخ أي لو أدرك على الوجه الجزئي فلا ينافيه كون أنياب الأغوال متصوِّرة اذ لا يتصور لم يتصور جعله مشبهه وهذا القيد يميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلا له قال الشارح وهذا القيد يميز عن العقلي يعني به تميز الخاص عن العام والالم يصح الحكم بدخوله فيه ورمي يقال أراد التميز عن العقلي الصريح وما ذكرنا أحسن اه أطول (قوله كما في قوله) أي كشبهه به في قول امرئ القيس اه أطول (قوله أيقنتني) يريد الرجل الذي أوعده في حب سلمى اه مطول (قوله والمشرقي) صفة لمخدوف أي والسيف المشرقي كما يشير إليه الشارح (قوله مضاجعي) أي ملازمي كما في المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال في الأطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقة ويكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلى لا يمكن إلا في حال اضطجاع ونومي (قوله كانياب أغوال) الانياب جمع ناب وهو السن

(ومسنونة زرق كانياب أغوال) أي أيقنتني ذلك الرجل الذي

توعدني والحال أن مضاجعي
سيف منسوب إلى مشارف
اليمين وسهام محددة النصال
صافية مجلوة وأنياب
الاعغوال مما لا يدركها
الحس لعدم تحققها مع أنها
لو أدركت لم تدرك إلا بحس
البصر ومما يجب أن يعلم في
هذا المقام أن من قوى
الادراك ما يسمى متخيلة
ومفكرة ومن شأنها تركيب
الصور والمعاني وتفصيلها
والتصرف فيها واختراع
أشياء لا حقيقة لها والمراد
بالخبيالي المدبر الذي
ركبته المتخيلة من الأمور
التي أدركت بالحواس
الظاهرة وبالوهمي ما
اخترعته المتخيلة من عند
نفسها كما إذا سمع أن الغول
شيء يهلك الناس كالسبع
فأخذت المتخيلة في
تصويرها بصورة السبع
واختراع ناب لها كالسبع
(وما يدرك بالوجدان) أي
دخل أيضا في العقلي
ما يدرك بالقوى الباطنة
ويسمى وجدانيا (كاللذة)
وهي ادراك

خلف الر باعية والاعغوال جمع غول وهي ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أودابه رأتها العرب
وعرفتوا وقتلها تابطشرا اه أطول (قوله والحال أن مضاجعي الخ) جعل مضاجعي مبتدأ والمشرقي خبر أول
باس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لأنه يجوز فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لأنه
يعلم من استبعاد القتل أنه ملازم ما يمنع القتل فالأثر تعيينه بالمشرقي لا تعيين المشرقي به ومن الناس من
توهم أن الشارح جعل الكلام قلبا وباتلي ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد اه أطول (قوله إلى مشارف
اليمين) هي قرى وجعل في القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف إلى المشرقي لأن الجمع لا ينسب إليه
ما لم يرد إلى المفرد اه أطول (قوله وسهام الخ) أشار إلى أن مسنونة صفة لسهام محذوفة وأن معنى مسنونة
محددة النصال والافالسن في الحقيقة وصف لنصالها وأن معنى زرق صافية مجلوة والانسب بقوله كأنياب
أغوال أن المراد رماح مسنونة الاسنة لأن الاسنة هي الاشبهه بأنياب الأغوال لأنها أعظم من النصال
والانسب بقوله زرق تفسير السن بالتحديد والصقل على ما في القاموس أفاده في الأطول وأقول يلزم على
تفسير السن بالتحديد والصقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة لاستفادة الصفاء والخلاء على هذا من
مسنونة فاصنع الشارح أولى تأمل (قوله وأنياب الأغوال مما لا يدركها الحس) أي ولا يدرك مادتها قال
في الأطول وفي كون أنياب الأغوال مما لا يدرك مادتها بالحس نظر لأن مادتها العظم وكأنه مبني على توهم
أنياب لا من جنس العظم لأنها تفعل ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم أن مادته أي شيء لأنه لا مناسبة لها بشيء من
القواطع ولا تخترع على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيأة له مناسبة في الجملة لصورة
الناب اه أقول مادة المشبهه به الأنياب والأغوال فعلى تسليم أن الأنياب موجودة وهو الظاهر ليست
الأغوال موجودة فلا يخرج بوجود بعض مادته عن أن يكون وهميا وانما قلنا وهو الظاهر لأن الأنياب عند
التحليل إنما تعتبر غير مقيمة بالاضافة إلى الأغوال كما فعل في أعلام باقوت والأنياب لا بقيم تلك الاضافة
موجودة فاحفظه (قوله أن من قوى الادراك) أي القوى التي يتم بها امر الادراك فلا يقال هذا يقتضي
أن المفكرة مدركة والمقرر خلافه ثم هذا توطئة لقوله والمراد بالخبيالي الخ وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لأن معه
زيادة تحقيق (قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة) أي قوه واحدة تسمى متخيلة إذا استعملتها النفس بمعرفة الوهم
ومفكرة إذا استعملتها بمعرفة العقل ولوقع الوهم وفي الحفيد هنا كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنها تركيب
الصور) أي المدركة بالحس المشترك وقوله والمعاني أي المدركة بالواهمة (قوله والتصرف فيها) أي
بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده (قوله واختراع أشياء لا حقيقة لها) كأنسان له جناحان
أو زاسان أو رأس له (قوله ما اخترعته المتخيلة) أي على صورة المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا
بالحس الظاهر (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) قال في الأطول فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة
ومدركاتها لا يخرج عن الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فإن المدرك من القوى الباطنة اما الحس
المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس
ما يدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل
ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء المشهور في الوجداني ما يجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان
كأحوال نفسه أو مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى
تخصيص بلا محض اه وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنية الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام المطول
والحفيد وقوله ما يجده كل أحد من نفسه أي دون ما يدركه من غيره كما يقتضيه عموم تفسيره بما يدرك بالقوى
الباطنة وقوله عقليا صرفا الخ أي وتفسير الوجداني بما ذكر يخرج هذا العقلي الصرف فتحصل أن تفسيره
بذلك غير جامع وغير مانع وسيأتي عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والالم المجعولين من الوجدانيات غير
مدركين بالقوى الباطنة ويمكن دفع ذلك كله باب المراد بالقوى الباطنة في التفسير ما هو أعم من الحواس
الخمس الباطنة وبالادراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قيل الوجدانيات هي ما يدركه الشخص
من نفسه بأحدى قواه الباطنية الشاملة الحواس الخمس وغيرها هذا ما تيسر لي في بيان هذا المقام فتأمل
وفي ابن يعقوب ما نصه القوى الباطنة مثل القوة التي يدرك بها الشبع والتي يدرك بها الجوع والتي يدرك بها

الغضب والتي يدرك بها الغم والتي يدرك بها الفرح والتي يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الاشياء تدرك
بقوى باطنية بسبب تسكيف تلك القوى بها فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا وسميت
عقلية لخفاها وعدم ادراكها بالحواس وليست من العقلية الصرفة لانها جزئيات موجودة في الخارج
لا كلية تدرك بالعقل كالعالم والحياة فان اعتبرت من حيث انها كلية تتصور بالعقل خرجت عن معنى
كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار اصل ادراكها اه (قوله ونيل) انما زاد النيل بمعنى الوجدان
لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لا بد معه من وصول اللذيذ الى المستلذ اه حفيد ولم يكتف
بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التذادا اه ع (قوله لما
هو الخ) أي لا هو لائق بالمدرك كالتكليف بالحلاوة للذائق اه حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك
لان المعتبر كما لفته وخبريته بالقياس الى المدرك لا في نفس الامر لانه قد يعتقد الكمالية والخيرية في شيء
في لذته وان لم يكن نافع فيه وقد لا يعتقد ههما في حقيقة نفعه فلا يلتذ به اه حفيد على المطول (قوله
من حيث هو كذلك) أي كمال وخبر وانما قال ذلك لان الشيء كالمسلق قد يكون كمالا وخبر من وجه
دون وجه والا لتذابه انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليس ابيضاض من العقلية) أي حتى يدخل في العقلي
(قوله الصرفة) أي التي لا تتعلق بها احساس أصلا (قوله لكونها من الجزئيات) اذ الكلام في لذة
هذا الشيء المخصوص وفي ألم هذا الشيء المخصوص اه سم (قوله المستندة الى الحواس) أي الباطنة اه
يس (قوله بل من الوجدانيات الخ) لا يخفى في أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من المعاني
المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة أخرى غير القوى
المشهورة كما أشار اليه قدس سره في بحث القوى من شرح المقاصد اه حفيد على المطول (قوله والمدراد
ههنا اللذة والالم الحسيان) أي الناشئان عن الحس قال الفري محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن
الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهي ما يكون
المدرك فيه العقل والمدرك من العقلية كالادراك وقس على هذا الفرق بين الاثنين وكتب أيضا قوله
اللذة والالم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والالم يشتمل على كل منهما وهو ما يكون ادراكه بمجرد العقل
والمدرك عقلي محض كاللذة التي هي ادراك الانسان شرف علمه المخمض والتألم الذي هو ادراكه نقصان
جهله الخالص لكن المقصود اللذة والالم الحسيان لانهما هما المحتاج لدخولهما في العقلي وذلك كاللذة والالم
الحاصلين للنفس بنيل الذاتية لذوقها لذو أو المرور بنيل الباصرة لبصرها الجميل أو الخبيث وبنيل
اللامسة للموسم اللين أو الخشن وبنيل السامعة لسموعها المطرب أو المنكر وبنيل الشامة لشموعها
الطيب أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها حسية
فالذوق مثلا انما يدرك به حلاوة الخلو وليست الحلاوة نفس اللذة بل هي معنى حصل عن ادراك الحلاوة
في قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يكون جسد من استطابة صورة الموجود عند توهم الانصاف
به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية كسائر المحسوسات فيا معنى كونها وجدانية باطنية لا ناقبول
معناها قائم بالنفس ولو كان سببه الحس اه ع (قوله من العقلية الصرفة) كالعالم والحياة قال في
المطول فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أي المعنى الذي الخ)
وهو في زيد كالاسد الجراءة كإسباتي لا الشجاعة لانقتها في الاسد اذ هي الاقدام عن روية وذلك يختص
بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أي المعنى الخ قال في العروس وما حبت وقعت في الحدود ذكره
موصوفة بمعنى شيء لكتنها في هذا المحل ليست بمعنى شيء لانه عند أهل السنة الموجود ذو وجه الشبه قد
يكون عديميا اه (قوله أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه) أي لزادة اختصاص له بهما كما في
المطول وغيره (قوله وذلك) أي هذا التفسير المزداد فيه المقصد اه سم (قوله مع أن شيئا منها ليس وجهه
الشبه) أي فلا بد من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع
أن شيئا منها ليس وجه الشبه اللهم الا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم كالتعريض عن لا يفهم المشابهة في
وجه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن تحقيقا وتحجيلا منصوبا على الخبرية

ونيل لما هو عند المدرك
كالم وخبر من حيث هو
كذلك (والالم) وهو ادراك
ونيل لما هو عند المدرك
آفة وشمر من حيث هو كذلك
ولا يخفى أن ادراك هذين
المعنيين ليس بشيء من
الحواس الظاهرة وليس
أبيضاض من العقلية الصرفة
لكونها من الجزئيات
المستندة الى الحواس بل
من الوجدانيات المدركة
بالقوى كالباطنة كالشبع
والجوع والفرح والغم
والغضب والخوف وما
شاكل ذلك والمدراد ههنا
اللذة والالم الحسيان والا
فاللذة والالم العقلية
من العقلية الصرفة
(ووجهه) أي وجه الشبه
(ما يشتركان فيه) أي المعنى
الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه وذلك أن زيدا والاسد
يشتركان في كونه من
الذاتيات وغيرها كالحيتوانية
والحسية والوجود وغير
ذلك مع أن شيئا منها ليس
وجه الشبه وذلك الاشتراك
يكون (تحقيقا أو تحجيلا
والمدراد بالتحصيل) أن
لا يوجد ذلك المعنى في أحد
الطرفين أو كليهما

الأعلى سبيل التخييل والتأويل (نحو ما في قوله وكان النجوم بين دجاء*) جمع دجيسة وهي الظلمة والضمير للدليل وروى دجاءها والضمير للنجوم (سنن لاح ينهن ابتداء*) فان وجهه التشبيه فيه (اي في هذا التشبيه) هو الهيمته الحاصلة من حصول أشياء مشرقه يعض في جوانب شئ مظلم أسود فهي (أي تلك الهيمته) غير موجودة في المشبه به (أعني السنن بين الابتداء) (الاعلى طريق التخييل وذلك) أي وجودها في المشبه به على طريق التخييل (أنه) الضمير للشان (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يعيش في الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يامن من أن ينال مكروها شبيهت البدعة بها) أي بالظلمة (ولزم بطريق العكس) إذا ريد التشبيه (أن تشبيه السنة وكل ما هو علم بالنور) لأن السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما أن النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أي كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة (حتى تخيل أن الثاني) أي السنة وكل ما هو علم (مما له نيباض واشراق نحو أبيضكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) أي وتخييل أن البدعة وهي كل ما هو جهل مما له سواد واظلام (كقوله شاهدت سواد الكفر

ليكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعدان ولو وبعد كما في العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لأنهما لم يشتركا من أجل ذلك ولا حالان مجيء الحال مصدر لا ينقاس على الصحيح ولا تميز لان الاشتراك ليس من جهة تحقيق ولا تخييل ولا يظهر أنهما مصدران مؤكدان أه يس والظاهر أنهما مبدعان للنوع (قوله الأعلى سبيل التخييل) أي التوهم بأن يثبت الوهم ويقرره بتأويل غير المحقق محذفا كعادة الوهم في أحكامه الغير الواقعة في نفس الامر وذلك كاف في هذا الباب وفي كلام سم تفسير التخييل بالفرض والتقدير كما سيأتي وكتب أيضا قوله الأعلى سبيل التخييل لوسمى تخيلا لكان أحسن لان التشبه متخيلا لا مخيلا لكنه سمى تخيلا باعتبار تخييله لغيره كذا في يس (قوله والتأويل) العطف تفسيرى أه سم (قوله نحو ما) أي وجه التشبه في قوله الخ (قوله جمع دجيسة) كغرفة وغرف (قوله والضمير لليل) أي في قوله

رب ليل قطعته بصدود * وفراق ما كان فيه - وداع

موحش كالثقل تقذى به العبي * وتابى حديثه الامم

أه فنرى (قوله والضمير للنجوم) وإضافة الدجى إليها لابسنة أه سم (قوله فان وجه التشبه الخ) قال في العروس وتحرير العبارة أنه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول النور وهو خيال في السنن وشبهه الدجى بالابتداء وهو خيال في الابتداء وجعل في ضمن ذلك تشبيه الهيمته بالهيمته أه يس (قوله في جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين الظلمة أه حفيد وقال في الأطول في جوانب شئ مظلم هي الظلمات وقصد يجعل الظلمة مظلمة أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضي بذاته أه ملخصا ومثله يقال في أسود (قوله أعني السنن بين الابتداء) أشار إلى أن في البيت قلبا وسيصرح به (قوله الأعلى طريق التخييل) أي الأعلى طريق الفرض والتقدير لان البياض والاشراق والظلمة من أوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة به - مالكونها من المعاني أه سم (قوله انه) أي لانه أه أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال في العروس كونه جعل التشبيه أولا بين الابتداء والظلمة وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظر والاولى العكس كما هو نص البيت فان الذي دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود وغيره لزم عنه الا أن يكون لاحظ في ذلك تقدم الظلمة في الخلق على النور أو لقوله تعالى يخرجهم من الظلمات الى النور أه وقال في الأطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس أن العلم قد يكون مع الضلال كما في العالم الغير العامل والجهل لا ينفك عن الضلال أو ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب في السنة فالتشبيه في البدعة أسبق أو ان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلاما مستقلا أه (قوله وكل ما هو جهل) أي وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التي عطف عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لأنها جهل بنفسها ويعلم من هذا أن نفس الجهل يجعل صاحبها في ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال في قوله السنة وكل ما هو علم أي كل فعل ارتكابه علم أي ناشئ عن العلم (قوله ولا يامن من أن ينال مكروها) أي من الوقوع في مهلكة أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبيهت جواب لما (قوله ولزم بطريق العكس الخ) فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور أه سم وكتب أيضا قوله ولزم بطريق العكس أي المقابلة فيه نظر لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيهه الضد الآخر بضد ذلك الشئ اذا ثبت لاحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده للآخر قال في العروس ولعله يريد انحرار الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور أه يس (قوله ان تشبه السنة الخ) لأنها تجعل صاحبها كمن يعيش في النور فيهتدى للطريق ويامن المكروه ولم يقل ذلك اكتفاء بفهمه من المقابلة (قوله وشاع ذلك) أي على السنة الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيله الوهم (قوله ان الثاني) قدم الثاني على خلاف ترتيب الوجود والذكري السابق لقوة شاهده وشرفه أه أطول (قوله واشراق) أي اضاءة (قوله بالحنيفية) أي بالملة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أي الثابت على الاسلام أه أطول (قوله البيضاء) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة بلا تشبيه بناء على ان الاطلاق لتوهم وجود

البياض كما اشار اليه المصنف ويصح أن يكون تشبيها بليغا أي كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من جوزها في زيد أسد وعلى هذين فلا تخيل ومثله يقال في قوله شاهدت سواد الكفر إلا أنه على احتمال التشبيه يكون من باب الجين الماء وكتب أيضا قوله البيضاء هذا لا يدل الأعلى ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بتناويلها بالمشقة كقولك مررت بزيد الأسد أي الجري لم يدل الأعلى على تخيل الاشراق اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن إلى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالذكر لأنه أول ما يبدو وعند الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصارت تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم البيت ولكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البسدة بالظلمة الخ فان تقرير ذلك أن يقال فصارت تشبيه الهدى بين الابتداء بالنجوم بين الظلام وأهل الجمع بين كلاميه أنه أراد أولا التشبيه الأصلي ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اه يس (قوله كتشبيها) أي صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا كما أن تشبيها صحيح بواسطة وجهه محقق كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أي النجوم) أي بين الدجى (قوله ببياض الشيب) أي بالشعر الأبيض الكائن في وقت الشيب في سواد الشباب أي الكائن بين الشعر الأسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة أن النجوم لم تشبهه بنفس البياض في السواد بل بالأبيض في الأسود ولذلك قال الشارح أي أبيضه في أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور يفتح النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيها ببياض الشيب وتشبيها بالانوار الخ في كون الوجه فيه ما محققا في الطرفين لكن وجه الشبه في التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيضاء في جنب شيء أسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت في جانبه إذا انوار لا تنقيد بوصف البياض (قوله أي لامعة) ولولم تكن بيضاء فقد يحصل اللعان في غير الأبيض (قوله بين النبات الشديدة الخضرة) الذي يرى أسود فنبه به على أن المحقق أعم من المحقق في الواقع أو في المراءى وبإدنى النظر اه أطول (قوله ولا يخفى) أي من قولنا السابق أعني السنن بين الابتداء بقولنا ظهر اشتراك النجوم الخ (قوله من باب القلب) لأنه جعل في جانب التشبيه النجوم التي هي نظير السنن في جانب التشبيه بين الدجى فالتجمل السنن في جانب التشبيه بين الابتداء ليتوافق الجانبان قال في المطول وكان اللطيفة في القلب بيان كثرة السنن حتى كان البسدة هي التي تلعب من بينها ونظر صاحب العروس في القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحتج بقوله اه يس (قوله لان المشبه أعني الخواخ) يفيد أن المشبه به أعني الملح ثابت له هذا المعنى وهو ظاهر أن أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله الآتي فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر والمناسب له أن يراد بالقليل ما لم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله القدر الصالح منه أو أقل راجعا إلى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا إلى قوله والكثرة فان قلت الأقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصححا قلت الإصلاح بالنسبة إليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ما ظهر لي هنا فتدبره (قوله لا يحتمل القلة والكثرة) أي لا يحتمل شيئا منه ما لا أنه ليس مرردا بينهما ويتعين فيه أحدهما اه أطول (قوله رعاية قواعد) أي بتمامها وقوله واستعمال أحكامه أي جميعها (قوله وهذه ان وجدت في الكلام الخ) ولولم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحصل الخوا فالفساد بقلته لقوته في البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقةهما) أي حقيقة شيء من الطرفين وقوله أو خارج أي عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى أن قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وإنما قدمه على القسم الثاني مع كونه سلبا له وغير عريق في لطائف التشبيه بل لا يجري فيه الخاف الناقص بالكامل الذي هو العمدة في باب التشبيه اذ هو مبني الاستعارة وكيف وقد تقرر أنه لا تتفاوت الأشياء في الذاتيات وهي في الأمور المتشاركة فيها سواء لتقسيم الثاني وتذييله بتفصيل فلو قدم لا فني لفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب علينا أن دخول بعض المفهومات الكلية في حقائق الأشخاص

البياض كما اشار اليه المصنف ويصح أن يكون تشبيها بليغا أي كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من جوزها في زيد أسد وعلى هذين فلا تخيل ومثله يقال في قوله شاهدت سواد الكفر إلا أنه على احتمال التشبيه يكون من باب الجين الماء وكتب أيضا قوله البيضاء هذا لا يدل الأعلى ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بتناويلها بالمشقة كقولك مررت بزيد الأسد أي الجري لم يدل الأعلى على تخيل الاشراق اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن إلى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالذكر لأنه أول ما يبدو وعند الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصارت تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم البيت ولكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البسدة بالظلمة الخ فان تقرير ذلك أن يقال فصارت تشبيه الهدى بين الابتداء بالنجوم بين الظلام وأهل الجمع بين كلاميه أنه أراد أولا التشبيه الأصلي ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اه يس (قوله كتشبيها) أي صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا كما أن تشبيها صحيح بواسطة وجهه محقق كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أي النجوم) أي بين الدجى (قوله ببياض الشيب) أي بالشعر الأبيض الكائن في وقت الشيب في سواد الشباب أي الكائن بين الشعر الأسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة أن النجوم لم تشبهه بنفس البياض في السواد بل بالأبيض في الأسود ولذلك قال الشارح أي أبيضه في أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور يفتح النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيها ببياض الشيب وتشبيها بالانوار الخ في كون الوجه فيه ما محققا في الطرفين لكن وجه الشبه في التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيضاء في جنب شيء أسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت في جانبه إذا انوار لا تنقيد بوصف البياض (قوله أي لامعة) ولولم تكن بيضاء فقد يحصل اللعان في غير الأبيض (قوله بين النبات الشديدة الخضرة) الذي يرى أسود فنبه به على أن المحقق أعم من المحقق في الواقع أو في المراءى وبإدنى النظر اه أطول (قوله ولا يخفى) أي من قولنا السابق أعني السنن بين الابتداء بقولنا ظهر اشتراك النجوم الخ (قوله من باب القلب) لأنه جعل في جانب التشبيه النجوم التي هي نظير السنن في جانب التشبيه بين الدجى فالتجمل السنن في جانب التشبيه بين الابتداء ليتوافق الجانبان قال في المطول وكان اللطيفة في القلب بيان كثرة السنن حتى كان البسدة هي التي تلعب من بينها ونظر صاحب العروس في القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحتج بقوله اه يس (قوله لان المشبه أعني الخواخ) يفيد أن المشبه به أعني الملح ثابت له هذا المعنى وهو ظاهر أن أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله الآتي فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر والمناسب له أن يراد بالقليل ما لم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله القدر الصالح منه أو أقل راجعا إلى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا إلى قوله والكثرة فان قلت الأقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصححا قلت الإصلاح بالنسبة إليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ما ظهر لي هنا فتدبره (قوله لا يحتمل القلة والكثرة) أي لا يحتمل شيئا منه ما لا أنه ليس مرردا بينهما ويتعين فيه أحدهما اه أطول (قوله رعاية قواعد) أي بتمامها وقوله واستعمال أحكامه أي جميعها (قوله وهذه ان وجدت في الكلام الخ) ولولم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحصل الخوا فالفساد بقلته لقوته في البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقةهما) أي حقيقة شيء من الطرفين وقوله أو خارج أي عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى أن قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وإنما قدمه على القسم الثاني مع كونه سلبا له وغير عريق في لطائف التشبيه بل لا يجري فيه الخاف الناقص بالكامل الذي هو العمدة في باب التشبيه اذ هو مبني الاستعارة وكيف وقد تقرر أنه لا تتفاوت الأشياء في الذاتيات وهي في الأمور المتشاركة فيها سواء لتقسيم الثاني وتذييله بتفصيل فلو قدم لا فني لفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب علينا أن دخول بعض المفهومات الكلية في حقائق الأشخاص

والفساد بأعمالهما (وهو) أي وجه التشبيه (اه) غير خارج عن حقيقة تشبيها

وخروج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالجزء عن تمييز أجزاء الحقيقة عن
 غيرها التعسري تمييز الجنس عن العرض العام وتعسري تمييز الخاصة عن الفصل أما أهل العرف واللسان
 فالداخل عندهم في الانسان مثلاً كان مثل الرأس واليد والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهم براء
 عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا في المعاني القائمة بالطرفين وليس
 الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاعم فالماشي نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا
 التقسيم من تفلسف السكاكي كذا في الاطول وكتب أيضاً ما نصه فان قلت قد تقدم في وجه الشبه أن المراد
 به المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه حتى جعل الشارح فيما سبق أن
 الاشتراك في كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه في شيء فهل ذلك يشك كل على قوله هنا ما غير خارج
 عن حقيقة ما قلت قال الفري نقلاً عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه أمراً خارجاً ما اذا كان داخلياً
 أو تمام ماهية الشيء فلا ينبغي أن يشترط هذا القيد أعني زيادة الاختصاص اه وقد قدمنا لك عن الاطول
 ان أهل اللسان لا يشبهون في المفهوم الداخل وان التقسيم المذكور من تفلسف السكاكي وقيل معنى
 الخصوصية السابقة كونه في قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه فيه لا قادته ولو باعتبار ما يعرض في الاستعمال
 من نحو تعرض بعض كما تقرر فلا تنافي بين ما هنا وما سبق اه (قوله بان يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله
 أو جزأ منهما) جنساً أو فصلاً (قوله تشبيه ثوب باخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ) يعلم منه
 أنه ليس المراد بالنوع والجنس والفصل ما تقع هذه المناطق على كل منها بل ما يقع صدورها (قوله أو جنسهما أو
 فصلهما) أي وفي الجنس والفصل معاً فاهذه مائة خلو (قوله في كونهما كتاناً) أي ثوبي كتان ليكون
 من التشبيه في النوع وقوله أو ثوباً تمثيل للتشبيه في الجنس وقوله أو من القطن تمثيل للتشبيه في الفصل
 الذي هو الجار والمجرور ولا يخفى صحة اعتبار الشارح ثوب الكتان نوعاً والكائن من القطن فصلاً وان
 كان اعتبار ثوب القطن نوعاً والكائن من الكتان فصلاً صححها أيضاً كما هو شأن الامور التي يكفي فيها
 جعل الجاعل واعتبار المعبر (قوله أي معنى قائم بهما الخ) قال في الاطول أي الخارج لا بد أن يكون معنى
 قائماً بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اه (قوله اما حقيقة) أي متحققة
 في الموصوف على حيالها بمعنى انها موجودة فيه استقلالاً أي لا بالقياس الى شيء آخر (قوله متمكنة في
 الذات) أي بحيث تستقل الذات في الانصاف بها وقوله متقررة فيها تنسب لبقائه (قوله باحدى
 الحواس) أي الظاهرة (قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة الى الكيف كالمائية الى الماء والكمية الى كم
 وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفية فتكيف من
 مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقدر والحركة منها عندهم كما يعلم من فنيهم فلذا قال الشارح وفي
 جعل الخ وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات الجسمانية مثلاً للصفة الجسمانية
 وقوله مما يدرك بآثارها واشارته الى تعيينها لم يرد شيء كذا في الاطول (قوله أي المختصة بالاجسام) فيه تنبيه
 على أن نسبتها الى الجسم بسبب اختصاصها به (قوله وهي قوة مرتبة الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة
 فهو حاسة العين ونفسها كذا في الاطول وكتب أيضاً قوله وهي قوة مرتبة الخ فيه نظر لانه لا يصدق على
 بصر بعض الحول فان الحول قد يكون يتقاطع العصبين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق
 التعريف على بصر من لم يتساقط عصباه ولا يخفى أنه يدرك بالبصر غاية أنه لا يدرك مطابقتها اذا لم يكن
 حوله فطر يابل يكون عارضاً ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا في الاطول
 وقوله لانه لا يصدق على بصر بعض الحول الخ بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوى أخرى
 الخ كاللس وقدي دفع الثاني بان هناك قيد حذف لظهوره أي تدرك بها البصرات (قوله مرتبة) أي
 مقرررة مثبتة (قوله في العصبين المجوفتين الخ) وذلك أنه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عصبه مجوفة
 كالقصب الصغيرة ومن اليمنى عصبه كذلك فذهبت اليسارية الى العين اليمنى واليمينية الى العين اليسرى
 فتلاقت العصبان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر
 بالعصبين وهذا رأى الحكيم وقيل البصر معنى قائم بالندقة يتعلق بالالوان والا كوان التي هي الحركة

أي حقيقة الطرفين بان
 يكون تمام ماهيتهما
 أو جزأ منهما (كما في تشبيه
 ثوب باخر في نوعهما
 أو جنسهما) أو فصلهما كما
 يقال هذا القمص مثل
 ذلك في كونهما كتاناً أو
 ثوباً أو من القطن (أو خارج)
 عن حقيقة الطرفين (صفة)
 أي معنى قائم بهما ضرورة
 اشتراكهما فيه وتلك
 الصفة (اما حقيقة) أي
 هيئة متمكنة في الذات
 متقررة فيها (واما حسية)
 أي مدركة باحدى
 الحواس (كالكيفيات
 الجسمانية) أي المختصة
 بالاجسام (مما يدرك بالبصر
 وهي قوة مرتبة في
 العصبين المجوفتين

والسكون والاجتماع والافتراق اه ع ق وكتب ايضا قوله في العصبين ظاهره ان البصر لا يختص بما
اتصل منهما بالعينين ولا بما اتصل بالدماع ولا بوسطهما بل هو مبثوث في الجميع وليس في ذلك قيام المعنى
بمحلي لان ذلك محمول على أن في كل محل مثل ما في الآخر ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص
ولكن جرت العادة بان العصبه اذا أصابتها آفة في موضع منها ذهب البصر من جميعها اه ع ق (قوله
اللتين تتلاقيان) أي في مقدم الدماغ (قوله من الألوان) لو زاد الاضواء كان أحسن لانها مبصرة بالذات
كالألوان وكأنه أدخلها في الألوان كما زعمه بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها
في الابصار من المبصر بالذات اه حفيد على المطول (قوله والاشكال) هي كالشكول جمع شكل وهو
في اللغة الصورة المتوهمه وفي عرف الحكمه هيئة احاطة بنهاية واحدة بالجسم أو السطح
كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام وما
في عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة بنهاية واحدة بالجسم كالكرة أو نهايتين كنصف الدائرة يجب
تاويله بان قوله بالجسم صفة هيئة لا صلة احاطة ذكر تنبيه على أن الشكل مطلقا كصفة جسمانية كأنه
قال هيئته احاطة بنهاية واحدة متعلقة بالجسم ونبه على ذلك بالتمثيل بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائريين
السهو والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالكرة تنظيرا كما ظنه السيد اه من الاطول
وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله بالجسم بالمقدار
لنتناول أشكال المجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها مثلا للمسطحات أو يقول
بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة أو نصف الدائرة فتكون الكرة
ونصفها مثلا للمجسمات والدائرة ونصفها مثلا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل ان قوله
كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا فقد صرح في شرح التجربة وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد انصاف
المقدار به وعبارة بعضهم بعد ان قرر أن الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير مائمه ولا شأن لها تعرض
على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فإنه يعرض للجسم أولا اه فقد
استفدنا منه أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان كان عروض المسطح للجسم ثانيا وبالعرض
فصح أن يكون مثالا في كلام الشارح ولا خطأ بل يكون كلامه من الحسن بكان لما فيه من الإشارة الى
هذا التحقيق التام وهذا الجواب أيضا بمعنى ما ذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاحاطة في كلام الشارح
أعم من أن تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية في الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضا
واختيار الجسم لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمانية اه وقوله من الصفات الجسمانية أي ولو ثانيا
وبالعرض فلا ينافي ما مر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بانهاية الخط المحيط في المسطحات كالدائرة ونصفها
والسطح المحيط في المجسمات كالكرة ونصفها (قوله كالكرة) أي كشكل الدائرة مثال لذى النهاية
الواحدة والدائرة سطح مستو محيط به خط واحد يفرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها
اليه مستوية وقوله ونصف الدائرة مثال لذى النهايتين وقوله والمثلث مثال لذى الثلاثة وهكذا (قوله وهو
لم متصل الخ) أي في عرف الحكمه وأما في اللغة فعنه مبلغ الشيء كذا في الاطول قال في المطول ونعني
بالكم عرضا يقبل التعزى لذاته وبالاتصال أن يكون لاجزائه حدم مشترك تتلاقى عنده وبه اختر زعن
العدد وبكونه قار الذات أن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه اختر زعن الزمان والمقدار جسم تعليمي
ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها بالطول والعرض فقط وخط ان قبلها في
الطول فقط اه وقوله أن يكون لاجزائه الخ بمعنى أن كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدا
الآخر بخلاف العدد فان الاربعه اذا قسمت الى نصفين مثلام تكن نهاية نصف منها مبدا نصف آخر
وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل الحكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فإنه
متصل بالقياس الى الغير لا في حد ذاته وهذا اندفع أنه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون كاتصالا لان الحد
هو الحد العرضي اللازم بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أي في آن
واحد وكتب على قوله متصل مائمه خرج العدد فانه كم منفصل الاجزاء اذا لتجامع الوحدة لا ثنائية مثلا

اللتين تتلاقيان
فتتفرقان الى العينين
(من الألوان والاشكال)
والشكل هيئة احاطة
بنهاية واحدة أو أكثر
بالجسم كالكرة ونصف
الدائرة والمثلث والمربع
وغير ذلك (والمقادير) جمع
مقدار وهو كم متصل قار

الذات كالخط والسطح
(والحركات) والحركة هي
الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدرج
وفي جعل المقادير والحركات
من الكيفيات تسامح
(وما يتصل بها) أي
بالمذكورات الحسن
والقبح المتصف بهما
الشخص باعتبار الخلقة
التي هي مجموع الشكل
واللون وكالتصديق واليكاء
الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة (أو بالسمع) عطف
على قوله بالسمع والسمع
قوة رتب في العصب
المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بهما
الاصوات (من الاصوات
القوية والضعيفة والتي بين
بين) والصوت يحصل من
التموج المعلوم للقرع الذي
هو اساس عتيف والقلع
الذي هو تفرق عتيف
بشرط مقاومة المقروء
للقارع والمقلوع للقلع
ويختلف الصوت قوة
وضعا بحسب قوة المقاومة
وضعها (أو بالذوق) وهو
قوة منبثة في العصب
المفروش على جرم اللسان
(من الطعوم) كالخرافة
والحرارة والملوحة والمجوضة
وغير ذلك (أو بالشم)

وخرج بقار الذات الزمان فان أجزاءه سيالة أي لا تجتمع في الوجود وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار
ما قام به من الجسم الذي فرض متصف به ورأى غير الحكم أن المقدار كون أجزاء الشيء على كثرة مخصوصة
أو قلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسيا واضح (قوله والسطح) أي والجسم التعليمي (قوله
هي الخروج الخ) هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان
آخر أعني مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الابنية كذا في المطول قال بعضهم يعني لا تطلق الحركة
على غير الابنية عند المتكلمين وهي المتبادرة في استعمالات أهل اللغة قال بعضهم والمناسب لما يذكرو
بعد من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأي المتكلمين وتقول على رأي الحكماء كأن الانسان
في حركته من شبابه الى الهرم الزرع الاخضر في حركته من الخضرة الى اليبوسة وفي الحفيد انما لم يعرفها
بتعريف المتكلمين لان اثبات المقادير بلائم رأي الحكماء اه وكتب أيضا قوله الخروج الخ كخروج
الخضرة وقتا فوقتا الى اليبوسة التي كانت الخضرة في قوتها أي قابلة لان تول اليها وخرج بقوله على سبيل
التدرج الخروج دفعة كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركة بل كونا وفسادا اه (قوله
تسامح) لان المقادير من مقولة الحكم والحركات من مقولة الابن نعم هي عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا
كاف في التمثيل بل يكفي فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أي يحصل
من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التي هي مجموع الشكل واللون) أي هيئة حاصلة من مجموع
ذلك وكتب أيضا قوله التي هي مجموع الشكل واللون قال في شرح التحرير يدواعلم أن كلامهم متردد في أن
الخلقة مجموع الشكل واللون والشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب الى
جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغي أن يعلم أن قوله من الالوان وقوله من
الاصوات ونظائرهما بيان لما يدرك لكل واحد على تقدير قيد ولذا ذكرت منفصلة متصلا كل منها
بقيدته للاشارة الى المقصود أي التوزيع فلا يلزم أن يكون ما يدرك بالبصر مبينا بالاصوات ولا حاجة الى
تقدير موصول آخر في المعطوف كذا في الحفيد (قوله والسمع قوة الخ) أي عند الحكماء وفي اللغة حاسة
الاذن وعند المتكلمين صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك بها الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة رتب
أي أثبت وكتب أيضا قوله رتب الخ فيه نظرا لانه لا يصدق على قوة رتب في العصب المفروش على سطح
باطن صماخ واحد افاده في الاطول (قوله الصماخين) تثنية صماخ وهو ثقب الاذن (قوله من الاصوات
القوية الخ) انما وصف الاصوات تنبيها على أن أنواعها أمور اعتبارية لا تميز بينها الا باعتبار أوصاف
متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان وأحوالها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف
والتوسط من الصفات الحقيقية نظرا لانهما تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليه أن للاصوات
أيضا أمور متصلة بها تدرك بالسمع كحسها وقبحها والكميات الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف
وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل
بها اتفاق لا موجب له اه أطول وقوله وفي كون الخ قيد دفع بان محظ البيان الموصوف دون الصفة (قوله
من التوج) أي تموج الهواء أي مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتموج المذكور يشمل
على سكون بعد سكون لان أحد المصطلمين انتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عرا سكون بعد الصدم
وكتب أيضا مانصه لانه اذا تموج الهواء لا يزال التوج الى ان يصل الى الهواء الراكد في الصماخ فيقرع
هذا الهواء الجلدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء اذ لو قام بالقارع والمقروء لم كونه
نسبيا (قوله الذي هو تفرق عتيف) أي لتصلين اصالة كقطع خشبة او عروضا كجذب غائص في الطين
وتحويه (قوله والمقلوع) أي المقلوع منه (قوله أو بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله
وهو قوة منبثة الخ) فيه أنه يخرج عنه القوى المودعة في ابعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير مدركة
للطعوم مودعة فيه كالملاسة واجيب عن الاول بان المراد تعريف كل القوة فلا نقض وعن الثاني بان هنا
قيد احذف لظهوره وهو يدرك بها الطعوم (قوله على جرم اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح في سابقه
التفنن (قوله وغير ذلك) كالعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هي أصول الطعوم

قاله في المطول قال الحفيد في حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة في الطعوم هي مثل ما في اللحم والخبز وقد يقال التفاهة لما لا يطعم له أصلاً كالبسائط ولما لا يحس بطعمه كالحديد اه وقال أيضاً والفرق بين العفوصة والقبض أن العفوصة تؤثر في ظاهره وباطنه أي اللسان والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفي القنري على قول المطول وأصولها تسعة الخ مائمه الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ما من قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما وإذا ضرب أقسام الفاعل في أقسام القابل حصل أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرارة وفي الكثيف حدثت الحرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكره وأما الحق أن مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون من بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها قوله كالعفوصة والقبض الفرق بينهما أن القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفوص يقبض ظاهره وباطنه فلا اختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالأنواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدم نوعين وقوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه كثافة أجزائه فلا يتحمل منها ما يتحمله الرطوبة العاينة فإذا احتيل في تحليته أحس معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثاني على ما هو المختار اه وقوله والمعدود من الطعوم الخ مخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة في زائدتي الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حسن الأنف كذا في الأطول (قوله الشبهتين بجملي الثدى) فهما بالنسبة لمجموع الدماغ بخبر إبطه كالخمتين بالنسبة للثدى فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبه من ثقبتي الأنف وعلى هذا فلا أدراك في الأنف بدليل أنه إذا انسدم من داخل انقطع الشم ولو سلم الأنف من الأنفة (قوله أو باللس) لم يراع في ذكر الحواس الترتيب الذي راعوه إذ قدموا اللامسة لأنها يحتاج إليها الحيوان أشد حاجة ولهذا ثبت في جميع الأعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الفاقدين لاربعة لان التشبيه أكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجامع الاختصاص بعضو الرأس لأنه ينبغي أن تؤثر الذائقة عن الثلاثة لتتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لقد مننا المذوقات لتكون ذريعة للموسسات اه أطول (قوله وهي قوة سارية الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو المس باليد كذا في الأطول ولم يقل منبشة كسابقة تقننا (قوله سارية في البدن) أي كنهه إلا الكبد والرئة والطحال والعظم فان حاسة اللس لم تخلق في هذه الاربعة فصالح التعريف وقيل المراد في ظاهر البدن كما في بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر في عدم صدقه على لامسة كل عضو وبعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه إذا أريد بالموسسات في التعريف الموسسات باليد كما عليه اللغة كان قاصراً والمدرك باللامسة لزم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا البراد باختصار الشئ الأول على أن المراد ما يمكن أن يحس باليد لا خصوص الموسس باليد بالفعل فلا قصور تأمل (قوله الحرارة) هي قوة شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا إذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكيف بصورة الدخان صاعد الأصله الهواء والجزء الترابي وهو المتكيف بصورة الرماد مترا كما إلى الأرض وانعزل المائي والناري وكل ذلك بالمعانية وقوله البرودة هي قوة شأنها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك إذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصفائه ولا جل كونهما يؤثران ما ذكر من التفريق والجمع سميتا فعليتين وقوله الرطوبة هي كيفية تقتضي سهولة التشكل والاتصاف والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله اليبوسة هي بعكس الرطوبة ولا جل اقتضائهما تأثيراً في صفتي انفعاليتين اه وقوله الحرارة قوة شأنها تفريق المختلفات قال السيراخي ليس على إطلاقه بل في المركب الذي يكون شديد الالتحام

وهو قوة في زائدتي مقدم
الدماغ الشبهتين بجملي
الثدى (من الروائح أو
باللس) وهي قوة سارية في
البدن يدرك بها الموسسات
(من الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة) هذه
الاربعة هي

وأما في البسيط فينعكس الأمر كالماء فإنه بالحرارة تنفصل عنه أجزاء مائية تنصاعد فتختلط بالهواء اه
(قوله أوائل الملموسات) لأنها تدرك أولاً بالذات بقوة اللمس بخلاف غيرها مما يأتي فاته يدرك بتوسطها
وما قبل من أن الخشونة والملاسة ملموسان بلا توسط فقد يجاب عنه بأنهما من الوضع عند بعضهم كذا في
شرح التجريد اه يس واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضاً ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك
بحسب (قوله فعليتان) قال السيد لما كان الفعل في الأوليين أظهر من الانفعال والانفعال في الآخرين
أظهر من الفعل سميت الأوليان فعليتين والآخر يان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل
عليه تفاعل الأجسام العنصرية وأن كسار سورة كفياتها الأربع في حدوث المزاج وتولد المركبات
منها اه وقوله يدل عليه تفاعل الأجسام العنصرية أي العناصر الأربعة فهو من نسبة الجزئيات الكلية
وقوله كفياتها الأربع يعني الحرارة والرطوبة واليبوسة والمراد أن كسار سورة بعضها ببعض
وتأثر بعضها ببعض وقوله في حدوث المزاج هو هيئة اتحاد في الأجسام المركبة من العناصر سميت مزاجاً
لخصولها عن مزاج الأجزاء البسيطة أعني العناصر ومما يدل أيضاً على أن الحرارة والرطوبة انفعالا أن
إذا كسبت الماء الحار على الماء البارد انفعلت كيفية كل منهما بالآخرى فافهم وكتب أيضاً ما نصه في شرح
التجريد بالأصغرها في الكيفية الملموسة أما فعلية تفعل الصورة بواسطة في المادة وأما انفعالية تجعل
المادة مستعدة لأن تنفع عن الغير والحرارة والرطوبة واليبوسة انفعاليتان والبواقي
مثل اللطافة والكثافة والمهشاشة واللزوجة والبلة والجفاف والخفة والثقيل تابعة لهذه الأربعة اه (قوله
ويكون للشيء الخ) احتريزه عن الماء (قوله والصلابة) قال في المطول وكون هذه الأربعة يعني الخشونة
والثلاثة بعدهما من الملموسات مذهب بعض الحكماء اه وقال في الأطول في المواقف الملاسة عند
المتكلمين استواء وضع الأجزاء في ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا القول من باب الوضع وعند
الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال في المواقف
أن اللين عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطبع الجسم للغامض وفي شرحه قال
الأمم الرازي هما أي الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات المستوية اه وفي
الغزالي أن الصلابة هي الاستعداد الشديدي نحو الانفعال على هذا المذهب (قوله وهي تقابل اللين) أي تقابل
التضاد فتكون الصلابة كيفية تقتضي عدم قبول الغمز هذا هو الأقرب إلى سياقه (قوله والخفة والثقيل)
قال في المطول وكل منهما أي من الخفة والثقيل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الإنسان
من الحجر إذا أسكنه في الجوف قسراً فإنه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجده من الزق المنفوخ فيه إذا
حبسه بيده تحت الماء قسراً فإنه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه اه قال الحفيد في حواشيه على
المطول أي ليست الخفة والثقيل من الملموسات في التحقيق وإن عدمهما منها بعض الحكماء فإن المحققين على
أنهما مبدأ المدافعة الصاعدة والهابطة اه (قوله إلى صوب المحيط) أي الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك
التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما أن الثامن الذي هو فلك الثوابت الكبرسي
بلسان الشرع وأراد بصوبه جهته وهي جهة العلو (قوله كالبله) هي هنا كيفية تقتضي سهولة الالتصاق
وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبطل وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبله الرطوبة فإنها
تطلق على معنى البلة كما تطلق على إحدى الكيفيات الأربع أوائل الملموسات والجفاف يقابل البلة
واللزوجة من اللزج أي اللزوم وهي كيفية تقتضي الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفرق كما في اللبان
الممضوغ والمهشاشة تقابلها كما في الخبز المجنون باليمن إذا يبس واللطافة تطلق بالاشتراك على معان
أربعة رقة القوام كما في الماء وسرعة الانقسام إلى أجزاء صغيرة كما في النقود وسرعة الانفعال من الملاقى كما في
الورد والشفافية كما في الهواء والفلك والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعاني والمشهور أن اللطافة التي
تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد منها يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة
بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة اه ملخصاً من الغزالي ويس وغيرهما (قوله وغير
ذلك) كالذبح الذي هو كيفية سارية في الأجزاء يحس بها عند لمس اللانزع اه ع (قوله أو عقلية)

أوائل الملموسات والأوليان
منها فعليتان والآخر يان
انفعاليتان (والخشونة)
وهي كيفية حاصلة من
كون بعض الأجزاء
أخفض وبعضها أرفع
(والملاسة) وهي كيفية
حاصلة من استواء وضع
الأجزاء (واللين) وهي
كيفية تقتضي قبول
الغمز إلى الباطن ويكون
للشيء بها قوام غير سيال
(والصلابة) وهي تقابل
اللين (والخفة) وهي كيفية
بها يقتضي الجسم أن
يتحرك إلى صوب المحيط لو
لم يعقه عائق (والثقل)
وهي كيفية بها يقتضي
الجسم أن يتحرك إلى صوب
المرکز لو لم يعقه عائق (وما
يتصل بها) أي بالمد كورات
كالبله والجفاف واللزوجة
والمهشاشة واللطافة
والكثافة وغير ذلك (أو
عقلية) عطف على حسية
(كالكيفيات النفسانية)

تقسيم الخارج من وجه الشبهة الى الحسي والعقلي لمزيد اهتمام به والافقير الخارج منه ايضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذا المراد بالحسي ما تكون افراده مدركة بالحس لسكن لمالم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستغارة لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وتفصيله وايضا تقسيمه الى الحسي والعقلي عائد الى حسية الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول (قوله أي المختصة بذوات الانفس) الاختصاص بالنظر الى النبات والجماد فلا يرد أن بمضها كالعالم ثابت لبعض المجردات كالواجب تعالى على رأيهم على أن القائلين بثبوت العلم للواجب لا يجعلونه من جنس الاعراض كذا في الحفيد على المطول وقال في الاطول كالكيفيات النفسانية نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسماني في النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما تختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما تختص بذوات الانفس حيوانية كانت أو نباتية كذا يستفاد من المواقف (قوله وهي شدة قوة للنفس) قال الحفيد الاولي بالعرف تفسيرها بان تكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة وقوله معدة بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أي مهينة النفس لا كتساب الآراء ويصح فتح عين معدة على أنه اسم مفعول أي هيأها الله سببا لا كتساب النفس الآراء وهي مرفوعة صفة لشدة كما يؤخذ من الاطول (قوله معدة لا كتساب الآراء) أي العلوم أو رد عليه أن الذكاء يجمع ا كتساب الرأي فكيف يكون معدا والمعد عندهم لا يجمع المعدله وأجيب بان المراد بالمعد هنا المهية لا معناه الاصطلاحى المقتضى ما هو أي قوة تهيب النفس لا كتساب الآراء أو يراد به المعد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة تجميع ا كتساب الرأي بل حين حصول الا كتساب تفتر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معدا على صيغة اسم الفاعل أفاده في الاطول (قوله المفسر بحصول صورة الشئ الخ) هذا تفسير الحكيم وقضيته أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل لان المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينه وبين المعلوم بالا اعتبار الصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم وصورة الشئ ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولان المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من الشئ فيشمل ما لو رأى شيئا ظنه انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من في العقل لتناوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام في الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان أخرى) هي الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكل أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي أو البسيط والملكة وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لانها كيفيات نفسانية وكان تخصيصه الادراك بالذكر لانه أشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها هنا لانها ليست كيفية نفسانية (قوله وهي حكمة للنفس) قد يشكل تفسيره بالحركة فان الشارح قد تقدم له الاعتراض على المتن في هذه الحركات من الكيفيات وقد عرفه في العروس بانه كيفية نفسانية تقتضي ارادة الانتقام اه يس وما في العروس يقتضي تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس ما يقتضيه كلام الشارح وما في العروس أظهر وكتب ايضا قوله وهي حكمة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهرة لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على أن الغضب يحرك النفس لا نفس حركتها فاما أن يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد أنه حالة توجب حكمة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام أو يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا تتجهلها متحركة بحركة أخرى اه فزرى (قوله مبدؤها) أي سببها وعلتها (قوله وهي أن تكون الخ) وعرفه بعضهم بانه كيفية نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع القدرة وبعضهم بانها طمانينة النفس عند صدور الغضب (قوله ولا تضطرب الخ) أي بسهولة والعطف لانهم (قوله جمع غريزة) قيل الفرق بين الغريزة والخلق ان الغريزة صفة طبيعية جعلت النفس عليها والخلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتية) لم يقل كغيره أفعال ذاتية لم يدخل نحو البلاذة التي يصدر عنها عدم الادراك وكتب ايضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كانه اراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها بالغير وان تعلق بذلك الغير تعلقا كتعلق الاضافات اه بايضاح

أي المختصة بذوات الانفس
(من الذكاء) وهي شدة قوة
لنفس معدة لا كتساب
الآراء (والعلم) وهو الادراك
المفسر بحصول صورة
الشئ عند العقل وقد يقال
على معان أخرى (والغضب)
وهي حكمة للنفس مبدؤها
ارادة الانتقام (والحلم) وهو
أن تكون النفس مطمئنة
بحيث لا يحركها الغضب
بسهولة ولا تضطرب عند
اصابة المكره (وسائر
الغرائز) جمع غريزة وهي
الطبيعة أعني ملكة تصدر
عنها صفات ذاتية

(قوله مثل الكرم) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن إشار الغير بالخبر اه خفيد (قوله بل تكون معنى) كالأبوة والبنوة فإنه ليس شئ منهما متصورا في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكالازالة فإنها انما تنصو ومتعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والإشارة الذي هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما بصاحبه دون الازالة مع أن كلاً نسبة بين شيئين اه خفيد مع زيادة وإيضاح وكتب أيضاً مانعه والوهي على هذا ليس داخل في القسمين لأنه ليس بإضافي بهذا المعنى ولا بحقيقي كذا في الخفيد على المطول (قوله كالازالة الحجاب الخ) قيل وجه الشبه هنا في الحقيقة الظهور ألا أنهم تسامحوا ووجهه هو الازالة الحجاب وجه الشبه والحجاب بالنسبة الى الحجة هو الشبه الحائلة بين البصرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع عليه وبالنسبة الى الشمس الظلمة الحائلة بين البصر وبين مدركه (قوله فانها) أي الازالة (قوله ولا في ذات الحجاب) غير محتاج اليه لان الكلام في الطرفين وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكأنه أراد المبالغة في كونها أمراً اعتبارياً (قوله وقد يقال الخ) عبارة لا طول وأما اضافية عطف على قوله أما حقيقية وكشف عن المراد فان الحقيقي له معنيان الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقال له الاضافي بمعنى الأمر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقال له الاعتباري الذي لا تحقق له سواء كان معقولاً بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الأغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي مقابل الماهو واعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى يقابله الاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتبارياً ولا نسبياً اه (قوله على ما يقابل الاعتباري الخ) فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول لشموله معنى ليس هيئة متقررة في الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اه يس وهو لا يناسب استدلال الشارح بكلام المفتاح كما ستطلع عليه لان مقتضاه دخول الاضافي في مقابل الحقيقي وهو الاعتباري والذي يناسبه أن الحقيقي على هذا مساو للحقيقي بالمعنى السابق وان تبادل من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف في المقابلة فتارة يقابل بالاضافي فلا يكون الوهمي المحض داخل فيهما قوبل به الحقيقي كما لم يدخل في الحقيقي وتارة يقابل بالاعتباري فيدخل فيهما قوبل به الحقيقي فالمصنف سلك المسلك الأول والمفتاح سلك المسلك الثاني فلو قال الشارح وقد يقابل الحقيقي بالاعتباري الذي لا تحقق له لا يحسب اعتبار العقل كما صنع في المفتاح حيث قال الخ لكن ان أوضح فتدبر (قوله الذي لا تحقق له لا يحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافي اذ لا وجود له عند المتكلمين (قوله وفي المفتاح الخ) المفهوم من كلامه أنه جعل الاعتباري الواقع في عبارة المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي اه فتري وكتب أيضاً قوله وفي المفتاح إشارة الخ أعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلي الى ثلاثة أقسام حقيقي واعتباري ونسبي وقضية ذلك أن الحقيقي ما ليس باعتباري ولا نسبي فلا يشمل النسبي وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقي الخ اذ قضيته تساوله النسبي اه سم وأجيب بان استدلاله بكلام المفتاح مبني على رأي المتكلمين أن الأمور الاضافية لا وجود لها في الخارج وأنها اعتبارية أي موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتباري ونسبي من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتباري الذي الخ شاملاً للاضافي والوهمي وانما قال وفي المفتاح إشارة اليه لان قوله ونسبي يحتمل أن يكون معطوفاً على اعتباري أي وبين اعتباري غير نسبي ونسبي اعتباري أيضاً فيكون الوصف العقلي قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبي عطفاً على حقيقي فتكون الأقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه كما قاله سم (قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم) مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفاً مقرر في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس اه فتري أي ولهذا كان اعتباري بالنسبة يعني أن كون الشيء مطلوباً أمراً نسبياً لا يتعقل الا بين مطلوب وطالب (قوله أو كاتصافه بشئ تصوري وهمي محض) مثال للاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على أن العقلي في وجه التشبيه يتناول الوهمي كما يتناول في الطرفين

مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (وأما اضافية) عطف على قوله أما حقيقية ونعني بالاضافية ما لا تكون هيئة متقررة في الذات بل تكون معنى متعلقاً بشيئين (كالازالة الحجاب في تشبيهه الحجة بالشمس) فإنها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب وقد يقال الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له لا يحسب اعتبار العقل وفي المفتاح إشارة الى أنه مراده هنا حيث قال الوصف العقلي منقسم بين حقيقي كالكميات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشئ تصوري

وهي محض (وأيضاً) لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو أنه (أما واحد وأما بمنزلة الواحد ١٢٥ لكونه مركباً من متعدد) ثانياً حقيقة

بأن يكون حقيقة ملتزمة
من أمور مختلفة أو اعتباراً
بأن يكون هيئة انتزعية
العقل من عدة أمور
(وكل منهما) أي من الواحد
وما هو بمنزلة (حسي أو
عقلي وأما متعدد) عطف
على قوله أما واحد وأما بمنزلة
الواحد والمراد بالمتعدد أن
ينظر إلى عدة أمور
ويقصد اشتراك الطرفين
في كل منها لكون كل منها
وجه الشبه بخلاف المركب
المنزل بمنزلة الواحد فإنه
لم يقصد اشتراك الطرفين
في كل من تلك الأمور بل
في الهيئة المنتزعة أوفى
الحقيقة الملتزمة منها
(كذلك) أي المتعدد أيضاً
حسي أو عقلي (أو مختلف)
بعضه حسي وبعضه عقلي
(والحسي) من وجه التشبيه
سواء كان بتمامه حسيّاً أو
ببعضه (طرفاً حسيّاً
لا غير) أي لا يجوز أن يكون
كلاهما أو أحدهما عقلياً
(لا متناع أن يدرك بالحس
من غير الحسي شيء) فإن
وجه التشبيه أمر ما خوذ
من الطرفين موجود فيهما
والموجود في العقلي إنما
يدرك بالعقل دون الحس
إذا لم يدرك بالحس لا يكون
الاجتماع أو قائماً بالجسم
(والعقلي) من وجه التشبيه
(أعم) من الحسي (الجواز
أن يدرك بالعقل من الحسي
شيء) يعني يجوز أن يكون
طرفاً حسيّاً أو عقليّاً

أه فترى (قوله وهي) كمنهايب المنية (قوله وأيضاً ما واحد الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم يجري في
الطرفين أيضاً فإن المشبه أو المشبه به قد يكون واحداً وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددًا والقول
بأن تعدد الطرفين بوجوب تعدد التشبيه عرفاً دون تعدد وجه الشبه لو تم لم وجه التخصيص أه أطول (قوله
أما واحد) ليس المراد بالواحد في باب التشبيه ما ليس له جزء أصلاً بل ما يعد واحداً في متعارف اللغة سواء
كان حقيقة لا جزء لها أصلاً كالجوهر أو لها جزء لكن اعتبر مجموع الأجزاء من حيث هو ووضع بارزاً مفرد
كالإنسان أو كان وصفاً لا جزء له كالوحدة أو له جزء لكن اعتبر المجموع ووضع بارزاً مفرد كالجمرة فإنها
مركبة من الجنس والفصل فالمركب على هذا هيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع بارزاً مفرد
أه سيراى (قوله بأن يكون) أي ذلك المركب وكتب أيضاً قوله بأن يكون حقيقة الخ كحقيقة الإنسان
قوله بأن يكون هيئة الخ كهيئة المنتزعة في قول الشاعر كأن مثار النقع الخ قال في المطول وهذا أي شمول
ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتزمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المفتح وفيه نظر ستعرفه أه وحاصله
أن الحقيقة الملتزمة كالإنسانية من قبيل الواحد دون المنزل بمنزلة (قوله من أمور مختلفة) صار مجموعها
حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وتلك الأمور لم يصبر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب
الحقيقي (قوله عطف على قوله أما واحد الخ) يتبادر منه أن العطف على مجموع المتعاطفين الأولين
وليس قولاً من القولين المشهورين في المعاطيف المتكررة ويمكن أن تجعل الواو في قوله وأما الخ
معنى أو التي للتخفيف فيه إشارة إلى القولين (قوله بل في الهيئة المنتزعة) أي في التركيب الاعتباري وقوله
أوفى الحقيقة الملتزمة منها في التركيب الحقيقي (قوله كذلك) خبر لمبتدأ محذوف أي وهو كذلك أي مثل
المذكور من الواحد وما بمنزلة في التقسيم إلى حسي وعقلي هذا هو الأنسب بما قبله وجعله في الأطول صفة
لمتعدد (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف لا يتأتى في القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد
يتأتى في الثاني باعتبار الأجزاء المنتزعة منها الهيئة وأجيب بأنه لا نظريته إلى الأجزاء كالنظر إليها في المركب
أنما المنظور إليه في الثاني الهيئة الاجتماعية وهي إما حسية فقط أو عقلية فقط كذا في العروس وأيضاً
المركب من الحسي والعقلي عقلي كما حققه الشارح والسيدان نازعهما صاحب الأطول فراجع (قوله أو
ببعضه) بأن كان متعدداً مختلفاً وفي كلامه تنبيه على أن الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الأعم من الحسي فيما
قبل لأنه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا (قوله طرفاً حسيّاً) لا بد أن يراد بحسية الطرفين أعم من
الحسية حقيقة أو تنزيلاً ليشمل نحو قوله وكان النجوم نحو دجها * سنن لاح بينهن ابتداء
فإن وجه الشبه حسي مع أن السنن والابتداء ليست حسيّة لكنها تنزلت بمنزلة الحسي أه أطول (قوله
أن يدرك) ضمن يدرك معنى يوجد فعدها من قوله من غير الحسي أي من الطرفين غير الحسي وقوله شيء هو
وجه الشبه (قوله والموجود) أي ومن وجه الشبه وقوله في العقلي أي الطرف العقلي (قوله الأجسام)
وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر المفرد لا يدرك بالحس وقوله أوقائماً بالجسم يعني من نحو السواد
والبياض وكلامه يحتمل أن المقصود إفادة أن الجسم يحس ومقام به من الألوان ونحوها يحس ويحتمل
أن المقصود إفادة الخلاف بين الحكماء القائلين بأن المرئي لون الجسم لا هو والمتكلمين القائلين بأنه الجسم
فتكون أول تنويع الخلاف (قوله أعم) أي أوسع مجالاً وأكثر أفراداً وليس المراد الأعمية الاصطلاحية
لعدم صحتها إذ لا يتصور تصادق الحسي والعقلي لتباينهما ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أي طرفاً
العقلي أعم من طرفي الحسي (قوله يجوز أن يدرك الخ) بل قد حقق في غير هذا العلم أن النفس في مبدأ
الفطرة غالبة من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالاتزاع من المحسوس
أه أطول (قوله يعني يجوز الخ) تفسير للاعمية (قوله إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس) كقيام العلم
بزيد (قوله ولذلك يقال) أي لكون الوجه العقلي أعم (قوله بالوجه العقلي) أي كائناً بالوجه العقلي وقوله
بالوجه الحسي أي كائناً بالوجه الحسي (قوله بمعنى أن كل ما) أي طرف يصح الخ وليس المراد العموم

أو أحدهما حسيّاً والآخر عقليّاً إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وأدراك العقل من المحسوس شيئاً (ولذلك يقال التشبيه بالوجه
العقلي أعم) من التشبيه بالوجه الحسي يعني أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس

(فان قيل هو) أى وجه التشبيه (مشترك فيه) ١٢٦ ضرورة اشتراك الطرفين فيه (فهو كلى) ضرورة أن الجزئى يمتنع وقوع الشركة

والخصوص بالمعنى المنطقي وكتب أيضا قوله بمعنى أن كل الخ يعنى أنه أعم تحقنا إذ كل طرفين يتحقق فيه ما التشبيه به وجه حسى يتحقق فيه ما بوجه عقلى ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أى طرف التشبيه بالوجه العقلى أعم من طرف التشبيه بالوجه الحسى إذ كل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا للأول دون العكس وفى الكلام نظر إذا ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسى يحتمل أن لا يكون فيه أمر عقلى له مزيد اختصاص بأحد الطرفين فهو وجه التشبيه بالوجه الحسى دون العقلى كذا فى الأطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله فان قيل الخ حاصله قياس من الشكل الأول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كذا ينتج وجه الشبه كلى فتؤخذ النتيجة صغرى لقوله والحسى ليس بكلى فيكون قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه كلى ولا شئ من الحسى بكلى ثم انعكس الكبرى ليرتد إلى الشكل الأول فيصير وجه الشبه كلى ولا شئ من الكلى بحسى ينتج وجه الشبه لا يكون حسيا أه سم هذا هو النسب بعبارة المتن وإن شئت جعلت السؤال قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه مشترك ولا شئ من الحسى مشترك ينتج لا شئ من وجه الشبه بحسى (قوله فهو كلى والحسى ليس بكلى) فيه تطويل ويكفى هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسى بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر إلى مجرد مفهومه أه أطول (قوله فهو موجود فى المادة) أى الجسم (قوله قلنا) أى على وجه التسامح (قوله المراد) يعنى المراد المصطلح عليه فى لفظ الحسى أه أطول (قوله جزئياتها الحاصلة فى المواد) كالحجرة الجزئية الحاصلة فى خدز يد وأما الحجرة الكلية فغير مدركة بالحس لأن الماهية من حيث هى أمر معقول كلى لا مدخل للحس فيه وإنما يدرك العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالمنزل منزلة الواحد (قوله أما حسى أو عقلى) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى والمراد العقلية الصرفة والافوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلى وبعضها حسى علة على أن مجموع الحسى والعقلى من حيث هو مجموع لا يكون إلا مدركا بالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرح بذلك الفزرى نعم لا يرد وجه الشبه المتعدد الذى بعضه حسى وبعضه عقلى لأدراج الشارح له فى الحسى فى قول المصنف والحسى طرفاه حسيان لا غير وإن كان غير حسى بجميعة وغير عقلى بجميعة وهذا التحرير يعلم ما فى كلامه من هنا من التخليط فافهم وكتب أيضا قوله والثلاثة العقلية أما الثلاثة الحسية والمختلف فطرفا كل من الأربعة لا يكونان إلا حسيين وكذا وجه الشبه المركب من حسى وعقلى الذى هو أحد صور ما هو بمنزلة الواحد فإنه عقلى وواجب حسية طرفيه كفى الفزرى (قوله الواحد الحسى الخ) شروع فى تمثيل الأقسام الستة عشر بعد التخصيل بالنقسم أه أطول (قوله فيما مر) أى فى تشبيهات مرث (قوله تسامح) وجهه أن الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الصوت الحسى والطيب ليس بمشموم بل المشموم الرائحة واللذة ليست مذكوفة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفى وأن يجعل إضافة الطيب إلى الرائحة واللذة إلى الطعم من إضافة الصفة إلى الموصوف على أن الحق أنه لا تسامح بالنسبة إلى الخفاء لأن المراد به هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله كذا فى الفزرى ونظرهم فى قوله على أن الحق الخ بان الظاهر أن الجهر أيضا صفة للصوت غير مسموعة وإنما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد ترك همزة فىقال جرعة مثل كره كما قالوا للمرأة مرة فزرى ويقال فيها الجرأة كالكراهة والجرأة كالكراهية والجرأة كالكراهة على وزن الكراهة شاذ (قوله أى الشجاعة) لا فرق بين الشجاعة والجرأة فى اللغة والفرق بينهما بأعنية الجرأة لا اختصاص الشجاعة بما صدر عن رؤية فتختص بالعقل وإنما هو عرف الحكماء كذا فى الأطول (قوله أى الدلالة الخ) وقالت المعتزلة هى الدلالة الموصلة (قوله واستطابة النفس) من الإضافة إلى الفاعل يقال استطاب الشئ وجده طيبا أه أطول (قوله فى تشبيه وجود الشئ) هذا الطرف متعلق بالطرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلى أه أطول (قوله العديم) فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه أى فقداه أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والافتقار لحن فى اللغة بن المتكلمين ولم يثبت فى اللغة انعدم

فيه (والحسى ليس بكلى) قطعاً ضرورة أن كل حسى فهو موجود فى المادة حاضر عند الإدراك ومثل هذا لا يكون إلا جزئياً ضرورة فوجه الشبه لا يكون حسياً قطعاً (قلنا المراد) يكون وجه الشبه حسياً (إن أفراده) أى جزئياً (مدركة بالحس) كالحجرة التى تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة فى المواد فالواصل أن وجه الشبه إما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الأولين إما حسى أو عقلى والأخيراً إما حسى أو عقلى أو مختلف فتصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاها إما حسيان أو عقليان أو المشبه حسى والمشبه به عقلى أو بالعكس فصارت ستة عشر قسماً (الواحد الحسى كالحجرة) من البصرات (والخفاء) يعنى خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فما مر) أى فى تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس واليكهة بالاعتير والريق بالجرير والجلد الناعم بالحرير وفى كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلى كالحجر) عن الفائدة والخبرة (على وزن الجرعة أى الشجاعة) وقد يقال جرأة وخبرة بالمد

(والهداية) أى الدلالة إلى طريق يوصل إلى المطلوب (واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشئ العلم النفع بعدمه) وإنما

فيماطرفاه عقليان اذا الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيماطرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور)
فيمالمشبهه عقلي والمشببه به حسي فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل ١٢٧ كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين

الاشياء فوجه الشبه بينهما
الهداية (و) تشبيه (العطر
بخلق شخص كرم) فمما
المشبهه حسي والمشببه به
عقلي ولا يخفى في مافي هذا
الكلام من اللف والنشر
ومافي وحدة بعض الامثلة من
التسامح كالعراء عن الفائدة
مثلا (والمركب الحسي)
من وجه الشبه طرفاه اما
مفردان أو مركبان أو
أحدهما مفرد والآخر
مركب ومعنى التركيب
ههنا أن تقسمه الى عدة
اشياء مختلفة فتنتزع منها
هيئة وتجعلها مشبهها أو
مشبهها به ولهذا صرح
صاحب المفتاح في تشبيه
المركب بالمركب بان كلا
من المشبه والمشببه به هيئة
منتزعة وكذا المراد بتركيب
وجه الشبه أن تعمد الى
عدة أوصاف لشيء واحد
فتنتزع منها هيئة وليس
المراد بالمركب ههنا
ما يكون حقيقة مركبة
من اجزاء مختلفة بدليل
أنهم يجعلون المشبه والمشببه
به في قولنا زيد كالاسد
مفردين لا مركبين ووجه
الشبه في قولنا زيد كعمرو
في الانسانية واحد الامتلا
منزلة الواحد فالمركب
الحسي (فمما) أي في التشبيه
الذي طرفاه مفردان كما في
قوله

وانما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف في اللغة في الاحق والنفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله
فيماطرفاه عقليان) هذا وما ياتي في الامثلة من نظائره اشارة لنكتة تعدد الامثلة (قوله والرجل الشجاع)
نبيه على معنى الجراءة فلذا لم يقل والرجل الجري كما هو الظاهر اه أطول (قوله ويفصل) أي يميز (قوله
بخلق شخص كرم) حمل الشارح التركيب على الاضافي مع احتمال الاوصفي لعدم احتياجه الى التحوز
بخلاف جملة على الوصفي لانه حينئذ من باب عيشة راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أي واستعطابة
النفوس لما فيه من شائبة التركيب اه مطول وفي دعوى التسامح مع قوله الا في ان التقيد لا ينافي
الافراد نظرا قال السيرامي ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم يكن أمورا كل منها
وجه الشبه لا ماليس فيه تركيب أصلا اه سم (قوله والمركب الحسي الخ) المركب الحسي من وجه
الشبه لا يكون طرفاه الاحسيين فلا ينقسم باعتبار حسيه الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكان ينقسم
باعتبار افراد الطرفين وتركه ولم يشر الى تقسيم الطرفين الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن
تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرفين الى الحسي والعقلي والمختلف تنبيها على أن الطرفين
أضامة صود بالبحث كالوجه وليس أحدهما تبعا للآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا
التقسيم أي التقسيم باعتبار افراد وان التركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن
يكون هيئة منتزعة من اشياء يشترك في تلك الهيئة هيئتان منتزعتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة وهما
الطرفان المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يمكن أن يكون طرفا وجه
الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان أنه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه
المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهيئتين المنتزعتين في غير الهيئة من كونهما
مجتبتين أو مرغوبتين أو مكرهتين الى غير ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان
ومركبان ومختلفان اه أطول لمخصا (قوله ههنا) أي في الطرفين اذا كان وجه الشبه مركبا اه يس
(قوله أن تقصد الخ) أي فالمراد به هنا أحد قسمي ما هو بمنزلة المفرد وهو الذي تركيبه اعتباري (قوله ههنا)
أي في الطرفين والوجه اه يس (قوله في الانسانية) انظر ما لو عبر عن معنى الانسانية بلفظين كأن يقال
زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة ويقصد اشتراكهما في المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل
منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثاني (قوله لاح) هو كالأح بمعنى بدا والصبح ضوء الصباح وهو حرة
الشمس في سواد الليل والثر ياتصغير ثروى مؤنث ثروان ككسكرى مؤنث سكران للراة المتولة سمي
بتصغيرها النجم لكثرة كواكبها مع ضيق المحل اه أطول (قوله كما ترى) الكاف في مثله ليست للتشبيه
بل لمجرد التقيد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متأخرا
عن قوله كالعنقود ملاحية لكان أظهر في افادة المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه أقربها أنه في موضع المصدر
أي ظهر ظهورا مثل ما تراه اه فنرى وفي الحفيد أن الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا بمعنى
أن مشابهة الثريا بالعنقود على تقدير الحالة المثلثة وباعتبارها لانها في نفس الامر كواكب كبار فلا تثبت
المناسبة بينهما الا على ما ذكرنا (قوله كالعنقود ملاحية) الاضافة للبيان (قوله من تقارن) ابتداء ثبوت (قوله
الصورة البيض الخ) هي النجوم المتعددة في الثريا وأفراد النور المتعددة في العنقود (قوله المستديرة) انظر
هل الواقع استدارة صور النور (قوله في المرأى) أخذه من قول الشاعر كما ترى وهو قيد للتقارن لانه
لا تقارن في الحقيقة واللبااض لانه لا لون في الفلكيات ولا علم بلونها والصغرا ذهي في الواقع كبارها
يشعر به قول الشارح وأن كانت كبارا في الواقع من تعلقه بالصغار تخصيص بلا تخصص كذا في الأطول
(قوله أي لا مجتمعة الخ) عبارة الأطول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى * كالعنقود ملاحية بضم الميم وتشديد اللام عنب أيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر (حين تورا)
أي تفتح نوره (من الهيئة) بيان لما في قوله كما في قوله (الحاصلة من تقارن الصورة البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى) وأن كانت
كبارا في الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة) أي لا مجتمعة اجتماع النضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق

منضممة (الى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر الى عدة أشياء وقصد الى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لان المشبه هو
الثرى والمشبّه به هو والعنقود ١٢٨ مقيد بكونه عنقود الملاحية في حال اخراج النور والتقييد لا ينافي الا فراد كما سيبي

ان شاء الله تعالى (وفيما)
أى والمركب الحسى في
التشبيه الذى (طرفاه
مركبان كما فى قول بشار
كان مشارا النقع) من آثار
الغبار أى هيجه (فوق رؤسنا
* وأسافنا ليل تهاوى
كواكب)
أى يتساقط بعضها اثر
بعض والاصل تهاوى
حذفت احدى الناءين
(من الهيئة الحاصلة من
هوى) بفتح الهاء أى سقوط
(أجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة
في جوانب شئ مظلم)
فوجه التشبيه مركب
كما ترى وكذا الطرفان لانه
لم يقصد تشبيه الليل بالنقع
والكواكب بالسيوف
بل عمد الى تشبيه هيئة
السيوف وقد سلت من
أغمارها وهى تعلو وترسب
وتجى وتذهب وتضطرب
اضطرابا شديدا وتتحرك
بسرعة الى جهات مختلفة
وعلى أحوال تنقسم بين
الاعوجاج والاستقامة
والارتفاع والانخفاض
مع التساقي والتداخل
والتصادم والتلاصق وكذا
في جانب المشبه به فان
الكواكب فى تهاويها
تواقعوا وتداخلوا واستطالة
لاشكالها (و) المركب الحسى
(فيما طرفاه مختلفان) أى
أحدهما مفرد والآخر
مركب (كما فى تشبيه

بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغور والتقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة تقيا للتلاصق والتضام
ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف فى شرح المفتاح مشتمل على
لغواذ لا تنطوى شدة الافتراق تحت التقارن عرفا اه (قوله منضممة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار
بان قوله الى المقدار المخصوص حال من الكيفية ولا يلزم الخال من الحال لان الكيفية فى الجملة الظرفية
مفعول بالواسطة فيصح نصب الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن كذا فى الاطول قال يس وما اقتضاه
كلامه من أن الحال لا تاتى من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تاتى من التمسير ولا من
المفعول المطلق نعم تاتى من المفعول معه كما فى المتوسط اه (قوله فى حال اخراج النور) قال فى الاطول أقول
بعد تحقيق المركب دخول حين النور فى المشبه به أيضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع
الهيئة من عدة أمور (قوله والتقييد لا ينافي الا فراد) أى لكن لما كانت تلك المقيدات لها وضع مخصوص
ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تاتى اعتبار هيئة ما خوزة من تلك الاجرام
(قوله أى والمركب الحسى) أى الوحدة المركبة الخ (قوله كائن) ان جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من
أركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان اداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولك أظن زيد أسدا
فيكون أدلج وهكذا كل تشبيه مشتمل على كائن اه أطول (قوله مشارا النقع) اسم مفعول والاضافة من
اضافة الصفة الى الموصوف وجعلها فى الاطول بيانية (قوله وأسافنا) بالنصب عطف على المشار بواو المقارنة
كما فى كل رجل وضعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسافنا فى حكم الصلة لمشارا لثلايقع فى التشبيه تفرق
معنى أنه متصل بالمشار ومنضم معه ومن تيمنه وليس مستقلا فى الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة
المستفادة من العاطف اه أطول (قوله تهاوى كواكب) أى طائفة بعد طائفة لا واحد بعد واحد كما فى
الاطول (قوله والاصل تهاوى) وجعله ماضيا لم يؤثرت لجواز ترك تانيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم
يخل بطائفة كاستحضار الصورة الجسيمة المستفادة من جعل الماضى فى معرض الحال وكالات تمرار
التحدثى قال فى الاطول وأيضاً صيغة الماضى تفيد وصف الليل بالخلوع عن الكواكب فيلزم تشبيه مشار
النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تهاوى فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب
تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم بذلك الذوق الصائب (قوله حذفت احدى الناءين)
وهل المحذوفة الاولى أو الثانية خلاف (قوله بفتح الهاء) أى وكسر الواو وتشديد الياء قال الفرى وأما بضم
الهاء فهو معنى الصعود وفى الاطول ما يخالف ذلك فراجع (قوله مستطيلة) حقيقة فى السيوف وتخيلا
فى النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها (قوله فى جوانب الخ) فالسيوف فى ظلمة الغبار والكواكب
فى ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب
(قوله بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف الخ) كلامه يعطى أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب
من غير اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المناقاة بان المراد تشبيه الهيئة المشتملة على
السيوف الخ وقوله وكذا فى جانب المشبه به فان الكواكب أى التى اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله
وترسب) أى تسفل (قوله وعلى أحوال) الى قوله والانخفاض لم يظهر له كبير فائدة بعد قوله وهى تعلو
وترسب الى قوله مختلفة فتأمل (قوله تنقسم بين) أى أقساما دائرية بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد
بالاعوجاج الذهاب بمنى وسرعة وخلفا وبالاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانخفاض) هما
لدخولهما فى حيز التحرك بسرعة يفيدان مالا يفيداه قوله تعلو وترسب اه سم (قوله وكذا فى جانب المشبه
به) أى مثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة فلا يرد أن عماد كرم لا يبيىء فى جانبه كالارتفاع (قوله
مبسوطة الخ) المراد ما فى أجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط فلذا ذكر مبسوطة مع
قوله نشر أجرام اه يس (قوله فالمشبه مفرد) قال فى الاطول وههنا بحث وهو أنه يظهر أن المقصود
بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر أورااق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله

إذا

الشقيق) بأعلام ياقوت نشر على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام خرم مبسوطة على رؤس

أجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبّه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار شمس شابه زهر اليا ليل مقمر

على ما سيجي ان شاء الله تعالى (ومن يديع المركب الحسنى ما) أى وجه الشبه الذى ١٢٩ (يجي في الهيات التى تقع عليها الحركة) أى

اذا تصوب أو تصعد أن النظر في المشبه والمشببه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المفيد فتأمل اه (قوله على ما سيجي) أى في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (قوله مايجي في الهيات) من مجي العام في الخاص كما يقال الحيوان يجي في الانسان فلا ينافي أن وجه الشبه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول في الموضوعين بالهيئة كذا في يس (قوله التى تقع عليها الحركة) أى هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهى قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما في حركة المصحف فانه لم يعتبر معها شئ من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بهما من صفات الجسم كالشكل واللون كما في المرآة في يد الاشـل فقول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للهيئة في القسم الثانى وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليعم القسمين سيرا على اه سم وكتب أيضا قوله التى تقع عليها الحركة أى توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجرد الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اه سم ومنهم من جعل في العبارة قلبا والاصل التى تقع على الحركة فهى العارضة للحركة مع غيرها في الوجه الاول والحركة وحدها في الثانى واليه أشار في الاطول (قوله من الاستدارة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تركيب) أى من الحركة وأوصاف الجسم كما في الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما في الثانى اه يس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لا بد أن يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدرية باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدأ الذى هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ أيضا لكان لزومه في الموضوعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وان كلامهم ما قسم من الهيئة نفسها اما اذا كان بمعنى أنه مشتمل على صنفين فلا لزوم لان كلامهم الاقتران والتجريد صفة للهيات اه فنرى (قوله أن يقرن) أى يوصل والمراد أن يقرن في اعتبار العقل وتركيبه اه أطول (قوله والاضح الخ) وجه الاوضح أن المجعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر في ذلك من عبارة المصنف كذا في الحفيد على المطول ويس وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيات ظرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا مايجي في الهيات التى تقع عليها الحركة فبرى كلامه عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكاف اه (قوله مما يرداد) أى من الاحوال التى يرداد الخ وليست ما عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المصنف اه فنرى (قوله والهيئة المقصودة) أى المعتبرة وجه الشبه وكتب أيضا ما نصه أى الهيئة الحركية ولو مع غيرها (قوله كما في قوله) أى كوجه الشبه في قوله (قوله في كف الاشـل) أى الرجل الاشـل والشل اليبس في الابدأ وذهابها والمراد ههنا المرتعش لأن عديم الابدأ وبأسه لا يكون في كف مرتعش اه فنرى (قوله مع الاشراق) الظاهر أن يضم اليه تموج فيقول وتموج وجه الا أنه أخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اه أطول (قوله مع تموج الاشراق) التمعج اضطراب موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفي كلامه وضع الظاهر موضع المضمرة والظرف حال من الحركة أى كائنة زمن تموج اه من الاطول والفنرى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذى تراه من الشمس كالخيال مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذى تراه ممتدا كالرمح بعيد الطلوع وما أشبهه اه أطول (قوله كانه يهـم) كيم وقوله أن ينسبط أى يريدا الانسباط (قوله حتى يفيض) بفتح الياء أى يسيل ويضمها أى يخرج كما في فاذا أفضت من عرفات (قوله يقال بداله اذا ندم) ومصدره ممدود يقال بداله بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى أن فاعل بداء ضمير راجع الى الرأى المعلوم بدلالة المقام اه فنرى (قوله فان الشمس الخ) تعليل لمعنى الكلام أى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس الخ اه فنرى (قوله ليتبين) أى ليعلم (قوله وحدها الخ) أى لانه

يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب (ويكون) مايجي في تلك الهيات (على وجهين) أحدهما أن يقرن بالحركة غيرهما من أوصاف الجسم كالشكل واللون) والواضح عبارة أسرار البلاغة حيث قال أعلم مما يرداد به التشبيه دقة وسجرا ان يجي في الهيات التى تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين أحدهما أن تقرن بغيرها من الاوصاف والثاني أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يرداد غيرها فالاول (كما في قوله *والشمس كالمرآة في كف الاشـل *من الهيئة) بيان لما في كما في قوله (الحاصلة من الاستدارة) مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى يرى الشعاع كانه يهـم أن ينسبط حتى يفيض من جوانب الدائرة (ثم يبدوله) يقال بداله اذا ندم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فبر جمع) من الانسباط الذى بداله (الى الانقباض) كانه بر جمع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا أخذ الانسان النظر اليها ليتبين حجمها وحدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة في كف الاشـل (و) الوجه (الثاني أن تجرد) الحركة

١٧ - تجريد ثانى (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما لا بد في الاول من أن يقرن بالحركة غيرهما من الاوصاف فكذا في الثانى (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلـو

يجدها شديدة الاضطراب والتحريك وشكها استدارة وشعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا
 كاد أن يتعدى تلك الجوانب رجوع الى وسط الدائرة رجوعا وذهابا خياليا بل وذلك الاضطراب والتحريك
 خيالي أيضا لان حركة الشمس ليست على الاضطراب اه قال في الاطول وهذه الهيئة انما تظهر في الشمس
 بعد تحديد النظر اليها ليتبين حرمها بخلاف المرأة فانها يؤديها بادي النظر اليها فلذا جعلت مشبهاتها
 الشمس (قوله وبعضه الى السفلى) قال في الاطول أو يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا اه (قوله
 ليتحقق التركيب) قضيته توقف التركيب على جميع تلك الحركات وفيه نظرفانه يتحقق بمطلق تعدد
 كذا في يس (قوله وهو الحركة) أي بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بحذف الهمزة) أي بعد قلبها
 لان كسار ما قبلها كما قلب في بادي النظر لذلك كما ذكر في التفسير اه أطول (قوله فانطبقا قاصرة الخ)
 وذلك عند جمع طرفيه لقلب الورقة المقر واهحدى صفحتيها اليقرأ ما في الصفحة الاخرى مع التي يليها وينفتح
 انفتاحا قاصرة أخرى وذلك عند قراءة ما في الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيرا ما تكون هذه
 الهيئة اذا كان المصحف خفيفا يسهل جمع طرفيه وتقرية هما واما ان كان ثقيلا فالغالب انه ليس فيه
 الا انفتاح أولا وانطبقا آخر وانما يوجد في اثناء القراءة قلب الأوراق والمقصود في التشبيه هو الاول لان
 تكرار ما يعنى بالانطباق والانفتاح في البرق هو الموجود فيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطبقا قاصرة وانفتاحا
 الفاء للسببية كأنه جواب للسائل عن وجه التشبيه بين المصحف والبرق اه فترى قال في العروس ولأن
 تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة (قوله لان المصحف يتحرك) أي
 طرفاه في حالتي الانطباق الخ ووجه التشبيه هيئة هذه الحركات مع تكررها وهي في المصحف حسيبة حقيقة
 وفي البرق تخيلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح
 أظهر باطنه واذا انعدم تخيل أن ثم باطنا خفي الانطباق كما في المصحف (قوله في كل حالة الى الجهة) ففي
 حالة الانطباق الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح الى جهة السفلى لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار
 اليمين والشمال الى جهتين ففي حالة الانطباق الطرف الايمن الى جهة اليسر والطرف الايسر الى جهة
 الايمن وفي حالة الانفتاح الطرف الايمن الى اليمين واليسر الى الشمال فن جعل في كل حالة جهة واحدة
 كما اشارح اعتبر العلو والسفل ومن جعل في كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب)
 أي التركيب في الطرف كان أو في الوجه والاشبه أن يجعل اللام للبعد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده
 كلام الايضاح قاله في الاطول وقال في العروس يعني أن الوجه قد يكون حسيما كيان هيئة السكون ثم
 قال بقي أنه يقال كون الاقعاء هيئة سكون فيه نظرا لان الحركة السكون في الخبز بعد السكون في غيره
 والجلوس كذلك نعم دوامه سكون اه (قوله في هيئة السكون) أي وحده كما في البيت أو مع اعتبار غير
 السكون معه على قياس ما تقدم في الحركة كما في قوله في صفة مصلوب

كأنه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت
 لان تلك الهيئة موجودة في العاشق الماتعنته وصفحته لوداع المعشوق اه ع (قوله كما في قوله) أي
 تركيب في قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أي كوجه التشبيه الذي في قوله بشاهد سوق
 التركيب وبيان المصنف لكامه ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لوجه التشبيه اذا الاقعاء والهيئة
 الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في اقعاءه هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي المصطفى
 وموقع كل عضو منه في جلوس المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أي من تركيب الهيئة الخ ثم قال
 أي ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوي المصطفى في جلوسه ومن تركيب القدر
 المشترك بين الهيئتين (قوله جلوس البدوي) منصوب بيقع كقعدت جلوسا أو يجنوف أي يجلس
 جلوسا اه يس (قوله البدوي) خصه بالذكور لكثرته ذلك منه (قوله من اصطفى بالنار) أي استندفا
 نها (قوله من موقع) أي وقوع اه أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أي التي هي المشبه به (قوله
 كحرمان الانتفاع) من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله كحرمان الانتفاع مصدر حرمه الشيء

وبعضه الى السفلى ليتحقق
 التركيب والالكان وجه
 الشبه مفردا وهـ والحركة
 (خبرة الرحي والسهم
 لا تركيب فيها) لا اتحادها
 (بخلاف حركة المصحف في
 قوله * وكان البرق مصحف
 قار) بحذف الهمزة أي قارئ
 (فانطبقا قاصرة وانفتاحا) أي
 فينطبق انطباقا قاصرة
 وينفتح انفتاحا أخرى فان
 فيه تركيبا لان المصحف
 يتحرك في حالتي الانطباق
 والانفتاح الى جهتين في
 كل حالة الى جهة (وقد يقع
 التركيب في هيئة السكون
 كما في قوله في صفة كلب
 يقعي) أي يجلس على أليته
 (جلوس البدوي المصطفى)
 من اصطفى بالنار (من
 الهيئة الحاصلة من موقع
 كل عضو منه) أي الكلب
 (في اقعاءه) فانه يكون
 لكل عضو منه في الاقعاء
 موقع خاص والمجموع
 صورة خاصة مؤلفة من تلك
 المواقف وكذلك صورة
 جلوس البدوي عند
 الاصططلاع بالنار الموقدة
 على الارض (و) المركب
 (العقل) من وجه التشبه
 (كحرمان الانتفاع) بابلغ
 نافع مع تحمل التعب في
 استجابه في قوله تعالى

كعله وضربه منه الشيء فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني اه أطول (قوله مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أي لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل لان جملهم كالأحـل (قوله فانه) أي وجه الشبه الذي هو حرمان الانتفاع أمر عقلي الخ (قوله أوعية العلوم) أي وهي شيء مخصوص أيضا (قوله وان الحمار جاهل بما فيها) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر المألوم وأراد اللزم وهو المعنى في جانب المشبه أيضا وهذا يندفع ما يقال ان الذين جملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا الخ اه فنرى وقوله أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه أي لان الجهل عدم العلم عما من شأنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار ونحوه (قوله وكذا في جانب المشبه) الذي هو اليهود فانه روي منهم فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلم وأنهم جاهلون بما فيها أي غير عالمين به علما نافعاً ومن المعلوم أن الطرفين مركبان لان المثل امامه في القصة أو الصفة والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة باخرى مثلها في التركيب ومن البين أن الطرفين اذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه من كبر عيافيه ما يشير الى ما اعتبر في الطرفين فأخذ من الطرفين ما يجمع بينهما وتحمل اليهود لما كان معنوا بما اعتبر في حمل الحمار الحمل الفعلي وجب أن يكون وجه الشبه معنوا بأجزاء الطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذي اشترك فيه الطرفين لاقتضاء عدم العلم وجوده فيهما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول فيهما أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع تحمل التعب في استحباب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول غير خفيف ويجب أن يؤخذ التعب عقليا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان ان اعتبر كونهما صفتين أو قصتين لم يخل عن اعتبار العقلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الحمار واليهود موصوفا كل بصفة مخصوصة فيدعي حسية الطرفين فذكر المثل للتأكيد ولا يخلو عن بعد اه ع (قوله واعلم الخ) أشار به الى أن وجه الشبه قد يقتضي تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روي فيها جميع تلك الأشياء فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الأشياء وكتب أيضا قوله واعلم انه قد ينتزع من متعدد أي يجعل المتعدد منتزاعاً منه سواء كان المنتزع طرفاً أو وجه شبه فلا ضمير في ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير في قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن نجعل الضمير للنتزع المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بانه في الاول لا يمكن إسقاط شيء من متعدد بخلاف الثاني فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء ببعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الايضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بانه يمكن الإسقاط في الثاني دون الاول فانه لو حذف شيء من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان اخلل الغرض من الكلام كما في زيد كالماء يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيهه زيد بالماء الصافي بحاله وان اخلل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شيء مما يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا في الأطول وما يستفاد من الايضاح هو ما يأتي في قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أي ينتزعه المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أي والجمال أنه لا يكفي انتزاعه من ذلك المتعدد فقط في حصول الغرض الذي ينبغي أن يراد ان كان المقصود المتكلم أو الذي أراده ان كان السامع لا اعتقاده الانتزاع من الأقل (قوله كما) مضربه به (قوله أبرقت لي فلانة الخ) ويقال أيضا أبرقت السماء أي صارت ذا برق نقله في الأطول (قوله وتعرضت) أي ظهرت (قوله فالكلام ههنا الخ) جعل في الأطول نصب قوماً لتضمن معنى الاطماع ثم قال وأما ذكره الشارح ان في الأساس أبرقت لي فلانة الخ ففيه أن الحذف والايصال سمعي لا يتجه بناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان أبرقت لي لتضمن الأبراق معنى التعرض كما يفيد قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس في تفسير أبرقت بتزيت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج للتضمن لان الحار قرينة التضمن وحذفه اخلال بالقرينة فتأمل (قوله وايصال الفعل) أي بنفسه الى المفعول (قوله فلما رأوها) لا بد ههنا من تخريد لما عن معنى السببية وجعله مجرداً ظرفية اه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهمزته للصيرورة

مثل الذين جملوا التوراة
ثم لم يحملوها كمثل الحمار
يحمل أسفارا) جمع سفر
بكسر السين وهو الكتاب
فانه أمر عقلي منتزع من
عدة أمور لانه روي من
الحمار فعل مخصوص هو
الحمل وأن يكون المحمول
أوعية العلوم وأن الحمار
جاهل بما فيها وكذا في
جانب المشبه (واعلم أنه قد
ينتزع) وجه الشبه (من
متعدد فيقع الخطأ لوجوب
انتزاعه من أكثر) من
ذلك المتعدد (كما اذا انتزع)
وجه الشبه (من الشطر
الاول من قوله كما أبرقت
قوما عطاشا) في الأساس
أبرقت لي فلانة اذا تجسنت
لث وتعرضت فالكلام ههنا
على حذف الحار وايصال
الفعل أي أبرقت لقوم
عطاش جمع عطشان
(غمامة فلما رأوها أقشعت
وتجلت)

أى تفرقت وانكشف فانتزاع وجه الشبهة من مجرد قوله كما أبرقت قومًا عظامًا شاعمة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعني جميع البيت (فان المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة المذكورة في الآيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشفها وبقائهم متحيرين (بانصال) أى باعتبار ١٣٢ اتصال فالباء ههنا مثلها في قولهم التشبيه بالوجه العقلي إذا الامر المشترك فيه هو

انصال (ابتداء مطمع بانهاء مؤنس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كقافي قولنا زيد كالأسد والسيف والجرفان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يختل باسقاط بعض الامور (والتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيهه فاكهة باخرى) المتعدد (العقلي كحدة النظر وكالحدس وانخفاء السفاد) أى نزق الذكر على الاتي (في تشبيهه طائر بالغراب) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسي وبعضه عقلي (كحسن الطلعة) الذى هو (حسي ونباهة الشان) أى شرفه واشتجاره الذى هو عقلي (في تشبيهه انسان بالشمس) ففي المتعدد يقصد اشتراك الطرفين في كل من الامور المذكورة ولا يعتمد الى انتزاع هيئتها منها تشترك فيها (واغلم أنه) الضمير للشان (قد ينتزع الشبه) أى التماثل يقال بينهما شبه بالتجريب أى تشابه والمراد ههنا ما به التشابه أعني وجه الشبه

أى صارت منقشة والفعل المتعدي قشع يقال قشعت الرمح السحاب فهو نظير كنهه فاكب (قوله أى تفرقت وانكشف) فيه لف ونشر مرتب (قوله فانتزاع وجه الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة) وهى كون الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شئ وهو في غاية الحاجة الى ما فيه وينفس ظهور ذلك الشئ انعدم وذهب ذهبا أو جب الياض مما رجا منه اه ع ق (قوله فالباء ههنا مثلها الخ) أى فى الدخول على وجه التشبيه وهى لالة ويصح ان تكون بمعنى فى كفى الاطول وكتب ايضا ما نصه أى وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلي) أى بسبب اعتبار الوجه العقلي (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفى فالابتداء ظهور الغمامة والانهاء تفرقها وانكشفها أو بالتركيب الاضافى فيراد بالمطمع ظهور العمامة وبابتدائه أوله وبالمؤنس تفرقها وانتهائه تمام ذلك واتصال الابتداء بالانهاء اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه يس (قوله وهذا) أى التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أى التشبيه المركب واعاده لاجل قوله فان المقصود الخ (قوله فى تشبيهه فاكهة باخرى) كتشبيه التفاح الخامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحة وكتب ايضا قوله فاكهة هى الثمرة على الاصح ومنهم من أخرج منها التمر والعنب والمان مستدلا بقوله تعالى فيه ما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل والمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اه أطول (قوله فى تشبيهه طائر بالغراب) انما قال طائر لان الانسان أخفى منه فسادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى فى تلك الحالة والغراب قبل انه لم ير عليه فاقط حتى قيل انه لاسفاده معتاد وانما له ادخال منقره فى منقره الاثنى وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك أى طرف من الانسان ولو كان بغاية السرعة وكالحدس مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا أهوى الى الارض فطراذله ياخذ جرا فيضرب بك به فقال له ابنه بل أطير اذا رأيت مقبلا اذ ربما يكون أتى بالجرح معه وهذا من مبالغة الناس فى وصفه بالحدس اه ع ق (قوله كحسن الطلعة) أى الوجه اه أطول وتقدم أن الحسن ماخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله ونباهة الشان) مصدر نبه مثله رواه ابن ظريف اه أطول (قوله أى شرفه واشتجاره) مجموعهما نفس بنباهة على ما استوجهه سم (قوله يقال بينهما شبه بالتجريب الخ) وأما الشبه كالعلم فهو الشبه أى المثل ومقتضاه أن الشبه بالتجريب لا يكون بمعنى الشبه وهو خلاف تصريح القاموس والصحاح كذا فى الاطول (قوله من نفس التضاد) أى يجعل التضاد وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لانه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئته المنتزعة من أشياء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب ايضا قوله من نفس التضاد أى التناقى سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد اه أطول (قوله لاشتراك الضدين فيه) أى فاعتبرا لاشتراك فى التضاد الذى لم يقصد جعله وجه شبه كالأشتراك المقتضى للتشبيه فى غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ) ثم للترتيب الذى كرى والا فالتنزيل قبل الانتزاع الا أن يقال المعنى قد يقصد الا انتزاع ثم ينزل أى وبعد التنزيل ينتزع بالفعل (قوله بواسطة تلج) يعنى انما اعان على صحة ما ذكر وأوجب قبوله قصد التملج أو التكم (قوله وقال الامام المروزقى) فى نقل كلام المروزقى الذى هو قدوة فيما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على أن قصد التملج واقع فى كلامهم حيث بينه المروزقى فى كلام الحماسى بقوله هذا البيت قصد قائله الهزء بى أنس والتملج أى الا تيان بشئ ملج يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضحك أبو أنس وعبر به دون الضمير بيانا لكفى المستهزئ به فحقيراله وقيل الضحك اسم ملك سماه به زيادة فى التكم لتضمنه تشبيهه به على وجه الهزء فكانه قال سل جسمه ليعظ هذا الذى هو كالمالك الفلانى ولا يخفى ما فيه من الهزء (قوله فسل) مجهول أى ذاب أو ابتلى بالسل وهو

(من نفس التضاد لا اشتراك الضدين فيه) أى فى التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد مرض (منزلة التناسل بواسطة تلج) أى آتيان بمافيه ملاحظة وظرافة يقال ملج الشاعر اذا أتى بشئ ملج وقال الامام المروزقى فى قول الحماسى آتاني من أبى أنس وعبيد * فسل ليعظه الضحك جسمي ان قائل هذه الآيات قد قصد

بها المزمع والتمليح وأما الإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر فأنما هو التلميح بتقديم اللام على الميم ٣٣٣ وسيجيء ذكره في الحاشية والتسوية بينهما

انما وقعت من جهة العلامة
الشيرازي رحمه الله تعالى
وهو سهو (أو تهكم) أي
سخريه واستهزاء (فيقال
للجبان ما أشبهه بالأسد
واللخيل هو حاتم) كل من
المثاليين صالح للتمليح والتهكم
وانما يفرق بينهما بحسب
المقام فإن كان القصد إلى
ملاحظة وظرافة دون استهزاء
وسخريه بأحد فتتمليح والا
فتهكم وقد سبق إلى بعض
الاهام نظر إلى ظاهر اللفظ
أن وجهه الشبيه في قولنا
للجبان هو أسد واللخيل
هو حاتم هو التصادم المشترك
بين الطرفين باعتبار
الوصفين المتضادين وفيه
نظرا إذا قلنا للجبان
كالأسد في التضاد أي في
كون كل منهما مضادا للآخر
لا يكون هذا من التملح
والتهكم في شيء كما إذا قلنا
السواد كالبياض في اللونية
أو في التقابل ومعلوم أن إذا
أردنا التصريح بوجه الشبه
في قولنا للجبان هو أسد
تمليحا أو تهكما لم يأت لنا
الآن نقول في الشجاعة
لسكن الحاصل في الجبان
انما هو ضد الشجاعة فقلنا
تضادها منزلة التناسب
وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة
على سبيل التملح والمزج
(وأداته) أي أداة التشبيه
(الكاف وكان) وقد تستعمل
عند الظن بثبوت الخبر
من غير قصد إلى التشبيه
سواء كان الخبر تاما أو

مرض مخصوص وفي بعض النسخ فسل تغير وعليه سل على زنه المعلوم من الفري وغيره (قوله
قصد بها المزمع والتمليح الخ) حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله قصدها
المزج والتمليح منه يعلم أن أوفى قول المصنف أو تهكم مائة خلو فتجوز الجمع ولهذا قال في الاطول وقد
يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت (قوله صالح للتمليح والتهكم) أي لكل منهما بل ولهما معا كما مر فقول
الشارح فإن كان القصد إلى ملاحظة الخ محل نظر والقسمه الصحيحة ثلاثية كذا في الاطول (قوله والا)
بان قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحظة والظرافة وان كانا حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر
عبارة والاولى قصره على الصورة الاولى فقط ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التملح والتهكم فتدبر
(قوله نظر إلى ظاهر اللفظ) يعني قول المصنف لا شراك الضدين فيه كما يصرح به كلام المطول (قوله
باعتبار الوصفين) أي لا باعتبار حقيقة الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ إلى قوله
ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلا وأيضا وجه التشبيه حينئذ نفس التضاد لا ما ينزع منه كذا في
الاطول وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ولعل المقصود في أمثال هو حاتم اللخل أنه في جانب الضد
نهائية كما أن حاتم نهائية في الجانب الآخر والتمليح في أنه في كمال بخسه في صورة كمال الكرم والتهكم
في أنه مبالغ في كمال بخله مع إرادة أنه مبالغ في كرمه (قوله كما إذا قلنا الخ) تنظير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر
في رد ما سبق إلى بعض الاهام حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به في
قولات تمليحا أو تهكما للجبان هو الأسد إذ لو قلت في التضاد خرجت عن مقام التملح والتهكم وانما نقول
في مقامهما في الشجاعة وقوله لسكن الحاصل الخ دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان
والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع أننا نزلنا
تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع تنزيلا لاجتماع الاشتراك فاحفظه (قوله
وأداته) أي آتته والأداة في اللغة الآلة سمي بها ما يتوسل به إلى التشبيه اسمها كان أو فعلا أو حرفا وقد
بعد كل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروعه تسميتهم الحرف
أداة على عكس تسمية المنطقين أداة السلب بحرف السلب أه أطول (قوله الكاف) حرفا
كانت أو انما والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الانقراض والجزولي ويخصه سبويه بالضرورة
ويلزم الكاف إذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما فيقال كأن زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا
يلتبس بكلمة كان أه أطول (قوله وكان) جمعها مع الكاف متبعة لمذهب غير الخليل من أن كان
كلمة موضوعة للتشبيه لأن ما في مذهبه من أن كان زيدا أسد في الأصل أن زيدا كاسد غيرت صورة
الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وأن المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها
صورة مكسورة بمعنى تكلفات عنها مندوحة أه أطول (قوله مما يشتق من المماثلة والمشابهة)
اسما أو فعلا ولا يرد أن الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم لأن المراد ما في معناه في الجملة أي ولو بطريق
التضمن وكتب أيضا قوله مما يشتق الخ فيه قصور لأنه لا يشمل نحو وشبه هذا أن عطف قوله وما
يؤدي على المماثلة وهو الأقرب فإن عطف على ما يشتق فلا قصور وقال في الاطول وما في معناه نحو
شبهه وأشبهه ونحو وأدراج ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناه فيحتاج إلى جعل
ما في معناه أعم مما في معناه باعتبار المعنى المطابق والتضمني والا فلا يشمل شبه ونحوه أه (قوله وما
يؤدي هذا المعنى) كالمضاهاة والمحاكاة (قوله في نحو الكاف) المراد بنحو الكاف ما لا يدخل الأعلى
أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخلة عليه مجرورا لا غير واحترزه عن نحو كان ويشبهه ويشابه
بل عن مماثل فإن قولنا زيد مماثل عمر ولم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا
قيدنا المجرور بقولنا لا غير إذ عمر وفي المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف
ما يدخل على المفرد بخلاف كان ومماثل ويشابه وفيه أن مماثل ويشابه لا يدخلان على الجملة بل على المفرد
كالسكاف ومماثل إلا أن يتكلف بأنه أراد بالمفرد الواحد ومماثل ويشابه ونحوهما تدخل على المتعدد

مشتقا ونحو كان زيد الخول وكأنه قدم (ومثل وما في معناه) مما يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدي هذا المعنى (والاصل في نحو الكاف)

أى فى الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان ومثايل وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظا نحو زيد كالأسد أو تدير انحو قوله تعالى
أو كصيب من السماء على تقدير أو كمثل ١٣٤ ذوى صيب (وقد يليه) أى نحو الكاف (غيره) أى غير المشبه به (نحو واضرب لهم مثل

أه أطول (قوله أى فى الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكناية كما تقر فى قولك مثلك
لا يخل لأن فى الكلام مقدر أه فنرى (قوله بخلاف كان الخ) الأصل فى كان أن يليها المشبه ويكون
المشبه الخبرية وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون خبرها المشبه به نحو كان الأسد زيدا فى الأفعال
وأشدها أن يليها المشبه ويكون مفعولا بها المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون مفعولا بها
المشبه به نحو يشابه الأسد زيدا (قوله أو كصيب) فيعمل من صاب يصوب أى نزل ويطلق على المظرو على
السحاب أيضا أه فنرى (قوله أو كمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر فى يجعلون أصابعهم فى آذانهم
مراجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعنى كمثل الذى استوقد نارا (قوله وقد يليه غيره) مما يكون
له مدخل فى المشبه به وذلك إذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذ كر بعد الكاف بعض ما تنزع منه الهيئة ولا
خفاء فى كثرة التقليل باعتبار الإضافة أه أطول (قوله واضرب) أى بين لهم وصف أه فنرى وقوله مثل
أى حال (قوله كماء) أعربه ابن عطية خبر مبتدأ محذوف أى هى ماء واختار أبو حيان أنه فى موضع
المفعول الثانى لا ضرب أى صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن اضرب مع المثل تتعدى لاثنتين
والصحيح أنها تتعدى لواحد أه يس (قوله ولا بمفرد آخر) كالنبات (قوله وبهجتها) عطف تفسير
(قوله ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء) أى حتى يكون المشبه به والبال الكاف تقدير أو عذارة توهم أن هذا
التقدير جائز وإن كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقا
بحال النبات وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يؤل الى حال النبات فلا إشكال من يس وكتب
أيضا قوله ولا حاجة الى تقدير الخ عبارة الأطول لا يخفى أنه يمكن رعاية الأصل فى جميع ما هو من هذا القبيل
بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنيين عن الحذف لو أنهم لو راعوا رعاية هذا الأصل فاهملوه ورأعوا
أصلا آخر أه هو عدم الحذف وقدير أعونه إذا كان لا بد فى المقام من حذف شئ لانه بعد الوقوع فى الحذف
لضرورة فهو ارتكابه فيتركب لادنى داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لأن حذف ذوى ضرورى
لرجوع الضمائر وحذف المثل لانه أنسب يجعل المشبه المثل وأشد ملاءمة له ولهذا العذر لا يقدمون على
التقدير فيما لا تقدير فيه ضروريا أه مع بعض حذف (قوله ولا حاجة لتقدير الخ) فلهذا كان سهوا
لكنه إنما يتم إن وافق هذا الزعم على تعميم قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه
بالمفوض أه يس (قوله واعتبارها الخ) أى لفهمها من ذلك المضمون (قوله وأن هذا مما يلي الكاف
الخ) بهذا غير قوله ومن زعم الخ (قوله فعل ينبت عنه) الأولى وقد يذ كر ما ينبت عنه ليمتثل أن زيدا
أسد وزيدا أسد حقا أو بلا شبهة وكان زيدا أسدا إذا كانت كان للظن أه أطول وكتب أيضا قوله ينبت عنه
الظاهر ينبت به أو ينبت آياه فى القاموس أنباء آياه وبه فكلمة عن متعلقة بالكشف المضمن للأنباء أه أطول
أقول فى شرح الشذور لابن هشام أن الأفعال الخمسة حدث وأنبا وأنبا وأخبر وخبر عند تعديها الى مفعولين
الثانى بواسطة تتعدى بالباء وعن ومثل للتعدية بعن بقوله تعالى ونبتهم عن ضيف إبراهيم وهو يعكر على
ما فى الأطول (قوله وادعى كمال المشابهة) عطف تفسير والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله من معنى
التحقيق) أى التيقن (قوله والتيقن) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) اذ دلالة العلم والخسبان على
التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحمل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الحمل تحقيقا وإن لم يكن فعل (قوله
والأظهر أن الفعل الخ) قال فى الأطول هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنبا فلان عن فلان اذ المتبادر
منه أنه أظهر حالا من أحواله لانه أفادة تصوره لا سيما مع قوله أن قرب وقوله أن بعد (قوله فى الأغلب)
انما قال ذلك لما سبق من أنه قد يعود الى المشبه به فان قلت فيما ساقى ما يدل على أنه قليل وقوله فى الأغلب
يدل على أنه غالب قلت القلة بالإضافة لا تنافى الغلبة أه أطول (قوله بيان امكانه) أو وجوده أو امتناعه
أو وقوعه فلاقتصار على بيان الامكان من ضيق البيان أه أطول (قوله وذلك) أى الغرض المذكور
وقوله إذا كان أى المشبه (قوله كما فى قوله) أى كبيان امكان المشبه فى قوله (قوله وأنت منهم) أى

الحياة الدنيا كما أنزلناه
الآية اذ ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد
آخر يتمثل تقديره بل
المراد تشبيه حالها فى تضارعتها
وبهجتها وما يتبعها من
الهلال في حال النبات الحاصل
من الماء يكون أخضر
ناضرا ثم ييبس فتطيره
الرياح كان لم يكن ولا حاجة
الى تقدير كمثل ماء لان
المعتبر هو الكيفية الحاصلة
من مضمون الكلام
المذكور بعد الكاف
واعتبارها مستغن عن
هذا التقدير ومن زعم أن
التقدير كمثل ماء وإن هذا
مما يلي الكاف غير المشبه
به بناء على أنه محذوف فقد
سهوا وبينا لان المشبه
به الذى يلي الكاف قد
يكون مملووظا به وقد يكون
محذوفا على ما صرح به فى
الايضاح (وقد يذ كر فعل
ينبت عنه) أى عن التشبيه
(كما فى قولهم علمت زيدا
أسدا ان قرب) التشبيه
وادعى كمال المشابهة لما فى
علمت من معنى التحقيق
(وحسبت) زيدا أسدا (ان
بعد) التشبيه لما فى الحسنان
من الأشعار بعدم التحقيق
والتيقن وفى كون مثل
هذه الأفعال متباعدة
التشبيه نوع خفاء والأظهر
أن الفعل ينبت عن حال
التشبيه فى القرب والبعد
(والغرض منه) أى من

التشبيه (فى الأغلب يعود الى المشبه وهو) أى الغرض العائد الى المشبه (بيان امكانه) أى المشبه يعنى أن المشبه أمر
يمكن الوجود وذلك إذا كان أمرا غير بيا يمكن أن يخالف فيه ويندعى امتناعه (كما فى قوله) فان تقي الانام وأنت منهم بحسب

فان المسلك بعض دم الغزال) فانه لما ادعى ان المدوح فاق الناس حتى صار امسلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج
لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسلك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد ١٣٥ من الدماء لما فيه من الاوصاف

الشريفة التي لا توجد في
الدم وهذا التشبيه ضمنى
ومكنى عنه لا صريح (أو
حاله) عطف على امكانه
أى بيان حال المشبه بانه
على أى وصف من الاوصاف
(كما فى تشبيه ثوب باخر
فى السواد) اذا علم السامع
لون المشبه به دون المشبه
(أو مقدارها) أى بيان
مقدار حال المشبه فى القوة
والضعف والزيادة والنقصان
(كما فى تشبيهه) أى
تشبيه الثوب الاسود
(بالغراب فى شدته) أى
شدة السواد (أو تقريرها)
مرفوع عطف على بيان
امكانه أى تقرير حال
المشبه فى نفس السامع
وتقوية شأنه (كما فى تشبيهه
من لا يحصل من سعيه على
طائىل من رقم على الماء)
فانك تجد فيه من تقرير
عدم الفائدة وتقوية شأنه
مالاتجده فى غيره لان الفكر
بالحسيات أتم منه بالعقليات
لتقدم الحسيات وفقرط
الف النفس بها (وهذه)
الاعراض (الاربعة) تقتضى
أن يكون وجه الشبه فى
المشبه به أتم وهو به أشهر)
أى وأن يكون المشبه به
بوجه الشبه أشهر وأعرف
ظاهر هذه العبارة ان كلا
من الاربعة يقتضى الاتمية
والاشهرية لسكن التحقيق
أن بيان الامكان وبيان

بحسب الاصل فلا ينافى دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسلك الخ) ليس هو جواب الشرط بل
علة الجواب المحذوف المقامة هى مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب أيضا ما نصه وقد فاقه خالك كبحال
المسلك (قوله فانه) أى الشاعر (قوله فى الظاهر) أى يادى الرأى قبل النظر فى الأدلة والالتفات الى النظائر
وقوله كالممتنع الظاهر أنه يغنى عن الكاف قوله فى الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أى لهذا المدعى
بدليل قوله وبين امكانها (قوله وبين امكانها) قال فى الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما بين الوقوع
اذا الامكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع (قوله بان شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه مركب بمركب (قوله وهذا
التشبيه ضمنى) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ومكنى عنه لانه ذكر لازم التشبيه وهو وجه الشبه أى
التفوق على الامثال فاذ كرر التشبيه صريحاً ببل كناية بذ كر لازم له سراً حتى وقوله أى التفوق أى
المأخوذ من قوله فان تفق الانام وقوله فان المسلك بعض دم الغزال أى وقد فاقه (قوله كما فى تشبيه الخ) أى
كبيان الحال فى تشبيه الخ قال فى الاطول ويتجه أنه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان
هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا فى السواد ويمكن أن يقال فى التشبيه تستفاد خصوصية السواد
ولا تستفاد فى الاخبار ولا يدخل بهذا فى بيان المقدار لان بيان المقدار مسبق بمعرفة الحال وبيان اللون من
اول الامر مثلاً وان كان على وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفى كلام السيد السندى
شرحه للفتح اشعار بذلك اه (قوله أى بيان مقدار الخ) أى مرتبته فى القوة الخ (قوله أى تقرير حال الخ) قال
فى الاطول لا يخفى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فالأفيد أن يجعل ضمير تقريرها الى
المد كورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اه (قوله وتقوية شأنه) عطف تفسير (قوله على
طائىل) أى فائدة من الطول بالفتح وهو الفضل وعلى زائدة وطائىل فاعل يحصل أولست زائدة ويحصل
مضمين معنى يطالع والفاعل ضمير يعود على من كذا فى الفرى وقوله وعلى زائدة كما فى قوله

ان الكريم وأبيل يعمل * ان لم يجد يوم على من يتكل

(قوله بمن رقم على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور المخاطب اذا التقرير فيه أقوى لا عانة المشاهدة
فى ذلك كما لا يخفى ولأن تستفيد من صيغة الحال فى عبارة المصنف اه أطول (قوله تجد) أى تعلم (قوله
من تقرير عدم الفائدة) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتى عند قوله أو مقيدان
بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه فى عدم الفائدة ففيها هنا تسامح تأمل (قوله لان الفكر الخ)
أى الجزم اه يس قال فى الاطول وفيه أن هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل
تقرير بعض حسيات لا تقرير لعدم نفعها ككتقرير عدم نفع القسم على الماء اه (قوله أتم منه
بالعقليات) أى فالتشبيه بالحسيات فيه من تقرير المطلوب ما ليس فى غيره (قوله لتقدم الحسيات الخ) لان
النفس فى مبدأ الفطرة خالصة عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة آلات وتذنها لما بينهما من
المشاركات والمباينات اجالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات اه فترى (قوله وهذه الاغراض
الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكمال فقدقات المصنف فى ضبط الاغراض وفى بيان مقتضاها
وفى ادراجها فى تقرير الحال لان الحاق الناقص بالكمال يستلزمه تكلف ومخالفة لما فى المفتاح حيث
جعل مقابله اه أطول (قوله وهو به أشهر) أى عند السامع وان لم يكن أشهر فى الواقع وكتب أيضا قوله
أشهر الشهرة وضوح الامر فتعلم الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا أن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه
به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه فى المشبه حتى يصح صيغة التفضيل
بل يجب فى بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلاً بالمشبه وكذا فى بيان الامكان والمقدار اه أطول (قوله
أى وأن يكون المشبه به الخ) فيه اشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها (قوله
وأعرف) تفسير لا شهر (قوله ظاهراً هذه العبارة الخ) قال السيد أى ظاهراً يقتضى ذلك ولكن المقصود

الحال لا يقتضى بيان الا أشهر به ليصح القياس ويتم الاحتجاج فى الاول ويعلم الحال فى الثانى وكذا ايمان المقدار

لا يقتضى الاتمية بل يقتضى

أن يكون المشبه به على حدة مقدار المشبه ١٣٦ لا يزيد ولا ينقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه وأما تقرير الحال فيقتضي الأمرين

جميعاً لأن النفس إلى الاتم
والأشهر أميل فالتشبيه به
زيادة التقرير والتقوية أجدر
(وترينه) مرفوع عطفاً
على بيان امكانه أي ترين
المشبه في عين السامع
(كفاي تشبيه وجه أسود
بمقلة الظبي أو تشويهه) أي
تقبيحه (كفاي تشبيه
وجه مجذور بسلحة جامدة
قد تقرتها الديكة) جمع
ديك (أو استطرافه) أي
عدم المشبه بطريقة حديثاً
بديعاً (كفاي تشبيه فم
فيه جرم موقد بجرم
المسلك موجه الذهب
لا برازه) أي انما استطرف
المشبه في هذا التشبيه
لا براز المشبه (في صورة
المتنع عادة) وان كان
ممكناً عقلاً ولا يخفى أن
المتنع عادة مستطرف
غريب (وللاستطرف
وجه آخر) غير البراز في
صورة المتنع عادة (وهو
أن يكون المشبه به نادراً
الحضور في الذهن أمام مطلقاً
كأمر) في تشبيه فم فيه
جرم موقد (وأما عند
حضور المشبه كفاي قوله
ولا زورديته) يعني البنفسج
(ترهو) قال الجوهري في
الصحاح زهي الرجل فهو
من هو إذا تكبر وفيه لغة
أخرى حكاه ابن دريد زها
ترهو زهواً (بزرقتها *
بين الرياض على جمر
البواقيت) يعني الأزهار
والشقائق الجمر

منها أن مجموعها يقتضي ذلك على التفصيل المذكور في الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حدة الخ)
أي وأن يكون أشهر ولو صرح به لكان أحسن ليتضح قوله ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح وليوافق
صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده فافهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضي الأمرين جميعاً) قال في
الاطول في اقتضاء التقرير بالأمرين نظراً في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لأن الف
النفس بالمحسوس أكثر وأن لم يكن المحسوس أتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقاً كل المبالغ إلا أن يراد
بالاقتضاء اقتضاء أولوية وفي عبارته إرشاد إليه اه (قوله لأن النفس) أي قوله أجدر يدل على عدم توقف
التقرير على الاتمية والأشهرية بخلاف ما يدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضي الأمرين جميعاً من توقفه
عليهما اللهم إلا أن يتسامح في ذكر الاقتضاء أو يصرف التفضيل عن ظاهره فليتأمل (قوله بمقلة الظبي) أي
التي سوادها مستحسن طبعاً وكتب أيضاً قوله بمقلة الظبي المقلة شحمة العين التي تجمع السواد والبياض
أوهي السواد والبياض أو الحدة والمراد هنا المعنى الأول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن
الأصمعي في بحث الأطناب في شرح قوله * كان عيون الوحش حول خبائثنا * أن عين الظبي والبقرة
الوحشين انما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها اه أطول (قوله
بسلحة) أي عذرة وقوله جامدة أي لا طراوة فيها (قوله أو استطرافه) بالطاء المهملة (قوله حديثاً بديعاً)
تفسير طريقاً بالطاء المهملة (قوله كفاي تشبيه فم الخ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب
ماثل للحمرة في وسط شيء أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئاً تافهاً محتقراً أظهر
في صورة شيء رفيع لا تصل إليه الاثمان (قوله جرم موقد) في القاموس الحمرة النار المتقدمة فلا حاجة إلى
قوله موقد اه أطول (قوله أي انما استطرف الخ) جعل قوله لا برازه متعلقاً بمحذوف (قوله لا براز المشبه في
صورة المتنع الخ) أي مع كونه متبذلاً وكتب أيضاً ما نصه أي في وصفه حيث ألحقه به قال في الاطول ولا
يخفى أنه فات القوم من وجوه الاستطراف إبراز الشيء في صورة المتنع عقلاً وكما أنهم لم يلتفتوا إليه لعدم
وقوعه في كلام البلغاء اه (قوله وان كان ممكناً عقلاً) لا مكان ذوبان المسلك مع كثرة جداحته بعد
بحر (قوله وللاستطراف) أي المطلق لا خصوص الاستطراف في المثال المذكور ولهذا لم يأت بالضمير
لتبادر الذهن منه إلى الاستطراف في المثال اه أطول (قوله امام مطلقاً) أي عند حضور المشبه في الذهن
أو عند عدمه (قوله كما هو في تشبيه فم الخ) منه يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له وجهتان إبراز في
صورة المتنع وإبراز في صورة النادر الحضور إذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اه يس (قوله وأما عند
حضور المشبه) أي لا مطلقاً لكون المشبه به مشاهداً معتدلاً لمتنعه وأمكن مواطنه غير مواطن المشبه
لأن كل منهما من وادي غير وادي الآخر فيبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله ولا زورديته)
كسر الزاي هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه اه أطول وفي الحفيد
حكاية الفتح بقبيل وكتب أيضاً ما نصه أي رب أزهار من البنفسج لا زورديته نسبها إلى الحجر المعروف
لكونها بلونه (قوله بزرقتها) إذا كانت الزرقرة راجحة على الحمرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج
بلا زورديته نوع اشعار إليه كان الباء في قوله بزرقتها السببية وإذا كانت مرجوحة فالباء معني مع وكان
البيت تعجباً من تكبرها اه أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل ترهو وكتب أيضاً قوله بين الرياض
لا يبعد أن يقصد به معنى علانية يعني ترهو علانية لا على وجه الخفاء اه أطول (قوله على جمر البواقيت)
أي الأزهار الجمر التي كاللبواقيت (قوله والشقائق) عطف خاص على عام والجمر نعت للأزهار والشقائق
(قوله ضعفن بها) أي بسببها الثقلة وأطول مكثها فوقها نزل العظم المعنوي منزلة الجسام الحسية أفاده
في الاطول (قوله أوائل) انما قيد بأوائل لأن النار متى طال مقامها اجترت وزال عنها الزرقرة ولهذا
قيد بقوله في أطراف أيضاً ولم يقل في كبريت لأن أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لا زرقرة فيها
اه يس (قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أي لأن البنفسج جرم ندى ونور رياضي فلا يخطر

معه

كأنها فوق قامات ضعفن بها * أوائل النار في أطراف كبريت) فان صورة اتصال
النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن نذرة بجرم من المسلك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور

صورة البنفسج فيسطة طرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدين (وقديعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ايهام أنه أتم من المشبه) في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب) الذي يجعل فيه الناقص مشبهه قصدا الى ادعاء أنه أكمل (كقوله وبدا الصبح كأن غرته *) هي بياض في جهة الفرس فوق الدرهم استعيرت لبياض ١٣٧ الصبح (وجه الخليفة حين يمتدح)

فانه قصد ايهام أن وجه الخليفة أتم من الصبح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على انصاف المدوح بمعرفة حق المداح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالأصغاء اليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح (و) الضرب (الثاني) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به) أي بالمشبه به (كتشبيهه الخائض وجهها كالبدري الأشرار والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) أي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (أظهار المطلوب هذا) الذي ذكر من جعل أحد الشبهين مشبهها والاخر مشبهه انما يكون (إذا أريد الخاق الناقص) في وجه الشبه (حقيقة) كما في الغرض العائد الى المشبه (اودعاء) كما في الغرض العائد (بالزائد) في وجه المشبه (فإن أريد الجمع بين شبهين في أمر) من الأمور من غير قصد الى كون أحدهما ناقصا والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم يوجد (فالا حسن

معه الاما هو من جنسه دون النار لاسيما في أطراف الكبريت فانها جرم حار يابس ديارى فيمنع ما غاية البعد (قوله عناق) أي معانقة أي ضم (قوله الى المشبه به) أي لفظا وان كان مشبهه معنى (قوله وهو ضربان) أي الغرض العائد الى المشبه به (قوله أحدهما) وهو الكثر الشائع اه أطول (قوله ايهام) أي ايقاع المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم مع أنه ليس كذلك في الواقع اهيس (قوله وذلك في التشبيه المقلوب) قال في العروس وليس منه أي التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره كشكاة وان كان نوره أتم من المشكاة (قوله الذي يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه يجوز أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وأنت جاريب معه وأنه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف لادعاء أن الزينة في المشبه به أتم أو القبح أكثر وأدعاء أن المشبه به أنذر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الخاق الناقص بالكمال اه أطول (قوله كقوله وبد الخ) قال في الاطول يجوز أن يكون الشعر تشبها غير مقلوب بان يكون تشبيهه غرة الصبح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى أن سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كان غرته) أي غرته هي هوان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به مطلق الضياء فتكون اضافة الغرة التي هي الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كما ان جل الصباح على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أي ضوء وجهه ليناسب المشبه فان جل على أول النهار كما هو أحد معنييه كما في الاطول فالأضافة من اضافة الصفة المبنية على المبالغة الى الموصوف كما يقال عدل رجل (قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذاذا النفس به (قوله اظهر المطلوب) فلا يحسن الا في مقام الطمع في شيء كما قاله السكاكي (قوله اذا أريد الخاق الناقص الخ) قال في الاطول قال الشارح وهذا الكلام محتمل نظرا لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الخاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق هذا ويمكن دفعه بان المراد أن هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبهها والاخر مشبهه به لا يكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء إذا أريد الخ اه وقوله لان ما تقدم كله ليس مما يقصد الخ أي بل بعضه لما تقدم من أن التحقيق أن الأغراض الثلاثة الأولى لا تستدعي أتمية المشبه به في وجه الشبه وقال الفسري ربما يتكلف ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفية أو الأتمية لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أي ذهابا الى الحكم أي الى افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتشاكل والتساوي والتضارع مما لا مفعول له بخلاف شابه ومائل ونحوهما فان فيه الخاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ) علة للحكم بالتشابه وكتب أيضا قوله ليكون كل من الشبهين مشبهها ومشبهه يعلم من هذا أن التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل في تعريفه وان المراد بقوله ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون أحد الشبهين مشبهها ليس غير والاخر مشبهه به كذلك وهو التشابه قسمان للتشبيه المعروف اه سم (قوله احترازا الخ) علة للاحسنية (قوله عن ترجيح) أي من ايهام ترجيح أحد المتساويين والا لوجب ترك التشبيه فيجوز قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك أن تجعل وجهه ترجيح التشابه حفظا السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوقي البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الخاق لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أي بحسب القصد وان لم يتساويا في الواقع (قوله اذا جرى) أي في كل وقت جرى ففائدة الظرف التخميم يؤيده صيغة تكسب المفيدة للاستمرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أي بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع

١٨ - تجريد ثاني ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه. ليكون كل من الشبهين مشبهها ومشبهه به (احترازا من ترجيح أحد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله تشابه دمي اذ جرى ومدامتي * فن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله ما أدرى أبا نجر أسبلت * جفوني) يقال أسبل الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت السماء فالبياء في قوله أبا نجر للتعدية

ولست برائدة على ما توهمه بعضهم (أم من عبرتي كنت أشرب) لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر ١٣٨ التشبيه (أيضا) لانهما وان تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له أن

يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الأغراض وسبب من الأسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أي تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى أرى بظهور منير في مظلم أكثر منه) أي من ذلك المنير من غير أن يقصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفطر التلائم ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها بالصبح مشبها به (وهو) أي التشبيه (باعتبار الطرفين) المشبه والمشب به أربعة أقسام لانه (أما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أي المفردان (غير مفيدين كتشبيه الخلد بالورد أو مقيدان كقولهم) لمن لا يحصل من سعيه على طائل (هو كالراقص على الماء) فالمشب به هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشب به هو الراقص المقيد بكون رقبته على الماء لان وجه التشبيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين (أو مختلفان) أي أحدهما مقيد والآخر غير مقيد (كقوله والشمس كالمرآة في كف

فهو اذا تعدى يتعدى بالباء (قوله وليست برائدة) أي والفعل متعد بنفسه لكان في القاموس أسبل الدمع أرسله وعليه فالباء زائدة فجعل الزيادة وهما مظهر لما هو لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ سماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال بقاء التعدية لانا نقول بقاء التعدية أيضا سماعية على أن من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفي متعذرة اه أطول (قوله أم من عبرتي) هي متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرر في قول الشاعر ولست أبالي بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو لا تن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنته تعرض له ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائر الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله * فن مثل ما في الكأس عيني تسكب * وكأنته أراد التمثيل للتشبيه بأحد الطرفين أكل مع انه لم يقصد الا لحاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لا مزية لاحد الطرفين على الآخر فتأمل اه أطول وفي الفري فان قلت قوله فن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فن مثل التشبيه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيتين في أمر فاول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا محذور اه وجعل بعضهم في الكلام حذف والاصل فن مثل ما في الكأس تسكب عيني ومن مثل ما تسكب عيني أشرب فيكون ذلك بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال في الاطول لان أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التثنية (قوله متى أرى يد الخ) يرجع لكل من تشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه (قوله اذ لو قصد ذلك) أي ما ذكره من المبالغة في وصف الغرة لوجب جعل الغرة مشبها بالصبح مشبها به أي لوجب الحكم بذلك تحقيقا لا مجرد جعل الغرة والصبح كذلك في العبارة لوجود هذا عند عدم القصد أيضا بان أريد مجرد ظهور منير في مظلم أكثر منه والمراد وجب ذلك اذا لم يرد قلب التشبيه أي ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح بذلك لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع في أقسام التشبيه بعد الفراغ من الاركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أي افراد او تركيبا وتقدم تقسيمه باعتبارهما حسية وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها قسمه المصنف إلى أربعة أقسام والثالث والرابع كل منهما قسمان يعلم انقسامهما اليهما من بيان تقسيم الاول إلى الاقسام الاربعه فاكتفى به ولم يذكر تقسيمهما أو اما الثاني فيحتمل القسمة إلى الاربعه عقلا وكأنته لم يوجد بهذه الاقسام لعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب أربع في أربع والواقعية تسعة ومن البين أن تقسيم الطرفين يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والأداة والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرفين مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتبارهما وتارة يعكس أعمالا للطرفين ويجدد الأسلوب وتقننا في البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين هنا مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرفين فلما زيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه مركب فانه ماله التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الخطباء والتشبيه على الفرق بين المركب والمفرد المقيد فانه أخرج شيء إلى التاميل وأعمال الذكاء كذا في الاطول (قوله أو مقيدان) قال في الاطول ولا نغني بالمقيد ما ذكر مع قيد بل المقيد مدخل في التشبيه ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لمن مع أن اللباس موصوف لانه لا دخل في وجه الشبه لهذا الوصف قاله في الاطول ثم جوز أن يكون الطرفين في الآية من المفرد المقيد فراجع (قوله هو التسوية الخ) الاوضح هو استواء الفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطا لقال بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيد للمشبه فتدبر اه فترى وفيه نظرا لان ملاحظة

الاشل) فالمشب به أعني المرآة مقيد بكونه في كف الاشل بخلاف المشبه أعني الشمس (وعكسه) الحركة أي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشب مقيد دون المشبه به (وأما تشبيه مركب بمركب) بان يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى غابت شيئا واحدا

(كما في بيت بشار) كأن مئارا النقع على ما سبق تحقيقه (واما تشبيه مفرد بمركب كما في ١٣٩ من تشبيه الشقيق) وهو مفرد باعلام

الحركة في وجه التشبيه تستدعي ملاحظتها في الطرف والاحسن الجواب بان الحركة لما كانت لازمة
للسمى غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج تأمل (قوله بيت بشار)
الاضافة للعهد (قوله والفرق) أي التميز بين المفرد والمركب في التركيب المخصوص أي بيان أن ما فيه
مفرد مقيد ومركب وليس المراد الفرق من حيث التصور لسهولة كذا في سم وكتب أيضا قوله والفرق
بين المركب الخ اذ يلتبس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمر واحد هو الاصل فيما يقصد من المشبه
أو المشبه به وكان ما عداه تمة وتبعاله في الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا اه حفيد (قوله كيف
تصور) أي قائلين تعجبا كيف تصور مضارع التصو ير مجهول يقال صورته فتصور والشارح جعله
مضارعا محذوف التاء اه أطول (قوله أي تصور) أي تشكّل (قوله تريانها را الخ) بدل من تريانها
وجوه الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان كذا في يس (قوله زهر) كعمد جمع زهرة ككثرة
وبركة اه أطول والظاهر من قوله لان الازهار باخضارها أنه جعل الزهر على النبات مجازا من سلا
أو استعارة قاله الفري (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة اه أطول وفي الحفيد الربوة بفتح
الراء وبالكسر التل فتخلص أن راءها مثلثة (قوله خصها) أي زهراربا (قوله لانها انضرا الخ) قال في
الاطول ويمكن أن يقال خصها لانها اختلطها الشمس في أول طلوعها وتشبيه أول النهار بالليل المقرأ ظهر
لان نور الشمس فيه أضعف (قوله ولانها المقصود بالنظر) أي في قول الشاعر تقصبا نظري كما تريانها وجوه
الارض هذا مراده فيما يظهر كذا في خط شيخنا البرلسي اه سم وكتب أيضا قوله ولانها المقصود بالنظر
لان الشخص يبدأ بالنظر العالي (قوله أي ليل ذوقر) لا يقال هذا يستلزم أن المشبه به مركب ففي جعله
مفردا تسامح كما قال في الاطول لانه قول الوصف أو الاضافة لا تمنع الافراد لما سبق أن المراد بالتركيب هو
الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك أفاده الفري (قوله قد نقصت من ضوء الشمس)
من زائدة في المفعول أو التقدير نقصت شيئا من ضوء الشمس (قوله يضرب) أي يميل (قوله فالمشبه
مركب) وهو النهار الموصوف بما هو (قوله وأيضا الخ) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسمين من الاقسام
السابقة في قوله وهو باعتبار الطرفين اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه
كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسما له اه فزرى قال سم لك أن تقول الظاهر أن الواحد
في المتعدد قد يكون مفردا مقيدا وغير مقيد ومركبا فلهذا قال لانه لا يخرج عن الاقسام السابقة لانه كتشبيه
مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب حقيقة أو كتشبيه مختلفين وكتب أيضا ما نصه هذا التقسيم
لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا
يتعدد طرفا تشبيه واحد وأيضا ليس من وظائف البيان بل هو من افراد اللف والنشر الذي هو من الصنائع
البدعية وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب بمركب وبتبعيته يتعرض للفروق
وأن لا التباس فيه ولا يخفى أن الملفوف والمفسر وق لا يختصان بالطرف بل يجريان في الوجه أيضا اه
أطول (قوله وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات الخ) تبع فيه الشارح المصنف ويجب أن يقال أو بالعكس مثلا
يخرج نحو كالعنب والحشف البالي قلوب الطير رطبا وبسا وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين
زيد وعمر وإذا أراد تشبيه أحدهما بالشمس والاخر بالمقري يقرينه اه أطول (قوله في صفة العقاب) أي
وصفه وهو مؤنث (قوله رطبا بعضها وبسا بعضها) لا يخفى أن رطبا وبسا حال من قلوب الطير والعامل
معنى التشبيه المستفاد من كأن فاتجه أن الحال يجب أن تكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث
وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة وبسا فإشار الشارح بقوله رطبا بعضها وبسا بعضها إلى دفعه
لكن ظاهره يقتضي حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون وبعض الكوفيين اللهم الا أن يريد
أن تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معني وهو يجوز ترك تانيثها فان الرطوبة بالنسبة إلى
بعض واليبوسة بالنسبة إلى آخر والاظهر أن يقال التقدير قسما رطبا وقسما يبسا اه فزرى وقد يحمل
صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافي هذا الاظهر (قوله وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه اه

ياقوت تشن على رماح
من زبرجد وهو مركب
من عدة أمور والفرق
بين المركب والمفرد المقيد
أخوج شئ إلى التامل
فكثيرا ما يقع التباس
(واما تشبيه مركب بمفرد
كقوله
يا صاحبي تقصبا نظري كما
في الأساس تقصيته بلغت
أقصاه أي اجتهد في النظر
وابلغا أقصى نظر ريكما
(تريان وجوه الارض كيف
تصور) أي تصور خذف
التاء يقال صورته الله صورة
حسنة فتصور (تريانها را
شمسا) أي ذات شمس لم
يستره غم (قدشابه) أي
خالطه (زهراربا) خصها
لانها انضروا شد خضرة
ولانها المقصود بالنظر
(فكأنما هو) أي ذلك
النهار المشمس الموصوف
(مقر) أي ليل ذوقر لان
الازهار باخضارها قد
نقصت من ضوء الشمس
حتى صار يضرب إلى
السواد فالمشبه مركب
والمشبه به مفرد وهو المقر
(وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه
باعتبار الطرفين وهو أنه
(أن تعدد طرفاه فاما ملفوف)
وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات
على طريق العطف أو
غيره ثم بالمشبه بها كذلك
(كقوله) في صفة العقاب
بكثرة اصطباد الطيور
(كأن قلوب الطير رطبا)
بعضها (وبسا) بعضها
(لذي وكرها العنب والحشف) هو أورد التمر (البالي) شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعنب واليابس العتيق منها بالحشف البالي

أطول (قوله اذ ليس الخ) تعليل لمحذوف أي وليس هذا من المركب اذ ليس الخ (قوله الا أنه الخ) الا قرب
انه راجع الى قوله شبه الرطب الخ (قوله النشر) أي نشر تلك النساء (قوله أي الطيب) أي طيب الرائحة
وذكاؤها وقوله والرائحة أي الذكية الطيبة (قوله مسك) أي نشر مسك اه أطول أو المراد نفس المسك
فيكون فيه مباغته حيث جعل الرائحة ذات رائحة كالسك (قوله أطراف البنان) فالإضافة
بيان اه أطول (قوله فتشبيه التسوية) للتسوية فيه بين مشبهات (قوله وحالي) كأنه أراد أحوالي
فصيح أن حاله والصدغ كالليالي اه أطول (قوله فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله مجدول
مكان الوشاح) أي ضاهر الخاصرتين والبطن لأن ذلك موضع الوشاح وهو جلد يربصع بالجواهر ونحوها
يشد في الوسط كذا في عرق (قوله الوشاح) بالضم والكسر كافي القاموس ويقال اشاح واشاح (قوله
كأنما يبسم) بسم يبسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن يبسم
معنى يكشف فعدها بعن (قوله أي الناعم البدن) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أغيد (قوله أو أجاج)
بفتح الهمزة أصله أجاجي يحذف الالف والنون وقد لا تشدد الياء جمع أقحوان بالضم ويقال أقحوان وهو
البابونج كذا في الأطول وكان حذف الياء وقفا جار على ترك تشديد الياء فيكون كالوقوف على قاض (قوله
وهو ورد له نور) اعلم أن الثغرات تقدم من الاسنان كما في الصمغ والأقحوان نبات طيب الرائحة وهو ورق
أبيض ووسطه أصفر كما في الصمغ فتشبيه الاسنان بالأقحوان باعتبار لون ما حواله من الورق وحسن
انتظامه مع قطع النظر عما في الوسط من الأصفر هذا هو الأقرب (قوله شبه ثغره) أي أسنانه بثلاثة
أشياء الا أنه أورد كلمة أو تنبيهها على أن كلاما مشبها به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للإيهام حتى يرد أنه ينبغي
الواو فيوجه بان أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهي أحسن من الواو لخلوه عن وصمة الإيهام جعل
المجموع مشبها به ونظري كونه من باب التشبيه بان المشبه أعني الثغرة غير مذكو رلفظا ولا تقديرا
وأجيب بان تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى لأن تشبيهه بالتبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغرة
بأحدها كذا في الأطول (قوله وباعتبار وجهه) يعني باعتبار وجهه له ثلاثة تسميات أوليات الأول
هو تمثيل وغير تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير تمثيل)
لا يرد أنه تقسم الشيء إلى نفسه وغيره لأن التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله
استعمال التشبيه لأنه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الأعم والقسم ما هو
أخص فلا اشكال وبهذا يدفع أيضا أن تعريفة بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج
بعض أفراد التمثيل عنه اه أطول (قوله منتزع من متعدد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد لا يقتضي
كون التعدد في طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على الشارح شيء في تمثيله التمثيل
بما طرأه غير من كبين كتشبيه الثريا بالعنقود إذ يجوز أن يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدد هو
أجزاؤه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن الخلقة الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف
أن التمثيل يستلزم التركيب فلا يضرنا لأن مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذي شبهه معناه
المقصود بالأصلي على ما صرح به المصنف في الايضاح نعم الفرق بينهما وبين التشبيه التمثيلي بدون الاستعارة
خفي والظاهر الموافقة بينهما في أفراد الطرفين وتركيبهما اه ملخصا من حواشي الحفيد على المطول
والمتنصروي الأطول ما نصه وتقييد مثال التمثيل على كلام السكاكي حيث قال كما في تشبيه مثل اليهود
وإطلاقه على كلام الجمهور حيث قال كما مر جل الشارح الحق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة
ذكرت لوجه الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالقه السيد السند
بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرأه من كيان وأدعى أن تعريفة بما وجهه منتزع من متعدد يتبادر منه
المنتزع من متعدد في طرف التشبيه لا المركب من متعدد هو أجزاءه والاقبال من كيان متعدد يخرج منه ما
ليس طرفاه من كبين فلم يتناول ما مر الأمارة كطرفاه ونوره بان المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل
على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المنافي لاندراج تحت الاستعارة
الحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومباني المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر فمنوع وإنما اختير

اذ ليس لاجتماعهما هيئة
مخصوصة يعتد بها ويقصد
تشبيهها الا أنه ذكر أولا
المشبهين ثم المشبه بهما
على الترتيب (أو مفرق)
وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه
به ثم آخر وآخر (كقوله
النشر) أي الطيب والرائحة
(مسك) والوجه دنا من
وأطراف البنان (عن) هو
شجر أحراب (وان تعدد
طرفه الأول) يعني المشبه
دون الثاني (فتشبيه
التسوية كقوله صدغ
الحبيب وحالي) كلاهما
كالليالي وان تعدد طرفه
الثاني يعني المشبه به
دون الأول (فتشبيه الجمع
كقوله)

بأن يذم إلى حتى الصباح
أغيد مجدول مكان الوشاح
(كأنما يبسم) ذلك
الأغيد أي الناعم البدن
(عن لؤلؤ منضد) أي
منظّم (أو برد) هو حب
الغمم (أو أجاج) جمع
أقحوان وهو ورد له نور
شبه ثغره بثلاثة أشياء
(وباعتبار وجهه) عطف
على قوله باعتبار الطرفين
(اما تمثيل وهو ما) أي
التشبيه الذي (وجهه)
وصف (منتزع من متعدد)

الانتزاع على التركيب ليعلم أن المدار على التركيب الاعتباري والمهمة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقي وليتناول المركب من متعدد وهو أجزاء ومن متعدد في الطرف وكذا سندرد المصنف على السكاكي ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرأه من كيان نعم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه به معناه الاصل تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازاً عن الاستعارة في المفرد فلزم يخص التمثيل بما طرأه من كيان كيف يحترز به عنها فيبين كلامه تناقضاً لكن لا يوجد ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغي أن يحمل ما سياتي على أن الاحتراز بأداة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد إماماً من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب أو تقييد تشبيه التمثيل بقيد والفصل بالتخصيص أولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصاً بما طرأه من كيان لا تنقض تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب اذ قد سبق أن التشبيه بهذا الوجه يحجب المفرد بمركب اهـ (قوله أمرين أو أمور) فيه إشارة إلى نكتة اختيار متعدد على أمور (قوله وقيد الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه مركباً سواء كان حسيماً أو عقلياً أو اعتبارياً وهما وقد تقدمت أمثله مفصلة وذهب الشيخ إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيماً والسكاكي إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسيماً ولا عقلياً فيختصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي اهـ سبرامى وفي اثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام لصاحب الأطول فراجع وكتب أيضاً ما نصه قال في الأطول ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بانه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه في الوصف المنتزع الحقيقي مع أنه ليس بتمثيل أشار إلى دفعه بقوله وقيد الخ ووجه الدفع أن هذا القيد لم يثبت في غير كلام السكاكي فجر ينافي التعريف على وفاق الجمهور اهـ (قوله أي المنتزع من متعدد) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه أي قيد الوجه بكونه غير حقيقي كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكي التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدتين ولم يقيد المنتزع من متعدد اهـ أطول (قوله غير حقيقي) بأن يكون اعتبارياً وهما أفرادهما هنا بالحقيقي ما يقابل الاعتباري الوهمي والمراد بالاعتباري الوهمي ما يشمل النسيان لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب أيضاً قوله غير حقيقي هل المراد غير حقيقي في كل من الطرفين أو يكفي أن يكون كذلك في أحد الطرفين هذا مما لم يتضح لكن المتبادر الأول لانه الفرد الكامل اهـ أطول (قوله عائد إلى التوهم) أي الاعتبار اهـ سم (قوله يعني ما لا يكون الخ) يحتمل صنيع الشارح جعل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل عند الجمهور وخاصة ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وعلى هذا الحمل درج صاحب الأطول وقال أنه أولى ويحتمل حله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا أقرب إلى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الأطول فتأمل (قوله واعتبارياً) عطف تفسيرى اهـ سم (قوله بل يكون حقيقياً) قال في الأطول المراد بالوصف الحقيقي ما يكون منتزعا عنه أو صافاً حقيقياً والافاقية الانتزاعية أمر اعتباري لا وجود له (قوله تمثيل عند الجمهور) لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقياً (قوله اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه) ولا ما يستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه ما وفصل بينه وبين قسميه والانتزاع بمقام التعليم تقديم الفصل لانه وجودي ولانه يندفع طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكأنه نظر إلى أن المجمل أجل اهـ أطول (قوله ما لم يذكر وجهه) أي ذكر اصرح بما فلا يمنع الاجمال ذكر ما يشعر به نحوهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها فان قوله المفرغة الخ مشعر بالوجه كما سياتي (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار به إلى تقدير مضاف في المتن لا حل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز (قوله يفهمه) أي يفهم وجهه اهـ أطول (قوله نحفي) لا يخفى أن المراد الخفي في حد ذاته فلا يخرج عن الخفاء عرض ما يوجب ظهوره كما في هذا الكلام فان وصف الحلقة أظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجري في الفصل أيضاً اهـ أطول ولعل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبه تأمل (قوله لا يدركه) أي لا يدرك وجهه اهـ أطول (قوله الا الخاصة) سواء أدركوه بالبداهة

أمرين أو أمور (كأمر) من تشبيه الثريا وتشبيه مشار النقع مع الاسياق وتشبيه الشمس بالمرآة في كنف الاشل وغير ذلك (وقيد) أي المنتزع من متعدد (السكاكي بكونه غير حقيقي) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كأمرين) تشبيه مثل اليهود بمثل الجار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع باباغ نافع مع السكك والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد إلى التوهم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) أي بخلاف التمثيل يعني ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا من متعدد أولاً يكون وهما واعتبارياً بل يكون حقيقياً فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور ودون السكاكي (وأيضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فنسه) أي من المجمل ما هو (ظاهر) وجهه أو فن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر (يفهمه كل أحد) من له مدخل في ذلك (نحو زيد كالأسد ومنه نحفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه

قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سال عنهم وذكر جارا لله أنه قول الأتباع به فاطمة بنت الخرشب وذلك أنها سألت عن بنى المهلب أفضل
فقلت عمارة لابن فلان بل فلان ١٤٢ ثم قالت شككتم ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها أي هم

متناسبون في الشرف) يتمتع
تعيين بعضهم فاضلا
وبعضهم أفضل منه (أي
كأنها) الحلقة المفرغة
(متناسبة الاجزاء في
الصورة) يتمتع تعييين
بعض أطرافها وبعضها وسطا
لكونها مفرغة مصمتة
الجوانب كالدائرة (وأيضا
منه) أي من الجمل وقوله
منه دون ان يقول وأيضا
اما كذا واما كذا الشعار
بان هذا من تقسيمات الجمل
لامن تقسيمات مطلق
التشبيه أي ومن الجمل
(الم يذكر فيه وصف أحد
الطرفين) يعني الوصف
الذي يكون فيه إيماء إلى
وجه الشبه (نحو زيد اسد
ومنه) أي الجمل (ما ذكر
فيه وصف المشبه به وحده)
أي الوصف المشعر بوجه
الشبه كقولها هم كالحلقة
المفرغة لا يدري أين طرفاها
(ومنه ما ذكر فيه وصفهما)
أي المشبه والمشبه به كإيماء
(كقوله صدقت عنه) أي
أعرضت (ولم تصدق
مواهبه) أي وعادته ظني
فلم يجب كالغيث ان جثته
واذك) أي أتاك (ريقه *)
يقال فعله في روق شبيه
وريقه أي أوله وأصابعه
ريق المطر وريق كل شيء
أفضله (وان ترحلت عنه
لج في الطلب) وصف المشبه
أعني الممدوح بان عطايه
فائضة عليه أعرض أولم

أو بالتأمل فالتقسيم التشبيه وتسميته بالظاهر والخبى تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه
تفصيلا للوجه بارجاع الضمير إلى الوجه ويا به كونه قوله وأيضا منه تقسيم التشبيه قطعا اه أطول وقد
وجه التجويز بان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الوجه (قوله قول من وصف الخ) أي لما
سأله عنهم الحجاج أيهم أشجع (قوله وذكر جارا لله) لانتافي بين ما ذكره وما ذكره الشيخ بل
هما مجتمعان على الصدق تواردا أو بطريق اخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن بنى المهلب) هم ربيع
الكامل وعمارة الرهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على الشارح أن يزيد
لابل فلان مرة ثالثة (قوله شككتم) أي فقدتهم (قوله ان كنت أعلم أيهم أفضل) أي استفهامية فالمعنى
ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر الصلة
لكن الاول هو المناسب لاهم التي في السؤال (قوله المفرغة) قال في القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال
فيه المصمت الذي لا خوف له اه وقال بعضهم المفرغة أي المصبوبة في قالب بعد ان أذيب ما هي منه وفي
سم قوله المفرغة أي المزوجة وكأنه عبر بالافراغ الذي هو صب أصل الحلقة المذاب في قالب لان ما هو
كذلك يكون ممتزجا بالحلل بين أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفها الأعلى والأسفل الملائمان
للافضل والادنى واذالم يعلم الأعلى والادنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال في
العروس ويرد عليه ان الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه ان السالبة المهمة لا تستلزم وجود
موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أي والخوف وهو تفسير لقوله مفرغة قال سم ولعل
التقييد بالجوانب لدفع توهم ان يراد بالمصمتة مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق مع وجود انفصال
في بعض جوانبها فبين هذا القيد ان الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يتبين لها طرف لانها اذا لم تكن
مصمتة الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابلها وسطا اه وقوله ولعل التقييد بالجوانب أي حيث
قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذكر مضاف اليه (قوله وأيضا) قال في الاطول أيضا جملة معترضة
بين المعطوف والعاطف تقديره أض تقسيم للمجمل أيضا أي عاد عودا وفائدة التشبيه على أنه استئناف
تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخبى ومنه يعلم ان المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ما قال
الشارح ان اختيار منه ومنه دون اما وما لا شعاريته من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما
يعتد به لانه لا مجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه ان
لا حصر فيما ذكره اذ يمكن قسم آخر هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت باداة الحصر ولم يجعل
التقسيم رباعيا لعدم الظفر به في كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المفصل وكأنه لم يتعرض له لانه لم
يوجد اذ لا معنى ليراد ما يشعر بوجه المشبه مع ذكره اه (قوله لا من تقسيمات مطلق التشبيه) أي فلفظ
منه يدفع ما يوهمة لفظ أيضا المأتي به في صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم لمطلق التشبيه
(قوله ما لم يذكر الخ) انما قدم العدمي على ما هو وجودي في الجملة وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي
الصرف مع أن حق التعليم يقتضي العكس حفظ الأقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال اه أطول (قوله
يعني الوصف الخ) كما يوصي إليه باضافة الوصف إلى أحد الطرفين لا شعاريته بان المراد وصف يذكر له من حيث
انه طرف أشار إلى ذلك في الاطول وخرج بما ذكر زيد العالم أسدا اذ لا إيماء في العالم إلى الجراءة (قوله نحو زيد
أسد) تمثيل لما لم يذكر الخ (قوله كقولها هم كالحلقة الخ) فان قولها المفرغة لا يدري أين طرفاها مشعر بالوجه كما
بينه سم (قوله ولم تصدق) من حذرب اه أطول (قوله مواهبه) بفتح الباء وضعها مفعولا أو فاعلا لقوله لم
تصدق فانه جاء متعديا ولا زما كذا في يس لكن النصب انما يتأتى على قراءة تصدق بالتحية (قوله ريقه)
أصله ريق (قوله وريق كل شيء أفضله) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعني الافضل (قوله وهو ما ذكر
وجهه) قال في الاطول لما كان في هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكره ما يستتبع وجهه مكان

يعرض وكذا وصف المشبه به أعني الغيث بأنه يصيب الجثته أو ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه أعني الافاضة الوجه
جاء في الطلب وعدمه وجاء في الاقبال عليه والاعراض عنه (واما مفصل) عطف على قوله اما مجمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله ونغمر في صفاء

الوجه داخل في ما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر نبيه على هذا التسامح وعلى منشئه
 اخراجا للتعريف عن الابهام فقال وقد يتسامح الخ والشارح جعله اشارة الى التقسيم بعد التعريف
 بعنى المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدعى)
 وصف آدمجه بالصفاة منى عن كثرة بكاؤه لاشعاره بانغسال المنبع وزوال ما يكدر الدمع منه
 بسبب كثرة ما ينزل من المدامع وبهذا اندفع انه لا كبير مدح في وصف الدمع بالصفاة (قوله وقد
 يتسامح) أى يتجاوزا ما على طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اه لكن قال في الاطول ان ارتكاب
 طريق المجاز ليس تسامحا (قوله بذكر ما) أى ملزوم (قوله مكانه) أى في مكانه بان يؤتى به على طريقته
 من ادخال في علمه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للكلام) أى في شأنه (قوله لا الخلاوة)
 قال في الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الخلاوة ويجعل ثبوته في المشبه على سبيل التخييل كما في
 تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله مبتذل) تفسير لقرب وكذا قوله الأتى غريب تفسير لبعيد
 كما هو صريح الايضاح على ما في يس وكتب أيضا قوله مبتذل الابتذال الامتحان وهو يقتضى كثرة
 الاستعمال فيفيد أنه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكان اتفق أنه لم يكثر استعماله ليس منه
 وليس مراد دليل تعريفه فالحق ان القريب المبتذل شامل لصورتين ما كثر استعماله وما لم يكثر بقيدان
 يسهل الانتقال في كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابتذال ليس للاخراج بل لنظر الغالب اذ يغلب
 في القريب الابتذال اه وفي الاطول تفسير الابتذال بعدم الصيانة بان يناله كل أحد بمجرد توجه اليه
 فلا يمنع منه احتياج الى تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضى كثرة الاستعمال فلا يرد ما هو (قوله وهو
 ما ينتقل فيه) والمنتقل هو المتكلم الذى هو مراد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع (قوله
 لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أراد بظهور الوجه ظهوره في نفسه برده عليه ان ذلك لا يستلزم ظهور
 الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه لا يجوز ان يكون ثبوته للطرفين غير ظاهر وان أراد بظهور ثبوته
 للطرفين ففيه ان كونه جليا لا يستلزم ذلك ويمكن ان يقال قوله لظهور وجهه تعليل على وجه التقييد
 أى التشبيه المبتذل ما ينتقل الذهن فيه من المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه
 وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الظاهر ظاهرا لثبوت الطرفين أيضا كذا في الحفيد على المظول والمختصر
 وعبارة الاطول قوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر
 المفهوم الكلى الذى هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت النفس الى المشبه به من
 غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه في بادئ الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو
 لا يتكفى في الابتذال بل لابد أن يكون انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه
 ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور
 وجهه في بادئ الرأى اه (قوله في بادئ الرأى) جعل القاضى تقديره في آية هو وفي وقت حدوث بادئ الرأى
 على حذف مضافين ولأن تجعله ظرفا تنزليا فيستغنى عن حذف المضاف اه الاطول (قوله مهموزا) أى في
 الحال او بحسب الأصل بان تكون الهمزة قلبت ياء لا تكسار ما قبلها كذا في الاطول (قوله جليا) أى عاما
 (قوله فان الجملة) أى المجمال اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيد هذانم بالنظر الى
 المفصل الذى ذلك المجمال جزء منه تأمل قال سم وكأنه اشارة الى منع ان الجملة أسبق كليا اذرب مفصل
 يكون أكثر تكرارا على النفس من مجمل فيكون أسبق اليها وجوابه أن المراد المفصل لذلك المجمال بان يكون
 جزءا منه والجزء أسبق فليتنامل (قوله من التفصيل) أى المفصل اه يس (قوله من حيث انه شئ الخ)
 هذه الثلاثة كلها جملة لانهما متفاوتة الرتب في الأجمال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلانه
 ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلان التفصيل بتحليل أمر مجمل أو بجمع أمور مجملة
 وأيا كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أى مدرك بالحواس وقوله ناطق أى مدرك للكليات (قوله
 مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق
 نظر فجعل الغلبة جزءا لظهور الذى هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب أن

وادمعى كاللآلى وقد يتسامح
 بذكر ما يستتبعه مكانه
 أى بان يذكر مكان وجه
 الشبه ما يستلزمه أى يكون
 وجه الشبه تابعه لازما
 في الجملة (تقولهم للكلام
 الفصح هو كالعسل في
 الخلاوة فان الجامع فيه
 لازما) أى وجه الشبه
 في هذا التشبيه لازم الخلاوة
 (وهو ميل الطبع) لانه
 المشترك بين العسل
 والكلام لا الخلاوة نفسها
 التى هي من خواص
 المطعومات (وايضاً) تقسيم
 ثالث للتشبيه باعتبار وجهه
 وهوانه (أما قريب مبتذل
 وهو ما ينتقل فيه من المشبه
 الى المشبه به من غير تدقيق
 نظرا لظهور وجهه في
 بادئ الرأى) أى في ظاهره
 اذا جعلته من بداهة
 يبدو اذا ظهر وان جعلته
 مهموزا من بداهة في
 أول الرأى وظهور وجهه
 في بادئ الرأى يكون لاه
 (أما كونه أمرا جليا)
 لا تفصيل فيه (فان الجملة
 أسبق الى النفس) من
 التفصيل ألا ترى ان ادراك
 الانسان من حيث انه شئ
 او جسم او حيوان أسهل
 وأقدم من ادراكه من
 حيث انه جسم نام حساس
 متحرك بالارادة ناطق (أو)
 لكون وجه الشبه (قليل
 التفصيل مع غلبة حضور
 المشبه به في الذهن

أما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبّه به اذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه
الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فإنه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما عني المقدار والشكل إلا أن الكوز غالب الحضور
عند حضور الجرة (أو مطلقاً) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبه حضور المشبه به في الذهن مطلقاً تكون (لتكرره) أي المشبه
به (على الحس) فإن التكرار على ١٤٤ الحس كصورة القمر غير المتخسف أسهل حضوراً مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر

حضور الطرفين في الأزمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستلزم للانتقال من
المشبّه إلى المشبه به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبه) لا يخفى أن غلبة حضور المشبه به عند
حضور المشبه يجمع غلبة حضور المشبه به مطلقاً فلا تقابل بينه وبين قوله مطلقاً إلا أن تقيد الغلبة عند
حضور المشبه بقيس فقط لكن لا يساعده المثال أو يجعل التردد لمنع الخلو أه أطول (قوله لقرب
المناسبة) أي مثلاً اذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقاً أه أطول (قوله اذ لا يخفى أن الشيء الخ) قيل يشكّل
على ذلك قولهم الضد أقرب خطوراً بالبال من غيره قلنا لا أشكال أه يس ولعل وجه عدم أشكاله
أن التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضور الخ) أي فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين إلى الآخر
لاقتراحهما في الخيال (قوله كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز) أورد عليه أن الكوز أيضاً كثير الحضور
مطلقاً في الذهن فلا وجه لجعله ممّا يغلب حضوره عند حضور المشبه لا ممّا يغلب مطلقاً والجواب أن كلا
من الكوز والجرة ممّا يغلب حضوره عند حضور المشبه وممّا يغلب حضوره مطلقاً فصح التشبيه
للقسمين بأهمّ ما شئت فتمثيل كل قسم بأحد هما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا لا ضنة فيه كذا في
الأطول (قوله لتكرره) أول كونه لازماً لما يتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله أسهل حضور الخ) أي
عند سماع لفظ قمر لأن النفس إنما تنتقل بسرعة للآلوف المعتاد مع أن لفظ قمر اسم لذلك الجرم في حالتيه (قوله
غالب الحضور في الذهن) أي لكثرة مشاهدتها فلزم ابتداء التشبيه به السرعة الانتقال إليها وظهور
وجه الشبه فيها وهو الاستدارة والاستدارة (قوله لمعارضه كل الخ) الأخصر والأوضح لمعارضه غلبة
الحضور التفصيل أه أطول (قوله التفصيل) أي في مقتضاه (قوله أي وإنما كان الخ) فيه إشارة إلى أن
قوله لمعارضه متعلق بمخدوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أي في الصورة الأولى وقوله أو التكرار على
الحس أي في الصورة الثانية (قوله في الصورة الأولى) هي غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور
المشبّه (قوله في الثانية) هي غلبة حضور المشبه به مطلقاً (قوله وهو بخلافه) أي يعرف بخلافه (قوله إلى
المشبّه به) أي من حيث أنه مشبه به فلا ينافي ذلك أن تحصل الغربة في تشبيه المألوم باللامع البين حيث
يحتاج في استخراج الوجه بينهما إلى دقة نظر وإن كان الانتقال إلى اللامع من حيث أنه لازم بسرعة على أن
هذا خارج بقوله لعدم الظهور لا اعتباره قيداً كما مر في نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أي في إجراء وجه
الشبه وظاهره ولومع الغلبة أه يس (قوله ما قد سبق) وهي الهيئة المشتملة على كثرة التفصيل (قوله
ولذا) أي لكثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لا يقع أي الوجه (قوله الدائمة الاضطراب)
أنما قيد بالدائمة ليمضي زمان يتمكن فيه من التأمل والتمهل أي الثاني أه سم (قوله الأبعد أن
يستأنف) أي يحدث ولو قال الأبعد أن يتأمل لكان أخصر وأوضح وكتب أيضاً ما نصه أي لا بمجرد نظره إليها
(قوله أو ندور) أي ونحيط بالمشبه به (لا يقال ادراك الوجه في المشبه يزيل غرابته لا نأقول لا يزيلها من حيث
تعلق الوجه بالمشبه به الذي هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الحيثية وكتب أيضاً ما نصه أي وإذا ندر
حضور المشبه به ندر حضور الوجه من حيث اتصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله أما عند حضور المشبه)
قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقاً فتذكر أه أطول (قوله لبعده المناسبة) فلا يحصل
الانتقال بسرعة (قوله كونه وهمياً) أي فلا يدركه ليشبهه به إلا المتسع في المدارك فيستحضره في بعض

منخسفاً (كالشمس) أي
كتشبيه الشمس (بالمرآة
المجولة في الاستدارة
والاستدارة فان) في وجه
الشبه تفصيل لا مالكن
المشبّه به أعني المرآة غالب
الحضور في الذهن مطلقاً
(لمعارضه كل من القرب
والتكرار التفصيل) أي
وإنما كان قلة التفصيل
في وجه الشبه مع غلبة
حضور المشبه به بسبب
قرب المناسبة أو التكرار
على الحس سبباً لظهوره
المودى إلى الابتداء مع
أن التفصيل من أسباب
الغربة لأن قرب المناسبة
في الصورة الأولى والتكرار
على الحس في الثانية
يعارض كل منهما
التفصيل بواسطة
اقتضائهما سرعة الانتقال
من المشبه إلى المشبه به
فيصير وجه الشبه كأنه أمر
جلى لا تفصيل فيه فيصير
سبباً لا ابتداءً (وأما بعد
غريب) عطف على أما
قريب مبتذل (وهو
بخلافه) أي ما لا ينتقل فيه
من المشبه إلى المشبه به إلا
بعد فكر وتدقيق نظر
(لعدم الظهور) أي لضعف

وجهه في بادئ الرأي وذلك أعني عدم الظهور (أما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة) في كف
الاشل فإن وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع في نفس الرأي للمرآة الدائمة الاضطراب الأبعد أن يستأنف تأملها ويكون في
نظره متمهلاً (أو ندور) أي أول ندور (حضور المشبه به أما عند حضور المشبه لبعده المناسبة كما مر) في تشبيه البتة بسمينار الكبريت
(وأما مطلقاً) عطف على أما عند حضور المشبه أي ونذكر حضور المشبه به مطلقاً يكون (لكونه وهمياً) كانياب الأغوال (أو كباخياليا)
كأعلام باقوت نشير * ن علي رماح من زبرجد

الاحيان فيكون ادراكه تعلق وجه الشبه نادرا غير مالوف وكذا القول في المركب الخيالي وكتب ايضا قوله
 لكونه وهميا او مركبا خياليا او عقليا أي ولو كان جليا لا فصيل فيه وبه يعلم أن قوله فيما سبق لكونه
 جليا كثر لا كلى (قوله او عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لا كثر به ولم
 يذ كر وهما فتدبر فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلي اذا كان قليل التفصيل ليس نادرا الحضور اه
 أطول (قوله كمثل النجار الخ) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة اعتبارها كسابق كون النجار حاملا
 لشيء وكون المحمول أبدا نافع وكونه محروما الانتفاع به وكون النحل بمشقة وهذه الاعتبارات المدلولة للقصة
 عقلية وان كان متعلقها حسيما ويحتمل أن يكون معناه مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف وانما ندر
 حضور المركب مطلقا لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الا الخواص فلا يحصل
 سرعة الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع أقسامه السابقة
 ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على أن ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لبقاء الوجه سواء كان الوجه جليا
 أولا وكلامه سابقا دل على أن كونه جليا مطلقا موجب لظهور وجهه فينبغي ما تنافى والتحقيق أن التشبيه
 القريب المبتذل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه جليا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند
 حضور المشبه أو مطلقا والبعيد الغريب ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أو لتفصيل قاصر ندور حضور
 المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا اه أطول (قوله أولقطة تكرره على الحس) أو عدم تكرره عليه أو
 عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكرسي ودار التواب والعقاب واستغنى بذ كرقة التكرار عنهما
 لانهما أولى بعلمية الندور مطلقا ولأن تجعل قلة التكرار كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا للجميع
 اه أطول (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أي مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعم من المشبه به
 الغريب بأن يوجد مع غيره كما يوجد مع غيره فلا يلزم غرابته لعدم ندرته وحاصل الجواب أن فرض الكلام
 فيما إذا كان وجه الشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه به أو لم يكن مختصا به
 لكن انما يوجد فيه أو في مثله في الغرابة وأما أن وجد فيما لا يندر حضوره وان كان يوجد أيضا في نادر
 الحضور كان العدول الى نادر الحضور مع ابتداء الوجه وجوده في غيره عديم الفائدة فلا يكون
 مستحسنا ولا يدخل في جملة الغريب فانك لو قلت والشمس كالمرآة في كفا الأشل في كونها جرم لم يكن من
 الغريب لوجود الجرمية في الجبل مثلا فلا يندر حضوره ولا يكون من الغريب فتدبر اه ع ق وقوله
 وحاصل الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر وأما حاصل جواب الشارح فهو أن وجه التشبيه بين
 الطرفين من حيث أنه وجه بينهما فرع عنهما فلا يعقل إلا بعد تعقلهما وان كان من حيث ذاته قد يوجد
 مع غيره فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لبقاء وجه الشبه لان ذلك
 لا من حيث أنه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله لانه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم يعلموا عدم
 ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما علوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه
 الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه اه فترى (قوله انما يطلب بعد حضور
 الطرفين الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من أن ظهور الوجه في بادئ الرأي سبب للانتقال من
 المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به فينا في هذا
 البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب الانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث هو
 مشبه به فلا تنافي اه أطول (قوله فاذا ندر حضورهما) أي حضور مجموعهما لان النادر حضوره هو
 المشبه به وقوله ندر التفات الذهن الخ أي من حيث تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل)
 أي في وجه الشبه (قوله أن ينظر) أي يتأمل (قوله لشيء واحد) أي في تشبيه مفرد بمفرد وقوله أو كثر أي في
 غير تشبيه المفرد بالمفرد وكتب أيضا قوله لشيء واحد أي كالوجه في تشبيه الثر يا بالعنفود فانه أشياء اعتبر
 تضامها من شكل أجزامها ولونها ومقدار مجموعها والموصوف شيئا واحدا وقوله أو كثر أي اثنين كافي
 الوجه في تشبيهه مشار النفع مع السيوف فقد اعتبرت فيه أوصاف تضامتها والتامت من لون الغبار والسيوف

(او مركبا (عقليا) كمثل
 النجار يحمل اسفارا وقوله
 (اولقطة تكرره) أي المشبه به
 (على الحس كقوله والشمس
 كالمرآة) في كفا الأشل فان
 الرجل ربما ينقضي عمره
 ولا يتفق له أن يرى مرآة
 في يد الأشل (فالغرابية فيه)
 أي في تشبيهه بالشمس
 بالمرآة في كفا الأشل (من
 وجهين) أحدهما كثرة
 التفصيل في وجه الشبه
 والثاني قلة التكرار على
 الحس فان قلت كيف يكون
 ندرة حضور المشبه به سببا
 لعدم ظهور وجه الشبه
 قلت لانه فرع الطرفين
 والجامع المشترك بينهما
 انما يطلب بعد حضور
 الطرفين فاذا ندر حضورهما
 ندر التفات الذهن الى ما
 يجمعهما ويصلح سببا
 للتشبيه بينهما (والمراد
 بالتفصيل أن ينظر في
 أكثر من وصف واحد
 لشيء واحد أو أكثر

وحركات السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان واماً أكثر من اثنين كما في آية كفاء أنزلناه من السماء الآية فان الوجه متعلق بأكثر من اثنين (قوله بمعنى أن يعتبر الخ) تفسير لقوله ان ينظر الخ (قوله وجودها) أي جميعاً وقوله أو عدمها أي جميعاً وكتب أيضاً قوله وجودها أي كافي الوجه في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية والوجه في بيت بشار كأن مثار النقع الخ وقوله أو عدمها أي كافي تشبيه وجود عدم النقع بعدم في نفي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أي كافي تشبيه سنان الرمح بسنابل اه ع ق (قوله كل من ذلك) أي المذكور من الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجوه) أي اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة في أحوال الموصوف الأربعة الواحد والاثنين والثلاثة والاكثر ايس وكتب أيضاً قوله على وجوه كثيرة أي في الوجود اما ان يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء آخر كما في تشبيه الثريا بالعنقود وكافي بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار خصوصية في جنس منها كما في تشبيه عين الديك بشر الناري المقدار والشكل والحجرة فأنك لا تريد جنس الحجرة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين كما في تشبيه الشمس بالمرآة في الاستدارة والاستنارة فأنك تريد استدارة واستنارة خصوصيتين بكونهما في المرآة أو ما العدم فاما عدم كل وصف كما في تشبيه وجود عدم النقع بعدم في نفي كل وصف نافع واما عدم وصفين خصوصيين كتشبيه زيد وعمر وفي عدم الاعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدماً والبعض وجوداً اما أن يكون العدم عدم وصف واحد أو عدم وصفين اما مع مطلق وجود الوصف أو مع وجوده ووجود خصوصية الى غير هذا مما تقرر في التفصيل اه ع ق (قوله أعرفها) أي أحسنها وأشدها قبولاً عند أولى المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف كاعتبار نفي الجميع ولم يتعرض لأعرف هذين الوجهين ويحتمل أنه الأول ولذا بدأ به كذا في يس (قوله أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أي وليس معنى أن تدع بعضها أن تسقطه وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون الاعتبار في التشبيه الا البعض الماخوذ فان كان واحداً كان وجه الشبه واحداً لا تفصيل فيه وان كان متعدداً كان وجه الشبه أموراً فانظر فيها واعتبر الجميع وتكون ملاحظة ما تتركه كالعدم في باب التشبيه اه أطول وكتب أيضاً قوله وعدم بعضها فان قلت فإذا كان المشبه به مما لم ينعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به في الهيئة الملتزمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالشبه به حينئذ أمر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه أمر انظر فيه في أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظراً الى بادئ الرأي وميز بين القسمين لان في القسم الأول مزيد دقة وفضيلة اعتمال ولذا أقدمه اه أطول (قوله رديئة) امرأة كانت تحسن صنع الرماح وهي امرأة السهم كان أيضاً يحسن ذلك (قوله سنابل) أي لمبله سنابل فهو من إضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يتصل بدخان انما ترك الاتصال بالدخان ونفاه لانه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه أنه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود بعضها كان أعرف حتى انه اذا قيل زيد كعمر وفي مجموع الجين وعدم الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تشبيه وحينئذ يكون معنى الكلام أن التفصيل يزداد حسناً عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف وذلك لان الاقرب اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع ق وكتب أيضاً ما نصه اللهب شعلة نار يعلوها دخان كذا في حواشي السيد (قوله فاعتبر في اللهب) يشعر بان المشبه به اللهب وأن قوله سنابل بمعنى لمبله وسنابل فهو من إضافة الصفة الى الموصوف كذا في سم (قوله ونفاه) عطف تفسير أي اعتبر عدمه (قوله وأن تعتبر الجميع) أي ان تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضاً انما يكون أعرف ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج الى تنبيه وتدقيق نظر كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية قال الفري فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأني أن تعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اه (قوله وكلما كان التر كيب) أي في وجه الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر

بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلا قال (ويقع) أي التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها أن تأخذ بعضها) من الاوصاف (وتدع بعضها) أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما في قوله جلت رديئة) يعني ربحاً منسوبة الى رديئة (كان سنان سنابل لم يتصل بدخان) فاعتبر في اللهب الشكل اللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه (وان تعتبر الجميع كما في تشبيه الثريا) بعنقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك (وكلما كان التر كيب) خيالاً كان أوعقلاً

(من أموراً كثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر (و التشبيه البليغ ما كان ١٤٧ من هذا الضرب) أي من البعيد الغريب

أه أطول وما مصدرية ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله أبعد) أي عن الابتدال لبعده تناوله لمطلق الناس بل إنما يتناول حيثئذ لا ذكاء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كما في قوله تعالى كما أنزلناه إلى قوله بالأمس فإن الوجه يؤخذ من هذه الجملة كلها فيحتاج إلى مزيد دقة فيكون هيئته تركيبة غاية في اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ) المراد بالبليغ هنا الذي يتخاطب به أذكى البليغ أو البليغ بمعنى الوصل إلى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فإن المبتذل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما يقال البلاغة لا يوصف بها إلا الكلام والمنسكح والتشبيه ليس شيئاً منها فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريباً أو قريباً فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعي تشبيهاً قريباً فلا يكون الغريب بليغاً كذا في الأطول أه (قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لأن الظاهر حيثئذ عوده إلى ما كان تركيبه من أموراً أكثر (قوله ولأن نيل الشيء بعد طلبه) أي والغريب المذكور لا ينال إلا بعد التامل والطلب وكتب أيضاً قوله ولأن نيل الشيء بعد طلبه الذول تنافي بينهما وبين ما يستعملونه من أن حصول نعمة غير مترتبة الذان الطلب لا ينال الحصول الغير المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فإذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة أه أطول (قوله إذا كان سببه لطف المعنى) أي لا خلافاً في النظم أو في الانتقال فانه إذا كان سببه ذلك كان التعميد المعنوي المحل بالفصاحة فقوله وإنما يكون الخ دفعاً لاعتراض (قوله أو ترتيب) أي كما في آية أنما مثل الحياة الدنيا الآيات وقوله وبناء ثان على أول تفسير أي لأن المعاني الشريفة يقوى بعضها بعضها ولائها آخرها فإذا كان سبب الحاجة إلى التامل ردلاً لا تخلفاً قبله وعرضه عليه ليقوى به ويتم بهما المعنى ويدرك حسن الهيئة الاجتماعية وتسرى النفس بعد نظرها بالمعنى كان غاية في الحسن (قوله وردت إلى سابق) أي من حيث بناؤه عليه وهو واضح لما قبله (قوله بما يجعله غريباً) فيكون هذا التصرف مانعاً من سببية ظهور الوجه للابتدال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم وقوله شمس نهارنا فاعل مؤخر هذا هو المبتدأ وروى جعل هذا الوجه فاعلاً كناية عن الشمس وشمس نهارنا مفعول كناية عن الممدوح لكان غاية في اللطف حيث عزل الشمس عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمراً مقررراً (قوله الوجه) استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشئ المتلبسة بوجه ليس فيه حياة أه فنرى (قوله فتشبيه الوجه الخ) أي الذي تضمنه جعل الوجه أعظم من الشمس لدلالته على المشاركة في أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم حيائها حيث لقيته ولم تستمر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكناية الاصطلاحية والذي يمنع من التصريح به شدة زيادة الوجه في الحسن عن الشمس بحيث لو كان عندها حياة لسيرت وجهها منه إذ أضاف كانه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الأول في لم تلق (قوله الآن حديث الحياة) أي نفي الحياة عن الشمس في لقيها وجه المحبوب (قوله أخرجه إلى الغرابة) لأن ادراك الوجه على وجه زيادته في وجه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير لكفى (قوله وعارضته) تفسير (قوله فهو فعل ينشئ عن التشبيه) أي فيكون التشبيه مصرحاً أه أطول وغيره (قوله عزماته) جمع عزمة للزعم وهو إرادة الفعل مع القطع عليه وقوله ثواباً من ثقبه بمعنى خرقة أي نوافذ في الأمور كالنجم الذي يخرق الظلمة وينفذ فيها وقال الشارح أي لوامعاً وكأنه جعله من ثقب النار أي اتقدت أه أطول (قوله ثواباً) حال لأن مثل معنى مماثل أه حفيد أي فصيح اتیان الحال من المضاف إليه لأن المضاف عامل معنى (قوله أي لوامعاً) أي بلعناً بحيث تنفذ أشعتها في خلال الظلم وكتب أيضاً قوله أي لوامعاً بالصرف محكاة للفسر المصروف في البيت للضرورة (قوله فتشبيه العزم) أي الإرادة بالنجم أي في الثقب وهو التقو الذي هو في كليهما تخيل لأنه في العزم بلوغه المراد وفي النجم تقوده في الظلمات بأشراقها وذلك التشبيه مبتذل مشهور لكن ادعى أن مع ثقب الإرادة وصفاً رائداً وهو عدم القول أي عدم

دون القريب المبتذل (أغرابته) أي لكون هذا الضرب غريباً غير مبتذل (ولأن نيل الشيء بعد طلبه) (الذ) وموقعه في النفس اللطف وإنما يكون البعيد الغريب بليغاً حسناً إذا كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض وبناء ثان على أول وردت إلى سابق فيحتاج إلى نظر وتامل (وقد يتصرف في) التشبيه (القريب) المبتذل (بما) يجعله غريباً (ويخرجه عن الابتدال) كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الأوجه ليس فيه حياة

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل الآن حديث الحياة وما فيه من الدقة والحقائق أخرجه إلى الغرابة وقوله لم تلق إن كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه منكى غير مصرح وأن كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينشئ عن التشبيه أي لم تقابله في الحسن والبهاء الأوجه ليس فيه حياة (وقوله عزماته مثل النجوم ثواباً) أي لوامعاً (لأن) لثاقبات أقول (فتشبيه العزم بالنجم مبتذل الآن) اشتراط عدم القول أخرجه إلى الغرابة (وينشئ) مثل (هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) لتقييد التشبيه

أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودي أو عدمي يدل عليه بصريح اللفظ أو سياق الكلام (وباعتبار) أي والتشبيه باعتبار (أداته) أمراً مذكوراً وهو

ما حذفت أداته مثل وهي تمرر السحاب (أي مثل مر السحاب) (ومنه) أي من المؤكداً أضيف المشبه به إلى المشبه به بعد حذف الأداة (نحو والريح تعبت بالغصون) أي تميلها ١٤٨ إلى الأطراف والجوانب (وقد جرى ذهب الأصيل) هو الوقت بعد العصر إلى الغروب

بعد من الأوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة كقوله

ورب نهار للفراق أصيله *
ووجهي كاللؤلؤ ممتنا
فذهب الأصيل صفرة
وشعاع الشمس فيه
(على لجين الماء) أي
على ماء كاللجين أي الفضة
في الصفاء والبياض وهذا
تشبيه مؤكد ومن الناس
من لم يميز بين لجين الكلام
ولجينه ولم يعرف هيجانه من
هيجانه حتى ذهب بعضهم
إلى أن اللجين إنما هو بفتح
اللام وكسر الجيم يعني الورق
الذي يسقط من الشجر
وقد شبه به وجه الماء
وبعضهم إلى أن الأصيل
هو الشجر الذي له أصل
وعروق وذهبه ورقه الذي
اصفر يبرد الخريف وسقط
منه على وجه الماء وفساد
هذين الوجهين غنى عن
البيان (أو مرسل) عطف
على إمام مؤكد (وهو
بخلافه) أي ما ذكر أداته
فصار من سلام التأكيد
المستفاد من حذف الأداة
المشعر بحسب الظاهر
بان المشبه عين المشبه به
(كما مر) من الأمثلة
الذكورة فيها أداة التشبيه
(و) التشبيه (باعتبار
الغرض إمام مقبول وهو
الوافي بأفادته) أي أفادة

الغنية فصارع غريباً (قوله ما حذفت أداته) أي تركت بالكسبة بحيث لا تكون مقصورة في نظم الكلام
فزيد في جواب من قال من يشبه الأسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لأن المؤكد لان التقدير يشبه
زيد فهو لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فحذف الأداة تركها بالكسبة بحيث لا تقدر في نظم الكلام بل
يجعل الكلام خلوا عنها مشعر بان المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مثل وهي تمرر
السحاب إذا كان في تقدير مثل مر السحاب تشبيه مرسل ويدعوى أن مرور الجبال عين مر السحاب
تشبيه مؤكد قاله في الأطول وكتب أيضاً قوله وهو ما حذفت أداته سمي مؤكداً قال سم لا شعاعه بحسب
الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما ستأتي الإشارة إليه لكن هذا التوجيه لا يأتي فيما أضيف فيه المشبه
به إلى المشبه إلا أن يلاحظ أن الأضافة للبيان (قوله وهي) أي الجبال يوم القيامة (قوله أي من المؤكد)
قال في الأطول أي قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بان المشبه به وضع في الأول
موضع أداة التشبيه وهما لم يوضع موضع بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافاً إلى المشبه أو نقول في
الأول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن إذاً يصح أن يقال مثل لجين الماء وجعل منه
بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب إليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين أفادة واضحة (قوله والريح)
الواو حالية وقوله وقد جرى إمام عطف حال على حال وأما تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة أم أطول
بحروفه (قوله أي تميلها) برفق لا بعنف ففيه مدح للريح بالاعتدال أم أطول (قوله والجوانب) لعله
تفسيرى أم سم (قوله بعد الخ) ولهذا خصه بالذكر أم سم (قوله كقوله الخ) استشهد بوصفه بالصفرة
(قوله متناسب) أي في الصفرة (قوله فذهب الأصيل) فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الأضافة
إلى الأصيل أم أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) إمام عطف تفسيرى إشارة إلى أن صفرة هي شعاع
الشمس الملقى فيه أو جلة عالية أي والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لأن اصفرار شعاعها في هذا الوقت
يوجب اصفراره أفاده سم (قوله على لجين الماء) هذا محل التمثيل كما في الأطول (قوله بين لجين الكلام)
استعار اللجين واللجين للجد من الكلام والردى عنه والهيجان ككتاب له معان منها الخيار والهيجان
ككريم له معان منها الرجل اللثيم استعاره هنا للردى عن الكلام ولأن تجعل الموضوع الثلاثة من
أضافة المشبه به إلى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلل إلى ومخالفته في اللجين وقوله وبعضهم هو
الزورنى ومخالفته في الأصيل وذهبه (قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما الأول فلأنه لا معنى لتشبيه وجه
الماء بمطابق الورق الساقط من الشجر وأما الثاني فلأنه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر
الذي له أصل وعروق فلا وجه لأضافة الذهب إلى الأصيل حينئذ وأما ما ذكره الشارح فعنى لطيف مشتمل
على صفة مراعاة النظير أعني الجمع بين الذهب والفضة كذا في الفنى (قوله أي ما ذكر أداته) أي لفظاً أو
تقديراً فإن قلت إن زيدا كالأسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلات اعتبر في المؤكد
والمرسل التأكيد بالنظر إلى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه أم أطول وفي
كلام الشارح ما يدفع السؤال (قوله المشعر) أنظر رأي شعاع فيما إذا أضيف المشبه به إلى المشبه إلا أن يكون
بمراعاة الأصل أم سم وتقدم جواب آخر (قوله إمام مقبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه
فقط مجرد اصطلاح والافتقار إلى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو الطرف فهو مردود كذا
في الأطول (قوله كان يكون المشبه به أعرف شيء) قال في الأطول الأولى أعرف الطرفين أم يعنى فالشرط
الأعرفية بالنسبة إلى المشبه فقط (قوله في بيان الحال) أي حال المشبه أي فيما إذا كان الغرض بيان الحال
وكتب أيضاً ما نصه ظرف مستقر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بكون أو بحذف أي هذا
في بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أم شيء) الأولى أو أم الطرفين والظاهر الواو فتدبر أم أطول

(قوله)

الغرض (كان يكون المشبه به أعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال أو)
كان يكون المشبه به (أتم شيء فيه) أي في وجه التشبيه

(قوله في الحاق الخ) وفي التقرير أيضا اه أطول (قوله معروفه) تفسير مسلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغي تقييد قسيميه أيضا به كما لا يخفى فلو أنزع عن قوله في بيان الامكان لاممكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد اه أطول (قوله في بيان الامكان) وكذا في التزيين والتشويه انظر الاطول (قوله بان لا يكون على شرط المقبول) بان لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله * كما أبرقت قوما عطاشا غمامة * من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشرط الأول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود كذا في سم (قوله خاتمة في تقسيم الخ) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحيث لا يعمد إلى أن لا يفصل بينهما وبين بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والأداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع أنه لا مدخل للغرض فيه لأن شدة مناسبه للاستعارة في تضمينه المبالغة في التشبيه دعت إلى أن لا يفصل بينهما وبين الاستعارة مهما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر الأركان) المراد بذكر الوجه والأداة هنا ما يشمل التقدير ويحذف هاتر كهما لفظا وتقديرا فان مدار المبالغة في زيد أسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالأسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجامع التقدير في النظم ويذكر المشبه الأتيان به لفظا ويحذفه تركه لفظا قاله في الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار ذكر الأركان لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الأركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة اه أطول (قوله باعتبار ذكر الأركان) أي كلها وقوله وتر كها أي ترك بعضها (قوله والمشيبه به مذ كور قطعا) أورد عليه جواز حذفه في جواب من يشبه الأسد حيث يجاب بقولنا زيد وحيث تتركب المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسيد في شرحه ما للفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسمية يمنع وقوعه في كلام البلغاء ولا يخفى ضعفه إذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقائم ولا معنى لمنع الوقوع في كلام البلغاء لأنه حذف قياسي لا يوقف وقوع مثله في كلام البلغاء على السماع بل الجواب أنه نادر بالقياس إلى سائر المراتب فلذا لم يلتفت إليه أو أن الجواب في حكم السؤال ومطابق له فكيف ظهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الأداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا اه أطول (قوله نصير ثمانية) ولك في ضبط المراتب الثمانية أن تقول إن الوجه والأداة امام ذكران معا ومحذوفان معا والمذكور الوجه فقط والأداة فقط وعلى التقدير الأربعة أما أن يذكر المشبه أولا (قوله باعتبار ذكر أركانه) من البين أنه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الأركان فضلا عن قوة المبالغة وإن جعل الكلام إيماء إلى أن أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار أحد المذكورين كذا وكذا ولا يتوقف على أن يكون لكل من المذكورين ذلك فليكن ذكر جميع الأركان مما لا مدخل له في هذا الحكم تكلف جدا وإن حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لا من أعلى مراتبها لانه لا قوة لمادونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعدم من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما أيضا أعلى المراتب في قوة المبالغة بل أعلى المراتب في المبالغة ولو قال وأعلى مراتب التشبيه في المبالغة لم يتجه هذا اه أطول (قوله فقوله) تقرير على قوله إذا كان الخ (قوله متعلق باختلاف الخ) لعل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير في نظم الكلام والافلاش أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب كائنه بهذا الاعتبار فلا حاجة إلى اعتبار تعلقه باختلاف الدال عليه سوق الكلام كذا في الفري وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الدال على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضا ما نصه وقال في الاطول قوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من إضافة المراتب إلى التشبيه فانه في معنى مراتب ثبوت التشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أي قوة وضعفا (قوله وكأن زيد الأسد) فيه مبالغة ليست في الكاف لانه لا يظن الاتحاد بين زيد والأسد أو الشك فيه فالقول بان في لفظ كأن أفادة الشك الموهن أمر التشبيه وهم اه فترى أيضا هو بمنزلة أن زيدا كالأسد وله مذايرى بعض النحاة أن كنه مركبة من كاف التشبيه وأن المكسورة وأن أصل كان زيدا

(في الحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون أشبه به (مسلم الحكم فيه) أي في وجه التشبيه (معروفه) عند المخاطب في بيان الامكان أو مردود عطف على مقبول (وهو بخلافه) أي ما يكون قاصرا عن أفادة الغرض بان لا يكون على شرط المقبول كما سبق ذكره (خاتمة) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتر كها وقد سبق أن الأركان أربعة والمشيبه به مذ كور قطعا فالمشيبه امام ذكر أو محذوف وعلى التقديرين فوجه التشبه امام ذكر أو محذوف وعلى التقديرين فالأداة امام ذكر أو محذوفة نصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة) إذا كان اختلاف المراتب وتعدد (باعتبار ذكر أركانه) أي أركان التشبيه (أو بعضها) أي بعض الأركان فقوله باعتبار متعلق باختلاف الدال عليه سوق الكلام لأن أعلى المراتب انما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لأن اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به نحو زيد كالأسد وزيد كالذئب في الشجاعة وقد يكون باختلاف الأداة نحو زيد كالأسد وكأن زيد الأسد

وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها | ١٥٠ | أو بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والأداة فاعلاها والا

أسدان زيدا كاسد كما تقدم بيانه كذا في الأطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه نحو زيد كلاسدي كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا في الشجاعة ولم يتعرض المصنف لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها والخروج اللغة والنحو عن عهدتنا انما المتعلق بفننا الاختلاف بالذکر والحذف أفاده في الأطول (قوله بانه ان ذكر) الباعضية متعلقة بيهكون بعد تقييده بقوله باعتبار أو بدل من اعتبار (قوله والا) أي والا يحذف الوجه والأداة معا بان حذف أحدهما فالنفي راجع إلى حذف الوجه والأداة معا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والأداة والقربة على ذلك ما سأتى فلا يقال يصدق هذا النفي على قولنا كلاسدي في الشجاعة مع أنه سيذكر أنه مما لا قوة له أصلا وكتب على قوله يصدق هذا النفي الخ مانعه أي كما يصدق على صورتين من المنوسطين كلاسدي زيد أسدي في الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بما سلكه الشارح بل هو وارد على المتن مستلزامان كلاهما في مراتب التشبيه في قوة المبالغة فالاختلاف باعتبار ذكر الأركان أو بعضها في كلامه انما هو في تلك المراتب تدبر (قوله حذف وجهه وأداة فقط أو مع حذف المشبه) هاتان الصورتان متساويتان كما في المطول وكتب أيضا قوله أو مع حذف المشبه أي مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو أعرض عنه وتركه بالسكينة لترقى من التشبيه إلى الاستعارة اه أطول (قوله ثم الأعلى بعد هذه المرتبة) فتم للتراخي في المرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت ما فيه ولأن تفسيره بان بعد هذه المرتبة العليا حذف الخ بقربة قوله ولا قوة لغيرهما فلا يرد عليه ما عرفت من لزوم كونها أعلى بعد المرتبة الأولى فيمنافيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا في الأطول وقال الفري ينبغي أن يتجرد الأعلى أي في عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الأربع اه أي لا علو في قوة المبالغة كما هو فرض الكلام بل ولا في المبالغة (قوله لغيرهما) أي غير حذف الوجه والأداة معا بصورتيه وحذف أحدهما فقط بصورة الأربع وفي بعض النسخ لغيرها أي غير الصور الست اه والحاصل أن المراتب الثمانية منها اثنتان فيهما من يد مبالغة في التشبيه هما ما حذف وجهه وأداة مع حذف المشبه وبدونه وأربع فيهما مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه وأداة مع حذف المشبه أو ذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والأداة في شرح المفتاح بان المبالغة في الأول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بان الثاني أقوى واختاره السيد السند وأنكر كون الأول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه أن في حذف الأداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه العموم وجه الشبه وفيه نظران الشركة في جميع الأمور أيضا تنفي المغيرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الأداة يوجب المغيرة لانه نقول صحة الجمل أيضا توجب المغيرة ويمكن أن يقال تسكفي المغيرة بحسب التعقل في صحة الجمل دون التشبيه فعموم الوجه يخصص بما يجامع الاثنينية اه أطول (قوله وبيان ذلك) أي أن الأعلى حذف الوجه والأداة ثم حذف أحدهما وأنه لا قوة لغيرهما اه سم (قوله اما بعموم وجه الشبه) أي وذلك حاصل عند حذفه اذ عند حذف الوجه تذهب النفس إلى كمال التشبيه بين الطرفين برلسي اه سم (قوله ظاهرا) أي في ظاهر الحال وأما في نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التي قصد اشتراك الطرفين فيها (قوله أو يحمل المشبه به على المشبه) أي ظاهرا وأما في الحقيقة فلاجل ففي كلامه حذف من الثاني لدلالة الأول وقوله بانه الخ تصوير للعمل وقوله هو هو هو الأول ضمير فصل والثاني خبران

الحقيقة والمجاز

(قوله أي هذا الخ) إشارة إلى توجيه التركيب بانه حذف فيه المبتدأ والمضاف إلى الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه اه فترى (قوله كالأصل للمجاز) المناسب لقوله فرع الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا باسقاط السكاف أو يقول كالفرع بزيادة السكاف ويمكن توجيه زيادة السكاف في كالأصل بانه قد يوجب المجاز بدون الحقيقة فلم يكن المجاز لازما لابتداء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل بمنزلة لان الغالب ابتداء عليها وعدم زيادتها بعد لان قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال أو يقال المراد

اختلاف الطرق دون الحقيقة لأنها لما كانت كالأصل للمجاز اذا استعمال في غير ما وضع له الاستعمال

فتوسط وقد توهم بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة فاعترض بانه لا قوة للمبالغة عند ذكر جميع الأركان فالاعلى (حذف وجهه وأداة فقط) أي بدون حذف المشبه نحو زيد أسدي (أو مع حذف المشبه) نحو أسدي في مقام الاخبار عن زيد (ثم الأعلى) بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أي وجهه أو أداته (كذلك) أي فقط (أو مع حذف المشبه) نحو زيد كلاسدي ونحو كلاسدي عند الاخبار عن زيد ونحو زيد أسدي في الشجاعة ونحو أسدي في الشجاعة عند الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعني ذكر الأداة والوجه جميعا المامع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كلاسدي في الشجاعة أو كلاسدي في الشجاعة خبرا عن زيد وبيان ذلك أن القوة أما بعموم وجه الشبه ظاهرا أو بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو فاشتمل على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط

والله أعلم
الحقيقة والمجاز
هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان أي هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصد الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز اذ به يتأق

الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرع غالباً (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله في الموضوع له أولاً وليس كذلك فينبغي أن يجعل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الأعم الأغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة أي فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال وكتب أيضاً ما نصه وقال في الأطول ذكر الحقيقة تنبيهاً على أن بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لأنها ضد له والأشياء انما تتبين باضدادها وقد مرها لأن مدار الحقيقة وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعني لازم الموضوع له اه (قوله لئلا يتوهم أنه) أي القيد وانما قال يتوهم لأنه في التحقيق لا يقابلها إذا المراد بالغوى ما للغة فيه مدخل وهما كذلك لا يقال الاطلاق يتوهم ادخال العقلين لا نقول الحقيقة والمجاز عند الاطلاق لا يتناولهما الا لا بد من تقييدهما بالعقل (قوله مقابل للشرعي والعرفي) فيخربان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) أثرها على الضمير تنبيهاً على اختلاف المراد فان الأول من جملة اسم البحث اه أطول (قوله من حق) بابه ضرب ونصر (قوله والناء فيها للنقل الخ) معنى كون الناء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن اللفظ اذا صار بنفسه اسماً للغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفاً كانت اسميته فرعاً لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر فنجعل الناء علامة للفرعية كما جعلت علامة في رجل علامة لكثرة العلم ببناء على أن كثرة الشيء فرع تحقق أصله اه فزى وكتب أيضاً قوله للنقل الخ هذا ما عليه الجمهور وقيل للتأنيث أما على كونها بمعنى فاعل فواضح لان فعلاً بمعنى فاعل يذكروا مؤنث سواء جرى على موصوفة أولاً وأما على كونها بمعنى مفعول فتقدر منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفة لان استواء المذكر والمؤنث فيه اذا ذكر موصوفه لا اذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقة المركبة كقام زيد الا أن تؤول الكلمة بان يراد بها ما يشمل الكلمة حكماً ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة وعرف المفردة بما ذكره كما فعل في المجاز لكان أحسن وقال في المطول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الالماء هو الأصل أعني الحقيقة المفردة (قوله في اصطلاح الخطاب) أي في مصطلحاته وفي بعض النسخ في اصطلاح به الخطاب وكتب عليها الأطول ما نصه في تقديم الظرف يعني قوله به إشارة لطيفة الى أن الخطاب لا يكون باصطلاحين وكتب أيضاً ما نصه قال في الأطول ثم استعمال الاصطلاح بوجوب اخلال التعريف اذا لا يطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالأولى في وضع به الخطاب وأما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بان الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشيء لان وحدة الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح الخطاب وقوله فالأولى الخ فيه إشارة الى امكان تصحيح لتعريف بان يراد بالاصطلاح مطلق العرف المتناول للغة والشرع والعرف العام لا المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله وأما ما يقال الخ قال الحفيد بعد ذكره الايراد والجواب ان المراد بوضع كل طائفة واصطلاحهم أعم من أن يكون صادراً عنهم بنفسهم أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحي أو العلم الضروري وهم متمسكون به ومتخاطبون به في محاوراتهم اه وقوله لا يصح على مذهب الخ أي لان ظاهر قولنا وضعت في اصطلاح الخطاب أن الواضع أهله (قوله الخطاب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير قاصر اذا المتبادر الخطاب بتلك الكلمة بل عدول مع الزجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل في الحقيقة الحقائق الموردة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا أر يد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول (قوله مما لا معنى له) أي صحيح لان الاستعمال اذا عُد في يتبادر أن مجرور في هو معنى اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد يقال بدفع هذا التبادر (قوله فيما) أي معنى وضعت له وكتب أيضاً قوله مما لا معنى له صحيح في الأطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالاستعمالة بعد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح أي المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب ونظر اليه فجعل الشارح تعلقه بالمستعملة مما لا معنى له غير معتمد اه (قوله نخوخذ هذا الفرس الخ) فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز ولا ينبغي أن اللفظ المستعمل فيما

فرع الاستعمال فيما وضع له حوت العادة بالبحث عن الحقيقة أولاً (وقدنا يقيدان باللغويين) ليتبين عن الحقيقة والمجاز العقلين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي والعرفي (الحقيقة) في الأصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت أو بمعنى مفعول من حقيقة أثبتته نقل الى الكلمة الثانية أو المثبتة في مكانها الأصلي والناء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وهي في الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أي في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له) في اصطلاح الخطاب أي وضعت له في اصطلاح به وقع الخطاب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف أعني في اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالاستعمالة على ما توهمه البعض مما لا معنى له فاحترز بالاستعمالة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازاً وبقوله فيما وضعت له عن الغلط ونحو هذا الفرس مشيراً الى كتاب

وضع له غلطاً أيضاً ينبغي أن يخرج عن التعريف كأن يتلفظ بالإنسان موضع البشر غلطاً فإنه ليس حقيقة
 إذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور فينبغي أن يراد بالمستعملة المستعملة قصداً كما هو المتبادر من
 الأفعال الاختيارية فتخرج الغلط مطلقاً من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه أطول
 وهو مندفع بحمل الحفيد الغلط في كلام الشارح على الخطأ على سبيل القصص لا السهو وإن زعم أنه على
 قانون الوضع من القوم ولا اثبات وضع من عنده اه فيكون الغلط على سبيل السهو خارجاً بالمستعملة
 وعلى سبيل القصص خارجاً بقولنا فيما وضعت له فغاية الأمر أن الشارح لم يتعرض لخروج الغلط على سبيل
 السهو بقيد المستعملة هذا وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصداً في غير ما وضع له وهو ما وضع له
 في زعم المستعمل غير حقيقة وسيأتي عن سم في تعريف المجاز خلافه وأن الذي ليس بحقيقة هو الخطأ
 قصداً الذي لم يبين على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بأن يراد بقوله بأن يزعم أنه الخ أي بأن
 يظهر أنه الخ تأمل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم إن الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج
 بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكانه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية وأعلم أنه اختلف فيها
 فقبل حقيقة وعليه فيجب ادخالها في التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها
 عن تعريفهما (قوله لأن الاستعارة وإن كانت موضوعية بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء دخول
 المشبه في جنس المشبه به وكونه فرداً من أفراد الاسد مثلاً قسمين متعارفاً وهو الذي له
 غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذلك الهيكل اه
 فنرى وكتب أيضاً قوله لأن الاستعارة الخ لا ينبغي أن التعليل أخذ من المدعى الآن يراد بالاستعارة
 مطلق المجاز (قوله واحترز بقوله في اصطلاح الخطاب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوعاً
 لمعنيين في اصطلاح الخطاب وقد استعمل في أحدهما من جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة
 بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا الاستعارة العمى لعمى البصرة
 من عمى البصر مع أنه حقيقة فيهما كما يستفاد من الأساس وإنما اعتبروا الاستعارة للبالغ في أن ذلك
 الأمر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز بقيد الحيشة فيلغو قيد في اصطلاح الخطاب كما
 لا يخفى تأمل اه وقوله بقيد الحيشة أي قولنا من حيث أنها وضعت له وقوله فيلغو قيد في اصطلاح
 الخطاب أي خروج ما احتريزه عنه بقيد الحيشة (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة
 الحقيقة والمجاز على معرفته لا خذه في تعريفهما ولا يخفى أنه فوت المصنف مصلحة التعليم والتعلم حيث آخر
 تعريف الوضع إلى هذا المقام وأول ما يحتاج إليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري لماذا آخره
 اه أطول (قوله أي وضع اللفظ) أي لا مطلقاً ولا كان تعريفه تعريفاً بالاختصاص لأن الوضع المطلق تعيين
 الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظاً كان أو غيره كالخط والعقد والشارة والنصب والهيئات ولا وضع
 الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والالكان تعريفاً بالالعام وحمل اللفظ في التعريف على الكلمة يجعل
 اللام للعهد يصلح لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذي هو المقصدها اه أطول (قوله اللفظ)
 ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة اه يس (قوله للدلالة على معنى بنفسه) لا يقال الأولى للدلالة على شيء
 لأن المعنى إنما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى لا نقول نعم لكن طرفا
 الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى لكن الانحصار الأولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه أما كونه أخصر
 فظاهراً أما كونه أولى فلأن الوضع إضافة بين اللفظ والشيء وإضافة إنما تتضح حق الاتصاف بتعيين
 طرفيها ولا الاستغناء حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة وكأن صاحب التعريف أراد ادعاء العلل
 الأربع فإن التعيين لا بد له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط
 اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية كذا في الأطول (قوله
 على معنى) أي ولو لفظاً كدلول الكلمة (قوله أي يدل بنفسه) إشارة إلى أن قوله بنفسه متعلق بالدلالة
 بالتعيين والالقاء قدمه على قوله للدلالة دفعا ليس ويدل على ما أشار إليه قول المصنف في المجاز لأن دلالة
 بقرينة كذا في الفري (قوله بل تحتاج إلى الغير) أما على أنها كليات وضعاً فلأن معنى الحرف من حيث

وعن المجاز المستعمل فيالم
 موضع له في اصطلاح
 الخطاب ولا في غيره كالاسد
 في الرجل الشجاع لأن
 الاستعارة وإن كانت
 موضوعية بالتأويل الآن
 المفهوم من إطلاق الوضع
 إنما هو الوضع بالتحقيق
 واحترز بقوله في اصطلاح
 الخطاب عن المجاز المستعمل
 فيما وضع له في اصطلاح
 آخر غير الاصطلاح الذي
 به الخطاب كالصلاة إذا
 استعملها الخطاب يعرف
 الشرع في الدعاء فإنها تكون
 مجازاً بالاستعمال في غير ما
 وضع له في الشرع أعني
 الأركان المخصوصة وإن
 كانت مستعملة فيما وضع له
 في اللغة (والوضع) أي وضع
 اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة
 على معنى بنفسه) أي يدل
 بنفسه لا بقرينة تنضم إليه
 ومعنى الدلالة بنفسه أن
 يكون العلم بالتعيين كافياً
 في فهم المعنى عند إطلاق
 اللفظ وهذا شامل للحرف
 أيضاً لأن تفهم معاني الحروف
 عند إطلاقها بعد علمنا
 بأوضاعها الآن معانيها
 ليست نامة في أنفسها بل
 تحتاج إلى الغير بخلاف الاسم

والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى ١٥٣ في غيره انه مشروط في دلالة على

هو معناه معتبر وملحوظ على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على أنها جريبات وضعها ظاهر (قوله والفعل) فيه نظر ظاهر فإن الفعل يحتاج إلى الفاعل اه نس (قوله عند من يجعل الخ) فقوله سم في غيره على هذا معنى بغيره والجار والمجرور متعلق بديل وأما على الأول ففي على بابها والجار والمجرور وصفة لمعنى أى كائن ذلك المعنى في غيره فالمثل دللت على التعريف بنفسها السكن التعريف واقع على مدخول ال هذا على الأول وأما على الثاني أعني مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فال لا تدل على التعريف إلا بشرط ذكر مدخولها (قوله انه مشروط الخ) حاصل الأمر أن المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة وعلى الأول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق بديل على المعنى اجالا لاسكنه لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق اه سم (قوله على معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى اه فترى والمعنى التركيبى هو الذى بديل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد فخرج تعين المجاز عن أن يكون موضوعا ويحتمل أيضا أن المراد فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضا قوله فخرج المجاز فيه نظرا لان المعنى المجازى اذا كان جزأ أو لازما يندلنا لا تنقل الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا ويندفع هذا بان المراد بالدلالة الدلالة المعنوية وهى مامعها ارادة المدلول وكتب أيضا قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا أى بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه وأما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعى لثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة الممانعة عن ارادة ذلك المعنى لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه معنى أنه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازى لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالهما والوضع النوعى بهذا المعنى ليس هو المعنى فى كون اللفظ حقيقة قبل الاعتبار فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح فى التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين اه فترى (قوله بالنسبة الى معناه المجازى) أما بالنسبة الى معناه الحقيقى فلم يخرج (قوله بقرينة) أى بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطة (قوله دون المشترك) حال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل فى معنیه كما هو المنقول عن الامام الشافعى نعم نقل بعضهم عن كثيرين أنه فى هذه الحالة مجاز فان كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل فى أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أى لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ يعنى غاية ما فى المشترك أن أحدهما ليس بتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له فى تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعاً لان الارادة أمر آخر فالقرينة المحتاج اليها فى المشترك انما هى لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهى محتاج اليها فى نفس الدلالة على المعنى المجازى (قوله أحد المعنيين) أى على أنه مراد وقوله بالتعيين أى ملتبساً ذلك الاحد بالتعيين (قوله فالقرينة) بفتح القاف وضمتها والفتح أفصح اه فترى (قوله أى من غير قرينة الخ) المناسب اسقاط أى (قوله أخذنا الموضوع) أى اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وكتب أيضا قوله أخذنا الموضوع فى تعريف الوضع فاسد أى لانه يوجب الدور لسكن يقال اذا فسر قوله بنفسه بقولنا أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى أو من غير قرينة مانعة عن ارادة ما عين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع فى التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بان يراد به ذات الموضوع لا مع الوصف بالوضع نظرا لما قاله فى تعريف العلم بانه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لانه يوجب الدور مانعه ويمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الاصلى الا بالموضوع له فيدفع الدور كما ذكره السيد (قوله وكذا حصر القرينة فى اللفظ) أى الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج المجاز دون الكناية

معناه الافرادى ذكر متعلقه (فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى (لان دلالة) على ذلك المعنى انما تكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك فالقرينة لا عين مرة للدلالة على الظاهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الخفى بنفسه فيكون موضوعا وفى كثير من النسخ بديل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان أريد أن الكناية بالنسبة الى معناه الاصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوعا للعيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية أعنى لازم المعنى الاصلى فساد ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول أخذنا الموضوع فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور وكذا حصر القرينة

فإنها أيضا حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح لأننا نقول هذا فأسد على رأي المصنف لأن الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل إنما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة المازوم وسيجيء لهذا زيادة تحقيق (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره قاسد) يعني ذهب بعضهم إلى أن دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين إلى أن هذا القول فاسد مادام محمولا على ما يفهم منه ظاهر الآن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالاته على الالفاظ ولو جب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم وأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولا منتهى أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لأن ما بالذات لا يزول بانعزاله ولا يمنع نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثاني (وقد تأوله) أي القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي) أي صرفه عن ظاهره وقال أنه تنبيه على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف من أن المعروف في أنفسها خواصها تختلف

فإنه يقتضي أن قرينة المجاز دائما اللفظة وهو باطل بل يقتضي أيضا أن قرينة الكناية دائما معنوية وهو أيضا باطل كما في الفري (قوله فإنها أيضا حقيقة) لاستعمالها في الموضوع له (قوله لأن الكناية) أي عند المصنف (قوله والقول الخ) قائله عباد الصميري ومن تبعه وفي جميع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى ما نصه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصميري حيث أثبتا بين كل لفظ ومعناه قال والاف لم يختص به فقبل بمعنى أنها حاملة على الوضع على وقوعها فيحتاج إليه وقيل بل بمعنى أنها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج إلى الوضع بذلك ذلك من خصه الله تعالى به كما في القافيه ويعرفه غيره منه قال القرافي حكى أن بعضهم يدعي أن يعلم المسميات من الأسماء فقبل له ما سمي آذخا وهو من لغة البربر فقال أحد فيه ببساشديد أو أراه اسم الحجر وهو كذلك قال الأصفياني والثاني هو الصحيح عن عباد اه فانت تراه كيف نقل عن الأصفياني تصحيح القول الثاني عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكي الآتي وكتب أيضا قوله والقول الخ قال في الأطول لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وينافيه ما ذهب إليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لأنه يلغو الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقول الشارح أي في المطول هذا ابتداء بحث ليس بذلك اه (قوله لذاته) أي لا لوضعه اذ لا وضع (قوله كدلالاته على الالفاظ) جعل دلالة اللفظ على الالفاظ لذاته محل بحث لأنه لعلاقة عقلية إلا أنه لوضوحها لا تنفك عنه الدلالة وكأنه أراد بالدلالة لذاته أن نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتباره معتبرا اه أطول (قوله لو جب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولو جب أن يفهم الخ قال الفري الظاهر أن كلا منهما وجه مستقل ففي الوجه الأول بحث لأنه أن أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضح بعضها العرب وواضح بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فمنوع لجواز أن يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الأول وإن أراد به لا يجوز أن تتعدد اللغات حينئذ بل يجب أن يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع لجواز أن يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وإن أراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره اه قال سم يمكن أن يصور بان المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل كل لغة بمعرفتها ويفارق ما بعده بأنه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترقى عن هذا فكأنه قال لو جب أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفتها بل ولو جب أن يعرف كل أحد جميع الالفاظ لغته مع أنه ليس كذلك فليتأمل اه وعدم إعادة اللام هنا في قوله وأن يفهم الخ دون بقية المعطوفات يشعر بأن قوله وأن يفهم الخ من تمة ما قبله فهو نفسه بره فلا اعتراض أصلا (قوله وأن يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أن له لافظا اه مطول وكتب أيضا قوله وأن يفهم الخ قديقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبيهه للنسبة كما لا يفهم من لم يعلم بالوضع على القول به (قوله ولا يمنع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكي وفيه بحث لأن الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد الله كلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من المازوم بوجه ما إلى اللازم المراد فلا تسلم إمكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي أصلا فإن قلت منطاط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا لعدم دلالاته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لأن مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالاته على المعنى الحقيقي لا مطلقا دلالاته فليتأمل اه فري (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) كما في الأعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكي) ذكر في الأطول لهذا القول تأويلات أخر منها أنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفس توقف الدلالة على ارادة المعنى به (قوله على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل وهو الحق لا متياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف بحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهياكلها وعلم الاشتقاق بحث عنها من حيث انتساب بعضها إلى

بالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقضى ١٥٥ أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء

مركب منها المعنى لا يحمل
التناسب بينهما قضاء لحق
الحكمة كالقسم بالقاء
الذي هو حرف دخول كسر
الشيء من غير أن يبين
والقسم بالقاف الذي هو
حرف شديد كسر الشيء
حتى يبين وأن لم يأت
تركيب الحروف أيضا
خواص كالقفلان والفعل
بالتحريك لما فيه حركة
كالتروان والحيدى وكذا
باب فعل بالضم مثل شرف
وكرم للأفعال الطبيعية
اللازمة (والجواز) في الأصل
مفعول من جاز المكان يجوز
إذا تعداه نقل إلى الكلمة
الخاتمة أي المتعدية مكانها
الأصلي أو المجوز بها على
معنى أنهم جازوا بها وعدوها
مكانها الأصلي كذا في أسرار
البلاغة وذكر المصنف أن
الظاهر أنه من قولهم جعلت
كذا مجازا إلى حاجتي أي
طريقا لها على أن معنى جاز
المكان سلكه فان المجاز
طريق إلى تصور معناه
فالمجاز (مفرد ومركب)
وهما مختلفان فحرفوا كلا
على حدة (أما المفرد فهو
الكلمة المستعملة) احتراز
بها عن الكلمة قبل
الاستعمال فإنها ليست بمجاز
ولا حقيقة (في غير ما وضعت
له) احتراز به عن الحقيقة
مرتجلا لا كان أو منقولا أو
غيرهما وقوله (في اصطلاح
الخطاط) متعلق بقوله
وضعت قيد بذلك ليدخل
في الدعاء مجازا فانه وإن

بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفري في حواشيه على المطول
فراجع (قوله كالجهر الخ) النفس الخارج الذي هو بكيفية حرف أن تكيف كله بكيفية الصوت حتى
يحصل صوت قوى كان الحرف مجهولا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة أن
ينحصر صوت الحرف عند اسكانه في مخزجه انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة أن يجري الصوت جريانا
تاماً والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجرى اه فري (قوله إذا أخذ في تعيين الخ) قال في الأطول
بعد فراغه من سوق تاول السكاكي مائنه ولا يخفى أن ما أول به كلام عباديخرجه عن أن يكون من
المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع وأن يكون مدعيا لأن الاختصاص لذات اللفظ
كما دل عليه أول كلام السكاكي على طبق ما في كتب الأصول وكأن السكاكي يجعل القول بكونه من
المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه اه ببعض إيضاح (قوله لا يحمل التناسب بينهما) لا يخفى
عليك أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات في بعض السكيمات كما
ذكره وأما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فاطنك باعتباره في كلمات جميع اللغات
اه فري (قوله من غير أن يبين) أي ينفصل ذلك الشيء (قوله كالتروان) هو ضرب الفحل والحيدى صفة
مشبهة من خاد أي مال يقال جاز حيدى أي مائل عن ظله لنشاطه ومثلها الخبوان والخفقان والجولان
اه فري (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم في فعل تناسب أن يوضع لأفعال الطبائع اللازمة كذا في
شرح المفتاح الشريفي وقيل الضم يحتاج إلى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضموم فامع
الشخص أي لازماله اه حفيد على المطول (قوله والمجاز) أصله مجوز قلبت واوه القاء بعد نقل حركتها إلى
الحجم لأن المشتقات تتبع الماضي المجرد في الصحة والاعلال (قوله نقل إلى الكلمة الخاتمة) ليس المراد أن
هذا المفهوم هو المنقول إليه اللفظ بل أراد بذلك ذكر بيان المناسبة فتدبراهم فكانه قال نقل إلى الكلمة
المستعملة الخ لانها جازة مكانها الأصلي (قوله الخاتمة) فهو مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل (قوله أو المجوز
بها) فهو مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيه تكلف تقديره وحرف الجر مع
الاستغناء عنه بالاحتمال الأول وكان الحامل للشيخ على الالتفات إلى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظيرا
للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا في الأطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح في
المطول إلى ضعفه حيث سماه زعماء وجهه أنه لا يلائم ما ذكر في الحقيقة لفوات التقابل (قوله أن الظاهر)
لعل وجه الظهور أن استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما إذا كان اسم مكان
فلا مجاز فيه (قوله سلكه) أي لا معنى في تعداه وان كان السلول لمز وما للتجاوز (قوله وهما مختلفان) أي
حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد فلهذا عرفوا كلا على حدة كذا
في المطول قال في الأطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتركاً كالفظيابين مفهوم
المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه إلى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك
والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له إلى المجاز والكنية دال على أن المجاز
هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع اه لمخصا وفي الفري ما يعتد به
عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد أي بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما
بخصوصها ولا فيجوز جمع الإنسان والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم النامي الحساس المتحرك
بالارادة اه (قوله في غير ما وضعت له) ان أريد الوضع الشخصي خرج عن المجاز ما كان الوضع لمعناه الأصلي
نوعيا كالمشتقات وان أريد النوعي خرج عنه ما كان الوضع لمعناه الأصلي شخصيا كالاسد وان أريد الأعم من
الشخصي والنوعي لم يشمل شيئا من أفراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل في حقيقة ومجاز معافاته مجازا
حقيقة ومجازا باعتبارين على الخلاف في ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى كذا في يس
(قوله مرتجلا كان أو منقولا) المذكور في شروح المنهاج وشرح المطالع للمحقق الرازي أن المرتجل ما نقل
إلى المعنى الثاني بلا مناسبة للمعنى الأول كجعفر ع ليعده للنهر والمنقول ما نقل للمناسبة والمشتك

المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة إذا استعمله الخطيب يعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وإن

ما وضع لمخاض متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر في زمان أو زمنه مع مناسبة أولا وقال العلامة
 الأبهري أن المرتجل في المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وصرح بعضهم بدخول المرتجل
 تحت المشترك كذا في الحفيد على المطول ومن هذا يعلم أن في استخراج المنقول بل والمرتجل على القول الأول
 والمشارك الداخل في قوله أو غيرهما بحال أنه يصدق على كل أنه مستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى الآخر
 والجواب أن يعمم ما في غير كل ما وضع له (قوله كان) أي الحقيقة وذكرا لأنها لفظ (قوله أو غيرهما)
 أي غير المرتجل والمنقول كالمشارك والمشتقات فانه حقائق ولا يقال فيها مرتجلة ولا منقولة اهـ يس
 (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلق به أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والالزام أن
 لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوي أو غيره
 من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث
 الوضع في ذلك أولا اهـ فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال في الاطول أو بالغير لاشتماله على
 معنى المغيرة أو المستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر اهـ (قوله لم يدخل الخ) قال
 في الاطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكر وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة
 في غير ما وضعت له كما أنه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له اهـ وقد يلزم إثبات ذلك في اخراجه بهذا
 القيد الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخر كما سيفعل الشارح فانها أيضا داخل في الامرين باعتبارين
 فالمتجه الخاص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم لم يدخل ويخرج أي نضافا كانه قيل للتخصيص على
 الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس مستعمل الخ) يعني فيكون مجازا شرعا ولو وقع الاستعمال من
 لغوي جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعي على الظاهر أفاده يس (قوله ويخرج) فاعلم ما لا آتية
 وقوله من الحقيقة حال مما بعدها اهـ سم (قوله مع قرينة الخ) هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة
 والمجاز أمام حوزة كلا صوليين فلم يشترط في القرينة أن تكون مائعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما صرح
 بذلك المحقق المحلى في شرحه على جمع الجوامع اهـ يس قال ع في خروج الكناية وبقاء الحديث سالما
 للمجاز بناء على عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذي هو المحدود لعدم منع قرينته على هذا
 ولو أسقطنا القيد المذكور لادخال المحدود دخلت معه الكناية أيضا اهـ ملخصا (قوله فلا بد من العلاقة)
 لا بد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيد
 الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد أن يقال العلاقة في الاصطلاح ليست الا بالمعتبر نوعها والعلاقة
 بالفتح والكسر في الاصل الحب لازم للقلب أو بالفتح في المحبة ونحوها وبال كسر في السووظ ونحوه كذا
 يستفاد من القاموس اهـ أطول وفي سم هي بكسر العين وفتحها سواء كانت في المعاني كما هنا أو المحسوسات
 كعلاقة الحب كما قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من العلاقة هي علاقة بها الارتباط بين
 المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وبها الانتقال من الاول للثاني فان قيل الانتقال في المرسل قديدي ظهوره
 لان فيه الانتقال من ملابس ملابس في الاستعارة فانك اذا استعملت الاسد في الرجل الشجاع
 لم ينتقل اليه من حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملبسا له وانما ينتقل منه الى وصف الشجاع
 ولم يقصد ذلك ولو قصد كان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه وعارضه الذي هو نفس
 الشجاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل الموصوف فصار وجه الشبه كالاتي للانتقال
 (قوله واشترط العلاقة) نفسه لبقوله قيد الخ بين به أن معنى قوله سم على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة
 فيكون فيه دفع لبث أو رده في الاطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أي قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط
 يخرج مجازا لم تنصب معه قرينة فان استعماله على هذا الوجه لا يصح إلا أن يدعى أن عرفهم خصص قولهم
 على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة اهـ (قوله يخرج الغلط) ينبغي أن يراد به الخطأ
 قصدا كما قاله شيخ الاسلام فيما سبق وذلك لان الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة
 ولا عن المجاز لانه انما يستعمل في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فن أشار الى
 كتاب بهذا الفرس لا اعتقاده أنه فرس انما يستعمل الفرس في معناه لا في غيره وان أخطأ في اعتقاده أن
 المشار اليه فرس في الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا أسد لا اعتقاده أنه رجل شجاع فانما استعماله في معناه

كان مستعملا فيما وضع له
 في الجملة فليس مستعمل
 فيما وضع له في الاصطلاح
 الذي به وقع الخطاب أعني
 الشرع ويخرج من
 الحقيقة ما يكون له معنى
 آخر باصطلاح آخر كلفظ
 الصلاة المستعمل بحسب
 الشرع في الاركان
 الخصوصية فانه يصدق
 عليه أنه كلمة مستعملة في
 غير ما وضعت له لكن
 بحسب اصطلاح آخر وهو
 اللغة لا بحسب اصطلاح
 الخطاب وهو الشرع (على
 وجه يصح) متعلق
 بالمستعملة (مع قرينة
 عدم ارادته) أي ارادة
 الموضوع له (فلا بد)
 للمجاز (من العلاقة)
 لتحقيق الاستعمال على
 وجه يصح وانما قيد بكونه
 على وجه يصح واشترط
 العلاقة (ليخرج الغلط)
 من تعريف المجاز كقولنا
 بخذ هذا الفرس مشير الى
 كتاب لان هذا الاستعمال
 ليس على وجه يصح (و) انما
 قيد بقوله مع قرينة عدم
 ارادته

لتخرج (الكناية) لأنها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادته ما وضعت له (وكل منهما) ١٥٧ أي من الحقيقة والمجاز (لغوى

المجازي مع وجود العلاقة فيكون مجازاً وإن أخطأ في اعتقاده وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم له إذ لا اعتداده كذا في سم أو يقال الغلط باعتبار اللسان خارج بقصد المستعملة كما هو وقوله الخطأ قصداً أي بقصد استعمال اللفظ في غير ما وضع له مع علمه أنه محطى (قوله لتخرج الكناية) يعني بناء على أنها واسطة لا حقيقة لاستعمالها في غير ما وضعت له ولا مجاز لعدم منع قرينة من إرادة المعنى الحقيقي كذا في يس (قوله أي من الحقيقة والمجاز) قال في الأطول أي من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الأيضاح فتفسير الشارح إياه بالحقيقة والمجاز خلاف الأيضاح اهـ (قوله وعرف في خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة إلى العرف الخاص وتوجيه العبارة أن الخاص وصف للعرف في مجال العرف وقس عليه قوله أو عرف في عام ولا حاجة إلى تقييد العرف بالغام كاحتياجه إلى التقييد بالخاص لأنه إذا أطلق العرف والعرف انصرف إلى العام أه أطول (قوله يتعين ناقله) المراد بتعيينه أن يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النخلة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل وبعدم تعيينه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النخلة وكتب أيضاً قوله يتعين ناقله أي عن المعنى اللغوي ومن أدلة النقل كسثرة الاستعمال وكتب أيضاً قوله يتعين ناقله ينبغي أن يقيده بغير الشرع بقرينة المقابلة اهـ حميد وكتب أيضاً قوله ناقله أي الذي نقله عن معناه الأول إلى معناه الثاني وهذا موجود في كل منهما إذ في المجاز نقل المناسبة اهـ سم (قوله لا يتعين ناقله) قال الحميد لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعاً بتعيين الناس جميعاً بل يكون عرفاً طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكانهم أرادوا بذلك أنه لا يختص النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أي في لغوي وشرعي وعرفي وكتب أيضاً قوله وهذه النسبة الخ أفاد في الأطول أنه يصح أن تكون النسبة في الحقيقة أيضاً باعتبار اصطلاح الخطاب كما أنه يجوز أن تكون في المجاز باعتبار الواضع فإن الوضع معتبر في مفهوم المجاز باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضع له واعتبار قرينة مانعة عن إرادته ما وضعت له اهـ فاسد السبع المخصوص حقيقة لغوية أي إن الواضع لما اللغة إذا لاحظنا في النسبة الواضع أو أن الخطاب بها باصطلاح اللغة إذا لاحظنا فيه اصطلاح الخطاب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوي أي أن مجازيته باعتبار اصطلاح اللغة إذا لاحظنا اصطلاح أو أن الواضع لمعناها الحقيقي أهـ ل اللغة إذا لاحظنا الواضع (قوله كأسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لأن المعنى متعين واللفظ مبهم دائريين المعنيين فتدبراه أطول وقوله نكر اللفظ أي أتى به في صورة النكرة والافعل كلمة أريد لفظها فهي معرفة بالعلمية لكونها موضوعات لا لفاظ معينة عند الشارح كذا في الفهرست وفي الحميد على المطول أن تنسكب اللفظ لعدم موجب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر إلى كون المعنى معلوماً من سماع اللفظ لا شتهاره في ضمن اللفظ اهـ (قوله للسبع) قال في الأطول أي الحيوان يصيد (قوله وفعل اللفظ والحديث) الفعل بالفتح مصدر رفعه ليقول وبالكسر اسم بمعنى الأمر والشأن في اللغة فنقل في النحول كلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فإذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه أغنى الحديث كان مجازاً نحو يا وليس حقيقة لغوية في الحديث كما يتوهم من حال سائر الأمثلة كذا في الحميد على المطول والمختصر (قوله لذي الأربع) أي باعتبار خصوص كونه ذا أربع والأفعل استعمالها في ذي الأربع باعتبار أنها من أفراد ما يدب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها في الاستعمال على موضوعها كذا في سم وكتب أيضاً قوله لذي الأربع أي المدهود أي الخمار والبغل والخيل اهـ أطول (قوله والمجاز) مطلقاً سواء كان مفرداً أو مركباً اهـ أطول ثم قال ويترتب عليه أي على المصنف أنه لا وجه لتوسط المجاز بين قسمي التقسيم الأول اهـ ومراده بالتقسيم الأول للمجاز تقسيمه إلى مفرد ومركب (قوله مرسل) لأنه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل أرسل ورددين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقاً أبلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البيضة اهـ أطول ويمكن دفعه بحمل المبالغة على السكاملة (قوله أن كانت العلاقة) أي علاقته المقصودة أخذنا مما يأتي (قوله والافستعارة) الأصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف

وشرعي وعرفي خاص) يتعين ناقله كالنحوي والصرفي وغير ذلك (أو) عرفي (عام) لا يتعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس إلى الواضع فإن كان واضحاً واضح اللغة فالغوية وإن كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح فان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي والافستعارة في عام أو خاص (كأسد السبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز لغوي في الشجاع (وصلاة للعبادة) المخصوصة (والدعاء) فانها حقيقة شرعية في العبادة ومجاز شرعي في الدعاء (وفعل اللفظ) المخصوص أعني مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أعني نحوية في اللفظ مجاز نحوي في الحديث (ودابة لذي الأربع) والإنسان) فانها حقيقة عرفية عامة في الأول مجاز عرفي عام في الثاني (والمجاز المرسل) ان كانت العلاقة الصحيحة (غير المشابهة) بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي (والافستعارة) فعلى هذا الاستعارة هي

اللفظ المستعمل فيما يشبه معناه الأصلي لعلاقة المشابهة كأسد في قولنا رأيت أسداً يرمي

(وكثيرا ما تطلق الاستعارة) ويصح منه الاشتقاق (فهما) أي المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أي لفظ المشبه به (مستعار) لأنه بمنزلة اللباس الذي استعير من أحد فالبس غيره (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الموضوع للجارحة المخصوصة اذا استعملت في النعمة فيها لمكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لأن النعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود بها (و) كاليد (في القدرة) لأن أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد وبها تكون الأفعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاختذ وغير ذلك (والراوية) التي هي في الأصل اسم للبعير الذي يحمل المزايدة اذا استعملت (في المزايدة) المزداد الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمثل إلى بعض أنواع العلاقات أخذ في التصريح ببعض العلاقات الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أي من المرسل (تسمية الشيء باسم جزئه) في هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى أن في هذه التسمية مجازا من سلاوه واللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء (كالعين) وهي الجارحة المخصوصة

الاصطلاحين لثلاث تقع في العنت اذا رأيت مجازا من سلا أطلق عليه الاستعارة اه فترى (قوله وكثيرا ما) أي في نفسه لا بالقياس إلى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقل وقوله تطلق الاستعارة لم يضمن نائب فاعل تطلق مع سبق ذكره لأنه سبق مراداه معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول (قوله اسم المشبه به) أي لفظه كما أشار إليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشتمل استعارة الفعل والحرف فراه بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أي أطولها بمعنى المصدر دون إطلاقها بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أي اشتقاق المستعار منه والمستعار له والمستعار والمستعير (قوله كاليد في النعمة والقدرة) قال في الأطول بعد كلام قررته والحاصل أن اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعظم من الحقيقية والتنزيلية ولو جعلت اليد لهما لم يبعد اه وكتب أيضا قوله كاليد في النعمة في المطول بشرط أن يكون في الكلام إشارة إلى المنعم يقال اتسعت أيادي فلان عندي ولا يقال اتسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها قال في الأطول وينبغي أن يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه والالانتقاض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمة من غير إشارة إلى المنعم اه وفي الفترى أن اشتراط ذلك لا يخل بانتقال الذهن من المألوم إلى اللازم فيكون الكلام موضوعا لتعقيد المعنوي المخيل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق أن الأيدي حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه أنه لا احتياج إلى ذكر المنعم اه وفي ع في أن هذا الاشتراط يرد بجملة أن يقال عندي الأيدي التي لا يقام لها بالشكر اه (قوله لمكونها بمنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة لأن الفاعلية حقيقة هي الشخص اه سم قال في المطول وأيضا ما يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله لمكونها بمنزلة الخ أي في مدخلية الوجود (قوله إلى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لأن أكثر ما يظهر الخ) فاليد بمنزلة العلة الصورية للقدرة فإن المركب انما يظهر بالصورة لأنها الجزء الأخير منه وكتب أيضا مانصه ما مصدرية (قوله سلطان القدرة) أي سلاطتها وتأثيرها وقوله يكون في اليد أي باليد (قوله وبها تكون الأفعال) أي غالباً باليد ليل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم للبعير الذي يحمل المزايدة) عبارة غير اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذي يستقي عليه (قوله أي المزود الخ) موافق لتفسير صاحب المذهب والاساس وغيرهما فالحكم على الشارح بالسهر في هذا التفسير وإن الصواب تفسير المزايدة بظرف الماء الذي يستقي به على الدابة غير مسلم نعم إطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام كما في الحفيد والسيد فالمناسب هنا تفسير المزايدة بظرف الماء وتوقف سم في عدم إطلاق الراوية على المزود من حيث أنه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التي هي الحيوان فإن كانوا لا يكتفون هنا بمطلق المجاورة بل يقولون لا بد أن يكون المعنى المجازي من شأنه أن يجاور بأن يكون الحيوان معدا لحمه اقتضى أن الحيوان لو كان معدا للنقل الزاد وجهه صم حينئذ أن يتجاوز بالراوية إلى وعاء الزاد فيحرق (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أي فالعلاقة المجاورة اه سم وعبارة الأطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكأنه علة فاعلية لأن به تصل المزايدة إلى المستقي اه (قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد في بيان العلاقة ويحتمل أنه إشارة إلى علاقة أخرى هي السببية في الجملة والعلة المادية الأجزاء التي معها الشيء بالقوة كالخشب بالنسبة إلى السرير ولما كان البعير به تحصل المزايدة فكأنها معه بالقوة كان بمنزلة العلة المادية لها وليست علة مادية حقيقة إذ ليس البعير جزءا من المزايدة اه سم بتصريح (قوله ولما أشار بالمثل) الجنسية (قوله أخذ في التصريح بالبعض الآخر) فيه أن مما سياتي صريحاً السببية وقد تقدمت الإشارة إليها بالتمثيل باليد في النعمة والقدرة ويمكن دفعه بأن المتقدم السببية التنزيلية والآتية السببية الحقيقية أفاده في الأطول (قوله نوع من التسامح) لأن المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر عبارة لكن لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا يتجاوز في جعل التسمية من المجاز (قوله والمعنى الخ) يمكن أي بوجه أيضا بخلاف المضاف أي من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الإيضاح (قوله كالعين في الريشة) قال ابن كمال بإشامة مقتضى البلاغة أن يكون هذا من المجاز العقلي وأيده بقول البيضاوي

في تفسير قوله تعالى ويقولون هو اذن سمى بالجارية لانه من قبل فرط سماعه صار جلته آله السماع كما
سمى الجاسوس عينا لذلك قال فهو اذن صريح في أنه نظير قوله هي اقبال وادبار ولم يتنبه لهذا قال انه مجاز
مرسل اه يس (قوله في الرية) من ربات القوم اذا كنت ظليعة لهم في مكان عال اه أطول
والثناء للبالغة اه فترى (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر في المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد
تقيد بالتحقيقية أنه يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلان
الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الرية
فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اه وقوله فان
الانسان لا يوجد بدونهما ان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد بالاستلزام
الاستتباع لأن عدم وجود الانسان بدونهما يدل على أن كلا منهما ملزوم وأصل يقتضيه الانسان ويتبعه
في وجوده هذا خلاصة ما ذكره السيد وقوله فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان أي من حيث انه انسان
وأما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق
الرية على العين ولذا يجوز ان يخشى في قوله تعالى تبت يد أبي لوط أن يراد باليد النفس اه فترى وفي
الاطول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة والزم في الجملة فواجه اشتراطهم في الجزء أن يكون ملزوما للكل
كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقة السكون
ينبغي أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز بل كونه
متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه فهذا هو معنى الملزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشانه
أن الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان اجابوا عنه بان معنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما
لا يمنع فوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع انتفاء اسمي الشخص انسانا بخلاف الرأس لان
العرف جعل الكل المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثالا لانه مع اعتباره جزءا جواز وجود الانسان بدونه
واطلاق الانسان اه مع بعض حذف وبحث الفري في كون الملزوم بمعنى المتبوع بانه يستلزم أن يكون
الانتقال في جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى أن ادعاه على تقدير صحته
تعسف محض لا يقول به المحققون (قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هذا وذلك لان العين هي المقصودة
في كون الرجل رية لان غيرها من الاعضاء لا يغني شيئا بدونها اه سم (قوله كالاصابع) جمع اصبع
باغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات الباء ومن اغاتها اصبع وجمعها اصابع كذا
في القاموس اه أطول (قوله في الانامل) جمع أمثلة باغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة
في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس (قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم) اذ
ما يجعل في الأذن أمثلة السبابه هذا اذا اراد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور اما لو اراد
جعل كل منهم أصابعه في أذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس واردة أمثلة وفيه مزيد بالغته كانه جعل جميع
الاصابع في الأذن لئلا يسمع من الصواعق شيئا اه أطول وكتب ايضا ما نصه قال بعض الافاضل
لا مجاز هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذى أجزاء ينقسم يكفي فيه تعلقه ببعض أجزائه كما يقال دخلت
بلد فلان ودخلت ليلة فلان ومسحت بالنديل وغير ذلك فلا يجوز في ايقاع الجعل على الاصابع اه
يس (قوله أو مسبه) لم يقل وعكسه تقنيا ولذا ذكر الواو في الاقسام تارة و ذكر أو أخرى اه أطول
(قوله وهو سهو) غاية ما وجهه ان المقصود بالتمثيل الاكل الذي هو مجاز عن سببه أعني الاخذ ونورد
عليه أن الاولى حينئذ تعرض لبيان ذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله أي الدية
المسببة عن الدم فانه لا فائدة في ذكره حينئذ كذا في الحفيد وقال في الأطول يمكن توجيه كلامه
بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا تنافي
بينه وبين نفسه يرفلان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه الأثرى أن الغاية مسببة عن ذى الغاية
فاشار الى بيان مسبية الدية عن الدم يعني أنها مسببة عنه لانه سببها في الخارج (قوله ما كان عليه) أي
عند الجمهور رخا لافالمن جعل وجود المعنى فيما مضى كذا في كون الاطلاق حقيقيا اه ع (قوله الذي

(في الرية) وهي الشخص
الرقيب والعين جزء منه
ويجب أن يكون الجزء
الذي يطلق على الكل
مما يكون له من بين
الاجزاء من اختصاص
بالمعنى الذي قصد بالكل
مثلا لا يجوز اطلاق اليد أو
الاصبع على الرية
(وعكسه) أي ومنه عكس
المذكور يعني تسمية
الشيء باسم كله (كالاصابع)
المستغلة (في الانامل)
التي هي أجزاء من
الاصابع في قوله تعالى
يجعلون اصابعهم في
آذانهم (وتسميته) أي ومنه
تسمية الشيء (باسم سببه
نحو رية الغيث) أي
النبات الذي سببه الغيث
(أو) تسمية الشيء باسم
(مسببه نحو أمطر رت
السماء نباتا) أي غيثا
لكون النبات مسببا عنه
وأورد في الايضاح في أمثلة
تسمية السبب باسم المسبب
قوله فلان أكل الدم أي
الدية المسببة عن الدم وهو
سهو بل هو من تسمية المسبب
باسم السبب (أوما كان
عليه) أي تسمية الشيء
باسم الشيء الذي

أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك إذ لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (ما يؤل) ذلك الشيء (إليه) في الزمان المستقبل (نحو) أنا أراي أعصر خرا (أي عصيرا يؤل إلى الخمر) (أو) تسمية الشيء باسم (محله) نحو فليدع ناديه (أي أهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس) (أو) تسمية الشيء باسم (حاله) أي باسم ما يحصل فيه ذلك الشيء (نحو) وأما الذين أبيضت وجوههم ففي رجة (الله أي في الجنة) التي تحمل فيها الرجة (و) تسمية الشيء باسم (آله) نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين (أي ذكر احسننا) واللسان اسم الآلة لذكر ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من المألوم إلى اللازم وبعض أنواع العلاقة قبل أكثرها لا يفيد لزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج بل تلاصق واتصال فننتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة وفي بعض الأحيان وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط (والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة أي قصدان الاطلاق بسبب المشابهة فإذا أطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في الغلط فهو استعارة وان أريد أنه

كان هو عليه (أي على صفته أو على معنى من) (قوله وآتوا اليتامى) اليتيم في الانسان من لأب له مال يبلغ الحلم وفي البهايم ما فقد الأم قبل استغنائه عنها اه أطول وفي الفري يقال يتم الصبي بالكسر يتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما (قوله أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك) إذ لا يؤتون أموالهم إلا بعد البلوغ (قوله أو تسمية الشيء باسم ما يؤل ذلك الشيء إليه) أي بقينا أو ظنا لا احتمالا وكتب أيضا مانصه زاد بعضهم في أنواع العلاقات اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق الخمر على العصور في الدن قبل أن يتخمر واطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهي غير علاقة ما يؤل على التحقيق لان المستعد للشيء قد لا يؤل إليه بان يكون مستعدا له ولغيره فالعصير قد لا يؤل إلى الخمر به وان كان مستعدا لما السكن هذا يعبر على من شرط في مجاز الابلولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال غاية أنه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجازا الابلولة ويسمى مجازا القابلية فان أريد ذلك فالتسمية اصطلاح ولا أثر له مع وجود أصل التجوز قاله البرماوى كذا في يس (قوله نحو أنا أراي أعصر خرا) وقيل لا مجاز في الآية لان أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أي عصيرا يؤل إلى الخمر) كان عليه ان يقول أي عنباً يؤل إلى الخمر لا حواج ما ذكره إلى تكلف في نسبة العصر إلى العصير كنسبة القتل إلى القتل فانه لا يصح الابتكاف التزام أن الفعل يقارن بعلاقة وصف المفعول بما اشتق منه كالمفعول المطلق والحق أن المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمشتق ويترتب عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضا مانصه وقال في الأطول أي عنباً يؤل إلى الخمر إذا المفعول ليس خرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جارا لله والبيضاوى وقال الشارح أي عصيرا يؤل إلى الخمر وفيه خفاء إذا العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر الآن يؤل العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي إليه اه فالعنى على هذا التأويل استخراج بالعصر خرا أي عصيرا يؤل خرا كذا في السيد (قوله أو محله نحو فليدع ناديه) ويحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف وإعطاء أعرابه للمضاف إليه كما قيل في قوله تعالى واسأل القرية لانه لا يضرب التمثيل اه فري (قوله أي أهل ناديه) أي لينصروه مع انهم لا ينصرونه في ذلك اليوم (قوله والنادي المجلس) قال في الأطول النادي مجلس القوم نهارا أو المجلس ماداموا فيه وفي التعبير عن أهل النادي به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادى (قوله أي في الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرجة دلالة على كثرة الرجة فيها حتى كأنها الرجة نفسها اه أطول (قوله التي تحمل فيها الرجة) المراد بها الاحسان والانعام وهو أمر اعتباري اذ هو يتعلق بالقدرة بإيجاد النعم وليس حالا في الجنة وإنما الحال فيها أثره في الرجة تجوز على تجوز (قوله أو آله) الفرق بين الآلة والسبب بان الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة لذكر لا سببه وكتب أيضا مانصه قال في الأطول ولا يذهب علينا ان العلاقة بتفصيلها معتبرة في السكناية أيضا إذ لا فرق بين السكناية والمجاز عند المصنف إلا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز دون السكناية (قوله أي ذكر احسننا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا تنقطع دلالة على خبره كما لا تنقطع كلمات اللسان فان قلت لم لا تجعل اللسان على حقيقةها فيكون المعنى واجعل لي لسان صدق في الآخرين نافعاً إلى وثق اللسان بعده له أنما هو بان تذ كرمحاسنه قلت لان نسبة اللسان إلى الآخرين تكون باللام لا يبق بخلاف الذ كرفان نسبته شاعت ببق ويحتمل أن يكون المراد واجعل لي كلاما صادقا بابقا في الآخرين أي اجعل لسانى متكاملا بكلمات صادقة باقية في الآخرين بان لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف اه أطول (قوله في الآخرين) أي في مجازية المثاليين الآخرين (قوله صرح به) أي بمزيله (قوله فان قيل الخ) لا حاجة للسؤال والجواب مع قوله في المقدمة ولولا اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره اه حفيد وكأنته تذ كبر لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد لزوم) أي فهما لانه لا يتحقق الا في نحو الكل مع جزئه والمزوم مع لازمه الذهني (قوله بل تلاصق) أي تعلق وقوله واتصال أي ارتباط (قوله وفي بعض الأحيان) تفسر (قوله أي قصدان الاطلاق الخ) إشارة إلى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصد أن الاطلاق بسببها بان يكون بسبب علاقة أخرى غير ما مع تحققها أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه الخ) وينبنى على ذلك ما ذكره في الأطول حيث قال ولا يخفى أنك اذا قلت رأيت

مشفر زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفرة غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مشفرا (قوله من اطلاق المقيد) وهو المشفر الذي هو في الاصل اسم لشفة البعير (قوله على المطلق) أي شفة الانسان لا بقيد كونها شفة الانسان بل من حيث كونها مطلق شفة وأما لو قصد التقيد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا فيعتبر ابتداء مجازا على مجاز (قوله كاطلاق المرسل) بفتح الميم مع كسر السين وفتحها وربما يوهم كلامه أن اطلاق المرسل على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون استعارة والمرسل والمشفرة يجوز فيه ما لا امران باعتبارين اه يس (قوله على الانف) أي أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب أيضا ما نصه سواء كان موضع رسن أولا (قوله فاللفظ الواحد الخ) يعني أن اللفظ الواحد اذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وأن يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعدددهما اه فترى (قوله الى المعنى الواحد) هو ههنا شفة الانسان ولما عتبار ان أحدهما بخصوص كونه شفة الانسان والا آخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار الثاني اه يس (قوله لتمييز عن التخيلية والممكن عنها) لان معنى الحقيقية محققة المعنى فتخرج التخيلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمرة في النفس فلا تكون محققة المعنى اه أطول وقوله لانها عند المصنف أي كالسلف وأما السكاكي فانها عنده وان كانت لفظا لانها غير محققة المعنى لان معناها عنده أمر وهمي ثم قال في الأطول والاستعارة بالكناية داخل في الاستعارة الحقيقية عند السلف لانها اللفظ المستعار المضمرة في النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا) بان يكون مدركا بأحدى الحواس أو عقلا بان لا يكون مدركا بهابل بالعقل بحيث لا يصح للعقل نفيه في نفس الامر والحكم يظلاله فخرجت الامور الوهمية فان العقل ينفيها (قوله ويشار اليه الخ) نفسه يرى (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين وليس في العرب غيره أي بضم السين اه فترى وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ تمامه * له لبد أظفاره لم تقلم * قال في الأطول اللبد كعنب جمع لبدة وهي الشعر المتراكب بين كتفي الأسد ويقال للأسد ذولبدة وفي المثل هو أمتع من لبدة الأسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب أن تجعل المبالغة راجعة الى النفي ولا يجعل النفي داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما أنا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف في حواشي الكشف فلان معلوم الاظفار أي ضعيف وفي المصراع مبالغات جعله ذالبد فكأنه أسد اذا لا تسكون للأسد الابددة وحصر اللبد فيه كما يفيد تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف اه (قوله شاكى) مقلوب شائل وقد تحذف الهمزة بالكسبة فيقال شاك السلاح بضم الكاف (قوله أي تام السلاح) في القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشائل كيه وشوكه وشاك كيه حديد وفي الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح الشام وشائل السلاح وشاك كيه حديد فقوله الشارح شاك السلاح أي تام السلاح لا يوافق شيئا منهما اه أطول (قوله قذف باللحم) المناسب للتفريع بعده أن تكون الباء التعدي أي ألقى اللحم فيه أي زيد في لحمه أي زاد الله أجزاء لحمه فسكنت كذا في حواشي سم على الحفيد اعتراضا على استظهار الحفيد ان الباء سببية أي رمى الى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله على جسامته) أي سمن (قوله ونباله) أي عظم وضخامة وغلظ (قوله وهو ملة الاسلام) من اضافة الاعم الى الاخص (قوله قال المصنف) أي في الايضاح (قوله فالاستعارة) أي مطلقا لا الحقيقية فقط (قوله ما تضمن الخ) أي ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله ما تضمن الخ أخذ منه أنه لا يصح تشبيه معناها بمعنى مجازي لانه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصح حقيقة عرفية بالشهرة اه ع ق وهذا أولى من قول الأطول وقد أفاده هذا التعريف أن اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه اه (قوله فعلى هذا الخ) هذا تفريع على التعريف وإشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا أو جلا يحذف الاداة على قوله والمراد

من اطلاق المقيد على المطلق
كاطلاق المرسل على الانف
من غير قصد الى التشبيه
فمجاز مرسل فاللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد
قديكون استعارة وقد
يكون مرسلا والاستعارة
(قد تقيد بالحقيقة) لتمييز
عن التخيلية والممكن
عنها (لتحقق معناها) أي
ما عني بها واستعملت هي
فيه (حسا أو عقلا) بان
يكون اللفظ قد نقل الى
أمر معلوم يمكن أن ينص
عليه ويشار اليه إشارة
حسية أو عقلية فالحسي
(كقوله لدى أسد شاكى
السلاح) أي تام السلاح
(مقذف) أي قذف به
كثيرا الى الوقائع وقيل
قذف باللحم رمى به فصار له
جسامته ونباله فالأسد ههنا
مستعار للرجل الشجاع وهو
أمر متحقق حسا (وقوله)
أي والعقل كقوله (تعالى
اهدنا الصراط المستقيم أي
الدين الحق) وهو ملة
الاسلام وهذا أمر متحقق
عقلا قال المصنف فالاستعارة
ما تضمن تشبيه معناها بما
وضع له والمراد بمعناها
عنى باللفظ واستعمل اللفظ
فيه فعلى هذا

يخرج من تفسير الاستعارة
نحو زيد أسد ورأيت زيدا
أسدا ومررت بزيد أسدا
مما يكون اللفظ مستعملا
فيما وضع له وإن تضمن
تشبيه شيء به وذلك لأنه إذا
كان معناه غير المعنى
الموضوع لم لا يصح تشبيهه
معناه بالمعنى الموضوع له
لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه
على أن ما في قولنا ما تضمن
عبارة عن المجاز بقريظة
تقسيم المجاز إلى استعارة
وغيرها وأسد في الأمثلة
الذكرورة ليس بمجاز
لكونه مستعملا فيما وضع
له وفيه بحث لا نالا نسلم أنه
مستعمل فيما وضع له بل
في معنى الشجاع فيكون
مجازا واستعارة كما في رأيت
أسدا يرى بقريظة جملة
على زيد ولا دليل لهم على
أن هذا على حذف أداة
التشبيه وأن التقدير زيد
كأسد واستدلوا لهم على ذلك
بأنه قد أوقع الأسد على
زيد ومع لم أن الإنسان
لا يكون أسدا فوجب
المصير إلى التشبيه بحذف
أداة قصدا إلى المبالغة
فأسد لأن المصير إلى ذلك
إنما يجب إذا كان أسدا
مستعملا في معناه الحقيقي
وأما إذا كان مجازا عن
الرجل الشجاع فعمله على
زيد صحيح ويدل على ما ذكرنا
أن المشبه به في مثل هذا
المقام كثيرا ما يتعلق به
الجار والمجرور كقوله

معناه ما عني من اللفظ حتى يتوهم ركبا كتهللا لله على أنه لولا إرادة ذلك المراد لم يخرج ما ذكر مع خوجه
قطعا على كل حال كذا في الفري (قوله يخرج من تفسير الخ) ويخرج أيضا نحو رأيت به أسدا فانه
ليس استعارة ولا تشبيها بل هو مجاز يدوسياتي الكلام عليه أه يس (قوله وإن تضمن تشبيه شيء به) أي
لكن ذلك الشيء ليس معناه (قوله وذلك) أي خرج ما ذكر (قوله لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه) قال
في الأطول فيه نظرا لأنه لا يتم في اللفظ المشترك لأنه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون
معناه غير الموضوع له لزوم تشبيه الشيء بنفسه لأنه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له أه قال يس ويمكن
أن يجاب عن النظر بأن المشترك موضوعا وبأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه معنى يكون ما عناه غير
ما وضع له من حيث ذلك الوضع وإن كان موضوعا له بوضع آخر (قوله على أن ما الخ) ترقى أي فهو خارج
عن المقسم فلا يحتاج في إخراج ما ذكر إلى كون التشبيه يقتضي المغايرة بين المعنى المراد وما وضع له (قوله
وفيه بحث) أي فيما قاله المصنف في الإيضاح وقد ضعف السيد هذا البحث بما تكفل برده إرباب الخواشي
فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أي وجوبا كما يزعم القوم وقوله بل في معنى الشجاع أي بدل
بمختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن
يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لا ثبات شبهة زيد بالأسد (قوله بل في
معنى الشجاع فيكون مجازا) فإن قلت المجاز منوط بوجود القرينة الممانعة عن إرادة الحقيقة ولا قرينة
ههنا قلت بل الحمل ههنا قرينة لا يقال لدلالة في الحمل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدر الأداة لانا
نقول بل يكفي في القرينة ما هو الظاهر ونسج الكلام بالتقدير مما لا يلتفت إليه واعلم أنه ليس المراد
بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن إذ لا يصح تشبيهه بالأسد قطعا
مع أنه معتبر في الاستعارة بل الذات المهمة المشبهة بالأسد وتعلق الجار بالأسد على هذا باعتبار أنه إنما
يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء منه وهو المجازي بقي الكلام في أن
قوله زيد أسد مسوق لا ثبات شبهة زيد بالأسد أولا ثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالأسد فإن كان
الأول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الأسد وإن كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين
قوله زيد أسد وأسد زيد وإن ادعاه السيد أه فري (قوله فيكون مجازا) لاستعماله في غير
ما وضع له وقوله واستعارة لأن علاقته المشابهة وكتب أيضا قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جمع بين
الطرفين والمجاز يجب فيه جحد المشبه لانا نقول المشبه رجل شجاع ولم يذكروا قد ذكر لفظ المشبه به مكانه
وأخبر بمعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبها إلا من حيث كونه من أفراد رجل الشجاع وبذلك الخيشية
أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصا عين هذا العلم فليس مشبها لما نقول له الأسد رجل شجاع أي ذات
معروضة للشجاعة قال في المطول وتحقيق ذلك أنا إذا قلنا في نحو رأيت أسدا يرى أن أسدا استعارة فلان معنى
أنه استعارة عن زيد إذا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وإنما عني أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة
فقولنا زيد أسدا أصله زيد رجل شجاع كالأسد فخذونا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة
(قوله ويدل على ما ذكرنا الخ) اعترضه السيد بأنه كما يجوز التعلق بالأسد المستعمل في معناه المجازي باعتبار
وصفه أعني الشجاعة يجوز تعلقه بالأسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار لازمه المشهور أعني الشجاعة
والجواب من وجهين الأول أنه وإن صح أن يجعل الأسد المستعمل في معناه الحقيقي عاملا باعتبار ملاحظة
معنى الشجاعة معه كما أن عمل الأسد المستعمل في معناه المجازي بهذا الاعتبار إلا أن النسب الثاني لما يلزم
على الأول من كون المعمولات كالجار والمجرور في البيت قيودا للمشبه به مع أنها ليست قيودا له بل للمشبه
الثاني أن معنى الشجاعة الذي التعلق باعتباره قيد للمشبه دون المشبه به وهذا يرجح كون اللفظ مستعملا في
معناه المجازي حتى يكون استعارة دون المعنى الأصلي حتى يكون تشبيها لانا التعلق بشيء باعتبار قيده
أقوى منه باعتبار ما ليس قيده إذا تقرر ذلك فقول الشارح كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور الذي هو
في المعنى من قيود المشبه دون المشبه به فالمناسب أن يكون مستعملا في معناه المجازي ليكون القيد متعلقا
بقيد في المعنى والمراد كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور باعتبار معنى الشجاعة الذي هو قيد المشبه دون

المشبه به فقصود الشارح أن التعلق على هذا الوجه أولى والأولية كافية له فلا ينافي أنه يمكن التعلق بالأسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار معنى الشجاعة التابع للمعنى الحقيقي (قوله وفي الحروب نعامه) أي خال عن الشجاعة اه سم وتماه * فتقاء تنفر من صغير الصافر * والفتقاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صغير الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدى اه فنرى (قوله والظير أغربة عليه) بعض من بيت وهو والظير أغربة عليه بأسرها * فتخ السرات وساكنات لصاف

الفتح بالضم جمع فتقاء وهو اللين يقال عقاب فتقاء لأنها إذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون إلا من اللين والسرات بفتح السين المهملة بحبال بالين يكون فيها هذا بل وغيره وبضم الشين المججمة بحبال بالشام ولصاف جبل طى والمعنى أن كل الطيور من الحزن على المرقى مثل الأغربة الباكية عليه اه فنرى (قوله أي باكية) أمام بكى الغراب ظهر الدابة جرحه أو من بكى صاح لأن الأغربة إذا سقط واحد منهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اه سم (قوله مجاز لغوى) أي غير عقلى سواء كان عرفيا أو شرعيا أو لغويا اه حفيد (قوله وهذا) أي كونه ليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الأعم منه ومن السبع (قوله وفي هذا الكلام دلالة الخ) حيث قال ولا أعم منهما اه سم وكتب أيضا ما نصه قال في الأطول وإنما احتاج إلى نفي كونه أعم منهما في إثبات كونه مجازا لغويا لأنه لو كان موضوعا لأعم لصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بأن يطلق العام بعمومه ويقع على الخاص بمعونة القرينة من غير أن يستعمل في الخاص كما إذا قلت رأيت إنسانا فيما إذا أردت زيدا ولم ترد بالإنسان المفهومه فإن العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتبه عليه إطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعترض عليه بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه مما يتوجب منه لأن الدلالة المعتبرة في المجاز تشتمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لأنه إذا جوز أن لا يكون نعم ما فعلت مجازا في مقابلته من قال أكرمتم زيدا بان يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الأكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص إذا يوجد في عام قرينة صارفة عن الموضوع له إذ كل ما نظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومته فلا يكون قرينة صارفة اه (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه إذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجازا وهو وكذلك اه سم ونظير العام أي الكلى إذا أطلق على الخاص أي الجزئى من حيث خصوصه العام الذي أريد به الخصوص فهو مجاز من رسل نحو الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم أر يد بالناس الأول نعيم ابن مسعود الأشجعي وبالثاني أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عمومته) أي القدر الذي فيه يعمه وغيره وهل ذلك شرط حين الإطلاق أو الشرط إنما هو إطلاقه من غير ملاحظة خصوص اه يس (قوله مجاز عقلى) لا بمعنى أسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل بل بمعنى أن التصرف في أمر عقلى لا لغوى وهذا النفي أي لا لغوى مدار النزاع والافسلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا أو كونه مجازا عقليا فتارة أطلق عليها المجاز اللغوى وتارة المجاز العقلى لا لالتباس حقيقة الأمر عليه فانه مما لا يتوهم في شأنه ذلك بل للتنبيه على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلى اه أطول وقال بعضهم الخلف لفظى لأن الادعاء الذي بنى عليه أنها مجاز عقلى لا ينكره من يقول أنها لغوى وكون اللفظ مستعملا في الغير في نفس الأمر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وإنما النزاع في أنها هل تسمى عقليا نظر الأول أو لغويا نظر الثاني فالخلف في اللفظ اه وما في الأطول هو الأظهر فتأمل (قوله بمعنى أن التصرف في أمر عقلى) أشار بهذا البيان إلى أن المراد بالمجاز العقلى ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكيم وهو ظاهر فإن المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الأسناد أو الكلام اه فنرى (قوله أن التصرف) أي وهو الادعاء المذكور اه سم (قوله في أمر عقلى) وهو جعل الرجل الشجاع قدرا من أفراد الأسد حقيقة اه يس (قوله

الشرح واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوى أو عقلى فالجمهور على أنها مجاز لغوى بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعللاقة المشابهة (ودليل أنها) أي الاستعارة (مجاز لغوى) كونها موضوعا للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما) أي من المشبه والمشبه به فأسدى قوائنا رأيت أسدا يرى موضوعا للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا بمعنى أعم من السبع والرجل كالحیوان المجترئ مثلا لا يكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا قلت زيدا فقلت لقيت رجلا أو إنسانا أو حيوانا بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له (وقيل أنها) أي الاستعارة (مجاز عقلى) بمعنى أن التصرف في أمر عقلى لا لغوى لأنها لما تطلق على المشبه لا

بعد ادعاء دخوله أي دخول المشبه (في جنس المشبه به)

بان جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد (كان استعمالها) أي الاستعارة في المشبه استعمالا (فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لمكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولم يصح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد زيد أنه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمي ولده أسدا أنه جعله أسدا لان يقال جعله أميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل ١٦٤ عقليا بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع

واقعا مجازا عقليا (ولهذا) أي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله قامت تظلمني) أي توقع الظل على (من الشمس) * نفس أعز على من نفسي قامت تظلمني ومن عجب * شمس) أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء (تظلمني من الشمس) فلولوا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في أن يظلم انسان بحسن الوجه انسانا آخر (والنهي عنه) أي ولهذا صح النهي عن التعجب (في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته) هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زراراه على القمر) تقول زربت القمر ص عليه أزره اذا شددت أزراه عليه فلولوا

بان جعل (الباء سببية اه سم) (قوله استعمالا) جعل الشارح كان على الناقصة لكن الاقرب الى القواعد الخفية تقدير متعلق خبرها الجار والمجرور كائنا أو نحوه ويصح أن تكون تامة فالظرف لغو متعلق بقول المصنف استعمالها (قوله كذلك) أي مطلقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان مجرد نقل الاسم) أي بدون الادعاء المذكور وكتب أيضا قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة الخ فيه أن عدم الادعاء المذكور لا يستلزم ان اللفظ لم يبق فيه الا مجرد النقل حتى يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم في الاستعارة بواسطة المشابهة وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفري نعم يلزم أن تكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حيث يثبى يكون مجرد اصطلاح لارعاية لمعنى الاستعارة اه (قوله لمكانت الاعلام الخ) قد يفرق بان لا وضع في الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة (قوله ولمكانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة) فيه ان ابلغيتها بمجرد ادعاء بمنزلة دعوى الشئ بيمينه كما في سائر المجازات على ما سياتى وللا ادعاء دليل آخر وهو انه لولا ما امتنع استعماله العلم اه أطول (قوله المجرد) أي عن الادعاء (قوله عاريا عن معناه) أي الاصل (قوله انه جعله أسدا) لان معنى جعله أسدا صيره أسدا وأثبت فيه صفة الاسدية (قوله في قوله) أي قول أبي الفضل بن العبيد في غلام قام على رأسه يظلم اه مطول (قوله تظلمني) جملة حالية وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسي) بالاضافة الى ياء المتكلم أو بتسكير نفس واشباع كسرة أي من كل نفس وهو ابلغ اه أطول وثبوت البناء خطأ يمنع الثاني (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله تظلمني صفة شمس (قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استعماله من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته اه أطول (قوله لا تعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت في بحث المجاز العقلي (قوله هي شعار الخ) عبارة لا طول هي ثوب يلاقى البدن (قوله وهو الضمير في غلالته الخ) أي وفي زرارته اقرئ بالبناء للفاعل (قوله لا نسلم ان الذم كراخ) فيه تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره في المطول من ان المشبه في زيد أسد ليس هو زيد بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه هنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمائر بل الشخص الحسن فتدبر (قوله سيف زيد في يد أسد) فاستعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أي ان الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التاويل) متعلق بجعل فالذي بطريق التاويل هو جعل أفراد الاسد قسمين لانه مبني على كونه موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وكونه موضوعا لذلك ليس بتحقيقا وهذا لا ينافي أن أحد القسمين وهو المتعارف بتحقيق وان التاويل هو القسم الغير المتعارف (قوله في مثل) أي المودعين في مثل الخ اه سم (قوله والقريئة ممانعة عن ارادة

أنه جعله فراحقيقا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلي بسبب ملازمة القمر الحقيقي لا بملازمة الخ انسان كالتعريف الحسن لا يقال القمر في البيت ليس باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلالته وأزراره لا نأقول لأن سلم ان الذم كراخ هذا الوجه ينافي الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بان الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) العلم الضروري بان أسدا في قولنا رأيت أسدا يرعى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الاسد بطريق التاويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة في مثل تلك الحثة المخصوصة والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في تلك الحثة والهيك المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقريئة ممانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف

الاسدية للرجل الشجاع
 ينافي نصب القرينة المانعة
 عن ارادة السبع المخصوص
 (وأما التعجب والنهي عنه)
 كما في البيتين المذكورين
 فللبناء على تناسي التشبيه
 قضاء لحق المبالغة ودلالة
 على أن المشبه به بحيث
 لا يتميز عن المشبه به أصلا
 حتى أن كل ما يترتب على
 المشبه به من التعجب والنهي
 عن التعجب يترتب على
 المشبه أيضا (والاستعارة
 تفارق الكذب بالبناء على
 التناويل) في دعوى دخول
 المشبه في جنس المشبه به
 بان يجعل أفراد المشبه به
 قسمين متعارفا وغير
 متعارف كما مر ولا تأويل
 في الكذب (ونصب) أي
 وينصب (القرينة على
 ارادة خلاف الظاهر) في
 الاستعارة لما عرفت أنه
 لا بد للجهاز من قرينة مانعة
 عن ارادة الموضوع له
 بخلاف الكذب فان قائله
 لا ينصب فيه قرينة على
 ارادة خلاف الظاهر بل
 يبدل المجهود في ترويج
 ظاهره (ولا تكون)
 الاستعارة (علما) لما سبق
 من انها تقتضي ادخال
 المشبه في جنس المشبه
 به يجعل أفراد قسمين
 متعارفا وغير متعارف ولا
 يمكن ذلك في العلم (لما فاته
 الجنسية) لانه يقتضي
 الشخص ومنع الاشتراك
 والجنسية تقتضي العموم
 وتناول الأفراد (الا اذا
 تضمن العلم (نوع وصفية)
 بواسطة اشتباهه

(الح) أي لا عن ارادة الجنس بقسميه (قوله وهذا يندفع ما يقال) أي ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى
 المتعارف ليتعين الغير المتعارف يندفع الخ وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية
 بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة اه فترى (قوله
 وأما التعجب الخ) قال في الاطول ولما أراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضي
 ارادة المعنى الحقيقي فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن انكلام قد تم بدونه اذا التعجب والنهي عنه
 لم يجعل دليلين على كونهما مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع
 اقتضاؤه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين
 على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي المجاز اللغوي اه وذكر هذا البحث أيضا الفري وأجاب سم
 بان المصنف أراد الإشارة هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب ببناء على هذا المنع وحينئذ يحتاج الى
 الاعتذار بما ذكره فيكون قوله الآتي والاستعارة تفارق الكذب الخ مبني على تسليم الادعاء وأجاب بوجه
 آخر فانظره (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهر انسيانه كما يقال تجاهل أي أظهر الجهل كذا في يس
 (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال
 الاستعارة في المفرد والكذب في الجمع فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق اه فترى وقال في
 الاطول ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب أن لا تقع في القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها
 تفارقه فقال والاستعارة أي الذي تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به تفارق
 الكذب ولا تلبيس به بوجهين بالبناء أي بسبب بناء الاستعارة أي ما تتضمنه على التناويل والصرف عن
 الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل أفراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد
 بل بمجرد ابراز في هذه الصورة ليتوصل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفي في
 المفارقة عن الكذب جعل الأفراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اه وكأن في قوله ولا يكفي
 الخ إشارة الى الاعتراض على الشارح (قوله في دعوى) كاذب وجه الظرفية أن الدعوى تشتمل على
 التناويل وتتضمنه اه سم (قوله ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى أن المراد غير
 علم الجنس فانه المتبادر من إطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنحاة لانه علم
 اضطراري دعا الى القول به أحكام مخوية فحينئذ يدخل علم الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة
 الأصلية بلا كلفة تمحل في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية
 على اسمية وثلاث أن تجعله عطف على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعا اه أطول (قوله ولا
 تكون الاستعارة) يشعر بجريان المجاز المرسل في العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه
 لفظ العلم (قوله لما فاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التي ينافيها انما هي الجنسية حقيقة دون
 الجنسية ادعاء في المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التناويل في العلم حتى كائنه موضوع للذات
 المنتصفة بتلك الصفة أعني الجامع للذات المعينة الشخصية واذا صح التناويل في المتضمن نوع وصفية
 فليصح في غيره اذ لا فرق الا في الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضي امكان التناويل في الاول وامتناعه
 في الثاني اه سم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى
 المصدرى الى الحاق بآء المصدرية اه أطول (قوله بواسطة اشتباهه الخ) متعلق بتضمن وعبارة الاطول
 والمراد بتضمن الوصف أن يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته أو بسبب اشتباهه بالوصف فان الوصف
 اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فرضا متعارفا والمستعار له فردا غير متعارف هكذا
 ذكره وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالها
 تحت جنس وقد بينه الشارح بهذا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له
 نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما أو غير علم جاز استعارته والا فلا هذا
 كلامه اه وفي قول الاطول أن يكون الوصف لازما الخ مخالفة لقول الشارح هنا بواسطة اشتباهه الخ
 وقوله في التلويح وجود لازم مشهور ولا يقتضاء كلام الشارح اشتراط شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول

بوصف من الاوصاف (كحاتم) المتضمن ١٦٦ الاتصاف بالجوهر وما ذكر بالمثل وسحبان بالفصاحة وناقلاً بالفهامة فحينئذ يجوز أن يشبه

شخص بحاتم في الجود
ويتأول في حاتم فيجعل كانه
موضوع للجواد سواء كان
ذلك الرجل المعهود أو
غيره كما مر في الاسد فهذا
التأويل يتناول حاتم الفرد
المتعارف المعهودوا لفرد
الغير متعارف و يكون
اطلاقه على المعهود أعني
حاتم الطائي حقيقة وعلى
غيره من يتصف بالجود
استعارة نحو رأيت اليوم
حاتم (وقرئتها) يعني أن
الاستعارة لكونها مجازاً
لا بد لها من قرينة مانعة عن
إرادة المعنى الموضوع له
وقرئتها (أما امرؤ واحد كما
في قولك رأيت أسد امرئ
أو كثر) أي امرئ أو
أمرؤ يكون كل واحد
منها قرينة (كقوله وان
تعافوا) أي تكرهوا
(العدل والايما) فان في
ايما نيرانا) أي سيوفاً تلح
كشعل النيران فتعلق قوله
تعافوا بكل من العدل
والايما قرينة على أن
المراد بالنيران السيوف
لدلالته على أن جواب
هذا الشرط تحاربون وتلجئون
إلى الطاعة بالسيوف أو
معان ملتزمة) مربوط بعضها
ببعض يكون الجميع قرينة
لا كل واحد وبهذا ظهر
فساد قول من زعم أن
قوله أو كثر شامل لقوله
معان فلا يصح جعله مقابلاً
له وقسماً (كقوله وصاعقة
من نصله) أي نصل سيف
المدوح (ينكفي بها*)
بمن انكفا أي انقلب والباء للتعدي والماضي رب نار من حد سيفه يقابلها (على رأس الاقران خمس سحائب) أي أنامله الخمس
الغنى

عدم اشتراطه وان الشرط انما هو لزوم الوصف والتوفيق ان المراد بالشهرة في كلام الشارح الشهرة ولوعند
المخاطب بالاستعارة فقط وفي كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكان التوفيق بذلك يستلزم قول
الجميع بجواز استعارة العلم مطلقاً (قوله كحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسم الحاتم بن
عبد الله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم وماد اسم فاعل من مدر اذا طان سمي به رجل من بني هلال بن
عامر بن صعصعة لانه سقى ابلاله من ماء حوض فبقى في الحوض قليل فسلخ فيه ومدر الحوض به بخلاً أن
يسقى منه وسحبان بوزن عطشان اسم يليغ يضرب به المثل ومعناه في الاصل صياد يصيد ما مر به والمناسبة
ظاهرة وناقلاً اسم رجل يضرب به المثل في العي والفهامة من يوم اشترى طبيباً بأحد عشر درهما فقبل له
بكم اشترى به ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك إلى أحد عشر فأنفلت الظبي (قوله
بالفهامة) أي عجز اللسان عن البيان (قوله وقرئتها) يتبادر منه ما أشار اليه الشارح أن المراد القرينة
المانعة لانها السابقة في تحقيق المجاز قال في الاطول لكان الانفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقاً مانعة
كانت أو معينة ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجري في المجاز المرسل
والكناية أيضاً ولا ينكشف الداعي إلى جعلهم قرينة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة
بالكناية بل جعلوا واحداً مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيداً وأيضاً لا يظهر فرق بين
استعارة قرئتها متعددة وبين الاستعارة المجردة إلا أن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه يعافه
ويعفيه عيافاً وعيفاً محركة وعيافاً بكسرهما كرهه كذا في الاطول (قوله العدل) مقابل الظلم
ولا يبعد أن يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يامر بالعدل فخص بالذكور لانه أول الايمان
اه أطول (قوله لدلالته الخ) فان قلت لم لا يجوز أن يراد بالنيران حقيقة نيرانا بقصد تخويفهم بالاحراق
قلت القائل يدعي الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على
الرماح فلنعاهد العرف وغلبة الاستعمال في السيوف اه فنرى (قوله على أن جواب هذا الشرط
تحاربون) أي محذوف تقديره تحاربون الخ فقوله فان في ايما نيرانا على الجواب أقيمت مقامه ولو حذف
النون من تحاربون وتلجئون لكان حسناً لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارعاً ضعيف (قوله مربوط
الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أي المجموع وكتب أيضاً قوله يكون الجميع قرينة لا كل واحد فظهرت
مقابله لقوله أو كثر وصح كونه قسماً له وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسماً للواحد ولا يصح حمل الواحد
على البسيط لانه يبقى أكثر من واحد هي مركبات واسطة وعلى أي تقدير يبقى واسطة هي معان غير ملتزمة
يكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد اه أطول (قوله
وصاعقة) هي نار تسقط من السماء اه أطول (قوله من نصله) بيان صاعقة أي صاعقة هي نصله
جعل صاعقة في الاشتعال والتأثير أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فهي وهمية تخيلية فكان لنصله
صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر وإلى الثاني ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من
الصباح ونفس السيف ما لم يكن له مقبض على ما في القاموس اه أطول (قوله أي نصل سيف المدوح)
ويحتمل أن يرجع الضمير إلى المدوح والاضافة لأدنى تلبس اه فنرى (قوله والمعنى رب نار)
أشار إلى أن صاعقة مجرورة برب أو واروب على الخلاف وجوز صاحب الاطول أن تكون مرفوعة
موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفي بها ثم رأيت الشارح في الاطول قال انها رويت بالرفع (قوله يقابلها)
الضمير للصاعقة (قوله على رأس الاقران) الرأس جمع قلة لرأس يراد به الكثرة لداعي مقام المدح
والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكف في الشجاعة أو عام اه أطول (قوله خمس) فاعل ينكفي
(قوله أي أنامله الخمس) قال في الاطول المسطور تفسير السحائب بالانامل والظاهر أن المراد بها الاصابع
فكانه أريد من يد المبالغة في الشجاعة حيث يكفي للاقران أنامله ولا يحتاج في هلاكهم إلى اعمال الاصابع
ولهذا عبر عن رؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعبر أنامله الخمس بجمع الكثرة إشارة إلى أن
الرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة إلى أنامله الخمس لاحاطة أنامله أياها وشمولها اه أطول قال

بمن انكفا أي انقلب والباء للتعدي والماضي رب نار من حد سيفه يقابلها (على رأس الاقران خمس سحائب) أي أنامله الخمس الغنى

التي هي في الجود وعموم العطايا سبحانه أي يصيبها على كفايته في الحرب فيهم كهمها ولما استعار السحاب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على رأس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحاب الانامل (وهي أي الاستعارة) باعتبار الطرفين (المستعار منه والمستعار له) (قسمان لان اجتماعهما) أي اجتماع الطرفين (في شيء) امامهم كن نحو أحييناه في قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أي ضالا فهديناه ١٦٧ استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا

له هداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين في استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما لان الميت لا يوصف بالضلال (ولتسم) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما تمتنع) عطف على امامهم كن (كاستعارة اسم المعدوم للوجود لعدم غناؤه) هو بالفتح النفع أي لا تنفعه النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شأن أن اجتماع الوجود والعدم في شيء تمتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجيلة التي تحي ذكره وتديم في الناس اسمه (ولتسم) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها)

الفنرى ويحتمل أن يريد الشارح بالانامل الاصابع مجازا اه وما في الاطول من أن جمع القلة مستعمل في الكثرة هو ما في المطول وقيل هو باق على القلة إشارة الى قلة كفايته في الحرب وكتب أيضا قوله أي أنامله الخمس أي العلياء والا فالانامل كثيرة براسي اه سم (قوله التي هي في الجود وعموم العطايا سبحانه) ففي البيت استتباع حيث ضمن مدحها بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلائم ذكره المقام ولت أن تجعل أنامله سبحانه العذاب في نزول الصاعقة والنار اه أطول (قوله أي يصيبها) أي الصاعقة (قوله ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان للعاني المنتهية التي جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحاب وكان عليه أن يذكر معها ضمنية مقام المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا في الاطول فان أريد بالانامل الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لت أن تقول إضافة الصاعقة لنصل السيف كاف في القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أي طرفي الاستعارة ففيه مسامحة أو طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للوجود يدل على أن المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التكمية والتماجية وهما ما استعمل في ضده يدل على أن المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه ثمة على أن الاستعارة بالمعنيين سيان في هذه التقسيمات اه أطول وانظر وجه المسامحة (قوله استعار الاحياء) أي لفظ الاحياء وانما قال استعار الاحياء مع أن المستعار الفعل أعني أحييناه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعني الاحياء قال السيزامي وجه الشبه هو الاتصال الى المطلوب اه سم (قوله مما يمكن) أي من الشئتين اللذين يمكن الخ (قوله في شيء) هو الله تعالى فإنه هاد ومحي (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أي في الايضاح ووجه الاول به أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال أن يكون مراده إيقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبني للفعل وهو الاهتداء اه فنرى وقوله المبني للفعل أي لان الهداية التي تشبه الحياة ليست هي الدلالة التي تصدر من الدال بل أثرها الذي يقوم بالمهتدي (قوله وانما قال نحو أحييناه) أي ولم يقل نحو أو من كان ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخل في التمثيل أيضا اه سم (قوله لا يوصف بالضلال) لانه سلوك طريق لا يوصل الى المطـلوب وهو لا يكون الا مع الحياة وفي عروس الافراح لان الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياة اه فان قلت من مات كافرا فهو كافر بعد موته فالميت يتصف بالضلال أي الكفر قلت الميت كافر حكما لا حقيقة اه سم (قوله ولتسم) في قوله ولتسم دون أن يقول وتسمى أو وسميت اشعار بان هذه التسمية من جهة المصنف (قوله لعدم غناؤه) قال في الاطول ولا يتوقف ذلك أي ما ذكر من استعارة اسم المعدوم للوجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المد التفعي ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أي تنافيهما (قوله التكمية) أي الغرض منها التكم أي الاستهزاء والسخرية وقوله والتماجية أي الغرض منها البراد القبيح بصورة شيء مائج لمجرد الاستلاح والاستظراف (قوله استعبرت البشارة) أي اسمها (قوله في الخبر به) أي في الشخص المخبر بما يظهر سرورا (قوله الذي هو ضده) أي ضد البشارة وتذكر كبر الضمير لانها اخبار (قوله على سبيل التلميح والظرافة) اقتصر على ذلك لانه يحتاج اليه في التمثيل فلا ينافي صحة أن يكون ذلك

أي من العنادية الاستعارة (التكمية والتماجية وهما ما استعمل في ضده) أي الاستعارة التي استعملت في ضدها الحقيقي (أو نقيضه لما مر) أي لتزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة تلميح أو تمك على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أي أنذرهم استعبرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في الخبر به لانذار الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التكم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جباننا على سبيل التلميح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانداز من جهة واحدة

وكذا الشجاعة والجليل (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه (فسمان لانه) أي الجامع (أما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بطن فرسه (كلمة سمع هيعة طار إليها) أو رجل في شفقة في غنمة له يعبد الله حين يأتيه الموت قال جابر الله الهيعة الصيحة التي يفرغ منها وأصلها من هاع يبيع إذا جبن والشفقة رأس الجبل والمعنى خيرا للناس رجل أخذ ١٦٨ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤس

بعض الجبال في غنم له قليل يرعاه ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في العدو والطيران إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدو والأظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح والسرعة لازمة له في الأكثر لا دخاله في مفهومه فالأولى أن يمثل بالاستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المترقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الأرض أمما والجامع ازالة الاجتماع الدخلة في مفهومهما وهي في القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الأنف مع أن في كل من المرسن والتقليد خصوص وصف ليس في الأنف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعى في استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف

على سبيل الاستعارة فتكون استعارة تمكينية كالآية (قوله وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمى في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامع لأن أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله قسمان لانه أما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه أما داخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اه أطول (قوله طار إليها) اسناد طار إلى الرجل مجازي أي طار فرسه بسعيه إليها اه أطول (قوله أو رجل) لعل أو لتقسيم خبر الناس اه سم (قوله في غنمة) أي مع غنمة والتصغير للتقليل اه سم (قوله وأصلها من هاع يبيع إذا جبن) كان وجه المناسبة أن الفرع منها جبن في الجملة تأمل سم أي فاستعمال الهيعة في الصيحة التي يفرغ منها من استعمال اسم الشيء في مازومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أي المشي بسرعة قال الحفيد والصواب للذهاب بسرعة إذ العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الاتي فان الجامع بين العدو والخ اه سم والظاهر أن الاعتراض مندفع بجعل الاسناد في طار مجازا عقليا كما مر عن الأطول (قوله والأظهر) لعل التعبير بالأظهر إشارة إلى أن كون الطيران ماذ كرايس قطعيا وفي الفـنـرى أجيب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الأرض ولا يخفى أن الجواب إنما يصح إذا ثبت النقل عن أئمة اللغة اه سم (قوله فالأولى) عبر بالأولى اشعارا بأن المشاحة في الامثلة ليست من دأب المحققين لانها إنما ذكر لا يوضح القواعد على تقدير صحتها لكن الأولى أن تكون صحيحة ولان مبنى الاعتراض ليس قطعيا اه سم (قوله أن يمثل) أي للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسري اه سم (قوله وهي في القطع أشد) أي لتأثيرها في الاتصال الأشد (قوله والفرق بين هذا) أي اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الأنف) حيث جعل مجازا مرسلا وكلامه بوجه أن كون المرسن مجازا مرسلا لا يلزم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار المحفوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما في المرسن فـكونه أنف ذي رسن وموضع الرسن وأما في التقطيع فـكونه في الاجسام المترقة كذا في سم (قوله والحاصل) أي حاصل الفرق أن التشبيه أي الضمني اه سم وبه يندفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التي هي علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أي في استعارة التقطيع (قوله منظور) أي ملحوظ ضمنا فكان استعارة بخلافه ثمة فكان مجازا مرسلا اه سم (قوله قد تقرر في غير هذا الفن الخ) قال الحفيد هذا هو المشهور عند القدماء لسكن الدليل على ذلك ليس بتمام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشد والضعف في الذاتيات أيضا اه (قوله يجب أن يكون في المستعار منه أقوى) قال في المطول لتكون الاستعارة مفيدة اه قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر في الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافي فيه المساواة فليتامل اه (قوله في الماهية الحقيقية) كالإنسان والحيوان وكتب أيضا قوله في الماهية الحقيقية ووجه الشبه إنما جعل داخل في مفهوم الطرفين لاني الماهية الحقيقية للطرفين اه مطول (قوله بل قد يكون أمرا مركبيا من أمور الخ) كفهوم الاسود المركب من الذات

في المرسن والحاصل أن التشبيه ههنا منظور بخلافه ثم فان قلت قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالسواد بالشد والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبيا من أمور بعضها قابل للشد والضعف فيصح كون الجامع داخل في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعني المركب من السواد والمحل مع اختلافه

بالشدّة والضعف (واما غير داخل) عطف على امد داخل (كأمر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهايل ونحو ذلك لظهور
 أن الشجاعة عارض للاسد لا داخل في مفهومه وكذا التهايل للشمس (وأیضا) الاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اماعامية وهي
 المبتدلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمي أو خاصية وهي الغربية) التي لا يطلع ١٦٩ عليها الا الخاصة الذين أو توأذ هنا به ارتفعوا

عن طبقة العامة (والغريبة
 قد تكون في نفس الشبه)
 بان يكون تشبيها فيه نوع
 غريبة (كما في قوله) في
 وصف الفرس بأنه مؤدب
 وأنه اذا نزل عنه وألقى عنائه
 في قربوس سرجه وقف
 مكانه الى أن يعود اليه (واذا
 احتج قريوسه) أي مقدم
 سرجه (بعنائه) * علك
 الشكيم الى انصرف الزائر
 * الشكيم والشكيمة
 هي الحديدة المعترضة في
 فم الفرس وأراد بالزائر
 نفسه شبه هيئة وقوع
 العنان في موقعه من
 قريوس السرج متمدا الى
 جانبي فم الفرس بهيئة
 وقوع الثوب في موقعه من
 ركبت المحتج متمدا الى
 جانبي ظهره ثم استعار
 الاحتباء وهو أن يجمع الرجل
 ظهره وساقيه بثوب أو
 غيره لوقوع العنان في
 قريوس السرج فجاءت
 الاستعارة غريبة لغريبة
 الشبه (وقد تحصل) الغريبة
 (بتصرف في) الاستعارة
 (العامة كما في قوله)
 أخذنا بأطراف الأحاديث
 بيننا وسالت بأعناق المطي
 (الاباطح) *
 جمع أبطح وهو مسيل الماء
 فيه دقاق الحصى استعار
 سيلان السيول الواقعة في

والسواد (قوله واما غير داخل) غير الداخل في مفهومهما يحتمل أن يكون داخل في مفهوم أحدهما
 كما في تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو دون الطيران كما حقه
 الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة
 فقال في تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنهما بفعل الخارج عن أحد
 الطرفين داخل في القسم الأول وهنا جعله داخل في القسم الثاني ولوأردت تطبيقة هما فاجعل الداخل في
 الطرفين في تاويل الداخل في أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران
 للعدو أه أطول (قوله المتهايل) أي المتلائم المتقور اه سم (قوله لظهور أن الشجاعة عارض للاسد)
 أي وصفة خارجة عن المستعار الذي هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا في الأطول (قوله وكذا
 التهايل للشمس) أي والوجه المتهايل (قوله وهي الغربية) أي البعيدة عن العامة (قوله في نفس الشبه)
 أي في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه ويدل عليه قول الشارح بان يكون تشبيها اه سم (قوله قريوسه)
 يحتمل أن يكون فاعل احتج بترتيبه منزلة الرجل المحتج وكان القريوس ضم اليه فم الفرس بالعنان
 كما يضم الرجل ركبته الى ظهره بثوب مثلا ويحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتج ضمير يعود للفرس
 مضمنا معنى جمع أي جمع الفرس قريوسه بعنائه الى نفسه كما يضم المحتج ركبته فعلى الأول ينزل خاف
 القريوس منزلة الظهر من المحتج وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثاني ينزل القريوس منزلة الركبتين
 والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتم لان القريوس أعلى وكذا الركبتان والقم أسفل وكذا موضع
 ما يحتج به من الظهر فتدبر والقريوس بفتح الراء ولا تسكن الا في الشعر لان فعلا نادرا لم يأت غير صغوق
 وهو اسم أعجمي غير منصرف للعلمية والحكمة وأما خروب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح
 الضم وكذا محنون وهو أول الريح اه فزى وقوله ولا تسكن الا في الشعر عبارة الأطول ولا تسكن الا
 للضرورة اه (قوله أي مقدم سرجه) فالقريوس مقدم السرج وعبارته في المطول توهم أنه السرج وأن
 الكلام على حذف مضاف حيث قال أي مقدم سرجه وفي الصحاح القريوس السرج اه والذي رأيناه
 في الصحاح المعتمد القريوس للسرج اه كذا في الأطول (قوله نفسه) أي نفس القائل فالاصل الى انصرف الى
 غير عن نفسه بالزائر الدلالة على كمال تادبه حيث يقف مكانه وان طال مكانه كما هو شأن الزائر للضيف يدل
 عليه البيت قبله اه أطول (قوله شبه هيئة الخ) أي لازم هيئة له وافق ما يأتي ولان الكلام في الاستعارة
 المفردة (قوله من قريوس) بيان لموقع أو من تبعيضية لان الموقع بالفعل بعض القريوس وكذا ما بعد (قوله
 متمدا الى جانبي ظهره) في الأطول متمدا منحدر الى جانبي ظهره اه والذي يظهر أن هذا الانحدر غير لازم
 (قوله وهو أن يجمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجع مخصوص لازم للهيئة لان نفس الهيئة
 فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أي شبه وجهه مخصوصا لازمالهيئة المان كورة بضم وجع مخصوص
 آخر لازم لهيئة أخرى لان معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اه من حواشي الحفيد على المطول والمختصر
 (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعار (قوله أخذنا بأطراف) أي شبرعنا في أطراف الخ والأطراف جمع
 طرف (قوله فيه دقاق الحصى) أي حال كونه فيه الخ وكتب أيضا قوله دقاق الحصى بضم الدال بمعنى
 الدقيق قاله سم والظاهر جواز ال كسر جمع دقيق كظريف وظراف (قوله وسلاسة) أي سهولة
 (قوله قد تصرف) أي الشاعر (قوله اذا أسند الخ) حاصله أنه حصلت الغريبة بتصرفين حيث أسند السير
 الى الاباطح اسنادا مجازيا بالفظيا والى الاعناق اسنادا مجازيا بتقدير بالان مقتضى كونها في سيرها ملامسة
 للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضا ساثرة (قوله كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) لا يخفى أنه

٢٢ - تجريد ثاني * الاباطح لسير الابل سير احتشائي غاية السرعة المشبهة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد
 تصرف فيه بما أفاد اللطف والغريبة (اذا أسند الفعل) أعني سالت (الى الاباطح دون المطي) أو أعناقها حتى أفاد أنه امتلات الاباطح من الابل
 كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا (وأدخل الاعناق في السير) لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين أمرهما

وتتبعها في الثقل والخفة
(و) الاستعارة (باعتبار
الثلاثة) المستعار منه
والمستعار له والجامع (سنة
أقسام) لان المستعار منه
والمستعار له اما حسيان أو
عقليان أو المستعار منه
حسى والمستعار له عقلى أو
بالعكس فتصير أربعة
والجامع في الثلاثة الأخيرة
عقلى لا غير لما سبق في التشبيه
لكنه في القسم الاول اما
حسى أو عقلى أو مختلف
تصير ستة والى هذا أشار
بقوله (لان الطرفين ان
كانا حسيين فالجامع اما حسى
فخوفا خرج لهم مجلا جسدا
له خوار فان المستعار منه
ولد البقرة والمستعار له
الحيوان الذى خلقه الله
تعالى من حلى القبط) التى
سبكتها نار السامرى عند
القائه في تلك الحلى التربة
التي أخذها من موطئ فرس
جبريل عليه السلام
(والجامع) لهما (الشكل)
فان ذلك الحيوان كان على
شكل ولد البقرة (والجميع)
من المستعار منه والمستعار
له والجامع (حسى) مدرك
بالبصر (و اما عقلى فهو
آية لهم الليل نسلخ منه
النهار فان المستعار منه)
معنى السليخ وهو (كشط
الجلد عن نحو الشاة والمستعار
له كشف الضوء عن
مكان الليل) وهو موضع
القاء ظله (وهما حسيان
والجامع ما يعقل من ترتب
أمر على آخر) أى حصوله
عقبي حصوله

أسند في الآية الفاعل القائم بالحال أى الشجر الى المحل أى الرأس لاستغراق الحال وشيوعه في المحل
فالتشبيه بالآية يقتضى أن يكون هنا السيل بالحال أعنى المطى لكنه أسند مجازا الى المحل أى الاباطح
فالباء ليست للتعدية بمعنى الاذهاب لانه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل الباء للابسة أو بمعنى فى لان
الكلام على القلب فاصله سالت المطى بالاباطح اه حفيد (قوله في الموادى) جمع هادية وهى العنق
يقال اقبلت هوادى الخيل اذا بدت أعناقها اه فترى وفيه من نقله عن الصحاح ان الهادية مقدمة
العنق وأن هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله في الثقل والخفة) أى ثقل السير وخفته (قوله لان
المستعار منه الخ) قال فى الاطول ولا يخفى أن استعارة العقلى للحسى ينبغى أن لا تجوز عند من لا يجوز
تشبيه المحسوس بالعقول وكفى شاهدا عليه وقوعه فى القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما
باعتبار الثلاثة تقسيم باعتبار الطرفين رباعى وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان
وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثى وهو أن الاستعارة جامعها اما حسى أو عقلى أو مختلف جدهما ومما
تقسيم باعتبار الثلاثة ووجهه خفى اه (قوله لما سبق) من أن الحسى لا يقوم بأمر عقلى ووجه التشبيه
لا بد أن يكون قائما بالطرفين اه سم (قوله نحو فخرج لهم مجلا جسدا له خوار) فى كون الآية استعارة
بجسده خوار صريح فى انه لم يكن مجلا لا يقال للبقرانه جسده صوت البقرة وقد أبدل من
العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم
الخط الأبيض من الخط الأسود من القجر فان بيان الخط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة الى التشبيه
فكذا أبدل جسده خوار من مجلا أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف
المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم
الظفر به فى كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر
والغنم والظباء والنعام اه أطول (قوله الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط) وذلك أن
السامرى كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسألت له نفسه أن تراب ذلك الاثر يكون روحا
فيما ألقى فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليما من القبط لعرس لديهم فقال لهم ائتوني بالحلى أجعل
لكم الاله الذى تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا الها كما لهم آلهة فصنع منه صورة العجل وألقى فيه
ذلك التراب فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل فقال هو وأتباعه لبني اسرائيل هذا الهكم واله موسى
الذى تطلبونه من موسى نفسه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك فى وقت ذهاب موسى ببني اسرائيل للنجاة
وسبقهم موسى طلبا للنجاة ف وقعت تلك الفتنة (قوله من حلى القبط) قال فى الاطول الحلى كقفل
وبالفتح مايزن به من مصنوع المعدنيات أو الحجارة جعه حلى ككلى أو هو جمع والواحد حلية
كظبية والقبط بال كسر أهل مصر واليه تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس اه وقال الفري
قوله من حلى القبط بضم الحاء المهملة وكسر الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كشدى
وتدى وقد كسر فاء الجمع لكان الباء مثل عصى والقبط أهل مصر اه (قوله التى سبكتها الخ) هذا
انما يناسبه ضبط حلى بصيغة الجمع كما صنعه الفري (قوله السامرى) حداد منسوب الى سامر وهو
اسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لا وجه لترك الخوار اه أطول أى لانه أيضا حسى مدرك
بالسنة (قوله والمستعار له كشف الضوء الخ) جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار
زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا يسليخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه
الظلمة فنبه على أن تعلق السليخ بالنهار تجوز حقيقة سليخ الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل
مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره فى
مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول (قوله كشف الضوء) أى ازالته
اه سم (قوله عن مكان الليل) أى مكان ظلمته لان الليل من الزمان والزمان لا يكون فى مكان ولا جمل
ذلك فسر الشارح بقوله وهو الخ اه سم (قوله القاء ظله) قال الحفيد المناسب ظلمته بدل ظله (قوله
وهما حسيان) لا يخفى أن كلاما من الكشط والكشف ليس حسيما بل هو عقلى اذ لا يدرك بالحس المعنى

المصدرى الذى هو معناه ضرورة أنه معدوم فى الخارج اللهم إلا أن يراد بحسبتهما أن الحاصل بالمصدرى
 فيه ما حسى فليتنامل ثم رأيت الفنى استشكله وأجاب بأن المراد بالهيئة الحاصلة عند الكشط
 والآن كشف أه سم وقيل حسبتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على أنه أجرام لطيفة تنصل
 بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة أجرام كذلك توجب عدم ابصارها ما اتصلت به (قوله دائماً)
 كما فى ترتيب حصول العلم بالنتيجة على حصول العلم بالمقدمتين عند من يقول يلزم ذلك كالحكمة وقوله
 أو غالباً كما فى ترتيب ظهور اللحم على الكشط فانه ليس دائماً لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود
 ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازماً من غير إزالة عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم أه ملخصاً
 من سم وكتب أيضاً قوله دائماً أو غالباً هذا التردد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر إلى
 خصوص المقام أه فنى (قوله وبيان ذلك) أى بيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن
 مكان الليل أى الظلمة أه سم (قوله أن الظلمة هى الأصل الخ) منهم من عكس (قوله يستترها بضوئه)
 هذا مبنى على جعل الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين أه حفيد على المطول (قوله فقد سلخ
 النهار) أى أزيل ضوء النهار وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب
 فجعل اظهار الظلمة كظهار المسلوخ فان السلخ متعدد أه حفيد على المطول (قوله اهايه) أى جلده
 (قوله وحينئذ صرح الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لا تنفائه بناء على ما يأتى عن العلامة أه سم
 أى فى قوله ولو جعلنا السلخ الخ (قوله هم مظلومون) أى داخلون فى الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب
 الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو زمان الاظلام فلا تعقيب هناك لان الزمان الذى يتحقق فيه
 الاذهاب هو بعينه الزمان الذى يتحقق فيه الاظلام فهذا يشكك على المفاجأة ويقتضى أنها لا تحسن
 ويؤيد ما قلنا ما يأتى عن العلامة من قوله ولو جعلنا السلخ بمعنى النزاع الخ اذا النزاع هو الاذهاب المذكور
 هنا أه سم ويجاب بان مدعى الشارح الصحة لا الحسن ويكفى للصحة التعقيب الربى وهو هنا متحقق لان
 الاظلام معلول لذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان اتحاد زمانا كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم
 أول محسن (قوله ففيه اشكال) يمكن أن يجاب عنه بان النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر إلى
 غروب الشمس أو من طلوعها إلى غروبها لا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام
 أه حفيد على المطول أى فالمدنى يظهر منه جيب النهار في عقب هذا الاظهار الدخول فى الظلام ولعل
 ما أجاب به مستفاد مما يأتى عن العلامة فليتنامل قاله سم (قوله انما هو الابصار) فلو كان المستعار
 له ظهور النهار من ظلمة الليل لقل فاذا هم مبصرون أه سم (قوله كلام المفتاح) أى قوله ظهور النهار
 من ظلمة الليل (قوله أى ظهور ظلمة الليل) قد يشكك هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام
 لا عقبه حتى تنأتى المفاجأة إلا أن يراد بظهور الظلمة ابتداءً وهو الاظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه أه
 سم (قوله من النهار) يمتثل التضمن أى منفصلة من النهار أى بفراغه والابتداء أى ان الظهور مبتدأ من
 مكان النهار فليتنامل أه سم (قوله أو بان المراد من الظهور التمييز) أى ومن بمعنى عن والمعنى ان المستعار له
 تمييز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد ذلك التمييز هو الاظلام وفيه أنه أن يرد بالتمييز إزالة النهار عن مكان
 الليل باعدامه فى مرأى العين فهو بعينه الوجه الذى بعده وان أردت تمييزه مع بقاء وجوده فى مكان الليل
 فلا معنى له تامل ع ق (قوله أو بان الظهور بمعنى الزوال) فالمدنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن
 ظلمة الليل فقام من مقام عن فيكون موافقاً لكلام غيره (قوله وذلك عار الخ) يحجز بيت صدره
 * أغـيرنا ألبانها ولحومها * أه فنى ور يطة امرأه وقوله ظاهر أى زائل وقوله ألبانها أى الابل (قوله
 وتلك شكاة) بفتح الشين المجهمة الشكاية أه فنى وصدره * وعبرها الواشون أى أحباها * (قوله
 وذ كر العلامة الخ) أقول كان المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتهيج المفاجأة أه سم وفى
 يس الاظهر أن يقال المقتضود منه تصحيح ما ذكر فى المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج لدعوى قلب
 فى كلامه ولا تأويل الظهور بالتمييز أو الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا من صحاوان لزم من ذلك صحة
 المفاجأة أه وقال الفنى كلام العلامة يخالف كلام الشارح فى أن الظلمة هى الأصل والمظروف والنور

دائماً أو غالباً كترتب ظهور
 اللحم على الكشط وترتب
 ظهور الظلمة على كشف
 الضوء عن مكان الليل
 والترتب أمر عقلى وبيان
 ذلك ان الظلمة هى الأصل
 والنور طارئ عليها يستترها
 بضوئه فاذا غربت الشمس
 فقد سلخ النهار عن الليل
 أى كشط وأزيل كما يكشف
 عن الشئ الشئ الطارئ
 عليه الساتر له فجعل ظهور
 الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار
 بمنزلة ظهور المسلوخ بعد
 سلخ اهايه عنه وحينئذ صرح
 قوله فاذا هم مظلومون لان
 الواقع عقب اذهاب الضوء
 عن مكان الليل هو الاظلام
 وأما على ما ذكر فى المفتاح
 من أن المستعار له ظهور
 النهار من ظلمة الليل ففيه
 اشكال لان الواقع بعده انما
 هو الابصار دون الاظلام
 وحاول بعضهم التوفيق
 بين الكلامين بحمل كلام
 المفتاح على القلب أى
 ظهور ظلمة الليل من النهار
 أو بان المراد من الظهور
 التمييز أو بان الظهور بمعنى
 الزوال كفى قول الجاسي
 * وذلك عار يا ابن ربيعة
 ظاهر * وفى قول أبى ذؤيب
 * وتلك شكاة ظاهر عندك
 عارها * أى زائل وذ كر
 العلامة فى شرح المفتاح
 أن السلخ يكون بمعنى النزاع
 مثل سلخت الاهداب عن
 الشاة وقد يكون بمعنى
 الاخراج نحو سلخت الشاة
 عن الاهداب

فذهب صاحب المفتاح الى الثاني وضع ٢٧٢ قوله فاذا هم مظلومون بالفناء لان التراخي وعدمه مما يختلف باختلاف الامور والعادات وزمان

النهار وان توسط بين اخراج
النهار من الليل وبين دخول
الظلام لئلا يكون اعظم شأن
دخول الظلام بعد اضاءة
النهار وكونه مما ينبغي أن لا
يحصل الا في أضعاف ذلك
الزمان عند الزمان قريبا
وجعل الليل كأنه يفاجئهم
عقيب اخراج النهار من الليل
بلامهلة وعلى هذا حسن اذا
المفاجأة كما يقال أخرج النهار
من الليل ففاجاه دخول
الليل ولو جعلنا السليح بمعنى
السنزاع وقلنا نزع ضوء
الشمس عن الهواء ففاجاه
الظلام لم يستقم أولم يحسن
كما اذا قلنا كسرت الكوز
ففاجاه الانكسار (واما
مختلف) بعضه حسي
وبعضه عقلي (كقولك
رأيت شمسا وأنت تريد
أنا سانا كالشمس في حسن
الطلعة) وهو حسي (ونباهة
الشان) وهي عقلية (والا)
عطف على قوله أن كانا
حسين أي وان لم يكن
الطرفان حسين (فهما)
أي الطرفان (أما عقليان
فحسوس بعثنا من مرقدنا
فان المستعار منه الرقاد)
أي النوم على أن يكون
المرقد مصدرا وتكون
استعارة أصلية أو على أنه
بمعنى المكان لأنه اعتبر
التشبيه في المصدر لان
المقصود بالنظر في اسم المكان
وسائر المشتقات انما هو
المعنى القائم بالذات لا تنفس
الذات واعتبار التشبيه في

طارئ عليها وظرف فان الظاهر على تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفا والنهار مظهر وفاه (قوله فذهب
صاحب المفتاح الى الثاني) أي تبعا لبعدها القاهر كما في المطول وذهب غيرهما الى الاول ومن الغير المصنف
لان الكشف الذي عبر به المصنف هو التزع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون المصنف من غيرهما للفرق بين
الكشف والتزع فان الاول تدريجي والثاني دفعي فيه فظهر ظاهرا فاده سم (قوله الى الثاني) وبني عليه قوله
السابق ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله بالفناء لان التراخي الخ) يعني صح الاتيان بالفناء لانها
موضوعه لما بعد في العادة مترتبة غير مترسخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وور بما يطول الزمان
بين أمرين ولا بعد الثاني مترسخا لان العادة كانت تقتضي أطول من هذا فيستقصه المتكلم ويلحقه
بالعدم فيجعل الثاني غير مترسخ ويستعمل الفاء كما في هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخي عن
الاخراج بساعات النهار الا أن العادة تقتضي أن لا ينفذ في مثل هذه الاضاءة الا في أضعاف هذه الساعات
ولا يأتي الاظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لانيته على خلاف العادة كأنه فاجأ عقيب اخراج النهار من الليل
بلامهلة كذا في الاطول وكتب أيضا قوله لان التراخي وعدمه الخ هو بمعنى قولهم التراخي والتعقيب في
كل شيء بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم مظلومون مع وجود التراخي بين اخراج النهار من
الليل الذي هو الاصباح وبين الاظلام بمدة النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذي هو الاتيان بالضوء
وهو الاصباح وقوله لئلا يكون اعظم شأن الخ يعني أن دخول الظلام عظيم الشأن حتى ان حقه أن لا يوجد الا
بعد مضي أضعاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كأنه وجود قبل وقته فبعد النهار لذلك قليلا فعني ظهور
النهار من ظلام الليل تميزا للنهار عن مكان الظلام بان يراد ضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما
ينبغي الخ) كأنه من عطف المسبب على السبب (قوله عند الزمان قريبا) أي خسنت الفاء (قوله كأنه
يفاجئهم عقيب الخ) أي يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان دخول
الظلام غير خروج النهار ومفاجئ لهم هذا الاعتبار اه سم (قوله عن الهواء) الذي هو مكان الظلمة
(قوله لم يستقم أولم يحسن) انما قال أولم يحسن لان نزع الضوء ودخول الظلام وان اتحد زمانا لكنهما
مختلفان رتبة بالعلية والمعلولية اذا التزع علة لدخول الظلام فامكن أن نعتبر المفاجأة باعتبار الترتيب
الرتبي لا الزماني لئلا يفسد (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أي لان الانكسار مع الكسر
لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس) الاولى بعلاقة أنه كالشمس
لانك لو تريد بقولك شمسا مفهوم انسانا كالشمس لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انسانا هو في الواقع
كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثلا للمناخ فيه وقد نبه على مثل هذا القسم مصنوعا
على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلذا تر كنه المفتاح اه أطول (قوله في حسن الطلعة)
أي الوجه وقوله ونباهة الشان أي رفعت شهرته (قوله أي النوم الخ) عبارة الاطول المعنى امان
أيقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار منه عقليان بلاخفاء وامان
أيقظنا من مكان رقادنا فالاستعارة القبر والمستعار منه المقام ولاخفاء في أنها حسيان فجعله من قسم
ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية التي الاستعارة
التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أي على كون المرقد بمعنى الرقاد والمستعار منه القبر على كون
المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور الفعل) لان كلام من النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم
وكتب أيضا قوله عدم ظهور الفعل أي الاختيار أي المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل
(قوله والجميع عقلي) أما الموت وعدم الظهور فامرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء
الاحساس الذي يكون في البقطة لا تار ذلك من الغبط وانسداد العين مثلا ولا شئ أن انتفاء
الاحساس عقلي (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفي
الظهور وهو بالنوم أخص لانه في الموت لتزليه منزلة النوم خيالي لا تحقيقي اه أطول (قوله فالحق)
من جهة القيل قال في المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال أي كالمصنف زعم أن القرينة هو

المقصود الاهم أولى وستمع لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية (والاستعارة الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع ذكر
عقلي) وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار اه أعني الموت أقوى ومن شرط الجامع أن يكون في المستعار أقوى فالحق أن الجامع

ذ كرا البعث وفيه نظرا لان البعث لا اختصاص له بالموت لأنه يقال بعثه من نومه اذا أيقظوه بعث الموتى
اذ انشروهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له اه قال الفسري يمكن أن يقال البعث
المطلق في صدد ذكر القيامة وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصيح أن يكون قرينة الاستعارة على
أنه لا يبعد أن يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت اه (قوله هو البعث) أي على
أنه موضوع للقدر المشترك بين الأيقاظ من النوم والاحياء من الموت وهو رد الاحساس السابق
(قوله وأقوى) فيه بحث وتعليله لا يقتضي ذلك اه حفيد (قوله مما لا شبهة فيه لاحد) بخلافه
في الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموتى) اذ لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لأنه لم يكن حاصل لهم اه سم
وقوله مع قوله هذا الخ أي لان الذي وعدة الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره أولا القائلون هو البعث
من الموت (قوله فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسرا الزجاجة لكن في
القاموس أن الصدع الشق في الشيء الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر
بأظهر مما تؤمر أي أظهر الامر اظهارا لا ينمى كما لا يلتزم شق الزجاجة أما اذا فسر بالجهر بالقرآن
فالمستعار له أيضا حسى وله تفسيرات أخر جمعها القاموس اه أطول وكتب أيضا قوله فان المستعار منه
الخ) منه أيضا يعلم أن حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا في
الأطول (قوله كسر الزجاجة) أي ونحوها مما لا يلتزم بعد الكسر وقوله وهو حسى أي باعتبار متعلقه
(قوله والمستعار له التبليغ) فيه أن التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فالمناسب أن المستعار له الفرق بين
الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى أن الامر الخ ثم ما في قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد
محذوف أي بما تؤمر به من الشرائع وينبغي أن يعلم أن التعدية بالباء في طريقة التجوز والافال صدع
بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما في كتب اللغة اه حفيد وقوله الفرق الخ أي أو الجهر كما في
حواشيه على المطول وفي المغني قال ابن السجوري في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر حسية محذوف والأصل
بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدع فحذفت ال لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار
بصدعه ثم حذف المضاف كما في واسال القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب
* أمر تلك الخير فافعل ما أمرت به * فصارت تؤمر به ثم حذفت المياء كما حذفت في هذا الذي بعث الله
رسولا اه وبه يعلم أن العائد انما حذف منصوبا لا محذوف رورافلا يرد أن شرط حذف العائد المحرور
بالحرف أن يكون الموصول محفوضا بمثله معني ومتعلقا ويحتاج الى الجواب بان اصدع بمعنى أؤمر
ومن يجوز كون ما مصدرية الزمخشري واستظهره في المغني وكأنته إشارة الى رد تضعيف أبي حيان
له بأنه مبني على مذهب من يجيز أن يكون المصدر براديه أن والفعل المبني المجعول والصحيح أن ذلك
لا يجوز اه وذلك لأنهم صرحوا في باب أعمال المصدر بان مذهب البصريين جواز رفعه نائب
الفاعل على أنه لا يلزم من عدم جواز كون المصدر الصريح من المبني للفعل عدم جواز تأويل فعل
مبني للمجهول وخوف مصدرى بالمصدر لان عمله منع الأول على القول به الالتباس وذلك مفقود في
الثاني فتدبر كذا في يس (قوله والجامع التأثير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه
تأثير هو ثبات لا يعود معه المؤثر فيه أي المبني الى الحالة التي كان عليها قبل التأثير فان المبني لا يعود الى
الحق الذي كان عليه قبل البيان ولذا فسر به بقوله ابن الامر ابانة لا تنمى أي لا تعود الى الحق
(قوله وهما عقليتان) في كون التبليغ عقليا بحث فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على
ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل المصدر حسيا باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما في السابق
وهنا اعتبر نفسه كذا في حواشيه الحفيد على المطول (قوله والمعنى أن الامر) أي أظهره وأوضحه هذا هو
المناسب لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفي الفسري قوله والمعنى أن الامر ابانة لا تنمى أي افرق
بين الحق والباطل بحيث لا يلتزم أحدهما بالآخر كما لا يلتزم الزجاجة المكسورة اه ولعل قوله أي افرق
الخ تفسيه بالزوم (قوله كما لا يلتزم) أي يجمع (قوله لما طغا الماء) في القاموس طغا يطغوا
وطغوا ناطقهم كطغى يطغى كرضى يرضى طغيا وطغيانا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في

هو البعث الذي هو في النوم
أظهر وأشهر وأقوى
ليكونه مما لا شبهة فيه
لاحد وقرينة الاستعارة هو
كون هذا الكلام كلام
الموتى مع قوله هذا ما وعد
الرحمن وصدق المرسلون
(واما مختلفان) أي أحد
الطرفين حسى والآخر
عقلى (والحسنى هو المستعار
منه ونحو فاصدع بما تؤمر
فان المستعار منه كسر
الزجاجة وهو حسى
والمستعار له التبليغ
والجامع التأثير وهما
عقليتان) والمعنى أن الامر
ابانة لا تنمى كما لا يلتزم
صدع الزجاجة (واما عكس
ذلك) أي الطرفين مختلفان
والحسنى هو المستعار له
(نحو انما طغا الماء)

الكفر وأسرف في المعاصي والظلم اه أطول (قوله جلنا كم) أي جلنا آباءكم وأنتم في ظهورهم اه سم
(قوله في الجارية) أي في السفينة الجارية على وجه الماء (قوله وهو حسي) ذكر الضمير لا كتساب
الكثرة التثنية كبر من المضاف اليه وحسيتها باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أي طلب العلو المقرط
لكن الطلب اعتباري في الماء كما ترى فان قلت السنين والتاء في الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأكيـد قلت
يلزم أن الجامع حينئذ حسي لا عقلي لان العلوم مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء المقرط
المشترك بين الاستعلاء الحسي والمعنوي اه أطول (قوله والاستعارة) ان كانت بمعنى اللفظ كان في قوله
باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمرة وكأنه قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدرى
فلا يصح أن يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور أن أسامة يرعى استعارة أصلية والحال ناطقة باستعارة تبعية
فلذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرحي المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسم المفهوم غير
مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد وقيام ويخرج عنه الأسماء المشتقة
من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات ما
من غير اعتبار وصف فخرج بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمـ راد بالذات في هذا المقام ما يستقل
بالمفهومية عيننا كان أو معنى (قوله كافي الأعلام الخ) وإنما ألحق تلك الأعلام بأسماء الأجناس دون
المشتقات لان تلك الأوصاف خارجة عن الأعلام كافي أسماء الأجناس لادخاله كافي المشتقات كذا في
الحفيد وبه يندفع تنظير صاحب الأطول فيما ذكره الشارح وتبعه السيد من أن استعارة تلك الأعلام
أصلية بان نحو حاتم مؤول بالمتناهي في الجود فيكون متاولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود
لمن له كمال جود فهو كاستعارة شيء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبه والمشبه به لان
يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي أن يعتبر التشبيه بين المغنيين المصدرين ويجعل حاتم في حكم المشتق
فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الأصلية (قوله فاصلية) أي فاستعارة أصلية لانها ليست تابعة
لأمر آخر ولانها أصل للاستعارة التبعية اه أطول (قوله كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس أو للاستعارة
الأصلية على تقدير استعمالهما في الرجل الشجاع والضرب الشديد اه أطول والثاني هو المتبادر فلذا
سلكه الشارح (قوله والافتبعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصروفة والظاهر تحقيق
الاستعارة التبعية المسكنة كافي قولك أعجبتني اراقه الضارب دون زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم
ايها في كلام البلغاء اه فنرى (قوله وما يشق منه) أي من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اه سم
(قوله وغير ذلك) كاسم التفضيل نحو حالة أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد
زمان ضربه أو مكانه ومقتاله لا لـ ضربه (قوله لان الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا الدليل بثلاثة
أمور صرح بواحد منها ورخص الى اثنين بقوله بعد استقامته بينهما في الحواشي المنقولة عنه كما ستعرف
واعترض عليه السيد أيضا بأنه يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعترف فيها حدث ونسبة وذات ما من
حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الأمور بحيث
صارت كشيء واحد فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات أصالة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل
محكوما عليها اه ذا ولا ينبغي أن جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكوما
بها باعتبار نفس مفهومها كافي سائر المفهومات الكلية فسدوران الحكم عليه وبه على الذات المعترف به
والحدث المعترف به كاذ كره غير ظاهر ولأن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني ويرد سوى ما ذكره
الشارح والسيد أمور أحدها أنه وصف في هذا معاني الأفعال والصفات بكونها متجددة غير متقرررة الى
غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقرررا حين التعبير
عنه بلفظ البياض غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها أن معاني المصادر أيضا معرضة للزمان
وأبضالم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم يعرض لها زمان اه أطول (قوله تعمد
التشبيه) أي أصلها ومبناها التشبيه وقوله أو بكونه الخ أشار بأولى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على

جلنا كم في الجارية (فان
المستعار له كثرة الماء وهو
حسي والمستعار منه التكبر
والجامع الاستعلاء المقرط
وهما عقليان و) الاستعارة
(باعتبار اللفظ) المستعار
(قسمان لانه) أي اللفظ
المستعار (ان كان اسم
جنس) حقيقة أو تاييلا
كافي الأعلام المشتقة
بنوع وصفية (فأصلية)
أي فالاستعارة أصلية
(كأسد) اذا استعير
للا رجل الشجاع (وقتل)
اذا استعير للضرب الشديد
الاول اسم عين والثاني
اسم معنى (والافتبعية)
أي وان لم يكن اللفظ المستعار
اسم جنس فالاستعارة
تبعية (كالفعل وما يشق
منه) مثل اسم الفاعل
والفعل والصفة المشبهة
وغير ذلك (والحرف) وإنما
كانت تبعية لان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه
يقضي كون المشبه موصوف
بوجه الشبه أو بكونه
مشاركا للشبه في وجه
الشبه

المقصود اهـ سم (قوله وانما يصلح للوصوفية الحقائق الخ) أنت خير بيان المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا انصف
 المعنى الحقيقي بالمرزومية فلا يجزى ذلك ايضا في المشتقات الاتبعوا لم ينقل ذلك عن القوم اهـ حفيد (قوله
 وبياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقررة على مذهب بقاء العرض زمانين وهو التحقيق عند
 كثيرين (قوله دون معاني الافعال والصفات) كانه أشار باقحام لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي أورده
 نفسه في شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف
 التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للوصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار
 الناطق للدال باعتبار تشبيهه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للوصوفية ووجه
 الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح ان المعنى في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صما عن
 الخبر كان المستعار منه مفهوم الصم تبعاً لمفهوم الصم لذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ
 الدال عليه اذ به يعلم انه آمن الحقائق أم من تأليفات العقل اهـ فنرى (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه
 أن التعبير عن الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أي مع دخول الزمان في مفهوم
 الماضي والمستقبل وهذا يقتضي ان الاستعارة هنا أصلية لكن صرح السيرامي بانها تبعية كذا
 بخط سم وكتب ايضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد فحوى هذا الدليل في بحث المسند بان
 دخول الزمان انما يقتضي تجديد المجموع لا الحدث الذي هو المقصود فراجع اهـ سم (قوله وعروضه
 للصفات) فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي أن لا يجزى في المصادر أيضا لان عروض
 الزمان لها حقيقة اللهم الا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر
 وما لم يلاحظ نسبة الضرب الى شيء لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد بعروض الزمان
 للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا
 كذلك نفس المصدر وقد مر عن الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق
 برشدك الى ما ذكرته فارجع اليه اهـ فنرى (قوله وهو ظاهر) لان الحرف لا يقع موصوفا اهـ سم
 وكتب ايضا مانصه زاد في المطول وأما الموصوف في نحو شجاع باسل وحواد فياض وعالم بحرير فمحذوف
 أي رجل شجاع (قوله كذا ذكره) لا يخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا في الافعال
 والمشتقات والحروف بل يكتفي بالتشبيه والاستعارة الأصلية في المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه
 والاستعارة تبعا في الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما
 شبه بمعناه الأصلي الا أن يؤول ويقال المراد تشبيه جزء المعنى أو متعلقه كذا في الحفيد على المطول وقد
 يجاب بمنع افادة الدليل ما ذكره للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة
 الحاصلتين ضمن بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه إشارة الى منع الاستقامة من وجهين أحدهما
 أن كلام الحركة والزمان ليس من الامور المتقررة مع أنه يقع موصوفا كقولك زمان طويل وحركة
 سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الافعال والصفات والحروف لا تقع مشبهات ومقتضى
 الدليل هو أنه امتنع أن يكون شيء منها مشبها لا مشبهاه فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل
 ذلك لانه قال يقتضي كون المشبه موصوفا دون أن يقول كون المشبه به موصوفا واجيب عن هذا بان
 اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكوم عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوم عليه أقول
 لا يخفى أنه لا يلتفت للذهن قصد او تفصيلا الى اتصاف المشبه به بوجه الشبه كما يظهر للنصفين فلا يلزم أن
 يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه تأمل اهـ حفيد يا ضاح والجيب هو السيد وقول
 الحفيد أقول الخ مناقشة في الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضا بمنع أن مرادهم
 بالحقائق الامور المتقررة وادعاء أن مرادهم بالمعاني المستقلة بالمفهومية ولم يسلم له ذلك راجع القسري
 قال في الاطول ويندفع الاعتراض الثاني بما حققناه لك أن المستعارة في الاستعارة التبعية يجب أن
 يكون من جنس المستعار منه فيكفي في اجاب الاستعارة التبعية في الافعال والحروف دغوى أنها تقع
 مشبهة (قوله لانها تصلح للوصوفية) نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اهـ مطول وقد يقال

وانما يصلح للوصوفية الحقائق
 أي الامور المتقررة الثابتة
 كقولك جسم أبيض
 وبياض صاف دون معاني
 الافعال والصفات المشتقة
 لكونها متجددة غير
 متقررة بواسطة دخول
 الزمان في مفهوم الافعال
 وعروضه للصفات ودون
 الحروف وهو ظاهر كذا
 ذكره وفيه بحث لان هذا
 الدليل بعد استقامته
 لا يتناول اسم الزمان والمكان
 والا لانه لا ينسب تصالح
 للوصوفية

الزمان عارض لها أيضا فدل عليهم بجرى فيها أفاده في الاطول (قوله وهم أيضا صرحوا بالخ) فلا تدخل في المشتق من الفعل فلا يتناولها المدعى أيضا كما لم يتناولها الدليل اه سم وأقول لا يخفى أن تصریحهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والا لآلة يدفع الاعتراض على دليلهم بعدم تناولها الثلاثة لدلالة حيث نذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو في مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة أرب الذات المدلولة للصفات في غاية الإيهام والذات المدلولة لتلك الأسماء لها تعين الزمانية والمكانية والآلة كذا في الاطول وراجع (قوله فان المعنى على تشبيه الضرب الخ) أي لا على تشبيه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمرقد بل شبه الضرب مثلاً بالقتل فاطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة تبعية (قوله بل التحقيق) يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة فكانه قال بالتحقيق في الاستدلال على أنها تبعية أن يقال ان الاستعارة الخ اه سم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق في الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى بقوله ان الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات الخ فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة وأتى بالدعوى كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافي فيه ما تقدم لانه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اه سم (قوله لان المصدر الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الأفعال في سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول وأما تبعية استعارة الأفعال فتحقيق تعليلها أن معنى الفعل لما شتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية باعتبارنا التشبيه والاستعارة أولا في المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو مبني الاستعارة ونفي اللازم يقتضي نفي المألوم لان الفعل وان دل على الحدث الذي يصح أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه نسبته الى الفاعل لا الذات بل ليتوصل بها الى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما ان الحرف لما وضعه الواضع ليقيم معنى نسبيا كالاتداء في من مثلاً ليتوصل به الى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله لقصده لغيره وانما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لانه لازم للقصد بالحرف لزوم الأعم للاخص فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناه التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناه ولا به مادام كذلك اعدم استقلاله بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وانما يصح وقوع الفعل مسنداً ومحكوماً به باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد تبين به هذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالقصد بالذات فيها ذات موصوفة بحدث خاص فلذلك على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبته الى الفاعل لتتقيد به تلك الذات فلم تمنع من الحكم عليه لانها كالعراض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه في غاية الإيهام والمخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لان المبهم لا يطالب التشبيه فيه للجهل بأوصافه وأيضاً المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه الشارح فتدبر وكتب أيضاً قوله لان المصدر الدال الخ قال في الاطول ونحن نقول الأولى أن يقال ان ما سوى المعنى المصدري مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدري اعني مصدري فالأحق بالاعتبار أن تعتبر هذه الاستعارة في المصدر اخرجاً لما لا دخل له في الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعتبر الاستعارة في المصادر لكون تحصيل مجازات المشتقات بالاستتقاق كتحصيل حقائقها ويكون التناسب بين الحقائق والمجازات مرعياً اه (قوله هو المقصود الاهم) لخصوصه بخلاف الذات فانها مبهمه ولان الشيء اذا شتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله والا) بان كان المقصود الذات (قوله لذكرت الالفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اه سم (قوله فالتشبيه في الاولين الخ) قال الفاضل المحشي فان قلت هل تجرى في نسب الأفعال الاستعارة تبعاً على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشترط معنى يصلح أن يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة

وهم أيضا صرحوا بان المراد بالمشتقات هو الصفات دون أسماء الزمان والمكان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه أصلياً بان يعد التشبيه فيه نفسه لا في مصدره وليس كذلك للقطع باننا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب فيه ضرباً شديداً ومرقد فلان لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد وان الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات التي يكون القصود منها الى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الاهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه والا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذات دون ما يقوم بها من الصفات (فالتشبيه في الاولين)

لها أحوال مشهورة وفيه بحث لأن المعنى الذي يرجع إليه معاني نسب الأفعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا أسند الضرب إلى المحرض دلالة على قوة نسبته إليه وشبهت نسبته إليه باعتبار التحريض بنسبته إلى من ينسب إليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمسك الاستعارة في الأفعال باعتبار نسبة بيان يشبه بما يرجع نسبتها إليه بنوع استلزام كطلق الانصاف والقيام مثلاً ما يرجع إليه نسب أخرى كذلك كطلق الآلية مثلاً فيقال قتلى السوط أو السيف فالتبعية في الأفعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق اه فترى وقال في الأطول فان قلت هل تجرى الاستعارة في الأفعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى في الأفعال قلت لا لكن لا ما قاله السيد وتقل ما مر عن السيد وناقشه بما مر في الفري ثم قال بل لأن النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة اه وكتب أيضاً قوله فالتشبيه في الأولين الخ قال في الأطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سرية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آله لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها مفهوم العلية في استعارة لفظ العلية لفهوم ترتيب شئ على شئ تشبيه الترتيب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتيب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة أولاً في متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جداً إذ لا يخفى على مستعير لمشتق أو حرف أنه لا يتكلم أولاً بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئاً منهما وهذا هو الذي يليق بالسكاكي أن يجعل وجه الرد التبعية إلى المكنية اه وأجيب عن هذا الاشكال بأنه ليس مرادهم جريان الاستعارة في المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها فيهما اعتباراً وتقدير أو يدل عليه قول المصنف فيقدر في نطق الحال الخ فتدبر وقال في موضع آخر وبالجملة يتجه أن جعل معاني الحروف والأفعال محكوماً عليها بالمشاركة بملاحظتها بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف إذ لا يساعدها الواقع اه وقد عرفت الجواب (قوله فالتشبيه في الأولين لمعنى المصدر) فيه أن التشبيه في الأولين بمعنى المصدر لانه لأن الفعل مستعار فيجب أن يستعير في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله وفي الثالث بمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حقه فانه لك من أن المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه ومما يعتد في الأفعال من الاستعارة التعبير عن الماضي بالمضارع وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلاً بالقتل ويستعار له اسم ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً والثاني أن يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجوداً في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل فكيف تحقق استعارة من أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعيته في الفعل اه أطول (قوله معاني الحروف) كابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص اه سم (قوله ما يعبر بها عنها) أي معان كنية يعبر بها أي بدو المعاني الحروف (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل إذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وهذا ظهر معني قولهم إلى لانتها الغاية كذا ذكره المشرح في التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشئ ما ينتهي به ذلك الشئ والشئ ما ينتهي بضده فنهاية الشئ ضده فكيف يكون جزءاً منه بل انما تطلق على آخر جزء منه مجاورة بينه وبين النهاية ولا أن تقول غاية ما في

في الأولين) أي الفعل وما
يشق منه (لمعنى المصدر
وفي الثالث) أي الحرف
(بمتعلق معناه) قال صاحب
المفتاح المراد بمتعلقات
معاني الحروف ما يعبر بها
عنها عند تفسير معانيها
مثل قولنا من معناه ابتداء
الغاية وفي معناه الظرفية
وكي معناه الغرض

الباب أن تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز اه فزى (قوله وهذه) أي الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق (قوله والاما كانت حروف قابل أسماء) قال في شرحه لفتح وهو ضعيف اذ ربما تمنع الملازمة بانه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا أن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فقطهر به ضعف التضعيف فليمنظرفيه اه فزى (قوله بنوع استلزام) لان الخواص تستلزم العوام اه سم (قوله كالمجروور) أي بمعنى المجروور لان تقدير التشبيه في معنى أضافه في الاطول (قوله ليس بهيچ) قد بوجه كلام المصنف بالمصدر الى حذف المضاف أي كمتعلق المجروور وفي قولنا زيد في نعمة وهو التلبس بالخصوص والتمثيل للمتعليق المصطلح بالمتعلق اللغوي ويوضحه أن مقتضى قولنا زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقة فحمل على الاستعارة بان يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس بالخصوص بالظرفية فوقع التشبيه أولا في الظرفية المطلقة ثم سري الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للتشبيه به الضمى وهو الظرفية المخصوصة في التشبيه أعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خال في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساد هذا لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجروور كما لا يخفى اه فزى (قوله فيقدر) أي اذا كان التشبيه في الاولين المعنى المصدر وفي الثالث المتعلق معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال في الاطول احتمال المجاز المرسل يعني عن تكلف الاستعارة النبعية الذي لا يرضى به أحد من غير اضطرار مع أن في استعارة النطق للدلالة استنبعا آخر وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالتشبيه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به الحال والناطق يستحق أن يشبه به ذوالحال اه لمخصا (قوله بل باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا في أول هذا الفن الى أن اللزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز استعارة أو مجازا مر سلا باعتبار ذكر اللزوم واردة اللازم لا يكفى في بيان العلاقة بل لابد من بيان أنها من أي نوع من أنواعها اه فزى أقول يمكن دفعه بان اللزوم المعتبر في جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذي لا يكفى ذكره في بيان العلاقة واللزوم المعدود علاقة مخصوصة هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك ويشهد لما قلنا عدمهم في أنواع العلاقات الملزومية واللازمة فاحفظه فانه نفيس (قوله باعتبار العلاقاتين) المشابهة وغيرها كاللزم اه سم (قوله وفي لام التعليل) عطف على قوله في نطق الحال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلمته الغائية عطف على قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه في لام التعليل مطلقا لا مقدر للعداوة بعلمته فالاولى أن يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا في الاطول وكتب أيضا قوله في لام التعليل أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله في لام ليس متعلقا بقدر لان التشبيه المقدر ليس في اللام بل في متعلقها اه سم (قوله كالحجة) أراد بالحجة محبة المتقط وهو موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارا لان محبة المتقط وهو آل فرعون علة للانتقاط متقدمة عليه اه فزى (قوله والتبني) أي أخذه ابنا (قوله والحصول بعده) تفسيري إشارة الى أنه ليس المراد بالترتيب الارتباط واللزوم فانه لا لزوم هنا اه سم (قوله ثم استعمل في العداوة) أي في ترتيب العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أي اللام (قوله في العلة الغائية) أي في ترتيب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير يرجع الى ما كان وأنته باعتبار وقوع ما على كلمة اللام (قوله ماخوذ من كلام صاحب الكشاف) حيث قال معنى التعليل في اللام في قوله تعالى ليكون لهم عداوا وورد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عداوا وحزناولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله اه مطول وفي الاطول وهذا الذي

لمعانيها أي اذا أفادت هذه الحروف معاني ردت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحروف (كالمجروور في زيد في نعمة) ليس بهيچ واذا كان التشبيه المعنى المصدر والمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أي يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظا لنطق ثم يشترق من النطق المستعار الفاعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مر سلا وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مر سلا باعتبار العلاقاتين (و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحو فالتقطه) أي موسى (آل فرعون ليكون لهم عداوا وحزنا للعداوة) أي يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الخاصين بعد الالتقاط (بعلمته) أي علة الالتقاط (الغائية) كالحجة والتبني في الترتيب على

الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها ذكره تبعا للاستعارة في المجروور وهذا الطريق ماخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبني على أن متعلق معنى اللام هو المجروور وعلى ما سبق لكنه

يجب أن يكون هو المشبه
سواء كانت الاستعارة
أصلية أو تبعية وعلى هذا
الطريق المشبه أعني
العداوة والحزن مذكور
لامتروك بـل فتحيى
الاستعارة التبعية ههنا أنه
شبه ترتب العداوة والحزن
على الالتقاط بترتيب علته
الغائية عليه ثم استعمل في
المشبه اللام الموضوع
للمشبه به أعني ترتب علة
الالتقاط الغائية عليه فجرت
الاستعارة أولا في العلية
والغرضية وبتبعيتها في
اللام كما مر في نطق الحال
فصار حكم اللام حكم
الاسم حيث استعيرت لما
يشبه العلية وصار متعلق
معنى اللام هو العلية
والغرضية لا المجرور وعلى
ما ذكره المصنف سهواً وفي
هذا المقام زيادة تحقيق
أوردها في الشرح (ومدار
قرينتها) أي قرينة
الاستعارة التبعية (في
الاولين) أي الفعل وما
يشتمل منه (على الفاعل
فحو نطق الحال بكذا)
فان النطق الحقيقي لا يسند
الى الحال (أو المفعول فحو
جمع الحق لنا في امام
قتل البغل وأحيا السماح)
فان القتل والاحياء
الحقيقيين لا يتعلقان بالبغل
والجود (ونحو تقريرهم
لهذه مات) تقدماً بما كان
حاطب عليهم كل زراديه اللهم
من السنة القاطع فاراد
بلهذه ميات طعنات

ذكره المصنف مأخوذاً من كلام الكشاف حيث قال وساق عبارة الكشاف المذكورة ثم قال لكنه
حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكنية اهـ (قوله غير
مستقيم على مذهب المصنف الخ) حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيدان في
مدخول اللام هنا استعارة تصريحية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على
الاستعارة لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويمكن أن يجاب بان المصنف لم يرد أن في مدخول اللام
استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيهاً يصح أن يترتب عليه استعارة وأن لم تقع بالفعل اهـ سم وأجاب الحفيد
بان المصنف لم يدع الاستعارة التبعية في إطلاق الداعي ولفظه بل انه يقدر التشبيه بين العداوة والداعي
ثم تستعار اللام الموضوع لترتب العلة لترتب غير العلة فالمدكور لفظ المستعار منه لا المستعار له اهـ (قوله
على مذهب المصنف) انما قيد بذلك لان السكاكي اختار رد التبعية الى المكنية كما سيحى اهـ حفيد
على المطول (قوله أو تبعية) غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ اهـ مطول
أي الذي هو بالفعل والمشتمل والحرف اهـ سم (قوله أنه شبه ترتب الخ) قال في الاطول فيه بحث لان
الترتيب هو المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى تستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة
لو كان وضع اللام للمعلولية والترتيب ومدخول لام الغرض وان كان معلولاً من وجهه وعلة من وجهه لكن لم
يقبل أحد أن وضع اللام للمعلولية بل اتفقوا على أن اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه هذا
التحقيق العلية مطلقاً لا علة الغائية للالتقاط اهـ وكتب أيضاً مانصه والجامع هو الحصول بعد طلب
النفع ولا يخفى أنه أشهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قبل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع
ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه اهـ فنرى (قوله وبتبعيتها الخ) أي وجرت بتبعيتها (قوله كما مر في
نطق الحال) فكما أن استعارة نطقت تابعة لاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة
العلية والغرضية للعداوة والحزن اهـ سم (قوله حيث استعيرت لما يشبه العلية) كما استعير الاسد لرحل
الشجاع والخاصل أنه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فمدخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف
قرينة وهو اختيار السكاكي كما إذا قدر في نطق الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطق
قرينة وان قدر التشبيه في متعلق الحرف كالعلية والغرضية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اهـ مطول
(قوله ومدار) أي دوران اهـ سم وكتب أيضاً قوله ومدار قرينتها أي الشائع الكثير فنيه بلفظ المدار
على أن القرينة تكون غير هذه الأمور كقرينة الحال ولك أن تجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون
الفاعل مدار القرينة لانفسها اهـ أطول (قوله في الاولين) انما قال في الاولين لما سيحى عن أن قرينة
التبعية في الحروف غير مضبوطة اهـ فنرى قال في الاطول ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى
يجعل البعض مداراً (قوله فحو نطق الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استحالة قيام
المسند بالمسند اليه وتقدم ان ذلك من قرائن المجاز العقلي قلت لا يضر ذلك لان المقصود بالقرينة ما يضر
عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صحت للمجاز العقلي اهـ سم (قوله جمع الحق الخ) هذا قول ابن
المعز ترفي مدح أبيه حين خلع المقتدر لفساده من الخلافة ونصب أي المعز وقيام بالخلافة كما ينبغي اهـ
أطول وابن المعز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (قوله السماح) أي الجود وهو يفتح
السين وكسرهما كما في القاموس (قوله فان القتل الخ) ولا يخفى أن الفاعل أيضاً قرينة في أحيا اذ لا يتأتى
الاحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبني على الغفلة اهـ
أطول وكتب أيضاً مانصه فليس قتل على معناه الأصلي بل بمعنى أزال وكذا أحيا ليس على معناه الأصلي
بل بمعنى أثبت وأكثروا كذا تقريرهم ليس على معناه الأصلي بل بمعنى أضربهم فالكل استعارة تبعية
والجامع بين القتل والاحياء هو الاعداء واما بين الاحياء والسماح هو الاظهار وبين القري والطعن
هو اتصال شيء من الخارج الى الباطن اهـ سم (قوله ونحو تقريرهم سم الخ) نهى هذا المثال الثاني على أن
القرينة تدور على المفعول الثاني أيضاً كذا في الاطول وأشار اليه في المطول وقبل هذا البيت

منسوبة الى الاسنة القاطعة
أو أراد نفس الاسنة
والنسبة للبالة كما جرى
والقد القطع وزود الذرع
وسردها نسجها فالقول
الثاني أعني لذهنيات قريبة
على أن تقرهم استعارة (أو
المجبرور نحو قوله تعالى
فبشرهم بعذاب أليم) فان
ذكر العذاب قريبة على أن
بشر استعارة تبعية تهكمية
وانما قال ومندار قريبتها
على كذا لان القرينة لا
تخصر فيما ذكر بل قد
تكون حالة كقولك قتلت
زيدا اذا ضربته ضربا
شديدا (و) للاستعارة
(باعتبار آخر) غير اعتبار
الطرفين والجامع واللفظ
(ثلاثة أقسام) لانها اما أن
لا تقترب بشئ بلاثم المستعار
له أو المستعار منه أو تقترب
بما يلائم المستعار له أو تقترب
بما يلائم المستعار منه الاول
(مطلقة) وهي ما لم تقترب
بصفة ولا تفرع (أي
تفرع كلام مما يلائم
المستعار له أو المستعار منه
نحو عندي أسد (والمراد
بالصفة (المعنوية) التي هي
معنى قائم بالغير (لا النعت)
النحوي الذي هو أحد
التوابع (و) الثاني (مجردة)
وهي ما قرن بما يلائم
المستعار له كقوله غمر
الرداء أي كثير العطاء
استمرار الرداء للعطاء لانه
يصون عرض صاحبه كما
يصون الرداء ما يلقي عليه

لم تلق قوما هم شر لا خوتهم * مناعشة يجري بالدم الوادي

فضمير تقرهم للاخوة كما في الاطول وكتب أيضا قوله تقرهم لذهنيات من القرى وهو الضيافة
في القاموس قراه أضافه والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه وأن البيت على اسقاط الباء (قوله
منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة الشئ الى آله (قوله والنسبة) أي على الثاني من نسبة
الشئ الى نفسه للبالة (قوله كاجري) لشديد الحجرة (قوله تبعية تهكمية) الظاهر عدم دخول هذين
الوصفين في حيز القرينة اه سم وكان عدم دلالة على أنها تهكمية لانه لا يمنع كونها تهكمية (قوله وانما
قال ومندار قريبتها) أي ولم يقل وقربيتها وكان معنى قوله ومندار قريبتها الاصل فيها والاكثر فلذا لم يقتض
الاختصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أي آخر خاص والافلا أقسام باعتبار آخر مطلقا لا تفسر في
الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فانها إما محالية أو لفظية وإما واضحة أو خفية اه أطول (قوله
بلاثم المستعار له أو المستعار منه) أي بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أو تقترب الخ) أي بان يذكر
ذلك الملائم مع الاستعارة التامة بذكر قريبتها اذهي مما يلائم المستعار له في المصروفة والمستعار منه في
الممكنة فلما اعتبرت لم توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة في المصروفة من شجة في الممكنة
فتكون صورة المطلقة الاستعارة التي قريبتها محالية (قوله الاول مطلقة) هذا وقوله بعد والثاني مجردة
والثالث من شجة يشعر بان الثلاثة أخبار لقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن أنه حل معنى والقرين بان
الثلاثة خبر مبتدأ محذوف أي هي مطلقة ومجردة ومن شجة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار
ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا في الاطول بتلخيص ولعل الاقرب الابدال فتأمل (قوله
ولا تفرع) قال السبكي هو ذكر حكم يبنى على المستعار له أو منه اه أي وان لم يكن بصيغة تفرع
وبذلك ينفع ما أورده الفري هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعبارة الفري واعلم ان السكاكي ذكر في
لطائف بأرض ابلعي الآية أن الخطاب في ماءك ترشح وليس الخطاب وصف فاولا تفرع كلام واعتبار
الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفرع بالذكرة بناء على الاغلب
لا الحصر فتأمل اه (قوله مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفرع اه سم (قوله التي هي معنى
قائم بالغير) قال في الاطول الصفة المعنوية تحتل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو
المقصود اه (قوله لا النعت النحوي) والفرق بين ذاتيها التبيين لان النحوي من قبيل اللفظ والمعنوية
من قبيل المعنى وبين الدال المعنوية والنحوي أو بين المعنوية ومندول النحوي عموم من وجه لتصادقهما
في أعجبي هذا العالم وتفرعهما في العلم حسن فان حسن صفة معنوية لا نعت نحوي وفي مررت بهذا
الرجل فان الرجل نعت نحوي لا صفة معنوية (قوله مجردة) لتجريدها عن بعض مبالغة لان ذكر
ما يلائم المشبه أبعد دعوى الاتحاد التي هي مبنى كل استعارة وبها المبالغة (قوله مما يلائم المستعار له)
ينبغي أن يقيدها بما يلائم المستعار له بان يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزيف لدعوى الاتحاد
ذكر وان في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله

قامت تظلاتي ومن عجب * شمس تظلاتي من الشمس

تجريد من أسناد التظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خلافا في دعوى الاتحاد اذ
لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله اه أطول وكتب أيضا قوله بما يلائم المستعار له لم
يقبل بما يلائم المشبه ليشمل التجريد في الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فيها لان كلامه
في الاستعارة التي هي قسم من المجاز وكذا يقال في قوله بعد ومن شجة وهي ما قرن بما يلائم المستعار
منه قال في الاطول وههنا نكتة لا بد من التنبيه عليها وهو أنه اذا اجتمع ملائمان للمستعار له فهل يتعين
أحدهما للقرينة أو الاختيار الى السامع يجعل أيها شاء قرينة والاخر تجريدا قال بعض الافاضل
ما هو أقوى دلالة على الارادة للقرينة والاخر للتجريد ونحن نقول أيها ما سبق في الدلالة على المراد
قرينة والاخر تجريد وكيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق أحدهما من
في الدلالة لا معنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر تجريد اذ وسياق الكلام قرينة محل نظر والاوجه أن

كلام من الملائكة المجتمعين ان صلح قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة
 القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة اه (قوله ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء) لان الغمر
 الاحاطة بالشئ والترأى عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لانه يوصف بالسردون الغمر اذ لا تراكم
 فيه براسي اه سم وقال في الاطول قد ذكر في القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر المطلق الماء
 الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشح أشبه على أنه لو جعل على الكثرة لاحتيج الى التجريد من الماء اه
 (قوله أي شارعا في الضحك آخذافيه) يعني أنه قديميا وزحدا التبسم الى الضحك كذا في الكشف
 فالتبسم غير الضحك على ما في الصحاح فتصحح حاله ضاحكا بالتوسعة في زمان التبسم كما مر أو يجعل
 الحال مقدرة وأما إذا كان التبسم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الأساس والمقدمة فالحال
 مؤكدة اه حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أي بان يجعل ممتد حتى وقت الشروع في الضحك
 بان يكون آخر التبسم أول الضحك فتحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر في مراده (قوله آخذافيه)
 فيه) تفسير (قوله أي اذا تبسم الخ) يعني اذا تبسم أخذوا أمواله وتملكوها لانه لا يمنعها أحد احبث
 فكأنها تباح لهم بضحكه (قوله يقال غلق الخ) هذا من المجاز المشهور في عرف اللغة وكان من أفعال
 الجاهلية أن الراس اذا لم يوف ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتين الرهن اه حفيد على المطول قال
 المصنف في الايضاح وعليه أي على التجريد قوله تعالى فاذا قلها لله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه
 ما تنقحه أن الاذقة تجريد للباس المستعار لشدة الجوع والخوف بعلاقة العموم لجميع عموم اللباس
 ولهذا اختاره على طعم الجوع الذي هو أنسب بالاذقة وإنما كانت الاذقة من ملائمت المستعار له مع أنه
 ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذقة في البلبا والشدة تدور مجرى الحقيقة
 في اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضرر وأذقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما
 يدرك من طعم المر والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لأن
 الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذقة اشعار بشدة الاصابة ليست
 في العكس وهذا كلامه وقد اذقتني في ذلك أثر الزمخشري فقوله شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما
 يدرك من طعم المر والبشع بيان لوجه تعارف الاذقة والذوق في اصابة الشدائد وما ينشأ منه هذا التعارف
 لا بيان أن في الآية استعارتين احدهما نصر بجهة وهي أنه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف
 من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكينة وهي أنه شبه ما يدرك
 من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى أوقع عليه الاذقة فتكون الاذقة استعارة تخيلية
 لا تجريد كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشري اعتبار تبسك الاستعارتين في الآية لان جعل
 الاذقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضي ارادة حقيقة لها وجعلها تجريد يقتضي ارادة ما تعارف فيه
 من اصابة الشدائد ولا يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاذقة لجعلها قرينة على
 الاستعارة بالكناية لاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه خال عن
 التخصيل على أن ارادة حقيقة الاذقة هنا يحتاج لقرينة فكيف يجعل قرينة على الاستعارة بالكناية
 اه أطول (قوله والثالث مرشحة) الترشيح تربية الولد باللين قليلا قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا
 ترشح للوزارة تربى وتأهل لها اه حفيد فالتقوية لازمة للترشيح فالمرشحة المقواة لان فيها تقوية ادعاء
 الاتحاد (قوله استعير الاشتراء للاستبدال) أي بقرينة أن الاشتراء الحقيقي لا يقع على الضلالة (قوله من
 الرج) أي المنفي (قوله وقد يجتمعان) الظاهر أنه ليس من الاجتهاد الوصف الشامل لكل من المشبه
 والمشبّه اه سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان نبه به على أن التقسيم اعتباري أو على دفع ما توهم من
 التناقض بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعو الى الاتحاد والاخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف
 دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن بالصفة والتفريق والمشبّه به حتى تستدعي الدعوى ثبوت الملائكة للمشبّه به
 أيضا اه أطول ثم قال وربما يوجه بان التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فكل وجهة هو
 مولها وما قدمناه أعذب وأنسب اه (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبيني على أن قرينة الاستعارة

ثم وصفه بالغمر الذي يناسب
 العطاء تجريد للاستعارة
 والقرينة سياق الكلام
 أعني قوله (اذا تبسم
 ضاحكا) أي شارعا في
 الضحك آخذافيه وتسامه
 غلقت لضم كته رقاب
 المال أي اذا تبسم غلقت
 رقاب أمواله في أيدي
 السائلين يقال غلق الرهن
 في يد المهرن اذا لم يقدر
 على أنفكاكه (و) الثالث
 مرشحة وهي ما قرن بما
 يلائم المستعار منه نحو قوله
 تعالى أولئك الذين اشتروا
 الضلالة بالهدى فسارحت
 تجارتهم) استعير الاشتراء
 للاستبدال والاختيار ثم
 فرع عليها ما يلائم الاشتراء
 من الرج والتجارة (وقد
 يجتمعان) أي التجريد
 والترشيح (كقوله لدى
 أسد شاكي السلاح) هذا
 تجريد لانه وصف بما
 يلائم المستعار له أعني
 الرجل الشجاع (مقذف
 له لبد أظفاره لم تقلم)

هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعني الاسد الحقيقي والبلد جمع البدة وهي ما تلبس من شعر الاسد على منكبها
والنقلم مباغلة القلم وهو القطع (والترشيح أبلغ) من الاطلاق والتجريد ومن جـ جـع التجريد والترشيح (لاشتماله على تحقيق المباغلة) في
التشبيه لان في الاستعارة مباغلة في ١٨٢ التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أي مبنى الترشيح

(على تناسي التشبيه)
وادعاء ان المستعار له نفس
المستعار منه لا شيء شبيه به
(حتى انه يبنى على علو
القدر) الذي يستعاره
علو المكان (ما يبنى على
علو المكان كقوله

و يصعد حتى لظن الجهول *
بأن له حاجة في السماء)
استعار الصعود لعلو القدر
والارتقاء في مدارج الكمال
ثم يبنى عليه ما يبنى على علو
المكان والارتقاء الى السماء
من ظن الجهول أن له حاجة
في السماء وفي لفظ الجهول
زيادة مباغلة في المدح لما
فيه من الإشارة الى أن هذا
انما يظنه الجهول وأما
العاقل فيعرف أن لا حاجة
له في السماء لا تصافه
بساائر الكمالات وهذا
المعنى مما خفي على بعضهم
فتوهم أن في البيت تقصيرا
في وصف علوه حيث أثبت
هذا الظن للكمال الجهول
بمعرفة الاشياء (ونحوه)
أي مثل البناء على علو
القدر ما يبنى على علو
المكان لتناسي التشبيه
(ما من من التعجب) في قوله
قامت تظلالني ومن عجب *
شمس تظلالني من الشمس
(والنهي عنه) أي عن
التعجب في قوله لا تعجبوا
من بلا غلالته * قد زر

حالية أو في البيت السابق والافشائي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد اه فنرى (قوله هذا ترشيح)
المشار اليه هو ما بعد مدقق أما هو فلا ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للاتصاف به كل من المشبه والمشبه به هذا
ان فسر بكثير اللحم ضخم الجسم فان فسر من رمي به كثير في الحروب والوقائع كان تجريدا على الظاهر ثم
كون أظفاره لم تقلم ترشيحا مبنى على أن المراد أنه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم والافقديو جدي بعض
افراد الانسان ذلك أيضا قال في الاطول ولوار يد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما في شروح
الكشاف من أنه يقال فلان مقاوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشيء من الاسد والرجل القوى
الشجاع الا أنه يقال الوصف بعدم الضعف أخص بالاسد اه (قوله والترشيح أبلغ) أي أعظم بلوغا
ووصولا الى المقصود من الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليه الاطلاق وجـ جـع التجريد والترشيح
في مرتبة الاطلاق لتساقطهما بالتعارض ما لم يغلب جانب أحدهما فيكون الحكم له (قوله على تناسي
التشبيه) أي اظهار نسيانه ومعاملته معاملة المنسى وكتب أيضا قوله على تناسي التشبيه أي على شدة
تناسيه والافاضل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) نفسه يرى للتناسي اه سم (قوله
نفس المستعار منه) أي من افراده (قوله حتى انه) تقريرة (قوله يبنى على علو القدر) أي يجري
وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية اه أطول (قوله حتى لظن) قال الحفيد باللام وصيغة الماضي
هو الرواية واللام لا ابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي
المتصرف بدون قد مما لا يجوزها الجهور ويمكن أن تجعل اللام في جواب قسم محذوف مع قد اه وقال
الفنري اللام في لظن لا ابتداء أدخلت على الماضي بتقدير قد ويرى بظن اه (قوله ثم يبنى عليه
ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح في مطوله فلولا أن قصده أن يتناسي التشبيه ويصر على إنكاره
فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظراذ لو توقف
الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التضرع بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التضرع
بالتشبيه فلا يتم أنه لا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجهول)
لانه الذي لا كمال عقل له (قوله لا تصافه بساائر الكمالات) أي مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شيء فلا حاجة
له في السماء (قوله فتوهم أن في البيت تقصيرا الخ) كأن حاصل هذا التوهم أن المقصود الاشارة بمزيد
صعوده الى المشار اليه بالغاية المذكورة أعني قوله حتى الخ الى علو قدره فاذا كان من يدا الصعود المشار اليه
بالغاية المذكورة انما هو في ظن كامل الجهل بمعرفة الاشياء فلا ثبوت له فلا كبير مدح بذلك وكان حاصل
رد هذا التوهم أن من يدا الصعود محذور وبه وانما الذي يتعلق به ظن الجهول أن له حاجة في السماء
والعاقل يعرف انه لا حاجة له لا تصافه بكل كمال اه سم (قوله ما يبنى) معمول البناء اه سم
(قوله تظلالني) ينبغى انه تجريد للملاءمة المستعار له وكذا ما قبل لفظ القمر في المثال الآتي اه
سم (قوله جهة) أي وجهه اه سم (قوله على ما سبق) إلا أن مذهب التعجب على عكس
مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه
اثبات خاصة من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أي لما تضمنه هذا الكلام
من صحة البناء على تناسي التشبيه تأمل اه سم (قوله واذا جاز البناء الخ) حاصل ذلك أنه اذا جاز البناء
على الفرع أعني المشبه به في التشبيه في الاستعارة أولى وأقرب لانه وجود المشبه الذي هو الاصل كانه
ينافي ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافيته فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة
أن الغرض الخ) أي من التشبيه كبيان الامكان والحال وغيرهما ما سبق في باب التشبيه اه سم

أزراه على القمر اذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة على ما سبق ثم أشار الى زيادة تقرير (قوله
لهذا الكلام فقال) واذا جاز البناء على الفرع أي المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه
به من جهة أنه أقوى وأعرف إلا أن المشبه هو الاصل من جهة أن الغرض يعود اليه وأنه المقصود من الكلام بالنفي والاثبات

(قوله كما في قوله هي الشمس الخ) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره هذا البيت لا يصح لجواز أن يحصل
 الضمير المنفصل أعني هي على ضمير القصة قلت قوله فعز الفؤاد عزاء جيل لا يدل على أن الضمير راجع
 الى الحبيبة وأيضا شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب المشكوك في الجملة حتى يفيد التاكيد
 وكون الشمس الحقيقية في السماء جلي لكل أحد اهـ فنرى وقوله على ضمير القصة أي فيكون الكلام
 اخبارا عن حال الشمس الحقيقية ويحاج أيضا بان الغرض التمثيل وهو يكتفي فيه الاحتمال وكتب أيضا
 مانعه قال في الاطول ولا يخفى أن في قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد لا اعتراف
 بالاصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله أمرا مقرا فينبغي ان يقال وإذا جاز البناء
 على الفرع مع جحد الاصل فعن زره أولى اهـ (قوله ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر) وهو الحق
 كما تقدم في الخطبة (قوله فع جحد) متعلق بالبناء المقدر الذي يشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله
 فع جحد أي جحد الاصل الخ فان قيل معني البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر في صورة التشبيه
 بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار الاصل أي المشبه فاثبات خاصية المشبه به للمشبه غير ظاهر
 قلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الاصل أي المشبه عين المشبه به فلا
 يرد عليه أنه ينافي ما سبق من أنه يبنى على علو المقدر ما يبنى على علو المكن كذا في الحفيد وحاصل السؤال
 أن ذكر ما يخص الفرع أي المشبه به فرع عن ذكره وهو غير مذكور في صورة الاستعارة وحاصل الجواب
 منع ذلك وأنه يتصور بدون ذكره بان يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء
 ان الاصل الخ دفع لما يقال اذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا معنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار منه
 والكلام خلوعه اهـ سم (قوله أي جحد الاصل) وهو المشبه (قوله وجعل الكلام خلوعه) لانه تنويسي
 التشبيه وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله وقد وقع الخ) فيه أنه ينافي ما سبق من
 انه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة اللهم الا أن يقال المراد التناسي في
 نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اهـ حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا ما يقرر
 ذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكراة التشبيه المانع من تناسي
 التشبيه اهـ سم (قوله وأما المجاز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أي المركب كذا في
 الايضاح فكانه إشارة الى أن المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على ان تقييد المعرف بالتركيب يفيد
 نفي المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب اهـ أطول (قوله فيما شبه بمعناه الاصل) بهذا تم تعريف المجاز المركب
 الا أنه أراد التنبيه على ان التشبيه الذي يبنى عليه المجاز المركب لا يكون التمثيل وتوضيح انه لا يكون
 تشبيه صورة منتزعة من متعدد بمثلها الا في وجهه منتزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وان تهنالك
 على أنه لا يتم فتدكر فزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحرز به عن الاستعارة المفردة فيعني عن اعتبار التركيب
 في التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة
 على التمثيل فخرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم السيد السند أن طرف
 التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشترى في كلامهم كلام ظاهر مبني على التسامح فكما يذكر الطرف
 مفردا فحده ألقا مقدر ينساق الذهن اليها فالميل كذا لا مفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح
 الحق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا أنه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد اهـ
 أطول (قوله بمعناه الاصل) أي بالمعنى الخ مثله في الاطول ثم قال بقي أن كون الصورة المنتزعة معني
 مطابقا للمستعار منه غير ظاهر اهـ (قوله بالمطابقة) يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي ليس
 بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا في أول فن البيان
 فراجع اهـ وأجيب بان مراده المطابقة التي لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة
 (قوله منتزعا الخ) فيه أنه يفيد أن عنقود الملاحظة لا يستعمل للترسيم كمن من المجاز المفرد لان وجهه
 منتزع من متعدد ولا قائل به في تعريف المجاز المركب تسامح الا أن يقال يخرج نحو ما ذكر بقوله كما
 يقال الخ فكانه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بان لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر (قوله

واحتز بهذا الخ) يعني كما احتز بقوله فيما شبهه عن المجاز المفرد المرسل اه سم (قوله للبالغه متعلق بالمستعمل وكتب ايضا قوله للبالغه في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدي الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها اه مطول (قوله اني اراك الخ) بيان لكلمة ما وليس مقول القول فافهم والمشهور اراك على صيغة المعروف والمجهول ايضا مساغ وهو حيث تدعى الظن ولكل منهما مقام اه (قوله تقدم رجلا) أي مرة وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخرها أي تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الاول مرة ومن الثاني المفعول وموصوف أخرى اه سم وكتب ايضا قوله اني اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الاولى نعم بخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اول فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مرة تقدم تارة وتؤخر أخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة أخرى فيتحذف متعلق التقديم والتأخير اه فترى وقوله ليس هيئة المتردد أي لان تأخير الخطوة المقدمة الى موضع ابتدأ منه الاول لا الى خلف المتردد وفي الحفيد على المطول بعد نقله ما للشارح في شرح المفتاح ما نصه وحاصله انه اذا ذهب المتردد خطا خطوة الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى الحالة التي عندها الخطوة الاولى ولا شك انه اذا كان التقديم والتأخير في رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بامر واحد فلا يرد ان معنى المثل تعلق التقديم والتأخير بامر واحد وهو انه لا يتحرك المتردد من قدام وخلف مقابله اه قال في الاطول وتباعا السيد السند في التكميل فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلا أخرى لانها من حيث انها آخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت اه (قوله في الصورة الاولى) أي العقلية (قوله على الصورة الثانية) أي الحسية (قوله لكون وجهه الخ) يفيد انه لا بد من ذلك في التمثيل اه سم (قوله المشبهة به) أي لفظه (قوله وقد يسمى) أي المجاز المركب (قوله ويمتاز عن التشبيه) أي التمثيل كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية وتشبيه الشمس بالمرآة في كفا الاشـل وغير ذلك مما هو واضح (قوله بانه يقال له) أي للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا (قوله وفي تخصيص المجاز المركب) أي المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال في الاطول اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة في الدعاء أو التحسر أو التهنين أو نحو ذلك ولا يبعد ان يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجازات بالاصالة اجزاؤها الداخلة في المجاز المفرد (ر) فعدا اللفظ الذي صار مجازا لا يجوز في جزئه قسما على حدة من المجاز كان جاءني أسد وقوله تعالى وأما الذين ابضت وجوههم في رحمة الله وأمثالهما مجازاة مركبة ولم يقل به أحد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تشبيهية لا تجوز في شيء من اجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من اجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصل ولا شيء مما ليس علاقته المشابهة كذلك بقي أن قولنا حفظت التوراة لمن حفظها استعمل في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا أن يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل في لازم معناه بل أفيد الا لازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشـكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهي غير مستقلة لانه ينبغي أن لا تجرى فيه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كالأستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا في أي شيء اه وقوله

واحتز بهذا عن الاستعارة في المفرد للبالغه في التشبيه كما يقال للمتردد في أمر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده في ذلك الأمر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل في الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثابتة وجه الشبه وهو الاقدام تارة والاصحاب أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر فيه المشبهة وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تعييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نقلناه

أجزاءها الداخلة في المجاز المفرد جعل من الأجزاء هيئة المركب الخبرى أو الانشائي لكن دخوله في المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث إلا أن يتجوز في الكلمة المأخوذة في تعريفه وتجعل شاملة لهيئة وحاصل الجواب أن التجوز أصالة في الهيئة والتجوز في المركب سارا إليه من التجوز في هيئته وقوله من غير تصرف في شيء من الأجزاء أي بل هي باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات وقوله وفيه بحث أي لأن ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنهم استعملوه في اللزم على أنه يؤدي إلى إلغاء اللفظ وكونه غير مستعمل في شيء لأنه لم يستعمل في الموضوع له ولا في غيره حيث أنه كذا كتب قدس سره بما مش الاطول وقد يمنع عدم استعمال اللفظ في الموضوع له فتدبر وقوله فهل هي كاستعارة التبعية أو لا الخ ذكر في شرحه على الرسالة السمرقندية أن التمثيلية تبعية وأنها تابعة لاعتبار التشبيه في مضمون الجملة أو في الهيئة المنتزعة فراجع مع حواشيه (قوله لأنه كما أن المفردات الخ) حاصله أن ما ثبت للمفرد القياس أن يثبت لقسميه المركب لأن المفردات موضوعات موضوعات موضوعات نوعا فإذا نقل كل عما وضع له فإن كان لعلاقة المشابهة فاستعارة ولا فمجاز مرسل بلفظ بينهما (قوله فالمركبات موضوعة بحسب النوع) مثله هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات اه مطول (قوله والا فغير استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجمل الخبرية الخ) كقوله

هو أي مع المركب اليماني مصعد * حبيب وحناني بمكة موثق

فإن المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر اه مطول قال الحفيد في حواشيه على المطول قوله كقوله هو أي الخ وجه الاستدلال أن البيت مستعمل قطعا في غير الموضوع له بلا علاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له تبعا لصير مجازا مرسل ولا وجه له لأن يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر القرينة المانعة ليكون كناية قطعا فخصر المجاز المركب في الاستعارة غير صحيح فلا يرد أنه يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بأن البيت مثال لا شاهد اذا دعاء نص من الواضع على مجازية كلام خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهدا يحتمل الكناية اه بعض تغيير وكتب أيضا ما نصه لعل العلاقة في استعمال الخبر في معنى انشائي الاطلاق والتقييد بمرتين بأن ينقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اه سم ويظهر أنه لا فائدة له لرجوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم نفس الاستعارة التمثيلية ثم رأيت في الاطول ما ملخصه فسر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة وجملة اخترازا عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الاصل ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في المعنى الاصل غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغيير أي متى فشا كذلك من غير تغيير تذكير أو تأنيث أو افراد أو تشبيه وجمعا ولم يعدل عن هيئته في المورد لأجل المضرب وحيث أنه يكون أشدا اتصالا بما بعده اه (قوله فلو غير الخ) فان قلت هذا يشكل بما اذا وقع التغيير بذكر لفظ بدل لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على ما فهم من شرح المفتاح تغيير صفة اللفظ من التذكير والتأنيث والافراد والتشبيه والجمع ويدل على ذلك أنه لا دخل لكون المثل استعارة في امتناع ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير اللفظ الذي صار متداولا بينهم اه حفيد على المطول (قوله ولهذا) أي لكونها لا تغير اه سم (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعار له اه سم (قوله الى مواردها) وهي الامور المشبهة بها اه سم (قوله كما يقال للرجل الخ) قال في الاطول ومما ينبغي أن لا يلتبس عليه الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعة اللين على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال اه (قوله بالصيف ضيعة اللين) الباء بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد قال الميداني ويزوي في الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفي مقبول رواية ودراية اه فنرى وفي الحفيد أنه ذكر في الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على الظرفية اه فتلخص أن في المثل ثلاث روايات (قوله لأنه في الاصل لامرأة) هي رسوس بنت لقيط كانت تحت شيخ موسر فسأله الطلاق فطلقها فتر وحت شابا فقيرا

كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة فان كانت هي المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار (ومتي فشا استعماله) أي المجاز المركب (كذلك) أي على سبيل الاستعارة (يسمى مثلا ولهذا) أي ولا يكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكير أو تأنيث أو افراد وتشبيه وجمعا بل إنما ينظر الى مواردها كما يقال للرجل بالصيف ضيعة اللين بكسر تاء الخطاب لأنه في الاصل لامرأة

﴿فصل﴾ في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية ولما كانا عند المصنف امرين معنويين غير داخليين في تعريف المجاز أورد لهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني ١٨٦ التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال (قديصر التشبيه في النفس فلا يصرح بشئ من

أركان سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فأنما هو في التشبيه المصطلح وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية (وبدل عليه) أي على ذلك التشبيه المضمحل في النفس (بان يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به) من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر (فيسمى التشبيه) المضمحل في النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) أما الكناية فلأنه لم يصرح به بل امتدأ عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخيلية) لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه وقوامه في وجه التشبه لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كافي قول الهذلي وإذا المنية أنشبت أي علفت (أظفارها) ألفت كل تميم لا تنفع التميمية الحنزة التي تجعل معاذة أي إذا علق الموت مخالبه في شئ لم يذهب به بطلت عند الخيل (شبه) الهذلي في نفسه (المنية بالسبع في اغتيال النفوس

فلما شئت أرسلت إلى الشيخ تستقيه لينا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقالت هذا ومذقه خير منك ومن لبنك الكثير يعني أن هذا الشاب الجليل مع اللبن القليل المذوق أي المزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وإنما خص به الصبيف لأن سؤاها الطلاق كان في الصبيف أه فترى مع بعض حذف

﴿فصل في بيان الاستعارة بالكناية﴾

أي على مذهب المصنف (قوله معنويين) أي ليسا من اللفظ (قوله غير داخليين في تعريف المجاز) لأنه من عوارض الالفاظ (قوله ليستوفي المعاني) هذا الدليل لا ينتج كون المورد فصلا على حدة اللهم إلا أن يقال أنه دليل الإراد لا هذا القيد أه سم (قوله التي يطلق عليها لفظ الاستعارة) أي على طريق الاشتراك اللفظي (قوله فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه) يشمل زيد في جواب من يشبهه الأسد فأخرجه بقوله ويدل عليه الخ أه أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب ما يقال هذا إنما في ما صر في التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر المشبه به) أي باقيا على معناه الحقيقي فلا يرد وجوب ذكره في التصريح به لأن لفظ المشبه به غير مستعمل في معناه الحقيقي كذا قيل وهو إنما يحتاج إليه إذا كان المراد ذكر لفظ المشبه به فإن أريد ذكر نفس المشبه به فلا إذا المذكور في التصريح به المشبه وان كان بلفظ المشبه به (قوله وقد عرفت) أي من تعريفه حيث قال والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد أه سم (قوله بان يثبت الخ) أي لأنه من البين أي اثبات خاصة الشئ لغيره يدل على أنه الحق به ونزل منزلته (قوله أمر مختص) الاختصاص بالإضافة إلى المشبه أه حفيد فالمراد باختصاصه بالمشبه به أن لا يعم المشبه (قوله من غير أن يكون هناك أمر متحقق) أي للمشبه كافي أظفار المنية نشبت بفلان فإنه ليس للمنية أظفار متحققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الأظفار أه سم وكتب أيضا ما نصه احترازا عن الاستعارة الحقيقية أه سم أي على ما جوزه صاحب الكشف في قرينة المكنية (قوله أو مكنيا عنها) أي أو استعارة مكنيا عنها أه أطول (قوله ولوازمه) تفسيري (قوله فمجرد تسمية) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية أو استعارة مكنية عنها لا استعارة فقط ويجاب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكانه قال فمجرد ضم جزء في التسمية بلا مناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد توجه بأن التسمية بالاستعارة لشبه ذلك الأثبات بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به أفاده الفري ووجهها في الأطول بأنه استعير للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك الدلالة أداة التشبيه أه (قوله قد استعير) بالمعنى اللغوي (قوله ذلك الأمر) أي اثبات وذلك الأمر (قوله وبه يكون كمال المشبه به) كافي المثال الأول الآتي وقوله أو قوامه كافي المثال الثاني الآتي وقوام الشئ ما يقوم به ذلك الشئ كجزائه (قوله وإذا المنية) من منى الشئ أي قدر سمى الموت بها لأنه مقدر أه فترى (قوله ألفت) أي وجدت (قوله تجعل معاذة) المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهي شئ يتعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم أه فترى وفي حاشية السيرامي على المطول قيل لا يجوز تعليق التماس لدفع العين كما توهمه العرب وأما تعليق ما كتب فيه القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به أه (قوله في اغتيال) أي أهلاك (قوله والغلبة) تفسير للقهر أه أطول (قوله ولا بقيا على ذي فضيلة) أي لارحة وشفقة اسم من أقيمت على فلان إذا رحته أه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله مفصحا أه سم (قوله فليسان حالي بالشكاية أنطق) يعني ضرك أكثر من برك ويحمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر الرب حيث يجزع عن أدعاه فحقه فيه التوجيه فافهم فانه البديع النبيه ولا يذهب عليك أن البيت إنما يكون من باب الاستعارة بالكناية ولم يكن لسان حالي من قبيل لحن الماء أه أطول (قوله

بالقهر والغلبة من غير تفرقه بين تفاع وضرار) ولارحة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة (فأثبت لها) أي للمنية (الأظفار بانسان التي لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) أي في السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الأظفار لها استعارة تخيلية (وكافي قول الآخر) ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فليسان حالي بالشكاية أنطق شبه الحال

بأنسان متكلم في الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فأثبت لها) أي الحال (اللسان الذي به قوامها) أي قوام الدلالة (فيه) أي في الإنسان المتكلم وهذا لا يثبت استعارة تخيلية فعلى هذا كل من لفظي ١٨٧ الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في

معناها الموضوع له وليس
في الكلام مجاز لغوي
والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخيلية فعلا
من أفعال المتكلم متلازمان
إذا تخيلية يجب أن تكون
قرينة للكناية البتة
والكناية يجب أن تكون
قرينة لتخيلية البتة فمثل
قولنا أظفار المنية المشبهة
بالسبع أهلكت فلا
يكون ترشيحا للتشبيه كما
أن أطولكن في قوله صلى
الله عليه وسلم أسرعكن بطوقا
في أطولكن بدا أي نعمة
ترشح للمجاز هذا ولو كان
تفسير الاستعارة بالكناية
بما ذكره المصنف شي
لا مستند له في كلام السلف
ولا هو مبني على مناسبة لغوية
ومعناها المأخوذة من كلام
السلف هو أن لا يصرح بذكر
المستعار بل بذكر رديفه
ولا زمة الدال عليه فالمقصود
بقولنا أظفار المنية استعارة
السبع للمنية كاستعارة
الأسد للرجل الشجاع إلا
أننا نصرح بذكر المستعار
أعني السبع بل اقتصرنا
على ذكر لازمه وهو الأظفار
لنتقل منه إلى المقصود كما
هو شأن الكناية فالمستعار
هو لفظ السبع الغدير
المصرح به والمستعار منه
هو الحيوان المفترس
والمستعار له هو المنية قال
صاحب الكشف أن من
أسرار البلاغة ولطائفها

بأنسان متكلم) قد يقال مثله في المثال الأول بأن يعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالأظفار فيكون المثال
الأول أيضا مما لا يخيل به فيه مقوم لا مكمل إلا أنه تكلف كذا في الأطول (قوله أي قوام الدلالة)
لأنه لو لم يكن للإنسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أي في الإنسان المتكلم) إشارة
إلى أن كونه قواما للدلالة إنما هو في المتكلم لا مطلقا لأن الإنسان لا نه قد تحصل الدلالة بالاشارة وفيه أن الدلالة
بالاشارة تكون في المتكلم إلا أن يقال المراد بالدلالة الكاملة أو التي هي الأصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه
شبهه بأنسان متكلم من حيث أنه متكلم وقوام الدلالة في الإنسان المتكلم من حيث أنه متكلم إنما هو
باللسان ولعل هذا أوجه اه سم (قوله فعلى هذا) أي ما ذكره المصنف من تعريف الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخيلية (قوله وليس في الكلام مجاز لغوي) بل عقلي وهو ثابت ما ليس للتشبيه له
(قوله فعلا) أي لا لفظان والمجاز اللغوي من عوارض الالفاظ (قوله إذا تخيلية يجب الخ) فلا توجد
التخيلية بدون الكناية (قوله والكناية يجب الخ) فلا توجد الكناية بدون التخيلية (قوله فمثل قولنا
الخ) أي مما صرح فيه بالتشبيه وكتب أيضا قوله فمثل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بأن
يقال قد وجد ههنا التخيلية بدون الكناية فأجاب بالمنع وأن الموجود ههنا ترشح لا تخيل اه
سم (قوله يكون ترشيحا للتشبيه) أي للكناية لأن شرطها كالمصرحة عدم النصريح بالتشبيه (قوله
أسرعكن) خطاب للزوجات الحاضرات في مرض الموت اه حفيد (قوله لحوقا) أي وصولا أي قريبا
تأمل اه سم (قوله أطولكن) أي أكثر كن من الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيحا أما إذا كان
من الطول بالفتح وهو الاطواء فلا يكون ترشيحا ولا تجر يد التعلية بكل من الطرفين (قوله ترشح للمجاز)
أي المرسل قال في الأطول ومن غرائب السوانح ونجائب الاوئاع أن الاستعارة بالكناية فيما بين
الاستعارات استعارة مقبولة بمبتنية على التشبيه المقبول لكمال المبالغة في التشبيه فهو وأبلغ من
المصرحة فكما أن قولنا السبع كالمنية تشبيه مقبول يعود الغرض منه إلى التشبيه كذلك أنشئت المنية
أظفارها استعارة مقبولة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائي وأريد بالمنية معناها بعد
جعلها سبعاً تنبيهاً على أن المنية بلغت في الاغتيال مرتبة ينبغي أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس
فالمنية وضعت موضع السبع لكان هذا على ما جرى عليه السكاكي اه (قوله هو أن لا يصرح الخ) هو بمعنى
قول صاحب الكشف ألا تفي أن يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة بالكناية عدم التصريح باللفظ
المستعار لا نفس اللفظ المستعار ولعل في العبارة مسامحة أي وهو ذو أن لا يصرح (قوله ولا زمة) تفسيره
(قوله كما هو شأن الكناية) أقول فيه إشارة إلى أنه لا يتحقق هناك الكناية الاصطلاحية كما هو الظاهر
من تقرير الكشف والمحقق الشريف بل الكلام شبه بالكناية في الاشعار بالمقصود بل لا يصرح بذلك
لأنه يجب أن تستعمل الكناية في المعنى الكنائى قطعاً سواء كان المألوم معنى حقيقياً أو لا وهو استعمالات
في المعنى الحقيقي أيضاً ولا شأن أنه لا يستعمل النقص هنا في ابطال العهد اه حفيد على المطول
(قوله قال صاحب الكشف الخ) استدلال لما نقله عن السلف فالمراد منهم صاحب الكشف ومن قبله
أومعه اه سم وناقش صاحب الأطول في حكم الشارح والسيد بأن في كلام الكشف تصريحاً
بما مر عن السلف فراجع (قوله أن من أسرار البلاغة الخ) يعني أن المقام إذا اقتضى الاستعارة دون
الحقيقة لقصد المبالغة في مدح أو ذم أولكون الخطاب مع ذي فن لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا
الخ (قوله عن ذكر الشئ) أي اللفظ (قوله ثم مرزوا) من باب قتل وفي لغة من باب ضرب اه مصباح
(قوله من روادفه) أي روادف معناه (قوله عدلى مكانه) أي كونه أي وجوده وقال بعضهم م أي
مرتبة قال سم وظاهر السياق أي سياق عبارة الكشف أن المراد مكان المستعار وظاهر قوله على أن
الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار له فيلجأ اه وزجوع الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون

أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم مرزوا إليه بذكر شئ من روادفه فينبغي وبذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تشبيه
على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو مصرح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحاً بالرموز إليه بذكر لازمه وسيمى الكلام على

ما ذكره السكاكي (وكذا
قول زهير صحا)
أي سلا مجازا من الصحو
خلاف السكر (القلب
عن سلمي وأقصر باطله*)
يقال أقصر عن الشيء إذا
أقلع عنه أي تركه وامتنع
عنه أي امتنع باطله عنه
وتركه بحاله (وعرى أفراس
الصبا ورواحله* أراد زهير
أن يبين أنه ترك ما كان
يرتكبه زمن المحبة من
الجهل والغي وأعرض عن
معاودته فبطلت آلاته)
الضمير في معاودته وآلاته
لما كان يرتكبه (فشبهه)
زهير في نفسه (الصبا بجهة
من جهات المسير كالبحر
والبحارة قضى منها) أي
من تلك الجهة (الوطر
فأهملت آلتها) ووجه الشبه
الاشتغال التام وركوب
المسالك الصعبة فيه غير
مبال بمهلكة ولا محترز عن
معرفة وهذا التشبيه المضمهر
في النفس استعارة
بالكنية (فأثبت له) أي
للصبا بعض ما يخص تلك
الجهة أعني (الأفراس
والرواحل) التي بها قوام
جهة المسير والسفر فثبتت
الأفراس والرواحل
استعارة تخيلية (فالصبا)
على هذا التقدير (من
الصبوة بمعنى الميل إلى
الجهل والفتوة) يقال صبا
يصب صبوة وصبوا أي مال
إلى الجهل والفتوة كذا في
الصحا

أي الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أي سلا) من السلو وهو زوال
العشق والحزن اه فزى (قوله مجازا) أي بالاستعارة بجامع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح (قوله
عن سلمي) أي معرضا عنها كذا في الأطول (قوله باطله) أراد بباطل القلب ميله إلى الهوى اه سم
(قوله أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه إشارة إلى ما قاله في المطول من أنه لا حاجة إلى ما قيل أن في
البيت قلبا أي أقصر هو عن باطله لئلا يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله قال الفزى فيه بحث لأن
المذكور في الصحا وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في
الصحا أقصر عنه أي كفت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عنه بلا ألف والباطل
ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للعمل على القلب اللهم إلا أن يريد أنه لا حاجة إليه بطريق
الوجوب لجواز أن يراد بالاقصر معناه المجازي وهو مطلق الامتناع اه وفي الأطول وأقصر باطله أي
انتهى باطله من لوازم حب سلمي يقال أقصر وقصر وتناصر اه وحينئذ لا حذف في الكلام والمعنى
ظاهر ويقال أقصر عنه أي عجزا لتقدير أقصر عنه باطله فحينئذ لا محالة في الكلام قلب لأن العاجز هو
القلب لا الباطل إذ لا ينسب العجز إلا إلى ما من شأنه الاختيار وفي كلام المتن حيث قال أنه ترك ما كان الخ
اشعار بذلك اه (قوله وعرى) كان المراد أزيل عن الأفراس سروجها وعن الرواحل رحالها التي هي آلات
ركوبها للأعراض عن السير المحتاج إليها فيه (قوله ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة) لا دلالة في الكلام
على تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه
في حب سلمي إلا أن يراد بسلمي جنس المحبوبة كما قد يراد بجامع السخى ثم لا دلالة على الأعراض عن معاودته
إلا أن يؤخذ ذلك من أبيات أخرى أطول ويمكن دفع الأول بأن ال في المحبة للعهد أي محبة سلمي ودفع الثاني
بأن قوله وأقصر باطله يدل على الأعراض عن المعاودة (قوله والغي) هو خلاف الرشد (قوله وأعرض
عن معاودته) هو مأخوذ من قوله وأقصر باطله (قوله فبطلت آلاته) أي فلما أعرض بطلت آلاته وليس
قوله بطلت آلاته تفسير القول وعرى الخ وال لازم كون الأفراس والر واحل وتعريضها استعارة تحقيقية كما
يأتي في الوجه الثاني باحتمالها المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنية فيه بل لما كان
ترك معاودة الشيء يستلزم بطلان آلاته رتبة عليه وأما الأفراس والر واحل وتعريضها فعمل حقيقة لانها
تخييل وهو عند المصنف حقيقة وهذا يندفع بعض ما ذكره العصام في أطوله حيث قال بعد قول المصنف
فبطلت آلاته وههنا بحث وهو أنه لم يقصد على مذهب المتن الاحقيقة الأفراس والر واحل فكيف يدل
على أنه بطلت آلاته انما يلائم ذلك لو أراد بآفراس الصبا آلات ما يلزمه فتجعل الاستعارة الحقيقية قرينة
للمكنية كما سمعته في قوله تعالى ينقضون عهد الله أو يتوهم له آلات كما هو شأن السكاكي ولو سلم فلا دلالة
في تعريض أفراس الصبا والر واحل على بطلانها بل على أهمالها إلى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة
إذا فرغ من سلوكها اه (قوله بجهة من جهات المسير) جهة المسير هي التي يسير السائر إليها ولاجلها
اه سم (قوله الوطر) أي الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال في الأطول ومن البين أن وجه الشبه في هذا
المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه في الاستعارة بالكنية
أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائدها هذا التمثيل اه (قوله غير مبال) حال من فاعل المصدر المخذوف
والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة الخ (قوله التي بها قوام جهة المسير والسفر) أي قوام المسير إلى
الجهة فإن قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الأفراس والر واحل بل بالمشي قلت الكلام في المسير المعتد
به ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار جعل زاده ومائه ولو مع غيره أو الكلام باعتبار الغالب بمعنى أنه في
الغالب لا يتأتى قطعها إلا بما ذكر اه سم (قوله والفتوة) قوة اتباع الهوى (قوله كذا في الصحا) بفتح
الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة إلا كثيرا من كسر
الصاد على أنه جمع صحيح وبعضهم يتركه بالنسبة إلى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له إلا أن يقال أنه ثبت
رواية عن مصنفه أنه سماه الصحا بالفتح ولبعض الأدباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبة البعض الرؤساء
مولاي ان واقيت يا بلطالبا * منك الصحاخ فليس ذلك بمنكر

لأمن الصبأ بالفتح يقال صبي صبأ مثل منع سمعا أي لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أي زهرا (أراد) بالافراس والواحد (دواعي النفوس وشهواتها والقوى الخاضعة لها في استيفاء الذات أو) أراد بها (الأسباب التي قلما تأخذ في اتباع السعي إلى أوان الصبا) وعنقوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان (فتكون الاستعارة) أي استعارة الافراس والواحد (تحقيقية) لتحقيق معناها عقلا إذا أراد بها الدواعي وحسب إذا أراد بها أسباب اتباع النفي من المال والمنال مثل المصنف بثلاثة أمثلة الأول ما تكون التخيلية إثبات ما به كمال المشبه والثاني ما يكون إثبات ما به قوام المشبه به والثالث ما يحتمل التخيلية والتحقيقية (فصل في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكنية والاستعارة التخيلية) وقعت في المفتح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام ١٨٩ عليها (عرف السكاكي الحقيقة اللغوية) أي غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الأخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي لا تكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي

المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الأخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي لا تكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيصحب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوي فلا يصح الاحتراز عنها (فإنها) أي إنما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لأنها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو أذاع دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراد قسمين متعارفا وغير متعارف (وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقة ما مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه له في اللغة أو الشرع أو العرف غير بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقة لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقة مجازا قولنا في اصطلاح به الخطاب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه آخذا بالخاص من كلام السكاكي فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به لخطاب مع قرينة مانعة عن إرادته) أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأي) السكاكي (يقيد التحقيق) حيث قال موضوعه له بالتحقيق (ليدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة) أي هي مجاز لغوي (على ما من) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق

البحر أنت وهل يلام فتى سعي * للبحر يلقى صحاح الجوهر اه فنرى (قوله لأمن الصبأ بالفتح) أي مع المذ (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه ولا ضنة معه في إرادته كلاً ما يحتمل لا لطرق متعددة يسلكها المخاطب أية شاء بل إرادته كذلك مما يزيد في قدره ويدل على طول بآعنه ويزيد في نشاط المخاطب حيث نزل ذلك المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجه مجرد إشارة لبيان أنه أطول (قوله دواعي النفوس الخ) ووجه الشبه بين الدواعي الخ وبين الافراس والواحد كون كل له دخل في تحصيل ما لا يخلو الإنسان عن المشقة في تحصيله (قوله أو الأسباب الخ) قال في الأطول ولا يذهب عليك أنه لا بأس بأن يراد بالافراس والواحد جميع ما ذكره على سبيل التردد في كونه قصد بكلمة أو منع الخلو اه (قوله تتأخذ) أي تجتمع وتتفق اه سم (قوله وعنقوان الشباب) أي أوله اه سم (قوله والمنال) أي ما يطلب وينال اه سم (قوله تحقيقية) أي فلا يكون في الكلام مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا ينافي وجود المكنية عند السلف اه ع ق (قوله والكلام عليها) أي وفي الكلام عليها (قوله أي غير العقلية) أي وليس المراد باللغوية ما قابل الشرعية والعرفية (قوله على أصح القولين) متعلق باحتراز اه سم ويصح أن يكون حالاً من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل) فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل اه مطول وكتب أيضاً قوله بتأويل أي وضعاً ملتبساً بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فإن الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل إلا أن تقييد أحدهما يسوق الذهن إلى تقييد الآخر فيكتفي به اه أطول (قوله اللغوي) أي غير العقلي (قوله إلى نوع حقيقة) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلق اللفظ الحقيقي في اللغة أو في الشرع أو في العرف (قوله متعلق بالغير) متعلقاً بمعنوي أو نحو بالأنه بمعنى المغاير وكتب أيضاً قوله متعلق بالغير قال السيد لم يذكر السكاكي قوله استعمالاً في الغير لكانت الباء في قوله بالنسبة متعلقة بغير في قوله في غير ما هي موضوعه له وكان المقصود حاصله وإنما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وغرفه ليعلم أن المراد هو الأول وأما إعادة الاستعمال في التبعية لاظهار المتعلق في الغير اه (قوله للعهد) أي الذي ذكرى (قوله بمنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب) لأنه يؤدي مؤذاه ويفسد مقاده وإن كان مضمون قولنا استعمالاً في الغير الخ تقييد الغير بكونه غير نوع تلك الحقيقة الذي هو الحقيقة في اصطلاح الخطاب ومضمون قولنا في اصطلاح به الخطاب تقييد الوضع ويؤدي إلى تقييد الغير فأداه سم (قوله وأدل على المقصود) عطف بمشبه عـ لي سبب (قوله في غير ما) أي معنى (قوله في اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضع اه سم (قوله لم تدخل هي) أي الاستعارة (قوله لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل) بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فمجرد

واللام في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه له في اللغة أو الشرع أو العرف غير بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقة لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان قوله استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقة مجازاً قولنا في اصطلاح به الخطاب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه آخذاً بالخاص من كلام السكاكي فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به لخطاب مع قرينة مانعة عن إرادته) أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأي) السكاكي (يقيد التحقيق) حيث قال موضوعه له بالتحقيق (ليدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة) أي هي مجاز لغوي (على ما من) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق

لم تدخل هي في التعريف لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا فاسد لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن أن لا يخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لازمة أو يكون المعنى احترازاً لثلاث تخرج الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاكي (بأن الوضع) وما يشتق منه كالموضوعة مثلاً (إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احترازاً عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما ١٩٠ هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف

المجاز بالتحقيق اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تقيم الحد ويمكن الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراكاً وبين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه أحياناً وهو الوضع بالتأويل وهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضاً لانه يصدرق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة أعني الوضع بالتحقيق اذ غاية ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (و) رد أيضاً ما ذكره (بأن التقييد بخاصة مطلقاً به الخطاب) أو ما يؤدي معناه

قولنا في غير ما وضعت له لا يخرجها اه سم (قوله احترازاً عن أن لا تخرج الاستعارة) كذا في بعض النسخ بأثبات عن وفي بعضها باسقاطها (قوله أو يكون المعنى احترازاً لثلاث تخرج الاستعارة) فيكون الحرف المقدر اللام لا عن هذا على نسخة اسقاط الحرف اما على نسخة اثبات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ إشارة الى جعل عن بمعنى اللام التعليقية (قوله لان السكاكي الخ) علل في الاطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش في تعليل الشارح المذكور التابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكي تفسيراً لا محذور ولا يلزم من تفسير أحد المعنيين نفي الآخر (قوله بنفسه) أي بنفس اللفظ أي لا مع قرينته (قوله اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تقيم الحد) قد يقال اذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الاخير احترازاً عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة في قوله ما وضعت له حتى يحتراز عنها زيادة القيد الاخير والجواب أن في ذكر الاحتراز تسامحاً والمراد ايضاح الاحتراز فليست أم (قوله ويمكن الجواب بأن السكاكي الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار اليه بقوله اللهم الخ أن المحذور في هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار اليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساوياً للوضع بالتأويل أيضاً اه حفيد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) ناقش فيه في الاطول بأن انصرفه عند الاطلاق الى ما ليس بتأويل ينفي عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذي يستعمل فيه أحياناً) أي بطريق عروض الاشتراك اللفظي (قوله وبهذا) أي وبهذا الجواب (قوله يخرج) أي يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال في جواب ذلك لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ما ذكره بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد به اه سم (قوله فلا تخرج الاستعارة) أي عن تعريف المجاز أي على تقدير عدم زيادة القيد الاخير (قوله أيضاً) أي كما لا تخرج عند زيادة القيد الاخير (قوله لكن لا جهة) أي لا وجه لتخصيصه أي في قولنا غير ما وضعت له (قوله ما ذكره) أي السكاكي في تعريف المجاز (قوله وبان) عطف على قوله بان في قوله ورد بان واعادة الجار بدل على أن كلام المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف ينص بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الأمرين فالأولى ترك اعادة الجار اه أطول وقد يقال استقلال كل من المتعاطفين في الرد على تعريف الحقيقة يكفي نسكتة لاعادة الجار نأمل (قوله أو ما يؤدي معناه) كالذي عبر به السكاكي (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هلا كتفي بقيد الحشية بالنسبة للمجاز أيضاً قلت الأصل ذكر القيد وأيضاً اذا اعتبرت الحشية في تعريفه يصير المعنى أن المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث أنه غير ما وضعت له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث أنه غير الموضوع له بل من حيث أن بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث أنه ما وضعت له أن كونه موضوعاً له علة مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لا جعل أنه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفي في الحشية التعليقية بمجرد أن لها مدخل فلا خفاء في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز إلا أنه لا يكفي بل لا بد من ضمنية التعلق مع كونه غير اه أطول (قوله أن تعليق الحكم

كما لا بد منه في تعريف المجاز ايدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعاء مجازاً كذلك لا بد منه في تعريف بالوصف الحقيقة) أيضاً يخرج عنه في هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحشية مراد في تعريف الأمور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازاً بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له من حيث أنها موضوع له لا سيما أن تعليق الحكم

بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا ينجب سائله أى من حيث أنه جواد وحيث شئنا يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث أنه موضوع للدعاء بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن قيد اصطلاح الخطاب مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذلك ١٩١ في تعريف المجاز لا يكون البحث عن الحقيقة

غير مقصود في هذا الفن وبأن اللام في الوضع للعهد أى الوضع الذى وقع به الخطاب فلا حاجة إلى هذا القيد وفى كليهما نظر واعتراض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط لأن الفرس في خذ هذا الفرس مشير إلى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي (وقسم) السكاكى (المجاز) اللغوى الراجع إلى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (إلى الاستعارة وغيرها) بأنه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة ولا فغير استعارة (وعرف الاستعارة بأن تذ كر أحد طرفي التشبيه وتر يديه) أى بالطرف المذ كور (الآن) أى الطرف المتروك (مدعى دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الخمر أسد وأنت تريد الرجل الشجاع مدعى أنه من جنس الأسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنس وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الأظفار

بالوصف المراد بالحكم هذا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم (قوله مفيد لهذا المعنى) لأنه يشعر بالحيشية وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أى أن الحقيقة هي الكلمة الخ (قوله وفى كليهما نظر) أما فى الأول فظاهر لنا فيه من نوع خفاء وجهه ذلك لا يجوز فى التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فى هذا الفن لا يوجب جواز ذلك فى تعريفها وأما فى الثانى فقال فى المطول لا نأقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هي موضوع له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه الخطاب إذ لا دلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذى الخ أى الوضع اللغوى الذى هو عبارة عن تعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه وقوله إذ لا دلالة عليه أى إذ لا دلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لأنه عام والعام لا يدل على الخاص اه سم (قوله واعتراض) أى المصنف فى الايضاح اه سم (قوله بأنه يتناول الغلط) أى الخطأ اللسانى وكتب أيضا قوله بأنه يتناول الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح اه مطول (قوله والاشارة الخ) رددنا لما أجيب به من خروج الغلط بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته إذ لا ينصب فى الغلط قرينة على عدم رادة الموضوع له اه سم وقال فى الاطول وفيه أى فى رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم يعد الخطاب ساها بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادته التلطف به وفرق بين المانعة عن ارادة التلطف والمانعة عن ارادة المعنى لأن المانعة عن ارادة المعنى أن ينتقل الذهن منها إلى عدم ارادته لا إلى عدم ارادة التلطف المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت الذهن إليه اه (قوله الراجع إلى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول أعنى الراجع إلى معنى الكلمة احتراز عن الراجع إلى حكم الكلمة كما فى قوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصلى لقوله ربك هو الجرح وأما الرفع فمجاز ومصادره أن يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها أولا جمل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضح كالكاف فى قوله تعالى ليس كمثل شئ والقيد الثانى أعنى المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال المقيد فى المطلق كالمرس فى أنف الانسان اه فنرى (قوله وعرف الاستعارة بأن تذ كر أحد طرفي التشبيه) لا خفاء فى أن أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى وفى أن الموصوف بالذ كر حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذ كر هنا فيجب أن يراد بان تذ كر اسم أحد طرفي التشبيه ولا يجوز أن يراد بان تذ كر أحد الطرفين بواسطة ذ كر لفظه لأنه يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وإنما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال فى قوله الآتى عن السكاكى وعنى بالمصريح بها أن يكون الطرف المذ كور هو المشبه به أى اسم الطرف المذ كور هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتر يديه الآخر أى نفس الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالرجل الشجاع فى المثال الاول أو ادعاء كالمنية فى الثانى فإنه ادعى السبعية لها اه (قوله بأن تذ كر الخ) مقتضاه أن مسمى الاستعارة نفس ذ كر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم السابق وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به فى المشبه لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من المجاز الذى هو لفظ كذا فى سم (قوله أحد طرفي التشبيه) هو المشبه به فى المصراحة والمشبه فى الممكنية (قوله كما تقول فى الحمام أسد) أى فى المصراحة وقوله وكما تقول أنشبت الخ أى فى الممكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها) حاصله أن المراد بلفظ المنية السبع الادعائى وهو الموت اه سم (قوله ويسمى اسم المشبه به مستعارا) صريح فى أن المستعار فى الاستعارة بالكنية عند السكاكى هو لفظ السبع المتروك فى المثال المذ كور وهو ما يدل عليه بعض عبارات السكاكى وبعض عباراته يشعر بان المستعار هو الأظفار مثلا وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفنى وسيجى وتوفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذ كور) أى المذ كور اسمه (قوله وجعل منها أى من الاستعارة المصرح بها) لم يقسم الممكنى

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذ كور أو المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له (وقسمها) أى الاستعارة (إلى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها أن يكون) الطرف (المذ كور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أى من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخيلية)

وانما يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى ١٩٢ الفهم من الحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسمها آخر سماها المحتمل

للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير (وفسر الحقيقية بما مر) أي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا (وعدا التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك اني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى (منها) أي من الحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصريح بها الحقيقية مع القطع ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي التمثيل (مستلزم للتركيب المتنافي للأفراد) فلا يصح عدده من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات واللازم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم والجواب أنه عد التمثيل قسمان مطلق الاستعارة التصريحية الحقيقية لا من الاستعارة التي هي مجازه فرد وقسمه المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الأبيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون على أن لفظ المفتاح صريح في أن المجاز الذي جعله منقسم إلى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت

عنها إلى تحقيقية وهي ما كان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه متحققا حسا أو عقلا وتخييلية وهي ما لم يكن ذلك فيها متحققا حسا أو عقلا لان الممكنية على مذهبه أعني السكاكي لا تكون التخييلية لان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعائي كالسبع الادعائي أعني الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا وهميا اه ملخصا من يس (قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ) اشارة إلى أنه كان يصح أن يقول وقسمها ببناء على غير المتبادر لصدقها بالقسم الآخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ عبارة الا طول وجعل منها تحقيقية سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال وتخييلية كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع أنه قال والمصرح بها تنقسم إلى حقيقية وتخييلية تفننا وما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه أراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر إلى الفهم وهو لم يقسمها اليهما بل اليهما والمحملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشي لان الظاهر من قوله وفسر الحقيقية بما مر أي ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا الحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق الحقيقة لا الحقيقية على القطع اه (قوله وعدا التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية وقد عرفت أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح بزيادة على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف إحدى صورتين) أراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها لان اللفظ كوصف بالنسبة إلى المعنى وبالوصف الثاني معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أي العبد (قوله فلا يصح عدده من الاستعارة الخ) واللازم كون مابين الشئ مندر جانحة اه أطول (قوله اللوازم) كالأفراد والتركيب (قوله الملزومات) كالاستعارة والتمثيل هنا (قوله المتنافيين) الأفراد والتركيب (قوله كقولنا الأبيض اما حيوان أو غيره الخ) لا يقال هذا يدل على أن محصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما في هذا المثال فيكون الجواب ظاهريا لا تحقيقيا لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم إلى الأبيض وغيره ليس قسم الأبيض في المثال بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم في كل قسم لانا نقول ليس غرضه الاستدلال بأن قسم الشئ قد يكون أعم ولا في كلامه ما يقتضي ذلك بل غرضه أن تقسم المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما أن تقسيم الأبيض إلى الحيوان وغيره لا يقتضي انحصار الحيوان في الأبيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهري لا تحقيقي اه ملخصا من سم والفري (قوله على أن لفظ المفتاح الخ) حاصل هذا الجواب أن المجاز الذي قسمه السكاكي غير ما عرفه وان وقع التقسيم عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجح إلى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وفيه أنه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى مجازا في الجملة وينقسم اللغوي قسمين راجع إلى معنى الكلمة وراجع إلى حكمها في الكلام والراجح إلى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها وان كان أعم لجعل المجاز العقلي قسمان من المقسم إلى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منع كون الاستعارة عدده قسمان المجاز المفرد كون المقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان أعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسمين للمجاز العقلي واللام يصح جعل المجاز الراجح إلى حكم الكلمة قسمين فالمراد ما يطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكافيا غاية السماجة يرده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجح إلى معنى الكلمة والراجح إلى حكمها واللام تبين الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقل المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم وجعل الراجح إلى حكم الكلمة قسمين لانه لم يصرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز الراجح إلى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المفتاح) جواب ثان ترقى إليه وكان الاولى

تقديم هذا الجواب على الذي قبله كما هو قاعدة الجسد لين في تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بان يقصد معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ اه سم (قوله وراجع الى حكم الكلمة) بان يخالف الاعراب الاصلي للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كاستعمال اسم المقيّد كالمشعر الموضوع لشفة البعير في المطلق كطلق الشفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيّد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشئ بيينة فكيف يكون بعض صورته خاليا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم رأيت في يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلو المجاز عن الفائدة ممنوعة لأن في المجاز فائدة عامة تشمل جميع أفرادها وما اشتمل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير المعنى في ذهن السامع لان المجاز يحتاج في الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقي والعلاقة بينه وبين المعنى المجازي والاستعانة بالقرينة الحالية أو المقالية وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقرير المعنى في ذهن أزيد قال والعجب أنهم يجعلون التصرف والافتنان في وجوه الكلام فائدة عامة لأنواع الالتفات وهذه الفائدة توجد في المجاز فكيف لا يجعلونها من فوائده اه (قوله وظاهر أن المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) أي فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل المجاز العقلي فانه ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين تقرير على ما لزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم أعم أي اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم في القسمين العقلي واللغوي اذ لو أراد بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلا لان اللغوي حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلا ولقائل أن يقول الواجب خروج المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة عن المجاز بالمعنى المذكور تعميم المقسم بحيث يشملها لا تعميم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور المفرد فقط غاية الأمر أن يصير المراد حصر المجاز بمعنى يشمل هذين القسمين أعني العقلي واللغوي والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها في العقلي واللغوي الشامل للراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح ففي تقريره قوله فيجب أن يريد الخ على ما لزم من قوله وظاهر الخ نظروا واضع فليتأمل اه سم (قوله خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) وذلك لان العقلي هو الاسناد فهو ليس بلفظ فضلا عن كونه كلمة وأما الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوي وأما على أنه لفظي فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد في تعريف الكلمة باللفظ المستقل بخلاف ما لا تحقق له الا بلفظ آخر كهذا اه سم وعبرة الاطول وأما الثاني يعني الراجع الى حكم الكلمة فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة وأما الكلمة باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له اه (قوله بالمعنى المذكور) أي الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أي حصر المجاز عند السلف (قوله في القسمين) أي العقلي واللغوي (قوله نحو كلمة الله) أي قول الله (قوله والثاني أنا لا نسلم الخ) فالصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعي الامتداد ينتزع منه ولا تقتضي للدلالة عليه باللفظ مركبا فليعبر عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب أولا بالنقل عن المفتاح وثانياً بأن مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين واطال في بيان ذلك وتكفل برديعه العصام في أطوله ثم قال وقد فرغ السيد التناقي بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرفين في التمثيل ووجوب أفرادها في التبعية لانها تعتبر في المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى

راجع الى معنى الكلمة
وراجع الى حكم الكلمة
والراجع الى المعنى قسمان
خال عن الفائدة ومتضمن
لها والمتضمن للفائدة قسمان
استعارة وغير استعارة
وظاهر أن المجاز العقلي
والراجع الى حكم الكلمة
خارجان عن المجاز بالمعنى
المذكور فيجب أن يريد
بالراجع الى معنى الكلمة
أعم من المفرد والمركب
ليصح الحصر في القسمين
وأوجب بوجوه آخر الاول
أن المراد بالكلمة اللفظ
الشامل للمفرد والمركب
نحو كلمة الله والثاني أنا لا نسلم

أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية الثالثة إن إضافة الكلمة إلى شيء أو تعييدها واقتراحها بألف شيء لا يخرجها عن أن تكون كلمة فالاستعارة في مثل أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وفي الكل نظراً وردناه في الشرح (وفسير) السكاكي الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق له معناه حساً ولا عقلاً بل هو) أي معناه (صورة وهمية محضة) لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي والحسي (كلفظ الاظفار في قول الهذلي) «وإذا المنيبة أمشيت أظفارها» (فانه لما شبه المنيبة بالسبع في الاغتبال أخذ الوهم في تصويرها) أي المنيبة (بصورة) أي السبع (واختراع لوازمها) أي لوازم السبع للمنيبة وعلى الخصوص ما يكون

أولئك على هدى من ربهم استعارة تبغية تمثيلاً ومتابعتها ظاهر عبارة الكشف وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأطنب في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بإيرادها فاعرضنا عنه وإن كان لنا فيما ذكره مباحث لسكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد قياس البناء على الأساس فتبصر اه (قوله أن التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أي التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين أي في الاستعارة المبنية عليه لأنه إذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اه سم (قوله مثلهم) مفرد وقوله كمثل مفرد أيضاً (قوله أن إضافة الكلمة) المراد الإضافة اللغوية (قوله واقتراحها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف إلى الرجل) فيه إشارة إلى أن المراد الإضافة اللغوية اه سم (قوله وفي الكل نظراً وردناه في الشرح) مما أوردناه في الأول فلان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة وأما في الثاني فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيق مثل قولنا أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد ولا يجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الأصلي وأما في الثالث فللقطع بأن لفظ تقدم رجلاً وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الأصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي أعني صورة تردد من يقوم بسذهب فتارة يذهب بالذهاب فيقدم رجلاً وتارة لا يريده فيؤخر أخرى اه سم قال الفري قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور إذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتماداً على الأمثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى أن ما يصح مثلاً للتشبيه يصح مثلاً للاستعارة بان يترك التشبيه إلى الاستعارة ومثل التمثيل المركب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد اه وقال في الأطول لا يخفى أن هذا المنع أي المشار إليه بقوله لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكفي كونه التمثيل من قبيل ما لا يتوقف ردعه التمثيل من الاستعارة الحقيقية على استلزامه التركيب لا نقول فليكن التمثيل معدوداً منها لا بتمامه بل ببعض أقسامه أي المفرد لا نقول عد السكاكي التمثيل منها مطلقاً حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة براك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ثم قال في الأطول وهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أي في المطول حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لا تحقق) أي استعارة لا تحقق الخ فلا يرد القول ونظائره فانه ليس معناه إلا أمر أو همياً لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان لا يحقق له معناه حساً ولا عقلاً لا شاملاً لما لم يتعلق به توهم أيضاً أضرب عنه بقوله بل هو الخ اه أطول (قوله صورة) أي ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى أيضاً اه أطول (قوله وهمية) أي اخترعتها المخيلة بأعمال الوهم أيها فان للأنسان قوة متأثر كيب المتفرقات وتفرق المركبات إذا استعملها العقل تسمى مفكرة وإذا استعملها الوهم تسمى مخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له بأعمال الوهم أيها تسمى استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حيث أن تسمى وهمية وعد التسمية تخيلية من أمارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله محضة أي لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي والحسي للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان أظفار المنيبة عندهم أمر محقق شبه توهم الثبوت للمنيبة فهناك اختلاط توهم وتحقيق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لا يحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته اه أطول (قوله لا يشوبها الخ) تفسير محضة (قوله في قول الهذلي) أي المعهود السابق اه أطول (قوله في الاغتبال) أي الإهلاك (قوله أخذ الوهم) بأعمال المخيلة اه أطول (قوله واختراع لوازمه) كالأظفار وكتب أيضاً ما نصه أي مثل لوازمه بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الأظفار لا تلزم حقيقة السبع اه أطول (قوله وعلى الخصوص الخ) إشارة إلى أن المراد ليس مطلقاً الوازم بل الوازم المخصوصة المتعلقة بوجه التشبيه ثم يبيح النظر في كيفية عطفه فيحتمل أن ما يكون عطف على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أي مما يكون ثم رأيت بخط

قوام اغتيال السبع النفوس به (فاخترع لها) أى للمنية صورة (مثل صورة الاظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أى على ذلك المثل أعنى الصورة التى هى مثل صورة الاظفار (لفظ الاظفار) فتكون استعارة تصرىحية لانه قد أطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بخلاف اظفار المنية المشبهة بالسبع فصريح التشبيه لتكون الاستعارة فى الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية فى المنية وقال المصنف انه بعيد جدا لا يوجد له مثال فى الكلام (وفيه) أى فى تفسير التخييلية بما ذكر (تعسف) ١٩٥ أى أخذ على غير طريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو أنه لو كان الامر كما زعم لو يجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمة لا تخيلية وهذا فى غاية السقوط لانه يكفى فى التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخييل لا ذكر فى الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا (ويخالف) تفسيره التخييلية بما ذكره (تفسير غيره لها) أى غير السكاكى التخييلية (يجعل الشئ لشيئ) كجعل السد للشمال وجعل الاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف فى أن السد استعارة ثم انزل لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا وله بعضهم فى هذا المقام كلمات واهية بينا فسادها فى الشرح نعم يقه أن يقال ان صاحب المفتاح

شيخنا الشهاب البرلسى مانعه معطوف على مقدر تقدير الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى الخصوص الخ اه (قوله قوام) أى حصول اه سم (قوله استعارة تصرىحية) أى تصرىحية تخيلية بدليل أن الكلام فى تفسير التخييلية اه سم (قوله والتخييلية عنده الخ) عبارة الاطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل فى صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخييلية باظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف اما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا أو يجعلوا الاظفار ترشيبا لا تشبيها لاستعارة تخيلية اه (قوله ولهذا مثل لها) أى للتخييلية المنفكة عن المسكن عنها (قوله فصريح بالتشبيه) والتصریح بالتشبيه يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اه سم (قوله فى الكلام) أى كلام البلاء (قوله من كثرة الاعتبارات) الظاهر أن ذلك باعتبار المواد اه حفيد وقال الفنى أى الامر المتهيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اه وفى سم قوله الاعتبارات هى أخذ الوهم فى تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد يقال) أى فى وجهه التعسف (قوله أدنى مناسبة) وهى أن كلام الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اه حفيد قال سم وكان حاصل هذا التوجيه أنها سميت تخيلية لان المتعلق بها وهو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم يناسب المتعلق بها تأمل اه سم (قوله ذكر) أى ابن سينا (قوله ذكر فى الشفاء) الاولى التمسك بما فى كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل اليه أنه كذا على ما لم يسم فاعله من الخيل والوهم وصاحب الاساس افعل كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشهيت وأهملت اه حفيد (قوله ويخالف تفسير غيره لها) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ومخالفة لتفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد كان أحسن قال جلال الدين الشافى فى شرح الايضاح يشكل على قول السكاكى ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية والسبع نسبت بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده واطفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز فى اثباتها للمنية وادفعتها اليها اه كلامه والى جواب أن السكاكى يقدر فى مثله اظفار أخرى بأن يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما تقر فى نظائره اه فنى (قوله يجعل الشئ لشيئ) يصدق على كل مجازة على ودفعه يجعل إل للعهد أى جعل الشئ الذى هو لازم المشبه به لشيئ الذى هو المشبه كذا فى الاطول (قوله كجعل السد للشمال) أى فى قول الشاعر

وغداة ربح قد كشفت وقرة * اذا أصبحت بيد الشمال زمامها

أى و رب غداة ربح أزلت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وإيقاد النيران والقررة بالكسر البرد معطوف على غداة أوربح واظفر لكشفت اه من الفنى والشمال بالفتح ربح مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله فى أن اليد) أى اثبات اليد لوافق التفسير بالجعل وقوله الا على اذ ليس الخ (قوله عن شئ) كالجارحة الى شئ كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله نعم يتجه أن يقال الخ) فيه ان تغيير نفس الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها

فى هذا الفن خصوصا فى مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره (و يقتضى) ما ذكره السكاكى فى التخييلية (أن يكون الترشيح) استعارة (تخييلية لزوم مثل ما ذكره) السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أى فى الترشيح لان فى كل من التخييلية والترشح اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية الشئ هو المشبه ما يخص السبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذا أثبت لاختيار الضلالة على الهدى

الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاطفار فليعتبر
ههنا أيضا معنى وهو شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح حتى يكون الربح والتجارة بالنسبة إليهما استعارتين تخيليةتين اذ لا فرق بينهما الا
بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص ١٩٦ المشبه به كالمنية مثلا في التخيلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه

مما لا يعتد به اه فزى (قوله الذي هو المشبه) صفة اختيار (قوله الذي هو) صفة المشبه به (قوله وفي
الترشيح بغير لفظه) الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما في قولك محالب
المنية الشبيهة بالسبع فان المحالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة
بالكنية كما سذكروا لا ن اه فزى (قوله الذي هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اه سم
(قوله فاعتباره في أحدهما) أي التخيلية دون الآخر أي الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره في أحدهما الخ
وان اعتبره فيهما الزم من يد تعسف ومخالفة للغير اه أطول (قوله والجواب أن الأمر الخ) كالاطفار
في صورة التخيلية والربح والتجارة في صورة الترشيح وكتب أيضا قوله والجواب أن الأمر الذي هو
من خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبني على أن لا ترشيح في الاستعارة بالكنية وبعد
تجويزه فيها كما هو الحق فالأمر مشكل لان الترشيح فيها يقرن بلفظ المشبه نحو محالب المنية نشبت بفلان
فافتسته اللهم الا أن يقال التخيلية تكسر صورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية أخرى
فتأمل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصية المشبه به في التخيلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه
هو المشبه به عند السكا كي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه
به لكن ادعاء حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على أن مجرد اقتران اللازم
في التخيلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف فيما ذهب اليه اه فزى
(قوله بلفظ المشبه به) كالأشتراء (قوله كانه هو هذا المعنى) أي الذي هو الاشتراء (قوله حتى ان المشبه
به الخ) فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائد عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع
فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته
أن الاستعارة تامة بدونه اه مطول وكتب أيضا قوله حتى ان المشبه به في قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا
التوجيه وان صح في المثال الذي أوردناه أعني رأيت أسدا يفترس أقرانه لكن لا مسأغ له في قوله تعالى
اعتصموا بحبل الله لقطع بأن اعتصموا بطلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل
الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائر فتأمل اه فزى
قال سم وحاصله أن الترشيح هنا أر يده معنى مجازي لا المعنى الحقيقي اه ومثله في الأطول ثم قال الفزى
هـ اذ وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تمة التشبيه فلا يكون
ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده
أن المشبه به هو الأسد الموصوف في نفس الأمر بالصفة المذكورة لأنه الموصوف من حيث أنه موصوف
ولو سلم فأنظروا أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة في
التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضرتوقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر
ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الأمواج في المبالغة المطلوبة اه (قوله المذكور) أي المذكور اسمه
(قوله ويراد المشبه به) ذكره تميزا بالاستعارة المسكني عنها عند السكا كي عنها عند المصنف لكن لا حاجة
اليه لان قوله على أن المراد بالمنية الخ يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا في الأطول (قوله
على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكا كي فان المصنف يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي
(قوله بمعنى أنه) أي الحال والشأن (قوله لان في اضافة خواص المشبه به) أي الاطفار مثلا (قوله من
تفسير الاستعارة المسكني عنها) عبارة الأطول ورد أي ما ذكره السكا كي من تفسير الاستعارة بالكنية
وجعلها قسما من الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل اضافة الاطفار قرينة الاستعارة بان لفظ المشبه

كلفظ الاشتراء المعبر به عن
الاختيار والاستبدال
الذي هو المشبه مع أن لفظ
الاشتراء ليس بموضوع له
وهذا الفرق لا يوجب
اعتبار المعنى المتوهم في
التخيلية وعدم اعتباره
في الترشيح فاعتباره في
أحدهما دون الآخر تحكم
والجواب أن الأمر الذي
هو من خواص المشبه به
لما قرن في التخيلية بالمشبه
كالمنية مثلا جعلناه مجازا
عن أمر متوهم يمكن اثباته
للمشبه وفي الترشيح لما قرن
بلفظ المشبه به لم يحتاج الى
ذلك لان المشبه به جعل
كانه هو هذا المعنى مقارنا
للوأزمة وخواصه حتى ان
المشبه به في قولنا رأيت
أسدا يفترس أقرانه هو
الأسد الموصوف بالافتراس
الحقيقي من غير احتياج
الى توهم صورة واعتبار
مجازي الافتراس بخلاف
ما إذا قلنا رأيت شجاعا
يفتريس أقرانه فانا نحتاج
الى ذلك ليصح اثباته للشجاع
فليتأمل في الكلام بدقة
ما (وعني بالمسكني عنها) أي
أراد السكا كي بالاستعارة
المسكني عنها (أن يكون)
الطرف (المذكور) من
طرف التشبيه (هو المشبه)
ويراد المشبه به (على أن

المراد بالمنية) في مثل أن نشبت المنية اظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار أن يكون شيئا غير السبع (بقرينة
اضافة الاطفار) التي هي من خواص السبع (اليها) أي الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد المشبه به وهو السبع فالاستعارة
بالكنية لا تنفل عن التخيلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة بالكنية بدون الاستعارة التخيلية لان في اضافة خواص المشبه به الى المشبه
استعارة تخيلية (ورد) ما ذكره من تفسير الاستعارة المسكني عنها

(بأن لفظ المشبه فيها) أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلاً (مستعمل فيما وضع له تحقيقاً) للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لأنه قد فسر هان تذكراً أحد طرفي التشبيه وترتبه الطرف ١٩٧ الأخرى ولما كان ههنا مظنة سؤال

وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فامعنى إضافة الاظفار إليها أشار إلى جوابه بقوله (وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) المضمرة في النفس يعني تشبيه المنية بالسبع وسكان هذا الأعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي وقد يجاب عنه بأنه وإن صرح بلفظ المنية إلا أن المراد به السبع ادعاء كما أشار إليه في المفتاح من أن السبع هو اسم المنية اسم السبع مرادف له بأن تدخل المنية في جنس السبع للبالغة في التشبيه يجمع أصل أفراد السبع قسمين متعارفاً وغير متعارف ثم تخيل أن الواقع كيف يصح منه أن يضع أمين كلفظ المنية والسبع حقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأني لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لأن ما ذكر لا يقتضي كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل في تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع بالتحقيق وجعله مرادفاً لفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في

فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلاً مستعمل فيما وضع له تحقيقاً فلا يصح تفسير الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه والاستعارة ليست كذلك فلا يصح جعلها قسمين منها وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير ردالي مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فإنه حينئذ يلغو قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الاختصار إلى ما ذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدز وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فامعنى إضافة الاظفار إليها (قوله بأن لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكي نفس الاستعارة بالكناية فلا يصح أن يجعل الاستعارة طرفاً له فلو قال بأن لفظ المشبه الذي ادعى أنه استعارة لكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما قدمناه قبيل قوله وقسمها إلى المصريح بها الخ اه سم وحاصل النظر الذي يؤخذ مما قدمناه أن كون لفظ المشبه نفس المكنية عند السكاكي وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام السكاكي (قوله والاستعارة ليست كذلك) أي عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف منعا لكون تلك الإضافة دليلاً على استعمال لفظ المشبه في المشبه به حقيقة اه وقوله تكون تلك الإضافة الخ أي الذي ادعاه السكاكي في قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة إضافة الاظفار إليها اه سم (قوله المضمرة في النفس) أي على مذهب المصنف (قوله وكان) يحتمل أنه خوف أو فعل كما في سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه) أي الحال والشأن (قوله إلا أن المراد به السبع ادعاء) أي فليس مستعملاً فيما وضع له تحقيقاً فيتأني كونه استعارة (قوله من أنا الخ) بيان لما في كما اه سم (قوله مرادف له) أي لا سمه وكتب أيضاً قوله مرادف له في بحث لأن المنية اسم للأفراد الغير المتعارف ولذلك صرح معنى الإدخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومي وإنسان فكيف يجمع إذا الترادف مع ارتكاب ذلك التأويل اللهم إلا أن يراد بالترادف التصديق اه فتري ومراده التصديق في الجملة والأورد أن المتصادقين هما الأمران المختلفان مفهوم المتساويان ما صدقا أي في سائر الماصدقات وههنا ليس كذلك وأجاب في الأطول عن البحث بما نصه قلت ليس الدعوى أن جنس المنية من أفراد السبع بل أن المنية المخصوصة التي يخرج عنها تحت السبع وحينئذ لا يبعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اه (قوله بأن تدخل المنية الخ) ومن لازم هذا الإدخال كون لفظ المنية صار اسماً للسبع فلذا ذكر أنه وضع للسبع في قوله الآتي كلفظ المنية والسبع اه سم (قوله ثم تخيل) أي توقع في الخيال وكتب أيضاً قوله ثم تخيل الخ لا حاجة إليه في إثبات ما أجاب به وإنما ذكره لأنه كلام واحد وأورده صاحب المفتاح جواباً عن سؤال آخر أورده كما يعلم من المطول على أن فيه تأكيد الجواب لأن تخيل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملاً فيما وضع له تحقيقاً حتى يتأني بالاستعارة اه سم (قوله كيف يصح) أنكارى اه سم (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله للقطع بأن المراد بها الموت) وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق قال في المطول وبهذا يتدفع ما قيل أن لفظ المنية بعد ما جعل مرادفاً للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا حقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازاً وكذا ما قيل أن المراد به المشبه به أي السبع وهذا مما لا يمكن أنكاره وذلك لأننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لأن الادعائي إنما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر اه (قوله لا يقتضي الخ) أي لتصريح السكاكي بأن ثبوت الشيء ادعاء لا يتأني فيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا في الأطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل في الأطول عن الشارح أنه زعم هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى إلا لكونه موضوعاً

الموت استعارة ويمكن الجواب بأنه قد سبق إن قيد الحقيقة مراد في تعريف الحقيقة أي الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معنى موضوعه له بالتحقيق من حيث أنها موضوع له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية في الموت في مثل اظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث أنه موضوع له بالتحقيق

مثله في قولنا دئت منية
 فلان بل من حيث ان
 الموت جعل من أفراد
 السبع الذي لفظ المنية
 موضوع له بالتأويل وهذا
 الجواب وان كان مخربا
 له عن كونه حقيقة الا ان
 تحقيق كونه مجازا او مراد به
 الطرف الآخر غير ظاهر بعد
 (واختار) السكاكي (رد)
 الاستعارة (التبعية) وهي
 ما تكون في الافعال
 والحروف وما يشتق منها
 (الى) الاستعارة (المسكني
 عنها) يجعل قرينتها (أي
 قرينة التبعية استعارة
 (مكنيا عنها) جعل
 الاستعارة (التبعية قرينتها)
 أي قرينة الاستعارة
 المسكني عنها (على نحو قوله)
 أي السكاكي (في المنية
 وأظفارها) حيث جعل
 المنية استعارة بالكناية
 وإضافة الأظفار اليها
 قرينتها في قولنا نطقت
 الحال فكذلك جعل القوم
 نطقت استعارة عن دلت
 بقرينة الحال والحال حقيقة
 وهو يجعل الحال استعارة
 بالكناية عن المتكلم
 ونسبة النطق اليها قرينة
 الاستعارة وهكذا في قولهم
 قرينهم لذهبيات يجعل
 اللذهبيات استعارة
 بالكناية عن المطعومات
 الشبهة على سبيل الترمك
 ونسبة القرى اليها قرينة
 وعلى هذا القياس وانما
 اختار ذلك إشارا للضبط
 وتقايل الأقسام (ورد)
 ما اختاره السكاكي

له أو لكونه لازما للوضع له فاستعملها في الموت لكونها موضوعا له ثم أجاب صاحب الأطول عن
 أصل الاعتراض على السكاكي ان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصروفة ليست استعارة
 هي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فالتسكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه
 المجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه بالمجاز بالكامة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق
 في اصطلاح به الخطاب ولا شبهة ان المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بمعنى المذكور (قوله مثله)
 أي مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومراد به الطرف الآخر) عطف لازم (قوله غير ظاهر بعد)
 اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتمد في المجاز عندهم وهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ
 المستعمل اذ لم يكن حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازا وذلك لأن مراد الشارح أن تعريف
 المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مريية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في
 الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكان لم يعرفه بذلك (قوله واختار
 السكاكي الخ) فان قيل يجوز العكس أيضا وفي كل منهما تقليل الأقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا
 لا يجوز اعتبار التبعية في مثل أعجبني لسان الحال (قوله) حفيد (قوله) يجعل قرينتها مكنيا عنها (فيه بحث
 لان هذا لا يتأتى في مثل قوله تعالى لعلمكم تتقون لان القرينة ههنا استعماله الترجي عليه تعالى وكذلك
 في قوله تعالى ر بما يود لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح
 توجيهه لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين يجعل الاتقاء
 استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل ذكر لعل قرينة لها ويجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن
 القلبية تهكما بالكفار ويجعل ذكر ر بما قرينة لها وفيه أيضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص
 أعني المأخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيهه السكاكي
 في المرجو فهذه الاستعارة بالكناية لا بد ان تكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية
 من البين وكذا الكلام في ر بما يود الآية والأوجه أن يقول طريقة الرد ههنا أن يقال مخاطبون استعارة
 بالكناية عن رحي منهم الاتقاء والقرينة نسبة الاتقاء المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال في
 ر بما يود فتأمل (قوله) فنرى وعبرة الشارح في شرح المفتاح ليت شعري ماذا يفعل المصنف في كل
 استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية (قوله) قال في الأطول
 ويمكن أن يقال لما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به السكاكي بين
 الرد يجعل قرينة التبعية مكنية وأما في نحو قتلت زيداً فاضربته ضرباً شديداً فيجعل زيداً مكنيا عنها
 باستعماله في المقتول ادعاء وإثبات القتل تخيلية ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكي لو وجد
 مثال لتبعية قرينتها حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها (قوله) والحاصل أن رد التبعية
 الى المكنية تارة يكون يجعل قرينة التبعية مكنيا عنها والتبعية قرينة تلك المكنية وعلى هذا اقتصر
 السكاكي في بيان الرد فاعترض عليه بعدم اضاده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية ما يمكن في
 الاعتذار عنه ما صرح عن الأطول وتارة يكون يجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية مكنية ويجعل
 التبعية قرينتها وهذا اذا كانت قرينة التبعية حالية (قوله) ورد ما اختاره السكاكي الخ دفعه العصام
 بوجهين أحدهما أنه يعتز على القوم بأنهم لو قبلوا الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكناية
 واستغنوا عن اعتبارها لأنهم يجعلون الاستعارة التخيلية إثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله في
 حقيقة ولا يشعر كلامه بأنه يرد هذا الى الاستعارة بالكناية والتخيلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه
 يعرف أنه كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم
 الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكورة لان النفع فيه أكثر من
 رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة (قوله) وقال في الأطول بعد قول المصنف واختار رد التبعية الخ
 مانعه في كون ذلك مختارا للسكاكي نظر لانه قال في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما يمكن من تلخيص
 كلام الأصحاب في هذا الفصل ولأنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان

(بأنه ان قدر التبعية) لنطق في نطق الحال بكذا (حقيقة) بان يراد بها معناها الحقيقي (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أي التخييلية (مجاز عنده) أي عند السكاكي لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها المفسرة بذكر المشبه واردة المشبه الآن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل وهما فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا وإذا لم تكن التبعية تخيلية (فلم تكن) الاستعارة (الممكن) عنها مستلزمة للتخييلية) بمعنى أنها ١٩٩ لا توجد بدون التخييلية وذلك لان الممكن عنها قد وجدت بدون

التخييلية في مثل نطق الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أي عدم استلزام الممكن عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وإنما الخلاف في أن التخييلية هل تستلزم الممكن عنها فعند السكاكي لا تستلزم كما في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكي بقوله لا تنفك الممكن عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للممكن عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن ينزع في الاتفاق على استلزام الممكن عنها للتخييلية لان كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في المفتاح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة الممكن عنها قد تكون أمرا وهما كظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالانبات في أنبت الربيع البقل والهزم في هزم الأمير الخند الآن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي لانه قد صرح في المجاز العقلي بأن نطق في نطق الحال

قلوبوا فجعلوا في قولهم نطق الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكنية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما فعلوا في أظفار المنية لكان أقرب إلى الضبط اه وكلامه هذا صريح في أنه رد الاستعارة التبعية إلى الممكنة على قاعدة القوم فينبذ لأحاجة له إلى استعارة قرينة الممكنة لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا تتقلل الأقسام بهذا فلا يتم ما رده المصنف رده اه ببعض التحيص (قوله بأنه) أي السكاكي ان قدر هو فقدر بالبناء للفاعل أو بأنه أي الشأن فقدر بالبناء للفعول ولا يخفى أن هذا التردد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينة على نحو قوله في المنية وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والالم يكن على نحو قوله في المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها المحسن هذا التردد وأيضا ينبغي أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخيلية لانها استعارة عنده لئلا يتجه المنع على قوله والاى وان لم يقدر التبعية حقيقة فتكون استعارة لجواز أن تكون مجازا أمر سلا وان لم يضر هذا المنع لان السكون مجازا أمر سلا أيضا يشارك السكون حقيقة في الفساد وأما اثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خط القناد اه أطول مخلصا (قوله لم تكن تخيلية) أي على مذهب السكاكي (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله الا أن المشبه فيها) أي في التخييلية (قوله بمعنى الخ) أشار به إلى أنه ليس المراد الاستلزام في التعقل بل في الوجود لا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكي قد تكون بدون الممكنة (قوله على هذا التقدير) أي تقدير أن التبعية حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أي باعتبار السكاكي التخييلية بدون الممكنة في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزمة للممكنة أي لا كائنة على العكس أي أنها تستلزمها الممكنة عنها وفي بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أي في الايضاح (قوله لان كلام الكشاف) سيد تره بعد (قوله عن السكاكي) أي في عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحيث جعل نطق مستعملا في أمر وهمي كان استعارة تخيلية في الفعل والاستعارة في الفعل ليست التبعية فقد اضطر إلى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا) اعتراض بوجه آخر لم السكاكي من كلامه اه سم (قوله فلاحه) أي لوجه (قوله ان الممكن عنها لا تنفك عن التخييلية) لانها قد انفكت عنده في أنبت الربيع البقل وهزم الأمير الخند (قوله فلم يكن مذهب البه مذهب الخ) وقال صاحب الكشاف في رده على السكاكي رده الاستعارة التبعية إلى الممكن عنها أنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الأصلي والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات تابعاً مقصوداً بالعرض فلا استعارة حيث تكون تبعية كما في قوله

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا

فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعاً لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعاً لشيء من هذه التشبيهات فلا يصح هنا

بكذا أمر وهمي جعل قرينة للممكن عنها وأيضا فلما جاوز وجود الممكن عنها بدون التخييلية كما في أنبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلاحه لقوله ان الممكن عنها لا تنفك عن التخييلية (والا) أي وان لم يقدر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة الممكنة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطق مثلاً (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون التبعية (فلم يكن مذهب اليه) السكاكي من رد التبعية إلى الممكن عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيره لانه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية وقد صح بأن كل مجاز

ليكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فانه لا لزوم للنطق بل انما تكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان السكاكي قد

صرح بان نطق ههنا امر مقدر وهمي كاظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار الحقيقية ولو كان مجازا امر سلا عن الدلالة لكان امرا محققا عقليا على أن هذا لا يجري في جميع الامثلة ولو سلم تخيلا يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انكسار الاستعارة بالكناية عن التخييلية أن التخييلية لا توجدونها فيما شاع من كلام الفقهاء اذ لا نزاع في عدم شيوع مثل اظفار المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام في الصحة واما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع على ما قررره صاحب الكشف في قوله تعالى ينقضون عهد الله وصابح المفتاح في مثل أثبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة المكنية قد تكون استعارة تخيلية مثل اظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون استعارة حقيقية على ما ذكره في قوله تعالى يا أرض ابلعي ماءك ابلعي استعارة عن غور الماء في الارض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء وقد تكون حقيقة كما في أثبت الربيع

رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضاً أصلياً وأمر اجلياً ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً فيثبت حمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالخيل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فيثبت جازاً أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل مكنية كما في نطقت الحال فان كلاماً من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالتمسك ابتداء مستحسن فظهر أن ما ذكره السكاكي من الرد مطلقاً مردود اه أطول (قوله تكون علاقته المشابهة) أي بالصلاحيية أي فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول عدم الوجوب لا يمنع الصحة واذا صرح جعله استعارة فلا شك على السكاكي بحاله اه سم (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لان السكاكي الى آخر الفصل) حاشية بخط الشارح قدس سره أدرجه في الشرح كما ذكره الحفيد (قوله في جميع الامثلة) لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولو سلم) أي حياناً في جميعها اه سم (قوله وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية) مع ان المكنى عنها لا تنقل عن التخييلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يخفى أن الجواب لا يطابق الاعتراض لان الاعتراض يلزم وجود المكنية بدون التخييلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد بعدم انكسار المكنية عن التخييلية أن التخييلية لا توجدونها فيما شاع وانما يظهر الدفع بذلك لو كان الاعتراض يلزم وجود التخييلية بدون المكنية وهو عكس ما ذكر في الاعتراض الا ان يكون محط الجواب قوله واما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع لكن هذا ضمن قوله السابق نعم يمكن أن يناع في الاتفاق الخ فهل لا قال يمكن أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضاً قوله ويمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لا عن أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقت امر وهمي فاضطرأ خال الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا في الحفيد (قوله وانما الكلام) أي النزاع في الصحة أي في صحة مثل اظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله في قوله تعالى ينقضون عهد الله) في العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشببه هو الخيل فوزان العهد وزان المنية في أنشبت المنية اظفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة والمستعار له النقص هو ابطال العهد وهو امر محقق لا وهمي فقرينة المكنية استعارة حقيقية (قوله استعارة عن غور الماء) شبه الغور بادخال الغذاء الجوف فاستعار له لفظه وهو لفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة) كما في أثبت الربيع (قوله بيع استعارة مكنية والانبات قرينتها وهو امر محقق

فصل في شرائط حسن الاستعارة

أي في بيان ما به أصل الحسن وما يزيده في حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولم يقتصر على ما لو أهمل الخرج من الحسن الى القبح اه أطول (قوله من الحقيقية) أي غير التمثيل (قوله على سبيل الاستعارة) زاده الشارح أيضاً لا يحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلي وان ذكره سم لما عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الإطلاق (قوله برعاية جات حسن التشبيه) لان مبناها على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح اه سم وفيه انه غير مطرد ألا ترى أن قوة وجه التشبيه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضاً قوله برعاية جهات حسن التشبيه أي سوى ما يأتي من أنه لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن التشبيه هذه وكأنه أراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق ولا يخفى أنه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنة تدور على القرينة أيضاً فحسنها برعاية حسن القرينة بأن تكون في الخطاب مع الذكي غير واضحة جداً ومع البليد في غاية الوضوح ومع المتوسطين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها اه أطول (قوله كان يكون وجه التشبيه الخ) الاولى تركه لانه شرط

من الغرض ونحو ذلك
(وان لا يشم رائحته لفظاً)
أي وبأن لا يشم شيء من
التحقيقية والتشبيهية
التشبيهية من جهة اللفظ لان
ذلك يبطل الغرض من
الاستعارة أعني ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به
لما في التشبيه من الدلالة
على أن المشبه به أقوى في
وجه الشبه (ولذلك) أي
ولأن شرط حسنه أن لا يشم
رائحة التشبيه لفظاً (يوصي
أن يكون الشبه) أي ما به
المشابهة (بين الطرفين
جلياً) بنفسه أو بواسطة
عرف أو اصطلاح خاص (مثلاً
نصير) الاستعارة (الغازا)
وتعمية أن روعي شرائط
الحسن ولم يشم رائحة التشبيه
وان لم تراعى فأت الحسن
يقال الغرض في كلامه اذا عني
مراده ومنه الغرض والجمع
الغازا مثل رطب وأرطاب
(كما لو قيل) في الحقيقية
(رأيت أسداً وأريد أنسان
أبخر) فوجه الشبه بين
الطرفين حق (و) في التمثيل
(رأيت ابلاً مائة لا تجد فيها
راحلة وأريد الناس) من
قوله عليه الصلاة والسلام
الناس كابل مائة لا تجد
فيها راحلة وفي الفائق
الراحلة البعير الذي يرتحله
الرجل جلاً كان أو ناقة يعني
أن الممرضى المنهكب من
الناس في عزلة وجوده
كالنجاسة التي لا توجد في
كثير من الابل (وبهذا اظهر
أن التشبيه أعم محلاً)

الهمة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شرط الهمة لشمول ادعاء لا في نفس الامر وعذر الشارح
في ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الهمة اه سم وعبرة الاطول وكأنه أراد ظهور الشمول أو
الشمول تحقيقاً والافشول وجه التشبيه مما يتوقف عليه التشبيه لا حسنه اه (قوله من الغرض) أي
الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه أو امكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه الشبه غير مبتذل اه
حفيد (قوله وان لا يشم رائحته لفظاً) انما قال لفظاً لان المعنى على التشبيه قطعاً وانما ذكر اشتمام الرائحة
المنهي عن القلة لانه لو زيد عليه بأن يبين مثلاً المشبه به المذكور بالمشبه صريحاً كما في الخطط الابيض حيث
بين بالفجر أو ضمناً كما في الخطط الاسود فان تبيين الخطط الابيض بالفجر يتضمن تبيين الخطط الاسود بالليل
أو بأن يذكّر وجه الشبه كما في رأيت أسداً في الشعاع أو الاداة كما في زيد كالا سدا لم يكن هناك استعارة
أصلاً بل من ذلك تشبيه ومثال اشتمام رائحة التشبيه قوله * قد زار زاره على القمر فان فيه ذلك
الاشتمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر
بكونه مشبه به بل فيه رائحة الاشعار بذلك اه مخلص من الفري والسيرامي قال في الاطول وأظن أن في
القمر يد أيضاً اشتمام رائحته اه (قوله لان ذلك يبطل الغرض) ابطاله بما في أنه من شرائط الحسن لان
شرائط الهمة فعل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه) أي فلا يتأتى
ادعاء ما ذكر (وأقول) فيه نظير بدليل المشكك فان بعض أفراد أقوى من البعض مع شمول الجنس
جميعها فلا منافاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك في الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصي الخ) وجه
ترتب التوصي المذكور على أن شرط الحسن ذلك أنه اذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه
خفياً فاذا انضم الى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد فتصير الاستعارة الغازا بخلاف ما اذا كان وجه
الشبه جلياً اذ ليس فيه من الخفاء ما في ذلك اه سم قال في الاطول وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصروفة
دون الاستعارة بالكنية كما صرح به في المفتاح قبل ذلك لان في المكنية تصريحاً باسم المشبه فلا تصير الخفاء
وجه الشبه سبب تعمية والغازاه (قوله أي ولا ن شرط حسنه) أي حسن كل (قوله أو بواسطة عرف) أي
عام (قوله الغازا وتعمية) أي سبب الغاز وتعمية أي اخفاء اه أطول (قوله ان روعي شرائط الحسن ولم يشم
رائحة التشبيه) شرط لقوله لثلاث تصير الاستعارة الغازا وعطف قوله ولم يشم الخ على روعي من عطف الخاص
على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة وبه صرح في المطول لا حسن التشبيه لان
ترك الاشتمام المذكور من جملة مراعاة شرائط حسن الاستعارة به عليه مع دخوله فيها اهتماماً به وقوله
وان لم تراعى ان ضبط بالقومية فالضمير فيه لشرائط الحسن التي منها ترك الاشتمام ونفي مراعاتها صادق مع
انتفاء مراعاة جميعها بأن لم توجد مراعاة شيء منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض
الاخر فان انتفى مراعاة الجميع فأت الحسن ولم تصير الاستعارة الغازا لان من الشروط عدم الاشتمام فاذا
اهمل بأن حصل الاشتمام انتفى الغازا وان كان وجه الشبه خفياً كما هو الغرض وعلى هذا فقولاه فأت
الحسن أي مع تحقق الغازا في بعض التقادير كما تقرر وان ضبط بالتحقيقية فالضمير فيه لعدم الاشتمام أي وان
لم يراع عدم الاشتمام بأن حصل الاشتمام فأت الحسن والغازا لعدم تحقق الامرين اه سم باختصار (قوله
الغرض) أي بضم اللام وفتح الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعنى واسكنها كقفل حكاهما
الدمايني (قوله رأيت ابلاً مائة الخ) وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة التي لا توجد فيها راحلة
في عزلة وجوده مرضي منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة ولذا صرح النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه
فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي رواية تجدون الناس كابل المائة ليست فيها راحلة وقوله
كابل مفعول ثان لتجدون وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحله) كان
معناه بعده لا ارتحال عليه اه سم وقال في الاطول أي يحيط برحله عليه (قوله التي لا توجد في كثير من
الابل) فيه اشارة الى أن العدد للتكثير لا للعصر (قوله أعم محلاً) الاعم اذا أطلق ينصرف الى الاعم
المطلق ولم يظهر بما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضمنية ما هو ظاهر من اجتماع
التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة مالم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم

اذكل مايتأتى فيه الاستعارة
يتأتى فيه التشبيه من غير
عكس لجواز أن يكون
وجه الشبه غير جلي فتصير
الاستعارة الغارزا كما في
المثالين المذكورين فان
قبل قد سبق أن حسن
الاستعارة برعاية جهات
حسن التشبيه ومن جعلتها
أن يكون وجه الشبه بعيدا
غير مبتذل فاشتراط جلالة
في الاستعارة يتأتى ذلك
قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل
الشدة والضعف فيجب أن
يكون من الجلاء بحيث
لا يصير الغازا ومن الغرابة
بحيث لا يصير مبتذلا
(ويتصل به) أى بما ذكرنا
من أنه اذا خفي التشبيه لم
تحسن الاستعارة ويتعين
التشبيه (أنه اذا قوى
التشبيه بين الطرفين حتى
اتحد العلم والنور والشبهة
والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعينت الاستعارة) لئلا
يصير كتشبيه الشئ بنفسه
فأدفعتم مسألة تقول
حصل في قلبى نور ولا تقول
علم كالنور وإذا وقعت في
شبهة تقول وقعت في ظلمة
ولا تقول في شبهة كالظلمة
(و) الاستعارة (الممكنة)
عنها كالتحقيقية (في أن
حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه لأنها تشبيه مضمحل
(و) الاستعارة (التخييلية)
حسنها بحسب حسن
الممكنة عنها) لأنها لا تكون
التابعة للممكنة عنها وليس
لها في نفسها تشبيه

خلافه من أنه قد تعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فيهما عموم من وجه وليس لثان تحصيل العموم
عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولما في عبارته هذه من الخلل غير هافي الايضاح الى قوله
وبهذا يظهر أنهما لا يجيئان في كل مايجيئ فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل مايتأتى فيه الاستعارة الخ)
اعترض بأنه ان أراد بالتأتى التأتى على وجه الحسن لم يكن كل مايتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه
لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدوا وان أراد مجرد التأتى على وجه الحسن أولا فلا نسلم
أن ليس كل مايتأتى الخ فإنه اذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكان لا على وجه الحسن
اه سم (قوله ويتصل به) أى يلحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أى ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح
فيما تقدم بأنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى اتحدوا) أى حتى
كأنهما اتحدوا فالكلام محمول على المبالغة اه فترى (قوله وتعينت الاستعارة) أى اذا قصد تحسين الكلام كما
يدل عليه قوله لم يحسن لأنه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل مايتأتى
فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فترى (قوله لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه) قال
في الأطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشئ بنفسه ولا يخصر الغرض
منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه) لا بان لا تشتم رائحة التشبيه لفظا
لأنها تشبيه مضمحل في النفس فلا ينافي رائحة التشبيه نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول
وقال سم لم يزد وبان لا تشتم رائحة التشبيه لفظا لان من لازم الاستعارة بالكنية ذكر ما هو من خواص
المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون في الترشيع في
التحقيقية اشتمام رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا الفرق أن المذكور في المكنية لفظ
المشبه فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه والمذكور في التحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من
خواصه يبعد التشبيه فضلا عن أنه يدل عليه فليتأمل اه (قوله لأنها لا تكون الابعة للممكنة عنها) أى
عند المصنف وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للممكنة عنها قال ان حسنها بحسب حسن
الممكنة عنها متى كانت تابعة لها وقبلنا تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استحسن ماء الملام ولقائل أن
يقول لما كانت التخيلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه أيضا كما ذكره في التحقيقية والممكنة عنها اه مطول قال في الأطول ير يدأى صاحب المفتاح قول
أبى تمام لا تسقى ماء الملام فانسى * صب قد استعذبت ماء بكافى

ويريد بالاستحسان ما نقل أن بعض أصحاب الطائى بعث إليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال
في جوابه ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعنى أن ما وقع منى مثل واخفض لهما جناح
الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستحسان مكان لانه لا ية ليست من قبيل ماء الملام حتى
يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند
تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه بطأطى من رأسه ويخفض من بدنه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي
الطائر على طريق الاستعارة بالكنية ويضاف الجناح اليها قرينة لها فانه من الامور الملازمة للحالة المشبه
بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا لاذ لا يوجد له مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائى
ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكره الملام
كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكره الشراب لبشاعته وحرارته فتكون التخيلية في قوله تابعة للممكنة
عنها أو بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الاثام فيه يكون تشبيها على
حد لحن الماء فيما هو لا استعارة والاستحسان على الوجهين لانه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شراب مكره
أو بشراب مكره وهذا كلامه يعنى تشبيهه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء ليس على ما ينبغي وليس المراد
ان عبارته لا تنفي بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكره أو بشراب مكره على ما بينه الشارح لانه
خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المسكر وه أو الماء المسكر وه
فلا استحسان على أن لا نسلم أن التشبيه بالمسكر وه لجواز أن تقول لللاثم على سبيل المجازاة انى

لاستعذب ماء الملام مع عذوبته وإنما استعذب ماء بكائي اه (قوله بل هي حقيقة) أي عند المصنف
والسلف بخلاف السكاكي

فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة في كل (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة التي تغير
اعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها الأصلي فيكون إطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازا اه سم (قوله
يحذف لفظ أوز بزيادة لفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب غير في جاء في القوم غير زيد فان حكم اعرابه
كان الرفع على الوصفية فتغير إلى النصب على الاستثناء لكن لا يحذف لفظ أوز بزيادة بل لنقل غير عن
الوصفية إلى كونه أداة استثناء لكنه يخرج عن التعريف ما ينبغي أن يكون مجازا وهو حلة حذف ما ضيف
إليه أو أقيمت مقامه نحو ما رأيت مذكرا فانه في تقدير مذكر مان سافر إلا أن يؤول قوله كلمة بما هو أعسم من
الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة
ما لا كافه وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد عن النصب إلى الرفع بحذف إحدى نوني ان وغير ذلك فالصحيح
كلمة تغير حكم اعرابها الأصلي إلى غير الأصلي فان ركب في وجاء برك تغير حكم اعرابه الأصلي
أي اعرابه الذي يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شيء وهو الجرح في المضاف إليه إلى غير الأصلي الذي حصل بمتابعة
أمر آخر كالرفع الذي حصل فيه بفرعية مضافه المحذوف ونيا بتهله وليس ما غير إليه الا اعراب الأصلي في
الامثلة المذكورة إلى غير الأصلي بل إلى أصلي آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم
مع أن المفتاح صرح بأنهما ليسا بمجازين وزاد قيدا آخر لا خروجهما بأن قال أوز بزيادة لفظ مستغنى عنه
استغناء واضحا وكفى بالله وبحسبه لئلا يبدل بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحو المفتاح
الاستغناء الواضح بما لم يظهر لز باده فائدة أصلا وزيادة الباء في النفي لئلا كيد النفي اه أطول (وأقول)
يخرج عن التعريف أيضا نحو قطعت أيدي القرية فان القرية اعرابها لم يتغير مع أنها من مجاز الحذف اذا
لوحظ المضاف المحذوف فتدبرتم رأيت ما يأتي عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف مخالف في
ذلك لما يأتي عن القرية الموافقة لما قلنا (قوله أي جاء أمر ركب لا استحالة المحي على الله تعالى) فيه
أمران الأول أن المقصود بهذا الدليل نفي ما هو الظاهر من العبارة لا إثبات أنه من قبيل الحذف وان المراد
أمره لأنه لا يشبهه لجواز أن يكون هذا الاسناد من قبيل الاسناد العقلي فالخاصل أن هذا الظاهر ممتنع ثم
بعد الصرف عنه لا امتناعه يحتمل الحمل على أمور منها حذف المضاف والتشبيه باعتبار هذا الوجه والثاني
أنه قد يقال محي الأهر أيضا مستحيل ويجاب بأن له في نفسه معنى مجازيا كبلوغه مخاطبين بل قد يدعي
أنه حقيقة عرفية لأن المتبادر عرفا من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره اليه بخلاف الذات العلية
لا يظهر وصفها بنفسها بالمحي ولو على وجه مجازي بل مهمان نسب لها جمع إلى ما يتعلق بها كرسولها أما
الأمر فانه يوصف نفسه بنفس المحي ولو بمعنى تجوزي كبلوغه اليه اه سم (قوله للقطع بأن المقصود
الخ) اذ ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء أهل القرية حتى يقال أسأل القرية وقل لها
ما صنع أهلك كما يقال سل الأرض من شق أنهارك فانه لا يحذف في أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح
به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك أن التصرف هنا في السؤال والمقصود من الأمر بالسؤال الأمر بالتأمل في
القرية الخالية عن أهلها والاعتبار بها والتدكير لما آل فالتعلق به المخاطب من المنازل والمآرب اه
أطول وكتب أيضا قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك
لامكان سؤالها لحكمة أو بعد خلق الله الإدراك فيها لكنه خلاف المقصود قطع عا فلا بد من الصرف
عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير المضاف وعليه التشبيه فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن
الظاهر لا على خصوص تقدير المضاف كذا في سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من المجاز الغوي
(قوله والحكم للأصل في مثله هو النصب لأنه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك أن
اسمه شيء لزم أن يكون ما هو في موضع المبتدأ ذكره وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما
سلف في الفن الأول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الإبهام لا تعرف فلا محذور اه فترى (قوله بسبب

بل هي حقيقة فحسنها تابع

لحسن متبوعها

فصل

في بيان معنى آخر يطلق

عليه لفظ المجاز على سبيل

الاشتراك أو التشابه (وقد

يطلق المجاز على كلمة تغير

حكم اعرابها) أي حكمها

الذي هو الأعراب على أن

الإضافة للبيان أي تغير

اعرابها من نوع إلى نوع

آخر (يحذف لفظ أوز بزيادة

لفظ) فالأول (كقوله

تعالى وجاء ركب واسئل

القرية) الثاني مثل

(قوله تعالى ليس كمثل شيء

أي جاء (أمر ركب)

لاستحالة المحي على الله تعالى

(و) اسئل (أهل القرية)

للقطع بأن المقصود ههنا

سؤال أهل القرية وان

جعلت القرية مجازا عن

أهلها لم يكن من هذا القبيل

(وليس مثله شيء) لأن

المقصود نفي أن يكون

مثل الله تعالى لا نفي أن

يكون شيء مثل مثله فالحكم

الأصلي لركب والقرية هو

الجرح وقد تغير في الأول إلى

الرفع وفي الثاني إلى النصب

بسبب حذف المضاف

والحكم الأصلي في مثله هو

النصب لأنه خبر ليس

وقد تغير إلى الجرح بسبب

زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة تشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدي الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للحرف أفاده في الاطول (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصل في الكلام لم يلك هو الجبر وأما الرفع فمجاز وصرح أيضا بأن النصب في القرية من قوله تعالى واستل القرية والجري كمثل مجاز وانما قال ظاهراً عبارة المفتاح لا مكان تأويل الرفع بالمر فوع من حيث هو مر فوع وهكذا وأن يقال المراد أن الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما أن الجرح حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التأويل سياق كلام السكاكي كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه اه فترى (قوله وما ذكره المصنف أقرب) لان ما يفهم من المفتاح لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كمثل اذ لم يتعد فيه الجرح عن محله اذ لا محل للجرح في التركيب أفاده في الاطول قال الفري يشعر هذا بالتمام في المجاز بالحذف مطلقاً مع أنه غير ظاهر في نحو أعجبتني سؤال القرية الا أن يقال هذا الجرح هو الجرح الذي كان في المضاف المحذوف لاجره الاصل ولا يخفى أنه تعسف اه ملخصاً قال سم أقول قوله ولا يخفى أنه تعسف يرد ما في بعض نسخ المطول حيث قال فان كان الحذف أو الزيادة مما لا يوجب تغيير حكم الاعراب كما مر في قوله تعالى أو كصيب من السماء أي كمثل ذوى صيب وقوله فبما رحمة من الله أي فبرحمة قال كلمة لا توصف بالمجاز اه (قوله لان الله تعالى موجود) أي ولا يمكن نفي الموجود اه سم (قوله فاذا نفي الخ) ايضاحه ما في المطول من أنه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما تقول ليس لاني زيدا أخ فأخوزيد ملازم والآخر لازمه لانه لا بد لاني زيدا من أخ هو زيد فتفتيت هذا اللازم والمراد نفي ملازمه أي ليس لني زيدا أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نقيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير أنه موجود اه (قوله نفي الملزوم) هو أخوزيد وقوله بنفي لازمه هو أخوالاخر وكتب ايضاً قوله نفي الملزوم بنفي لازمه أي ونفي الملزوم لازم لنفي لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية اه سم

الكناية

(قوله مصدر كنيبت بكذا) والمضارع على هذا كني فهو كرمي يرمي وقوله وكنوت والمضارع اكنوت فهو على هذا كدعا يدعو (قوله لفظ أريد به الخ) جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز واعلم أن لهم في اللفظ الكنائي طريقتين الاولى أنه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام المصنف الثانية أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا يكون مقصوداً بل لينتقل منه الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلقاً بالاثبات والنفي ورجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقي بل وان استحال كما في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى فأمثال ذلك كنايةات عند المحققين من غير لزوم كذب لان استعمال اللفظ في معناه الحقيقي وطلب دلالة عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة في التسليم قال وحينئذ لا حاجة الى ما قيل ان الكناية مستعملة في المعنى الثاني لكن مع جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل آخر وباستعمال آخر بخلاف المجاز فانه مشروط بالقرينة المانعة اه قال في الاطول ولما بحثت نذكره لثاقه معجب لاولي الالباب وهو أنه يمكن أن تجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كناية من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماة حقيقة صرفة ذكرت دليلاً على أنه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماة في المضاف اه (قوله مع) فائدة التنبيه على أن ارادة اللازم أصل و ارادة المعنى بتبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالاً لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده وفهمه لكن يرد أن استعمال مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا

زيادة الصحاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصل كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصل وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب وما ذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل تكون نفي المثل بطريق الكناية التي هي أبلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفي مثل مثله لم ينف مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو أعني الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفي مثل مثله كما تقول ليس لاني زيدا أخ أي ليس لني زيدا أخ نفي لازمه والله أعلم

الكناية

في اللغة مصدر كنيبت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح (لفظ أريد به) لازم معناه مع جواز ارادته معه أي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد

لجواز ارادته معناه إلا أن يقال إن مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز ارادته معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتأمل اه أطول وقال سم مانصه أقول لا يشكل ارادة المعنيين في الكناية بمنع استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه عند هؤلاء لأن محل ذلك إذا استعمل فيهما على أن كلامه مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعاً ثم قال قال في التلويح فإن قيل اللفظ في مجموع المعنى الحقيقي والمجازي مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مراداً وغير مراد وهذا محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس مرادوهي لا تنافي كونه داخلاً تحت المراد اه (قوله المراد به طول القامة) سيأتي جعله ملازماً والمناسبة كلام السكاكي الآتي في الفرق وهو صحيح لأن كل لازم ملازم تأمل اه سم قال يس وفي قوله لأن كل لازم ملازم ونظر لان اللازم قد يكون أعم اه (قوله فظهر الخ) قال في الأطول وقد أشار إلى فائدة قوله مع جواز ارادته معناه وهي إخراج المجاز عن التعريف بقوله فظهر الخ إلا أنه لم يقل فخرج به المجاز مع أنه أخصر وأوضح في المقصود ليكون مع الإشارة إلى هذه الفائدة تنبيهاً على أن العمد في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذي هو الوجه الأول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره المشار إليه بقول المصنف وفرق بأن الانتقال فيهما من اللازم الخ ليس بشيء اه مع بعض تلخيص (قوله مع ارادة لازمه) أقول هذا القيد إنما يكون فصلاً لإخراج المجاز عن منع الجمع بين الحقيقة والمجاز والمصنف منهم اه سم (قوله) فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي وان وجب فيه الكناية تصوراً للمعنى الحقيقي لينتقل منه إلى المعنى المجازي المشتمل على المناسبة الصحيحة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال في الأطول ومعنى قوله يخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي أن ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانه جازية في الكناية كما ذكره في التعريف وممتنع في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا يتجه الاعتراض بمنافاة كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيراً ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي ولا حاجة إلى تقدير الجواز كما ذهب إليه الشارح اه ملخصاً (قوله وجبان الكلب) أي عن الهرير لكثرة الضيفان (قوله) ومهزول الفصيل (لـ) لكثرة حلب أمه للضيفان (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فيه في الأطول بأن انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته اه وفي سم قيل سبق أن المحققين جوزوا استعمال المعنى الحقيقي في الكناية وحينئذ لا يعلم الفرق بينها وبين المجاز فان استعمال المعنى الحقيقي من أقوى قرائن المجاز فاذا جوز ذلك في المجاز ولم يجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لم يتميز الكناية عن المجاز في صورة استعمال المعنى الحقيقي نحو نطق الحمار بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى الحقيقي ولو كان ممكناً بحيث يكون مناط الاثبات والنفي أيضاً في الكناية دون المجاز فليتأمل اه ملخصاً وفي سم أيضاً قوله وان لم يكن له نجاد ولا فصيل اه لا فصيل اه ورد أنه إذا لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جائزة في هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل مجازاً واجب بالمنع بل هي جائزة ولو استحال المعنى الحقيقي لقصد الانتقال إلى اللازم كما مر عن التلويح ورد بأن ما في التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة في معناها الحقيقي لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبني على أنها مستعملة في المعنى المجازي فلا حاجة لارادة المعنى الحقيقي للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملاً في المعنى المجازي الذي هو المنتقل إليه فاذا كان منقياً لم تجز ارادته لأنها إنما تجوز إذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لا معنى للتوسل إلا أن يقال لا مانع أن يراد باللفظ كلا المعنيين المجازي على أنه المقصود والحقيقي للانتقال منه فقوله الآتي لكن قد يمنع ذلك الخ محمول على ما إذا كان المعنى الحقيقي مقصوداً بالنفي والاثبات أما إذا قصد الانتقال منه فلا يمنع فليتأمل اه ملخصاً (قوله هو أن الكناية من حيث الخ) اعترضه في الأطول بأنه يوجب الدور في تعريف الكناية (قوله) لكن قد يمنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة) أي وأن جاز من حيث أنها كناية بمعنى أن كونها كناية لا ينافي ارادة المعنى الحقيقي وان منعها خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضاً (قوله إذا نقوه) أي المثل (قوله أترابه) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أي أقرانه في السن بأن يكون أبشداً ولادة الجميع زمانه واحد اه سم

المسند به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضاً (فظهر أنها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى) الحقيقي (مع ارادة لازمه) كإرادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية ولأن الكناية كثيراً ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا فصيل ومثل هذا في الكلام أكثر من أن يحصى وهو هنا بحث لا بد من التنبيه له وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث أنها كناية لا تنافي ذلك كما أن المجاز ينافي به لكن قد يمنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء أنه من باب الكناية كما في قوله ولم يمثلاً لا يمثلاً لانهم إذا نقوه عن يمثله وهم يكون على أخص أوصافه فقد نقوه عنه كما يقولون بلغت أترابه

يزيدون بلوغه فقولنا ليس كالله شيء وقولنا ٣٠٦ ليس كمثل شيء عبارتان معتقتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته لا فرق بينهما إلا ما تعطيه الكناية

(قوله يزيدون بلوغه) فإنه يلزم من بلوغ أثره بالسن بلوغه بالسن اه سم (قوله معتقتان) أي واردتان (قوله ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة) لا استحالة ثبوت مماثلة اه سم (قوله وفرق) لم ينسبه إلى السكاكي مع أنه ذكره في كتابه لأنه لا يخصه كما صرح به في الايضاح اه أطول (قوله كالانتقال من طول النجاد الخ) ما ذكره ههنا من كون طول النجاد لازما وطول القامة ملزوما عكس ما قاله في شرح التعريف السابق ولا تنافي لأن كلا لازم وملزوم اه سم (قوله ومن الاسد إلى الشجاع) هذا لا يظهر لأن الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة قال كناية أيضا ملزومة بالقرينة كذا في الأطول (قوله لم ينتقل منه إلى الملزوم لأن اللازم الخ) فيه أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم والملزوم ينتقل منه إليه لا محالة وان لم تعرف لا ينتقل من الملزوم أيضا اه أطول (قوله معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساو يافان قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعام يوجد بدون الخاص قبلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجاد التابع لطول القامة اه أطول وقال السيد في شرح المفتاح أراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم إلى الملزوم يحتاج إلى جعله مساويا للملزوم أو أخص منه اه وكتب عليه سم مانعه قوله مساويا للملزوم أو أخص ههنا استغنى عن ذلك لأن الأعم في الجملة بعيد فليتأمل اه (قوله من خواص الكناية دون المجاز) أي فالانتقال فيها أيضا من الملزوم (قوله فما لا دليل عليه) الظاهر أن المراد لا دليل عليه من حيث صحته في نفسه لا من حيث كونه مراد مع صحته في نفسه تأمل اه سم (قوله ما يكون وجوده على سبيل التبعية) أي واللازم بهذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم اه سم (قوله ولهذا يجوز كون اللازم أخص) أي لا يكون المراد باللازم ما ذكرناه هو المتعارف اذ ذلك لا يكون أخص والا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو ممتنع اه يس وكتب أيضا قوله ولهذا يجوز كون اللازم أخص مع أن اللازم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وانما يكون مساويا أو أعم اه سم (قوله قال كناية أن يذكروا من المتلازمين الخ) إشارة إلى أنه وإن آل الأمر إلى أن الانتقال في الكناية أيضا من الملزوم لأن ذلك التابع والرديف ملزوم إلا أن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال في الكناية باعتبار كون المنتقل منه لازما وان كان ملزوما أيضا وهو في المجاز على العكس اه سم (قوله فيه نظر) قال في المطول لأن المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيب في النبت واستعمال النبت في الغيب اه وقد يقال أنه بحسب الحيشية والاعتبار مختلف كما مر في اعتبار العلاقتين في الفرق بين المجاز المرسل والاستعارة في لفظ واحد إذا أطلق النبت على الغيب من حيث أنه لازم لا من حيث أنه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل إطلاقا لللازم على الملزوم وإذا أطلق على الغيب من حيث هو رديف وتابعه كان من هذه الحيشية كناية فلا إشكال اه سم وقال في موضع آخر يجب بأن الانتقال وان كان فيه أيضا في المجاز من اللازم لكن باعتبار كونه ملزوما اه تأمل وكتب أيضا قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما إذ ربما يتجاوز بالنبت عن الغيب ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق مبنى على أن الموضوع له مراد به في الكناية لكن لينتقل منه إلى ملزومه فالموضوع له في الكناية تابع في الارادة والانتقال من التابع في الارادة إلى المتبوع وفي المجاز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لأنه الأصل بالنسبة إلى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة اه أطول (قوله أن ليس المراد باللازم ههنا الخ) بل معنى اللزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي أو عادي أو اعتقادي أو ادعائي اه سم (قوله باعتبار كونها الخ) وقال في الأطول الأولى أي القسم الأول وتأتي به باعتبار الخبر لأنه الكناية المطلوب بها الخ اه (قوله غير صفة ولا نسبة) كتي بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكأنه قال المطلوب

لطول القامة ولهذا يجوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للإنسان قال كناية أن يذكروا من المتلازمين ما هو تابع وزد رديف وزاد به ما هو متبوع وهو رديف والمجاز بالعكس وفيه نظر ولا يخفى عليك أن ليس المراد باللازم ههنا امتناع الانفكاك (وهي أي الكناية ثلاثة أقسام الأولى) تأتي بها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بها غير صفة

ولانسبة فيها) أي من الأولى (ماهي معنى واحد) مثل أن يثقف في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتدثر تلك الصفة ليثوصل
بها إلى ذلك الموصوف (كقوله) الضار بين يكل أبيض مخذم * (والطاعنين مجامع الاضغان) المخذم القاطع والاضغان الحقد ومجامع
الاضغان معني واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هي مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر أو لتصبح جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها إليه (كقولنا كناية عن الانسان حتى مستوى القامة عرض الاظفار) ٢٠٧ وتسمى هذه خاصة مركبة (وشرطها)

أي شرطها تين الكناية تين
(الاختصاص بالممكن
عنه) ليحصل الانتقال
وجعل السكاكي الأولى
منها ما أعني ما هي معني
واحد قريبة بمعنى سهولة
المأخذ والانتقال فيها
لبساطتها واستغنائها عن
ضم لازم إلى آخر وتلقيق
بينهما والثانية بعيدة بخلاف
ذلك وهذه غير البعيدة
بالمعني الذي سيحيى (الثانية)
من أقسام الكناية
(المطلوب بها صفة) من
الصفات كالجود والكرم
ونحو ذلك وهي ضربان
قريبة وبعيدة (فإن لم يكن
الانتقال) من الكناية
إلى المطلوب (بواسطة
قريبة) والقريبة قسمان
(واضحة) يحصل الانتقال
منها بسهولة (كقولهم كناية
عن طول القامة طويل
نجاه وطويل النجاد
والأولى) أي طويل نجاده
كناية (ساذجة) لا يشوبها
شي من التصريح (وفي
الثانية) أي طويل النجاد
(تصريح ما تضمن الصفة)
أي طويل (الضمير) الرجوع
إلى الموصوف ضرورة
احتياجها إلى مرفوع

بها الموصوف كما في عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين كذا في الأطول (قوله ولا
نسبة) أي نسبة صفة إلى موصوف (قوله اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي
كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما إذا اشترى زيد بالمضيافية مثلا وصارتا مافيه بحيث لا يعتد بمضيافية غيره
اه سم (قوله بكل أبيض) أي سيف أبيض (قوله مخذم) بالخاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة
اه سم (قوله بأن تؤخذ صفة) لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر فيما بعده باللازم دون الصفة اه سم (قوله
لتصبح جملتها مختصة) أي لا كل واحد كما في المثال فإن الحى لا يختص بالانسان وكذا طول القامة لوجوده
في الخيل ونحوه وكذا عرض الاظفار لوجوده في الفرس ونحوه (قوله حتى) بدل أو بيان من قولنا بمعنى
مقولنا وكناية حال منه اه حفيد (قوله ويسمى) أي في اصطلاح العلوم العقلية اه سم (قوله مركبة)
كما يسمى الذي قبلها خاصة بسيطة اه سم (قوله وشرطها الاختصاص بالممكن عنه) اعترض بأنه
مستدرك لأن الكناية الانتقال فيها من المألوم والمألوم مختص قطعا بالممكن عنه اه سم وفي الأطول من
البيان أن تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الأقسام الثلاثة من غير تخصيص اه (قوله الاختصاص)
المراد بالاختصاص ما هو أعم من الحقيقي والحكمي كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أي منهما إلى الممكن
عنه (قوله بمعنى سهولة المأخذ) دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعني
الذي سيحيى تنظير المصنف في جعل السكاكي المذكور الذي وجهه الشارح في المطول بأن السكاكي
فسر القرينة بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية التي هي معني
واحد والتي هي مجموع معان خاليتان عن الواسطة وحاصل الدفع أن القرب والبعيد هنا بمعنى آخر اه سم
ملخصا (قوله المطلوب بها صفة) بمعنى ما قام بالغير والممكن عنها في طويل النجاد عند التحقيق طول القامة
لا طول القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا
المعني فلا يتجه أنه أن يد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل النجاد وأن أراد مدلول الصفة المفسرة بمادل
على ذات مبهمة باعتبار معني معين خرج نحو أعجبتني طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لا عن طول
القامة اه أطول (قوله وهي ضربان) هل يجريان في القسم الأول اه سم أقول في الأطول بعد تقسيم
الثانية إلى قريبة وبعيدة وتقسيم القرينة إلى الواضحة والخفية مانصه ومن البين جريان هذين التقسيمين
في القسم الأول من الكناية وكانهما أهملاه في عدم الاطلاع على أمثالهما في كلام البلغاء اه (قوله
لتضمن الصفة أي طويل الضمير) وأما الضمير في نجاده فليس في نفس الصفة اه سم (قوله أي طويل)
فالصفة في هذه العبارة بمعنى مادل على ذات مبهمة باعتبار معني معين (قوله فيشتمل على نوع تصريح بشبوت
الطول له) أي وفي ذلك تصريح بما بالممكن عنه وهو طول القامة اه سم (قوله أو خفية) لا يخفى أن
الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه فهو عريض قفاه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض
القفا) فإن قلت الانتقال من عرض القفا إلى بلاهة الـ جـل ليس بلا واسطة بل يستدل به الأطباء عليها
بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم أن كثرة البلغم والرطوبة تورث
غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لهذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت فاذكرته تدقيق
لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولا إلى تلك البلاهة فلا محذور اه فترى (قوله وعظم الرأس)

مستند إليه فيشتمل على نوع تصريح بشبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول هند طويل النجاد والـ زـ يدان طويلا النجاد
والـ زـ يدون طوال النجاد فتوثبت وتثني وتجمع الصفة البتة لاسنادها إلى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل النجاد والـ زـ يدان طويل
نجاهما والـ زـ يدون طويل نجادهما وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريح بالقطع بأن الصفة في المعنى
صفة للمضاف إليه واعتبار الضمير رعاية لاهر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة ونحوها
بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل وانحمال روية (كقولهم كناية عن الإله عريض القفا) فإن عرض القفا وعظم الرأس

بأن لا فراط مما يستدل به على البلاء فهو ملازم لما بحسب الاعتقاد امكن في الانتقال منه الى البلاء نوع خفاء لا يطالع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الحكاية الى المطلوب بها (بواسطة قبيحة كقولهم كثيرا ما ذكرنا عن المضيف فانه ينتقل ٢٠٨ من كثرة الرماد الى كثرة احراق الخطب تحت القدر ومنها) أي من كثرة الاحراق (الى

كثرة الطباخ ومنها الى كثرة الاكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) يكثر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضيف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها يختلف الدلالة على المقصود ووضوح وخفاء (الثالثة) من اقسام الحكاية (المطلوب بها نسبة) أي اثبات امر لا امر أو نفيه عنه وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام (كقوله ان السماحة والمرأة) هي كمال الرجولية (والنبي في قبة ضربت على ابن الحشر) فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات (أي ثبوتها) (له فترك التصريح) باختصاصها (بأن يقول انه مختص بها أو نحوه) مجرور عطفا على أن يقول أو منصوب عطفا على أنه مختص بها مثل أن يقول سماحة ابن الحشر أو السماحة لابن الحشر أو سمع ابن الحشر أو حصلت السماحة له أو ابن الحشر سمع كذا في المفتاح وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر (الى الحكاية) أي ترك التصريح ومال الى الحكاية (بأن جعلها) أي

بالافراط) ادراج لقاعدة زائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه عالم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بنت أبي هالة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة اه فترى (قوله نوع خفاء) كأن ذلك بالنظر الى الاصل والافاستلزامه لها في عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاء لازمة له في الخارج خفي اه حفيد (قوله فانه ينتقل الخ) في المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الحجر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسائط نجسا وعلى ما ذكره المصنف تكون أربعة اه سم (قوله أي من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتي فهو راجع الى كثرة قبله (قوله وهو المضيف) أي مضيفا في المضيف بدليل أن الكلام في المطلوب بها صفة (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الحكاية في النسبة أو أحدهما مذكور أصريحا والآخر كناية فتجتمع الحكاية في النسبة مع الحكاية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة اه أطول وراجع اه (قوله وهو) أي لا الحصر وقوله في هذا المقام أي القسم الثالث من الحكاية في هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخوفي غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم ملخصا (قوله ان السماحة) أي الكرم لا الجود لئلا يكون الندي تطويلا فانه الجود اه أطول وقال الحفيد السماحة بمعنى الندي أي الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسي أن السماحة بذل شيء عن طيب النفس مع أنه ليس بذل واجبا والندي سهولة الاتفاق للمال الكثير في أمور جلييلة النفع العامة على وجه تقتضيه المصلحة والمرأة حصول رغبة صادقة في التحلي بالافادة وبذل المال بأزبد اه (قوله هي كمال الرجولية) بفتح الراء وضعها كفا في القاموس وكتب أيضا مانصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيسلم أن لا تثبت للمرأة والوجه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال رجل ورجله أفاده سم ويمكن الجواب بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هي كمال الرجولية وذكر جهول الفقهاء الشافعية أن المرأة السيرة بسير أمثاله في زمانه ومكانه اه حفيد (قوله أي ثبوتها) تفسير للاختصاص قال في الاطول وجه ارادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو الثبوت لشيء والنفي عن غيره فإريد هنا بعض معناه ثم قال بقي هنا أنه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماحته والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جعل التعريف في السماحة والمرأة والندي للجنس الاستغراق أفاد حصر هذه الصفات في ابن الحشر لان جميع أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذا الصفة لا تقوم بمجملين ويكون مبالغة في كمال ابن الحشر في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون قول المصنف انه محتسب بها وقوله اختصاص ابن الحشر على ظاهرهما وجهين إذ يكون في البيت كناية بان احدهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثانيهما جعل جعلها في قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له اه (قوله وبه يعرف أن ليس المراد الخ) ليس استدراكا مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام لان المقصود الاستدلال على أن المقصود ذلك اه سم (قوله ومال الى الحكاية) فيه إشارة الى تضمين ترك معنى مال اه سم (قوله وهي تكون فوق الخيمة) أي أكبر منها وليس المراد انه يجعل خيمة ويجعل فوقها شيء آخر هو القبة كما قد يثوهم اه سم (قوله تتخذها الرؤساء) يقال بيت مقبب جعل فوقه قبة اه أطول (قوله فقد أثبت له) لان ثبوت هذا الامر الذي هو صفة يقوم بحمل يقبلها في المكان يتبعية ثبوت محلها وهو الرجل في المكان فقد

تلك الصفات (في قبة) تنبيه على أن محلها ذوقية وهي تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أي على ابن الحشر فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أي مثل البيت المذكور في كون الحكاية لنسبة الصفة الى الموصوف بأن يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قوله)

فقد استفيد محلبة الرجل لذلك الامر قال في الاطول ولهذا أى لثبوت الصفات في المكان تبعاً كان
 هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية
 بل مجازاً ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه الصفات في قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها
 عين ابن الحشرج حيث جعل في مكان ابن الحشرج والمتبادر من السكون في المكان السكون بالذات ولا
 يكون في مكان الرجل بالذات الانفسه فكأنه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروءة والندى اه (قوله
 المجذ) أى نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون
 من جهة الآباء أو نفس الرجل اه أطول (قوله بين ثوبيه) يريد بالتوبيين الرداء والازار وكنذا
 المراد بالبردين في قوله والكرم في برديه اه (قوله في ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله
 بل كنايةتان) وقد تجتمع الثلاثة كقولك كثير الرماذ في ساحة العالم وكنى به عن موصوفه وهو زيد
 مثلاً لا شتهاره اه سم (قوله في هذين القسمين) انما خصهما بالذ كرا لامتناع ذكر الموصوف في
 القسم الاول لانه مكنى عنه اه سرامي (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثاني حينئذ يستلزم
 القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة
 بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثاني فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور
 مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال الذي مثل به لعدم ذكر الموصوف من
 الكناية عن النسبة وقوله في عرض بالضم أى ناحية فكأن في المثال المذكور أشرت من ناحية هي لمن
 سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية أخرى هي المؤذى ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة
 قولك في عرض من يعتق حل الخمر وأنت تريد تكفيره أن لا اعتقد حل الخمر تكتي باعتقاده حل الخمر
 المستفاد من تقديم المسند اليه الضمير عن كفه ولا ضرر في كون هذا كناية عن نسبة الكفر له أيضاً لما
 تقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية عن النسبة (قوله فانه كناية
 الخ) لان حاصله المسلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطوق زيد في قيد حصر المبتدأ في الخبر وقد كنى
 بحصره فيه عن لازمه وهو انتفاؤه عن المؤذى وهذا من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام الى غير
 المؤذى على وجه الاثبات من نسبته الى المؤذى على وجه النفي وهو موصوف غير مذكور اه سرامي
 ملخصاً قال في الاطول فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون
 نفي الاسلام عن المؤذى مصرحاً قلت الحصر امر اجالي يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام فيجوز أن يكتفى
 بهذا الجمل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفي تفصيلاً يجوز أن يكتفى بالكل عن
 الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصوداً بالاقادة اه (قوله عن نفي
 صفة الاسلام الخ) وهذا النفي نسبة (قوله وأما القسم الاول) أى من هذين القسمين اه سم فهو ثاني
 الاقسام الثلاثة (قوله وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحاً بها) يتبادر
 ان هذا تفسير القسم الثاني بجملته وانه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد
 صريح في عدم وجوب التصريح بها في جلته فيتعين جعل كلامه هنا على أنه اشارة الى قسم القسم الثاني
 لا الى جملة القسم الثاني وقسمه المشار اليه هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه مذكوراً وحينئذ لا يستلزم
 الكناية عن الصفة والكناية عن النسبة لا مكان التصريح حينئذ بالنسبة فلا يتصور كناية عنها
 كقولك زيد يعتق حل الخمر كناية عن كفه فقد انفردت في هذا المثال الكناية عن الصفة عن
 الكناية عن النسبة وقسمه الاخر ما اذا كان الموصوف غير مذكور وحينئذ تستلزم الكناية عن
 الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم يكن مذكوراً لم يتصور كون النسبة اليه مصرحاً فلا تكون الا
 مكناً عنها دون العكس لجواز كون الصفة مصرحاً بها وان لم يكن موصوفها مصرحاً بها فلا كناية حينئذ
 الا في نسبتها اليه كما تقدم في قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهي الاسلام مصرحاً بها والكناية انما هي
 في النسبة ولا يشكل بأن المصرح به الاسلام والمكتفى عن نسبته نفي الاسلام لان المراد بالكناية
 عن نسبة الصفة المصرح بها أعم من الكناية عن نسبة نفسها أو نسبة نفيها كما صرح بذلك قول
 السيد في هذا المثال قد صرح فيه بالصفة أعني الاسلام وكنى عن نسبتها بالانتفاء الى المؤذى كذا

المجدين ثوبيه والكرم بين
 برديه (حيث لم يصرح
 بثبوت المجذ والكرم له بل
 كنى عن ذلك بكونهما بين
 برديه وثوبيه فان قلت
 ههنا قسم رابع وهو أن
 يكون المطلوب به صفة
 ونسبة مما كقولنا كثر
 الرماذ في ساحة زيد قلت
 ليس هذا كناية واحدة بل
 كنايةتان احدهما المطلوب
 به نفس الصفة وهي كثرة
 الرماذ كناية عن المضايقة
 والثانية المطلوب به نسبة
 المضايقة الى زيد وهو وجه
 في ساحتها لتفيد اثباتها له
 (والموصوف في هذين
 القسمين) يعنى الثاني
 والثالث (قد يكون)
 مذكوراً كما مر وقد
 يكون (غير مذكور) كما
 يقال في عرض من يؤذى
 المسلمين المسلم من سلم
 المسلمون من لسانه ويده
 فانه كناية عن نفس صفة
 الاسلام عن المؤذى وهو
 غير مذكور في الكلام
 وأما القسم الاول وهو ما
 يكون المطلوب به كناية
 نفس الصفة وتكون النسبة
 مصرحاً بها فلا يخفى أن
 الموصوف فيها يكون
 مذكوراً لا محالة لفظاً

أوتقدرا وقوله في عرض من يؤذى ٢١ معناه في التعريض به يقال نظرت اليه من عرض بالضم أى من جانب وناحية قال (السكاكى

الكناية تتفاوت الى
تعريض وتلويح ورخص وإيماء
واشارة) وانما قال تتفاوت
ولم يقل تنقسم لان التعريض
وأمثاله مما ذكر ليس من
أقسام الكناية فقط بل
هو أعم كذا في شرح المفتاح
وفيه نظر والا قرب انه انما
قال ذلك لان هذه الأقسام
قد تتداخل وتختلف
باختلاف الاعتبار من
الوضوح والخفاء وقلة
الوسائط وكثرتها (والمناسب
للعرضية التعريض) أى
الكناية اذا كانت عرضية
مسوقة لأجل موصوف
غيره كوزن المناسب أن
يطلق عليها اسم التعريض
لأنه إمالة الكلام الى
عرض يدل على المقصود
يقال عرضت لفلسان
وبفلسان اذا قلت قسولا
وأنت تعنيه فكانت أشرت
به الى جانب وتريد به
جانبا آخر (و) المناسب
(لغيرها) أى غير العرضية
(ان كثرت الوسائط) بين
اللازم والمألوف كما في كثير
الرماد وجبان الكلب
ومنهزل الفصيل (التلويح)
لان التلويح هو أن تشير
الى غيرك من بعد (و)
المناسب (لغيرها ان قلت)
الوسائط (مع خفاء) في
السرور كعريض القفا
وعريض الوسادة (الرمز)
لان الرمز هو أن تشير الى
غريب منك على سبيل
الحقيقة لان حقيقة الإشارة

في سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكور في قولك في عرض من يعتقد حل الخمر من يداته كغيره
انما اعتقد حل الخمر كما مر شرح ذلك (قوله أو تقديرا) فليس المراد بكونه مذكورا كونه منطوقا
به بالفعل فقط اه سم ومثال ذكره تقديرنا قولنا قم كثيرا الرماذ فقد ذكر الموصوف تقديرا أفاده الفهرى
سائل عنها بقوله أزيد كثيرا الرماذ أم لا أى فهو كثيرا الرماذ فقد ذكر الموصوف تقديرا أفاده الفهرى
(قوله بالضم) أى بضم العين مع اسكان الراء وضمها كعسر وعسر كما في السباح (قوله وفيه نظر) وجه
النظر أن كسب التعريض وأمثاله أعم لا ينافى كونه قسمين أقسام الكناية باعتبار كما يقال الأبيض
أما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع قسمان الأبيض فلو قال
تنقسم على هذا الاعتبار كان مستقيما لانه قسمه باعتبار وقال الحفيد ويكن أن يوجه النظر بأن
التفاوت لا يتعدى بكامة الابتصمين أمر آخر والمناسب ههنا الانقسام فيرد عليه ما رد على الانقسام
تأمل اه سم وبين في الأطول وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذ كر موصوفها
ليس أعم من الكناية ثم بحث فيما استقر به الشارح ثم قال والاظهر أنه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه
على تفاوت تلك الأقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم اه (قوله قد تتداخل) أى فلا يصح جعلها أقساما
لان شأن الأقسام أن تكون متباينة اه يس (قوله وتختلف الخ) من عطف السبب على المسبب
أى أن تداخلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار وبين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ
فقد تكون الوسائط بحيث يمكن اعتبارها قليلة أو كثيرة بالنسبة لغيرها أو في نفسها والازم بحيث
يمكن اعتبارها خفيا أو غير خفي ففي المادة الواحدة قد تعتبر الوسائط فيها كثيرا فيكون تلويحا وقد تعتبر
قليلة مع اعتبار خفاء الازم فيكون رخصا ومع اعتبار عدم خفاءه فيكون إيماء وإشارة فقد صدقت هذه
الأقسام في مادة واحدة فقد تداخلت في تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم (قوله والمناسب)
أى وقال السكاكى ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكى الكناية تتفاوت الخ وبين قوله المناسب
فصل طويل وكلام المصنف يوهم الاتصال بينهما فكان حق البيان أن يقول ثم قال والمناسب الخ (قوله
مسوقة لأجل موصوف غير مذكور) في موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشى في شرح
المفتاح عرضية أى مسوقة لأجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى أن فيه نوع تقصير لجواز أن تساق
الكناية لأجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذى
وأردت نفي الايمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذمين اه فهرى (قوله اذا قلت قولا
وأنت تعنيه) يعنى لا يكون القول مستعملا فيه وانما تعنيه من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به
(قوله فكانت أشرت به الخ) ففي المثال السابق أى المسلم الخ كانت أشرت به الى اثبات الاسلام لمن يتلك
الصفة وأردت نفي الاسلام عن المؤذى المعين اه سم وكتب أيضا قوله فكانت أشرت به الى جانب وأنت
تريد جانبا آخر الجانب المشارا اليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير بكان باعتبار أن
المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضضا مطلقا من غير
تقييد بكونها عرضية لوجود هذا المعنى في الجميع ويجب بانه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى
التعريض أتم حيث أشير بالكلام الى غير مذكور ولا مقدر فكان اطلاق اسم التعريض عليه أنسب
اه سم ملخصا (قوله ان كثرت الوسائط) بأن زادت على الواحدة كما في شرح المفتاح للسيد قاله في الأطول
(قوله ان قلت الوسائط) المراد بقلتها عدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلا كما نبه على ذلك الشارح
حيث جعل عريض القفا مثالا له وصرح به تفسير السيد الرمز بالكناية التي لا واسطة فيها أو فيها واسطة
واحدة وهذا يندفع ما يترأى من التناهي بين جعل الشارح هنا عريض القفا قليل الوسائط المشعر ذلك
بوجود الواسطة وجعله أياه فيما مر مما لا واسطة فيه اه ملخصا من الأطول والفهرى (قوله وعريض
الوسادة) هو أيضا كناية عن الابله لكن الانتقال منه الى الابله بواسطة فانه ينتقل منه الى عريض القفا
ومن عريض القفا الى الابله كما في المطول (قوله ثم قال) أى انتقل السكاكى من الكناية في التعريض الى

تحقيق

بالشفة أو الحجاب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلاخفاء) كما في قوله أو ما رأيت المجد التي رحله *
في آل طلحة ثم لم يتحول (الإيماء والإشارة ثم قال) السكاكى (والتعريض قد يكون مجازا كقولك أذيتني فستعرف

تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعدين البحتين والافلا تراخي بين كلامي السكاكي واعلم أن السكاكي
 بعد ما سمي أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تلك الأقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال
 واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فاذا قلت أذيتني فستعرف
 وأردت المخاطب ومع المخاطب انسان آخر معتمد على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا
 غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتكم والمراد بالتعريض
 ليس ما هو أحد الأقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو على ما قال الكشاف ان تذكر
 شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فكأنه امالة الكلام الى
 عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فافاد أنه لا يراد بالمعنى التعريض
 باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازا ولا
 كناية ولهذا ادرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم
 يقل وتارة يكون كناية وتارة يكون مجازا وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة السكاكي المصنف على ما هو
 ظاهر كلامه ظن أن اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي
 التنبيه على هذا بقسم التعريض اليها والى المجاز فاختصر كلام السكاكي فقال والتعريض قد يكون
 مجازا الخ وهو اختصار محتمل وقد نبه العلامة على مراد السكاكي حيث قال في شرحه معناه أن عبارة
 التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب
 في غير ما هي موضوعه وليس مجازا فلا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية
 كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراداً منه غير
 الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر انما حصل ما ذكره
 أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في أثناء تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الاثير
 ايضا بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريض بل يستفاد من عرض اللفظ وما يقضى منه العجب
 أنه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف وابن الاثير في هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم
 يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى أن يكون كلام يدل على معنى في دلالة صحيحة من غير
 أن يكون حقيقة في ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به
 المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه أن قولنا أذيتني فستعرف كلام دال على معنى بقصده
 تهديد المخاطب فان استعماته في تهديد المخاطب وغيره من المؤثرين فكناية وان أردت تهديد غير المخاطب
 بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء ما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح
 تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريض بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف أو اهانتة
 فانه افادة من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا على العقلة عن مستنبعات التراكيب اه أطول
 ببعض تلخيص وحذف وفي السيد نقلا عن صاحب الكشف مانعه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما
 وضع له فقط هو الحقيقة المجردة وية باله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ
 المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفي التعريض هما مقصودان الموضوع له من
 نفس اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية والمعرض به من السياق وفي الكناية العرضية يطلب مع المنكفي عنه
 معنى آخر فالاول منزلة الحقيقة في كونه مقصودا والثاني هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من
 السياق اه قال السيد وقيد أي صاحب الكشف الحقيقة بالمجردة أي المفردة احترازاً عن الكناية اذ قد
 تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضاً ونحو زارادته ثم قال وحاصله أن المعنى هو أن
 المعنى التعريض مقصود من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا فخاز أن يكون اللفظ مستعملا في معناه
 الحقيقي أو المجازي أو المنكفي عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر
 بطريق الامالة الى عرض والتعريض مجامع كلام من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية
 يطلب مع المنكفي عنه معنى آخر يريد أن الكناية اذا كانت تعريضية كانت كناية عن المعنى الأصلي
 والمنكفي عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المنكفي عنه ههنا منزلة المعنى

الحقيقي في كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وأريد به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذمين فالمعنى الأصلي هنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهذا هو المعنى المسكن عنه المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة الى المسكن عنه لا تكون تعريضا قطعيا والالزام أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ فيه وقد ظهر بطلانه وهذا كذا المجاز والحقيقة أيضا ثم قال واذا تقرر أن اللفظ بالقياس الى المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في تلك الامور فقول السكاكي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازا أو كناية وقد غفل عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة تبعالا اصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض به وان كان مقصودا أصليا الا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه انما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة الى أن قال بل أراد السكاكي ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية في أن يقصده المعنيان معا أحدهما باللفظ والاخر بالسياق وقد يكون على طريقة المجاز في أن يقصد به المعنى التعريض فقط والتشبيه على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله وأنت تريد بناء الخطاب) أي في آذيتني فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة لتريد (قوله وان أردت هـ) أي بناء الخطاب بقرينة قوله قبل وأنت تريد بناء الخطاب وظاهر استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو ممتنع عنده هؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى الحقيقي هنا لا انتقال الى غيره وان كان كل منهما مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك كما في سم وقال الفري لم يرد بما ذكره أنه يجوز ذلك أن تريد تارة بضمير الخطاب في آذيتني فستعرف غير الخطاب وحده فيكون مجازا وأن تريد به أخرى الخطاب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين الخطاب وغيره لزوم يعتبر في الكناية أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد الخطاب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فاذا أردت تهديد الخطاب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان أريد به تهديد غيره فقط كان مجازا هـ كذا اه وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل على ما قاله الفري (قوله أطبق) أي أجمع من قولهم أطبق القوم على الامر أجمعوا اه أطول (قوله أطبق البلاء) قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفة أجمع براد بالبلاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن أن يراد جميع البلاء ويجعل أجمع أهل السلفية بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول (قوله على أن المجاز الخ) يرد على كون المجاز يبلغ من الحقيقة أن منه المجاز الغير المفيد وهو لفظ المفيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما أريد بهذا القبول من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكما أن أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصده معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا أقيم مقام الشفة لم يقصده الا تلك الحقيقة أعني العضو المخصوص فلا يرتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يفيد مباغاة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها والمجاز الغير المفيد لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه أنه كدعوى الشيء بيينة فيجب أن يحمل المجاز على المجاز المفيد اه أطول مع بعض تلخيص (قوله أبلغ) يقال بناء أبلغ أي مبالغ فيه كثيرا فالمعنى أن المجاز والسكناية مما يبالغ فيه مبالغة أكثر حيث يبالغ في تقرير معنييهما وتحقيقهما فقوله أبلغ شاذ من وجهين أحدهما أنه أخذ من المزيد كقولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول والثاني تجاوزا والشاذ الثاني الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغيا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الأبلغ من البلاغة فيكون المعنى أن كلاما فيه كناية أو مجاز

وأنت تريد) بناء الخطاب (انسانا مع الخطاب دونه) أي لا تريد الخطاب ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا (وان أردت هـ) أي الخطاب وانسانا آخر معه (جميعا كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الأصلي (ولا بد فيهما) أي في الصورتين (من قرينة) دالة على أن المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع الخطاب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وتحقيق ذلك أن قولك آذيتني فستعرف كلام دال على تهديد الخطاب بسبب الايذاء ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الايذاء فان استعملته وأردت به تهديد الخطاب وغيره من المؤذنين كان كناية وان أردت به تهديد غير الخطاب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للخطاب في الايذاء ما تحقيقا وأما فرضا وتقدير امع قرينة دالة على عدم ارادة الخطاب كان مجازا * (فصل) * (أطبق البلاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح

أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون وجه الابلغة كونه أكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب
 البلاغة مطلقا بل في مقام يستدعي المبالغة فرب حقيقة أبلغ من مجاز لوقوعها في مقام لا يستدعي المبالغة
 اه أطول ولا يرد على أخذ أبلغ من المبالغة أن المجاز والكنية المفردين لا مبالغة فيهما في حد أنفسهما اذ ما
 يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لان الابلغة والمبالغة اذا نسبت الى الحقيقة أو المجاز أو الكنية
 فانما هو بملاحظة التركيب الذي تضمن ذلك أفاده سم (قوله لان الانتقال فيهما من المألوم) مبنى على
 مختار المصنف في الكنية لا على مختار السكاكي أن الانتقال في الكنية من المألوم اه يس وفيه أن المألوم
 بمعنى التابع فيكون هو المألوم كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لانها نوع من المجاز
 (أقول) بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطلاق بعد ذكر الاطلاق
 الاول انطوي بلائم كون التشبيه حقيقة برده ما حقق أن زيد كالبدرة عبارة عن كونه في غاية الحسن وان
 نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكنية الى المجاز اه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أي
 وقسم الابلغ أبلغ من غير الابلغ اه سم (قوله وليس معنى كون المجاز الخ) شروع في دفع اعتراض
 المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في
 كون المجاز والاستعارة والكنية أبلغ أن واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد
 خلافا بل لانه يفيد تأكيد كيد الاثبات المعنى لا يفيد خلافا فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت
 رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساوئه للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل
 الفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيد كيد الاثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد
 على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراء لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد تأكيد كيد الاثبات كثرة
 القرى لم يفدها الثاني واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه أن يكون في
 المشبه به أتم منه في المشبه وأظهره فقولنا رأيت أسدا يفيد للقرى شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا
 كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد له شجاعة الاسد فكيف يصح القول بأن
 ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافا ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب
 في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء ليس من الصور فهذا يتحقق في قولنا
 رأيت أسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد أو زائدا
 عليه في الشجاعة ولا يتحقق أيضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا هو من المصنف بل معنى كلام
 الشيخ أن شيئا من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت أسدا فهو
 لا يوجب أن يحصل له في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من أن
 الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنافاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي وقد
 بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري وحاصل جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الإيجاب الكلي ورفع
 الإيجاب الكلي لا ينافي الإيجاب الجزئي وان السبب في كل صورة تأكيد كيد الاثبات المعنى ورد السيد جواب
 الشارح بأن ما جل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيب لان ما انفاه الشيخ حيث ذهب الى انه ذهب اليه وهم
 حتى يدفع فان شيئا من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشجاعة أو أصل القرى مثلا في الواقع فكيف يتوهم
 إيجابه لزيادة فيهما بل نفي إيجابهما لثبوت الزيادة توهم إيجابهما لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن
 المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وأصاحب الأطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره (قوله أفاد
 تأكيد كيد الاثبات تلك المساواة) كأن وجهه أنه دل على اتحاد مع الاسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ
 من دلالة الحكم بالمساواة بينهما لاحتمال التفاوت وان المساواة باعتبار بعض الوجوه اه سم * هذا آخر
 ما كتبه استاذنا الصبان عليه محائب الرحمة والغفران * (الفن الثالث علم البديع) *
 أول من اخترع البديع ومما به هذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه وما جمع قبلي فنون
 البديع أحد ولا سبقني الى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين فن أحب أن يقتدى بنا
 ويقتصر على هذه الفنون فليفعل ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئا الى البديع وأزأى غير رأينا

لان الانتقال فيهما من المألوم
 المألوم الى اللازم فهو
 كدعوى الشيء ببينة) فان
 وجود المألوم يقتضي
 وجود اللازم لامتناع
 انفكاك المألوم عن لازمه
 (و) أطبقوا أيضا (على أن
 الاستعارة أبلغ من التشبيه
 لانها نوع من المجاز) وقد
 علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة
 وليس معنى كون المجاز
 والكنية أبلغ أن شيئا منهما
 يوجب أن يحصل في
 الواقع زيادة في المعنى
 لا توجد في الحقيقة والتصريح
 بل المراد أنه يفيد زيادة
 تأكيد الاثبات ويفهم من
 الاستعارة أن الوصف في
 المشبه بالغ حد الكمال كما
 في المشبه به وليس بقاصر
 فيه كما يفهم من التشبيه
 والمعنى لا يتغير حاله في نفسه
 بان يعبر عنه بعبارة أبلغ
 وهذا مراد الشيخ عبد
 القاهر بقوله ليست مزية
 قولنا رأيت أسدا على قولنا
 رأيت رجلا هو والاسد
 سواء في الشجاعة أن الاول
 أفاد زيادة في مساوئه للاسد
 في الشجاعة لم يفدها الثاني
 بل الفضيلة هي أن الاول
 أفاد تأكيد كيد الاثبات لتلك
 المساواة لم يفدها الثاني
 والله أعلم

كل القسم الثاني والمحمد لله
 على جزيل نواله والصلاة
 والسلام على سيدنا محمد
 وآله * (الفن الثالث
 علم البديع) *
 (وهو علم يعرف به وجوه
 تحسين الكلام)

فله اختياره قال الشيخ صفي الدين وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعا وعاصره قد اتمه بن جعفر الكاتب
فجمع منها عشرين نوعا وتوارد معه على سبعة منها وسلم له ثلاثة عشر فتكامل له ما ثلاثون نوعا ثم اقتضى
الناس به ما في التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين نوعا ثم جمع منها ابن
رشيق القبرواني مثلها وتلاه ما شرف الدين التيفاشي فبلغ بها السبعين ثم تصدى لها الشيخ زكي الدين بن أبي
الاصبع فأوصلها الى التسعين وأضاف اليها من مستخرجاته ثلاثين سلم له منها عشرون وباقيها مسبوق اليه
ومداخل عليه وذ كر ابن أبي الاصبع أنه لم يؤلف كتابه المسمى بالتحرير في هذا الفن الا بعد الوقوف على
أربعين كتابا في هذا الفن وعددها في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم أنواع
البديع على هذا الاسلوب البديع الشيخ صفي الدين الحلي حتى وقفت في ترجمة الشيخ علي بن عثمان بن
علي الاربلي الصوفي على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعا منه أولها
الجناس التام والمطرف وهو

بعض هذا الدلال والادلال * حال بالهجر والتجنب حالي

ثم قال في الجناس المصحف والمركب جرت اذ حرت ربيع قلبي واذلا * لي صبرا كثر من اذلال
فعلت أن الشيخ صفي الدين ليس أباعذرة هذا المرام ولا أول من اخترع نظم هذه الخواهر في نظام فإن الشيخ
الاربلي المذكور توفي قبل أن يولد الشيخ صفي الدين بسبع سنين وذلك أن وفاة الشيخ الاربلي المذكور في
سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صفي الدين في سنة سبع وسبعين وستمائة وأيضا الشيخ صفي الدين كان
معاصرا للشيخ محمد بن أحمد بن جابر الاندلسي الاعشى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العميان ولا أعلم
من السابق منهم الى نظم بديعية على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صفي الدين قد حاز قصبات السبق في
مضمار براعة هذا المطلوب اه من أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم قال ع ق والبديع في
اللغة الغريب من بدع الشيء بضم الدال اذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا
ومنه أبدع أي بشئ لم يتقدم له مثال ومنه اسمه تعالى البديع بمعنى المبدع أي الموجد للشيء بلا مثال تقدم
ولا يختص مادته بالله تعالى كما قيل اه (قوله أي يتصور) فهم العلامة الحفيد أنه تفسر لعلم فاعترض
بان العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلي وعلى القواعد وتصور تلك المعاني عبارة عن تعاريفها
وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلا فكيف يصح قوله أي يتصور
وأجاب بان العلم لا يختص باطلاقة على واحد من تلك الثلاث بل يطلق أيضا على التعاريف والحدود
ولا حاجة لذلك فان قوله أي يتصور تفسر لقوله يعرف وأما قوله علم فلم يفسره والانساب جملة على الملكة
كافي سم (قوله بقدر الطاقة) أشار به الى أن البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه) لعل فيه
إشارة الى أنه لا جهل في التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أنه يحتاج لقريظة الا أن يدعى شهرة وجوه
تحسين الكلام في ذلك المراد اه سم (قوله ما مر الخ) فتكون اضافة الوجوه الى تحسين الكلام اضافة
عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الوجه المشار اليها فيما تقدم وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه
قبولا بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيذا وبيانا لما تقدم ويحتمل
أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخلا في البلاغة أو خارجا عنها
وأخرج ما يدخل في الفنين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه ع ق (قوله بعد رعاية المطابقة) وهي المعبر
عنها بعلم المعاني وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهي المعبر عنها بعلم البيان (قوله أي الخلق عن التعقيد
المعنوي) كآته خص وضوح الدلالة بالخلق عن التعقيد المعنوي مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلق عن
التعقيد اللفظي أيضا لكون إشارة الى علم البيان على ما ذكره في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة
إشارة الى علم المعاني فيكون تنبيه على أن رتبة هذا العلم بعدهما اه سم وبعبارة أو ما الخلق عن التعقيد
اللفظي فداخل في قوله رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي تتوقف على الخلق عن
التعقيد اللفظي (قوله اثنتا عشر محسنة الخ) قال في المطول والا كانت كتعليق الدرر في أعتاق الختارير
(قوله والظرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أي فهو ظرف لقول الواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة
لا في الوجود فانه مقارن فيه وأما اذا جعل ظرفا مستقرا فالذي بعدهما هو الحصول فيقتضي أنه متأخر

أي يتصور معانيها ويعلم
أعدادها وتفصيلاتها بقدر
الطاقة والمراد بالوجوه
ما مر في قوله ويتبعها
وجوه آخر تورث الكلام
حسنا وقبولا وقوله (بعد
رعاية المطابقة لمقتضى
الحال و) رعاية (وضوح
الدلالة) أي الخلق عن
التعقيد المعنوي إشارة الى
أن هذه الوجوه اثنتا عشر
محسنة للكلام بعد رعاية
الأمرين والظرف أعني
قوله بعد رعاية متعلق
بقوله تحسين الكلام
(وهي) أي وجوه تحسين
الكلام (ضمير بان معنوي)
أي راجع الى تحسين
المعنى أولا وبالذات

عنهما في الوجود والتقدير على كون التحسين حاصلًا بعدهما (قوله وان كان بعضها قد يفيد تحسین اللفظ أيضا) أي ثانياً وبالتبع كما في المشاكلة اذهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير كقوله قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبعه * قلت اطلب نحو الى جنة وقيصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها في صحبته فاللفظ حسن لما فيه من ايهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصل جعل الخياطة كطبخ المطبوخ في اقتراحها لوقوعها في صحبته وكما في العكس كما يأتي في قوله عادات السادات عادات فان في اللفظ شبه المجانسة اللفظية لا اختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظي والغرض الاصل الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة اه ع ق (قوله كذلك) أي أولاً بالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسین المعنى أيضا اه سم وعبرة ع ق ولفظي أي منسوب الى اللفظ لان تحسین اللفظ بالذات وان تبع ذلك تحسین المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعاً وان شئت قلت في التحسين المعنوي أيضاً ان كونه بالذات معناه ان ذلك هو المقصود ويتبعه تحسین اللفظ دائماً لانه كلما أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه (قوله اما المعنوي) ذكر منه في هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعاً (قوله والالفاظ توابع) من حيث ان المعنى يستحضر أولاً ثم يؤتى باللفظ على طبقه وقوله وقوالها من حيث ان المعاني تلتقي منها وتنفهم منها (قوله المطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أي وضع رجله مكان يده وكونها من وجود التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه اه فزرى (قوله بين متضادين) هذا أخذ بالاقول كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والاقول المطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه فزرى (قوله أي معنيين الخ) لما كان يتوهم أنهم ما ضدان حقيقة ان وهما الامر ان اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك شرطاً قال المصنف أي معنيين الخ (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل في ذلك التقابل والتنافي اه ع ق وكان الاولى ان يقول ولو في الجملة بدليل قوله ولو في بعض الصور (قوله وتناف) تفسير (قوله ولو في بعض الصور) كما في الاعتباري فان التنافي باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقياً) كتقابل القدم والحدوث وقوله أو اعتباري كتقابل الاحياء والامانة فانهما لا يتقابلان الا باعتباري باعتبار بعض الصور وهو ان يتعلق الاحياء بحياة حرم في وقت والامانة باماتته في ذلك الوقت والافتقار بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اه ع ق وعبرة سم قوله أو اعتباري كاللتقابل بين الشئيين باعتبار المتعلق كالسكون وابتغاء الفضل كما يأتي كذا في السيرة وماي وقوله كما يأتي أي في شرح قول المصنف أشداء على الكفار من قول الشارح ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلاً للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اه (قوله وسواء كان) أي التقابل الحقيقي كافي ع ق فقوله وسواء راجع لقوله حقيقياً فقط لان الحقيقي يكون في الضدين والتقيضين وفي العدم والملكية وفي التضاد (قوله تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهم ما وجوديان وقوله أو تقابل الايجاب والسلب هو تقابل التقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم والملكية كتقابل النفي والاعمى والبصر وقوله أو تقابل التضاد كالتضاد كالتقابل الابوة والبنوة وبحث فيه السيد بانه ليس فيه مقابلة فهو انسب بأن يكون من باب مراعاة النظير وأجاب عبد الحكيم بأنه من باب مراعاة النظر من حيث تلازمه ما في الذهن والخارج ومن باب المطابقة من حيث أنهم لا يجتمعان في محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أي أو تقابل ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة كالتنين في قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا ناراً فان الغرق يستلزم الماء المشتمل على البرودة غالباً والنار مشتملة على الحرارة والبرودة والحرارة متقابلان وكالقرب والبعد الخاصين في اسمي الإشارة في قوله مها الوحش الا ان هاتاً أو ائس * قنا الخط الا ان تلك ذوايل

(قوله من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه أتم كيف والمتكلم كما جمع الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من السكامة وهذا أغرب من القسم الثاني ولانه أكثر دوراً على السنتهم يشهد بذلك أنه لم يهمل شيئاً من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا القسم واحد من أقسامه وقد حسم

وان كان بعضها قد يفيد تحسین اللفظ أيضا (و لفظي) أي راجع الى تحسین اللفظ كذلك (أما المعنوي) قدمه لان المقصود الاصل والغرض الاولى هو المعاني والالفاظ توابع وقوالها (فنه المطابقة وتسمى الطابق والتضاد أيضاً وهو الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة) أي يكون بينهما تقابل وتناف ولو في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتباري أو سواء كان تقابل التضاد أو تقابل الايجاب والسلب أو تقابل العدم والملكية أو تقابل التضاد أو ما يشبه شيئاً من ذلك (ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد)

من أنواع الكلمة (اسمين نحو وحسبهم ٢١٦ أبقاظا وهم رقود أو فعلين نحو يحيى ويميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت)

فإن في اللام معنى الانتفاع
وفي على معنى التضمر رأى
لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر
بمعصيتها غيرها (أو من
نوعين نحو أو من كان ميتا
فأحييناه) فإنه قد اعتبر
في الأحياء معنى الحياة
والموت والحياة مما يتقابلان
وقد دل على الأول بالاسم
وعلى الثاني بالفعل (وهو)
أي الطبايق (ضربان
طبايق الإيجاب كما مر
وطبايق السلب) وهو أن
يجمع بين فعلين مصدر واحد
أحدهما مثبت والآخر
منفي أو أحدهما أمر
والآخر نهي فالأول (نحو
ولكن أكثر الناس
لا يعلمون يعلمون) ظاهر من
الحياة الدنيا (و) الثاني
(نحو فلا تخشوا الناس
واخشوني ومن الطبايق)
ما سماه بعضهم تديجاً من
دج المطر الأرض زيتها
وفسره بان يذكرفي معنى
من المدح أو غيره ألوان
لقصد الكناية أو التورية
وإراد بالألوان ما فوق الواحد
بقرينة الأمثلة فتدريج
الكناية (نحو قوله تردى)
من تردى الثوب أخذته
رداء (ثياب الموت جرافاً
أتى بها) أي لتلك الثياب
(الليل الأوهى من سندس
خضر) يعني ارتدى الثياب
الملطخة بالدم فلم ينقض
يوم قتله ولم يدخل في ليته
الأوقد صارت الثياب من

الشارح بأنه لا يوجد إلا هو اه أطول (قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله أبقاظا)
جمع يفظ كتنكف أو كعضد يعني يقظان (قوله وهم رقود) أي نيام جمع راقد فإن اليقظة تشتمل على
الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فيهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار
نفسهما لأن اليقظة عرض يقتضي الإدراك بالحواس والنوم عرض يمنع الإدراك وقد دل على كل منهما
بالاسم (قوله يحيى ويميت) فإن الأحياء والأماة ولو صح اجتماعهما في ذات الحي والميت بين متعلقيهما
العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري وكأنه لم يجعلهما
من المحققين لا في لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف المحقق كما يأتي اه ع ق (قوله لها
ما كسبت وعليها ما اكتسبت) أي للنفس جزاء وثواب ما كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما كسبته
من المعاصي قال الفهرزي قال ابن الحاجب ما معناه أن الآية تدل على زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده
بشيئهم على الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر إلا بعد الأعمال والتصرف اه (قوله فإن اللام الخ) لأن
اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل أو الثقل المؤذن بالتضرر فصار
تقابلهما كتقابل النفع والضرر وهما ضدان وبين ذلك لما في تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله
فإن التقابل فيه ظاهر فالزم بينه (قوله أي لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور
والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمره الطاعة لا بنفسها (قوله ميتا) أي ضالاً فأحييناه
أي هديناه (قوله والموت) أي المعتبر في ميتا (قوله مما يتقابلان) وهو من تقابل التضاد أن جعل الموت
وجودياً ومن تقابل العدم والملكة أن جعل الموت عدمياً أي عدم الحياة (قوله كما مر) أي من الأمثلة
(قوله فعلى مصدر واحد) الفعلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الإيجاب
والسلب قال سم ظاهر التقييد به إخراج غير الفعلين وفعل المصدرين فليراجع اه (قوله لا يعلمون)
أي الأمر الآخر ويعلمون أي الأمر الذي هو وحيث تدفالتنافي بحسب الظاهر أي بالنظر للفعلين في حد
ذاتهما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده وقوله ظاهراً من الحياة الدنيا أي ظاهراً في الحياة
الدنيا ويغفلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة فن بيانية أو يعلمون ظاهر الحياة الدنيا التي هي
وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذي هو الحياة الأبدية لأنها مزرعة لا آخرة فن ابتدائية (قوله فلا
تخشوا الناس واخشوني) نهي للحكام أن يخشوا غير الله في حكوماتهم ويبداهنوا فيها خشية ظالم أو
مراقبة كبير اه أطول (قوله تديجاً) بالدال المهملة والجيم من الدياج اه حفيد (قوله أو غيره)
كالرءاء والنزول (قوله لقصد الكناية أو التورية) أي بالكلام المشتمل على الألوان بخلاف ما إذا قصد المعنى
الحقيقي فلا يكون من المحسنات لأن الحقيقة بقصد منها المعنى الأصلي وأما إذا قصد المعنى المجازي فلا
يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية (قوله وأراد) أي ذلك البعض (قوله بقرينة الأمثلة) كالأمثلة
الأول (قوله نحو قوله) أي قول أبي تمام يرقى أبانهم شل محمد بن حميد حين استشهد وقبله

غزاة غزوة والحمد تسبح رداً * فلم ينصرف إلا أو كفاًه الآخر
كأن بني نيهان يوم وقاه * نجوم سما زال من بيننا البدر
وقد كانت البيض القواضب في الوغى * قواطع فهي الآن من بعده بتر

وبعده

(قوله تردى) أي لبس وقوله ثياب الموت أي ثياب الحرب وجراجال من ثياب وهي حال مقدرة إذ لا حرة
حين اللبس لتأخر تلطيخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظر والظاهر أن المراد بثياب الموت الثياب
التي كفن بها اه وفيه أنه يكفن في الثياب التي مات فيها وهو كان لا لبس لها قبل حصول الدم (قوله من
سندس) هو مارق من الديباج (قوله خضر) خبر بعد خبر لأن القصيدة مضمومة الروي كما سبق بيانه (قوله
وقصد بالاول) هو ارتدى بالثياب جراً وقوله وبالثاني هو قوله الأوهى الخ (قوله كقول الحريري) أي في
المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله فذا غير) أي فن حين متعلق بقوله اسود بعده أي اسود

مد

سندس خضر من ثياب الجنة وقد جمع بين الحرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن
دخول الجنة وتديج التورية كقول الحريري فذا غير

مذايح (قوله العيش الاخضر) وصف العيش بالاخضر كناية عن طيبه ونعمته وكما له فيكون كناية
عن لازمه لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعمته فيكون كناية عن لازمه في الجملة الذي هو
الطيب والحسن والكمال والاغبار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه في حال التلف لان اغبار
النبات والمكان يدل على التغير والناثية فيكون كناية عن معنى هذا اللازم وقوله وازور أي بعد وأعرض
ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه وقوله الابيض كناية عن السرور فيه (قوله فودي) بفتح الفاء
وسكون الواو وهو شعر جانب الرأس مما يلي الاذن وايضا ض الشعر كناية عن كثرة الدم والحزن أو أريد
به الحقيقة وقوله رثي أي رقي وعطف على وقوله العدو والازرق أي شديد العداوة وأراد به الروم وهم
أعداء العرب وقوله فياحبذا الموت الاجر يا فيه زائدة للتنبيه لا للتداه أي فيانعم الموت الاجر اذا أتى اليه
والموت الاجر الشديد ومنه الحسن أجزأي من أحب الحسن أحمّل المشقة في الحديث كذا اذا أجز
البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن أحداً أقرب الى العدو ومنه وقيل معنى الموت الاجر
القتل سمي أجزاً فيه من الدم وهو الاظهر من مقصد الحرير لأنه علق غيره من الصفات باللون مثل
العدو والازرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الاجر وقال أبو عبيدة الموت الاجر أن يتغير بصر الرجل
من الهول فيرى الدنيا في عينه جراً وسوداء الموت الاجر هو الموت جو عالاته يغير في عينه كل شيء والموت
الاسود هو الموت في غمة الماء والموت الابيض هو موت العافية اه من عرق ومن الشربشي شارح
المقامات وغيرهما (قوله انسان له صفرة) ورد أن الصفرة جمال أهل الجنة فليست مذمومة كما قد يتوهم
لان فيها جرة وبياضا وهو معنى الذهبي (قوله فيكون تورية) لانها كما يأتي أن يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعضهما البعيد اه سم أي وباقي الألوان كنيات (قوله لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية) أي
بل قد يجمع الألوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا (قوله ويلحق به أي بالطباق) أي فما كان التقابل
فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهما باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيق وأما اذا كان
التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهما بواسطة كان ملحقاً بالطباق قال الفسري قيل لا وجه للاحاق هذا
النوع بالطباق لأنه داخل في تعريفه لان منافي اللازم منافي المألوم فبين المذكورين تناف في الجملة
فيكون طباقاً للاحقابه وقد يجب عنه بأن معنى قوله في الجملة بوجه مالم وجوه التقابل الأربعة وهذا
الامر ليس كذلك اذا التقابل الذي فيه ليس تقابلين عينيهما بل بين أحدهما ومألوم الآخر فيكون ملحقاً
بالطباق بهذا الوجه وأنت خبير بأن هذا الجواب إنما يدفع الاعتراض عن المصنف وأما عن الشارح فلا
لأنه عمم التقابل في الجملة غير الأربعة فتأمل اه وقوله وأما عن الشارح فلا لأنه الخ أي لأنه قال أو ما يشبه
شيئاً من ذلك قال سم أقول قول الشارح أو ما يشبه شيئاً من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشمل مثل
هذا اه أي فيندفع الاعتراض عنه أيضاً تأمل (قوله يتعلق أحدهما) كالرجعة في المثال وقوله نوع يتعلق
مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسب للسببية فانه الموافق للمثال (قوله مسببة عن اللين) اذا اللين في
الانسان كيفية قلبية تقتضي الانعطاف المستحقة وذلك الانعطاف هو الرجعة فهي مسببة عن السكينة
(قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر به فارق ما قبله (قوله نحو قوله) أي
قول دعبل بكسر الدال وسكون العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خزاعي رافضى قال صحت باسمي
في أذن مصرع ثلاث مرات فشني وأصل الدعبل الناقة المستنة وقبل هذا البيت

ياسلم ما بالشيب منقصة * لا سوقة يتيق ولا ملسكا

(قوله لا تعجب الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تردى الخ أن المقابلة ثم بين ما أريد باللفظ من
الجمرة والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا ليست باعتبار ما أريد باللفظ
ان لم يرد هنا بضمك حقيقة التحريك بل الظهور بل باعتبار المعنى الحقيقي الذي لم يرد باللفظ اه سم
(قوله سلم) مرخم سلمى (قوله فيكي ذلك الرجل) أي بتذكير الموت أو التأسف على زمان الشباب
اه أطول (قوله عبر عنه بالضحك) أي على سبيل المجاز المرسل لان الضحك يلزمه عادة اظهور
أي ظهور الاسنان فعبر به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تسمية المجاز المرسل

العيش الاخضر وازور
المحبوب الاصفر اسود يوحى
الابيض وابيض فودي
الاسود حتى رثي العدو
الازرق فياحبذا الموت
الاجر فاما معنى القريب
للمحبوب الاصفر انسان
له صفرة والبعيد الذهب
وهو المراد ههنا فيكون
تورية وجمع الألوان لقصد
التورية لا يقتضي أن
يكون في كل لون تورية
كما توهمه البعض (ويلحق
به) أي بالطباق شيئاً
أحدهما الجمع بين
معنيين يتعلق أحدهما
بما يقابل الآخر نوع
تعلق مثل السببية واللازم
(نحو أشداه على السكفار
رجاء بينهم فان الرجعة)
وان لم تكن مقابلة للشدة
لكنها (مسببة عن اللين)
الذي هو ضد الشدة (و)
الثاني الجمع بين معنيين
غير متقابلين غير عنهما
بلفظين يتقابل معناه
الحقيقيان (نحو قوله لا
تعجب ياسلم من رجل)
يريد نفسه (فحك المشيب
برأسه) أي ظهر ظهوراً تاماً
(فيكي) ذلك الرجل فظهر
المشيب لا يقابل البكاء الا
أنه قد عبر عنه بالضحك
الذي معناه الحقيقي مقابل
البكاء (ويسمى الثاني

قد ذكرنا بلفظين يوهمان
التضاد نظرا إلى الظاهر
(ودخل فيه) أي في الطباق
بالتفسير الذي سبق (ما
يختص باسم المقابلة) وإن
جعل السكاكي وغيره قسما
برأسه من المحسنات المعنوية
(وهو أن يؤتى بمعنيين
متوافقين أو أكثر ثم
يؤتى بما يقابل ذلك)
المذكور من المعنيين
المتوافقين أو المعاني
المتوافقة (على الترتيب)
ويدخل في الطباق لأنه
جمع بين معنيين متقابلين
في الجملة (والمراد بالتوافق
خلاف التقابل) حتى
لا يشترط أن يكونا متناسبين
أو متماثلين فمقابلة الاثنين
بالأثنين (نحو فليضحكوا
قليلًا وليسكوا كثيرا) أتى
بالضخ والخفة المتوافقين
ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين
لهما (و) مقابلة الثلاثة
بالثلاثة (نحو قوله ما أحسن
الدين والدينا إذا اجتمعنا *
وأقبح الكفر والأفلاس
بالرجل) أتى بالحسن
والدين والغنى ثم بما يقابلها
من القبح والكفر والأفلاس
على الترتيب (و) مقابلة
الأربعة بالأربعة (نحو
فأما من أعطى واتقى وصدق
بالحسنى فسنيسره لليسرى
وأما من بخل واستغنى
وكذب بالحسنى فسنيسره
للعسرى) والتقابل بين
الجميع ظاهر الابتناء
والاستغناء فبينه بقوله
(والمراد باستغنى

(قوله إيهام التضاد) أي فهو معنوي باعتبار إيهام الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع في اللفظ فيكون
لفظيا (قوله ودخل فيه أي في الطباق الخ) قال العلامة الحفيدة كمن أن يقال أنه داخل في مراعاة
النظر بل الأظهر أن المطابقة إنما هي جمع الضدين والمراعاة جمع الأشياء المتناسبة المتوافقة وأما
المقابلة فهي المركب منهما فهي أخص من كل منهما بحسب التحقيق لا الجمل اه وإنما أخو المقابلة
الداخل في الطباق عن المحقق به مع أن المتبادر ذكر الداخل قبل المحقق للخلاف في هذا الداخل هل هو
من الطباق أولا والاتفاق على المحقق به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذي
سبق) وهو الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة اه جربي (قوله باسم المقابلة)
الاضافة بيانية (قوله وإن جعله السكاكي الخ) الواو للعالم أي فهذا الجعل غفلة منه (قوله قسما
برأسه) أي مستقبلا والاحسن ما صنعه السكاكي لأن الطباق لا بد فيه من حصول التوافق ولذا سمي
بالطباق والمقابلة موجبة للتنافي بعد التوافق فالأنسب أن يجعل قسما برأسه لأن حقيقة كل مباينة
للأخرى أفاده عبد الحكيم (قوله ثم يؤتى بما يقابل ذلك) هذا الجمل الإدخال (قوله على الترتيب)
بأن يؤتى بما يقابل الأول أولا وبما يقابل الثاني ثانيا وهكذا اه سم (قوله في الجملة) أي من غير
تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لأن ذلك لا يشترط في الطباق حتى يخرج
المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل) أي عدم التنافي وليس
المراد به ما اتفقا ماصدا قاله وهو ما حتى يقصر على التماثلين ولما كان بينهما ما مناسبة وان اختلفا
ما صدقا ومفهوما حتى يقصر على المتناسبين بل المراد ما ذكر في شمل التماثلين والمتناسبين والخلافين
كالإنسان والطائر (قوله متناسبين) أي بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدا ومفهوما كالشمس والقمر
والعبد والفقير وقوله أو متماثلين أي في أصل الحقيقة وان اختلفا ماصدا ومفهوما فقط كالنفس وقائم
(قوله نحو قوله) أي قول أبي دلالة بضم الدال المهملة زنديب النون ابن الجون كان صاحب نوادر ومخ
فاسد الدين ردى المذهب وحكاياته مشهورة في كتب الأدب (قوله إذا اجتمعنا) أي بالرجل وقوله
بالرجل أي إذا اجتمعنا بالرجل في البيت احتبالت والرجل وصف طردى ولو قال بالبشر لكان أعم ليشمل
المرأة وعبارة الأطول وذكر الرجل تغليب أو خبث المرأة مع لوم بطريق الأولى لأنه إذا لم يدفع قبح الكفر
والأفلاس كمال الرجال بر جوليته كيف يدفعه نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أي
المعسر عنه بالدنيا اه سم (قوله ومقابلة الأربعة بالأربعة الخ) قال الفري في بحث فانه فات
في الآية قسم الرابع لأن لفظة فسنيسره تكررت في الآيتين ولم تختلف فقامت مقابلة الأربعة
بالأربعة ويحتمل أن يكون فسنيسره في معنى فسنيسره لأنه إذا تيسر تيسره كان معسرا لكان ذلك غير
صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سنقله عن الأيضاح هذا وقد ذكر
الواحد من مقابلة الخمسة بالخمس بيت المتنبي

أزورهم وسواد الليل يشفع لي * وأنتني وبياض الصبح يغري

وفيه نظر لأن لي وبياض الليل يشفع ويغري فهم من تمامها بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت والمقابلة إنما تكون بين المستقلين كذا في الأيضاح وأما مقابلة الستة بالستة فنه قول
غيره

على رأس حجاج عزيزينه * وفي رجل عبد قيد ذل يشينه

قال الصفدي في شرح الألفية هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى اه (قوله فأما من أعطى) أي حق الله
واتقى أي الله وقوله بالحسنى أي بالكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد أو بالخصلة الحسنى وهي الإيمان أو بالملة
الحسنى وهي ملة الإسلام وقوله فسنيسره أي نهيته واليسرى الجنة (قوله وأما من بخل) أي بالنفقة في الخير
واستغنى عن ثواب الله عز وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار قيل نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله
عنه اشترى بلال من أمية بن خلف ببردة وعشرة أواق فأعتقه فأنزله الله تعالى والليل إذا يغشى إلى قوله أن
سعيكم لشيء سعي أبي بكر وأميه اه بغوى اه سم (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) لا يبعد أن المقابلة الرابعة
بين مجموع سنيسره لليسرى ومجموع سنيسره للعسرى لا بين الجزأين الأولين منهما لاتحادهما وعدم المقابلة

استغنى بشهوات الدنيا عن

الاستغناء مستتبع العلم الاتقان

ولا بين المجرورين في الجزأين الثابتين لما نقل عن الأيضاح أنها انما تكون بين المستقلين وبما ذكرنا
يندفع بحث الفري فراجعهم من كلامه أن المستقل مالا يكون تمام الغيرة كأن يكون الحرف صلة
لغيره فراجعهم اه سم وقوله وبما ذكرنا يندفع بحث الفري أي في الآية بأنها ليست من مقابلة الأربع
بالأربع وقد قدمنا عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد في الشيء وعن الشيء إذا رغب عنه ولم يردده ومن
فرق بينهما فقد أخطأ كذا في المغرب اه حفيد أي وليس المراد به كثرة المال (قوله بشهوات الدنيا) أي
المحرمة (قوله مستتبعا) أي مستلزما (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق
أحدهما بما يقابل الآخر نوعا وتعلقا وحينئذ فعل الآية من الطباق الحقيقي أي المقابلة نظرا للغالب أي
فلا يهمن من الملتقى بالطباق باعتبار استغنى وانق من الطباق أي المقابلة باعتبار الثلاثة (قوله من قبيل
قوله تعالى أشد الخ) لكن بين الآية فرق وهو أن الأولى أقيم فيها المسبب وهو الرجة مقام السبب وهو
اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو استغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الأولى (قوله وضد ما
الأولى أن يزيد أو أضدادهما بضمير الجماعة لاجل قوله أو أكثر وفي بعض النسخ أو أضدادهما بضمير التثنية
(قوله وإذا شرط ههنا أمر) أي اعتبر فيه قيد اه عبد الحكيم وعبارة عرق المراد بالشرط ههنا ما يجمع فيه
المتوافقان أو المتوافقات لا الشرط المعروف لأن التيسير والتعسير المثل بهما لذلك ليسا شرطين وحاصله
أن شرط المقابلة أن يذكروا طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات أن تذكر مقابلة كذلك في
الطرف الآخر وفي التعبير عما يشترك فيه المتوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء اه (قوله وإذا
شرط الخ) وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في الثاني كما في قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله
ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) وهو ألا يفرق بل الظاهر أنه مبني على الاجتماع إذا افلاس مع
الاسلام ليس قبيحا فضلا عن كونه غاية في القبح (قوله وما يناسبه) أعني من أن يكون واحدا أو متعددا
(قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما يجمع من واحد أو واحد لصحبه في ادراك أو لمناسبة في شئ أو لترتب
بعض على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه
سمى مراعاة النظر اه ع (قوله أن يكون كل منهما مقابلا لا آخر) أي متافيا لأنه تقدم أن المراد
بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أي الجمع
لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أي فهم امتناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون
كل جسمان نورانيا سماويا (قوله بحسبان) أي يجريان في بروجهما بمقادير معلومة فالشمس تقطع
الغلك في سنة والقمر يقطعه في شهر فهو أسرع سيرهما (قوله جمع بين أمرين) لا حاجة له مع قوله
قيد يكون بالجمع بين أمرين فهوتا كيدله (قوله ونحو قوله) أي المجتزئ وقوله في صفة الأبل أي
بالهزال والضعف (قوله جمع قوس) فإن قلت فعل يجمع على فعول كفلس يجمع على فلوس قلت هو
كذلك إلا أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا أضل قسي قوس فكرر هو اجتماع ضميتين وواو في مقدموا السين
على الواو في فليل قسو وفوقعت الواو متطرفة فقلبت ياء فليل قسوى اجتمعت الواو والياء وسبقت
أحدهما بالساكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قلبت
ضمة القاف كسرة لغير الانتقال من الضمة إلى الكسرة هذا ملخص ما في الفري (قوله المعطافات) وصف
كاشف لأن القوس لا تكون إلا كذلك اه ع (قوله المنخيات) من الانحناء قال في المطول من عطف
العود وعطفه حناه اه سم وقوله من عطف أي بالتشديد وقوله وعطفه أي بالتخفيف أو بالعكس (قوله
بل الاسهم) أي بل هي كالاسهم وبل اضرب عن تشبيه الأبل بالقسي وقوله بل الأوتار اضرب عن هذا
التشبيه الثاني ووجه التشبيه في الأخير هو الاستواء لأن الاسـ متواء في الوتر كالأوتار وهذا اضرب
إليه قال الحفيد ومحصل معنى البيت أن الأبل المهازبل في شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسي بل
أدق منها وهي الاسهم المنخوة بل أدق وهي الأوتار أفاده سم (قوله مبرية) وصف كاشف (قوله
منخوة) من براهنته اه سم (قوله بل الأوتار) أي بل هي كالأوتار فهي هزيلة جدا (قوله جمع وتر)
(قوله في صفة الأبل) (كالقسي) (جمع قوس) (المعطافات) (المنخيات) (بل الاسهم) (جمع سهم) (مبرية)

وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو تدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك الابصار والخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان المدرك للشيء يكون خبيراً عالمياً (ويخلق بها) أي بمراعاة النظر ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا (نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أي النباتات الذي ينجم أي يظهر من الارض لاساق له كالقنبول (والشجر) الذي له ساق (يسجدان) أي يتقادان لله تعالى فيما خلقه فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ويسمى ايهام التناسب) بمثل ما مر في ايهام التضاد (ومنه) أي من المعنوي (الارصاد) وهو نصب الرقيب في الطريق (ويسميه بعضهم التسهم) ويرد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة هي في النثر منزلة البيت من النظم فقوله هو بطبع الاسماع بنحو اهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر الوعظ اسماع الموعظة على وجه محرك للمقصود (قوله بزواجر وعظه) أي بالزواجر من وعظه أي بالامور المانعة للسمع مما لا ينبغي ان يرتكب (قوله في الاصل) أي الثاني والا فالاصل الاول احدي فقار الظهر (قوله على شكل فقرة الظهر) أي فيكون اطلاقها على فقرة النثر مجازاً مرسلاً واستعارة وقوله في الاصل يشعر بذلك فقول سم فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهر محل نظرها (يس) (قوله ما يدل عليه) أي على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الزواجر والمتوقف على معرفة الروي هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته كما في الآية التي ذكرها الشارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شأن بالدلالة على المادة لا تتوقف على معرفة حرف في الاصل حل يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو) من (البيت ما يدل عليه) أي على العجز وهو

هو الخط الجامع بين طرفي القوس (قوله جعاين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينهما فان كلام من السهم والوتر له تعلق بالقوس اه سم (قوله ما يسميه) أي قسم يسميه الخ (قوله وهو ان يختم الكلام) أي كان جملة أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كان يكون عليه كما في الآية أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك قال الفري لوقال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اه (قوله بما يناسب ابتداءه) فهو اخص من مراعاة النظر لانها تجمع بين متناسبين مطلقاً أي كانا في الابتداء أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما في الابتداء والا آخر في الانتهاء وهذا الجمع بين متناسبين أحدهما في الابتداء والا آخر في الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك الابصار) أي باعتبار المتبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفاء وان كان ذلك محالاً في حقه تعالى اذ اللطيف في حقه تعالى في الرقيق بعباده الرؤف بهم وعبارة الفري قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس مراد ههنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة اه (قوله ان يجمع بين معنيين غير متناسبين) أي لعدم وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أو عليه مثلاً (قوله وان لم يكونا مقصودين) أي بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن لا يقصد واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصوداً دون الآخر كما في هذا المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) بمثل ذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة إلى الشجر مراعاة النظر وبالنسبة إلى الشمس والقمر ايهامها (قوله ينجم) بفتح الياء النحسية (قوله يتقادان لله) فالسجود مجاز عن الاتقياء وقوله فيما خلقه أي من الانتفاع بهما (قوله ويسمى ايهام التناسب) أي فنسبته للمراعاة كنسبة ايهام التضاد للطباق (قوله بمثل ما مر في ايهام التضاد) أي بوجه بتوجيه بمثل الذي وجه به ايهام التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرنا بلفظين يوهمان التضاد فيقال ههنا لان المعنيين عبر عنهم بلفظين يوهمان التناسب (قوله نصب الرقيب في الطريق) أي ليبدل عليه أو على من يأتي منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شر أو لا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاح ظاهرة لان ما قبل العجز يدل عليه فهو كالرقيب عليه اه (قوله التسهم) هو جعل البرد داخل طوط كأن فيه سهماً قال عرق وجه تسميته تسهمياً ان ما وضع كذلك من يد في البيت أو الفقرة ملازم له ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب الزينة فيه لتزيينه اه (قوله ويرد مسهم الخ) أي وهو مأخوذ من البرد المسهم لان الايات والقرآن متساوية المقدار غالباً فهي كالخطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الهمزة وفتحها كما في الاطول (قوله بمنزلة البيت) أي شطره في وجوب رعاية الروي فيهما الا ان الفقرة لا تسمى فقرة بدون أخرى والبيت يسمى بيتاً بدون آخر (قوله فقوله) أي الخريرى في المقامة الاولى مبتدأ خبره فقرة (قوله هو) أي أبو زيد السروجي وقوله بطبع الاسماع أي يصوغ الفقرة وقوله بنحو اهر لفظه أي بلفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع بزواجر الوعظ اسماع الموعظة على وجه محرك للمقصود (قوله بزواجر وعظه) أي بالزواجر من وعظه أي بالامور المانعة للسمع مما لا ينبغي ان يرتكب (قوله في الاصل) أي الثاني والا فالاصل الاول احدي فقار الظهر (قوله على شكل فقرة الظهر) أي فيكون اطلاقها على فقرة النثر مجازاً مرسلاً واستعارة وقوله في الاصل يشعر بذلك فقول سم فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهر محل نظرها (يس) (قوله ما يدل عليه) أي على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الزواجر والمتوقف على معرفة الروي هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته كما في الآية التي ذكرها الشارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شأن بالدلالة على المادة لا تتوقف على معرفة حرف في الاصل حل يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو) من (البيت ما يدل عليه) أي على العجز وهو

الروي الذي يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ الذي تؤدي به تلك المادة وتحقق به الفقرة باعتبار آخره
 كيطلمون في الآية وهذا غرض المصنف من قوله إذا عرف الروي اهـ (قوله آخر كلمة) أي الكلمة الأخيرة
 (قوله إذا عرف الروي) أي السابق مع ما يلزمه من الحرف الذي قبله (قوله فاعل) أي نائب فاعل
 لأنهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله ما لا يعرف به العجز) أي صورته أي ولو فرضا كافي الآية
 (قوله كافي قوله تعالى وما كان الناس إلخ) أي ولو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروي والافتقار إلى معرفة
 فيها حرف الروي ويدل على ذلك عبارة البعقوبي وإن كان ظاهر كلام الشارح خلافه وعبارته ومن أجل
 أن الشرط هو أن يجعل هنالك ما يفهم العجز مع الحاجة إلى معرفة الروي كان من الارصاد قوله تعالى وما
 كان الناس الآية فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروي وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك قبل
 هذه الآية وفيما بعدها ولولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا بطابق قوله فاختلّفوا اهـ (قوله
 نحو وما كان الله ليظلمهم) التلاوة في أول سورة الروم وفي التوبة فما كان بالفاء (قوله ليظلمهم) هذا هو
 الارصاد فهو يدل على مادة العجز ويعين كون المادة التي من الظلم محتومة بنون بعد واو معرفة الروي فيما
 قبل الآية (قوله نحو قوله) أي قول عمرو بن معد يكرب اهـ مطول (قوله إذا لم تستطع) هو الارصاد
 لدلالته على تستطيع الذي هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنه إذا وجد علاقة بين الشيء وذلك الغير
 كافي قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فتلك المشاكلة مجازتان السبئية الأولى عبارة عن المعصية والثانية
 عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فاطلق السبب وأراد المسبب وهو الجزاء وأما إذا لم يكن هناك
 علاقة كافي قول الشاعر * قلت اطحوا لي حبة وقيصا * فإنه ليس هناك علاقة بين الطبخ والخباطة
 فلم يست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصرهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الاحقيقة أو مجازا
 أو كناية قال الشارح في شرح المفتاح ولا يحمص عن هذا الاشكال إلا بأن يلتزم أن هذا النوع من المشاكلة
 خارج عن الحصر أو يقال إن الوقوع في المحبة هو العلاقة فيكون مجازا ورد عبد الحميد بأميرين الأول
 أن جعل ذلك الوقوع علاقة ينافي عدده من المحسنات البديعية فكان عليهم أن يذكروا في فن البيان
 الأمر الثاني أنهم قالوا لا بد في المجاز من اللزوم ولولا ذلك لا بد من هذه المثابة فالمتعين هو الأول وهو أنه قسم
 رابع خارج عن الحصر قال الفري فان قيل كان ينبغي أن يذكروا المشاكلة في القسم الثاني أي اللفظي
 لأنها تتعلق باللفظ أجيب بأنها إنما صوحت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب
 الكشف بالمطابقة والمقابلة في قوله أن الله لا يستحي الآية اهـ وأجيب أيضا بأن المقصود أولا وبالذات هو
 المعنى لأن فيها ذكر معنى بلفظ غيره وإن كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى إلا أن هذا تابع كإدخاله عبارة
 عن (قوله وهي ذكر الشيء) أي المعنى كالحبابة (قوله لوقوعه في محبته) فان قلت الوقوع في محبته
 متأخر عن الذكر فكيف يكون علة للذكر قلت المراد بالوقوع في المحبة قصد المتكلم الوقوع في المحبة
 والقصد مقدم على الذكر (قوله تحقيقا) أي بأن ذكر هذا الشيء عند ذكر الغير وقوله أو تقديرا أي بأن
 ذكر الشيء عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدر أو المقدر كالمذكور (قوله تحقيقا)
 كما لو قال أسقيك ماء فقلت بل أسقي طعاما أي أطعمني طعاما وقوله تقديرا كما لو رأيت انسانا يغرس شجرا
 فقلت لا تجر أغرس إلى الكرام كهذا أي اصنع المعروف إلى الكرام فكانت قلت هذا يغرس الاشجار
 فأغرس أنت الاحسان مثله (قوله أي وقوع الخ) دفع به ما يتوهم أن تحقيقا راجع للذكر (قوله اقترح شيئا)
 أي اطلب شيئا من المطبوخات طلبا الزاميا (قوله إذا سألته) أي تقول ذلك إذا سألته الخ (قوله من غير روية)
 أي تأمل في حال المسؤل (قوله وطلبت الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أي الإلزام وقوله والتكليف
 تفسير (قوله وجعله) مبتدأ خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أي حصله وأوجده أولا (قوله غير مناسب
 على ما لا يخفى) أي لأن قوله نجد لك طبقه مناف له إذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيئا وأوجده نجد
 لك طبقه ولا معنى لإيجاد المطبوخ ليطبخ وإن جل على معنى أوجده أصله ليطبخ نأفاه السباق أيضا لأن المراد
 اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعطاء وليس المراد أن تنابط طعام تطبخه لك وقال سم لأنه حينئذ
 بمنزلة أفعل شيئا تفعله أي ذلك الشيء الذي فعلته لك ولا معنى له اهـ (قوله نجد) مضارع متكلم اهـ

عرف متعلق بقوله يدل
 والروي الحرف الذي بني
 عليه أو آخر الآيات أو الفقر
 ووجب تكرره في كل منها
 وقيد بقوله إذا عرف الروي
 لأن من الارصاد ما لا يعرف
 به العجز لعدم معرفة حرف
 الروي كافي قوله تعالى
 وما كان الناس الأمة
 واحدة فاختلّفوا ولولا كلمة
 سبقت من ربك لقضى
 بينهم فيما هم فيه يختلفون
 فلم يعرف أن حرف الروي
 هو النون لربما توهم أن
 العجز هنا فيما هم فيه
 يختلفون أو فيما اختلفوا
 فيه فالارصاد في الفقرة
 (نحو وما كان الله ليظلمهم
 ولكن كانوا أنفسهم يظلمون
 و) في البيت نحو (قوله إذا
 لم تستطع شيئا فدعه
 وجاوزه إلى ما تستطيع
 ومنه) أي من المعنوي
 المشاكلة وهي ذكر الشيء
 بلفظ غيره لوقوعه أي
 وقوع ذلك الشيء (في محبته)
 أي ذلك لغز (تحقيقا أو
 تقديرا) أي وقوعا محققا أو
 مقديرا (فالاول كقوله قالوا
 اقترح شيئا) من اقترحت
 عليه شيئا إذا سألتها يادعون
 غير روية وطلبت على سبيل
 التكليف والتكليف وجعله
 من اقترح الشيء ابتدعه
 غير مناسب على ما لا يخفى
 (نجد) مجزوم على أنه
 جواب الأمر من الاجادة
 وهي تحسب الشيء (لأن
 طبقه * قلت اطحوا لي
 حبة وقيصا)

أى خيطوا واذكر خياطة الحبة بالفظ ٢٢٢ الطبخ لوقوعها في صحبة طبع الطعام (ونحو علم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسي) حيث أطلق

الأنفس على ذات الله تعالى
لوقوعه في صحبة نفسي
(والثاني) وهو ما يكون وقوعه
في صحبة الغير تقدير (نحو)
قوله تعالى قولوا آمنا بالله
وما أنزل إلينا إلى قوله
(صبغة الله) ومن أحسن
من الله صبغة وضم له
عابدون (وهو) أى قوله
صبغة الله (مصدر) لأنه
فعلة من صبغ كالخلسة
من جلس وهي الحالة التي
يقع عليها الصبغ (مؤكدة)
لا آمنا بالله أى تطهير الله
لان الايمان يطهر النفوس
فيكون آمنا مشتملا على
تطهير الله لنفوس المؤمنين
ودا لا عليه فمكون صبغة
الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله آمنا بالله ثم
أشار إلى وقوع تطهير الله
في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ
تقدير ايقوله (والاصل
فيه) أى في هذا المعنى وهو
ذكر التطهير بالفظ الصبغ
(ان النصارى كانوا يغمسون
أولادهم في ماء أصفر
يسمونه المعمودية
ويقولون انه) أى الغمس
في ذلك الماء (تطهير لهم)
فاذا فعل الواحد منهم بولده
ذلك قال الآن صار نصرانيا
حقا فأمر المسلمون بان
يقولوا للنصارى قولوا آمنا
بالله وصبغنا الله بالايمان
صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا
به تطهير لا مثل تطهيرنا
هنا اذا كان الخطاب في
قولوا آمنا بالله لكافرين

حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اه سم (قوله أى خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء
التخية (قوله حيث أطلق النفس الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهي بالمعنى الاول
يجوز اطلاقها على الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لا على الانفراد لا يهاهم أن المراد بها القلب فاندفع
قول بعضهم لا يحتاج للشاكلة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد في الحديث أنت كما
أثبتت على نفسك وفي القرآن ويحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة لا تافقون وان أطلق من
غيره شاكلة في ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة في غير ما ورد للايهام هـ ذاق في الفنى الظاهر أن
مراده أن المعنى ولا أعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس بقوله ما في نفسي وأنت خير بأن لا أعلم ما في
ذاتك وحققتك ليس بكلام مرضى بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلوماً بلا أعلم ما في نفسك
لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف اه وقوله ليس بكلام مرضى
يحتمل أن وجه كونه ليس مرضياً أنه لا يظهر كون المعلوم في الذات الا اذا كان مطبوعاً فيها منتقشاً والله
تعالى منزّه عن ذلك بخلاف المخلوق فانه تنطبع المعلومات في نفسه وتنتقش فيها اه سم (قوله في صحبة
الغير) أى كصبغتنا وصبغتك في حل الآتية لا آتى (قوله صبغة الله) نصب بعامل محذوف وجوبا
دل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغنا الله بالايمان صبغة أى طهرنا الله تطهيراً (قوله لانه فعلة) أى وزنه
فعلة بكسر الفاء وسكون العين المهمله فهو اسم للهيئة لا للرة ولذا قال الشارح وهي الحالة الخ (قوله وهي
الحالة) أى الهيئة المخصوصة التي يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الا أن يقال المراد بالهيئة
المخصوصة التي يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذي هو مطلق الصبغ من تحقق العام في الخاص
(قوله لا آمنا بالله) أى لعامل دل عليه آمنا (قوله أى تطهير الله) باضافة تطهير إلى الله تفسير لصبغة الله ولم
يقدّمه على قوله مؤكداً لئلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف قال ع ق ثم ان اطلاق مادة الصبغ
على التطهير من الكفر مجاز تشبيهي وذلك انه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المغموس في الصبغ
الحسى ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حساً ومعنى
بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينافي ذلك كونه مشاكلة اه (قوله
لان الايمان الخ) علة مؤكدة (قوله مشتملا على تطهير الله الخ) من اشتمال المزموم على لازمه (قوله لمضمون)
أى لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذي قدرناه (قوله ثم أشار إلى وقوع) أى إلى وجه وقوع الخ (قوله
ما يعبر عنه) أى المعنى الذي يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقدير) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم)
أى يدخلونهم أى فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة الا أنه لم يذكر هذا اللفظ الا على هذا المعنى في الآية
الا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ دالاً على هذا المعنى (قوله في ماء أصفر) يوكل به القسيس منهم ويضع
فيه الملم لئلا يتغير بطول الزمان فتغير عامتهم بعدم التغيير ويقولون ان ذلك من بركة القسيس كما
يغترون باظهاره الزهد فيعجلوا استغفارهم وجبا للغيرة وفوضوا إليه أمر النساء فيباشروا سرارهن ان شاء
وهم راضون بذلك أخزاهم الله اه ع ق (قوله أصفر) أى بشئ يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه)
أى ذلك الماء (قوله المعمودية) هي اسم للماء الذي غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته فزاده
النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما نقص زادوه وهو باق إلى الآن (قوله تطهير لهم) أى
من غير دينهم المحمود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصرا نياحقاً) أى وتطهر من سائر الأديان اه من
ع ق (قوله فأمر المسلمون) أمر المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أى يا نصارى أى ان شئتم التطهير
الحقيقى والايمان المعتبر الذي يستأهل أن يسمى تطهيراً فقولوا آمنا بالله الخ اه ع ق (قوله وصبغنا الله)
الخ أى غسنا في الايمان الشبيه بالماء الطهور من صبغ يده في الماء غسها فيه أولوتنا الله من صبغه
لونه وقوله لا مثل صبغتنا بأحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدر وكذا يقال في الوجه الثاني (قوله ولم نصبغ
صبغكم) هذا هو اللفظ المفروض (قوله فعبر عن الايمان الخ) حاصله أن الصبغ ليس بمذكور لافي
كلام الله ولا في كلام النصارى ولكن غسهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به والا آية نازلة في

وان كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغكم أيها النصارى (فعبّر سياق

نحن الايمان بالله بصيغة الله للشاكلة) لوقوعه في صيغة صبغة النصاري تقدير (بهذه القرينة) الخالصة التي هي سبب النزول من خمس النصاري اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكرك ذلك لفظا (ومنه) أي من المعنوي (المزوجة ٢٢٣ وهو أن يزوج) أي توقع المزاوجة

على أن الفعل مسند الى ضمير المصدر أو الى الطرف أعني قوله (بين معنيين في الشرط والجزاء) والمعنى يجعل معنيين واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (كقوله إذا ما نهى الناهي) ومنعني عن حبها (فلجبي الهوى) ولزمني (أصاغت الى الواشي) أي استمعت الى المنام الذي يشي حديثه ويرينه فصدقته فيما افترى على (فلج بها الهجر) زواج بين نهى الناهي وأصاغت الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن ترتب عليهما اللجاج شيء وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهى الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين أصاغت الى الواشي ولجاج الهجر وهو فاسد اذا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم على أجلسه وأنعمت عليه وما ذكرناه هو المأخوذ من كلام السلف (ومنه) أي من المعنوي (العكس والتبديل وهو أن يقدم جزء في الكلام) على جزء آخر (ثم يؤخر) ذلك المتقدم على الجزء الآخر أو لا والعبار

سياق هذا الفعل فكان لفظ الصبغ مذكور اه سم (قوله عن الايمان بالله) أي عن لازمه وهو التطهير من رذيلة الكفر (قوله للشاكلة) أي مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذي يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة (قوله من خمس النصاري) بيان للقرينة (قوله أي توقع المزاوجة) غرضه من ذلك أن المبني للفعل اذا لم يكن مفعول جعل ضمير المصدر نائب الفاعل قال سم قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاسناد الى الطرف أيضا وفيه نظر ثم قال وقديقال لا حاجة الى ذلك لجواز أن يقرأ قوله تزوج على لفظ الخطاب اه (قوله الى ضمير المصدر) وهو المزاوجة لانها مصدر زواج فيكون التقدير يزوج هو أي المزاوجة أي توقع الخ (قوله أو الى الطرف) أي على قول من يقول انه غير لازم للطرفية كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم النون وعليه فبين في المصنف مبني على الضم (قوله في الشرط والجزاء) صفة للمعنيين أو حال منه أي حال كون المعنيين واقعين في الشرط والجزاء فأحدهما واقع في مكان الشرط بان جي به بعد أدائه والاخر واقع في موضع الجزاء بان ربط بالشرط وسيق جوابا له (قوله واقعان في الشرط والجزاء) فيه صرف العبارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين) أي مجتمعين (قوله معني) وهو مطلق اللجاج وان كان المرتب على الشرط لجاج هوى والمرتب على الجزاء لجاج هجر (قوله كقوله) أي قول البهري اه مطول (قوله ومنعني) تفسير (قوله فلجبي الهوى) أي اذا نهيت عن الحب فترتب على النهي لجاج الهوى أي لزومه وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامها ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا من سلامن التعبير باللمزوم عن اللازم بل من التعبير بالمفيد عن المطلق اه ع ق (قوله فلج) عطف على نهى وجواب الشرط أصاغت وقوله فلج بها عطف عليه وفي ترتب لجاج الهوى على النهي عن حبها مبالغة في الحب لاقتضائه أن ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها ويشبهه وفي ترتب لجاج الهجر على وشي الواشي مبالغة في ادعاء كون حبها ضعيفا اذ نزيله مطلق الوشي فكيف لو سمعت أو رأت عيبا (قوله ولزمني) تفسير لقوله لاج (قوله أصاغت الى الواشي الخ) قيل الصواب رواية ودراية أصاغت بالتذكير لان ما قبله

كان الثريا علفت في جبينه * وفي نحره الشعري وفي خده البدر

وفي شرح التبيان أن في قوله فلجبي الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق في العشق لامن العشق فيه ومن المعشوق في الهجر لامن الهجر في المعشوق اه فترى وقوله الصواب أصاغت بالتذكير الخ الذي في شواهد العباسي انه في مؤنث وأنشد قبله

على أنها ما عند الموصل * وصال ولا عنها المصطر صبر

وقوله قلبا لان اللجاج الخ أي فالعني فليجت في الهوى وليجت في الهجر (قوله أي استمعت) أي قبلت لان الغالب أن من سمع شيئا قبله (قوله ويرينه) تفسير (قوله فيما افترى على) أي كذب متعمدا (قوله زواج) أي جمع (قوله وقد يتوهم) من ظاهر العبارة أي عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله في الشرط بقوله يزواج وحينئذ ذق في فهم منه ما قاله وقد علمت أنه مرتب بقوله معنيين (قوله اذا قائل بالمزاوجة الخ) أي لان المرتب على المحي ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاءني الخ) فقد جمع هنا بين معنيين في الشرط وهما محي زيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما ما اجلاسه وانعامه عليه اه سم (قوله من كلام السلف) أي من أهل البيان (قوله والتبديل) تفسير (قوله والعبارة الصريحة) أي بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزاء الذي كان التقديم عليه اه سم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أي بقطع النظر عن اصلاح الشارح له بقوله على جزء وبقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ) أي لان قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أو لا وعن غيره (قوله على نحو عادات السادات الخ) هما

الصريحة ما ذكره بعضهم وهو ان تقدم في الكلام جزاء ثم تعكس فتقدم ما آخر وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات

وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه) ذلك الطرف (فجودات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات مضاف إليه ذلك وقد وقع العكس بينهما بان قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات (ومنها) أي من الوجوه ٢٢٤ (أن يقع بين متعلقين فعليين في جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت

من الحى) فالحى والميت متعلقان بيخرج وقد قدم أولا الحى على الميت وثانيا الميت على الحى (ومنها) أي من الوجوه (أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهم) قدم أولا لاهن على هم وثانيا هم على لاهن وهما لفظان وقع أحدهما في جانب المسند إليه والاخر في جانب المسند (ومنه) أي من المعنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وإبطاله (لنكتة كقوله وقف بالديار التي لم يعرفها القدم) أي لم يبلها تطاول الزمان وتقدم العهد ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله (بلى وغيرها الارواح والديم) أي الرياح والامطار والنكتة اظهر التعبير والتسوية كأنه أخبر أولا بما لا يتحقق له ثم أفاق بعض الافاق فنقض الكلام السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم (ومنه) أي من المعنوى (التورية وتسمى الابهام أيضا وهي أن يطلق لفظ له معنيين قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفيفة (وهي ضربان) الاولى (مجردة وهي) التورية (التي لا تجتمع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فله أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيئا مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة) وهي التي تجتمع شيئا مما يلائم المعنى القريب (نحو والسما بينناها بأيد) أراد بالأيدي معناه البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بينناها اذا البناء يلائم اليد

قدم فيه جزء على جزء آخر ثم آخر المقدم لكن لا على الذى قدم هو عليه أولا اه سم (قوله وليس من العكس) أي بل هو من رد الجزء على المصدر (قوله ويقع العكس على وجوه) أي يجيىء من مجيىء العام في الخاص أي يتحقق في تلك الوجوه وهذا يدفع ما يقال مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الأوجه فسرهاب وقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشيء في نفسه (قوله أن يقع بين) أي يقع العكس متعلقا بهما أي الطرفين وما أضيف إليه لا بينهما (قوله أحد طرفي جملة) أي ويكون العكس هو الخبر في تلك الجملة كما في المثال فيكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لان العكس انما وقع في عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وجعلنا عليه عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من عرق (قوله عادات السادات الخ) أي الامور المعتادة للسادات أفضل الامور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال عرق لا يقال ان هذا العكس ينبغي أن يعد من البديع اللفظي لان جاصله تقدم لفظ على لفظ ثم تأخر ذلك اللفظ المقدم وتقدم ذلك المؤخر لانا نقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر وبذلك صح الاخبار به عن الاول اه ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولا وبالذات وان كان راجعا للفظ أيضا كما تقدم وفيه تأمل لان الظاهر أن العكس راجع للفظ أولا وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه للمعنى بطريق التبع (قوله فعليين) الاولى عاملين ليتناول نحو يخرج في قوله تعالى ان الله فائق الحب الآية وكون المصنف لم يحصر الاقسام بل قال منها لا يدفع الاولوية (قوله في جملتين) أي فعليين كائنين في جملتين لا في جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحى) كالدجاجة من الميت كالبيضة ويخرج الميت من الحى كالبيضة من الدجاجة (قوله بين لفظين في طرفي جملتين) أي لفظين كائنين في طرفي كل من جملتين أي طرفي كل واحدة منهما (قوله لاهن حل لهم الخ) أي فهاتان جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع الذكور وهو هم والاخر ضمير الاناث وهو هن (قوله في جانب المسند إليه) في الظرفية تسمع اذهن هو المسند إليه فالاولى أحدهما المسند إليه وقوله في جانب المسند صحيح لان هن ليست مسند ابل المسند يحلون (قوله لنكتة) أي والا كان غلطا (قوله كقوله) أي قول زهير اه مطول (قوله الارواح) الريح واحدة الرياح وقد تجمع على أرواح لان أصلها الواو وانما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها فاذا رجعو الى الفتح عادت الى الواو كقوله أرواح الماء وترقت بالمروحة صحاح اه سم (قوله والديم) جمع ديمة وهي المطر الذي ليس معه برق ولا رعد اه سم وعبارة عرق وهي السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا (قوله بما لا يتحقق له) أي لغيبة عقله في الحب (قوله بلى عفاها القدم) اشارة الى أن ذلك مقدر بعد بلى وأن الواو في قوله وغيرها للعطف عليه (قوله التورية) تقول وريت الخبر تور به اذا سترته وأظهرت غيره كأنه ما خوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر اه صحاح اه سم (قوله لفظ له معنيين) أي سواء كانا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين قال الفري قيل أراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين أو أكثر والا قرب أنه أخذ بالاقول كما بينا فيما سبق مثله اه (قوله قريب وبعيد) أي قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه لقلة استعماله فيه (قوله اعتمادا على قرينة خفيفة) كاستعماله الاستقرار الحسى في الآية الاولى واستعماله البدع في الجارحة في الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد قريبا فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل حكم الارادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استولى) أي ارتفع بالقهر والغلبة (قوله الذى هو الاستقرار) أي حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة) وجع الايدي لافادة كمالها (قوله اذا البناء يلائم اليد) لا يخفى أنه يناسب

القدرة (ضربان) الاولى (مجردة وهي) التورية (التي لا تجتمع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فله أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيئا مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة) وهي التي تجتمع شيئا مما يلائم المعنى القريب (نحو والسما بينناها بأيد) أراد بالأيدي معناه البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بينناها اذا البناء يلائم اليد

وهذا مبني على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين والاف التحقيق ان هذا تمثيل ٢٢٥ وتصوير لعظمته وتوقيف على كنهه جلالة من

القدرة ايضا لكنه انسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبني) أي ما ذكر من التمثيل بالآيتين التوريتين (قوله على ما اشتهر الخ) هو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستحيلان على الله فيؤولان (قوله والا فالتحقيق) أي بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق من عمارس مقتضى ترا كيب البيان (قوله ان هذا) أي ما ذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أي استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة الازلية هيئة البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى بالأيدي الحسية ثم استعير مجموع بنيانها بأيد وفي الآية الأولى شبهت هيئة استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير بجامع ان كلا ينشئ عن الملك التام (قوله وتصوير) قال عبد الحكيم تفسير للتمثيل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله وتصوير لعظمته) حيث شبه العقول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنهه جلالة) أي الكنه الذي يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالي (قوله حقيقة) معهود ليعتمل أي يتكلف لها معنى حقيقي أو مجازي بل تبقى المفردات على ما كانت عليه في الاصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) يعني بالمجتمعات من خدمت الشيء قطعته ومنه سيف مخدوم وقد قطع هنا الضمير عما هو حقه ويروي بالخاء المهملة والذال المعجمة من خدمت أي قطعت أيضا ويروي بالخاء المعجمة والذال المهملة كأنه جعل المعنى الذي لم يرد أولا تابعا في الذكركر للبعني المراد فردا ليه الضمير اه سيد (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يرد بضميره) قال سم الظاهر ان غير ضميره كشارته كذلك اه أي كما في قوله

رأي العقيق فأجرى ذلك ناظره * متمم لبح في الاشواق خاطره

فانه أراد بالعقيق أولا المكنان ثم أعاد اسم الإشارة اليه بمعنى الدم (قوله أو يرد بأحد ضميريه الخ) أي أو يرد باللفظ معنى ويراد بأحد ضميريه (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يردا باللفظ بل أريد به غيرهما معا (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يردا باللفظ (قوله وفي كليهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله اذ أنزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر ان الشاعر وصف قومه بالآفة والغلبة على من عداهم من الاقوام حتى يزعوا كلاهم وماءهم من غير رضا هم لكون كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهار لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذ أنزل السماء بأرض قوم نبيه ونجعله صالحا لان برعوه وان كانوا غضايا غير شاكرين اه (قوله أراد السماء الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله النبت) أي لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لان السماء حقيقة في الجرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة الحالية وعلى النبت مجازا ايضا علاقته السببية بواسطة الغيث (قوله كقوله) أي قول البحتري اه مظلوم (قوله فسقى الغضا الخ) انغضايا الغيث والفضا المجتمعتين مقصورا نوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار اشتعل سر يعاوي سقى زمانا أي اللهم اسق شجر الغضا والسوا كنيه أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعا لأحبته النازلين بجانب ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شبهوه) أي أوقدوه أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وان أوقدوا النار بين أجزاء قلبي الشبيهة تلك النار بنار الغضا والجوا جمع جانحة وهي عظام تلي الصدر والضلع عبارة عن عظام في الظهر مقابلة للجوا (قوله الف والنشر) كان وجه تسمية الاول بالف أنه طوى فيه حكمه لانه اشتل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكانه نشر ما كان مطويا فسمى نشر اه سم (قوله وهو ذكر متعدد الخ) الضمير راجع الى الف والنشر لانهما معانوع واحد من المحسنات المعنوية اه فترى (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من المعاني بلفظه الخاص به بفصله عما عداه وقوله أو الاجمال أي أو على وجه الاجمال بأن يعبر عن مجموع المعاني بلفظ يجتمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أي من غير أن يعين لشيء مما ذكر أو لا ما هو له مما ذكر ثانيا والمراد من غير تعيين في اللفظ وان كان هناك تعيين في المعنى والواقع كما في الآية الثانية (قوله بالقرائن اللفظية) كان يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعايسة

غير أن يتمثل للفردات حقيقة أو مجازا (ومنه) أي من المعنوي (الاستخدام وهو ان يراد بلفظه معنيان أحدهما ضمير يرد بضميره) أي بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الاخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بضمير الآخر (معناه الآخر) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالاول) وهو ان يراد باللفظ أحد المعنيين وضميره معناه الآخر (قوله اذ أنزل السماء بأرض قوم * رعيناه وان كانوا غضايا) جمع غضبان أراد بالسماء الغيث وضميريه في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو ان يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله * فسقى الغضا والسوا كنيه وان هم شبهوه بين جوائحي وضلوعي) أراد بأحد ضميري الغضا أعني المجرور في السوا كنيه المكان الذي فيه شجر الغضا وبالاخر أعني المنصوب في شبهوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (الف والنشر) وهو ذكر متعدد على

٢٩٠ - فريد ثاني (التفصيل أو الاجمال ثم) ذكر (مال كل واحد) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة) أي الذي كريدون التعيين لاجل الوثوق (بان السامع يرد به) أي يرد مال كل الى ما هو له لعل به ذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالاول) وهو ان يكون ذكر

المتعدد على التفصيل (ضربان لان النشر اما على ترتيب الالف) بأن يكون الاول من المتعدد في النشر الاول من المتعدد في الالف والثاني الثاني وهكذا الى الآخر (نحو قوله تعالى ٢٢٦ ومن رجه جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على

التفصيل ثم ذكر ما ليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله تعالى فيه على الترتيب فان قيل عدم التعيين في الآية ممنوع فان الحجر ومن فيه عائد الى الليل لا محالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود الى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين (واما على غير ترتيبه) أي ترتيب الالف سواء كان معكوس الترتيب (كقوله * كيف أسلو وأنت حقف) وهو النقا من الرمل (وغصن * وغزال لحظا وقد وردنا) فاللحظ للغزال والقصد للغصن والردف للحقف أو مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثاني) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى (لعدم الالتباس) والثقة بان

فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضا حث الرجل وقوله أو المعنوية كان يقال لقبت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت فالقربنة هنا معنوية وهي أن المستحق للإكرام الصاحب والاهانة العدو (قوله لان النشر الخ) فالترتيب قام أولا بالالف وبعد ذلك النشر اما أن يكون على نمط ذلك الترتيب أولا (قوله لتسكنوا فيه) أي بالنوم وقوله ولتبتغوا من فضله أي لتطلبوا فيه رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أي فلا يصح التمثيل بالآية لالف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أي في الواقع وقوله لا محالة أي قطعا اه (قوله قلنا نعم) أي مسلم أنه راجع ليل نظر الا واقع وأما بالنظر للفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المستلزم انما هو بحسب اللفظ وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن يكون الاول من النشر للا آخر من الالف والثاني لما قبله وهكذا كما في المثال فان اللحظ للغزال والقصد للغصن والردف للحقف شبه به السكفل في العظم والاستدارة اه سم (قوله كقوله) أي قول ابن حيوش اه مطول وهو يفتح الحاء المهملة بعدها مثناة تحتية مشددة ثم شين معجمة بوزن تنور (قوله كيف أسلو الخ) من الحقف أي كيف أترك الحجة مع وجود دواعيها وهو استهزام انكاري بمعنى النقي (قوله وأنت حقف) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة كما في ع في (قوله وهو النقا من الرمل) تفسير بالاعم اذا النقا هو الرمل المتراكم كان معه اعوجاج أم لا والحقف الرمل المتراكم الذي معه اعوجاج (قوله النقا) بالقصر وأما بالمد فمعناه النظافة كما في السبرامى (قوله لحظا) تمييز محمول عن المبتدأ وكذا ما بعده أي ورد فلن مثل الحقف وكذلك كالحظ كالحظ كالحظ واللفظ مؤخر العين والمراد به العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) أي مختلط الترتيب بأن لا يكون كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبهاء وشجاعة) فالجود للجود والبهاء للشمس والشجاعة للاسد (قوله أو نصارى) أو بمعنى الواو كما يستفاد من الحل (قوله بين الفريقين) أي المعبر عنهما بالواو في قالوا كما حل به الشارح أولا وقوله أو القولين أي المستفادين من قالوا وهذا لم يحل به الشارح أولا وعبارة ع في فلف في قوله قالوا فريقين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو نقول لف بين قولي الفريقين اذ لم يتبين فيه مقل كل فريق اه (قوله للعالم) علة لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور في هذا الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب في اللفظ (قوله ومن غريب الالف والنشر الخ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة والتعب الخ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان لكل منهما فردان ثم للجمع مع نشر واحد وهو قوله قدس سد الخ (قوله قدس سد الخ) يحتمل وهو ظاهر العبارة أن كلا من ضمير أبوابها وطرقها عائد الى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافي بين الحكم بسد باب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها أبوابا فسد واحد وفتح آخر فهو أبدا موجود وكذلك الباقي ويحتمل أن ضمير أبوابها للراحة والعدل وطرقها للتعب والظلم ويكون الغرض الاخبار بامر عظيم وهو سد باب الراحة والعدل وفتح طريق التعب والظلم ولا تنافي هذا قوله نشر واحد لانه احتراز عن أن يكون ما لكل من المتعددين أو المتعددات بعقبه اه سم (قوله ومنه الجمع) اعلم أن الاقسام سبعة ذكر منها ستة وأسقط التقسيم مع التفريق ووجه السبعة أن الموجود اما الجمع فقط أو التفريق فقط أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع مع التقسيم مع التفريق (قوله بين متعدد) زاد لفظ بين إشارة الى أن المتعدد لا بد أن يكون مصحبا به في اللفظ بخلاف ما لو كان المتعدد لفظا واحدا كان كانهما مثل قولك البنون زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله في حكم) أي محكوم به كالزينة (قوله زينة الحياة الدنيا) أي

السامع يرد الى كل فريق أو كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور في هذا الضرب الترتيب وعدمه ومن غريب الالف والنشر أن يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين أو المتعددات كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قدس من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا (ومنه) أي من المعنوي (الجمع وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين أو أكثر (في حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وكقول

يتزين بها الانسان في الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أي يحيران بحسبان معلوم مقدر في بروجهم ما ينتظم به أمور الكائنات والنجوم والشجر يسجدان أي النبات الذي ينجم أي يطلع من الارض ولا ساق له والنبات الذي له ساق ينقاد ان لما يراهم ما طبعوا انقياد الساجد من المكافئين طوعا (قوله أي العتاهية) في القاموس وأبو العتاهية ككراهية لقب أبي اسحق اسمعيل بن أبي القاسم بن سويد لا كنيته ووهم الجوهرى اه قال في الاطول وهو غريب مخالف للشهور من أن الالقاب لا يصدر بالاب والابن والبنات وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقد يقال المشهور مقيد بما اذا لم يشعر ما صدر باب أو ابن مدح أو ذم أو وضع للذات ابتداء فان الاول يصدق حدا للقب عليه والثاني اسم قطعاً ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما اعتبارى وحيث كنى هذا الشاعر بأبي اسحق لا داعي لتعدد كنيته خصوصاً ولم يقصد من اطلاق أبي العتاهية عليه الا الذم لان العتاهية الحققة والجنون فالذي ينبغي أن يكون أبو العتاهية لقباً له فتأمل اه وبما نقلناه عن القاموس تعلم خطأ يس في نقله عن القاموس أن أبا العتاهية لقب أبي اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت يا مجاشع الخ) من مشطور الرجز فكل شطر بيت مشطور وقوله ابن مسعوده اسم رجل وقوله ان الشباب بفتح الهمة وبكسر هاء على الحكاية والشباب حدائة السن مصدر شب الغلام يشب شباباً وقوله والفراغ أي الخلو عن الشواغل (قوله مفسدة) فقد جمع بين الثلاث في المفسدة اه سم (قوله أي مفسدة) صفة لمفسدة قال السيرامي وأقول الحكم في هذا الباب يجوز أن يتعلق بكل واحد كما في الآية وبالمجموع كما في البيت فسقط الاعتراض بأن المفسدة الكاملة المجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تباين) أي افتراق بين أمرين مشتركين في نوع فليس المراد بالتباين المصطلح عليه بل المعنى اللغوي (قوله في المدح) كما في قوله

حسبت جماله بدراً منيراً * وأين البدر من ذلك الجمال

(قوله كقوله) أي قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف وهو الامام رشيد الدين قال في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو عبيدة هذا أشبه القولين عندي بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه سمى به التشبيهاً بالطائر (قوله مائوال الغمام الخ) مانافسة والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسحاب اعطاء ما ينبغي بحسب الطبيعة أي بسهولة وهو أكل من الجود لانه اعطاء ما ينبغي ولو بمعالجة النفس فكل مخي جواد وليس كل جواد مخييا والفاء من قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا أعطى (قوله وهى عشرة آلاف درهم) قال سم الظاهر أنه تفسير للضاف فقط والعين من أسماء الذهب اه وغرضه انه لا يصح أن يكون تفسير المجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه أن البدر من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين الذهب والدرهم من الفضة فان قلت فامعنى الاضافة حينئذ في كلام الشاعر قلت القصد الى أن نواله من العين قدر البدر من الدراهم فعطاه من الذهب يعادل بدره من الدراهم اه يس وقوله لان العين الذهب والدرهم من الفضة أي فلا تكون العين شاملة للدرهم وقد يقال العين تطلق على الفضة أيضاً (قوله أوقع التباين بين النوالين) أي حيث أسند الاول بدره عين والثاني قطرة ماء (قوله وهذا القيد) هو قوله على التعيين (قوله وقد أهمله السكاكي) أي أهمل هذا القيد (قوله أعم) لانه حينئذ شامل للتعين وعدمه (قوله وأقول الخ) أي في الجواب عن السكاكي وفي الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير (قوله كقوله) أي قول المتلمس بضم الميم الاولى وكسر الثانية مشددة أخر ابن عساكر عن الأصمعي قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

وأعلم علم حق غير ظن * لتقوى الله خير في المعاد

وحفظ المال خير من فناء * وضرب في البسلا بغير زاد

واصلاح القليل يزيد فيه * ولا يبق الكثير مع الفساد

(قوله ولا يقيم على ضم الخ) أي لا يتوطن في مواطن الظلم أحد الا الاذلان اه عبد الحكيم (قوله عائداً الى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله غير) بفتح العين المهملة وسكون الياء (قوله على الخسف) بفتح الخاء أي مع

مفسده ومنه) أي من المعنوي (التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره كقوله مائوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير وقت محض فنوال الأمير بدرة عين * وهى عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء) أوقع التباين بين النوالين (ومنه) أي من المعنوي (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة مال كل اليه على التعيين) وهذا القيد يخرج اللف والنشر وقد أهمله السكاكي فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر وأقول ذكر لاضافة من عن هذا القيد اذ ليس باللف والنشر اضافة مال كل اليه بل يذ كرفيه مال كل حتى يضيفه السامع اليه ويرده (قوله ولا يقيم على ضم) أي ظم (براديه) الضمير عائداً الى المستثنى منه العام المقدر (الا الاذلان) في الظاهر فاعل لا يقيم وفي التحقيق يبدل أي لا يقيم أحد على ظم يقصده إلا هذان (غير الخ) وهو النجم (والوند هذا) أي غير الخ (على الخسف) أي الذل (مربوط

برمته*) هي قطعة جبل بالية (وذا) أي الوند (يشج) أي يدق ويشق رأسه (فلايرثي) أي فلايرق ولايرحم (له أحد) ذكر الـ غير والوند ثم
أضاف إلى الأول الربط على الخسف وإلى الثاني الشج على التعيين وقيل لا تعيين لأن هذا ودامتساويان في الإشارة إلى القريب فكل
منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العبر ٢٢٨ وإلى الوند فالبيت من ألف والنشردون التقسيم وفيه نظرا لانا نسلم التساوي بل في

حرف التنبيه إيماء إلى أن
القرب فيه أقل بحيث
يحتاج إلى تنبيه فاختلاف
المجرد عنها فهذا القريب
أعني العبر وذا للقرب
أعني الوند وأمثال هذه
الاعتبارات لا ينبغي أن
تعمل في عبارات البلغاء بل
لست البلاغة الأبرعانية
أمثال ذلك (ومنه) أي من
المعنوي (الجمع مع التفريق
وهو أن يدخل شيئا في
معنى ويفرق بين جهتي
الادخال كقوله

فوجهك كالنار في ضوئها
وقلي كالنار في حرها)
أدخل قلبه ووجهه الحبيب
في كونهما كالنار ثم فرق
بينهما بأن وجهه الشبه في
الوجه الضوء والمعان وفي
القلب الحرارة والاحتراق
(ومنه) أي من المعنوي
(الجمع مع التقسيم وهو
جمع متعدد تحت حكم ثم
تقسيمه أو بالعكس) أي
تقسيم متعدد ثم جمعه تحت
حكم (فالاول) أي الجمع ثم
التقسيم (كقوله حتى
أقام) أي الممدوح ولتضمن
الاقامة معنى التسايط
عدها بعل فقال (على
أرباض) جمع ربض وهو
ما حول المدينة (خوشه*)
وهي بلدة من بلاد الروم
(تشق به الروم والصلبان)

الخسف وهو حال من مربوط (قوله برمته) بضم الراء (قوله أي يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه
تفسير بحسب الأصل (قوله فلايرثي له) أي للذ كور من العبر والوند وهو من باب رمي كافي المختار (قوله
الربط على الخسف) عبارة المطلق مع الخسف وهي تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه (قوله لانا نسلم
التساوي الخ) أقول وإن كانا متساويين في الإشارة إلى القريب لكن يتعين الأول إلى الأول والثاني إلى
الثاني بقرينة خبر كل منهما ولا تخصر إضافة الكل منهما على التعيين في اسم الإشارة فيتحقق التعيين
وحينئذ لا يكون من قبيل ألف والنشر عس قال الفـ نرى وأما ما ذكره البعض من أن تعيين المقصود
يحصل من الخبر ولو سلم تساوي الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لأن المعترض هو التعيين بحسب اللفظ فإن
التعيين بحسب المعنى قد يوجد في ألف والنشر أيضا كما حققته تأمل اسم (قوله الجمع مع التفريق)
أورد كلمة مع إشارة إلى أن المحسن اجتماعهما وكذا في ما سياتي وانما يذكر مع اجتماع بعض المحسنات
الأخرى بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما واجب لحسن
زائد على كل واحد منهما اهـ عبد الحكيم (قوله أن يدخل شيئا) أي فأكثر وقوله في معنى هو المحكوم
به كالمشاهدة بالنار فالمراد بالدخول في معنى أن يحكم عليهما بشيء واحد كما يرشد إليه قوله أدخل قلبه ووجه
الحبيب في كونهما كالنار تدبر (قوله ثم فرق) أي بين التشبيهين (قوله وفي القلب الحرارة والاحتراق)
أي حرارة القلب واحتراقه وفيه إشارة إلى أن المراد بحرارة النار حرارتها في نفسها لا غيرها اهـ (قوله
ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أن ذكر المتعدد هنا على الأجمال وثمة على التفصيل
وأما الفرق بينه وبين ألف والنشر فباعتبار تعيين الإضافة إلى كل متعدد هنا بخلاف ألف والنشر اهـ
حفيد قال سم والفرق الذي ذكره بين الجمع مع التقسيم وبين التقسيم يقتضي أن قولنا الكلمة اسم
وفعل وحرف ليس من التقسيم بمجرد مع أنهم يقولون أنه تقسيم فلعله بغير هذا المعنى المذكور هنا
فليراجع اهـ (قوله وهو جمع متعدد) كالروم في البيت الآتي فإنه شامل للنساء والاولاد والمال والزرع
وقوله تحت حكم أي كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أي الحكم (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب في سيف
الدولة (قوله عداها بعل) أي والافاقا قامة تتعدى بالباء أو بني (قوله خشنة) بضم الخاء والشين
المجتمتين وفتحهما (قوله تشق به الروم الخ) الشاهد في الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله
صليب النصاري) أي صنمهم (قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اهـ مطول (قوله متعلق بالفعل)
أي مرتبط به من حيث انها عطف الفعل الذي بعدها عليه وليست جارة لأن حتى الجارة لا يجوز دخولها
على الفعل الغير المؤول (قوله قادمات) تمامه * أقصى شربها نهل *

* على الشكيم وأدنى سيرها سرع * والضمير ليسيف الدولة والمقانب بالقاف والنون جمع مقنّب بكسر
الميم وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل والمراد بها العساكر كما قاله الشارح والنهل الشرب الأول
ويقال به العالي وهو الشرب الثاني مرة والشكيم والشكيمة الحديد المعترضة في فم الفرس والسرع بوزن
عنبر مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع في هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم
وهو الشقاء وأضيف مال كل مما اندرج تحته اليه ألا ترى أنه أضيف إلى ما نكحوا كونه للسي وهكذا وأما
ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله في التقسيم حتى يقال أنه من المتعدد المجموع في
الحكم اهـ يس (قوله للسي ما نكحوا) أي النساء التي نكحوها كائنة للسي والاولاد التي ولدوها كائنة
للقتل والمال الذي جمعه كائن للتهيب والزرع الذي زرعه كائن للنار (قوله ذكرها) أي في الموضعين الاولين

جمع صليب النصاري (والبيع) جمع بيعة وهو متعد بهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق
أعني قادمات أي العساكر جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح ثم قسم فقال (للسي ما نكحوا والقتل ما ولدوا) ذكر مادون من
إهابة وقلة المبالات بهم حتى كأنهم من غير ذوي العقول

(قوله)

وملائمة بقوله (والنهب ما جفوا والنار ما زرعوا والثاني) أي التقسيم ثم الجمع (كقوله ٢٢٩ قوم اذا حاربوا ضرعوا وهدموا حواريوا)

أي طلبوا (النفع في أشياءهم)
أتباعهم - وانصارهم
(نفعوا سحبة) أي غريزة
وخلق (تلك) الخصلة
(فيهم غير محدثة) ان
الخلق (جمع خلية وهي
الطبيعة والخلق) فاعلم
شربها البدع (جمع بدعة
أي المبتدعات المحدثات
قسم في الاول صفة
الممدوحين الى ضرع الاعداء
ونفع الاولياء ثم جعلها في
الثاني تحت كونها سحبة
(ومنه) أي من المعنوي
(الجمع مع التفريق والتقسيم)
وتفسيره ظاهر مما سبق فلم
يتعرض له (كقوله تعالى
يوم يأتي) يعني يأتي الله أي
أمره أو يأتي اليوم أي هو له
والظرف منصوب باضمار
اذ كرر أو بقوله (لا تكلم نفس)
بما ينفع من جواب أو شفاعته
(الابادته فيهم) أي من
اهل الموقف (شقي) مقضى
له بالنار (وسعيد) مقضى
له بالجنة (فاما الذين شقوا
في النار لهم فيها زفير)
اخراج النفس (وشهيق)
رده (خالدين فيها مادامت
السموات والارض) أي
سموات الآخرة وارضها
وهذه العبارة كناية عن
التأبيد ونفي الانقطاع
(الاماشاء ربك) أي الوقت
مشيئة الله تعالى (ان ربك
فعال لما يريد) من تخليد
البعض كالكفار واخراج
البعض كالفساق (واما

(قوله وملائمة) عطف على قوله اهاتة (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت في حق الصحابة (قوله قوم)
قد ذكر فيه المتعدد ثم أضاف بعد ذلك في قوله اذا حاربوا الخ ثم جمع الاحوال في قوله تلك سحبة فجمع
الخصلتين وهما نفع اولياءهم وضرع أعدائهم في محكوم به وهو السحبة (قوله تلك الخصلة) التي هي ضرع الاعداء
أو نفع الاولياء وتلك مبتدأ والخبر سحبة اه سم (قوله فيهم) أي فهم فيهم غير الخ (قوله ان الخلائق)
أي لان الخ علة لغیر محدثة (قوله فاعلم) اعتراض بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع) قال عرق لا يقال
كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليفة للزوم الخليفة لا نأقول قد تسمى خليفة باعتبار بارادها بعد
حدوثها فتكون خليفة دواما وبدعة ابتداء اه (قوله في الاول) أي في البيت الاول (قوله الاولياء) أي
الاتباع والانصار (قوله في الثاني) أي في البيت الثاني (قوله أي أمره) هذا التأويل واجب للصحة المعنى
لاستحالة الاتيان على الله تعالى (قوله أي هو له) هذا التأويل واجب للصحة المعنى لاستقامة الظاهر في
نفسه بل للمحافظة على المقصود لان المقصود تعظيم الامر والمناسب له محي - الهول لا مجرد الزمان اه سم
(قوله لا تكلم) أي لا تتكلم نفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاعته قال سم الافتصار على الجواب
والشفاعة اما لعدم المنع من غيرهما على الاطلاق اولاته الانسب بالسياق الذي منه ان احدا لا ينفع احدا
بل وانظر ما قبل الآية من نحوفا أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة
الشدة فان المنع من الكلام بغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعته وجواب السؤال تامل
اه (قوله الابادته) أي اذن الله كما قال لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وقال صوابا وقوله في الآية الاخرى
لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون لا ينافي ما تقدم لان المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والمنوع
هو العذر الباطل الغير المقبول او الاول في موقف وهذا في آخر اه عرق (قوله فيهم) أي الانفس الكائنة
يوم القيامة وهي اهل الموقف ولذا قال الشارح أي من اهل الخ (قوله شقي) شامل لشقي الايمان وهو الكافر
وشقي الاعمال وهو العاصي بدليل ما قرر في قوله الاماشاء ربك وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط
والسعيد على الاطلاق بدليل ما قرر في قوله الاماشاء ربك اه سم (قوله اخراج النفس الخ) ينبغي ان
يكون المراد اخراج النفس ورده على وجه خاص كتتابع اخراج والدوتوا اليهما وارتفاع النفس فيهما
اه سم (قوله اي سموات الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل
الآخرة لا بد لهم من مظل ومقيل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه
فانما يعرفه بما يدل على الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه اه فنرى وعبارة عرق ولكن يرد عليه ان
ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات للآخرة والمعتمد لذلك لا يقتصر الى ان يخبر بان الخلود بخلود
السموات الاخرى بل لان ذلك معتقده ومن لا يعتقد هالا يفيد التأبيد بها الابدية باعتباره وان جلت على
سموات الدنيا والارض كذلك لزم انها غير دائمة والجواب ان التأبيد بها كناية عن الابدية كما يقال لا افعل
كذا ما طلع نجم والمراد لا افعله ابدا وهذا وارد في لسان العرب كثيرا اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ)
أي فالمراد سموات الدنيا وارضها ولا ينافي التأبيد بها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على تقدير
الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لانهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل
ذلك اه يس (قوله ونفي الانقطاع) تفسير (قوله اي الوقت مشيئة الله) يحتمل انه جل ما على المصدرية
الظرفية فيكون الوقت داخل في معناها لانها ثابتة عنه ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية فيكون الكلام على
حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) بيان لما (قوله كالكفار) الكاف
باعتبار الافراد الذهنية او استقصائية (قوله عطاء) مصدر مؤكداى اعطوا وعطاء بوضاوى احوال من
الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله انه استثنى الفساق من المخلدين في النار باعتبار الانتهاء
ومن المخلدين في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدأ
وظهر ان ما صدق الاستثناء في الاستثناءين واحد (قوله الذين سعدوا بالايمان) وان شقوا بسبب المعاصي

الذين سعدوا في الجنة خالدن فيها مادامت السموات والارض الاماشاء ربك عطاء غير مجذوذ) أي غير مقطوع بل ممتدلا الى نهاية ومعنى
الاستثناء في الاول ان بعض الاشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني ان بعض السعداء لا يخلدون في

باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء فقد جمع
لا نفس في قوله تعالى لا تكلم
نفس ثم فرق بينهم بان
بعضهم شقي وبعضهم سعيد
بقوله فمنهم شقي وسعيد ثم
قسم بان اضاف الى الاشقياء
ما لهم من عذاب النار
والى السعداء ما لهم من نعيم
الجنة بقوله فاما الذين شقوا
الخ (وقد يطلق التقسيم على
أمرين آخرين أحدهما
أن تذكر أحوال الشيء
مضافا الى كل من تلك
الأحوال) ما يليق به كقوله
سأطاب حتى بالقنا ومشايخ
كانهم من طول ما التمتوا امرد
(نقال) أى لشدة وطأتهم
على الأعداء (إذا اقوا) أى
خاروا (خفاف) أى سرعين
الى الإجابة (إذا دعوا)
الى كفاية مهم ودفاع لهم
(كثيرا إذا شدوا) لقيام واحد
مقام الجماعة (قليل إذا
عدوا) ذكر أحوال المشايخ
وأضاف الى كل حال
ما يناسبها بان أضاف الى
الثقل حال الملاقاة والى
الخفة حال الدعاء وهكذا الى
الآخر (والثاني استيفاء
أقسام الشيء كقوله تعالى
يهب لمن يشاء آنا و يهب
لمن يشاء الذكور أو يوزجهم
ذكر آنا و آنا و يجعل من
يشاء عقيما) فان الانسان
أما أن لا يكون له ولد أو
يكون له ولد ذكر أو أنثى
أو ذكر وأنثى وقد استوفى

وهذا بيان لان اطلاق السعادة عليهم هذا الاعتبار لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فمنهم شقي وسعيد
تقسيم صحيح لان من شرطه أن تكون صفة كل قسم منتفية عن قسمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم
لا تفصال حقيقي أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يخلو عن
السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الأمرين في شخص باعتبارين اه سم أى فتكون أمانى قوله وأما
الذين سعدوا والمنع الخلو فحقوا بالجمع وعبارة ع ق فعلم أن المراد بالشقاوة ما يعيم الكبرى والصغرى وكذا
المراد بالسعادة فى قوله وأما الذين سعدوا وما يعيم الصغرى والكبرى فدخل فى الشقاوة بعض ما دخل فى
السعادة والعكس ولا يضر ذلك فى التعبير بألة الانفصال وهى أمان لان الانفصال يكون بمنع الخلو وهو
موجود ههنا فلا يخلو أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمعوا فى العاصى المؤمن باعتبارين
اه وفيه أن ألة الانفصال المذكورة فى المنطق هى اما بالكسر لا اما بالفتح الا أن تكون للانفصال أيضا
كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأييد الخ) جواب سؤال تقديره كيف نفى عن ذلك البعض
التخيل فى الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون منها قط اه سم (قوله من مبداء معين) هو وقت الدخول
فى الجنة وقوله كما ينقض أى يستثنى منه وقوله باعتبار الانتهاء أى كما فى الآية الأولى وقوله فكذلك
باعتبار الابتداء أى كما فى الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم أنه يشترط فى الجمع مع التفريق أن يكون
التفريق فى جهة حتى الإدخال والتفريق ههنا ليس فى جهة حتى الإدخال فتدبر اه يس اللهم الا أن يراد
بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره صراحة مما تقدم اه ع ق (قوله
وقد يطلق التقسيم الخ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق لا ينطبق على واحد من هذين الأمرين وهو
ظاهر فى غير الأول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدد وهو الثقال والخفاف الخ و إضافة ما لكل اليه على التعيين
كما أضاف الى الثقال حال الملاقاة وهكذا فليتنامل وجوابه أن المتعدد ههناك نفس الشيء وههنا حاله تأمل
وفيه أن المتعدد ثم شامل للأحوال تأمل اللهم الا أن يخص المتعدد فيما سبق به غير أحوال الشيء ثم رأيت
بخط شيخنا البرلسى بأزاء قوله مضافا الى كل من تلك ما نصه من ههنا فرق التقسيم بالمعنى السابق حيث
اشترط فيه كما هو أن تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وههنا يذكر الواحد من الأحوال ويضاف اليه ما يليق
به قبل ذكر الحال الآخر وما يليق به اه سم بتصريف (قوله مضافا) حال من أحوال والمراد بالاضافة
مطلق النسبة (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب المتنبى (قوله سأطلب حتى بالقنا ومشايخ) القنا جمع
قناة وهى الرمح وفى بعض النسخ بالفتح وهو المناسب لمشايخ قال الواحدى أراد بالفتح نفسه وبالمشايخ
قومه والانشام وضع اللثام على الفم والاتف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه فترى (قوله لشدة
وطأتهم) أى صواتهم (قوله ملم) أى نازل (قوله إذا شدوا) أى صالوا و جعلوا على العدو (قوله مقام
الجماعة) أى فى النكابة (قوله وهكذا الى الآخر) أى والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال العدم
(قوله والثاني الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اه سم (قوله يهب لمن
يشاء آنا الخ) قال فى المطول وانا قد ذكر الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه
الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هن من جملة ما لا يشاءه الانسان أهم لكونه أى الله تعالى لا يبرأ تأخير
الذكور عرفهم لان فى التعريف تنويها بالذكور وانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم أى
لشرفهم ثم أعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقد ذكر كور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث
لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر اه فقد بين رحمه الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور ثم تقديم الذكور
وقوله تنويها بالذكور أى تعظيما له ورفع له يقال نوهه اذا رفعه ونوهه باسمه ايضا اذا رفع ذكره فالد كرفخ
الذال والكاف وقوله حقهما من التقديم حقه ان يقول من المرتبة او ان فى عبارته حذفا أى والتأخير وقوله
بل لمقتض آخر وهوان له ان يفعل ما يشاء (قوله او يوزجهم) أى يجعل لهم الزوج أى الذكور والاناث معا
يعنى يجعل لهم الاثنين اه سم ووجه العطف بارى هذا القسم مع ان العطف فى السابق واللاحق بالواو أنه

(مبالغة) أى لاجل المبالغة وذلك (لكمالها) أى تلك الصفة (فيه) أى فى ذلك الأمر حتى ٢٣١ كانه بلغ من الانصاف بتلك الصفة

الى حيث يصح أن ينتزع
منه موصوف آخر بتلك
الصفة (وهو) أى التجريد
(أقسام منها) ما يكون من
التجريدية (نحو قولهم لى
من فلان صديق جيم) أى
قريب بهم لامره (أى بلغ)
فلان (من الصداقة حدا
صح معه) أى مع ذلك الحد
(أن يستخلص منه) أى من
فلان صديق (آخر مثله
فيها) أى فى الصداقة
(ومنها) ما يكون بالبلاء
التجريدية الداخلة على
المنتزع منه (نحو قولهم لى
سألت فلانا لتسألن به
البحر) بالغ فى انصافه
بالسماحة حتى انتزع منه
بحرا فى السماحة (ومنها)
ما يكون بدخول بلاء المعية
فى المنتزع (نحو قوله
وشوها) أى فرس قبيح
المنظر لسعة أشداقها أولا
أصابها من شدائد الحرب
(تعدو) تسرع (بى الى
صارخ الوغى) أى مستغيث
فى الحرب (بمسئلم) أى
لايس لامة وهى الدرع
والبلاء للابسة والمصاحبة
(مثل الفتيق) وهو الفيل
المكرم (المرحل) من رحل
البحر أشخاصه عن مكانه
وأرسله أى تعدو بى ومعى
من نفسى مستعد للحرب
بالغ فى استعداد الحرب
حتى انتزع منه آخر (ومنها)
ما يكون بدخول فى
المنتزع منه (نحو قوله
تعالى لهم فيها دار الخلد أى

لما أورد الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين أو أحدهما وجب العطف بأو أو لا لفساد المعنى ولزم
أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو الذكور فقط أو كور وانا مع الاناث معافا للمعنى أو بوجههم بدل الاناث
فقط أو الذكور فقط ذكورا وانا معان شاء ذلك وفائدة العدول عن التصريح بمن يشاء فى الجملة الثالثة
الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح أفاده يس نقلا عن
السيد (قوله مبالغة) علة للانتزاع أى لاجل افادة المبالغة أى افادة أنك بالغت فى وصف المنتزع منه
بتلك الصفة (قوله وذلك) أى المبالغة وقدره اشارة الى دفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق بمبالغة وانما
هو متعلق بكمالها اه يس (قوله لكمالها) أى لادعائك كمال تلك الصفة كانت كاملة فى الواقع أم لا وهو
علة للعلة (قوله الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو أقسام) أى سبعة لان الانتزاع اما أن
يكون بحرف أو بدون حرف أو بالبلاء أو فى والبلاء اما دخلة على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون
بدون حرف اما أن يكون لا على وجه الكناية أو على وجه السكناية ثم هو اما انتزاع من غير المتكلم أو من
المتكلم نفسه (قوله من التجريدية) والمناسب لما حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لان
المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذى هو مدخول من وأما من جعلها البيان فلان فساد المبالغة فان
بيان شئ لا يدل على كمال المبين فى الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ فكا أنه قيل خرج من فلان لى
وأنا من صديق آخر اه ع ق (قوله أى قريب الخ) تفسير للمعجم لقول الصحاح جميل قريبك الذى
تهتم لامره اه مطول (حدا) أى مرتبة وقوله صح معه أى صح بمصاحبته لا تصاف بذلك القدر
من الصداقة (قوله أن يستخلص) أى يستخرج (قوله ومنها ما يكون بالبلاء التجريدية) والظاهر أنها
للعية وفيما يأتى رمز اليه اه سم (قوله لتسألن به البحر) أى لتسألن البحر معه أى شخصا كريما كالبحر
مصاحبا له (قوله وشوها) أى ورب شوها (قوله لسعة أشداقها) جمع شديق وهو جانب القم وقوله
ولما أصابها من شدائد الحرب أى من الضربات والطعنات وفى نسخة صحيحة أولا أصابها بالعطف بأوف فيه
اشارة الى قولين مع الاشعار بترجيح الاول للبداهة به وهو المد وافق للطول حيث قال عقب قوله وشوها
مانصه من شامت الوجوه قبحت وفرس شوها صفة مجودة يراد بها سعة أشداقها وقيل أراد بها فرسا قبيح
الوجه لما أصابها من شدائد الحرب اه ملخصا من الفنى وسم (قوله الى صارخ الوغى) الصارخ هو
الذى يصيح وينادى بحضور الحرب والاجتماع اليه واصله صارخ على معنى فى كما أشاره الشارح والوغى
الحرب أى صارخ فى مكان الوغى (قوله بمستلم) حال من المجرور فى والبلاء للمصاحبة كما قال فهو ليس
ببدل من المجرور كما قد يتوهم اذ لا يدل الظاهر من ضمير الحاضر الا اذ دل على احاطة وشمول فلذا كان
تجريدا بخلاف البدل على تقدير صحته لا يكون تجريدا (قوله أى لايس لامة) هى بالهمزة زوق قد تسهل
(قوله والمصاحبة) تفسير مراد للابسة والاولى حذف الملابس (قوله مثل الفتيق) الظاهر أنه صفة
لمستلم لقربه منه اه سم ووجه له ع ق صفة لشوها وعبارته ثم وصف الشوها بأنها مثل الفتيق وهو
الفعل من الابل الذى ترك أهله ركوبه تكربة له المرحل أى المزيج والمرسل عن مكانه شبه الفرس به
فى القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اه والفتيق بفاعة مفتوحة فنون فباء ففاف (قوله وهو
الفعل) أى الذى كرم من الابل وقوله المكرم أى الذى يكرمه صاحبه بعدم ركوبه (قوله من رحل البعير)
بتشديد الحاء وقوله أشخاصه أى أطلقه وقوله وأرسله تفسير (قوله أى فى جهنم) تفسير للضمير المجرور
بني وقوله وهى أى جهنم نفسها (قوله تهويلا الخ) علة للانتزع (قوله ومبالغة فى انصافها بالشدة) فالصفة
هى الشدة وعبارة ع ق لكنه بولغ فى انصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث يصدر عنها دار
أخرى هى مثلها فى الانصاف بكونها دار عذاب مخلد اه (قوله ما يكون بدون توسط حرف) أى
ويغهم التجريد من المقام (قوله نحو قوله) أى قول قتادة بن مسلمة الحنفى نسبة لبني حنيفة (قوله فلان
بقيت) أى حيا وقوله لا رحلن أى لا سافرن وقوله بغزوة أى بسبب غزوة وفى نسخة لغزوة وقوله تحوى

فى جهنم هى دار الخلد) لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامر ها ومبالغة فى انصافها بالشدة
(ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله فلان بقيت لا رحلن بغزوة * تحوى) أى تجمع (الغنائم أو يوت) منصوب باضمارة

أى إلا أن يموت (كريم) يعنى نفسه انتزع ٢٣٢ من نفسه كريمة بالغة فى كرمه فان قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة

الغنائم فى المطول الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلن اه (قوله أى إلا أن يموت) فأوبعنى الاى لكن ان مات كريم فلا نحوى الغنائم (قوله من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة) أى وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبنى على الاتحاد والتجريد على التعدد اذا لم يعر عنه بالطريق الاول والثانى فى الالتفات واحدا والمعر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد أن المجرد شئ آخر غير المجرد منه (قوله على ما ذكرنا) أى على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فإنه يقتضى أنه قد يجامعه الالتفات اذا المراد بالاتحاد فى الالتفات الاتحاد فى نفس الامر لا الاتحاد فيه وفى الاعتبار والتعدد فى التجريد متعدد بحسب الاعتبار لا فى نفس الامر أيضا حتى ينافى الالتفات والحاصل أنه تجر يد نظرا للتغاير الاتعائى والالتفات نظرا للاتحاد الواقعى (قوله أوبعنى) أى فن مقدرة فى كلامه (قوله فيكون من قبيل لى من فلان) أى من قبيل التجريد الحاصل بواسطة من الداخلة على المنتزع منه لان المقدر كالمذكور (قوله بدون هذا التقدير) ولا قرينة عليه اهم طول (قوله بطريق) أى مصحوباً بطريق الكناية أى تجر يد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) أى قول الاعشى (قوله المطى) جمع مطية وهى المركوب من الابل والكاس اناء من خمر (قوله أى يشرب الكاس الخ) هذا هو المعنى الكنائى قال سم ذكر السيد ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفى الخيل وإثبات الجود فكفى بنفى الشرب بكف الخيل عن نفي ملزومه من كونه بخيلاً ولا يفهم من نفي كونه بخيلاً كونه جواداً وبه يتم المقصود ولا دليل على أنه جعل نفي الشرب عن كف الخيل كناية عن إثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغايرة ادعاء ليكون تجر يد انتم قال فظهر أن كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجر يد انتم كونه كناية عن إثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجامعه فصح ما ادعاه البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فأنما يراد عليه اذا كان مراده ترجيعه ما فى الكتاب وأما اذا أراد رده فلا اه وقوله فظهر أن كونه كناية عن كون الخ أى كما قرره هذا البعض ويحاج بان قول الشارح الكناية لا تنافى التجريد أى الكناية فى نفسها أو على الوجه الذى قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا على الوجه الذى قرره هذا البعض لعدم تعينه قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطف على يركب والضمير لمن التجريد أولاً وفى جنس الممدوح وثانياً فى الممدوح ففقه من يدمى بالغة اه (قوله على طريق الكناية) أى فقد جرى فى افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث أطلق اسم المزموم الذى هو نفي الشرب بكف الخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم أن المراد بالكرم نفسه ففقه تجر يد (قوله ومعلوم أنه يشرب بكفه) أى غالباً (قوله وقد خفى هذا) أى كونه انتزع منه جواداً على طريق الكناية الذى يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو الخلقى (قوله أن الخطاب) أى بقوله ياخير (قوله والا) أى بان كان خطابه لغيره (قوله بل كناية الخ) أى فى قوله ولا يشرب الخ (قوله وأقول الكناية لا تنافى التجريد) ردت قوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب الخ ردت قوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجر يد وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافى التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه الا أنه لا يصح جل كلام المصنف عليه لأنه لا يكون حينئذ قسمياً برأسه والمصنف جعله قسمياً برأسه أفاده سم (قوله مخاطبة الخ) أى ما تدل عليه مخاطبة اذ مخاطبة ليست من أنواع التجريد فى كلامه مسامحة ولذا قال الشارح وبيان التجريد فى ذلك الخ (قوله مثله فى الصفة الخ) كقوله الخيل والاموال فى البيت (قوله فليس بعد النطق ان لم تسعد الحال) أى ان لم يكن عندك ما تواسى به المادح فواسه بحسن النطق اه سم وقال عفى أى وحيث لم يوافق فى تحصيل الغرض الحال أى الغنى لا متناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمدح والثناء ليكون ذلك مكافأة للمادح بما أمكن اه (قوله المبالغة المقبولة) أى النوع المسمى بذلك وهى الاغراق والتبليغ والغلو فى بعض صورته (قوله لان المردودة لا تكون من المحسنات) وهى بعض صور الغلو كقول المتنبي

قلنا لا ينافى التجريد على ما ذكرنا (وقيل تقديره أو يموت منى كريم) فيكون من قبيل لى من فلان صديق جيم فلا يكون قسماً آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد وتام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله ياخير من يركب المطى ولا يشرب كاساً بكف من بخلا) أى يشرب الكاس بكف الجواد انتزع منه جواداً يشرب هو بكفه على طريق الكناية لأنه اذا نفي عنه الشرب بكف الخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب ان كان لنفسه فهو تجر يد والا فليس من التجريد فى شئ بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل وأقول الكناية لا تنافى التجريد على ما قررنا ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسماً بنفسه بل داخلاً فى قوله (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد فى ذلك أن ينتزع من نفسه شخصاً آخر مثله فى الصفة التى سبق لها الكلام ثم يخاطبه (قوله لا خيل عندك تهديها ولا مال) فليس بعد النطق ان لم تسعد الحال أى الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله فى فقد الخيل والمال وخاطبه (ومنه) أى من المعنوى (المبالغة المقبولة) لان المردودة لا تكون من المحسنات كاني

وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم أنها مردودة ٢٣٣ مطلقا ثم أنه فسر مطلق المبالغة وبين

أقسامها والمقبول منها
والمردود فقال (والمبالغة)
مطلقا (أن يدعى لوصف
بلوغه في الشدة والضعف
حدا مستحيلا أو مستبعدا)
وأنما يدعى ذلك (لأنه لا يظن
أنه) أي كذلك الوصف
(غير متناه فيه) أي في
الشدة أو الضعف وتذكير
الضمير وأفراده باعتبار
عوده إلى أحسن الأمرين
(وتخصر) المبالغة (في
التبليغ والاعراق والغلو)
لا بمجرد الاستقراء بل
بالدليل القطعي وذلك
(لأن المدعى أن كان ممكنا
عقلا وعادة فتبليغ
كقوله فعادى) يعني
الفرس (عداء) هو الموالاة
بين الصيدين بصرع
أحدهما على أثر ألا تخوف
طلق واحد (بين ثور) يعني
الذ كرم من بقرة الوحش
(ونجعة) يعني الاتي منها
(دراكا) أي متتابع (فلم
ينضح بماء فيغسل) مجزوم
معطوف على ينضح أي
لم يعرف فلم يغسل ادعى
أن فرسه أدرك ثورا ونجعة
في مضمار واحد ولم يعرف
وهذا ممكن عقلا وعادة
(وان كان ممكنا عقلا
لأعادة فاعراق كقوله
ونكرم جارنا مادام فينا
ونتبعه) من الاتباع أي
نرسل (الكرامة) على أثره
(حيث مالا) وسار وهذا
ممكن عقلا لأعادة بل في

كأن في دحوت الأرض من خبرتي بها * وكان بنا الاسكندر الستمن عزى
(قوله وفي هذا) أي التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أي سواء كانت تبليغا أو غراقا أو غلوا
انحاصها أن يثبت الشيء من القوة والضعف مالم يس في الواقع وأعذب الكلام أكذبه مع إيهام الصحة
وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا (قوله أنها مردودة مطلقا) إذ لا خبر في كلام أوهم كذبا وحققه
(قوله والمبالغة) لم يقل وهي لئلا يعود إلى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أي مقبولة أو مردودة (قوله
أن يدعى) أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمن يدعى معنى الإثبات عدى باللام اه ع ق
(قوله في الشدة) في معنى من والامثلة المذكورة كلها الشدة ولم يمثّل للضعف (قوله حدا مستحيلا) أي عقلا
وعادة كما في الغلو أو عادة لا عقلا كما في الاغراق وقوله أو مستبعدا بان كان ممكنا عقلا وعادة إلا أنه مستبعد
كما في التبليغ (قوله غير متناه) أي بالغ فيه النهاية (قوله وتذكير الضمير) أي في فيه (قوله باعتبار عوده
إلى أحد الأمرين) فكأنه قيل في أحد الأمرين والآخر مفرد مذكر اه سم (قوله في التبليغ الخ)
المناسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد في
بحريه والاعراق استيفاء النازع في القوس مدها والغلو مجاوزة الحد في الأمر اه حفيد (قوله لا بمجرد
الاستقراء) أي الخالي عن الدليل العقلي وقوله بل بالدليل القطعي أي مع الاستقراء وفي نسخة العقلي (قوله
لأن المدعى) وهو بلوغ الوصف النهاية في الشدة والضعف وقوله فتبليغ أي فدعوى بلوغه ما ذكر يسمى
تبليغا (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس يصف فرسالة بأنه لا يعرف وان كثرا العدو اه مطول (قوله
فعادى) أي وإلى وقوله عداء بالكسر كما في الصحاح (قوله بصرع أحدهما) أي الفائه على وجه الأرض
يقال صرع أي ألقي الصيد أو غيره على وجه الأرض اه سم (قوله في طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط
اه فخرى (قوله دراكا) بكسر الدال ولعله تأكيذاً فأن معنى التتابع يفهم من الموالاة خصوصاً مع اعتباره
فيها أن تكون على الاثرأمل سم وقال ع ق وينبغي أن يحمل هنا قوله دراكا على معنى أن الموالاة بين
الصيدين تتبع بعضها بعضا في القتل ليقيد أنه قتل الكثير في طلق واحد ولئلا يكون تأكيذاً لقوله عداء
اه (قوله ينضح) ينضح أن كان بمعنى رشح كان يابه قطع كما هنا وان كان بمعنى رش كان يابه ضرب (قوله
فيغسل) يحتمل أن يراد بالغسل المنفي غسل العرق ويكون تأكيذاً للنفي العرق ويحتمل أن يراد به الغسل
بالماء القراح أي لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كان اختيار الجزم
لموافقة الرواية أوالة وفي الألفاظ اظهر جواز نصبه يجعل الفاء السببية في جواب النفي اه سم (قوله في
مضمار) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أي ما ادعاه (قوله كقوله) أي قول عمرو بن الأهيم الثعابي
(قوله مادام فينا) أي معيما معنار في مكاننا (قوله الكرامة) المراد بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته
وحاجة عياله في أي سفر كان مع أي حال كان عليه وظاهره تعذر ذلك من سم أي فهو مستحيل عادة
لأن طباع النفوس على الشج فان حلت الكرامة على إعطاء الجار زاده حال الارتحال إلى جهة أخرى فهذا
لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الأكرام اه ع ق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يلحق بالمتنع
عقلا) أي لا تطباع النفوس على الشج وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله مقبولان) أي اه عدم ظهور
الامتناع الكلي فيما الموجب اظهر الفساد والكذب واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر إلى
البدعي واعتبارات الشعور وأما بالنظر إلى البيان فالكل مقبول لأن البست مجرأة على معانيها الحقيقية
بل كنيات أو مجازات مرسله كانت أو استعارة بالنظر إلى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد يتهاىضى مجاز
مركب عن كثرة صفاته وقول أبي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الحياذ وقول القاضي مجاز عن
طول شهره وكثرة نظره إلى الكواكب (قوله أي وان لم يكن ممكنا عقلا ولا عادة) هذان في القسم الأول
أعني قوله ان كان ممكنا عقلا وعادة وترك في القسم الثاني أي قوله وان كان ممكنا عقلا لأعادة بأن يقول
أي وان لم يكن ممكنا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا لأنه لا يتصور أن يكون شيء ممكنا عادة ممكنا عقلا كما أشار

اليه الشارح بقوله لا امتناع الخ فهو علة لمخدوف أى وترك في القسم الثاني لا امتناع الخ وقال سم قوله لا امتناع الخ تعليل لاقتصاره في تفسير والا على ما ذكره اه (قوله ولا ينعكس) أى ليس كل ممكن عقلا ممكنة عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كقوله) أى قول أبى نواس بمدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد (قوله وأخفت أهل الشرك) أى أدخلت الرعب في قلوبهم بهيبتك وبطشك وقوله حتى انه يتعين كسر هـ عزه ان لدخول اللام في خبرها فتكون حتى ابتداء ثبوت وقوله لتخاف النطف جمع نطفة وهى الماء الذى يتخلق منه الا قدى قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك ويجوز الاطلاق اه وقوله التى لم يتخلق أى لم يتخلق منها الانسان بعد ولم يتخلق هى بنفسها أى لم توجد (قوله ممتنع عقلا وعادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتماله على شئ من الامور الا آتية الموجهة للقبول (قوله الى الصحة) أى الامكان أى امكان وقوعه ولو قال الى ما يخرج منه عن الامتناع لكان أصوب والى الادب أقرب نظرا الى تشبيهه بالآية اه يس (قوله نحو لفظه يكاد) كولو ولا وحرف التشبيه كفى المصباح (قوله يكاد زيتها الخ) فلوقيل في غير القرآن هذا الزيت يضيء بلا نار ردو حيث قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قر به من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال في نفسه فيحتاج في ادعائه المفاد بكاد الى ما يقرب به وذلك يؤدي الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما فسر بما ذكر صار ليس بمحال وعلى تسليمه فيجوز كانه امر ضرورى في بعض الصور اه ع ق (قوله يضيء) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلا أى بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك (قوله من التخييل) أى تخيل الصحة وتوهمها الكون ما شتمل على الغلو يسبق الى الوهم امكانه لشهود شئ يغالط الوهم فيه فتبادر صحة كما يذاق من المثال وقيد بقوله حسنا اشارة الى أن تخيل الصحة لا يكفي وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف فيما تقدم وانما المعتبر ما يحسن لصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يسد وانتفاؤه للوهم بأدنى التفات كفى اخافة النطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اه ع ق (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اه مطول (قوله سنا بكها) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف مقدم حوافر الخيل الجياد (قوله عثرا) مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أى وسكون التاء المثناة وفتح الياء المثناة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أى الشيرازى لما فيه من التورية أو التوجيه (قوله ولا تفتح فيه العين) أشار به الى ضبط عشرين نوع لطيف يتضمن الابهام أو التوجيه لان قوله ولا تفتح فيه العين يحتمل ولا تفتح في لفظ العشرين حرف العين ويحتمل لا تفتح في الغبار العين أى الجارحة المخصوصة لئلا يؤذيها بدخوله فيها ولكن المراد الاول لان قصده ضبط الكلمة فان قلنا انه أبعد المعنيين كان فيه تورية وان قلنا انه مساو كان فيه توجيه الآن التوجيه ببعبده قصد الضبط بالقرينة الا أنه يجوز تعيين القرينة في التوجيه (قوله وألطف من ذلك) أى مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا لما سبقتها وهى اشتمالها على هذه النكتة وهى فتح العين لارادة معنى خفي فيكون تورية أو مساويا وهو الاقرب فيه كون توجيهها وانما كانت ألطف مما ذكره العلامة لما فيها من التفطن الغريب والهجو بوجه لطيف لمن يستحق به دعوى القائل فقول يس الظاهر أن اللطافة فيها على حد سواء لا اتحاد حسن التورية أو التوجيه فيها ليس بظاهر كما علمت (قوله البغالين) أى الذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء) هم شهود المحاكم (قوله فضرطت البغلة) أى تنفست بصوت قال فى المصباح ضرط يضط من باب تعب ضرطامثل كتف ونغذ فهو ضرط وضرط ضرطامن باب ضرب لغة والاسم الضراط بالضم اه (قوله فقال البغال) أى تنزيها عن أن تقابل به بذلك الفعل وقوله على ما هو دأبهم أى عادتهم عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحية العدل) أى ما فعلت يقع بلحية العدل لافى وجهه السائق وفيه تشبيه العدل برجل ذى لحية على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقور) بكسر الواو أى الجمال وفى المختار الوقور بالفتح ثقل الاذن وبالكسر الجمال

ولا ينعكس (فغلو كقوله
وأخفت أهل الشرك حتى
انه) الضمير للشأن (لتخاف
النطف التى لم يتخلق) فان
خوف النطف الغير المخلوقة
ممتنع عقلا وعادة (والمقبول
منه) أى من الغلو
(أصناف منها ما أدخل
عليه ما يقرب به الى الصحة
نحو) لفظه (يكاد فى يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسه نار
ومنها ما تضمن نوعا حسنا
من التخييل كقوله عقدت
سنا بكها) أى حوافر الجياد
(عليها) يعنى فوق رؤسها
(عثرا) بكسر العين أى
غيرا ومن لطائف العلامة
فى شرح المفتاح العشر
الغبار ولا تفتح فيه العين
والطف من ذلك ما سمعت
أن بعض البغالين كان
يسوق بغلته فى سوق بغداد
وكان بعض عدول دار
القضاء حاضرا فضرطت
البغلة فقال البغال على
ما هو دأبهم بلحية العدل
بكسر العين يعنى أحدهم
الوقر فقال بعض الظرفاء
على الفور

وأكثر ما يستعمل الوقف في حمل البغل والحمار والوسق في حمل البعير وأوقرت الخلة كثر حملها والوقار بالفتح الحسام والزانة وقد وقرا الرجل بقر بال كسر وقارا وقرة بوزن عدة فهو وقور والتوقير التعظيم وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا أي لا تتضافون لله عظمة اه (قوله افتح العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى من يستحي منه ويحتمل أن المراد افتح حرف العين وقل في حية العدل بفتح العين وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله ومن هذا القبيل) أي ما فيه تورية أو توجيه في مادة ففتح العين (قوله في قصيدة) أي في مدح ملك (قوله علا) أي ارتفع وقوله يدعو الوري أي الخلق وقوله ملكا أي سلطانا وقوله وريثا أي حيثما فهو عيننا أي عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى آخر وهو أن يراد بالعين الجارحة ولو فقهوا أعينهم وتاملوا علموا أنه ملك بفتح اللام لا ملك بالكسر فيتحجه فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة (قوله ومما يناسب) أي لكونه فيه الإشارة بضم العين إلى معنى خفي ولولم تكن الإشارة باللفظ ولا فيه تورية ولا توجيه ولذا قال ومما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجتهم) أي لغتهم (قوله كالمتعرف) أي الطالب لمعرفة سبب فتحهم (قوله المسترشد) أي طالب الرشاد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتفتطن للقصود) وهو ضم عين عمر (قوله واستظرف ذلك الحاضرون) أي اعترفوا بظرافة المشير وفهم المشار له (قوله لوتبتغي) أي تطلب وقد سبق أن لومن الالفاظ التي تقرب إلى الصحة فحينئذ يكون هذا البيت مما اجتمع فيه الامران (قوله هونوع من السير) وهو السير السريع وعبارة عقي عنقا أي سرامسرا (قوله وهذا) أي مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخيل حسن) نشأ من ادعاء كثرة وكونه كالخيال في الهواء (قوله ما يقرب إلى الصحة) كلفظ يخيل (قوله في قوله) أي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل اه مطول ومن كلامه

اقرب برأيت رأي غيرك واستشر * فالحق لا يخفى على اثنين

المسرة امرأة تربه وجهه * ويرى قفاه يجمع مرأتين

(قوله الشهب) هي النجوم وقوله في الدجى أي ظلمة الليل متعلق بسم وقوله وشدت أي عقلت أي ويخيل لي مع ذلك أن شدت الخ والذي يخيل له شيان وقوله اليهن أي مائلة اليهن والظاهر أن إلى بمعنى في ليكون بياناً للشدود فيه (قوله محكمة بالمسامير) أي في ظلم الليل وهذا مستحيل لان الظلمة عرض والنجوم أجرام لكن المتكلم لما رأى أجراما مضيئة كالنجوم سمرت في أجرام سود كسباط تخيل الوهم أن النجوم في الظلمة كذلك قبل الالتفات إلى دليل استحالة ذلك (قوله قد شدت بأهدابها الخ) شدا لاجفان بأهدابها في النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم أجراما معلقة بأحبال في أجرام تخيل الوهم أن الاجفان مع الأهداب كذلك (قوله وهذا تخيل حسن) يدرك حسنه الذوق (قوله ومنها) أي من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به الا المطاوعة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذارى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم (قوله أسكر بالامس الخ) فسكره بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أراد بالسكر ما يرتب على الشرب الذي هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال عقي فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قول المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفا بما في العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله ان ذامن العجب) أي سكره بالامس اذا عزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلامي وهو ايراد حجة الخ) قال العلامة الحفيد لا يخفى انه شاع في عرف العرب وسائر الناس الاستدلال لا سيما بالخطابة والجدل لكن الشائع في الكلام الاستدلال البرهاني فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامي الاستدلال بالمقدمات المستلزمة للطلوب على تقدير التسليم كما لا يخفى اه (قوله المذهب الكلامي) أي النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق الاستدلال إلى المتكلمين وأن كان المتكلم قبل بيانه أهل الميزان لكمال اجتهادهم في استعمال القواعد الاستدلالية في المطالب الكلامية بحيث صاروا يضرب بهم المثل في البحث والزام الخصم وبأنواع الاستدلال (قوله

وزيما فهو عيننا غدا ملكا

ومما يناسب هذا المقام ان بعض اصحابي من الغالب على لهجتهم امالة الحركات نحو والفقه آتاني بكتاب فقلت لمن هو فقال مولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظروا إلى كالتعرف عن سبب فتحهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت اليه بغض الجفن وضم العين فتفتطن للقصود واستظرف ذلك الحاضرون (لوتبتغي) تلك الجياد (عنقا) هونوع من السير (عليه) أي على ذلك العنبر (لامكا) أي العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنايك الخيل فوق رؤسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا ممنوع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن (وقد اجتمعا) أي اذ خال ما يقرب إلى الصحة وتضمن التخييل الحسن (في قوله يخيل لي أن سموا الشهب في الدجى * وشدت بأهداب اليهن أجماني) أي يوقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت بأهدابها إلى الشهب لطول ذلك الليل وظاهه مهري فيه وهذا تخيل حسن ولفظ يخيل يزيد حسنا (ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله أسكر بالامس ان عزمتم على الشرب غدا ان ذامن العجب ومنه) أي من المعنوي (المذهب الكلامي وهو ايراد حجة

للطالب على طريقة أهل الكلام) وهو أن تكون الحجّة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للطالب (نحو لو كان فيهما آلهة الآلهة لفستنا) واللازم وهو فساد السموات والأرض باطل لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يكتفي بها في الخطايات دون القطعيات المعتمدة في البرهانيات (وقوله حلفت فلم أترك لنفسك ريبة) أي شكاً وليس وراء الله للرب مطلب فكيف يحلف به كاذباً (لئن كنت اللام لتوطئة القسم) قد بلغت عن خيانة (بل بلغت) اللام جواب القسم (الواشي أغش) من غش إذا خان (وا كذب) ولو كنتني كنت أمر إلى جانب * من الأرض فيه) أي في ذلك الجانب (مستراد) أي موضع طلب الرزق من راد الكلا (ومذهب) أي موضع ذهب الحاجات (ملوك) أي في ذلك الجانب ملوك

للطالب) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بإيراد وفي نسخة على طريق وعليها فتذكر الضمير في قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أي طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لأن طريقة مضافة لآل كرفاً كتسبب التذكير وفي نسخة وهي وهي ظاهرة (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كما في بعض النسخ أي الحجّة وهو ظاهر وفي بعضها بالياء المثناة تحت والتذكير باعتبار كون الحجّة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزمة للطالب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل ما هو أعم من ذلك اه ع ق (قوله لو كان فيهما) أي في السماء والأرض آلهة إلا الله أي غير الله فهي صفة لا آلهة لأنها اسم بمعنى غير وقوله لفستنا أي لما تقر عادة من فساد المحكوم فيه عند تعدد الخلق فعملى هـ ذات كون الملازمة عادية ويكون الدليل اقناعاً لحصوله بالمقدمات المشهورات أي لكونها لم تفسد أليس فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائي حذف منه صغراً والنتيجة للعلم بهما (قوله عن النظام) أي وهـ النظام محقق مشاهد اه سم (قوله فكذا الملزوم) أي باطل أيضاً (قوله من المشهورات الصادقة) أي بحسب العادة فانه قد اشتهر في العرف أن الملوك لا تنتظم بملكين (قوله في الخطايات) أي الأمور الخطائية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لأنه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا وقد صرح الشارح في شرح العقائد بأن الحجّة اقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطايات وأطال في تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين أنه وانتصر له بعض تلامذته ومن أراد تفصيل المقام فعليه بحواشي شرح العقائد وحواشي المطول اه يس (قوله في البرهانيات) أي الأدلة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتذكر النعمان من ذلك اه مطول وقوله فتذكر أي تغبر واغتم منه لأن آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أي حلفت بالله ما أبغضتك ولا خنتك ولا كنت لك في عداوة اه ع ق قال يس في هـ هذه الآيات مناقشة من وجهين الأول أنه ادعى أنه إذا مدح أقواماً أحسنوا إليه كما أن أقواماً أحسن إليهم فمدحوه وهذا عكس ما فعله هو وإنما يحصل الإلزام أن لو قال ملوك حكموني في أموالهم فمدحتهم والافهو قد جعل مدحه لهؤلاء الملوك سابقاً على إحسانهم فلا يحصل الإلزام إذا لم يكن داع إلى الابتداء بمدحهم الثاني في قوله

* فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا * وهل أحذرى أن مادحه مذهب وإنما كان ينبغي أن يقول فلم يرهم غيرهم مذنبين بمدحهم لك فلا شيء ترائي مدحاً بمدح غيره اه ويحجب عن الأول بأن المراد أنك اصطفتهم بسبب مدحهم أياك وأحسنيت إليهم بسبب المدح اذ لو رأيت المدح ذنباً لما كافأت عليه وعن الثاني بأن المراد لم يرهم أحد مذنبين وأنت من جملة من لم يرهم مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلاناً لا مصلية أي لا يراه أحد إلا مصلية أنت وغيرك والخطب في مثل هذه الابحاث سهل اه ع ق (قوله فلم أترك لنفسك) أي بسبب ذلك التمين (قوله أي شكاً) أي في أني است بمبغض لك (قوله وليس وراء الله الخ) أي لا ينبغي للمخوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى التمين بالله فليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالخلف به لأنه أعظم من كل شيء اه ع ق (قوله لتوطئة القسم) أي للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانة) أي غشاو بغضا (قوله اللام جواب القسم) أي في جوابه وجواب أن محذوف دل عليه جواب القسم (قوله الواشي) هو الساعي بالكلام على وجهه الفساد (قوله أغش) أفعل تفضيل والمفضل عليه محذوف يريد أغش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اه سم (قوله ولو كنتني الخ) إشارة إلى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لتنفى اليوم عنه أي ما كنت أمر أقصدت بمدحهم التعريض بتقصي لكنتني كنت الخ أفاده ع ق (قوله أي في ذلك الجانب) وأراد به الشام اه مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة والظاهر أن السين زائدة وأصله مرئاد أي محل الرود الذي هو طلب الرزق وفي المختار وراد الكلا طلبه وبابه قال ور باداً أيضاً بالكسر وأراد به ارتياد أمثله وفي الحديث إذا بال أحدكم فليترد أي فليطلب لبوله مكاناً ليناً ومخدر أو الرائد الذي يرسل في طلب الكلا اه (قوله من راد الكلا) بالقصر أي طلبه والكلا الحشيش (قوله ملوك) مبتدأ خبر محذوف كما أشار له الشارح بقوله أي في ذلك الجانب وهي جواب سؤال مقدر فكأنه قيل من في ذلك

(واخوان اذا ما مدحتهم * احكم في اموالهم) اتصرف فيها كيف شئت (واقرب) عندهم ٢٣٧ واصبر زفيع المرتبة (كفعلك) اى كما

تفعل أنت (في قوم اراك
اصطفتهم - م *) اى
واحسننت اليهم (فلم ترهم
في مدحتهم لك اذنبوا) اى
لا تعاتبني على مدح آل
حفنة المحسنين الى
المنعمين على كما لا تعاتب
قوماً احسننت اليهم - م
فدحوك - كما ان مدح
اولئك لا يعد ذنباً فكذلك
مدحى لمن احسن الى وهذه
الحجة على طريق التمثيل
الذى تسميه الفقهاء قياساً
ويمكن رده الى صورة قياس
استثنائي اى لو كان مدحى
لا لـ حفنة ذنباً كان مدح
ذلك القوم لك ايضاً ذنباً
واللازم باطل فكذلك الملزوم
(ومنه) اى من المعنوى
(حسن التعليل وهو ان
يدعى لوصف علة مناسبة له
باعتبار لطيف) اى بان
ينظر نظراً يشمل على لطف
ودقة (غير حقيقى) اى
لا يكون ما اعتبر علة له
الوصف علة له فى الواقع
كما اذا قلت قتل فلان
اعاديه لدفع ضرره - م فانه
ليس فى شئ من حسن
التعليل وما قيل من ان
هذا الوصف اعنى غير
حقيقى ليس بمفسد ههنا
لان الاعتبار لا يكون الا
غير حقيقى فغلط ومنشؤه
ما سمع ان ارباب المعقول
يطلقون الاعتبارى على
مقابل الحقيقى ولو كان
الامر كما توهم لوجب ان يكون
جميع اعتبارات العقل غير

الجانب الذى تطلب الرزق فيه فقال فيه ملوك ويحتمل ان يكون بدلاً امام من مستراد ومذهب او من جانب
لكن يكون حينئذ على حذف مضاف اى مكان ملوك الخ (قوله واخوان) اى لتواضعهم فلا ينافى
وصفهم بالاخوة وصفهم بالملوك (قوله احكم) بضم الهمزة وتشديد الكاف اى اجعل حاكماً (قوله
اصطفتهم) فى نسخة اصطفتهم اى اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل حفنة) قال مذكر فى الصحاح
فى فصل الجيم ان حفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر فى فصل الحاء حفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه (قوله وهذه
الحجة) اى المأخوذة من الابيات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل ان هذا الاشارة الى الاعتراض على هذا
المثال بان هذا ليس من المذهب الكلامى لان المذهب الكلامى من انواع القياس والتمثيل قسم القياس
عند اهل الميزان ثم بين تقريراً آخر يكون المثال عليه من المذهب الكلامى بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل
انه اشارة الى ان المصنف اراد بالمذهب الكلامى ما يشمل التمثيل اه سم وعبارة عرق وهذه الحجة ان
قصد الشاعر ان تؤخذ على هذا الوجه كانت على طريق التمثيل الذى هو ان يحمل معلوم على معلوم
لمساواته اياه فى علة الحكم وتقريره هنا انه حمل مدحه آل حفنة على مدح القوم للمخاطب فى حكم هو نفي
العقاب لمساواة الاول الثانى فى علة الحكم وهى كون المدح للاحسان فان اراد المصنف بالمذهب الكلامى
مطلق الاستدلال كان المثال مطابقاً للراد على هذا الوجه وان اراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على
طريق الاقتترانى او الاستثنائى لم يكن المثال مطابقاً لما ذكر وانما يطابقه برده الى صورة الاقتترانى او
الاستثنائى فيقرر الاقتترانى هكذا مدحى مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه
ينتج مدحى لا عتب فيه دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك فى مادحيه اه
باختصار (قوله قياساً) اى قياساً اصولياً وهو جعل امر على امر فى حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن رده) اى
ما ذكر من الابيات (قوله كان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة اتحاد الموجب للمدحين وهو وجود
الاحسان (قوله واللازم) وهو التالى وقوله فكذلك الملزوم وهو المقدم اى فيثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب
عنى بالمدح ولزم منه نفي العتب اذ لا عتب الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) اى النوع المسمى بذلك كقول
ابن فتوح يذم أجرودا
لحبة أجرودا اذا حصلت * لم تبلغ المعشار من ذره
تطلعت فاستقبلت وجهه * فاقسمت لا أنبت شعره

(قوله باعتبار لطيف) متعلق بيدعى والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما اشار اليه الشارح بقوله
اى بان ينظر الخ اى يثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبساً بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت
علة الامن له تصرف فى دقائق المعانى (قوله غير حقيقى) صفة لا اعتبار والمراد بالحقيقى المطابق للواقع
اى الذى فى الواقع انه علة كان امر الاعتبار بالواقع حقيقياً اى موجوداً خارجاً (قوله غير حقيقى) هو اى
الاعتبار بمعنى الاعتبار ففيه استغدام اى غير مطابق للواقع بمعنى انه ليس علة فى نفس الامر بل اعتبر بوجه
تمثيل به كونه صحيحاً كان ذلك الاعتبار امر اعتباراً اى موجوداً فى الخارج (قوله علة له فى الواقع) خبر
يكون (قوله كما اذا قلت الخ) تمثيل للنفي (قوله فانه ليس فى شئ) اى فى مرتبة من مراتب حسن التعليل
(قوله وما قيل) مبتدأ وقوله فغلط خبر ووجه الغلط ان الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون
حقيقياً اه يس (قوله ومنشؤه الخ) اى ففهم ان المراد بالاعتبار الامر الاعتبارى وان المراد بقوله غير
حقيقى اى غير موجود فى الخارج فاعتراضه بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقى مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد
بكل من ان الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه محتمل ان يكون مطابقاً للواقع وان يكون غير مطابق له
فيحتاج التقييد حينئذ بقوله غير حقيقى (قوله ان ارباب الخ) بدل مما سمع (قوله على مقابل الحقيقى) اى
الموجود خارجاً (قوله ولو كان الامر كما توهم) اى من ان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى (قوله لوجب
ان يكون الخ) واللازم باطل فكذلك الملزوم (قوله غير مطابق للواقع) اى مع ان بعضها مطابق للواقع
وبعضها غير مطابق للواقع (قوله وهو اربعة اضرب) اى باعتبار الصفة واما العلة فى الجميع فهى غير
مطابقة للواقع (قوله بيان علتها) اى بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان الفرض
مطابق للواقع (وهو اربعة اضرب لان الصفة) التى ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة) قصد بيان علتها (او غير ثابتة) اى بدائياتها (والاولى

أما أن لا يظهر لها في العادة علة (وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة) كقوله لم يحك (أي لم يشابه) (نائل) أي عطاءك (السحاب وانما حيث به) أي صارت محجومة بسبب نائل وتفوقه ٢٣٨ عليها (فصير الرخصاء) أي المصبوب من السحاب هو عرق النجى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد علمه بأنه عرق جها الحادث بسبب عطاء الممدوح (أو يظهر لها) أي لتلك الصفة (علة غير) العلة (المذكورة) لتكون المذكورة غير حقيقية فتكون من حسن التعليل (كقوله ما به قتل أعاديه ولكن) يتقى اختلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الأعداء في العادة لدفع مضرتهم وصفوا المملكة عن منازعتهم (لأما ذكره) من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة صدق رجاى الراجلين بعثته على قتل أعاديه لما علم من أنه اذا توجه الى الحرب صارت الذئاب ترجو أن تساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعداء وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات العجم (والثانية) أي الصفة الغير الثابتة التي أريد اثباتها (أما مكنة كقوله يا واشيا حسنت فيما أساءته * نجى حذارك) أي حذارك أياك (إنساني) أي إنسان عيني (من العرق) فان استحسن أساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر (الناس فيه) إذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أي عقب الشاعر استحسن أساءة الواشى (بان حذاره منه) أي من الواشى (نجى إنسانه من العرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير ممكنة كقوله لم تكن نية

أنها غير مطابقة للواقع) قوله أما أن لا يظهر لها في العادة علة (أي غير التي أريد بيانها) (قوله وان كانت الخ) الوالبحال (قوله لا تخلو في الواقع عن علة) لما تقرر أن الشيء لا يكون إلا حكمه وعلة توجب له لأن القادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الأمور على الحكم تقض لامنه ولذا عبر المصنف بـ لا يظهر دون لا يوجد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله السحاب) أي عطاؤه جمع سحابة وقيل السحاب اسم جنس (قوله وانما حيث به الخ) أي فليس اتيانها بكثرة الأمطار سبب طلب مشابهة الممدوح في الإعطاء لأن السحاب لا يطلب المشابهة لأنها ليست منها لما شاهدت من غزير عطائه (قوله بسبب نائل) أي بسبب شهوده فصل غير تغليظ نشأ عنه النجى فعلة النجى التي هي علة في نزول المطر الغيرة والتغليظ (قوله وتفوقه) أي علوه (قوله الرخصاء) بالمهملتين والمججمة على وزن السفهاء عرق النجى (قوله أي المصبوب) أي المطر النازل (قوله فنزول المطر من السحاب) أي الذي تضمنه الكلام (قوله بأنه عرق جها) أي بان جها ذات العرق فهو من إضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أي وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله أو يظهر لها) أي في العادة اه سم (قوله علة غير الخ) أي مطابقة للواقع أم لا يجوز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أي التي يذكرها المتكلم (قوله لتكون المذكورة غير حقيقية) أي غير مطابقة للواقع أي ليست علة في الواقع (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله ما به الخ) أي ليس به سبب قتل الخ من غيظ أو خوف حتى يكون القتل لشفاء غيظه أو للاستراحة من ترقب مضرتهم (قوله ولكن يتق) أي ولكن حله على قتلهم أنه يتق أي يتجنب اختلاف ما ترجوه الذئاب منه من أطعامهم لحوم الأعداء لانه لو لم يقتلهم فأت هذا المزج والذئاب فالة تتجنب خلف مزج الذئاب المستلزم لتحقيق مزجهم فالة تحقيق مزجهم (قوله فان قتل الأعداء) أي قتل الملوك الأعداء في العادة انما هو لدفع الخ (قوله وصفوا المملكة) أي خلوها (قوله صدق) أي تحقق رجاى أي مزجوا الراجلين أي اطعامهم من لحوم الأعداء (قوله لما علم الخ) أي وانما علم بان الذئاب ترجحت منه ما ذكر لما علم الخ (قوله صارت الذئاب ترجوا الخ) أي لانه عودها اطعام لحوم الأعداء (قوله وهذا) أي قوله ولكن يتق الخ (قوله وصف بكمال الجود) أي حيث انه لو لم يصل اليه إلا بالقتل ارتكب (قوله حتى ظهرت الخ) فيه جل الذئاب على حقيقة تها ومنهم من حله على الرجال وجل اللحوم على الأموال والغنيمة اه يس (قوله العجم) أي الغير الناطقة (قوله أما مكنة) أي ولو لم تقع (قوله كقوله) أي كقول مسلم بن الوليد اه مطول (قوله يا واشيا) أي ساعيا بالكلام على وجه الفساد وقوله حسنت صفة لـ واشيا حسن الأساءة هو الصفة المعللة وعلمها بقوله نجى الخ أي لأجل أن أساءتك أوجبت حذارى منك فلم أبلأثلاث شعرا بما عندي ولما تركت البكاء فجا إنسان عيني من العرق بالدموع فقد أوجبت أساءتك نجاة إنسان عيني (قوله أساءته) أي أفساده (قوله حذارك) مصدر مضاف للفعل والفاعل محذوف كما أشار له الشارح ويتعدى بنفسه كما هنا ومن كافي قول المصنف حذاره منه (قوله من العرق) أراد به عدم ظهور الإنسان من إطلاق اسم المزموم على اللازم أو هو كناية عن العي (قوله خوفا منه) أي خوفا من الواشى أن يطلع عليه فيشعر بما عنده (قوله أو غير ممكنة) عطف على ممكنة بان تكون مستحيلة لانه نية الخدمة انما تكون ممن له أدراك بخلاف غيره كالخوزاء (قوله كقوله لم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا بهذا المعنى فترجى اه مطول وقوله فترجى أي عترى وقال المصنف في الأيضاح وأما الرابع فعني بيت فارسي ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولي أما للتجريد أو نظرا للمعنا فانه مقول للفارسي تأمل (قول لم تكن نية الخ) لوتقيد نفى مدحها شرطا وجوابا فشرطها هنا نفى نية الخدمة وجوابها نفى رؤية نطاق الجوزاء فتقيد لوتقيد نفى التبيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق ما يشبه الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر وأراد بالانتطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحسي وهي كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كحاطة

أي عقب الشاعر استحسن أساءة الواشى (بان حذاره منه) أي من الواشى (نجى إنسانه من العرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير ممكنة كقوله لم تكن نية

النطاق

الجوزاء خدمته بما رأيت عليها عقد منتطق) من انتطق أى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب ٣٣٣ يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء

خدمة الممدوح صفة غير
ممكنة قصد اثباتها كذا في
الايضاح وفيه بحث لان
مفهوم هذا الكلام هو أن
نية الجوزاء خدمة
الممدوح علة لرؤية عقد
النطاق عليها أعني لرؤية
حالة شبيهة بالنطاق المنتطق
كما يقال لو لم تجئني لم أكرمك
بمعنى أن علة الأكرام هو
الحجى وهذه صفة ثانية
قصد تعليلها بنية خدمة
الممدوح فيكون من
الضرب الاول وما قيل انه
أراد أن الانتطاق صفة
ممتنعة الثبوت للجوزاء
وقد أثبتها الشاعر وعلمها
بنية خدمة الممدوح فهو
مع أنه مخالف لصريح كلام
المصنف في الايضاح ليس
بشيء لان حديث انتطاق
الجوزاء أعني الحالة الشبيهة
بذلك ثابت بل محسوس
والاقرب أن يجعل لوهنا
مثلها في قوله تعالى لو كان
فيهم ما آلهة الا الله لفسدنا
أعني الاستدلال بانتفاء
الثاني على انتفاء الاول
فيكون الانتطاق علة كون
نية الجوزاء خدمة
الممدوح أى دليلة عليه
وعلة العلم مع أنه وصف غير
ممكّن (والحق به) أى بحسن
التعليل (مابنى على الشك)
ولم يجعل منه لان فيه
ادعاء واصرار والشك ينافيه
(كقوله كأن السحاب
الغمر) جمع الاغمر والمراد

النطاق الذى فيه جواهر فصا كعقد من الدر بوسط انسان واعلم أن للواستعمال المناطق وهو
الاستدلال بالعلم بانتفاء التالى على العلم بانتفاء المقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال بانتفاء المقدم
على انتفاء التالى في الخارج واعلم أن علة الانتطاق في الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية
الخدمة أى العلم بها اذا علمت هذا فاعلم أن الرؤية علة للعلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون جاريا على استعمال
المناطق وعلى هذا فالمراد بالعلم ما كان علة في العلم ولكن الظاهر أن مرادهم بالعلم ما كان علة في الوجود
لا في العلم (قوله الجوزاء) هى برج من البروج الفلكية (قوله من انتطق) أى مأخوذ منه وقوله أى شد
النطاق أى المنطقة بوسطه (قوله صفة) وعلمتها رؤية النطاق أى الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أى لان
النية لا تكون الا من العاقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله في الايضاح (قوله لان مفهوم هذا
الكلام) أى البيت أى ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوي وحيث ذفيقال ان في هذا البحث اعتراضا
باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله علة لرؤية الخ) أى على قاعدة اللغة (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة
أن الاول علة والثاني معلول (قوله وهذه) أى رؤية الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة الخ (قوله فيكون
من الضرب الاول) وهو الصفة الثابتة أى لامن الضرب الرابع (قوله وما قيل الخ) حاصله انه جواب عن
المصنف برّد قول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من
هذا الضرب بان يراد الانتطاق الحقيقي لا حالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة (قوله انه) أى
الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقي (قوله فهو مع أنه الخ) رد لما قيل من وجهين الاول مخالفتها
في الايضاح والثاني أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف
لصريح كلام المصنف في الايضاح) اذ كلامه صريح في أن المعلن نية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا
العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت بل محسوس)
أى فلا يكون من هذا الضرب (قوله والاقرب الخ) هذا يوافق ما في الايضاح لا مخالف له كما هو ظاهره (قوله
بانتفاء الثاني) هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لان نفي النفي اثبات وقوله على
انتفاء الاول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان نفي النفي اثبات (قوله على
انتفاء الاول) أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق) أى المجازى علة الخ وعبرة المطول فيكون رؤية ما
على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة الخ اه (قوله أى دليلة عليه) تفسير لقوله علة (قوله مع أنه) أى كون نية
الجوزاء الخدمة (قوله مابنى على الشك) أى تعليل بنى الخ (قوله لان فيه) أى في حسن التعليل ادعاء أى
لتحقق العلة وقوله واصرار أى على ادعاء التحقق (قوله كقوله) أى قول أى تمام اه مطول (قوله
الغمر) أى البيض لان البيض أكثرهم وعام السواد (قوله غيبين) أى دفن (قوله أى تحت الربا) أى في
البيت الذى قبله وهو قوله ربا شفت ربح الصبا بنسبها * الى المزن حتى جادها وهو هاجع
يعنى ساقط الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهاجع السائل اه مطول قال
الفنرى الربا جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وشفت أن كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول
فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبني للفاعل فالظاهر انه من الشفعة بمعنى ماها المتعارف
والنسب يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد هنا والمزن جميع مزنة
وهى السحاب الابيض والضمير في جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت
الاول بقريئة الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما في سم (قوله الاصل ترقا بالهمزة الخ) اعلم
أن رقى يرقى كعلم يعلم ورضى يرضى معناه سعد وأما رقا بالهمزة يرقا فعناه سكن يسكن كما هنا (قوله فحققت)
أى الهمزة للضرورة قبلها الفاعل على غير قياس لان الهمزة التى تبدل ألفا يشترط سكونها (قوله على سبيل
الشك) فكأنه يقول أوجب لي بكها الدائم الشك في أن سبب ذلك تغيبها حبس تحت الربا ولا يخفى في ما في
تسمية نزل المطر بكها من لطف التجوز وبه حسن التعليل اه غرق (قوله فهى) أى السحاب تبكي عليها أى

السحاب الماطرة اغزيرة الماء (غيبين تخفيرا) أى تحت الربا (جيبا فترقا) الاصل ترقا بالهمزة فحققت أى ما تسكن (من مدامع) علل على
سبيل الشك نزل المطر من السحاب بأنها غيبت جيبا تحت تلك الربا فهنى تبكي عليها (ومنه) أى من المعنوي

تنزل دعهما على الراجل الحبيب الذي تحتها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهو في اللغة جعل الشيء
 فرعاً غيره وقد روي بالغين المججمة وهو الاقضية والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو
 أن المتكلم قد فرغ الحكم أي من المتعلق الاول الى الثاني اه فترى (قوله لمتعلق امر) أي المنسوب لامر
 فالمراد بالمتعلق النسبة والارتباط ومصدق الامر في البيت المخاطبون المضاف لهم الدماء ومرتفعة الدماء
 وقوله حكم أي محكوم به كالشفاء ولا يضرب اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لمتعلق له آخر كالا حلام
 أي لمتعلق كائن له وآخر صفة متعلق (قوله على وجهه يشعر بالتفريع) أي تفريع الثاني على الاول والمراد
 بتفريع به عليه كونه ناشئاً ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة اليه حتى ان الثاني في قصد
 المتكلم لا يستقل عن ذكر الاول أي فلا بد أن يكون اثبات الحكم الثاني على وجه التفريع على اثباته
 الاول وليس المراد التفريع في الوجود وقال القنري أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في
 الذكركما ينبغي عنه لفظ الوصف فيما يأتي لا أن شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء أحلامهم
 لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر أصلاً فلا بد أن التشبيه في قوله كادماؤكم يدل على أن امر
 التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ التشبيه به أصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على
 أن الكاف في مثله ليست للتشبيه بل مجرد التعليل كما قيل في قوله تعالى واذا ذكروه كما هذاكم اه (قوله
 والتعقيب) تفسير (قوله احتراز عن نحو غلام زيدرا كلب وأبوهر راجل) كذا في المطول بزيادة لفظة
 وهو قبل احتراز قال القنري الظاهر أن هوراجع الى قوله على وجهه يشعر الخ قال وجهه أن يحتراز بما ذكر
 عن نحو قولنا غلام زيدرا كلب وأبوهر راجل كلب كما وقع في أكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت
 للتعاقبين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب واللاتخو الرجولية اه سم
 (قوله عن نحو غلام زيدرا كلب وأبوهر راجل) أي ماش فالحكم المشي والركوب والامر هو زيد ومرتفعة
 الغلام والاب فلو قيل كما أن أباه را كلب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أي قول السكيت من
 قصيدة يمدح بها أهل البيت اه مطول (قوله أحلامكم) أي عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر
 فالتأني في الامر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما في كادماؤكم زائدة لاتمنع الجار من العمل كما في قوله
 تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم أي فبرحمة فتكون الدماء هنا مجروراً بالكاف وما بعده أعني تشفي من
 الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مر فوعا على الابتداء وما بعده خبر اه فترى
 (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أي العقور وهو الذي يأكل لحوم الناس
 (قوله أنفع اه سم) (قوله من شرب دم ملك) لان التداوى بالنجس غير شرب الخرجاثر
 وكيفية ذلك كما في عق والقرى أن يشرب الشريف من أصبع رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة
 تجعل على ثمرة ثم يطعمها المصاب فتبرأ باذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شريف لان البيت
 المذكور في آل البيت ولذا قال عق ان أنفع أدوية دماء الاشراف (قوله بناء) جمع بان كقضاة جمع
 قاض وقوله وأساءة جمع آس وهو الطبيب والعلاج يقال له أسى كفتى والدواء أساء كدواء وقوله كالم
 أي جراحة أي أنتم تبنون المكارم وتؤسسونها باظهارها وتطبون جراح القلوب بالاحسان (قوله من
 داء الجهل) الاضافة للبيان (قوله يعني أنتم مملوكواشراف) أخذه من قوله كادماؤكم الخ وقوله وأرباب
 العقول الراجحة الخ أخذه من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأكيده المدح بما) أي بمدح يشبه الخ (قوله وهو
 ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضرب لبقوله فيما بعده ومنه ضرب آخر وكأنه زعم أن المشهور منه
 الضربان الاولان اه (قوله من صفة ذم) كالعيب في البيت الاتي وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى
 ككسر حدا السيف من الأعداء (قوله بتقدير دخولها) أي بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد
 بالتعليق لان معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفى الذي يقدر دخوله ان كان عيباً وثمرته تقدر
 دخولها أن يكون الاستثناء متصلاً فينتأى التعليق بالحال فان تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول
 عيباً لا يتأتى الا اذا كانت الفلول داخلة في العيب المنفى (قوله دخولها فيها) بان ندعي أن لصفة الذم فردين
 فرداً متعارفاً وهو المشتمل على الذم وفرداً غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح كالشجاعة بان ندعي

(التفريع وهو ان يثبت
 لمتعلق امر حكم بعد اثباته)
 أي اثبات ذلك الحكم
 (لمتعلق له آخر) على وجه
 يشعر بالتفريع والتعقيب
 احتراز عن نحو غلام زيد
 را كلب وأبوهر راجل (كقوله
 أحلامكم لسقام الجهل شافية
 كادماؤكم تشفي من الكلب)
 هو بفتح اللام شبه جنون
 يحدث للانسان من عض
 الكلب الكلب ولا دواء
 له أنفع من شرب دم ملك
 كما قال الحماسي

بناء مكارم وأساءة كالم
 دماؤكم من الكلب الشفاء
 ففرع على وصفهم بشفاء
 أحلامهم من داء الجهل
 وصفهم بشفاء دماؤهم من
 داء الكلب يعني أنتم مملوكوا
 وشراف وأرباب العقول
 الراجحة (ومنه) أي من
 المعنوي (تأكيده المدح بما
 يشبه الذم وهو ضربان
 أفضلهما ان يستثنى من صفة
 ذم صفة عن الشيء صفة
 مدح) لذلك الشيء (بتقدير
 دخولها فيها) أي دخول
 صفة المدح في صفة الذم

(كقوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم من فلول) جمع فل وهو السيف في حيد السيف (من قراع الكتائب) أي مضاربه الجيوش
(أي أن كان فلول السيف عيباً فأثبت شيئاً منه) أي من العيب

٢٤١

(على تقدير كونه منه)

أي كون فلول السيف من العيب (وهو) أي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب (محال) لأنه كناية عن كمال الشهادة (فهو) أي إثبات شيء من العيب على هذا التقدير (في المعنى تعليل بالمحال) كما قال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط (فالتأ كيد فيه) أي في هذا الضرب (من جهة أنه كدعوى الشيء بينية) لأنه علق نقيض المدعى وهو إثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق (و) من جهة (أن الأصل في مطلق الاستثناء) هو (الاتصال) أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال (فقد كراداته) قبل ذكر ما بعدها) يعني المستثنى (بهم اخراج شيء) وهو المستثنى (مما قبلها) أي ما قبل الأداة وهو المستثنى منه (فإذا وليها) أي الأداة (صفة مدح) ونحو الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع (جاء التأ كيد) لما فيه من المدح على المدح والأشعار بأنه لم يجسد صفة ذم حتى يستثنىها فاضطر إلى استثناء

أنها فرد من أفراد الغيب المنفي (قوله كقوله) أي قول النابتة الذي يأتي اه مطول (قوله ولا عيب فيهم الخ) إنما كان من تأ كيد المدح الخ لأن نفي العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك بإثبات صفة المدح وإنما كان مشبه الذم لأن ما بعد أداة الاستثناء مخالف لما قبلها فإن كان ما قبلها نفي عيب مشبهاً كما هنا كان ما بعده إثبات عيب وعكسه وهكذا أوجبت في ما بعده ما صورته صورة ذم وإن كان ليس ذم في الواقع فهو يشبه الذم في الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح الفاء كفلس وفلوس (قوله في حيد السيف) يقتضي أنه قيد في مفهوم الفل اه سم وقال العصام في أطول جمع فل كدوال فل الثلم سواء كان في حيد السيف أو غيره اه (قوله الكتائب) جمع كتيبة وهي الجماعة المعدة للقتال (قوله أي مضاربة الجيوش) تفسير لقراع الكتائب على اللبس والنشر المرتب (قوله أي أن كان فلول الخ) جواب أن محذوف أي ثبت العيب فيهم والأفلا وحاصله أن المدعى سألته كناية أثبت ما يدل الخلف وهو إثبات المدعى بإبطال نقيضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سيوفهم الخ يشير إلى جملة شرطية مشتملة على موجبة جزئية وهي ثبت العيب فيهم وهي تناقض السالبة الكلية تقدير الشرطية أن كان فلول السيوف عيباً ثبت العيب فيهم لأن الفلول قائم بسيوفهم واللازم وهو ثبوت العيب لهم باطل لأنه معلق على محال وهو كون الفلول عيباً والمعلق على المحال محال وإذا بطل اللازم الذي هو الموجبة الجزئية ثبت نقيضه وهو مدعانا الذي هو سالبة كلية وهذا يظهر كلام المصنف (قوله أن كان فلول السيف) أي الفلول المعهود للسيف وهو الفلول من مضاربة الجيوش والأفالول قد يكون عيباً اه أطول (قوله فثبت الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماضٍ والفاعل ضمير يعود على الشاعر وهو تقييد على الشرطية (قوله أي هذا التقدير) أي المقدر (قوله بالمحال) وهو كون الفلول عيباً (قوله حتى يبيض القار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط) أي حتى يدخل ما هو مثل في عظم الجسم وهو البعير في ما هو مثل في ضيق المسلك وهو ثقبه الأبرة اه فترى (قوله من جهة أنه) أي إثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشيء أي الحسى (قوله نقيض المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أي النقيض إثبات الخ وقوله بالمحال وهو كون الفلول عيباً (قوله أن الأصل) أي الكثير (قوله في مطلق الاستثناء) أي في مطلق أدوات الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فلا ينافي ما يأتي من أن الانقطاع أصل نظر المواد وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد به أداة الاستثناء ويؤيده أمر أن الأول أنه لو أراده لفظ الاستثناء لم يفدهنا شيئاً إذا الموجود في الأمثلة الأداة لالفاظ الاستثناء والثاني قوله لا آتى فذكر أداته الخ فجعل مدارفهم الاتصال على الأداة فتأمل اه (قوله أي كون الخ) تفسير للاتصال (قوله وذلك) أي كون الأصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز) أي الأداة مع الانقطاع مجاز أي أن استعمال الألفي المنقطع مجاز وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة وهو قول وعليه ع في وغيره (قوله مجاز) أي لأن الاستثناء اخراج وهو فرع الدخول ولا دخول في المنقطع أقاده بعض الأفاضل وهذا على أن المراد بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكى بصيغة التفسير (قوله فذكر أداته) أي الاستثناء بمعنى الإخراج ففيه استخدام (قوله يوهم) أي يقع في وهم السامع وظنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيئاً من أفراد ما نفاه من النفي ويريد إثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب اه مطول (قوله ونحو الخ) أي بعد أن توهم الاتصال من مجرد ذكر الأداة والمراد بتحويله إلى ما ذكر ظهور أن المراد الانقطاع (قوله على المدح) أي بعده كنفى العيب عنهم (قوله والأشعار الخ) عطف على المدح المجزوء عن عطف تفسير (قوله وتحويل) عطف على استثناء (قوله والضرب الثاني) وهو المفضل (قوله أن يثبت شيء) كالتبني عليه الصلاة والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله ويعقب) أي إثبات الصفة لشيء وفي نسخة وتعقب بتشديد الغاف أي تلك الصفة (قوله أداة استثناء) نائب فاعل يذكّر (قوله يليها صفة مدح) ككونه من قریش قال ع في ويؤخذ من مثاهم هذا الضرب أن الصفة الثانية لا بد أن تكون مؤكدة للأولى

٣١ - تجريد ثاني صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع (و) الضرب (الثاني) من تأ كيد المدح بما يشبه الذم (أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة الاستثناء) أي يذكّر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة استثناء (يليها صفة مدح أخرى له) أي لذلك

الشيء (فأنا أفصح العرب
بيد أي من قريش)
بيد معنى غير وهو أداة
الاستثناء (وأصل الاستثناء
فيه) أي في هذا الضرب
(أيضا أن يكون منقطعاً
ك) ما أن الاستثناء في
(الضرب الأول) منقطع
لعدم دخول المستثنى في
المستثنى منه وهذا لا ينافي
كون الأصل في مطلق
الاستثناء هو الاتصال
(لكنه) أي الاستثناء
المنقطع في هذا الضرب (لم
يقدر متصلاً) كما قدر في
الضرب الأول إذ ليس
ههنا صفة ذم منفية عامة
يمكن دخول صفة المدح
فيها وإذا لم يمكن تقدير
الاستثناء متصلاً في هذا
الضرب (فلا يقيد التأكيد
الامن الوجه الثاني) وهو
أن ذكر أداة الاستثناء قبل
ذكر المستثنى يؤهم إخراج
شيء مما قبلها من حيث أن
الأصل في مطلق الاستثناء
هو الاتصال فإذا ذكر
بعد الأداة صفة مدح أخرى
جاء التأكيد من جهة أنه
كدعوى الشيء ببيد لأنه
مبنى على التعليق بالمحال
المبنى على تقدير الاستثناء
متصلاً (ولهذا) أي ولا يكون
التأكيد في هذا الضرب
من الوجه الثاني فقط
(كان) الضرب (الأول)
المفيد للتأكيد من وجهين
(أفضل ومنه) أي من
تأكيد المدح بما يشبه
الذم (ضرب آخر)

ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلاً زيد كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح
الخ) الحديث بهذا اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالصاد فرفع فائبات الأفضحية على جميع
العرب يشعر بكمالها وقوله غير أني من قريش مستلزم لتأكيد الفصاحة إذ قريش أفصح العرب وإنما
كان هذا مشبهاً للذم لأن أصل ما بعد الأداة مخالفتها لما قبلها فإن كان ما قبلها إثبات مدح كما هنا فالأصل أن
يكون ما بعدها سلب مدح فكان مدحاً في صورة ذم لأن ذلك أصل دلالة الأداة (قوله بيد بمعنى غير) مختص
بالمقطع مضافاً إلى أن كذا في الرضى وزعم المغني أن بيد للتعليل فالمغني أنا أفصح العرب لا أجل أني من
قريش ولا يخفى أن هذا التعليل لا يثبت المدعي وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان في فصاحتي
الأنى من قريش فهو من الضرب الأول وفي القاموس بيد وبأيد بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله
وهو) أي غير أداة استثناء أي فييد كذلك لأنه بمعنى اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف
لفظ أصل لأنها تؤهم خلاف المراد خصوصاً إذا انضم لها لفظاً يضافه يقتضي أن الأصل في الأول الانقطاع
فيما في ما مر وقول المشرح كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع بشير لما قلنا إذ لم يتعرض للأصلية
وبعضهم جعله إشارة إلى أن هذا الضرب قد يكون الاستثناء فيه متصلاً بأن كان المستثنى منه عاماً نحو
زيد جمع كل كمال إلا أنه كريم (قوله أن يكون منقطعاً الخ) أما الانقطاع في الضرب الأول فلأن الغرض أن
معناه أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع في هذا
الضرب فلأنه تعالى الغموم في المستثنى منه فيه وإنما كان الأصل في هذين الضربين الانقطاع لأن ضابطهما
لا يتأتى إلا إذا كان الاستثناء منقطعاً (قوله وهذا) أي كون الأصل في هذين الضربين الانقطاع
(قوله لا ينافي كون الأصل الخ) لأن أصالة الانقطاع نظر بخصوص الضربين وأصله الاتصال نظراً
لمطلق الاستثناء فلا ينافي بين كلامي المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء في كل من الضربين
منقطعاً أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد
أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التي قبل
الأداة عامة (قوله وهو أن ذكر أداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجه الثاني في الضرب الأول والوجه
الثاني في هذا الضرب فرقاً لأن الإخراج في الأول من صفة الذم المنفية فيمتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة
ذم أريد إخراجها من صفة الذم وإثباتها للموصوف لأن الاستثناء من النفي إثبات فاذا تبين بعد ذلك كره أنه صفة
مدح أشعر بأنه لم يجد صفة ذم يشتهر فيجب التأكيد والإخراج في الوجه الثاني من صفة مدح المثبتة
فيمتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد إخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف لأن الاستثناء
من الإثبات نفي فاذا تبين بعد ذلك كره أنه أريد إثباته له أيضاً أشعر بذلك بأنه لم يمكنه نفي شيء من صفات المدح
عنه فيجب التأكيد كيداً فأداه سم وجوابه أن المراد بقوله الامن الوجه الثاني أي لا يمثل ما قبل في الوجه الثاني
لا بعينه تأمل (قوله المبني على تقدير الاستثناء متصلاً) أي وهو غير ممكن في هذا اه سم أي لأن كلاماً من
المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول أحدهما للآخر فلا يتصور الاتصال (قوله ضرب
آخر) هو يعود للأول في المعنى إذا لمعني لا عيب فينا إلا الإيمان أن كان عيباً ولو كان خلافه في الصورة
التركيبة قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن الاستثناء في هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين
فانه منقطع فيهما أوفى حكمه اه وناقشه عبق بقوله فيه أنه أن جعل متصلاً حقيقة خرج المثال عما نحن
بصدده إذ ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم إذ حاصل المعنى أنك ما عبت فينا أحراراً من الأمور إلا الإيمان
بجعله عيباً وليس بعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد إلا مواصلة فلان
وليس مما ينكر قال نزاعاً اه وفي المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أولاً وليس من تأكيد المدح بما
يشبه الذم في شيء لأنه لم يستثن مدحاً كدبه مدحاً هو نفي العيب وإنما استثنى أحراراً مسلم الدخول ويبقى النزاع
فيه هل هو كما زعمه المخاطب أولاً بخلاف قولنا لا عيب عندنا إلا الإيمان أن كان عيباً فهو بمنزلة ولا عيب فيهم
البيت فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيد الأول من التأكيد بالوجهين وهما أن فيه
من التعليق ما هو كإثبات الشيء ببيد وإن فيه الإشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه (قوله

وهو أن يؤتى بمسئتي فيه معنى المدح مع مولا لفعل فيه معنى الذم (فحجروا منكم منا إلا أن آمنا يا أيها الذين آمنوا) أي ما تعبت منا إلا أصل المناقب والمفاخر وهو الأيمان يقال نعمتته وانتقم اذا عابه وكرهه وهو كالضرب الاول في ٢٤٣ افادة التأكيدي من وجهين (والاستدراك)

المفهوم من لفظ لكن (في هذا الباب) أي في باب تأكيدي المدح بما يشبه الذم (كلا استثناء كما في قوله هو البدر إلا أنه البحر زخراة سوى أنه الضرعام لكنه الويسل) فقوله لا وسوى استثناء مثل بيداني من قريش وقوله لكنه استدراك يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب لان الا في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن (ومنه) أي من المعنوي (تأكيدي الذم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها) أي أي صفة الذم (فيها) أي في صفة المدح (كقوله فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه وثانيهما أن يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم أخرى كقوله فلان فاسق إلا أنه جاهل) فالضرب الأول يفيد التأكيدي من وجهين والثاني من وجه واحد (وتحقيقهما على قياس ماهر) في تأكيدي المدح بما يشبه الذم (ومنه) أي من المعنوي (الاستنباع وهو المدح بشيء على وجه استنباع المدح بشيء آخر كقوله نهبت من الأعمار ما لو حويته لهنت الدنيا بآنك خالده

وهو أن يؤتى بمسئتي الخ) كالأيمان وقوله مع مولا لفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا (قوله وما تنقم) أي يافرعون فالخطاب لفرعون وهو حكاية عن سحرته (قوله أي ما تعيب) أي شيئا أو أصلا من الأصول الأصل الخ) اه سم (قوله والمفاخر) تفسير (قوله نعمتته) بانه ضرب وفهم والاول هو الكثير (قوله اذا عابه) أي في شيء وقوله وكرهه أي لاجل ذلك الشيء (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبني على التعليق بالمحال كما تقدم ولا يجزى ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل أن عابتهم عليه وقعت منه بالفعل لا نأقول اعابته لهم عليه لا يقتضي كونه عيبا ولا يخرج عنه كونه حقا قطعاً لاها باطلة قطعاً بمقتضى العقل السليم فليتم اه سم (قوله كلا استثناء) لانها من واحد اذ كل منهما لاخراج ماهر بصدد الدخول (قوله كما في قوله) أي قول أبي الفضل بديع الزمان الحمداني بمدح خلف بن أحمد السجستاني اه مطول وقوله الحمداني هو بفتح الهاء والميم والسجستاني بكسر السين والهمزة (قوله هو البدر) أقول هذا المثال على طريق الضرب الثاني السابق لانه أثبت أولا صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة الأخرى تعددت فالظاهر أن التأكيدي فيه من الوجه الثاني فقط اه سم (قوله هو البدر) أي في الرفعة والشرف وقوله إلا أنه البحر أي في الكرم وقوله زخراة أي مرتفعات تراكم الامواج وهو حال من ضمير البحر لتأوله بالجواد وهو متحمل للضمير فلذا انتصب عنه الحال وقوله الضرعام بكسر الضاد الموحدة أي الاسد في الجراءة والقوة وقوله الويسل قال ع ق جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتب بوصفه بكونه بحر في الكرم عن كونه وبلا فيه لان الويلية تقتضي وجود العطاء والبحرية تقتضي التهيؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الويلية كالفعل فلذا لم يكتب بالاول عن الثاني اه (قوله تأكيدي الذم) هذا عكس ما سبق وقوله بما أي بزم يشبه المدح أي في الصورة (قوله بتقدير) متعلق بمسئتي أي بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن في صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفي الذي هو ذم جاء التأكيدي وكان مشبها للمدح لما سبق من أن الأصل فيما بعد الاستثناء لما قبلها فيكون ما بعدها اثبات صفة المدح فتأمل (قوله وتحقيقهما) أي تحقيق وجه افادتهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس ماهر) ويأتي فيه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الاجتهاد والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء وهو جاهل لكنه فاسق اه مطول (قوله وهو المدح بشيء) كانهية في الشجاعة وقوله يستتبع أي يستلزم وقوله المدح بشيء آخر كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله كقوله) أي أبي الطيب اه مطول (قوله نهبت) أي أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حويته أي ضمته لجزءك وهذا مبني على قول المعتزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول أجله ولو تركه لغاش فاذا جمع ما بقي من أعمار قتلته إلى عمره كان خالدا إلى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة أنه لم يقطع به بل المقتول مات بانتهاء أجله وقوله لهنت الدنيا أي لقبل لها هنيئا لك أي لم يأت أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية في الشجاعة) لان اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو جمعت لتناهها كانت خلودا دل ذلك على أن القتل ليس أمرا اتفاقيا يمكن لغير المتناهي في الشجاعة بل هو لما عنده من نهاية الشجاعة ومدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الاول وأما كونه سببا لصلاح الخ فتابع له (قوله على وجه) هو كون الدنيا نهبا بخلوده وقوله استتبع أي استلزم (قوله اذ لا تهنت الخ) أي فلم لم يكن لهذا الممدوح فائدة لاهل الدنيا ما هي أهلها به اذ لا تهنت الخ (قوله قال على الخ) أشار به إلى أن قوله وفيه الخ ليس محض ترفع بالصنف كما هو ظاهره بل من كلام على ففيه ما شارة إلى الاعتراض على المصنف (قوله الربي) بفحوتين ومهولة نسبة إلى ربيعة بن زرار وربيعة الأزدي ربيعة الجوع من تميم وربيعة بن رشان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلب وربيعة بطن من طي اه أنساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أي مدلولان بالاتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم قال الخفيد بل وجوده

مدحه بالنهاية في الشجاعة) حيث جعل قتله بحيث يخلد وارث أعمارهم (على وجه استنباع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) اذ لا تهنت لاحد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربي (وفيها) أي في البيت وجهان آخران من المدح

أحدهما (أنه نهب الأعمار دون الأموال) كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر والأعراض عن الأموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وإن لم يعتبره أئمة الأصول (و) الثاني (أنه لم يكن ظاهرا في قتلهم) والظاهر كان للدينار سرور بخلوته (ومنه) أي من المعنوي (الادماج) يقال أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه فيه (وهو أن يضمن كلام سبق لمعنى) مدحا كان أو غيره (معنى آخر) وهو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد أسند إلى المفعول الأول (فهو) لشموله المدح وغيره (أعم من الاستتباع) لاختصاصه بالمدح (كقوله أقلب فيه) أي في ذلك الليل (أجفاني كافي) أعذ بها على الدهر والذنوب فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكائية من الدهر ومنه) أي من المعنوي (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو) إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين (أي متباينين متضادين كالمدح والذم مثلا ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين) كقول من قال لا عور * لبيت عينيه سواء * (يحمل معنى صحة العين العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء عليه قال) (السكاي ومنه) أي من التوجيه

منها الإشارة إلى كمال همته حيث لم يلتفت إلى العمر فنظر إلى درجات الآخرة اه ووجه الإشارة قوله لو حوته اذ لو تدل على نفي ما دخلت عليه فدللت هنا على أنه لم يحوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الأصل وهو النهاية في الشجاعة (قوله أنه نهب الخ) أي مفاد أنه الخ وهو عـ لو الهمة وذلك لأن المدح عن الأموال إلى الأعمار إنما يكون لعدم الهمة (قوله وذلك) أي كونه نهب الأعمار دون الأموال (قوله من تخصيص الخ) لأن تخصيص الشيء بالذكر يقتضي الحصر (قوله وهم) أي البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أي التخصيص والأعراض من حيث ما يفهم منه اه سم (قوله في المحاورات) أي الخطابيات وقوله والخطابيات أي الظنيات (قوله وإن لم يعتبره) أي التخصيص بالذكر أي فلا يفيد الحصر لأنه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد حج وقوله أئمة الأصول أي أكثرهم وقال به الدقاق والصبر في من الأصوليين قال سم قديقال هذا ظاهر بالنظر للمعبر ورفقط أي الأعمار أما إذا نظر إلى مجموع الجار والمجرور فهو قيد وأئمة الأصول إنما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثاني الخ) هذا لازم لما جعل مستمعا وهو أنه كان سببا لصلاح الدنيا (قوله في قتلهم) أي قتل مقتوليه لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها اه مطول (قوله والظاهر كان للدينار سرور بخلوته) بل سرورهما به لا كه (قوله إذا لفه فيه) ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف في الكلام (قوله معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال في المطول وهذا المعنى الثاني يجب أن لا يكون مصرح به ولا يكون في الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله فن قال في قول الشاعر

أبي دهرنا اسعافنا في نفوسنا * وأسعفنا فيمن نحب ونكرم

فقلت له نعم لك فيهم أمتها * ودع أمرنا أن المهم المقدم

أنه أدمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سهل الان الشكائية مصرح بها فكيف تكون مدحجة ولو جعل التهنئة مدحجة لكان أقرب اه وقوله فن قال مبتدأ خبره فقد سهل والقائل صاحب المفتاح والاعتراض للمصنف في الإيضاح وقول الشاعر أمتها أي أتم ما ابتدأته من النعمي أي الانعام وأترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سيراى وقوله لان الشكائية مصرح بها أي في قوله أبي دهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدحجة لكان أقرب أي لان قوله فقلت له نعم لك الخ دعاء للمدح متضمن لتهنئته بالوزارة (قوله وقد أسند) أي يضمن وقوله إلى المفعول الأول وهو قوله كلام (قوله فهو لشموله المدح وغيره أعم الخ) أقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب جعل الادماج محسنا ثم تقسيمه إلى الاستتباع وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله أقلب الخ) أي كثر تقلب الأجفان في ذلك الليل كثره أوجبته الشك في أنه يعد على الدهر ذنوبه وقوله أجفاني جمع جفن كقفر وهو غطاء العين من أعلى وأسفل وقوله أعذبها جعل أجفانه كالسجة حيث يغضبها ذنوب الدهر وقوله الذنوب أي ذنوب الدهر عليه من تفرقة بينه وبين الاحبة مثلا وعدم استقامة الحال لا ذنوبه في الدهر اذ لا معنى لعداها على الدهر (قوله فانه الخ) غلة لكون البيت فيه ادماج (قوله وصف الليل بالطول) أي المأخوذ من قوله أقلب فيه أجفاني الدال على كثرة تقلب الأجفان الدال على كثرة السهر الدال على طول الليل (قوله الشكائية) أي المأخوذة من قوله كافي أعذبها الخ وهو مفعول ضمن (قوله محتملا لوجهين) أي احتمالا على السواء فلا يتناول التورية اه فنرى (قوله أي متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين) أي كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو رأيت العين في موضع محتمل على السواء أن يراد به العين الجارية وأن يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه لعدم تضاد المعنيين (قوله لبيت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو قال قال ع ق وهذا شرط بيت من بيتين أي من الرمل هما قوله

خاط لي عمرو وقباء * لبيت عينيه سواء فليس لى الناس طرا * أمديحاً أم هجاء

روى أن رجلا أعطى الخطاط اسمه عمرو وثو بالخطاطة فقال له الخطاط لا خبطنه بحيث لا تعلم أقباء هو أم غيره فقال له هذا الشاعر لئن فعلت ذلك لا قولن شعرا لا يدرى أهجاء أم غيره فلما خاطله القباء قال الشاعر ما ذكر ولا يفهم من كونه أحسن الخطاطة أنه دعاه لأنه جازأ الاحسان لاحتمال أن يكون أفسد الخطاطة فدعا

عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة اه وعبارة الفري فان قلت الظاهر أن
الشاعر أراد المدح لانه بازاء خياطته وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستوالاحتمالان فلا
يستقيم عدده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احدا الاحتمالين
بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل اه (قوله متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى
(قوله وهو احتمالها الخ) قال ع ق بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفي هذا الكلام خبط لا يخفى
لانهم اشترطوا في التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات بوجه
توجيهها مع كون أحد المعنيين في المتشابهات بعيدا وهو المراد كما في قوله تعالى والسماء بينهما بأيد الرحمن
على العرش استوى فالمعنى المجازي وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضا قد ذكر السكاكي أن
المتشابهات على الإطلاق من التوجيه باعتبار و ذكر بعد أن أكثرها له معنى قريب و بعيد وهو يقتضى
أن الذي يكون توجيهها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح ان بعض المتشابهات تحتل
الضدين على السواء كانت من التوجيه الصريح لأنها منه باعتبار وكذا ان صح أن التوجيه لا يشترط فيه
استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحروفه (قوله من قبيل التورية) أى وهى لا بد فيها
من معنى قريب و بعيد والمراد البعيد وقوله والايهام عطف مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقة)
أى مفارقة المتشابهات للتوجيه وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعنى بخلافهما في التوجيه
فانه يجب تضادهما فيه كالممدح والذم اه جوى (قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجد) حاصله أن يذ كر
الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح
وترجمته تعنى عن تفسيره اه فترى والجد بكسر الجيم ضد الهزل بفتح الهاء وسكون الزاى هو اللهو
واللعب وفي السيرة الحلبية يذ كر أن مما أوصى به داود ولده سليمان عليهما الصلاة والسلام لما استخلفه
يا بني اياك والهزل فان نفعه قليل ويهيج العداوة بين الاخوان اه (قوله اذا ما تسمى اناك مفاخر الخ) فان
قولك وقت مفاخرة انسان في حضورك لا تفخر وقل لي كيف تأ كل الضب هزل ظاهر كنهك تريد به
الجد لانك تريد تعبيه بأن تنسبه الى أ كل الضب فانه مما يتبعه عد عنه الاشراف وقوله عد أى تجاوز
والاشارة في قوله عن ذالى الافتخار الذى دل عليه قوله مفاخرة افاده سم والضب قال السيوطى هو حيوان
برى والجمع أضب وضباب والائى ضبة قال ابن خالويه الضب لا يشرب الماء ويعيش سبع مائة سنة فصاعدا
ويقال يبول في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال ان سنه قطعة واحدة مفرج ومن شأنه أنه
لا يخرج من جحره في الشتاء ويضرب به المثل في الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبي الدنيا عن أنس قال ان
الضب لم يوت في جحره هزالا من ظلم ابن آدم وحديث الضب الذى كلم النبي صلى الله عليه وسلم خرج به ابن
عدى والحاكم والبيهقى في الدلائل وسقته في كتاب المعجزات والخصائص اه (قوله وهو كما سماه السكاكي
سوق المعلوم) هو مبتدأ ثم يحتمل أن يكون خبره سوق وعليه فقد حذف ثانى مفعولى سماه اختصارا أى
مما به ذلك ويحتمل أن خبره كما وسوق ثانى مفعولى سماه اه سم والاول هو الظاهر كما يؤخذ من ع ق قال
عبد الحكيم الظاهر أن يقول وهو ما سماه الا انه اعتبر المغاربة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه
مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو كما سيجىء كذا اه وقال غيره أشار
بالكاف الى أن الوجه ما سلكه السكاكي فهى كالكاف في قولك أخبرني زيد بالامر الفلاني وهو كذلك
أى واخبره على ما هو عليه في الواقع اه (قوله سماه السكاكي) أى فسره وعرفه (قوله سوق المعلوم) قال
ع ق والعبارة الثانية افضل لوجهين أحدهما ما أشار اليه السكاكي من أنه يقع في قول الله تعالى كما في قوله
سبحانه وما تلك بيمينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال في الكلام المنسوب الى الله تعالى تجاهل العارف
يعنى بخلاف هذه العبارة فانها أقرب الى الأدب ولفظ الغير فيها وان كان عبارة عن المجهول لكن دلالة
استلعمومه والآخرة أنه كمل في الدلالة على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثانى تعريف للاول الا
أن السكاكي اختار تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اه بحروفه (قوله مساق غيره) أى سوقا
كسوق غيره (قوله لنسكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي الا أنه أخره

(متشابهات القرآن باعتبار)
وهو احتمالها لوجهين
مختلفين وتغافره باعتبار
آخر وهو عدم استواء
الاحتمالين لان احده
المعنيين في المتشابهات
قريب والاخر بعيدا
ذكر السكاكي نفسه من
ان أكثر متشابهات القرآن
من قبيل التورية
والايهام ويجوز أن يكون
وجهه المفارقة هو ان
المعنيين في المتشابهات
لا يجب تضادهما (ومنه)
أى من المعنوي (الهزل
الذي يراد به الجد كقوله
اذا ما تسمى اناك مفاخرة
فقل عد عن ذاك كيف
اكثر للضب
ومنه) أى من المعنوي
(تجاهل العارف وهو كما
سماه السكاكي سوق
المعلوم مساق غيره
لنسكتة)

ليكون بيان النكات متصلا به اه عبد الحكيم (قوله لا أحب تسميته) أى سوق المعالوم الخ (قوله كالتوبيخ)
مثال للنكات (قوله فى قول الخارجية) هى ليلى بنت طريف ترثى أخاها وقد كان قتله يز يدوب بعده
ففى لا يريد العزلا من التقي * ولا الرزق الا من قنا وسيوف

(قوله وهو) أى الخابور نهر وقوله ديار بكر محمل بالحجاز والذى فى عرق وهو موضع من ديار بكر وبكر
من عظماء الخاهلية اه (قوله مورقا) حال من الكاف عامله ما فى الـ من معنى الفعل أى أى شئ ثبت
لـ حال كونك مورقا (قوله أى ناضرا) أى ناعما لا ذابلا قال سم ولعله أخذه من المقام (قوله كائنك لم تجزع
على ابن طريف) اسمه الوليد وكان رئيس الخارجية فهى تعلم أن الشجر لا يجزع لان الجزع لا يكون الا من
العقل فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوى العقل وأنه يجزع جزعا يوجب ذبوله فلما أورد ورق وبختته على اخراج
الورق وأظهرت انها حيتت ذنبا في جزعه فاذا كان الشجر يوجع على عدم جزعه فاحرى غيره وعبارة
المطول فهى تعلم أن الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كائن الدال على الشك
وهذا يعلم أنه ليس يجب فى كان أن تكون التشبيه بل قد تستعمل فى مقام الشك فى الحكم اه (قوله
والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله كقوله) أى قول البختري اه مطول (قوله المعبوق الخ) فهو
يعلم أن ليس ثم الابتسامها فلما تجاهل أظهر أنه التبس عليه الامر فلم يدرك هذا الضوء لمع برق الخ وهذا غاية
فى المدح حيث بلغت الى حيث يخبر فى الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها وقوله سرى صفة برق أى ظهر فى
الليل وقوله أم ضوء مصباح قال فى الاطول ينبغى أن يصفه كالبرق بكونه فى الليل ليفيد قوة الضوء وكأنه
اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل فى النور والقوى اه وقوله أم ابتسامتها أى أم هو ضوء أسنانها عند
ابتسامها وهو عطف على مصباح أى أم ضوء ابتسامها كما فى سم وعق وقوله بالمنظر المراد به الوجه
والباء بمعنى فى كما فى عرق والاضاحى بالضاد المعجمة والهاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من ضها
الظريق ظهر (قوله كقوله) أى قول زهير اه مطول (قوله وسوف أخال أدري) أخال اعتراض بين
سوف وأدري وقد حذف مفعولا أخال والتقدير وسوف أدري أخال على محالهم حاصل لا يعنى وما أدري فى
الحال أن آل حصن رجال أم نساء وفى الزمان الثانى أعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سالت طريق
التجاهل مبالغة فى الذم اه سم (قوله أى أظن) تفسير لا أخال (قوله وهو القياس) أى لانه مضارع
خال والمضارع من الثلاثى كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدري الاولى وقوله وسوف الخ معترض
بينهما ولا شأن به يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر أنه التبس عليه أمرهم فى الحال فلم يدرك
هم رجال أو نساء ففى تجاهله المنزل منزلة جهله اظهار بانهم يلتبسون بالنساء فى قلة غنائهم وضعف فائدتهم
وفى ذلك اظهار لنهاية ذمهم وأنهم فى منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أى حيث قابل القوم بالنساء (قوله
هم الرجال خاصة) أى لغة وذلك على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء
من نساء عسى أن يكن خيرا منهن عروس الافراح اه سم (قوله والتدله) هو بالدال المهملة والهاء
(قوله والتدهش) عطف مرادف أى اذهاب العقل (قوله فى قوله) أى قول الحسين بن عبد الله اه
مطول (قوله بالله الخ) استعطف الظبيات والقاع جعه أقواع وأقوع وقيعان وأضاف الظبيات الى
القاع لكونها فيه قال سم كذا قال المصنف والذى يظهر أن هذا من المبالغة فى مدح ليلى وأنه من القسم
السابق اه وقوله قلن لنا الخ هو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدرك هل
هى من الظبيات الوحشية أم من البشر فلذا سأل الظبيات عن حالها وقوله ليلى أى ليلى المنسوبة الى
(قوله وفى اضافة ليلى الخ) أى ان الاضافة فيها استلذاذا أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها
وهو جواب عما يقال فيه اظهار موضع الاضمار (قوله وهذا) أى المذكور من النكات اه سم وفى
نسخة وهذه أى النكات المذكورة وقوله أنموذج أى جملة قليلة قال فى المصباح بضم الهمزة ما يدل على
صفة الشئ وهو معرب وفى لغة أنموذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشئ يعمل عليه اه وفى
عق مانصه فى القاموس أنموذج بفتح النون مثال الشئ والآنموذج بالهمزة تصحيف يعنى ومع كونه تصحيفا
جرى على الالسن اه (قوله وهى أكثر من ان يضبطها القلم) أى فلان تدخل تحت حصر فيها التعريف

وقال لا أحب تسميته
بالتجاهل لوزوده فى كلام
الله تعالى (كالتوبيخ فى
قول الخارجية) أى شجر
الخابور) وهو نهر من ديار
بكر (مالت مسورقا) أى
ناضرا ذاورق (كانك لم
تجزع على ابن طريف
والمبالغة فى المدح كقوله
المع برق سرى أم ضوء مصباح
أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى)
أى الظاهر (أو) المبالغة
(فى الذم كقوله
وما أدري وسوف أخال
أدري) أى أظن وكسر
همزة المتكلم فيه هو
الافصح وينواسد نقول
أخال بالفتح وهو القياس
(أقوم آل حصن أم نساء)
فيه دلالة على ان القوم هم
الرجال خاصة (والتدله)
أى وكالتعبير والتدهش
(فى الجيب فى قوله بالله
بأظبيات القاع) هو
المستوى من الارض
(قلن لنا ليلى منكن أم
ليلى من البشر) وفى اضافة
ليلى الى نفسه أولا والتصریح
باسمها ثانيا استلذاذا وهذا
أنموذج من نكات التجاهل
وهى أكثر من ان
يضبطها القلم (ومنه) أى
ومن المعنوى

(القول بالموجب وهين)
ضربان أحدهما أن تقع
صفة في كلام الغير كناية
عن شيء أثبت له (أي لذلك
الشيء) حكم فثبتها (غيره)
أي فثبتت أنت في كلامك
تلك الصفة لغير ذلك الشيء
(من غير تعرض لثبوته له)
أي ثبوت ذلك الحكم لذلك
الغير (أو نفيه عنه نحو)
قوله تعالى (يقولون لئن
رجعنا إلى المدينة لنجرحن
الاعز منها لاذل ولله العزة
ورسوله وللمؤمنين) فالاعز
صفة وقعت في كلام
المنافقين كناية عن
فريقهم والاذل كناية عن
المؤمنين وقد أثبت
المنافقون لفريقهم اخراج
المؤمنين من المدينة فأثبت
الله تعالى في الرد عليهم
صفة العزة لغير فريقهم
وهو الله ورسوله والمؤمنون
ولم يتعرض لثبوت ذلك
الحكم الذي هو الاخراج
للموصوفين بالاعزة أعني الله
ورسوله والمؤمنين ولا نفيه
عنهم (والثاني حل لفظ وقع
في كلام الغير على خلاف
مراده) حال كون خلاف
مراده (مما يحتمله) ذلك
اللفظ (بذ كرم متعلقه) أي
انما يحتمل على خلاف
مراده بأن بذ كرم متعلق
ذلك اللفظ (كقوله
قلت ثقلت اذا أثبت مرارا
قال ثقلت كاهلي بالابادي)
فلفظ ثقلت وقع في كلام
الغير بمعنى جملة المؤمنة
فحمله على تثقيب عاتقه
بالابادي

كما في قوله تعالى وانا اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين تعريضا بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله
لمعروف ما هذا اشارة إلى أنه أحقر من أن يعرفونه غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من
تتبع تراكيب الشعراء وغيرهم اه ع ق (قوله القول بالموجب) أي اعتراف المتكلم بموجبه كلام
المخاطب مع نفي مقصوده وذلك اما باثبات مناط مقصوده أي علتته في شيء آخر واما بحمل لفظه في كلام
على غير ما قصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم
وبفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذي أوجبه الصفة اه من زهر الربيع في أنواع البديع
(قوله أحدهما أن تقع صفة الخ) الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار
معنى كالأعز والصفة التي روعي اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان لكن المتبادر
بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال يصح أن يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى
الثاني اه حفيده قال سم وعلى الاول ففيه استخدام اه أي لان الصفة الاولى في قوله أن تقع صفة
أريد بها معنى وأريد بالضمة في قوله فثبتتها معنى آخر (قوله صفة) كالأعز والمراد بالصفة اللفظ الدال
على معنى قائم بالشيء أعني من اللفظ النحوي بدليل ما يأتي برسلي تأمل اه سم وقوله في كلام الغير
كالمنافقين وقوله كناية عن شيء أي فريق المنافقين قال سم هل المراد بالكناية عن الشيء هنا العبارة عنه
لا المعنى المصطلح لها بناء على أن في ثبوته هنا تكافؤا بعدا فان كون فريق الكفار الذي هو المراد بلفظ
الاعز الذي هو الكناية لازم معنى الاعز غير واضح قلت الظاهر أنه يجوز أن يراد بهامعناها المعروف ويكفي
في الا لزوم ادعائهم لانهم يدعون أنهم لا يرون معنى الاعز فليتنامل اه (قوله حكم) أي محكوم به كالاخراج
(قوله فثبتها غيره) كالله ورسوله والمؤمنين أي للإيماء إلى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن
لا يفيدك أنها المخاطب لان الصفة المستلزمة للحكم انما هي لغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك
الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوته له أو نفيه
عنه) الاولى لا ثباته له ولا نفيه عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم اثباتا أو نفيًا خرج الكلام
عن القول بالموجب (قوله يقولون) أي المنافقون لئن رجعنا أي من غزوة بني المصطلق (قوله
لغيريهم) أي المكنى عنه بالأعز اه سم (قوله في الرد عليهم) فقد رد عليهم بأن العزة تناسب
الاخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفريقكم ويلزم منه اثبات الدلة للمنافقين
ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الدلة كون صاحبها هو المخرج بفتحها ولم
يتعرض لاثبات الحكم ولا نفيه ولكن فهم بالالتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل
لفظ وقع الخ) قال ع ق بمعنى أن الغير أطلق لفظا على معنى وجملة غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر
لم يرده المتكلم الاول اه (قوله مما يحتمله) أي من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ قال في الأطول احتمالا
حقيقيا أو مجازيا فقولاه مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر إلى الوجود اه قوله بذ كر
متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا
اصطلاحيا ولا (قوله أي انما يحتمل الخ) كأنه أخذ الخصر من التخصيص بالذكر اه سم (قوله كقوله
قلت الخ) قال في المطول وأما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكأنوها ولكن لا عادي
ونخلتهم سها ما صائبات * فكأنوها ولكن في فؤادي
وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن عن ودادي

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام
الغير بل وقع في ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اه فيكون المعنى مختلفا بالنظر للتعليق ونظر العصام
في أطوله في كلام المطول فراجع ان شئت (قوله اذا أثبت مرارا) ظرف لقلت أو ثقلت اه أطول (قوله
قال ثقلت كاهلي بالابادي) أي مننت على وأحسننت إلى باتيانك والكاهل ما بين الكتفين اه سم (قوله
بالابادي) أي النعم جعل نعمه كثيرة حيث ثقلت كاهله (قوله المؤمنة) أي المشقة من نحو كل وشرب
بالابادي

(قوله والمنن) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر انه من اللفظي لان مرجعه الى حسن السبيل وقد يقال بل الى حسن السبيل في معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فيه تأمل اه ع (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر ان يقال باسم الممدوح الا ان يعتبر عطف آباءه على الممدوح فكل من الممدوح وآبائه اسم اه حفيد قال سم قد يشكل على الجواب تقدير الشارح في المعطوف لفظة أسماء الا ان يقال أراد مجرد بيان العام بل اه (قوله بأسماء الممدوح) كما في الحديث الآتي وقوله وغيره أي غير الممدوح كما في البيت الذي ذكره المصنف (قوله وأسماء آباءه) المراد هنا بالاسماء اثنان فما فوق بدليل المثال اه ع (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الاب ثم ابوه وهكذا (قوله من غير تكلف في السبيل) أي في نظم اللفظ قال الفري المراد من التكلف في السبيل أن يقع الفصل بين الاشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر بن بكرويه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطلع عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطلع عليه بالقرائن كأن تكون تلك الاسماء المرتبة بها يعلم أنها لا تحتاج في هذا الترتيب المخصوص الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة اه يس وقال ع (قوله من غير تكلف) أي في نظم اللفظ (قوله ان يقتلوه) فقد ثلث عروشهم بعتيبة بن الحرث بن شهاب) يقال لثقتهم اذا ذهب عزمهم وتضعض حالهم قد ثل عروشهم يعني ان تجعلوا يقتل وفروحوه فقد أثرت في عزمهم وهدمت أساس مجدهم يقتل رئيسهم فان قيل هذا من تتابع الإضافات فكيف يعد في المحسنات قلنا قد تقرر أن تتابع الإضافات اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف والبيت من هذا القبيل كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم الحديث هذا تمام ما ذكره من الضرب المعنوي (وأما) الضرب (اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام (فنه الجنس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ) أي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى

والمنن بأن ذكر متعلقه
أعني قوله كاهلي بالأيادي
(ومنه) أي من المعنوي
(الاطراد وهو أن تأتي بأسماء
الممدوح أو غيره) أسماء
(آبائه على ترتيب الولادة
من غير تكلف) في السبيل
(كقوله ان يقتلوه) فقد
ثلث عروشهم بعتيبة بن
الحرث بن شهاب) يقال
لثقتهم اذا ذهب عزمهم
وتضعض حالهم قد ثل
عروشهم يعني ان تجعلوا
يقتل وفروحوه فقد أثرت
في عزمهم وهدمت أساس
مجدهم يقتل رئيسهم فان
قيل هذا من تتابع
الإضافات فكيف يعد
في المحسنات قلنا قد تقرر
أن تتابع الإضافات اذا
سلم من الاستكراه ملح
ولطف والبيت من هذا
القبيل كقوله عليه الصلاة
والسلام الكريم ابن
الكريم ابن الكريم
الحديث هذا تمام ما ذكره
من الضرب المعنوي
(وأما) الضرب (اللفظي)
من الوجوه المحسنة للكلام
(فنه الجنس بين اللفظين
وهو تشابههما في اللفظ)
أي في التلفظ فيخرج
التشابه في المعنى

(قوله نحو أسد وسبع) قال سم للرجل الشجاع اه والظاهر أنه غير متعين بل يصح أن يكون الحيوان المفترس (قوله أوفى مجرد العدد) أي في العدد المجرد من النطق وكذا تقول فيما بعده (قوله أوفى مجرد الوزن) نحو ضرب وقتل فإن قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف أيضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد أضاف إلى النسبة إلى التشابه المنفي فيه ما فلا محذوراه فترى (قوله والتمام منه الخ) وجه حسن الجنس التام مطلقا أن صورته صورة الأعادة وهو في الحقيقة أفادة (قوله أن يتفقا الخ) خبر المبتدأ (قوله في أنواع الحروف) أي حقائقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أي برأسه فالألف نوع وتحتته أصناف لأنها مأمومة عن واو وعن ياء وأصلية والباء كذلك لأنها مأمومة عن أو لا مشددة ولا وعلی هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحتته أصناف والحروف الهجائية إنما تحتها أشخاص لا أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكاف بأن المراد بالنوع هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه وجود أصناف تحتته اه ع (قوله وبهذا) أي باشتراط الاتفاق في الحروف وقوله يخرج أي عن التام فلا ينافي أن بينهما الجنس اللاحق وقوله نحو يفرح ويمرح فانهما مختلفان في الفاء والميم (قوله وفي أعدادها) بأن يكون مقدار حروف أحدهما لفظين هو مقدار حروف الآخر قال عبد الحكيم الأولي وفي عددهما وفي هيئتها إذ ليس توافق الكلمتين في أعداد الحروف والهيئات إلا أنه أو رديضة الجمع نظر إلى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساق) قال ع (قوله ولو أخرج نحو هذا بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة ما بعد اه قال ليس ولا اعتبار بكون الحرف المشد ببحرفين كما يأتي اه والمساق مصدر ميمي بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد) بفتح أحدهما وضم الآخر اه مطول (قوله فان هيئته الكلمة الخ) الظاهر أن يقول فان هيئته الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون إذا الكلام في هيئات الحروف دون الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فنحوض ضرب وقتل الخ) أشار بهذا إلى أن الاتحاد في الهيئته لا يستلزم الاتحاد في الحروف كما أن الاتحاد في الحروف لا يستلزم الاتحاد في الهيئته نعم الاتحاد في الهيئته يستلزم الاتحاد في العدد بناء على أن الهيئته كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرة وقتله وصفة حروفه (قوله وفي ترتيبها) بأن يكون المقدم والمؤخر في أحدا لفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر ولو قال وفي ترتيبها كان أوفق بما قبله فشرط التام أربعة قال سم فان اختلفا في واحد من هذه الأربعة كان الجنس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الأخير ولا سكونه لانه عرضة للتغير اه (قوله والخلف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أي الاسم والفعل والحرف (قوله أو فعلين) نحو فلما قال لديهم قال لهم فالأول من القبولة والثاني من القول (قوله أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يمثل له بقولك إذا مررت بزيد فاسأل به بناء على أن الاختلاف يكفي فيه الاختلاف ولو بحسب الحقيقة والمجاز (قوله سمي مما لا جريا الخ) قال ع (قوله والمستحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجنس بينهما ولكن لا يجري في الاصطلاح اه (قوله نحو يوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) في الاتقان وأنكر بعضهم كون الآية من الجنس وقال الساعة في الموضوعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وإن طأ لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة فإطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت جارا ولقيت جارا تعني بليدا اه ما في الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف هذه وقرار الشارح والسيد على ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فلعل ما قاله مخصوص بما إذا كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه كثر تمثيلهم بما يكون أحدهما مجازا كقوله فانه يحيا لذي يحيي فان الأول مجاز إذا الحياة حقيقة لا يتصف بها الكرم والثاني حقيقة لان الاعلام تنصف بالحقيقة والمجاز وكقوله فسدولته ذاهبة فانه مجاز فان وصف الدرلة بالذهاب مجاز وكقوله البدعة شرك الشرك فان إطلاق الشرك على البدعة مجاز وكقوله من أيدعواص عواصم ان أريد الأيدي حقيقة فان وصفها بعواصم وعواصم مجاز إلى غير ذلك مما يظهر بتبسم أمثلهم والحمد لله بر جميع تلك الأمثلة مما لا مساغ له لكون تخصيص كلامه أعني ذلك البعض بما قلناه ينافيه قوله بل

نحو أسد وسبع أوفى مجرد العدد نحو ضرب وقتل مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (التمام منه) أي من الجنس (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف) فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) في (أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) في (هيئاتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد فان هيئته الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحوض ضرب وقتل على هيئته واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيا للفاعل والمفعول فانهما على هيئتين مع اتحاد الحروف (و) في (ترتيبها) أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه وبه يخرج الفتح والخلف (فان كانا) أي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر (من نوع) واحد من أنواع الكلمة (كاهمين) أو فعلين أو حرفين (سمى مما لا جريا على اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هي الاتحاد في النوع) نحو (يوم تقوم الساعة) أي القيامة (يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) من ساعات الأيام

(وان كانا من نوعين) اسم وفعل أو اسم وحرف (سمى مستوفى كقوله مامات من كرم الزمان * فانه يحيا الذي يحيى

يكونان حقيقتين فليتاأمل اه سم وقال ع ق وقد يجب على تقدير تسليم أن لاجناس بين اللفظ الحقيقي ومجازيه بان الساعة صارت حقيقة عرفية في القيامة اه هذا وقال الفيزي الالف واللام في الساعة زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم في مساق اه أي فلذلك كانت الالية من التام بخلاف ساق ومساق فليتاأمل (قوله وان كانا من نوعين الخ) سيأتي مثال الاسم والفعل في البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الأول حرف جر والثاني اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف علا زيد على إجماع أهله أي ارتفع عليهم فعلا الأولى فعل والثانية حرف (قوله سمي مستوفى) لاستيفاء كل من اللفظين أو صاف الآخر اه ع ق (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله مامات من كرم) مام موصولة موضوعة رفع على الابتداء وخبر مفعلة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لما اه سم قال ع ق أي ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي فصار كالميت في عدم ظهوره فانه أي فان ذلك الميت من الكرم يحيا أي يظهر كالحي لدى أي عند يحيى بن عبد الله البرمكي وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية اه وقال عبد الحكيم والمعدني كل كرم أندرس فانه يحيا ويتجدد عنده هذا الممدوح ووقع في ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان والمعدني كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى بالشدة اندام فضية الى الموت يحيا الذي يحيى بن عبد الله ويتخلص منها ولك أن تجعل ما في مامات نافية ومن زائدة اه (قوله تقسيم آخر) أي الى ثلاثة أقسام متشابهة ومفروق ومرفوق فأقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أي التام اه جري (قوله مركبا) بأن لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين (قوله والا نخر مفردا) الأولى مفردا أو مركبا كما في البيت الثاني الآن يقال ان جاملنا مفرد تنزلا فنزل مع مول الكلمة منزلة الجزء منها فقوله مفردا أي حقيقة أو تنزيلا (قوله سمي جناس التركيب) أي لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أي حين اذ يكون جناس التركيب (قوله كقوله) أي قول أبي الفتح البستي اه مطول (قوله وعطاء) تفسير (قوله كقوله) أي قول أبي الفتح اه مطول (قوله كلكم قد أخذنا الخ) هذان بيتان من مجزوالرمل المخبون المحذوف والجام اناء يشرب فيه الخمر وقوله ولا جام لنا الخ قال الحفيد لا يخفى أن الأول مركب من اسم لا وخبرها والثاني من الفعل والمفعول لكنه مفرد نظر الى أن الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اه وقوله لكنه مفرد الخ أي فيه صدق على هذا المثال المقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والا نخر مفرد كما نبهنا عليه سابقا وقوله ما الذي ضراخ استفهام إنكارى فيه عتاب على الحاضرين في المجلس وتحسر على حرمانه من الشرب وقوله لو جاملنا فالميم في جاملنا متصلة وفي جام لنا منفصلة (قوله هذا) أي كون المركب يقال له جناس مفروق اذا لم يكن الخ وقصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله والآخرين باسم المفروق شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفوق (قوله خص باسم المرفوق) أخذنا من رفا الثوب جمع مانقطع منه بالخياطة فكأنه رفي ببعض الكلمة فأخذنا الميم من طعم ورفيناها مصاب فصارت مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا مصاب بانضمام الميم الى صاب اه من ع ق وسم (قوله أهذا مصاب الخ) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مرصاح اه سم (قوله وان اختلفا) شروع في الأقسام الأربعة وهي ما عدا التام من الخمسة وهي خارجة من الأمور الأربعة في التام وبيان خروجها أن ينعدم منها واحد وتوجد الثلاثة فان انعدم اثنان أو ثلاثة لا يكون جناسا أصلا بعد المشابهة (قوله عطف على قوله التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اه سم أي لانها في تأويل الشرطية المناسبة لهذه اذ كأنه يقول فيها ان اتفق اللفظان في جميع الأوجه السابقة فهو التام اه ع ق (قوله أو على محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله والاختلفا قد يكون بالحركة) أي فقط أي أو بالسكون فقط أو بهما معا فأقسامه ثلاثة وقدم مثل لها على الترتيب (قوله كقوله سم جبة البرد جنة البرد) الأول بالباء والثاني بالنون والبرد كسائه مخطط أي ان الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد (قوله يعني لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق اه مطول

ابن عبد الله) لانه كريم يحيى اسم الكرم (وأبضا) للجناس تقسيم آخر وهو انه (أن كان أحد لفظيه مركبا) والا نخر مفردا (سمى جناس التركيب) وحينئذ (فان اتفقا) أي اللفظان المفرد والمركب (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين في السكتانية (كقوله اذاملت لم يكن ذاهبه) أي صاحب هبة وعطاء (فدعه) أي أتركه (فدولته ذاهبه) أي غير باقية (والا) أي وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لا فتراق اللفظين في صورة الكتابة (كقوله كلكم قد أخذنا الجام لا جام لنا) ما الذي ضمير مديرا (جام) أي الكاس (لو جاملنا) أي عاملنا بالجميل هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والاخص باسم المرفوق كقوله اه هذا مصاب أم طعم مصاب (وان اختلفا) عطف على قوله التام منه ان اتفقا أو على محذوف أي هذا ان اتفقا وان اختلف لفظ المتجانسين (في هيات الحروف فقط) أي اتفقا في النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة الأخرى

والاختلفا قد يكون بالحركة (كقوله جبة البرد جنة البرد) يعني لفظ البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه) (قوله)

في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم (الجاهل امامفرط أو مفرط) لان الحرف المشددا كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عند حرف واحد وجعل التجنيس مما لا اختلاف فيه في الهيئة فقط ولذا قال (والحرف ٢٥١ المشدد) في هذا الباب (في حكم

المخفف) واختلاف الهيئة في مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جنعا (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن (وان اختلفا) أي لفظ المتجانسين (في أعدادها) أي أعداد الحروف بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائدا أو كذا إذا سقط حصل الجنس التام (سمي) الجنس (ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (أما بحرف) واحد (في الاول) مثل والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم (أوفى الوسط نحو جدي جهدي) بزيادة الهاء وقد سبق أن المشدد في حكم المخفف (أو) في الآخر كقوله يمدون من أبدعواص عواصم) بزيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين قوله من أيدي في موضع مفعول يمدون على زيادة من كما هو مذهب الأخفش أو على كونها للتبعيض كما في قوله هم من عطفه وحرك من نشاطه أو على أنه صفة

(قوله في أن الاختلاف في الهيئة فقط) أي فليس من الجنس الناقص ودفع بقوله ونحوه الخ توهم أنه من الجنس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله الجاهل امامفرط) من الافراط وهو تجاوز الحد وقوله أو مفرط من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه (قوله لان الحرف المشددا كان يرتفع اللسان عنه الخ) قال يس عبارة السيد في شرح المفتاح إلا أن الحرف المشددا كان الصورة الخطية كالمخفف عند حرف واحد الآخر في اه وأفهم بتثنيته الضمير أن هنا حذفوا والتقدير لان الحرف المشدود ان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنه الخ اه عس قال الجرجي والحاصل أن العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلها ووقفا لا الملفوظة اه فتلخص أن الحرف المشدد في هذا الباب في حكم الواحد لوجهين الاول أن اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالخرف الواحد وان كان في الحرفين ثقل فالأول لم يعتد به لقرب أمره والثاني أنه ما في الكتابة شيء واحد (قوله في هذا الباب) أي باب التجنيس (قوله البدعة شرك الشرك) أي شبكة الكفر فهي مؤدية إليه أي ان اتخذنا بدعة ديننا وعادة يؤدي إلى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذه نصب الشرك عادة للصمد فانه يؤدي إلى وقوعه فيه (قوله فان الشين الخ) ولا عبرة بهز الوصل لسقوطها في الדרج ولا باللام المدخلة في الشين لما عرفت في مفرط ومفرط اه جرجي (قوله حرف زائد) المراد بكونه زائدا أنه لا مقابل له في اللفظ الآخر لا كونه من غير الاصول (قوله سمي ناقصا) وأقسامه ستة لان الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفي كل اما أن تكون الزيادة في الاول أو في الوسط أو في الآخر (قوله في الاول) الاولى وهو الاول لان الحرف عين الاول لا مظهر وفيه حتى يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وكذا قوله أو الوسط أوفى الآخر تأمل ثم رأيت ع ق قال وقد تقدم ما في قوله في الاول أوفى الوسط أوفى الآخر من التسامح وانه قصدها أما كن متوهمة فأطلق عليها ما هو وصف الحرف اذا الحرف هو نفس الاول والوسط والآخر على ما يتبادر والخطب سهل اه بحروفه (قوله بزيادة الميم) أي على الكلمة الثانية والباقي مجانس فجمع المقابل (قوله جدي جهدي) الجدي بفتح الجيم الغني والخط وأما الجدي الذي هو أبو الابل فليس مراداهنا والجهد يفقهها المشقة والتعب والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى حظي وغناى من الدنيا مجرد اتعاب النفس في المكاسب من غير وصول إليها ويكون تشكيها واخبارا بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والآخر أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وغناى فيها هو بمشقة وجهدى لا بالوراثة عن الاب والجدي يكون اخبارا بالنجابة في السعي وأن الغنى لا يتوقف على الوراثة اه ملخصا من ع ق (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال ان جهدي بعد حذف الهاء منه يكون جدي بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدي جناس تام (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله ولا اعتبار بالتنوين) أي في عواص لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الأخفش) من جواز زيادتها في الاثبات (قوله أو على كونها للتبعيض الخ) عبارة ع ق قوله من أيدي يحتمل أن تكون فيه من للتبعيض اما بتقديره نعمت المفعول محذوف أي يمدون سوا عدد كائنة من أيدي السوا عدد بعض الأيدي فكأنه يقول يمدون السوا عدد التي هي بعض الأيدي وأما بأن تجعل كهي في قولهم هم من عطفه وحرك من نشاطه أي هم بعض العطف لان العطف الشق والعضو المهور ومنه الكتف مثلا وحرك بعض الأعضاء التي يظهر تحريكها نشاطه اه (قوله هم من عطفه) عطف الرجل جانباه وحركة العطف كناية عن السرور اه حفيد (قوله أو على أنه صفة محذوف) أي ومن للتبعيض (قوله من أيدي) أي كائنة من أيدي (قوله جمع عاصية) أي بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية بمعنى مذنبه (قوله ضربه الخ) أي لامن عصي بمعنى أذنب قال سمي وقيل من العصيان اه والمراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواص قواضب) فيه الشاهد أيضا فلو أتى به المصنف لكان أولى والواقض جمع قاضية من قضى بكذا بمعنى

محذوف أي يمدون سوا عدد من أيدي عواصضه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وجاء وتماه
* تهول بأسيا قواص قواضب *

حكم به (قوله أى يمدون أيدى) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات معنى عواصم وقوله حاميات معنى عواصم وقوله للاولياء أى الاصداقاء والاصحاب وقوله حكمة أى على الاعداء معنى قواض وقوله بالقتل متعلق بحكمة والاسناد مجازى وقوله قاطعة أى لرقاب الاعداء معنى قواضب (قوله مطرفا) أى لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذ كر في هذا الضرب الا الخ) أى ولم يمثّل لما اذا كانت الزيادة بأكثر من الاول أو الوسط اما لعدم وجود ذلك في كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف البيت الالف من الشفاء والهمزة من النصف الثاني (قوله أى الخنساء) أخت مخبر في رد كلام من لامها على البكاء عليه روى أنها بكّت عليه حتى ابيضت عينها اه ع ق (قوله بين الجواخ) هى الاضلاع التى تحت الترائب وهى مما يلي الصدر كالا ضلاع مما يلي الظهر الواحد جانحة صحاح اه سم والبينية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو ما يزيد فيه أكثر من حرف ويحتمل أن يريد به الذى وجدت فيه هذه الزيادة آخر عبارته فى المطول وربما سمي هذا الذى يكون أكثر من حرف اه وقال العصام فى أطوله وربما سمي هذا الضرب الذى يكون أكثر من حرف فى الآخر مذيلا وجعل مطلقا ما يكون الزائد فيه أكثر مرجع الضمير كما فى الشرح مما يؤثر به بعيد عن هذا الاسم وفى قوله وربما أشار الى عدم اشتياز التسمية اه فتأمل (قوله مذيلا) لان الزيادة فى آخره كالذيل (قوله فى أنواعها) قال ع ق والاختلاف فى أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الا آخر من غير أن يكون من يدا والا كان من الناقص اه (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط (قوله كلفظي نصرون كل) قال فى المطول ولفظي ضرب ولفظي ضرب وسلب اه قال الفترى أو رد ثلاثة أمثلة تنبيهها على أن الحرف المتفق عليه اما فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر اه (قوله متقاربان) كأن يكونا حلقين معا أو شفوئين معا اه ع ق فيكون المراد بمقاربان المخرج ما يشتمل المقهدين فيه لان الدال والطاء يخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة تأمل (قوله مضارعا) المضارعة المبانى لصاحبه فى المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لا يخفى أن الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع ففسد المعنى فاحتاج الى تقدير وكأنه لان الحديث فى الجنس لا فى الحرف (قوله لان الحرف الاجنبى) أى المبانى لمقابلته (قوله اما فى الاول) فى زائدة (قوله نحو بينى الخ) أى نحو قول الحريرى وهو نثر وقوله كنى بكسر الهمزة وتشديد النون أى بينى والدامس المظلم وقوله طامس أى مظموس العلامات لا يهتدى فيه الى المراد اه ع ق (قوله الخيل الخ) هو حديث وتعامه الى يوم القيامة والخير نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبره معقود (قوله ولا يخفى تقارب الدال والطاء) أى فى دامس وطامس لانهما من اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والهمزة أى فى يهنون ويناون متقاربان اذ هما حلقيتان وقوله وكذا اللام والراء أى فى الخيل والخير متقاربان لانهما من الحنسل والاسنان (قوله وان لم يكن الحرفان متقاربين) أى لتباعدهما فى المخرج (قوله سمي لاحقا) اذا حد اللفظين ملحق بالآخر فى الجنس باعتبار جمل الحروف (قوله وهو) أى الحرف الاجنبى (قوله فى الكسر من أعراض الناس) كسر العرض هتكه وابطاله بالزامه العيب وقوله والطن فى نفسير بان يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع ق وبناء فعلة بضم الفاء وفتح العين يدل على اللزوم والاعتقاد لان هذا الوزن يدل فى العربية على ذلك ولا يكفى فى بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه فى الجملة (قوله تفرحون فى الارض) أى تبطرون وتتكبرون فيها وبما كنتم تفرحون أى تتوسعون فى الفرح اه يضاهى فالمرح نهاية الفرح (قوله وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر) قد يجاب عنه بأن المراد من تقارب المخرج قد مر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهرا الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجيهما لا على طول المسافة بينهما فليتأمل اه فنرى وقال ع ق وقد يجاب بأن جناس التقارب لا يكفى حتى يوجد نوع خاص منه كان يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف قواوهما

القسم الذى تكون الزيادة فيه فى الآخر (مطرفا) واما أكثر من حرف واحد وهو عطف على قوله اما بحرف ولم يذ كر فى هذا الضرب الاماتى كون الزيادة فى الآخر (كقولها) أى الخنساء (ان البكاء هو الشفاء من الجوى) أى جوق القلب (بين الجواخ) بزيادة النون والهاء (وربما سمي هذا) النوع (مذيلا) وان اختلفا (أى لفظا) المتجانسين (فى أنواعها) أى أنواع الحروف (فيشترط أن لا يقع) الاختلاف (بأكثر من حرف) واحد (والا ليعدينيهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظي نصرون وتكل (ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا مقاربين) فى المخرج (سمى) الجنس (مضارعا) وهو (ثلاثة أضرب لان الحرف الاجنبى) اما فى الاول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس أو فى الوسط نحو وهم يهنون عنه ويناون عنه أو فى الآخر نحو الخيل معقود فى نواصيهما الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أى وان لم الحرفان متقاربين (سمى) لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز والكسر والراء الطعن

وشاع استعمالهما فى الكسر من أعراض الناس والطن فى ما و بناء فعلة يدل على الاعتقاد (أو فى الوسط نحو ذلك) افتقر بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون (وفى عدم تقارب الفاء والميم نظرا فانهما شفويتان وان أريد بالتقارب

أن يكونا بحيث تدغم أحدهما في الأخرى فالهاء والمهمزة ليستا كذلك (أوفي الآخر ٢٥٣ نحو وإذا جاءهم أمر من المؤمنين وإن

اختلفا) أي لفظا المتجانسين

(في ترتيبها) أي ترتيب

الحروف بأن يتحد النوع

والعدد والهيئة لكان قدم

في أحد اللفظين بعض

الحروف وأخر في اللفظ

الآخر (ممي) هذا النوع

(تجنيس القلب نحو

حسامه فتح لا وليا ثم حنف

لأعدائه ويسمى قلب كل)

لانعكاس ترتيب الحروف

كلها (ونحو اللهم استر

عوراتنا وآمن روعاتنا

ويسمى قلب بعض) اذ لم

يقع الانعكاس إلا بين بعض

حروف الكلمة (وإذا وقع

أحدهما) أي أحد اللفظين

المتجانسين تجانس القلب

(في أول البيت و) اللفظ

(الآخر في آخره يسمى)

تجنيس القلب حيث

(مقلوبا مجعلا) لأن اللفظين

بمنزلة جناحين للبيت كقوله

لاح أنوار الهدى في

كفه في كل حال

(وإذا ولي أحد المتجانسين)

أي تجانس كان ولذا ذكره

بالاسم الظاهر المتجانس

(الآخر يسمى) الجناس

(من دوجاوم كرز او مر ددا

نحو وخيلت من سبابي

نقبي) هذان التجنيس

اللاحق وأمثلة الأقسام

الأخرى ظاهرة مما سبق

(ويطلق بالجناس شيان

أحدهما أن يجمع اللفظين

الاشتقاق) وهو توافق

الكلمتين في الحروف

الأصول مع الاتفاق في أصل

المعنى (نحو قالم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان

افترقا الموضعان لما علمت فالأولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى وأنه على ذلك لشهيد وأنه حب الخير
لشديد لأن الدال والهاء متباعدتان مخرجا إذا الأولى من اللسان مع أصول اللسان والثانية من الخلق اه
(قوله أن يكونا بحيث تدغم أحدهما في الأخرى) أي والفاء والميم لا يدغمان وقوله فالهاء والمهمزة علة
لحواب الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لأن الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أي لا تدغم أحدهما في الأخرى
مع أنه مثلهما للتقارب بين (قوله نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن) فإن الراء والنون متباعدتان مخرجا لأن
الراء من شد اللسان على الحنك الباطني على وجه التكرار والنون من شدة على ما يقرب اللسان العليا فل
سم وفي هذا نظر لأن النون والراء من حروف الذلاقة اه سبكي أي وحروف الذلاقة التي يجمعها قولك من
بنقل تخرج من طرف اللسان فالراء والنون يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجزم أن مخرجهما واحد وقد
يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفتيح والنون من صفاتها الترقيق نزلا لتباعدتهما في الصفة منزلة
المتباعدتين (قوله وأخر) أي ذلك البعض (قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف
في أحد اللفظين بالنظر للاخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا مأخوذ من قول الأحنف
حسامك فيه الاحباب فتح * ورمحك فيه الاعداء حنف

اه مطلق والحسام بضم الحاء السيف القاطع أي سيفه نصر لا تبعاه وموت لأعدائه (قوله
لانعكاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظرا لأن التاء وقعت في اللفظين في مكانها وهو الوسط اه ع ق
قالا حسن ما قاله في المطول من أنه أن وقع الحرف الأخير من الكلمة الأولى أولا من الثانية والذي
قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والاشمى قلب البعض اه (قوله اللهم استر عوراتنا)
جمع عورة وهي الفعلة القبيحة اه أطول وقوله وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الحروف أي
أمتامها تخاف (قوله بعض حروف الكلمة) وهو الراء والعين وما عداهما فهو في محله (قوله حيث نثذ)
أي حين أذوق أحدهما في أول البيت والآخر في آخره (قوله بمنزلة جناحين) أي للطائر وقوله للبيت
متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد في لاح وهو رمل مجزوء ورته فاعلان
(قوله وإذا ولي أحد المتجانسين) أي أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن بينهما فاصل (قوله أي
تجانس كان) أي كان تاما أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقلوبا (قوله ولذا) أي لاجل أن المراد أي
تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسم الظاهر مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله
من سبنا) اسم زحل أو بلد والشاهد في سبنا وباء في ثبالات دخل لها في ذلك (قوله وأمثلة الأقسام
الأخرى ظاهرة مما سبق) فمثال التام أن يقال تقوم الساعة في ساعة ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد ومثال
المخفف أن يقال هذه خبنة وخبنة من البرذال برد ومثال الناقص قوله هم جدي جهدي ومثال المقلوب أن
يقال حسامه للاولياء وللأعداء فتح وحنف (قوله ويلحق بالجناس) أي في التحسين فهذان الشيطان ليسا
من الجناس وليكنهما ملحقان به في كونهما محسنين به الكلام كحسن الجناس (قوله أحدهما الخ) حاصله
أن هذا الأحدهما الاشتقاق الصغير والثاني أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغیر ليس هو الصغير
بل توافق آخر كباين الأرض وأرضيت قال ع ق وهذا النوع سهل التناول كأن يقال قام قائم وقعد
قاعد وقال قائل ونحو ذلك اه (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل
واحد قال سم لعله أراد الصغير ولذا قيد في المطول الحروف الأصول بكونها مرتبة وأراد بالشئ الثاني
ما عدا الكبير ولا يتألف في ذلك قوله الآتي وقد توهم الخ لحوار أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتامس اه
(قوله الاشتقاق) أي الصغير إذا الاشتقاق إذا أطلق لا ينصرف إلا إليه وقوله في الحروف الأصول أي على
وجه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله في الحروف الأصول خرج به الاشتقاق إلا كبر كالثلب والثلث
وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالحذب والجند والمرفق والرقم وقوله مع الاتفاق
في أصل المعنى يخرج به الجناس لأن المعنى فيه مختلف (قوله نحو قالم وجهك للدين القيم) أصل أقم
أقوم والقيم صفة شبهة وأصله فيوم على وزن فيعل قال في الأطول والقيم المستقيم المعتدل لا إفراط فيه

المعنى (نحو قالم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان

ولا تفریط أو القيم بمصالح العباد أو على الأديان السابقة بالشهادة بصحتها (قوله من قام) أي من مصدره
وهو القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لوقال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أن أحصر وأظهر
قال ع ق والميراد بالمشابهة الأمر المشابه فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهي الخ اه
وتحت المشابهة قسمان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله فلفظة ما الخ) أن قلت في هذا التفريع نظير
لان هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير وهو قوله أي اتفاق بل الذي يتفرع عليه أنها موصوفة
فقط قلت وجه التفريع أنه لما علم أن ما معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانها ما يؤيدان
ذلك المعنى فتأمل بلطف اه سم (قوله وزعم بعضهم أنها صدرية) وعليه فالمشابهة على حقيقة أنها (قوله
أي أشباه اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أي مشابهة الخ (قوله لفظا ومعنى) أي من جهة اللفظ والمعنى
وقوله أما لفظا أي أما بيان الغلط من حيث اللفظ (قوله جعل الضمير) أي المستتر وقوله للفظين أي
لأنه جعل اللفظين فاعلا وهما متني فقد رجح الضمير المفرد لثني وهو لا يصح وقوله الابتأويل بان يؤول
بالمذكور وقوله بعيد أي بالنسبة لغيره أي والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح
أي التأويل عند الاستغناء عنه (قوله فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق) اذا اشتقاق معناه التوافق
فيما سبق نعم ان قد رضاف صح أي أشباه توافق اللفظين قال سم ولعل التأويل هنا لما كان أبعد منه
في الوجه الاول لم يتعرض له الشارح هنا اه (قوله بأن يكون الخ) فيه أن هذا الضابط لشبه الاشتقاق
غير مانع من دخول الغير لشموله للجناس التام لان في كل من اللفظين فيه جميع ما في الآخر وبعض
أقسام الناقص كما طرّف نحو جدي وكلمة ليل في الجوى والجوانح وأي فرق بين هذا المثال
ومثال قال اني اعلمكم من القالين وكالمضارع نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون ملحقا
رأيت ع ق قال وذلك الشيء الذي يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين في جعل الحروف أو في كلها على وجه
يتبادر منه أنهم ما يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق وليس في الحقيقة كذلك لان أصلهم في نفس
الأمر مختلف وذلك نحو قال اني اعلمكم من القالين فقال مع القالين في أحدهما من الحروف جعل ما في
الآخر ويتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثاني وصفا أنهما من أصل واحد وليس كذلك
لان الاول من القول والثاني من القلي فيبينهما ما يشبه الاشتقاق على الوجه المذكور فـ كان ما بينهما ملحقا
بالجناس وانما قلنا على وجه يتبادر منه أنهم ما يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق لثلايدخل في هذا
القسم نحو عواص وعواصم والجوى والجوانح فان في كل من لفظيهما جعل ما في الآخر من الحروف وكذا
نحو الخلف والفتح فان في كل منهما مجموع ما في الآخر وليس من الملحق في شيء لعدم كون اللفظين فيما
ذكر على الوجه المذكور اه بحروفه (قوله جميع ما يكون في الآخر من الحروف) أي الأصول كقال
وقالين وقوله أو أكثرها كالارض وأرضيت لان الهززة في الارض أصلية وفي أرضيت للاستفهام فليست
أصلية (قوله لكن لا يرجعان الى أصل واحد) أي ولكن يتوهم في بادئ الرأي أنهم ما يرجعان الى أصل
واحد فبذلك خرج الجناس بجميع أنواعه لانه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما
في الاشتقاق) راجع للنفي (قوله من القالين) أي المبغضين (قوله من القلي) بفتح القاف وسكون
اللام لان مصدر الفعل الثلاثي المعدى فعل كما قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كرتدأ

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أي فقط مع أن المراد به ما يشمله وغيره (قوله
أيضا) أي كالغلط في المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير
ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير (قوله وقد مثلوا) الواو للعمال وقوله في هذا المقام
أي شبه الاشتقاق (قوله انا قلتم) أصله تناقلتم أي ملتم الى متاع الارض قلبت التاء ثاء ثم ادغم واتي
بهززة الوصل وحمل الاستشهاد الارض وأرضيت (قوله ليس كذلك) أي ليس بينهما اشتقاق كبير لوجهين
الاول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب الثاني أن الالف في الارض
أصلية بخلافها في أرضيت كما بيناه بالتقييد بالكبير ينافي هذا المثال الذي مثلوا به فيمتعين أن المراد به ما هو

من قام به يوم (والثاني أن
يجمعهما) أي اللفظين
(المشابهة وهي ما يشبه)
أي اتفاق يشبه (الاشتقاق)
وليس باشتقاق فلفظة ما
موصولة أو موصوفة وزعم
بعضهم أنها مصدرية أي
أشباه اللفظين الاشتقاق
وهو غلط لفظا ومعنى أما
لفظا فـ لانه جعل الضمير
المفرد الى اللفظين وهو
لا يصح الابتأويل في شبه
بعيد فلا يصح الاستغناء
عنه وأما معنى فلان اللفظين
لا يشبهان الاشتقاق بل
توافقه هما قد يشبه الاشتقاق
بان يكون في كل منهما ما
جميع ما يكون في الآخر
من الحروف أو أكثرها
لكن لا يرجعان الى أصل
واحد كما في الاشتقاق (نحو
قال اني اعلمكم من
القالين) فالاول من القول
والثاني من القلي وقد توهم
ان المراد بهما يشبه الاشتقاق
هو الاشتقاق الكبير وهذا
انضام لغلط لان الاشتقاق
الكبير هو الاتفاق في
الحروف الأصول دون
الترتيب مثل القمر والرقم
والمرق وقد مثلوا في هذا
المقام بقوله تعالى انا قلتم
الى الارض أرضيت بالحياة
الدنيا ولا يخفى ان الارض
مع أرضيت ليس كذلك
(ومنه) أي من اللفظي

(رد العجز على الصدر وهو في)

النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين (أي المتفقة بين في اللفظ والمعنى) أو المتجانسين (أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى) أو المحققين بهما (أي بالتجانسين يعني اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق) (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر في آخرها) أي آخر الفقرة فتكون الأقسام أربعة (نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) في المكررين (ونحو وسائل اللثيم يرجع ودمعه سائل) في المتجانسين (ونحو استغفروا بكم أنه كالغفارا) في المحققين اشتقاقاً (ونحو قال أني لعملكم من القالين) في المحققين بشبه الاشتقاق (و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو المحققين بهما اشتقاقاً أو شبه اشتقاقاً (في آخر البيت و) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني) فتصير الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة والمصنف أورد ثلاثة عشر مثلاً وأهمل ثلاثة (كقوله سريبع إلى ابن السم يلاطم وجهه * وليس إلى داعي النداب سريبع) فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الأول (وقوله تمتع من شميم عرار نجد

أعم (قوله رد العجز) هو في المشهور هنا كعضد وهو في اللفظ على خمس لغات كفلس وقفل وعلم وكنف اه أطول أي أرجاع العجز للصدر بأن ينطق به كما ينطق بالصدر (قوله وهو في النثر) قال في الأطول ظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فردده المصنف بقوله وهو في النثر ولا شتم له على الرد صاراً هم فقدم (قوله أي المتفقين في اللفظ والمعنى) أي ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر (قوله أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى) فيه تصريح باشتراط اختلاف المعنى في الجناس اه سم (قوله أو المحققين بهما) تحت قسمين كما أشار له الشارح بقوله يعني الخ (قوله وقد عرفت معناها) أي في بحث الارصاد وهو أنها في الأصل اسم لعظم الظهر ثم استعيرت للحد على المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق أنها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لآخرى كما سيأتي في السبع نقلا عن ع في فصيح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل اللثيم الخ لأن كلاهما ليس معاً أخرى (قوله فتكون الأقسام أربعة) لأن اللفظين الواقع أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها المامكران أو متجانسان أو محققان بالتجانسين اشتقاقاً أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله أحق أن تخشاه) ولا يضرب في كونه في آخرها اتصال الضمير به لانه لكونه مفعوله كانه من تمتعه اه سم (قوله سائل اللثيم) الهمزة فيه أصلية أي طالب المدح روف من الرجل الموصوف بالآلة والذلة وقوله ودمعه سائل الهمزة فيه ليست أصلية إذ أصله الباء فقلت همزة كما في بائع والاول من السؤال والثاني من السيلان قال في الأطول وضمير دمه إلى السائل في المشهور ويحتمل الرجوع إلى اللثيم وهو أبلغ في ذم اللثيم حيث لا يطبق السؤال اه (قوله استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه التجانس بالاشتقاق لأن مادتهما المغفرة قال في عروس الافراح وانما جعل استغفروا في أول الفقرة وإن كان أولها فقلت لأن المراد الفقرة في كلام نوح عليه السلام المحكي لافي الحكاية اه أي لأن لفظ قلت الحكاية (قوله في المحققين) أي بالتجانس وقوله اشتقاقاً تميز (قوله في المحققين بشبه الاشتقاق) أي في المحققين بالتجانس بسبب شبه الخ اه سم فصلة المحققين بمحذوفة وباء شبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهي كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو محققين اشتقاقاً أو شبه اشتقاق وقوله في أربعة وهي كون اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني اه سم (قوله ثلاثة عشر) أربعة في المكررين وأربعة في المتجانسين وأربعة في المحققين اشتقاقاً وواحد في المحققين شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أي من أمثلة شبه الاشتقاق قال في المطول وأهملها ما لعدم ظفره بأمثلتها وما اكتفاء بأمثلة الاشتقاق اه قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد أما عدم الظفر لانه جعل من الأمثلة قول الحريري تشغوف بآيات المثاني وهو متصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع إلى تخلص عاني فبعد غاية البعد أن يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق وأما الاكتفاء بأمثلة قسم عن أمثلة قسم آخر فبعد فالوجه أن يقال جعل المحققين بالتجانسين قسمين أحداً فاكنتي بامرأ داربعة أمثلة لكل قسم إلا أنه زاد مثلاً واحداً في قسم اه باختصار (قوله كقوله) أي قول الاقيس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهي نسبه لمضر بن نزار ولقب بالاقيس لحجرة وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شريفاً الخمر منهم كما لا يدخل في مذهبي إلا أنفق فيه وكان له ابن مومر فـ كان يسأله فيعطيه حتى كثرت ذلقت فذعه وقال له إلى كم أعطيتك مالي وأنت لا تنفك عن شرب الخمر والله لا أعطيك شيئاً أبداً فتركه حتى اجتمع قومه في ناديهم وهو فيهم ثم جاء فوقف عليهم فشكاه اليهم وذمه فوثب إليه ابن عمه فملطمه فقال اه من معاهد التنصيص باختصار وهذا شروع في أمثلة المكررين (قوله سريبع الخ) أي هذا المذموم سريبع إلى الشر في لطم وجه ابن العم وليس يسريبع إلى العمل بما يدعي اليه من الندي أي الكرم اه ع في (قوله يلاطم) بكسر الطاء فهو من باب ضرب كذا في المصباح (قوله وقوله) أي قول صمته بن عبد الله القشيري اه مطول والصمة بكسر الصاد الرجل الشجاع والذي ذكر من الحيات سمى به هذا الشاعر (قوله تمتع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه أطول والبيت السابق قوله أقول لصاحبي والعيس تهوى * بنايين المنيفة فالضمير

فأبعد العشي من عرار) فيما يكون المكرر ٢٥٦ الآخر في حشو المصراع الأول ومعنى البيت استمتع بشم عرار تجدوهي وردة ناعمة

صفر أظبية الرائحة فانا
نعدمه اذا أمسينا لخروجنا
من أرض نجد ومنايته
(وقوله ومن كان بالبيض
الكواعب) جمع كاعب
وهي الجارية حين يبدونها
للنهود (مغرماء) مولعا (فأ
زلت بالبيض القواضب)
أي السيوف القواطب
(مغرماء) فيما يكون المكرر
الآخر في آخر المصراع
الأول (وقوله وان لم يكن
الامرئج ساعة) هو خير
كان واسمه ضمير يعود الى
الامام المدلول عليه في
البيت السابق وهو الما
على الدار التي لو وجدت
بها أهلها ما كان وحشا
مقبلها (قليل) صفة مؤكدة
أنهم القلة من إضافة
التعريض الى الساعة أو صفة
مقدمة أي لا تعريض قليل
في ساعة (فاني نافع لي
قليلها) من فوع فاعل نافع
والضمير للساعة والمعنى
قليل التعريض في الساعة
ينفعني ويشفي غليل
وجدى وهذا فيما يكون
المكرر الآخر في صدر
المصراع الثاني (وقوله
دعاني) أي اتركاني (من
ملاكم سفاها) أي ملاحفة
وقلة عقل (فداعي الشوق
قبلا كما دعاني) من الدعاء
وهذا فيما يكون المتجانس
الآخر في صدر المصراع
الأول (وقوله واذا البلبال)
جمع بلبال هو طائر معروف

وقوله من شميم مصدر كالشم قال سماء أكثر ما يجي، ففعل في الاصوات كالصهيل والمدير وقوله نجد النجد
ما ارتفع من الأرض والتهامة ما انخفض منها (قوله من عرار) قال في المطول وموضع من عرار رفع على
أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظيران ما اذا اتصل بينهما وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل عملها اه سم (قوله
وهي) أي العرار وقوله وردة أي تطلع وتقرش على وجه الأرض لاساق لها (قوله نعدمه) من باب علم
(قوله وقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع بيضاء قال عرق وهذه القضية
شرطية اتفاقية لان الولوع بالكواعب يتوهم عمومها لطبيعة الانسانية فيبين أنه اتفاق له خلاف ذلك وان
من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وأنه مولع بالسيوف واستعمالها في محلها بالحروب اه (قوله وهي
الجارية) أي التي وقوله حين يبدو أي يظهر وقوله للنهود أي الارتفاع (قوله فزالت بالبيض) جمع
أبيض وهذا دليل جواب الشرط المحذوف أي فلا التفت اليه لاني ما زلت الخ (قوله وقوله) أي في ذي الرمة
(قوله معترج) اسم مفعول بمعنى المصدر أي تعرج بمعنى إقامة قال في المطول والتعرج على الشيء الإقامة
عليه اه (قوله الما الخ) من الامام وهو النزول قال عرق والمعنى اني أطلب منكم كما أطلب الخيلان ان
تساعداني في الامام بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصارب القبولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت
أهلها فيها ما كان مقبلها موحشا اه (قوله بها أهلها) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لو وجد ويصح
نصب أهلها بدلا من الماء في وجدتها وبها هو المفعول الثاني (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا
أي موحشا خبر كان وقوله مقلها أي موضع قبولتها اسم كان (قوله صفة مؤكدة) أي ان لوحظ جعل
قليل صفة لمعترج بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أي مخصصة أي ان لوحظ جعله صفة لمعترج
قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والكثير (قوله من إضافة التعريض الى الساعة) والاضافة
على هذا لامية بخلافها على الثاني فانها بمعنى في لانها من إضافة الشيء الى ظرفه (قوله قليلها) ولا تضير
الماء في كونه في العجز لان الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام في
أطوله وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أي قليل تعريض ساعة كذا كره الشارح والاقرب ان يكون
للتعريض بتأويل الإقامة اه (قوله فيما يكون المكرر الآخر) وهو قليل (قوله وقوله) أي قول
القاضي الارجاني اه مطول وهذا شروع في أمثلة المتجانسين (قوله أي اتركاني) إشارة الى أن دعاني تنبيه
دع من ودع يدع اه عبد الحكيم (قوله سفاها) جعلها الفري تميزا ويفهم من حفيد الشارح أنه مفعول
له وعبارة الفري قوله هو الحق وقلة العقل هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا
على التمييز وقدير وي بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أي ملامة مشافهة أو على الحال
اه سم وقوله أنه مفعول له فالمعنى اتركاني من لومكم الواقع منكم لاجل سفاهاكم أي خفة عقلكم كما فاني
لا التفت اليه لان داعي الشوق الخ (قوله فداعي الشوق) هو جال المحبوب وقوله قبل كما دعاني أي فاجبته
فلا أحيبكم بعده (قوله وقوله) أي قول الشعالي اه مطول (قوله واذا البلبال) الشاهد في هذا مع الانخير
واما المتوسط فلا شاهد فيه عند المصنف كما سيأتي بيانه (قوله بلبال) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أي
حسن الصوت (قوله أفصحيت) أي نطقت ألسنتها نطقا خاليا من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح
الاعجمي اذا انطلق لسانه وخلصت لفته عن اللكنة وحادث ولم يلحن والمراد باللغات النغمات وهي جعل
كل كلمة نغمة اه (قوله فانف البلبال) أي أبعد الاخران وقوله باحتساء الخ من الحس وهو الشرب أي
بالشرب من كاسات الخمر قال عرق والمعنى أنه يأمر شرب آنية الخمر لدفع الاخران التي حركها صوت ذلك
الطائر لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق اه (قوله بلبال) بفتح الباءين قاله حفيد (قوله بلبلة
بالضم) أي ضم الباءين (قوله أعني البلبال الاول) إشارة الى أن المقصود بالتمثيل البلبال الثالث بالنسبة
الى الاول وأما بالنسبة الى الثاني فقال في المطول فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف اه
أي لان السكاكي اعتبر قسما آخر وهو أن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ورأى المصنف تركه

(أفصحيت بلغاتهما فانف البلبال) جمع بلبال وهو الخزن (باختساء بلبال) جمع بلبلة بالضم وهو أربق فيه الخمر وهذا فيما
يكون المتجانس الآخر أعني البلبال الاول في حشو المصراع الاول

أولى اذلا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدور المصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الاول اه
من سم ويس (قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه في صدره (قوله وقوله) أي قول الحريري في
المقامة الثامنة والاربعين وهي البصرية وقبل هذا البيت

بها فاشئت من دين ودنيا * واخوان تغالوا في المعاني

والضمير في بهار اجمع للبصرة وهذه الايات في مدحها (قوله فخشعوف) بالغين بعد الشين قال ع و
البيت في نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحدا أي هذا مشغوف بايات القرآن
ومفتون مع ذلك لرقه قلبه برقة المزامير وأن يكون اثنين أي فهناك مشغوف بالايات يهتدي بها ويتذكر
وأخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثاني
به لان البيتين للحريري ومقامهما يقتضي المعنى الثاني ولم يجعل الثاني في الموضعين من المحقق اشتقاقا
مع اشتراكهما في أصل المادة لان الوصفية تنوسبت فيهما اه (قوله أي القرآن) تفسير للثاني وانما
قبل فيه مثنان لان القصص والوعود والوعيد تنفي فيه وتطلق الثاني أيضا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من
مائتين من الايات (قوله أي بنغمات) أي أصوات تفسير لرنات وقوله أوتار المزامير تفسير للثاني (قوله
التي يضم الخ) أي يضم بعضها الى بعض وفي هذا الإشارة الى التسمية (قوله وقوله) أي القاضي الارجاني
والارجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أملتهم الخ) من السريع وعروضه مطوية مكسوفة
وضربه موقوف أي رجوتهم وقوله ثم تأملتهم أي تفكرت في أحوالهم هل هم من ربحي خسرته أولا
وقوله فلاح لي أي بعد التأمل قال في الأطول وقد أفاد باستعمال الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل اه وقوله أن
ليس فيهم فلاح بسكون الحاء قال الفري ومن هذه القصيدة قوله

يا قوم قد طال مقامى بكم * من غير نفع الروح والروح

(قوله وقوله) أي قول الجعري اه مطول وهو من المتقارب وفي المعاهد البيت نسبة للجعري غالب
شرح التلخيص وليس الامر كذلك وانما هو السري الرفاء الموصلي وقد سرق معناه من بيت الجعري فلذا
سبق الوهم في نسبته اليه وبيت الجعري لفظه

بلونا ضرائب من قد نرى * فما ان رأينا الفتح ضريبا

وهو من قصيدة من المتقارب يمدح بها الفتح بن خاقان وبيت السري الرفاء من قصيدة يمدح بها أبا الفوارس
سلامة بن عهد اه بتصرف وهذا شروع في أمثلة المحققين اشتقاقا (قوله وطبع عليها) تفسير
(قوله أبدعتها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبداعا متنافيان اذلا معنى لاحداث الطبائع
وانما يتعلق الانشاء بالطبيعات قلنا المراد أنك أنشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها
من الاعطاء الانغم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله في السماح اه (قوله في السماح) أي في الكرم
والعطاء (قوله وأصله المثل الخ) أي فهو في الأصل مثل مقيد ثم استعمل في مطلق مثل (قوله المثل في ضرب
القдах) في معنى من وضرب بمعنى خلط والقдах السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم
القمار وإضافة الضرب من إضافة الصفة للموصوف أي المثل من القдах المضروبة أي المخلوطة فكل
واحد منها يقال له ضرب لانه يضرب به في جملتها وهو مثلها في عدم التميز في المضاربة (قوله فيما يكون
الملحق الخ) لا يقال الضرائب والضرب من قبيل التجانسين لان معنى الضرائب الطبائع والضرب
المثل وكلاهما مختلفا معنى اللفظين كان من قبيل التجانسين لانا نقول الاختلاف في المصدر ولا ينافي
الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعبر في المشتقات كما
تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كان في الضرائب معنى الالزام بعد الامجاد الذي قد يحدث عادة عن
الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني معنى التحريك الذي هو هنا اخص من مطلق التحريك
الصادق على الضرب فافهم اه ع ق (قوله وقوله) أي امرئ القيس اه مطول (قوله يخزن) في
المختار بابه نصر وقال في المصباح خزنت الشيء خزنا من باب قتل جعلته في الخزن وخزنت السر كتمته
وخزن اللحم من باب تعب تغيرت ريحه مقلوب من خنز اه (قوله مما لا ضرر له فيه) أي وانما ضرره على

لان صدره هو قوله واذا
(وقوله فخشعوف بايات
المثاني *) أي القرآن
(ومفتون برنات المثاني)
أي بنغمات أوتار المزامير
التي يضم طاق منها الى طاق
هذا فيما يكون المتحاشين
الاخر في آخر المصراع الاول
(وقوله أملتهم ثم تأملتهم *
فلاح) أي ظهر (لأن
ليس فيهم فلاح) أي فوز
ونجاة هذا فيما يكون
المتحاشين الاخر في صدر
المصراع الثاني (وقوله
ضرائب) جمع ضرب يبتوهي
الطبيعة التي ضربت
للرجل وطبع عليها (أبدعتها
في السماح * فلست انرى لك
فيها ضربيا) أي مثلا
وأصله المثل في ضرب
القдах هذا فيما يكون
الملحق الاخر بالتجانسين
اشتقاقا في صدر المصراع
الاول (وقوله اذا المرء لم
يخزن عليه لسانه * فليس
على شيء سواء يخزن) أي
اذا لم يحفظ المرء لسانه على
نفسه مما يعود ضرره اليه
فلا يحفظ على غيره مما
لا ضرر له فيه وهذا مما
يكون الملحق الاخر
اشتقاقا في حشو المصراع
الاول

(وقوله لو اختصرت من
الاحسان زرتكم * والعذب
من الماء (يخرج للافراط
في الخصر) أي البرودة
يعني أن بعدى عنكم لكثرة
انعامكم علي وقد توهم
بعضهم أن هذا المثال مكرر
حيث كان اللفظ لا يخفى
حشو المصراع الاول كما في
البيت الذي قبله ولم يعرف
أن اللفظين في البيت
السابق مما يجتمعهما
الاشتقاق وفي هذا البيت
مما يجتمعهما شبه الاشتقاق
والمصنف لم يذكر من هذا
القسم الا هذا المثال وأهم
الثلاثة الباقية وقد أوردتها
في الشرح (وقوله
فدع الوعيد فاعبدك
ضائري * أطنين أجنحة
الذباب يضير) وهذا فيما
يكون الملقى الآخر
اشتقاقا وهو ضائري في
آخر المصراع الاول (وقوله
وقد كانت البيض القواضب
في الوغي * أي السيوف
القواطع في الحرب (بواتر)
أي قواطع لحسن استعماله
ايها) فهي الآن من بعده
بتر) جمع ابترا ذلم يبق بعده
من يستعملها استعماله وهذا
مما يكون الملقى الآخر
اشتقاقا في صدر المصراع
الثاني (ومنه) أي من اللفظي
(السجع قيل وهو تواطؤ
الفصلتين من الشعر على
حرف واحد) في الآخر
(وهو معنى قول السكاكي
هو) أي السجع (في النثر
كالقافية في الشعر) يعني
أنه إذا قصود كلام

غيره (قوله وقوله) أي قول أبي العلاء المعري من البسيط (قوله لو اختصرت) كان الظاهر أن يؤخر هذا
بعد المثالين المذكورين بعده لأنهما بقية الأمثلة الأربعة للاشتقاق ومن التقديم توهم البعض ما ذكره أي
لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيت بما يعتدل منه زرتكم ولكن أكرمتم من الاحسان
فهو بترتكم لتلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال وقوله والعذب الخ أي ولا غربة في هجران ما يستحسن
لخروجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب الذي هو مطلوب في أصله قد يجر للافراط في الخصر أي
لتجاوزه الحد في الصفة المستحسنة منه وهي خصره بفتح الخاء والصاد أي برودته اه ع ق (قوله في
الخصر) في المختار بابه طرب قال سم في الصحاح الخصر بالتحريك البرد ومثله في القاموس ثم قال وككتف
البارد اه (قوله لكثرة انعامكم علي) أي وعجزى عن شكره فاستحييت من الاتيان اليكم بلا قيام بحق
الشكر فالبيت مدح خلاقا لمن قال انه ذم بدليل قوله يهجر (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو
اختصرت وقوله في حشو المصراع الاول أي لسبق لوعليه (قوله وفي هذا البيت مما يجتمعهما شبه الاشتقاق)
لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع في الحشو مأخوذ من مادة الاختصار
الذي هو ترك الاكثر والثاني مأخوذ من خصر أي برد لا يقال لامادة للخصر لانه نفسها اذ هو مصدر فليس
هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لا نأقول يكفي فيه رعاية كونه
مأخوذا من الفعل علي قول اذا التبادر يكفي فيه التوهم وهذا بناء على أن له فعلا فأفاده ع ق (قوله وقد
أوردتها في الشرح) قال في المطول وأما الأمثلة الثلاثة التي أهمها المصنف فثال ما يقع أحدا الملقين اللذين
يجتمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري

ولاح يلح على جري العنان الى * ملهى فسحقاله من لا تلح لاح
فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله
ومضطلع بتلخيص المعاني * ومطلع الى تلخيص عاني
فالاول من عني يعني والثاني من عني يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر
لعمري لقد كان الثريا مكانه * ثراء فأضحى الآن مثواه في الثرى
فالثرى واوى من الثروة والثرى يائي اه وقوله قول الحريري أي في المقامة الرابعة والعشرين من قصيدة
مطلعها نهاني الشيب عما فيه أفراحي * فكيف أجمع بين الراح والراح
وقوله قوله ومضطلع الخ أي قول الحريري في المقامة الثامنة والأربعين قال الفري والمضطلع بالشئ القوى
عليه الناهض به وتلخيص المعاني اقتصارا لفاظها وتحسين عباراتها وتلخيص المعاني فكذلك الأسير وبعد
البيت المذكور وكمن قارئ فيها وقاري * أضرب الجفون وبالجفان
وضمير فيها يرجع الى البصرة وقاري الاول الذي يقرأ القرآن وقاري الثاني مطعم الضيفان واضرار الاول
بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه أطعم ما فيها وجعلها خالية اه (قوله وقوله فدع
الوعيد الخ) في المعاهد البيت من السكامل ولا أعرف قائله ونسبه صاحب الدرر القريد لعبد الله بن محمد بن
أبي عيينة المهلبى اه (قوله الذباب) سمى بذلك لانه كلما يطرد يرد جمع فاصله ذب قاب أي طرد
فرجع وقوله يضري يضرف كل منهما مأخوذ من الضرر والمعنى اترك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه
كالعدم (قوله وقوله) أي قول أبي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد وقبله
توى في الثرى من كان يحياه الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر
اه مطول وقوله توى في الثرى أي أقام في التراب وقوله ويغمر أي يزيل نائله الغمر أي الكثير (قوله بتر)
أي مة طوعة الاستعمال اذ لم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال ع ق وههنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار
مسمياتها النزول الالتباس في كثرة دوزها على اللسان السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة
قطعة من الكلام جعلت من أوجه لاخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها لاخرى والا كانت أعم
سواء كانت مع تسجيع أولا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الأخيرة من القرينة والسجع توافق
الفصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى اه (قوله على حرف) على معنى (قوله مقصود الخ) بمعنى

فالسجيع على التفسير
المذكور بمعنى المصدر
أعني توافق الفاصلتين في
الحرف الاخير وعلى
كلام السكاكي هو نفس
اللفظ المتواطئ الاخر
في اواخر الفقر ولذا ذكره
السكاكي بلفظ الجمع وقال
انها في النثر كالتوافق في
الشعر وذلك لان القافية
لفظ في آخر البيت اما
الكلمة نفسها أو الحرف
الاخير منها أو غير ذلك
على تفصيل المذهب
وليست عبارة عن توافق
الكلمتين من اواخر الايات
على حرف واحد فالخاصل
أن السجيع قد يطلق على
نفس الكلمة الأخيرة من
الفقرة باعتبار توافقها مع
الكلمة الأخيرة من الفقرة
الأخرى وقد تطلق على
نفس توافقهما ومراجع
المعنيين واحد (وهو أي
السجيع ثلاثة أضرب
(مطرف إن اختلفا) أي
الفاصلتان (في الوزن نحو
مالكم لا ترجدون الله وقارا
وقد خلقكم أطوارا) فان
الوقار والأطوار مختلفان
وزنا (والا) أي وان لم يختلفا
في الوزن (فان كان مافي
احدى القرينتين) من
الالفاظ (أو) كان (أكثر)
أي أكثر مافي احدى
القرينتين (مثل ما يقابله
من) القرينة (الأخرى في
الوزن والتقفية) أي
التوافق على حرف الاخير
(فترصيع نحو فهو يطبع
الامجاع يحو واهر لفظه

أن تسمية الفاصلة مجعاً إنما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الخاصل الى أن العلة التي
أوجبت التسمية هي التسمية في الحقيقة وفي القصد اه ع ق (قوله وعلى كلام السكاكي هو) أي السجيع
وفي نسخة هي أي الامجاع (قوله في اواخر الفقر) حال من اللفظ أي حالة كونه اللفظ كائناً في اواخر الفقر
(قوله ولذا ذكره) أي لا يكون السجيع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ) استدلال على كونه على كلام السكاكي
نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بلفظ الجمع والثاني قوله انها في النثر كالتوافق ولم يبين وجه الدلالة من
الاول لوضوحه وهو أنه لو كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجبه اذا المصدر يصدق على القليل والكثير ولا
يجوز جعه الا اذا أريد به الانواع ولا يتأتى ارادتها هنا لانه في مقام التعريف لا ينظر فيه اليها وفيه نظر لورود
مثله على تقدير ارادة اللفظ بأن يقال كيف ذكره بلفظ الجمع في مقام التعريف الذي لا ينظر فيه الى
الافراد فينبغي أن يقال وجه الدليل انه لا يجوز جمع المصدر الا اذا أريد به الانواع ولم يدل دليل من كلام
السكاكي على ارادتها أو ما وجه الثاني فينبغي بقوله وذلك لان القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافي التي هي
ألفاظ قطعاً فيكون هو كذلك اه سم (قوله وذلك) أي وجه دلاله القول المذكور على أن السجيع نفس
اللفظ (قوله أو غير ذلك) كأن تكون من المحرك قبل الساكنين الى الانتهاء اه ع ق (قوله على تفصيل
المذهب) أي الاثنى عشر مذهباً وقد ذكرها شيخ الاسلام على الجزئية (قوله وليست) أي القوافي عبارة
الخ أي فيدل التشبيه على أن السكاكي أراد بالسجيع اللفظ اه ع ق (قوله ومراجع المعنيين واحد) وهو
التوافق المذكور فان المعنى الثاني نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى في
الحقيقة اه سم (قوله مطرف) على صيغة المفعول من الطريف وهو الحديث من المال لان الوزن في
الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الاولى اه أطول وقال ع ق وانما سمي
مطرفاً لانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتي أولان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد
بين الفاصلتين انما هو في الطرف وهو الحرف الاخير يدون ما يم وهو الوزن اه (قوله أي الفاصلتان) أي
الكلمتان الأخيرتان من القرينتين كما يدل ما يأتي اه سم (قوله في الوزن) قال في العروض ينبغي أن
يكون المعبر هنا الوزن الشعري لا التصريفي اه يس والوزن الشعري مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة
وان اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بفتحة والوزن التصريفي مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بمثلها
(قوله نحو قوله تعالى مالكم لا ترجدون الله وقارا) الآية أي مالكم لا تخافون الله عظمة اه فترى
والا طوار جمع طور كثر ورأى وقد خلقكم مراتب أولاً عناصر ثم مركبات لتغذى الانسان ثم نطفات ثم علقا
ثم مضغاً ثم عظاماً ولما تم أنشأكم خلقاً آخر اه أطول (قوله مختلفان وزناً) أي لان ثاني الاول متحرك
والثاني ثابته ساكن (قوله أي وان لم يختلفا في الوزن) أي كما لم يختلفا في التقفية لان قوله قبله ان
اختلفا في الوزن معناه مع الاتفاق في التقفية اذ لا يشمل الاختلاف في التقفية أيضاً بقرينة تعريف السجيع
حيث اعتبر فيه التوافق في الحرف الاخير وحينئذ فلا يشمل قوله ولا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا في
الوزن فقط لانه نفاه ولا ما اذا اختلفا في التقفية فقط لان تفاوتها عن السجيع بمقتضى التعريف فينحصر
المتوازي الذي هو من أقسام ذلك فيما ذكر فيشكل قول الشارح الا في وقد يختلف الوزن فقط الخ أي
في المتوازي كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازي لا يشمل ذلك كما تقرر ويجاب بأن الشارح لم يقصد أن
ذلك داخل في كلام المصنف بل قصد الاستدراك عليه بأن هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنها من
مافي احدى القرينتين) أي القريتين سميت بذلك لانها تقارن الأخرى أي جيعه بدليل قوله أو أكثره
(قوله أي التوافق الخ) تفسيراً لتقفية (قوله فترصيع) أي فالسجيع الكائن في الفاصلتين على هذه
الصورة يسمى ترصيعاً تشبيهاً به يجعل احدى الاولتين في العقد في مقابلة الأخرى مثلها اه ع ق وانظر
لم عبر في هذا القسم بالمصدر أعني قوله ترصيع وفي القسمين الاخرين باسم المفعول أعني قوله مطرف ومتواز
والعله للتفنن في التعبير تأمل (قوله بطبع الامجاع الخ) قال ع ق شبه ترصيع السجيع بمصاحبة خيار
الالفاظ يجعل الخلي مطبوعاً بالجوهر فغيره هذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اه والمناسب

ويقرع الاسماع بزواج وعظه (جميع مافي القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الاولى) وأما لفظ فهو فلا يقابله شيء من الثابتة ولو قيل بدل الاسماع الاذان كان مثالا لما يكون أكثر مافي الثانية موافقا لما يقابله في الاولى (والا فتواز) أي وان لم يكن جميع مافي القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي (نحو فيها سرر مرفوعة) أو كواب موضوعة) لا اختلاف سرر أو كواب في الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا بالعاصفات عصفاء وقد تختلف التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهما الحاسد والشامت (قيل وأحسن السجع ما تساوت قرائنه فجوف في سدر مخضود وطح منضود وظل ممدود ثم) أي بعد أن لا تتساوى قرائنه فالاحسين (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى أو) قرينته (الثالثة نحو قوله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) من التصلية (ولا يحسن أن تأتي قرينة أي أن تأتي بعد قرينة بقرينة أخرى) (أقصر منها) قصرا (كثيرا) لان السجع قد استوفى

لكلامه أنها استعارة مصرحة تبعية والمناسب للكنية أن يكون المشبه الاسماع تأمل وضافة جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للشبه وقوله ويقرع الاسماع الخ شبه الاسماع بابواب تفرع بالاصابع لتفتح فعبير بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية (قوله فلا يقابله الخ) جواب أما (قوله كان مثالا لما يكون الخ) اذ ليست الا اذان موافقة للاسماع في الوزن بحسب لفظها الا أن وان كانت موافقة بحسب أصلها اذ أصلها اذان بوزن أفعال لانه لا ينظر الى الاصل في مثل ذلك وليست موافقة لها في التقفية اذ آخر تلك العين وهذه النون ويجوز أن يكتفي بذلك في عدم التوافق وان كانت موافقة في الوزن بحسب الاصل اه سم (قوله فتواز) أي فهذا النوع من السجع سمي متوازيا بالتوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكتفي فيها أدنى اعتبار اه ع (قوله أي وان لم يكن الخ) أي بالنظر لما عد الفاصلة اذ التوافق في الحرف الاخير منهما معتبر في مطلق السجع اه يس (قوله ولا أكثره) يراد بالاكثرة ما قابل الاقل فيصدق بالمساوي كما في الآية فان النصف لم يوافق فصيح التمثيل بالآية حينئذ (قوله فيها سرر مرفوعة) الآية السرر جمع سرير ومرفوعة عالية أو كواب جمع كوب وهو كوز لا عروقة له موضوعة أي على حافات العيون عدة اشربهم (قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من جملة ما دخل تحت الافهى صادقة بثلاث صور لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما أو في أحدهما (قوله نحو والمرسلات الخ) والمرسلات مع العاصفات متفتحتان تقفية ولم يتفقا وزنا وكل منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعنى من الوزن هنا الوزن الشعري كما قيل لا الوزن النحوي وعليه فهما متوافقتان اذا التحرك في مقابلة المتحرك والسالك في مقابلة السالك وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وان كان وزن المرسلات في النحوي المفعلات والعاصفات الفاعلات اه ع (قيل قال يس وفي المسائل السقرية لابن هشام علام انتصب عرفا الجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا ما مفعول لاجله واما منصوب على نزع الخافض وهو الباء والتقدير اقسام الملائكة المرسلات للعرف أو بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصباها على الحال والتقدير اقسام بالارواح أو الملائكة المرسلات متتابعة اه (قوله وقد تختلف التقفية فقط) أي دون الوزن فحصل على وزن هلك وقافيتهم مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد وأما بين الصامت والشامت فهما فاصلتان لا بد فيهما من التوافق في الحرف الاخير (قوله حصل الناطق والصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقي هو الثانية أي حصل عندنا كتساب الناطق كالعبيد واكتساب الصامت كالذواب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكاية عن غيره (قوله ما تساوت قرائنه) نقل في المطول عن ابن الاثير كلاما يدل على أن المراد التساوي في عدد الحركات ولا يشترط التساوي في عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد كاللام في ظل بحر فين وان هذا يخالف لما سبق في الجنس من جعل المشدد في حكم الخفيف اه يس قال ع (قيل وأحسن هذا الاحسن أقصره قرينة لصعوبة ادراكه وعزلة اتفاقه ولقرب سجيعة من السجع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهي الى اقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون احدي القرينتين تكرارا للآخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا واقين يظهرونهم صلابهم نحوورهم فان الظهور بمعنى الاصلاب والصدور بمعنى النحور اه (قوله في سدر مخضود وطح منضود) السدر شجر النبق والمخضود الذي لا شوك له كانه خضد أي قطع شوكه والطح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلع الدنيا ولا يكن له ثمر أحلى من العسل والمنضود الذي تضد بالجل من أسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة وفي الصحاح تضد متاعه ينضد بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود أي ممتد لا تنسخه الشمس اه فترى (قوله خذوه) قرينة وفغلوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوه قرينة ثالثة (قوله من التصلية) أي الاحراق بالنار (قوله أن تأتي قرينة) في بعض النسخ بالتاء وفي بعضها بالياء أي بقرينة وفي بعضها أن تأتي قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح العصام في أطوله حيث قال من الالباء وأخرى مفعول ثان للالباء والاوّل قرينة ثاب عن الفاعل اه وكتب سم ونصه قوله أن تأتي قرينة أخرى فالأقصر هي الوالية اه وحل الشارح بقوله

أى يؤتى بعد قرينة الخ أنسب بنسخة تؤتى بالناء أو الياء من نسخة تولى (قوله أمده) أى غايته اه سم
 (قوله يبقى الانسان عند سماعه الخ) لان السمع يطلب مثل الاولى أو قريبا منها اذا سمع القصير كثيرا
 حصل ما ذكر اه سم (قوله في بعض) ايابه نصر (قوله في بعض دونها) ففاجاه خلاف ما يترقب وهو ما
 يستقيم وذلك كما لو قيل خاطبني خليلي وشفاني بكلامه الذى هو كالجوهر النفيس فاقتضيت به احسن
 تنفيس اه ع ق (قوله احتراز عن نحو قوله الخ) فان القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قل ع ق
 فان الاولى من تسع كلمات بحروف الجر والثانية من ستة ولم يضر فيؤخذ منه ان الزيادة بالثلاث لا تضر
 اه (قوله والاسجاع الخ) قال ع ق ثم أشار الى أمر يرتكب في اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر
 حتى صار أصلا فقال والاسجاع الخ أى الأصل الذى يرتكب ويفتقر لتحصيل الاسجاع ولتكثرها هو
 سكون الاعجاز بالوقف اه وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها
 (قوله مبنية على سكون الاعجاز) أى لان المطلوب الوقف عليها اذا الغرض أن يزاوج بينها ولا يتم
 في كل صورة الا بالوقف واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها للزواج كما في قولهم آتيتك بالغدا يا
 والعشايا أى بالغدوات فظنك بهم في ذلك اه يس وقوله واذا رأيتهم أى رأيت البلغاء والعشايا جمع
 عشية كقضية وقضاي وقوله أى بالغدوات جمع غداة ولا تجمع على غدايا وانما تكلموا به للزواج
 (قوله أى واخر الخ) أشار به الى أن كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير الاعجاز (قوله اذلا يتم
 التواطؤ والتزواج في جميع الصور الا بالوقف والسكون) وان تم في بعض الصور بدونهما بأن تتوافق
 حركة أو آخر الفواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لان اخراج الحرف عن حركته الى السكون
 أولى من اخراجه الى حركة أخرى لا اعتبار بالسكون في الوقف والضرورة وغير ذلك ولانه الأصل فالرجوع
 اليه أولى اه سم (قوله التواطؤ) أى التوافق والتزواج أى التشابه (قوله ما بعد ما فات) لان ما فات من
 الزمان ومن الحادث فيه لا يعود ابدأ وقوله وما أقرب ما هو آت لانه لا بد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه
 الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار الى أصبعيه المباركتين السبابة والوسطى من ع ق
 والاطول (قوله رعاية للادب وتعظيما) أى لا لعدم وجوده في نفس الامر (قوله اذ السجع في الأصل
 هدير الحمام) أى ثم نقل هذا المعنى ع ق (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أى ونحو الهمدير
 كتصويت الناقة لا على المضاف اليه اذ الهمدير قاصر على الحمام (قوله اذ لم يقل أحد الخ) رده ع ق بأن
 القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه الا بهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع
 هدير الحمام ونغمات الكهنة ففيه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيد هذا ما ورد في الحديث
 من النهى في قوله صلى الله عليه وسلم اسجعا كسجع الجاهلية فتأمل اه (قوله وانما الكلام في أسماء
 الله تعالى) أى الخلاف في أنه يحتاج للاذن الشرعي أولا كما قال صاحب الجوهرة واختير أن أسماء توقيفية *
 (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا يدل على أن السجع اسم للكلمة
 الأخيرة اذ الفاصلة هي الكلمة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالخامس أن السجع الخ وقد
 يطلق على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائنه وقد يطلق على
 مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لان الشطر نفسه الخ ولهذا احتج الشارح الى قوله أعني الكلمة
 الأخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجع الخ) مقابل قوله قيل هو توافق الفاصلتين من النثر
 (قوله غير مختص بالنثر) أى بل يجري في النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة جمعة
 فان اتفق فقرتا الشطرين فهو غير شطري والافهوت شطري أو بان يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت
 فقرتين وهذا كثيرا لفية ابن مالك وجوهرة اللقاني وسلم الأخضرى (قوله قوله) أى قول أبى تمام من
 قصيدة من الطويل مدح بها نصرا (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائدا الى نصر المصنف كقول
 وهو قوله ساجد نصر ما حبيت وائنى * لأعلم أن قد جعل نصر عن الحمد
 اه سم أى ما صحت حيا (قوله تجلى به رشدى) أى ظهر بهذا الممدوح رشدى أى بلوغى للقاصدة
 بارشاده هذه فقرة ذات سبعة في النظم اه ع ق (قوله ذات ثروة) أى غنى (قوله وفاض به ثمدى) أى كثر

اه سم أى ما صحت حيا (قوله تجلى به رشدى) أى ظهر بهذا الممدوح رشدى أى بلوغى للقاصدة
 بارشاده هذه فقرة ذات سبعة في النظم اه ع ق (قوله ذات ثروة) أى غنى (قوله وفاض به ثمدى) أى كثر

به مالى القليل قال سم لعله كالتأكيده لما قبله تأمله اه وفي المعاهد والرواية في ديوانه بلفظ بحرى بدل
ثدى اه (قوله هو بالكسر الماء القليل الخ) قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح في المختصر وفي
القاموس الثمد بالفتح ويحرك وكتاب الماء القليل لامادله وفي الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله
الصباح اه (قوله والمراد هنا المال) أى القليل وفي نسخة المال القليل (قوله أى صار ذا وري) أى ناز قال
في المطول وهذاعبارة عن الظفر بالمطلوب اه (قوله ذا وري) يعنى أن الزناد صار ذا ناز بالممدوح فهذا
يقضى أن الممدوح محصل لشيء لم يكن حاصل (قوله على أنه مضارع للمتكلم) في نسخة على أنه متكلم
المضارع وعليها ففيها قلب أى مضارع المتكلم (قوله فتصغير) أى تغيير اللفظ لانه أبداً فحة الهمزة
ضمة وأبداً فحة الراء كسرة (قوله فتصغير ومع ذلك يأباه الطبع) أى لعدم مطابقة ما قبله في الفاعل
في كونه من طريق الغيبة فلم يجز الكلام على غلط واحد وجريانه مع امكانه أن ينسب لبلاغة الشاعر وأيضاً
فيه الإيحاء إلى ما ينفي المقام لأن فيه الإيحاء إلى أن عنده أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى
بلغ المقصود وكون زنده لا وري له ثم صار بالممدوح ذا وري أن ينسب لمقام الممدوح من أن يخرج ناز زنده بأعانة
الممدوح مع مباشرة الوري بالتسبب اه ع ق بتصرف واختصار (قوله ما يسمى الشطر) فان قلت
هذا لا يشمله تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الأخير قلت بل يشمله باعتبار كل شطر فانه يشمل
على سجعيتين متفتحتين الأخرى وان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما تأمل اه سم
(قوله جعل كل من شطري البيت الخ) أى ومن لازم ذلك أن يكون في كل شطر سجعتان متفتحتان
ضرورة أن السجع موافقة فاصلة لا أخرى في الحرف فثبت حكم بأن السجعة في الشطر مخالفة لسجعة
الشطر الآخر لأنهما شرط السجع وهو الاتفاق في الحرف الأخير أن في كل شطر سجعتين ليتحقق معنى
السجع فيه فينبذ تكون سجعتهما مخالفتين لسجعتي الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنين
فأكثر اه ع ق (قوله مخالفة لاختها) بأن لا يتوافقا في الحرف الأخير اه سم قال العصام في أطوله
أى مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت أختها اه (قوله
في موضع المصدر) أى معناه المصدر (قوله أى مسجوعاً بسجعة) الظاهر أن سجعة بمعنى تسجيعة كما هو
قضية كونها في موضع المصدر وهو الموافق للعنى لأن كل شطر ليس بسجعة بل سجعتين لكنه سجع
تسجيعة فاقوله أى مسجوعاً تقدير للفعل الثاني يجعل الذى هو عامل سجعة الذى هو في موضع المصدر فتأمل
اه سم وقال ع ق سجعة أى صاحب سجعة فلا شك ثم قال وإنما قدرنا المضاف لما علم أن السجعة
أما توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة اه
(قوله لأن الشطر ليس بسجعة) أى واحدة بل كل شطر فيه سجعتان (قوله أو هو مجاز الخ) فيكون أطلق
السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بالتقدير اه ع ق (قوله تسمية لكل) هو الشطر وقوله
باسم جزئه هو الكلمة الأخيرة من الشطر أو من آخر قرينته الأولى (قوله كقوله) أى قول أبى تمام بمدح
المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم يهد إلى بلد * إلا تدمر جيش من الرعب

اه مطول وقوله عمورية بفتح الاول وتشديد الثاني مضموم ما وتشديد الياء وقوله في البيت يهد بفتح الهاء
وضمها أى ينهض ماضية يهد بفتحها قال في القاموس يهد الثدى كنع ونصرته يهدا كعب والمرأة كعب
تهدا والرجل نهض اه فاقوع لبعض من حشى المطول من المتأخرين من قوله يهد بكسر الهاء خطأ
(قوله بالله) متعلق بمعتصم والله متعلق بمنتقم وفي الله متعلق برغب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يذكر
لمرتقب معمولاً قال ع ق وصف الممدوح في البيت بأنه ممن يعتصم بالله أى يتحصن به تعالى ويتوكل
عليه وينتقم من انتقم منه في الله أى لا جل أخذ حتى الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله
ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجو أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين اه (قوله
فالشطر الاول سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر بالمعنى المجازى السابق فواضح والاف هو
مشكل لانه سجعتان لا سجعة إلا أن يراد بالسجعة هنا التسجيعة بمعنى السجع أى فالشطر الاول منسجع

هو بالكسر الماء القليل
والمراد هنا المال (وأورى)
أى صار ذا وري (به زندي)
وأما وري بضم الهمزة على
أنه مضارع للمتكلم من
أوريت الزند أخرجت ناز
فتصغير ومع ذلك يأباه
الطبع (ومن السجع على
هذا القول) أى القول
بعدم اختصاصه بالتميز
(ما يسمى الشطر) وهو
جعل كل من شطري
البيت سجعة مخالفة لاختها
أى للسجعة التي في الشطر
الآخر فقوله سجعة في
موضع المصدر أى مسجوعاً
سجعة لأن الشطر ليس
بسجعة أو هو مجاز تسمية
للكل باسم جزئه (كقوله
تدبير معتصم بالله منتقم *
لله عزت في الله) أى
رأغب فيما يقربه من رضوانه
(مرتقب) أى منتظر
ثوابه أو خائف عقابه فالشطر
الاول سجعة

مبنية على الميم والثاني تنجعة مبنية على الباء (ومنه) أي من اللفظي (الموازنة وهي تساوي ٢٦٣ الفاصلتين) أي الكلمتين الأخيرتين

من الفقرتين أو من
المصراعين (في الوزن دون
التقفية نحو ونمارق
مصقوفة ووزابي مبثوثة)
فإن مصقوفة ومبثوثة
متساويتان في الوزن لا في
التقفية إذا الأولى على الفاء
والثانية على التاء ولا عبرة
بتاء التأنيث في القافية
على ما بين في موضعه وظاهر
قوله دون التقفية أنه يجب
في الموازنة عدم التساوي
في التقفية حتى لا يكون
نحو فيها سرر مرفوعة
وأكواب موضوعة من
الموازنة ويكون بين الموازنة
والسجع مباينة الأعلى
رأى ابن الأثير فإنه يشترط
في السجع التساوي في الوزن
والتقفية ويشترط في
الموازنة التساوي في الوزن
دون الحرف الأخير فنحو
شديد وقريب ليس بسجع
وهو أخص من الموازنة
وإذا تساوى الفاصلتان في
الوزن دون التقفية (فإن
كان ما في إحدى القرينتين)
من الألفاظ (أو أكثره) مثل
ما يقابل من) القرينة
(الأخرى في الوزن) سواء
ماثله في التقفية أو لا (خص)
هذا النوع من الموازنة
(باسم المماثلة) وهو
لا يختص بالانثر كما توهمه
البعض من ظاهر قوله
تساوى الفاصلتين ولا
بالنظم على ما ذهب إليه
البعض بل يجري في القيلين

على الميم أو يراد بالسجعة هنا الجنس تأمل اه سم (قوله مبنية على الميم) أي ميم معتصم ومنتقم وقوله
والثاني على الباء أي في مرتقب ومرتب قال سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبنية على
سكون الـعـجـاز أو لا كما هو المتبادر وإنما يحتاج للسكون أن لم يحصل التوافق بدونه اه باختصار (قوله
أي الكلمتين الأخيرتين الخ) يعني أن مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتان الأخيرتان أعم من أن يكونا
فاصلتين حقيقة أو مصراعين بدليل ما يأتي له من التمثيل بالنظم للمماثلة التي هي نوع من الموازنة في قوله
مها الوحش كما سيئبه الشارح على ذلك فكان الأولى للشارح هنا أن يقول يعني الكلمتين الخ (قوله من
الفقرتين) أي في النثر وقوله أو من المصراعين أي في الشعر اه سم (قوله نحو ونمارق الخ) ونحو قوله
هو الشمس قدرا والمولك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول
والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير فكان الكرام تستقي منه (قوله ونمارق مصقوفة ووزابي
مبثوثة) النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزابي البسط الفاخرة جمع زربية
مبثوثة أي مبسوطة اه فنرى وقوله بالضم والفتح أي ضم النون وفتحها وباء العصام في أطوله جمع
نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها اه (قوله ولا عبرة بتأنيث الخ) أي إذا كانت تبدل هاء في الوقف
والافتحة بكتاء بنت وأخت (قوله على ما بين في موضعه) أن في علم القوافي اه سم (قوله وظاهر قوله
دون التقفية الخ) قال في المطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي
في التقفية وحينئذ يكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة
وأكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في ونمارق مصقوفة ووزابي مبثوثة وبالعكس في
مثل ما لم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اه (قوله عدم التساوي في التقفية) نحو شديد
وقريب وأما شديد ومجيد فليس بموازنة (قوله حتى لا يكون نحو فيها سرر الخ) أي لانه وجد فيها
التساوي في التقفية (قوله ويكون) عطف على النفي وهو لا يكون (قوله مباينة) أي لانه اشترط في
السجع التساوي في التقفية واشترط في الموازنة عدم التساوي في التقفية (قوله الأعلى رأى ابن الأثير)
أي فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل لهذا المحذوف فعلى كلام ابن الأثير يكون وقارا وأطوارا
ليس سجعاً ولا موازنة فعلى كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط في السجع الموافقة
في الوزن والتقفية وفي الموازنة الموافقة في الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون
الحرف الأخير) أي ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الأخير الذي هو التقفية (قوله فنحو شديد
وقريب الخ) أي إذا ختمت بهما قرينتان أو مصراعان (قوله وهو أخص) أي مطلقاً لكل سجع موازنة
ولا عكس (قوله سواء ماثله الخ) هذا ما ينظر إلى كلام ابن الأثير المذکور أعلاه على ظاهر كلام المصنف من
أنه يشترط في الموازنة عدم التساوي في التقفية إذا يتأتى عليه هذا التعميم اه من سم وفيه نظر إذ هذا
التعميم إنما هو فيما عدا الفاصلتين لأن ما عدا ذلك هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم
التقفية كما حل به الشارح أولاً فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف خلافاً لسم تأمل (قوله خص الخ)
جواب أن أي فـلـه اسمان موازنة ومماثلة (قوله بل يجري) أي اسم المماثلة وقوله في القيلين أي النثر
والنظم (قوله نحو وآتيناهم الخ) في كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما في
ثلاثة من الأربعة وهي الفعل وفاعله ومفعوله ولا تخالف إلا في الفعل (قوله وقوله) أي نحو قول أبي تمام
اه مطول (قوله مها الوحش) بضم الميم بقره اه معاهد وفي سم المها بالفتح جمع المها اه أي هن كها
الوحش في سبعة الأعين وسوادها وأهداها وقوله إلا أن هاتأ أي لا يمكن هؤلاء أو انس يأنس بهن
العاشق دون الوحشيات فزدن في الفضل بهذا المعنى وقوله قننا الخط أي في طول القن واستقامته والقنا
جمع قننا وهي الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة بالين تنسب إليه الرماح المستقيمة اه ع (قوله هاتأ)
فيه أن هاتأ المفردة المؤنثة والنساء ليس مفرداً أجيب بأنه مفرد حكماً (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول

فلذلك أورد مثالين نحو وآتيناهم الكتاب المستبين وهديناهم الصراط المستقيم (وقوله مها الوحش) جمع مها وهي البقرة الوحشية
(الأن هاتأ) أي هذه النساء (أو انس * قننا الخط إلا أن تلك) القنا (ذوابل) وهذه النساء نواضروا المثالان مما يكون أكثر ما في إحدى

القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لعدم تماثل آتيناهما وهديناها وزنا وكذا هاتوا تلك ومثال الجميع قول أبي تمام
فأجهم لم يمد فيك مطمعا * ٢٦٤ وأقدم لم يمد عنك مهربا وقد كثر ذلك في الشعر الفارسي وأكثر مدائح أبي الفرج الرومي من شعراء

الاجم على المماثلة وقد اختلف في
الانزوي أثره في ذلك (ومنه)
أي من اللفظي (القلب)
وهو أن يكون الكلام
بحيث لو عكسناه وبدأت
بحرفه الآخر إلى الأول
لكان الحاصل بعينه هو
هذا الكلام ويجري في
النظم والنثر (كقوله مودته
تدوم لكل هول وهل كل
مودته تدوم) في مجموع
البيت وتبدل يكون ذلك في
المصراع كقوله * أرانا الاله
هلا أنارا * (وفي التنزيل
كل في فلك وركب فلكهم)
والحرف المشدد في حكم
المخفف وقد يكون ذلك في
المفرد نحو سلس وتغابر
القلب بهذا المعنى لتجنس
القلب ظاهر فان اللفظ لوب
ههنا يجب أن يكون عين
اللفظ الذي ذكر بخلافه
ثمة ويجب ثمة ذكر اللفظين
جميعا بخلافه ههنا (ومنه)
أي من اللفظي (التشريع)
ويسمى التوشيح وذا
القافيتين (وهو بناء البيت
على قافيتين يصح المعنى
عند الوقوف على كل منهما)
أي من القافيتين فان قيل
كان عليه أن يقول يصح
الوزن والمعنى عند الوقوف
على كل منهما لان التشريع
هو أن يبنى الشاعر أبيات
القصيدة ذات قافيتين
على بحرين أو ضربين من

ضد النعومة والنضارة اه ع ق (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مسامحة لان التخالف بين الفعلين
فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله قول أبي تمام) الذي في المطول أنه للبحر في قال الفهرست أي يمدح
الفتح بن خاقان ويذكر مبارزته للأسد والضمير في أجهم وأقدم للأسد اه (قوله فأجهم الخ) أي امتنع
الأسد قال ع ق والمعنى أن هذا الأسد لم يجد فيك لقوتك عليه طمعا في تناولك أجهم ولم يعرف أنه
لا ينجو منك أقدم داهشا فاقدمه تسليم منه لنفسه لعلمه بعد النجاة لا للشجاعة اه وفيك وعنك متوازنان
اتزاناً عروضا وهو كما تقدم مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت مثالا
للجميع (قوله على المماثلة) أي وارد وجار عليها (قوله إلى الأول) أي منتهيا إلى الأول (قوله كقوله) أي
قول القاضي الأرجاني اه مطول (قوله مودته تدوم الخ) قال ع ق لا شك أنك لو بدأت بالمسم الأخيرة
من البيت وقرأت منها البيت إلى أوله لوجدت الحاصل هو الموجود أولا لكن مع تبديل بعض الحركات
والسكنات وتخفيف ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا وكل ذلك لا يضرب في القلب لان التغيير في القلب
جائز حتى في قصر الممدود ومدا المقصور وحذف الالف وتغيير همزة وتغيير الهمزة ألفا اه قال صم قال
في عروس الافراح هذا الذي ذكره المصنف قلب الحروف وبقى نوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

عدلوا فإظلمت لهم دول * سعدوا فإزالت لهم نعم

يدلوا فإضحت لهم شيم * رفعا فإزالت لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلب كلماته صار دعاء عليهم اه (قوله وهل كل الخ) استفهام إنكاري والمقصود
وصف خديله من بين الاخلاء بالوفاء (قوله في مجموع البيت) أي حال كون القلب في مجموع الخ (قوله وقد
يكون ذلك) أي القلب (قوله وركب فلكهم) قال صم حرف العطف خارج عن ذلك اه (قوله في حكم
المخفف) أي فلا يضرب اختلاف لا في كل وفلك مثلا تشديدا وتخفيفا وقال في المطول لان المعبر هو
الحروف المكتوبة تأمل اه سم وقوله وقال في المطول لان الخ في بعض نسخ المختصر هذا التعليل (قوله
نحو سلس) بمهملتين كما هو في النسخ الصحيحة قال ع ق وهو يفتح اللام وكسرها قال اول مصدر والثاني
وصف اه قال في المصباح سلس سلسا من باب تعبس سهل وسلس البول اسه ترسالة وعدم استمساه
لحصول مرض بصاحبه اه قال يس وفي الاطول ما يقتضي أنه شكس بالشين المعجمة والسكاف والسين
فانه قال ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر أن في شكس قلبا اه وشكس
كشرس وزنا ومعنى كما في المصباح ودخل بنحو كشك وكعل وخوخ وباب وشاش وساس (قوله بخلافه
ثمة) ففتح مثالا ذا قلبته صار حقا فالاصل غير الذي حصل بالقلب (قوله ويجب ثمة الخ) لان التجانس
لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اه جري (قوله ومنه التشريع) قال في العروس وهي عبارة لا يناسب
ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم فكان اللائق اجتنابها اه يس
(قوله ويسمى التوشيح) بالهاء المهملة أي التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح
المعنى الخ) المراد بجهة المعنى تمام المعنى وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ) حاصل
السؤال ان تراص على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع أن الشعر لا يتحقق
بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله أن لفظ القافية يشعربذلك وكذا قوله ببناء البيت اه من جري
(قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة فلامها الجنس أو حال منها اه سم (قوله على بحرين) وهو قابل
مة كاف ولذا لم يمثل له المصنف (قوله كقوله) أي قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دارمني ما أضحكك في يومها * أبكت غدا بعدا لها من دار

غاراتها لا تنقضي وأسيرها * لا يفتدي بحبال الاخطار

بحر واحد فعلى أي القافيتين وقفت كان شعر مستقيما قلنا القافية انما هي آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور
الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما والالم تكن الاولى قافية (كقوله يا خاطب الدنيا) من خطب
المرأة (الدنية) الخسيسة (انها شرك الردي)

أى حباله الهلاك (وقرارة الاكدار) أى مقر الكدورات فان وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل وان وقفت على الاكدار فهو من الضرب الثانى منه والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى أول ساكن ٢٥ يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن

فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع حركة الكاف من شرك والقافية الثانية هي من حركة الدال من الاكدار الى الآخر وقد يكون البناء

على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن لطيف ذى القافيتين نوع يوجد فى الشعر الفارسى وهو ان تكون الالفاظ الباقية بعد القوافى الاولى بحيث اذا جعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) أى من اللفظى (لزم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات

(وهو أن يجيء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلاً من رويت الخليل اذا فلتته لانه يجمع بين الابيات كما ان الفتل يجمع بين قوى الخليل أو من رويت على البحر اذا شددت عليه الرواء وهو الخليل الذى يجمع به الاجال (أو ما فى معناه) أى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى (من الفاصلة)

يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات وفاعل يبنى هو قوله (ما ليس بلازم فى السجع) يعنى أن يؤتى قبله بشئ لو

(قوله أى حباله) بكسر الحاء بمعنى الخبل أى حبل موصل للهلاك كالخبل الموصل الى الصيد (قوله فان وقفت على الردى الخ) بان اعتبرته تمام البيت أى وتفاعيله حينئذ اذ أربعة ومصراعه على الياء الاولى من الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه مجزؤ كذا فى بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما فى بعضهما من الثانى غير صواب (قوله من الكامل) وزنه متفاععلن ست مررات فيسدس على الاصل تارة وير بع مجزؤا أخرى وله تسعة ضروب وثلاثة أعار يض والعروض آخر المصراع الاول والضرب آخر المصراع الثانى وقد أشار الامام الخزرجى لضبطهما بقوله

وقل آخر الصدر العروض ومثله * من العجز الضرب اعلم الفرق باعتنا

(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بان اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حينئذ ستة ومصراعه على الهاء من انها (قوله فهو من الضرب الثانى) لانه مقطوع والقطع اسقاط ساكن الوند المجموع وهو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكين المتحرك الثانى كائن تسقط نون متفاععلن وتسكن اللام فيصير متفاعل فيجوز كدأرى (قوله من آخر حرف فى البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاول العكس (قوله يليه) أى بلى الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة التى قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقد قال فى المطول بعد قوله والقافية عند الخليل الخ مائه ويرى عنه أيضاً أن المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه فحرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) قال فى المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر كان أحسن ليشمل نحو قول الحريرى

جودى على المستهتر الصب الجوى * وتعطى فى بوصاله وترجى

ذالمبتلى المتفكر القلب الشبى * ثم اكشفت عن حاله لا تظلمى

اه قال الفزرى وهذه الابيات على قواف عديدة الاولى رائية فى المستهتر والمتفكر والثانية بائية فى الصب والقلب والثالثة بائية فى الجوى والشبى وعلى هذا القياس اه (قوله بحيث اذا جعت الخ) أى بان يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع مع الماخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أى التزام ما لا يلزم من حرف فقط او حركة فقط أوهما كما سيأتى (قوله والتضمين) لتضمينه قافيته ما لا يلزمها وقوله والاعنات أى الايقاع فيما فيه عنيت أى مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه عفى (قوله حرف الروى) قال يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذى يجمع بين الابيات ويحتمل أنها بيانية ولهذا قد يهرون بالروى بدون حرف مراد به الحرف المذكور اه (قوله اذا فلتته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أى الروى (قوله بين قوى الخليل) أى طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والماء اه سم (قوله وما فى معناه) أى أو يجىء قبل ما فى معناه اه عفى (قوله يعنى الحرف الخ) فاطلق الفاصلة على الحرف الذى يختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقى وهو الكلمة الأخيرة من الفقرة أى حال كونه كائناً من الفاصلة (قوله ما ليس بلازم الخ) ما عبارة عن شئ كما قال الشارح والشئ أمور ثلاثة حرف وحركة معاً كما فى الآية لا تبت والابيات وحرف فقط كالقمر ومستمر وحركة فقط كقول ابن الرومى

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد

والأفبايه ككبه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المعلوم (قوله لوجهل القوافى) بان حولت القوافى عن وزن الشعر وجعلت مجعاً اه عفى (قوله فى زعم أنه كان ينبغى الخ) قال حفيده انتت خبير بان المعنى الذى ذكره الشارح قدس سره غير ظاهر من العبارة فأمل اه قال سم

ليوافق قوله قبل حرف ال روى أو مافي معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن المراد به بقوله يحىء قبل كذا ما ليس بلازم في السجع أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر ٢٦٦ أو في فاصلتين أو أكثر ولا في كل بيت أو فاصلة يحىء قبل حرف ال روى أو مافي معناه ما ليس

بلازم في السجع (قوله ليوافق قوله الخ) أى ويكون فيه حينئذ لف ونشر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أى معناه الذى أريد به فليتامل اه سم قال ع ق وانما مراده أن الفواصل التى هى أعم من السجعة وغيرها وكذا القوافى لزوم ما لا يلزم فيها لا يلزم تلك القوافى ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاء وتحويلها إلى خصوص السجع ومعنى تحويلها إلى السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع مخصوصا بالسجعة اه فاندفع ما يقال لا معنى لجعل الفواصل أسجاء علان الفواصل أسجاء وحاصل الدفع أن الفواصل أعم من السجع (قوله والا) أى والا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أى لزوم ما لا يلزم (قوله كقوله) أى امرئ القيس في معاقته (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر بفتح الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اه دما ميني وسيأتى أن شاء الله تعالى في الفصل الآتى آخر الكتاب في مجتث الابتداء كلام للشارح على هذا البيت (قوله وهو ليس بلازم في السجع) أى لو حولناه وجعلناه سجعاً (قوله نحو فاما اليتيم الخ) فيه لف ونشر مشوش (قوله لعمركم السجع بدونها) أى لو حولناه إلى سجع آخر (قوله وقوله ساشكركم الخ) أى سأبالغ في شكره والافاضل الشكر قد حصل قال الفري قبل الايات لمحمد بن سعيد الكاتب بمدح الأشدق عمرو ابن سعيد دخل عليه فرأى كم قبضه مشقوقاً من تحته فبعث إليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الايات اه وفي المعاهد الايات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدى في عمرو بن عثمان بن عفان وكان سببها ما حكاه أبو عسابة قال بلغنى أن أول من أخذ نسبته في الاسلام عمرو بن عثمان بن عفان أتاه عبد الله بن الزبير الاسدى فرأى عمرو وتحت ثيابه ثوباً رديئاً فدعا وكبسه وقال اقترض ما لا فقال هيات ما يعطينا التجار شيئاً قال فارجعهم ماشوا فاقترض له ثمانية آلاف درهم بائى عشر ألفاً فوجه بها إليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الايات اه قال في المطول وفي الاساس شكركم لله نعمته واشكركم والى وقديقال شكركم فلان يريدون نعمته وكأنه أى الشاعر أراد ساشكركم عمرو ونحو حذف الجار وجعل أيادى بدل اشتمال من عمرو اه قال الفري فينبغى أن يقدر الابطلة أى أيادى له لو حوبه في بدل البعض والاشتمال ثم قال قد جاوز العاضل المحشى في شرح المفتاح كون أيادى مفعولاً ثانياً أيضاً وفيه نظر لانه مخالف لتصريح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته إلا إلى مفعول واحد اللهم إلا أن يبنى على التسامح اه (قوله أيادى) جمع أيادى وهى النعم والأيادى جمع يد وهى النعمة فهو جمع الجمع اه ع ق (قوله أى لم تقطع) من المن وهو القطع وقوله أولم تخلط بمنه أى لم يشبهه بمنه من عمرو (قوله فنى) أى هو فنى وقوله غير محجوب قال سم يجوز رفعه نعمتاً فنى بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء على أنه بمعنى متفت اه (قوله رأى خلتي) أى أبصر أماراة فقري وهى تقطع كم القميص وفي المثل الخلعة تدعو إلى السلة أى السرقة (قوله أى فقري) تفسير مراد والافهم الخلعة أعم من الفقر اه سم (قوله قذى عينيه) أى قذى عينيه فهو تشبيه بليغ والقذى ما يسقط في العين من عود ونحوه فيعالجه حتى يخرجاه (قوله من حسن اهتمامه) أى اهتمام عمر والمدوح بازلة فقره وقوله جعله أى جعل المادح فقره المعبر عنه بالخلعة كالداء الخ (قوله الملامم لأشرف أعضائه) أى الممدوح وهو عيناه (قوله حتى يلافاه) بالفاء أى تداركه (قوله لعمركم السجع بدونها) أى السجع المفروض أى لوجعلت القوافى سجعاً لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أى شرطه فاطلق على الشرط أصلاً باعتبار أنه لا بد منه كما أن الأصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها الكثرة لغلط فيها والافاضل امذكور لكل من المعنوى واللفظى اه من ع ق (قوله تابعة للعانى) أى فالمعانى هى المقصودة بالذات والالفاظ

بلازم في السجع (قوله كقوله) قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فومل) قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم في السجع وقوله قبل حرف ال روى أو مافي معناه اشارة الى أنه يحىء في البيت والنظم (نحو فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف ال روى ومحشىء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لعمركم السجع بدونها نحو فلا تقهر ولا تسخر (وقوله ساشكركم ان تراخت منى * أيادى) بدل من عمراً (لم تمن وان هى جلت) أى لم تقطع أولم تخلط بمنه وان عظمت وكثرت (فنى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعم - سل زلت) زلة القدم والنعل كناية عن نزول الشر والمحنة (رأى خاتنى) أى فقري (من حيث يخفى مكانها) أى لاني كنت أسيرها بالتحمل (فكانت) أى خلتي (قذى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت وزالت باصلاحه اياها بأياديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملامم لأشرف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فخرى الروى هو التواء ونديج

قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في السجع لعمركم السجع بدونها نحو جلت ومدت ومننت وانشقت ونحو تابعة ذلك (وأصل الحسن في ذلك كله) أى في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للعانى دون العكس)

تأنيدها (قوله أي لأن تكون المعاني الخ) الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لا لقوله العكس لقساد المعنى تأمل اه سم (قوله توابع للالفاظ) أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله متكافئة) أي متكافئة فيها غير متروكة على محبتها وقوله مصنوعة أي قصد فيها إلى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية (قوله بخفاء الدلالات) أي إذا كانت الالفاظ مجازات أو كنايةات وقوله وركاكة المعنى أي إذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أي اللفظ وفي نسخة فتصير بالتاء الفوقية أي الالفاظ البديعية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجه) أي الطريق وقوله أن تترك المعاني أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعند هذا) أي عند الاتيان بالفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الحريري) أي أعطى وظيفة الانشاء ورتب فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فيأتي بالالفاظ تابعة للمعاني اه سم والحريري هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحرابي صاحب المقامات وفضلها أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدلل بها على فضل هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة طاعته ويقال إن الحريري كان عمها أربعين مقامات وجعلها من البصرة إلى بغداد وادعاه فلم يصدق في ذلك وجاءت من أدباء بغداد وقالوا إنها ليست من تصنيفه بل هي لرجل مغربي من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه إليه فادعاه فاستدعاه الوزير إلى الديوان وسأله عن صنعه فقال أنا رجل منشي فاقترح عليه انشاء رسالة في واقعة عينها فاتفرد في ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كبيرا فلم يخرج الله تعالى عليه بشي في ذلك فقام خجلان وكان الحريري مولعا بفتح لحيته عند الفكرة فنهاه أمير البصرة وتوعده على ذلك وكان كثير المجالسة له فبقى كالمقيد لا يتجاسر أن يعيب بليحيته فتكلم في بعض الأيام بكلام أعجب الأمير فقال له سألني شيأ حتى أعطيتك فقال له أعطيتني لحيتي قال قد فعلت وكان يسكن في مشان البصرة وكان أصله منها ويقال أنه كان له بها ثمانية عشر ألف نخلة وأنه كان من ذوى اليسار ولما رجع إلى بلده عمل عشر مقامات آخر وسيرهن واعتذر من عيه وحضره في الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزوره وبأخذ عنه شيأ فلما رآه استرعى شكاه ففهم الحريري ذلك منه فلما التمس منه أن يعلي عليه قال له اكتب

ما أنت أول سارغ - سره قر * ورائد أعجبت به خضره الدمن

فاختر لنفسك غيري أني رجل مثل المعبد فاسمع بي ولا ترفي

نفج - جل الرجل وانصرف والحريري تأليف حسان من هذرة الغواص في دفع أو هام الخواص ومنها ملحمة الاعراب في النحو وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذي في المقامات فمن ذلك قوله

قال العواذل ما هذا الغرام به * أما ترى الشجر في خديه قد نبثا

فقلت والله لو أن المنشد لي * تأمل الرشيد في عينيه ما نبثا

ومن أقام بأرض لا نبات بها * فكيف يرحل عنها والبيع أني

وله قصائد استعمل فيها التمجيس كثيرا وكانت ولادته في سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفي سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة وخمسائة بالبصرة في سكة بني حوام نسبة إلى طائفة من العرب سكنوا في هذه السكة وخاف ولدين هما نجم الملك عبد الله وقاضي قضاء البصرة ضياء الإسلام عبيد الله رجهم الله تعالى اه معاهد باختصار (قوله في ديوان الانشاء) أي جعل كاتبا عند الملك يكتب الحجج والقضايا والدعاوى فقد كلف انشاء معان بالفاظ تطابق تلك المعاني (قوله عجز) أي عن أن يكتب كما يؤمر اه سم (قوله فقال ابن الخشاب) أي في سبب عجزه اه سم وكان معاصرا له (قوله وذلك الخ) أي معني كونه رجلا مقاماتيا (قوله فابن هذا) أي كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة (قوله في الترجيح) أي التفصيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريري (قوله يكتب كما يؤمر) كابن الخشاب (قوله وبين الحالين بون بريد) فإن الحالة الثانية أبلغ من الأولى (قوله ولهذا) أي لأن بينهما ابونا بعيدا وعبارة عرق وقد عرفت أن بين الحالين بونا بعيدا ألا ترى إلى صاحب فانه طلب أن يجانس بين قم الذي هو فعل أمر وبين قم الذي هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا انشأ العزل بلا سبب لقاضي تلك البلدة فكتب إليه أيها القاضي بقم قد عز لناك فقم فتفطن القاضي بأنه لا تعرض له في المعنى

أي لأن تكون المعاني
توابع للالفاظ بأن يؤتى
بالفاظ متكافئة مصنوعة
في تبعها المعاني كيفما
كانت كما يفعله بعض المتأخرين
الذين لهم شغف بإيراد
المحسنات اللفظية فيجعلون
الكلام كأنه غير مسوق
لإفادة المعنى ولا يبالون
بخفاء الدلالات وركاكة
المعاني فيصير كغم من
ذهب على سيف من خشب
بل الوجه أن تنزل المعاني
على محبتها فتطلب
لأنفسها الفاظ تليق بها
وعند هذا تظهر البلاغة
والبراعة ويتميز الكامل
من القاصر وحسن رتب
الحريري مع كمال فضله في
ديوان الانشاء عجز فقال ابن
الخباب هو رجل مقاماتي
وذلك لأن كتابه حكاية
تجربى على حسب إرادته
ومعانيه تتبع ما اختاره
من الفاظ المصنوعة فإن
هذا من كتاب أمر به في
قضية ومأحسن ما قيل في
الترجيح بين صاحب
والصابي أن صاحب كان
يكتب كما يريد والصابي
يكتب كما يؤمر وبين الحالين
بون بعيد ولهذا

وانه لا يناسب حاله وحال الملك فصار الكلام فيه كالهزل فقال القاضي الخ اه (قوله قال قاضي قم) اسم بلدة (قوله والله ما عزاني الا في هذه السجدة) مقول القول قال سم يعني أنه ليس له غرض في عزلي وحامل عليه الا ذكر هذه السجدة فهي المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا اه

(خاتمة تسأل الله حسناتها)

(قوله في السرقات الشعرية وما يتصل بها) قال ع ق انما جمع هذه الاشياء في الخاتمة ولم يجعلها بابا من البديع او يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما أن كلامها ليس أمرا يعم كل كلام أما في السرقات فظاهر الخرج والنثر وكذا فيما يتصل بها الاختصاص بها بالاختصاص عن الغير وأما في الابتداء والانتهاج والتخلص فخرج ما ليس في تلك المحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر في جمعها لا شترأ كما فيه الوجه الثاني أن الحسن فيهما دون الحسن في غيرها مع سهولة التناول فلم يجعل بابا بقية الاهتمام بشأنها وتيسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بأمورها أما في السرقات فلما علم من أن الابتداء أرفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغيير ما وكذا فيما يتصل بها وأما في الابتداء وما والاها فلما علم من أن رعاية تمام الحسن في جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا هو السر في جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمن الخ) ستأتي معاني هذه الألقاب ووجه اتصال هذه بالسرقات ككون كل من الأقبيايين فيه ادخال معنى كلام سابق في لاحق (قوله لان المصنف قال) أي في الايضاح الذي هو كالشارح لهذا المتن (قوله من أصول) أي مسائل (قوله و بقيت أشياء الخ) ظاهر كما ترى في ككون تلك الاشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والافلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله يذكركها في علم البديع الخ وكذا قوله والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله الخ فانه ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أي الباقي أو مذكور بعض المصنفين وفي نسخة وهي (قوله ما يجب ترك التعرض له) أو لعدم من المحسنات والافهم مذكور أي وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل الموصول وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري

فتنتني فختنتني فجن * فجن يفتن غيب تجني

وقوله فختنتني أي صيرتني مجنونا وقوله فجن فاعل فتنتني وختنتني وهو اسم امرأة وقوله فجن أي باعراض وقوله يفتن أي يتنوع وقوله غيب تجني أي بعد اعراض ومثل المقطع وهو ضد الموصول كقول الطوطا وأدرك ان زرت دارودو * ددراو وردا ووردادو وردا

أي وأدرك ان زرت دار المحبوبة المسماة بورد الدرد والورد المعلومين وورد أي عادة وورد أي فرسابين الاشقر والاحمر ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع أسماء مفردة على سياق واحد كقوله وضعنا في يديه زمام الحبل والعقد والقبول والرد والامر والعسى والاثبات والنفي والبسط والقبض ومنه قول المتنبي الخيل والليل والبيداء تعرفني * والسهم والرحم والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متواليه كقوله تعالى هو الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله لكونه داخلا الخ) مثل ما سماه بعض المتأخرين لايضاح وهو أن ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوسيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود بالذات قوله فالأخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صلة اتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط وراعه كونه الر واية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعدد أو قائل المأخوذ ولو متعدد أيضا اه من يس باختصار (قوله في الغرض على العموم) أي الكائن على العموم أي في الغرض العام للناس بان تشترك الناس في معرفته اه جري أي مع الاختلاف في وجه الدلالة أخذ من المقابلة قال سم قوله ان كان في الغرض ذكر في هذا الغرض أم من الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الثاني وان كان في وجه الدلالة أي على الغرض لا في

قال قاضي قم حين كتب اليه صاحب أبي القاضى بقم قد عزلناك فقم والله ما عزلني الا هذه السجدة (خاتمة للفن الثالث)

(في السرقات الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمن والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاج وانما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون أن تجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لان المصنف قال في آخر بحث المحسنات اللفظية هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء يذكركها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الابواب والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها (اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء

ونحو ذلك (فلا بعد) هذا الاتفاق (سرقة) ولا استعانة ولا أخذ ونحو ذلك مما يؤدي هذا ٢٦٩ المسمى (لثمرة) أي تقر هذا الغرض

العام (في العقول والعادات) يشترك فيه الفصح والمفهم (وان كان اتفاق القائلين (في وجه الدلالة) أي طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والكناية (وكذا كرهيات تدل على الصفة لا اختصاصها بمن هي له) أي لا اختصاص تلك الهيات بمن تثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) أي السائلين جمع عاف (و) كوصف (النجيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أي المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فنوصف الاستخفاء (فان اشترك الناس في معرفته) أي معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيها) أي في العقول والعادات (كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا بعد سرقة ولا أخذ (والا) أي وان لم يشترك الناس في معرفته (جاز أن يدعى فيه) أي في هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان أحدهما فيه أكل من الآخر وان

الغرض ويبقى مقابل الثاني فانظر هل تركه ولم تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول ذكر ع ق أن المصنف ترك مقابل الثاني لانه معلوم لا تفصيل فيه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق في نفس الغرض وهو الاتفاق في الدلالة على الغرض لما فيه من التفصيل وعبارته ثم الاتفاق في نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق في الغرض لافي الدلالة عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهي الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك فخرج به الغرض الخاص أي المعنى الدقيق الذي لا يستفهم به الا الاذ كباء وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الاغراض أي المعاني الدقيقة مما يتفاوت الناس في ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السابق أي الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذات ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لا تفصيل فيه اه وقال بعض الافاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قصد وهو كونه عام ويراد به بالاختصاص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تأمل (قوله ونحو ذلك) كالبلاغة والذكاء واعتدال القامة (قوله فلا بعد سرقة) جواب الشرط (قوله مما يؤدي هذا المعنى) كالاتهاب والاعارة والغضب والسخم وما أشبه ذلك مما يأتي من الالقاب وانما قلنا ان هذه الالقاب تؤدي هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد الى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيحى اه ع ق (قوله والا يحكم) هو ضد الفصح هنا (قوله والمفهم) بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أي الذي لا قدر له على الشعر (قوله أي طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه وقوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أي القائلان متفقان في الطريق أي وفي الغرض العام وأما اذا اختلفا فيهما أو اتفقا في الطريق واختلفا في الغرض لا يتأتى فيه السرقة لان السرقة هي أخذ المعنى كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل الوجه المراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله هيات) أي صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أي التي هي الغرض كالجود في المثال التي (قوله لا اختصاصها) عليه لتدل أي لاجل اختصاصها بمن أي بموصوف هي أي تلك الصفة التي هي الغرض له أي لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيات مستلزمة للصفة التي هي الغرض والانتقال من الملزوم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيات داخل فيما يقابل الحقيقة الممثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل للكناية اه ع ق (قوله بالتهلل) أي البشاشة والسرور اه فترى وعبارة ع ق أي تلون الوجه فرحا وسرورا فان هذه الهيات أعني كون الانسان مهتل الوجه وكون ذلك التهلل بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى الوصف بالجود اه (قوله جمع عاف) ويجمع أيضا على عافون كقوله يا خير من يعم العافون ساحتهم * (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلونا يدل على الاغماء اه ع ق (قوله عند ذلك) أي ورود العفاة وكذا ما بعده (قوله سعة ذات اليد) قال ع ق فان ذكر هذه الهيات أعني كونه عبوسا وكون ذلك عند ورود العفاة وكون ذلك عند سعة اليد يدل على النجول فهذا من الدلالة الكنائية أيضا اه (قوله أي المال) تفسير لمجموع ذات اليد اه سم وقال العصام في أطوله وذات اليد المال سمى ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد مملوكة له اه (قوله وأما العبوس الخ) أي لان عبوسه يدل على تأسفه على ما فات من مراتب السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشترك الخ) دليل جواب الشرط في قوله وان كان في وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال عليه ليكون لفظا كما تقدم (قوله والجازا الخ) هذه هي الحالة التي يمكن فيها تحقق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما سيأتي اه سم (قوله بان يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه إشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد التقدم في الزمن بل السابق الى عمل المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله بان يحكم الى قوله اكمل من الآخر تفسير للسبق وان الثاني تفسير للزيادة فليتأمل اه سم

الثاني زاد على الاول ونقص عنه (وهو) أي لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) أحدهما

(خاصة في نفسه غريب) لا ينال الابهـ (و) الاخر (عامة تصرف فيه بما أخرجه من الابتثال الى الغرابة كما مر) في باب التشبيه

والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاص والمبتذل العامي الباقي على ابتذاله أو المتصرف فيه بما أخرجه الى الغرابة (فالاخذ والسرقة) أي ما يسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله) اما حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه أو) حال كونه (وحدده) من غير أخذ شيء من اللفظ (فان أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقعة بين المفردات (فهو مذموم لأنه سرقة محضة ويسمى نسخا واتصالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن ابن اوس اذا أنت لم تنصف أخاك) أي لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه (وجده على طرف البحران) أي هاجرا لك مبتذلا بك وبمؤاخذتك (ان كان يعقل ويركب حد السيف) أي يعمل شذائذ تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها (من أن تضمه) أي بدلا من أن تظلمه (اذالم يكن عن شفرة السيف) أي عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (من حل) أي مبعده فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي

وعبارة ع ق قوله السبق أي اذا كان غريبا يمكن ادعاء السبق أي غلبة أحد لا تسعين به الاخر بان يكون أكل منه وأفضل والزيادة أي زيادة أحدهما على الآخر بالغلبة والاخر أقص منه ويحتمل أن المراد بالسبق التقدم أي أن أحدهما أقدم والاخر أخذه منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصي) أي منسوب الى الخاصة أي هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء (قوله غريب) تفسير لقوله خاصي لقوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الغريبة قال الشارح هناك أي التي لا يطلع عليها الا الخاصة اه سم (قوله لا ينال الابهـ) تفسير لغريب أي لا يدركه الا الاذ كياء كتشبيه الشمس بالمرآة في كفاف الاشئ (قوله عامي) أي تشارك العامة الخاصة فيه (قوله كما مر) أي في تشبيه الوجه الهـى بالشمس في قوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الأوجه ليس فيه خياء

فان تشبيه الوجه الهـى بالشمس مبتذل عامي لكن أضاف الى ذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتثال اه ع ق (قوله الباقي على ابتذاله) زائد على ما هنا (قوله فالاخذ الخ) أي واذا انقرره هذا فالاخذ الخ اه أطول (قوله فالاخذ والسرقة الخ) تقسيم السرقة والاخذ الى النوعين المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما ينقسم الى ذلك اه سم (قوله اما الظاهر الخ) تحتها ثلاثة عشر قسما لان المأخوذان كان المعنى مع اللفظ من غير تغيير للنظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فتحته أقسام ثلاثة لان الثاني اما بلوغ من الاول أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فتحته أقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا ويأتي فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ المعنى وحده فتحته أقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كله) أي سواء كان فيه تغيير للنظم أولا وكذا يقال في قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كله مر غير الخ) أي المصنف بقيود ثلاثة وسيأتي محترزها في كلامه على الف والنشر المشوش (قوله ويسمى نسخا) لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه ع ق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه من قولهم نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه الى كتاب آخر وقوله واتحالا يقال اقتحل فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو يفتح الزاى وكسر الباء كافي القاموس لانه وازته بأمر فليس هو الصحابي المشهور وعبارة ع ق وليس المراد به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي المعلوم وإنما المراد به شخص آخر كان قدم على عبد الله بن الزبير الصحابي المعروف فلما حرمه من العطاء قال ابن الزبير أعني هذا المذكور هنا للسيد عبد الله بن الزبير الصحابي لعن الله ناقة جاتني اليك فقال له السيد عبد الله ابن الزبير الصحابي ان ورا ككها اه (قوله انه فعل ذلك) أي النسخ والاتحالا وأنه فعل يجوز كونه بدل اشتغال من عبد الله أي من فعله ذلك بقول معن ويجوز كونه بدلا مما حكى اه سم وانظره لا يجوز كونه نائب فاعل حكى بل هو لا يظهر اه يس (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن (قوله أخاك) اخوة الصداقة والنسب اه أطول (قوله النصفة) بفتح النون والصاد وهي اسم مصدر الانصاف اه ع ق (قوله ولم توفه حقوقه) عطف تفسير لما قبله اه يس (قوله على طرف البحران) بكسر الميم والاضافة بيانية اه سم (قوله ان كان يعقل) فيه إشارة الى أن ارتكابه المعصية ان هو قضية العقل فليأمل اه سم وقال العصام في أطوله من باب ضرب أي ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه إشارة الى أنه يصير مجنونا بظلمك ويـ بحر ان بقي عقله اه (قوله من أن الخ) من تعليلية أي من أجل أن تضمه كما في قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وظاهر كلام الشارح أنها بمعنى بدل كما في قوله تعالى أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ (قوله عن شفرة السيف) شفرة السيف حده صحاح اه سم (قوله وتحمل المشاق) تفسير (قوله من حل) بالزاى المججمة والحاء المهملة اه فخرى وروى بالراء المهملة (قوله فأنشده هذين البيتين) لانه كان أميرهم ويتناشدون عنده القصائد وقيل لان معاوية كان حافدا عليه وعنده غبطة منه وفي بعض النسخ فأنشده فغفوه الاول محذوف أي أنشده لماسياني (قوله شعرت) بضم العين أي صرت

بأب بكر ولم يفارق عبد الله
 المجلس حتى دخل معن
 ابن أوس المزني فأشبهه
 قصيدته التي أولها
 لعرك ما أدري واني لا وجل
 على أبنائنا غدا والمنية أول
 حتى أتمها وفيها هذان البيتان
 فأقبل معاوية على غيبه
 الله بن الزبير وقال ألم
 تخبرني أنها لك فقال اللفظ
 له والمعنى له وبعد فهو أخي
 من الرضا ع وأنا أحق بشعره
 (وفي معناه) أي معنى ما لم
 يفهمه النظم (أن يبدل
 بالكلمات كلها أو بعضها
 ما لم يوافقها) يعني أنه أيضا
 مضموم وسرقة محضة كما
 يقال في قول الخطيب
 دع المكارم لا ترحل لبغيتها
 واقعد فانك أنت الطاعم
 اللابس
 ذر الماثر لا تذهب لمطلبها
 واجلس فانك أنت الأكل
 اللابس
 وكما قال امرؤ القيس
 وقوفا بها صهي على مطهر
 يقولون لا تهلك أسا ونجمل
 فأورده طرفة في دالته لا
 أنه أقام تجلده مقام تجمل
 (وان كان) أخذ اللفظ كله
 (مع تغيير لنظمه) أي نظم
 اللفظ (أو أخذ بعض اللفظ
 لا كله) (سمى) هذا الأخذ
 (اغارة ومسحا) ولا يخلو
 أما أن يكون الثاني أبلغ
 من الأول أو دونه أو مثله
 (فان كان الثاني أبلغ) من
 الأول (لاختصاصه بفضيلة)
 لا توجد في الأول كحسن
 السبك أو الاختصار أو
 الإيضاح أو زيادة معنى

شاعر أو بابه ظرف وقوله بعد أي بعد على بانك غير شاعر (قوله بأب بكر) كنية عبد الله بن الزبير
 (قوله فانشد قصيدته) أنشد يتعدى إلى مفعولين يقال أنشدني شعرا ومفعول الأول هنا محذوف أي
 أنشده اه فنرى (قوله واني لا وجل) أي أخوف من الوجل وهو الخوف وموضع على أبنائنا نصب لانه
 مفعول لأدري وقوله واني لا وجل اعتراض وتغديو بالغين المججمة أي يصبح الموت وأول مبني على الضم
 لقطعه عن الإضافة منويا كما في قبل وبعد أي أول كل شيء وحاصل المعنى وبقاتك ما أعلم أي بنا يكون أقدم
 من الآخر في غدا والموت عليه واني خائف مترقب اه فنرى وقوله بالغين المججمة ليس بمتعين بل يصح كونه
 بالغين المهملة من العدو بل قال بعضهم انه الانسب الالهم الا أن تثبت الرواية بالمججمة (قوله فأقبل معاوية
 الخ) أي التفت له لانه معه في المجلس (قوله ألم تخبرني الخ) استفهام تقريرى قال سم يفهم منه ان عبد الله
 ابن الزبير أخذ معاوية بذلك فكأنه لم يرد بنسبتهما اليه الافتخار بهما ودعوى معرفة الشعر وماله س له
 بل وجهها صحيحا لا يوجب ذما وكان ذم هذاني حذفت نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح بخبر جبهه عن الذم
 تأمل اه وقوله بل وجهها صحيحا أي كقوله هو أخي من الرضا ع وأنا أحق بشعره وقوله في حذفت نفسه خبر كان
 (قوله كما يقال الخ) مثال لا بدال الكل نظر لان قوله فانك أنت لما كان من الامور العامة التي تشترك
 الناس في معرفتها والتعبير به كان المراد ما عداه (قوله الخطيبه) بالخاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمى به
 لقصره وقيل لدعائه (قوله دع المكارم الخ) مقول القول أي طلبها بدليل قوله لا ترحل لبغيتها والمكارم
 جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبلغية بكسر الباء وضمة الحاء كافي المختار وقوله واقعد فانك الخ أي
 حاصل القعود والطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال عني والمعنى
 لست أهلا للمكارم والمعالي فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة وهي مطلق الاكل والستر باللباس فانك تناله بلا
 طلب يشق اه (قوله ذر الماثر الخ) مقول يقال وذرفي مقابلة دع والماثر مقابل المكارم ولا تذهب
 مقابل لا ترحل ولطلبها بدليل لبغيتها واجلس بدل واقعد والا كل بدل الطاعم واللابس بدل الكسوى وأما
 فانك أنت فذ كور في البيت باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لا بدال البعض (قوله وقوفا) جمع واقف
 كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمشد كور في البيت متعدد
 مفعوله مطهر وصحي فاعل به وانتصابه على الحالية من فاعل نيك أي قفانك في حال وقوف أصحابي
 صرا كهم على أي لا جلى قائلين لا تهلك بكسر الهمزة لأن أسا أي من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل أي
 اصبر صبرا جبلا اه فنرى بزيادة (قوله أخذ) يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله
 أو أخذ بعن اللفظ عطف على كان ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض ويصح
 أن يكون على صيغة اسم الفاعل (قوله مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله
 أو أخذ بعض اللفظ محترز قوله كله فهو على اللف والنشر المشوش كما قدمنا قال عني والمراد بتغيير النظم
 هنا أن يبدل على المعنى الأول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذات كيب آخر سواء كان بتبديل نوع
 التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك امام مع أداة المعنى مثلا بطريق الزوم أن أفيد
 أولا صراحة وهو الاكثر وبدون ذلك وبدل على أن هذا هو المراد ما يأتي من الامثلة اه (قوله أو أخذ
 بعض اللفظ) سواء كان مع تغيير النظم أولا فحتمه ستة أقسام والامثلة الآتية كلها لما اذا كان المأخوذ
 البعض (قوله اغارة) هي نهب المال اه سم (قوله ومسحا) لانه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى والغالب
 كونها أقبح اه عني وقال سم لان المسح تحويل الصورة الى ما هو أقبح منها وهما حول الترتيب من
 صورة الى أخرى اه ومن هنا ينشأ اشكال فيما غير المثل أو أبلغ اذ كل منهما ليس بتغيير الاقبح ولعل الجواب
 أنهم اكتفوا بحكمة التسمية وهي لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى اللغوي في تعليقه بل يكتفون فيها بآدنى
 مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهما حول الترتيب الخ تأمل ع س وكان حاصل الجواب أن
 المراد بالمسح مطلق التحول من صورة الى صورة سواء كانت أقبح أولا فهو مجاز مرسل من اطلاق المتبدل
 وإرادة المطلق (قوله كحسن السبك) المراد به الخلوع عن التعقيد اللفظي والمعنوي (قوله أو الاختصار) أي

حيث يناسب المقام (قوله فمدوح) ويسمى حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله
قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم * ما في التلاقي ولا في قبلة حرج

وبعد البيت المذكور وبعده

أشكو إلى الله هملًا يفارقني * وشرما في فؤادي الدهر يعتلج

اه معاند (قوله من راقب الناس) أي راعاهم ومشى على مزاجهم وعبارة ع ق أي راعاهم وحاذرهم
فيما يكرهون فيستره وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجته كلها لأنه ربما كرهها الناس فيتر كها
لأجلهم فتفوت مع شدة شوقه إليها اه (قوله القتال) تفسير الفاتك وقوله الحريص على القتل تفسير
اللهج اه سم وعبارة ع ق قوله الفاتك أي المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أي
الملازم لطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلًا كان أو غيره اه (قوله وقول سلم) أي الخاسر بالخاء
المججمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الأساس سمي سلم الخاسر لأنه باع مصنفًا ورثه واشترى بثمنه عودا
يضرب به اه مطول وقيل هذا البيت

أهدى لي الشوق وهو حلو * أغن في طرفه فتور

وقال الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أي الشديد
الجراءة) عبارة ع ق الجسور هو الشديد الجراءة فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح في المعنى وأخصر
فالمعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالمرغوب ومن راعاهم فاته المطلوب لا يمكن بيت
سلم أجود سبكا لدلالة على المعنى بلا حاجة لأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظا كما لا يخفى وفي نفسه
أن لفظ الفاتك للهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيمات أحسن من لفظ الذات والاقتصار قد
يدعي عدم مناسبتها لأن الغرض التوجيه بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام
والنا كيد فانظر اه (قوله في بيت سلم أجود سبكا) أي لأن قول بشار الفاتك اللهج فيه غموض وخفاء وقيل
من جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اه قال في المطول
روي عن أبي معاذ راوية بشار أنه قال أنشدت بشار أقول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو أخف منه
وأعذب والله لا أكت اليوم ولا شربت اه (قوله في البلاغة) أي الحسن وليس المراد به مطابقة الكلام
الخ لوجودها في كل منها (قوله كقول أبي تمام) هو الأصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرثية محمد)
بتخفيف الياء قال في المطول وكان قد استشهد في بعض غزواته اه (قوله ابن حميد) كرويد اه أطول
(قوله هيات) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف أي بعد أتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده وهو
قوله لا يأتي الزمان بمثله أو بعد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسى أبا نصر نسيت إذا يدي * من حيث ينتصر الفتى وينيل

هيات الخ اه مطول بزيادة قال الفهرى قوله أنسى إحدى الهمزتين فيه محذوفة على غلط قوله تعالى
أفترى على الله كذبا والالاستفهام إنكارى وينيل من الالة وهي الاعطاء اه (قوله ان الزمان بمثله
لجئيل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال الشيخ أبو علي الفارسي في هـ هذا البيت تقصير لأن
الغرض من هذا الكلام نفي المثل وأن يقال انه يعز وانه لا يكون فإذا جعل سبب فقد مثله بجئيل الزمان به
فقد أدخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنع من حيث هو بل من حيث بجئيل الزمان بالوجود بمثله اه
مطول (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدي الزمان سخاؤه) أي سرى سخاؤه إلى الزمان
ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بما يتعدى به قال الفهرى الاعداء أن يتجاوز الشيء من صاحبه
إلى غيره والاسم العدوى وفي حديث لا عدوى أي لا يعدى شيء شيئا اه (قوله فسخاؤه) أي بإيجاده على
ما قاله ابن جني أو بظهاره على ما قاله ابن فورجة وكذلك تقول في ولقد يكون به الخ (قوله وأتو جبه من
العدم) تفسير على سخاؤه اه سم (قوله ولولا سخاؤه) أي الزمان وقوله الذي استفاد منه أي من
المدوح وقوله لجئيل أي الزمان وقوله به أي بالمدوح (قوله كذا ذكره) أي هذا ال تفسير ابن جني
فالبیت علی مذکره ابن جني من الغلو كما تقدم في قوله

(فمدوح) أي قال الثاني
مقبول (كقول بشار
من راقب الناس) أي
حاذرهم (لم يظفر بحاجته
* وفاز بالطيمات الفاتك
اللهج) أي الشجاع القتال
الحريص على القتل (وقول
سلم) بعده (من راقب
الناس مات هما) أي حزنا
وهو مفعول له أو تميز وفاز
باللذة الجسور) أي الشديد
الجراءة في بيت سلم أجود
سبكا وأخصر لفظا (وان
كان) الثاني (دونه) أي دون
الأول في البلاغة لفوات
فضيلة توجد في الأول
(فهو) أي الثاني (مذموم
كقول أبي تمام) في مرثية
محمد بن حميد

(هيات لا يأتي الزمان بمثله
ان الزمان بمثله لجئيل
وقول أبي الطيب أعدي
الزمان سخاؤه) يعني تعام
الزمان منه السخاء وسرى
سخاؤه إلى الزمان (فسخاؤه)
وأخرج من عدم إلى
الوجود ولولا سخاؤه الذي
استفاد منه لجئيل به على
الدنيا واستبقاه لنفسه كذا
ذكره ابن جني وقال

ابن فورجة هذا تاويل فاسد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخاءه ٢٧٣ على وكان بخيلا به على فلما أعدى

وأخفت أهل الشرك حتى أنه * لتخافت النطف التي لم تخلق

لان الحدود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدى الزمان فهو ممتنع ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسد كما قاله ابن فورجة وانما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) بفتح الفاء وضمها (قوله فاسد) الاولى غير مقبول لغلوه اذ ليس بفاسد كما قدمناه (قوله لان سخاء غير موجود) باضافة سخاء الى غير اى سخاء شخص غير موجود فسخاء اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السريان للغير (قوله وانما المراد الخ) اى فالمدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا باظهاره لى وهدايتى له لغزارة اموره عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد به على اى بالاتصال به والوقوف عليه بعد خفائه عني فالمعنى أن الزمان هدايتى اليه بعد البخل بالهداية فعرفته فاغنانى فالمعنى ولقد كان الزمان بخيلا باظهاره لى اه ع ق (قوله لما أعدى سخاؤه) ظرف لقوله سخاءه قال سم اى أعدى سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده اه (قوله فالمصراع الثانى) فيه اشارة الى أن الشاهد فى المصراعين الاخيرين والا فالمصراع الاول من قول أبى الطيب أبلغ من المصراع الاول الذى لا يلى تمام تأمل (قوله اذ لا يشترط الخ) علة لمحذوف تقديره ولا يضر فى كونه مأخوذا منه تغاير المعنى والتعبير اذ اوقع الاشتراك فى الحاصل والمآل ولومع زيادة شئ اذ لا يشترط فى هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع ق اى لانهما اشتركا فى البخل وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الاخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر تغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) اى لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفى الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما مشتركان فى أصل البخل على ما قاله ابن فورجة (قوله كما توهمه البعض) اى توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله والام يكن مأخوذا الخ) فى الاستدلال بهذا اشعار بموافقة البعض على الاخذ على تاويل ابن جنى اه يس (قوله أيضا) اى كما لا يكون مأخوذا على تاويل ابن فورجة وانما لم يصرح به لان عدم الاخذ عليه حينئذ ظاهر بفعاله كانه أصل مقبس عليه وعبارة ع ق فعلى هذا التقدير اى تقدير ابن فورجة لا يكون مأخوذا من الاول أيضا لان المعنى عليه ولقد يكون الزمان بخيلا باظهاره وهو مخالف للبخل بايجاد مثله الذى فى المصراع الاول ولكونه أظهر فى عدم الاخذ لم يتعرض له فى الشرح ويرجع المعنى الى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه اذا بخل باظهاره لى لعزته فهو بخيل بفائده اللازمة لوجوده الالسبب فيلزم البخل بوجوده لان نفي اللازم يستلزم نفي المزموم فنفي فائده كنفية فيلزم البخل بأمثاله اه بتصرف وعبارة سم وانما اقتصر الشارح على بيان التغاير على تفسير ابن جنى لان هذا المنوهم اعتقد عدم التغاير عليه وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغاير عليه تأمل اه سم (قوله لان أتمام الخ) اى فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان فى نفس الامر لا مغايرة لان المراد من المثل الممدوح كفى قولك مثلك لا يخل اى أنت لا تبخل (قوله اذ المعنى على المضى) ان قلت من أين يستفاد المضى من قول أبى تمام

* ان الزمان مثله لبخل * قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للمضى هذا وقد يقال العبدول الى المستقبل فى كلام أبى الطيب قصد الى الاستمرار وحكاية الحال الماضية الا أن يقال لما لم يبق بخل الزمان بعد اعداء سخائه اياه لم يحسن جل المضارع على ذلك اه يس وانما كان المعنى على المضى لان الغرض أنه جاد به ووجد بالفعل (قوله فان قيل المراد الخ) اى فيكون المضارع واقعا موقعه (قوله وبذله) عطف على وجوده أو على سخا (قوله لكن اعداءه الخ) حاصله أنه بعد ايجاد ما اراد الذى فى تصرف الزمان انما هو اعداءه وأما ايجاد فلا يتعلق به لانه تحصيل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) اى بعد وجوده أو فى المستقبل وقوله فى تصرفه اى تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) اى فلا يصح وبعد صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من معنى عن أى حقيق بأن لا يذم فأفعل التفضيل ليس على يابه (قوله مرئاد) اسم فاعل وأصله مرئيد (قوله الا الفراق) استثناء من دليلا مفعول مجدد ومفعوله الثانى ان كان الذى ينصب مفعولين محذوف أى موجودا الخ اه سم قال يس وفيه نظير والظاهر أن المفعول الثانى

سخاؤه أسعدنى بضمى اليه وهدايتى له لما أعدى سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثانى مأخوذ من المصراع الثانى لا يلى تمام على كل من تفسيرى ابن جنى وابن فورجة اذ لا يشترط فى هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض والام يكن مأخوذا منه على تاويل ابن جنى أيضا لان أتمام علق البخل بمثل المرئى وأبو الطيب بنفس الممدوح هذا ولم يكن مصراع أبى تمام أجود سبكا لان قول أبى الطيب واقديكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذ المعنى على المضى فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا به لا كه أى لا يسمع به لا كه قط لعلمه بانه سبب اصلاح العالم والزمان وان سخا بوجوده وبذله للغير لى كن اعداءه وافتاؤه باق بعد فى تصرفه قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد صحته فمصرع أبى تمام أجود لاستغنائاه عن مثل هذا التكلف (وان كان) الثانى (مثله) أى مثل الاول (قابعد) أى فالثانى أبعد (من الذم والفضل للاول) كقول أبى تمام لو جار

٣٥ - تجريد ثانى * أى تخير فى التوصل الى اهلاك النفوس (مرئاد المنية) أى الطالب الذى هي المنية على انها اضافة بيان (لم يجد * الا الفراق

على النفوس دليلا وقول
 أي الطبيب
 لولا مفارقة الاحباب
 ما وجدت
 لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
 الضمير في المنايا وهو حال
 من سبلا والمنايا فاعل
 وجدت وروى يد المنايا فقد
 أخذ المعنى كله مع لفظ
 المنية والفراق والوجدان
 وبديل بالنفوس الأرواح
 (وإن أخذ المعنى وحده
 سمى) هذا الأخذ (المأما)
 من ألم إذا قصد وأصله من
 ألم بالمتزل إذا نزل به (وسلخا)
 وهو كشط الجلد عن الشاة
 ونحوها فكأنه كشط من
 المعنى جلد أو ألبسه جلدا
 آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة
 اللباس (وهو ثلاثة أقسام
 كذلك) أي مثل ماسمي
 أغارة ومسحلا ان الثاني اما
 أبلغ من الأول أو دونه أو
 مثله (أولها) أي أول الأقسام
 وهو أن يكون الثاني أبلغ
 من الأول (كقول أبي
 تمام هو) ضمير الشأن
 (الصنيع) أي الأحسان
 والصنيع مبتدأ خبره الجملة
 الشرطية أعني قوله (ان
 يجعل خير وان يرث *)
 أي يبطئ (فلما ريث في
 بعض المواضع أنفع)
 والأحسن أن يكون هو
 عائدا إلى حاضر في الذهن
 وهو مبتدأ خبره الصنيع
 والشرطية ابتداء كلام
 وهذا كقول أبي العلاء

دليلا والاستثناء مفرغ على حسب ما علمت إلا الفقه اه (قوله على النفوس) أي على هـ لا كها (قوله وهو
 حال من سبلا) أي لانه في الأصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال في المعنى تنبيه الظاهر أن لها من قول المتنبي
 لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
 جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقوله ضرب به زيد وذلك
 ممتنع فينبغي أن يقدر صفة في الأصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما أن قوله إلى أرواحنا كذلك إذا
 المعنى سبلا مسلوكة إلى أرواحنا ولك في ما وجه غريب وهو أن تقدره جمع اللهاته كحصاة وحصى وتكون
 المنايا مضافا إليه ويكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة شبهت بشئ يتلصص الناس ويكون أقام اللهام مقام
 الأقوام لمجاورة اللهوات للقم اه ولم يستخضره سم فكتب ما هيأه التخمين اه يس وقول ابن هشام
 الظاهر أن لها أي لفظ لها وقوله ضرب بنفسه وقوله فينبغي أن يقدر صفة الخ فيكون المعنى
 هكذا لولا مفارقة الاحباب ما وجدت المنايا سبلا أخرى لها مسلوكة إلى أرواحنا وقوله كحصاة وحصى
 أي مما يكون فيه الفرق بين مفرد وجمعه بالتاء وقوله وتكون المنايا مضافا إليه الاظهر أن يقول وهي
 مضافة إلى المنايا وقوله استعارة أي بالسكابة وقوله لمجاورة الخ أو هو من باب ذكر الجزء وإرادة الكل (قوله
 وروى يد المنايا) أي بديل قوله لها المنايا (قوله فقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الأول أفاد أن
 انحصار السبب في مفارقة الاحباب إنما هو على تقدير التخيير واشتباها الحال وقضية ذلك امكان سبيل آخر
 عند عدم التخيير وكان حاصل المعنى أن المنية لها طريق إلى الهلاك لكنها إذا اشتبهت عليها لا نجد طريقا
 حينئذ غير المفارقة وهذا المعنى لم يفده الثاني فكيف حكم بأخذ كل المعنى الا أن يقال ان هذه الزيادة التي
 قلنا ان الأول أفادها غير مرادة له أو انها غير معتبرة ههنا فليست أم اه سم وعبارة عرق وقد اجتمع البيتان
 على الحاصل وهو أنه لا دليل للمنية على النفوس إلا الفراق أما في الأول فواضح وأما في الثاني فلان لا تقييد
 ان نفي الفراق ينفي الموصل كما أشرنا إليه فلزم انحصار الموصل في الفراق على أنه دليل أو جزء دليل فعني كل
 من البيتين يعود إلى معنى الآخر فيقال من أن في الأول الحصر والتقييد بدلالة خبره فجاء أبلغ من الثاني
 لا عبرة به اه (قوله وبديل بالنفوس الأرواح) الباء داخلة على المتروك (قوله وان أخذ المعنى وحده) أي
 دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ (قوله وأصله من ألم بالمتزل الخ) فاصل الامام التزل بالمتزل
 ثم أطلق على مطلق القصد وجه المناسبة هنا أنه إذا أخذ المعنى فقد قصدوه وكأنه نزل به اه يس (قوله
 فكأنه كشط) بابه ضرب وقوله جلداه هو اللفظ (قوله أي مثل ماسمي أغارة) أي مثله في الانقسام إلى
 ثلاثة أقسام وفي كون الأقسام هي كون الثاني أبلغ وكونه وكونه مثله بديل كلام الشارح (قوله
 والصنيع مبتدأ خبره الجملة الشرطية) أي والجملة من المبتدأ وخبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح
 عن ذلك لظهوره لأن ضمير الشأن لا محل له كضمير الفصل لانه مما لم يقل به أحد اه يس (قوله فخير) أي
 فهو خير وقوله وان يرث من راث يرث اه سم وفي المختار وراث على خبره أبطا وبابه باع وفي مثل رب
 محلة تهبر يرثا اه (قوله أي يبطئ) من باب شرف قال في المختار بطو بضم الطاء بظا بضم الباء فهو بطيء
 بالمدو أبطأ فو بضم طاء اه (قوله أنفع) ألا ترى أنه يقع في العادة أنك لو وعدت أحدا بأحسن ثم أبطأت
 عنه فإذا أعطيت زدت على ما كنت تعطي له عجالت حياء من أبطأ لك وجبر الابطاء اه سم (قوله والأحسن
 أن يكون الخ) لعل وجهه أن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع أفادة هذا الأعراب ما يفيد الأول
 من الأجمال والتفصيل ومع كونه أقيد لعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بان ذلك المتعقل الصنيع والحكم
 بأن الصنيع من صفة ما ذكر اه سم وقوله ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر رأى لانه مخالف للقياس
 من خمسة أوجه عوده على ما بعده لزوما وأن مفسره لا يكون إلا جملة وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه إلا
 الابتداء أو أحد نواحيه وأنه ملازم للأفراد اه يس (قوله إلى حاضر في الذهن) وهو الموعود به (قوله
 وهذا كقول أبي العلاء الخ) لعل مقصوده التنظير في رجوع الضمير للمتعقل الحاضر في الذهن فان هذا هو
 المناسب في بيت أبي العلاء ألا يناسب فيه رجوع الضمير للشأن إذا ما بعد الهمزة لا يصلح للخبر به عنه
 فليست أم اه سم أقول في المعنى في الترجمة التي نصها المواضع التي يعود فيها الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة

والثالث أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره فهو أن هي الأحياء الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه وأصله أن الحياة الدنيا هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها وبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله هي النفس وهي العرب ضعف لا مكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ضعف لا مكان وجه ثالث في المثالين لم يذكر وهو كون هي ضمير القصة فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن جعلهما على ذلك لأنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك واحدة اه والظاهر أن كلام أبي تمام والمعري من هذا القبيل وإن ما التمسح به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البيتين مناسبة من وجه آخر وهو أن في كل منهما ما أن الشيء المذكور قد يكون سبباً في المحبوب كما كان في الأول إبطاء الاحسان سبباً في كثرة وفي الثاني الصدود سبباً في الإصصال لأن الظاهر أنه لم يرد هذا بدليل قوله وهذا نوع من الأعراب فإنه يشعر بأن كلامه من جهة الأعراب دون غيره أفاده سم (قوله حتى ما يلزم خيال) ضمير يلم للهجر وأما ما قيل نافية أي حتى إذا انتفى المسامحة وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أي حتى إذا لم فهو خيال لأنه لا عدم طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدوم الذي هو خيال وقيل مصدرية أي حتى المسامحة خيال والمعنى كما في الثاني ويتعين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الأولين فإنه يجوز نصبه بحتى اه سم وعبرة ع ق حتى ما يلزم أي ينزل خيال من هذا الذي يهجرنا وبعض صدود الزائرين وصال أي لم نزل ممن هجرنا حتى الصدود لا نالتقاء لا بقظة ولا مناماً والصدود قد بعد وصالاً بالنسبة لمثل هذا الهجر اه ويسلم بابه رد (قوله الراضة) أي المتراضون الممارسون لصناعة الأعراب ومن العجب أنه تصح في نسخة سم بالراضة فقال قال في الصحاح إن الراضية تجيء في بعض اللغات بمعنى العالمة وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل يجوز أن تكون بمعنى المرضية أي المعتمدة اه قال يس وأصل راضة روضة جمع راءض ككامل وكلمة وفي نسخة الراضة أي المتراضة للأعراب المترنة عليه وعبرة ع ق وهذا الأعراب أعني جعل الضمير عائداً على حاضر في الذهن لطيف لا يكاد يتنبه له إلا الأذهان الراضة أي المتراضة بالأعراب من أئمة العربية لأن النطق بالحاضر ذهناً يلتمس الكلام فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الأجل مما يدق الخ اه (قوله وقول أبي الطيب الخ) أخذ معنى وأن يرث الخ فالبيتان مشتركان في معنى وهو إثبات النفع في البطة المستفاد من الشطر الثاني في البيت الأول ومن الشطر الأول في البيت الثاني (قوله الجيم) بفتح الجيم (قوله في بيت أبي الطيب الخ) قد يقال بينهما ما تفاوت أيضاً فإن بيت أبي الطيب يدل على أن بطة سيبه مطلقاً من الخير بخلاف بيت أبي تمام فإنه يدل على أنه قد يكون لقوله في بعض المواضع اه سم قال يس وفيه نظر لا يخفى اه (قوله وإذا تألق الخ) من الكامل وشطر البيت على آل من قوله المضقول (قوله من عضبه) من زائدة (قوله أي سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه بجامع التأثير (قوله وقول أبي الطيب) من البسيط (قوله كان ألسنهم الخ) قال ع ق ولا شك أن كلا منهما أي الكلامين تضمن تشبيه اللسان بالآلة الحرب في النفاذ والمضى وإن كانت الآلة المعتمدة في الأول السيف والآلة المعتمدة في الثاني الرمح ولكن بيت البحري أجود الخ (قوله ألسنهم) بضم السين إن جرد من التاء والأفكسرها كما في السنة خداد وقوله في النطق في معنى عند وكذا ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح وقوله على رماحهم متعلق بخرصانا (قوله بالضم والكسر) أي وسكون الراء قال بعضهم وهذا في المفرد وأما الجمع فبكسر الخاء لا غير قال في المختار والخرص بضم الخاء وكسرها الحلقة من الذهب أو الفضة (قوله في المضنة) أي كونها ماضية وقوله والنفاذ تفسير (قوله في بيت البحري أبلغ الخ) وأيضاً في بيت أبي الطيب لفظ كائن الذي يدل على الشك في التشبيه بخلاف بيت البحري فإن فيه لفظ خلت الذي يفيد الرجحان اه سم وفيه أن كائن قد يدل على اليقين كقوله * كائن الأرض ليس بها شام * نعم لا يعجبني قول أبي الطيب ألسنهم على رماحهم اه يس أي فإن المتبادر من كلامه أن ألسنتهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخييلية) فيه تسميح والوجه أن أحدهما تخييل والاخر تزيين (قوله بمنزلة الأظفار) التي اثباتها الاستعارة التخييلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة

هو الهجر حتى ما يلزم خيال وبعض صدود الزائرين وصال وهذا نوع من الأعراب لطيف لا يكاد يتنبه له إلا الأذهان الراضة من أئمة الأعراب (وقول أبي الطيب ومن الخير بطة سيب) أي تأخر عطاءك (ع ق) * أسرع السحب في المسير الجهم) أي السحاب الذي لا ماء فيه وأما ما فيه ماء فيكون بطياً ثقيل المشي فكذا حال العطاء في بيت أبي الطيب زيادة بيان لا شتماله على ضرب المثيل بالسحاب (وثانها) أي ثاني الأقسام وهو أن يكون الثاني دون الأول (كقول البحري وإذا تألق) أي لمع (في الندي) أي المجلس (كلامه السهم قول) المنقح (خات) أي حسبت (لسانه من عضبه) أي سيفه القاطع (وقول أبي الطيب كان ألسنهم في النطق قد جعلت * على رماحهم في الطعن خرصانا) جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعني أن ألسنتهم عند النطق في المضنة والنفاذ تشابه ألسنتهم عند الطعن فكان ألسنتهم جعلت ألسنة رماحهم في بيت البحري أبلغ لما في لفظي تألق والمضقول من الاستعارة التخييلية فإن التألق والصقالة للكلام بمنزلة الأظفار

للنيسة ولزم من ذلك تشبيهه
كلامه بالسيف وهو استعارة
بالكتابة (ومثالها) أي
ثالث الأقسام وهو أن
يكون الثاني مثل الأول
(كقول الأعزاني) أي
زاد (ولم يك أكثر الفتيان
مالاً * ولكن كان أرحمهم
ذراعاً) أي أمخاهم يقال
فلان رحب الباع والذراع
أي سخي (وقول أشجع
وليس) أي الممدوح يعني
بجهر بن يحيى (باوسعهم)
الضمير للملك (في الغنى *
ولكن معروفه) أي احسانه
(أوسع) فالبيتان متماثلان
هذان لكن لا يعجبني معروفه
أوسع (وأما غير الظاهر فنه
أن يشابه المعنيين) أي
معنى البيت الأول ومعنى
البيت الثاني (كقول
جبر فلا ينعكس من أرب)
أي حاجة (لحاهم) جمع
طية يعني كونه في صورة
الرجال (سواء ذوالعمامة
والنمار) يعني أن الرجال
منهم والنساء سواء في
الضعف (وقول أبي الطيب
ومن في كفه منهم قناة *
كن في كفه منهم خضاب)
واعلم أنه يجوز في تشابه
المعنيين اختلاف البيتين

الانطفاق للنيسة) فانه ما يخصان المشبه به وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لان التخييلة والممكنة
متلازمان على ما سبق اه يس (قوله تشبيهه كلامه) أي لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة
بالكتابة) قال ع ق فان قلت ليس في كلام البحري استعارة بالكتابة وانما فيه ترشيح بالتشبيه لان المشبه
بالسيف في الحقيقة هو الكلام لا اللسان لان الموصوف بوجه الشبه وهو النفوذ والتأثير فيما يتعلق به هو
الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبي بترشيح التشبيه كما رجعت على
أنا لا نسلم أن التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاعف في الأرواح كالسيف في
تلبسه بما يوجب التأثير من الحد والقطع ولا يناق ذلك اعتبار الاستعارة بالكتابة فيما تحقق به وجه الشبه
وهو الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الطرفين أحيب بانهما مذكوران في تركيب واحد
وأيضاً كرا على وجه لا ينبت عن التشبيه (قوله الفتيان) بالكسر جمع فتى اه أطول (قوله أرحمهم) خبر
كان والرحب بفتح الراء الواسع (قوله رحب الباع) هو قدر مئتين يدين وقوله والذراع بكسر الهمزة المصغرة
طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى (قوله أي سخي) فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الملابس وهو
سعة الذراع والباع الذي هو مقدار اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لان الراحة والذراع
والباع بهما يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثير ما يملؤه فلا يست السعة الكثرة عند العطاء
فاطلقت السعة على الكثرة بتلك الملابس مع القرينة اه ع ق (قوله الضمير للملك) أي في البيت قبله وهو
بروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله بر وم أي يقصد وقوله مدى جعفر أي الغاية التي بلغها جعفر في الكرم (قوله هذا) أي
افهم هذا (قوله لا يعجبني الخ) أي لا يعجبني هذا الكلام الذي هو قوله معروفه أوسع قال سم يعني لان
صيغة معروفه واسع تستعمل في العادة بمعنى دبره واسع وذلك ذم اه وعبارة ع ق ولكن لا يخفى أن الأول
فات الثاني في التعبير عن الكرم بطريق الخبوز ولهذا قيل ان معروفه لا يعجب وقيل ان وجه كونه لا يعجب
أن المعروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أي الشيء المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى أن هذا
التوجيه انما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أوسع مراد به هذا المعنى على وجه الكثرة والافلا
يخفى فساده لوجود المعروف في الكلام البليغ ولا يعثر به الاستحسان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير
الظاهر) قال ع ق وأما الاخذ غير الظاهر فاقسام ولم يعدد هالي الا بلع والادنى المذموم والمساوي الابد
عن الذم لان أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منه فان اعتراضها رادف
جهة أخرى خارجة عن معنى الاخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتي وأ كثر هذه الأنواع يعني كلها مقبولة
اه وغير الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون الثاني بحيث لا يدرك
أنه مأخوذ من الأول الا بتأمل كما يتضح في الامثلة وحينئذ والمثال الثاني في التشابه قريب من الظاهر بل
ينبغي أن يجعل منه لان ادراك كون الثاني أصله الأول ظاهر لا يحتاج الى تأمل اه (قوله أن يشابه
المعنيين) أي من غير نقل ليغاي ما بعده (قوله معنى البيت الأول) أي المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت
الثاني أي المأخوذ (قوله من أرب) في المختار الأرب بالكسر الحاجة وكذا الأربة والأرب بفتحين والمأربة
والمأربة بفتح الراء وضما قلت ونقل الفارابي أيضاً مأربة بالكسر (قوله لحاهم) بضم اللام وكسر هاء فاعل
يمنع (قوله جمع لحية) بكسر اللام لا غير وهي شعر الخدين والذقن وفي المختار واللحية معروفه والجمع
لحي بكسر اللام وضما نظير الضم في ذروة وذرى اه (قوله سواء الخ) جملة مستأنفة في معنى العلة لما
قبلها (قوله ذوالعمامة) بالكسر وهي المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وجلها على الأولين أبلغ وعلى
الثالث أوفق بقوله والنمار اه أطول (قوله وقول أبي الطيب) في سيف الدولة يذ كر خضوع بني كلاب
وقبائل العرب اه مطول فالمعنيين متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء في الضعف فالبيت الأول
فيه هذا المعنى وكذا البيت الثاني والتغاي بينهما باعتبار أن البيت الأول حكم بالتساوي والبيت الثاني حكم
بالتشابه (قوله قناة) أي ربح (قوله خضاب) أي صبغ الحناء قال في المختار الخضاب ما يختص به وخضبه
من باب ضرب واختصب هو وكف خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف (قوله

تشبيها ومديحا وهجاء واقتضارا ونحو ذلك فان الشاعر اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغيره عن افظه ونوعه ووزنه وقافيته والى هذا اشار بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (ان ينتقل المعنى ٢٧٧ الى محل آخر كقول الجعفي سلبوا)

تشبيها) هو وصف الجمال وفي بعض النسخ تشبيها بالسين المهملة وهو التغزل في النساء بكرا وصافهن يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالسكسر تشبيها اذا تشبب بها وقديطابق على التغزل مطلقا (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) وجه الاشارة أنه ذكر انه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك صادق بأن ينقله من التشبيح الى أحد المذكورات اه سم (قوله الى محل آخر) أي من موصوف الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه فنرى (قوله الخبيص) قال في المختار والخبيص من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الأصمعي دم الجوف خاصة اه (قوله وهو مجرد) حال من السيف اه بس أي والحال أن السيف خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أي لجمعهم جميع ما في الناس من الكمال اه سم (قوله وقول أبي نواس) بنون مضمومة بعد هاو او محقة كفي بذلك لانه ذو اثنان تنوسان على عاتقه أي تزلان عليهما قال ع في أي قوله لهرون الرشيد لما سجن الفضل البرمكي غيره منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيرا الى أن في الفضل شيئا مما في هرون وأن في هرون جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة

قولا لهرون امام المهدي * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواحد

* ليس من الله بمستنكر * البيت فأمر هرون باطلاقه اه والاحتفال الاجتماع والحاشد بالسين المحجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواحد أي لا تجد مثل الفضل في خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) أكر واية الصحيحة بدون الواو قبل ليس وهو من السريع مستعمل مستعمل فاعلات ودخلة حذف السبب فصار فاعل وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخزم وهو زيادة مادون خمسة أحرف في صدر الشطر (قوله أن يجمع العالم) أي صفاته اه يس (قوله وغيرهم) أي من الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول) قال ع في فان قلت ما وجه كون الكلام الذي هو نقيض معنى الاول مأخوذا من ذلك الاول فان المتبادر أن نقيض الشيء ينافيه لانه منه قلت هو هو بعينه ولم يزد الا السلب في الاثبات أو العكس ونريد بالسلب والاثبات هنا الاثبات بالمنا في الحملة وأيضا نقيض الشيء فرع الشعور به فذلك الشيء هو الجامع على طلب النقيض فقد انتشأ النقيض عن الاول فافهم اه (قوله أجد الملامة) أي اللوم والانكار على وقوله في هو لك لذيذة بكسر الكاف خطاب المؤنث قال ع في أي أجد ذلك اللوم فيك لذة لتناهي حي فيك حتى صرت أنت بمطلق ذكرك على أي وجه كان اه وقوله فليكني اللوم جمع لائم كصائم وصوم قال العصام في أطوله والمراد كل لائم كما يقتضيه المقام اه (قوله والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال) أي انه لا يجب الملامة فيه بل يحبه هو فقط فالنفي المستفاد من الاستفهام الانكار من نصب على القيد على حد قوله تعالى أنا مروون الناس بالبر وتدينون أنفسكم (قوله كما يقال أتصلي الخ) فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هي (قوله على تجويز الخ) أي بناء على تجويز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال وعبارة العصام في أطوله التجويز كون المضارع المثبت حالا بالواو للضرورة أو على سبيل الشذوذ أو ما تجويز البعض الحال اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم نعتز عليه مع التفحص البليغ اه (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف) قال الفري رجت الحالية لما في العطف من إيهام تجويز عدم محبة الملامة فيه اه (قوله راجع الى الجمع بين الأمرين) قال في المطول معنى لا يكون الا واحدا اه وعبارة ع في ويحتمل أن تكون الواو للعطف والعطف بالواو وان كان لا يقتضي المعية لكن يقتضي الاجتماع في الحكم فحبه وحب اللوم فيه يقتضي عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط الانكار أي كيف يجتمع حبه وحب اللوم في الوقوع مني اه (قوله وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيب) لان في هذا نفي محبة الملامة وفي ذلك اثباتها اه سم (قوله لكن كل منهما الخ) أما الاول فهو باعتبار أن لومه يتضمن ذكرا محبوبا له ونسبته هو الى محبته واطهار ذلك وهذا أمر محبوب

أي ثيابهم (وأشرفت الدماء عليهم * بحجة فسكانهم لم سلبوا) لان الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (وقول أبي الطيب ييس الخبيص عليه) أي على السيف (وهو مجرد * عن غمده فسكانها هو مغمدة) لان الدم اليابس بمنزلة غمده فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف (ومنه) أي من غير الظاهر (ان يكون معنى الثاني أشمل) من معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك بنوتهم وحدث الناس كلهم غضبا) لانهم يقومون مقام كلهم (وقول أبي نواس ليس من الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد) فانه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أي من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول أبي الشيب أجد الملامة في هو لك لذيذة حبلا ذكرك فليكني اللوم وقول أبي الطيب أحبه) الاستفهام للانكار والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال أعني قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال أتصلي وأنت محدث على تجويز وأوالحال في المضارع المثبت كما هو رأي البعض أو على حذف المبتدأ أي وأنا أحب

ويجوز أن تكون الواو للعطف والانكار راجع الى الجمع بين الأمرين أعني محبته ومحبة الملامة فيه (ان الملامة فيه من أعدائه) وما يصدر من أعداء المحبوب يكون مبعوضا وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيب لكن كل منهما باعتبار آخر

له وأما الثاني فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون مبعوضا اه سم (قوله ولهذا) أي لان كلا باعتبار (قوله قالوا الاحسن الخ) قال في المطول الا أن يكون ظاهرا كما في قول أبي تمام ونعمة معترف جدواه أحلى * على أذنيه من نغم السماع وقول أبي الطيب والجراحات عنده نعمات * سبقت قبل سببه بسؤال

أراد أبو تمام أن الممدوح يستلذ نعمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب أنه ان سبقت نعمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من الممدوح لان عادته أن يعطي من غير سؤال اه قال الفري عليه نعمة مبتدأ وأحلى خبره وجدواه أي اعطاه مفعول معترف بمعنى سائل اه (قوله في هذا النوع) أي القلب (قوله أن يبين السبب) ليعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقديين في الاول أن سبب محبته اللوم تضمنه لذكر المحبوب وفي الثاني أن سبب عدم محبته صدوره من العدو اه يس قال ع ق فان قلت أي المعنيين أبلغ التلذذ بلومه في المحبوب أو بغض اللوم في المحبوب قلت الاظهر التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعارض من العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه يقتضي شغل القلب لبغض اللائم والقضاء في الحبيب مطلقا بحيث لا يحسن الا بحبه اعظم من العداوة بسببه اه (قوله ويضاف اليه ما يحسنه) قال ع ق مفهومه أنه ان لم يضاف اليه شيء أصلا فهو ظاهر لان أخذ المعنى من الاول لا لبس فيه كلا كان أو بعضا في عدم من الظاهر روأما إذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كالعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا لبس فيه أيضا فيصير من الظاهر بخلاف البعض مع ترتيبه بما أضيف اليه فان ذلك يخرج عنه عن سنن الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف فيخفى اه (قوله كقول الافوه) الاودي وهو في اللغة الواسع القسم الطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين اه أطول (قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد وجعه طيور وأطيار وقوله على آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أي مستعملية على أعلامنا متوقعة فوقها فتكون الأعلام مظلة بها قاله في الأطول وترى بصريه وقوله رأى عين مصدر مؤ كد لرى قال ع ق وانما كد قوله ترى بقوله رأى عين لئلا يتوهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن أمعن النظر به كلف لبعدها ولئلا يتوهم أن المعنى أنها لما تبعتنا كأنها ريثت ولولم تر لبعدها لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى في فعله لولا المانع اه (قوله حال) أي من الطير وقوله أي واثقة فتحة مصدر بمعنى اسم الفاعل أي تراها حال كونها واثقة (قوله ما يتضمنه الخ) أي من العامل الذي يتضمنه قوله على آثارنا وهو كائن قال ع ق فثقة على هذا جواب أسؤال مقدرا ذ كائنه قبل لما ذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على آثارنا وتبعتنا لثقتها الخ اه (قوله أن ستمار) أي بان فحذف الجار وهو متعلق بثقة قال ع ق يقال ماره آناه بالميرة أي الطعام وأطعمه آياه اه (قوله أي ستطم) أي تا كل من طعم فلان يطعم أي كل (قوله وقد ظلت) بالبناء للمجهول وقوله عقبان اعلامه من اضافة المشبه به للمشبه أي اعلامه التي هي كالعقبان في تلونها ونخامتها فالمراد بالعقبان الاعلام نفسها وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون العقاب أسود وكان من بردل عائشة رضي الله عنها ذ ك ذلك أهل السير وقيل الاضافة على أصلها من مباينة الاول للثاني والمراد بعقبان الاعلام الصور المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس الاعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه لمخصا من ع ق ويس وقال الفري العقاب الراية وهو العلم النختم شبه بالعقاب من الطير لثخمه كذا في الصحاح اه وقوله بعقبان طير متعلق بظلت قال سم جمع عقاب لكثرة كثراب وغربان وجمع القلة أعقب اه وقوله في الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أي يؤل أمرها حال تظليلها الاعلام الا ان تكون بعد وقوع القتلى نواهل في الدماء فكأنه يقول ظلماتها الرجاها النهل في الدماء فادمع ق قل سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الامتداد اه أي مما يطلق على الاضداد (قوله اذاروى) يقال في ضد العطش روي يروي كهوى يهوى ويقال في رواية الحديث ونحوه روي يروي كهوى يهوى قال في المختار روي من الماء بالكسر روي بوزن رضاوريا ايضا بكسر الراء وفتحها وارثوى وروى كسه بمعنى وروى الحديث والشعر يروي

ولهذا قالوا الاحسن في هذا النوع أن يبين السبب (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى) ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا * رأى عين) يعني عيانا (ثقة) حال أي واثقة أو مفعول له مما يتضمنه قوله على آثارنا أي كائنه على آثارنا لثقتها (ان ستمار) أي ستطم من لحوم من ثقتهم (وقول أبي تمام) وقد ظلت أي التي عليها الظل وصارت ذوات ظل (عقبان اعلامه) هي * يعقبان طير في الدماء نواهل) من نهل اذاروى نقيض عطش (اقامت) أي عقبان الطير (مع الرايات) أي الاعلام ووثوقا بانها ستطم لحوم القتلى (حتى كأنها * من الجيش) لانها لم تقا

فان اتمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا وهذا ما يؤكدهم اجتماعهم وقتلهم الاعادى (ولا) بشئ (من معنى قوله نفسه ان ستمار) الدال على وثوق الظير بالميرة لا اعتيادها بذلك وهذا ايضا ما يؤكده المقصود قيل ان قول أبى تمام ظلت المام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر ٢٧٩ بقربها من الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في

جوا السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل ان قوله حتى كأنها من الجيش المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قسرياً منهم مختلطاً بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أى على الافوه زادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعني تسار الطير على آثارهم بقوله (الأنها لم تقا تل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (يتم حسن الاول) يعنى قوله (الأنها لم تقا تل لأنه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله (الأنها لم تقا تل ذلك الحسن الابعاد أن يجعل الطير مقبلة مع الرايات معدودة في عداد الجيش حتى يتوهم أنها بضامن المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح وقيل معنى قوله وبهاى بهذه الزادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول (وأكثر هذه الأنواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الأنواع (ما

بالكسر رواية فهو راو اه (قوله فان الخ) بيان لتكون المأخوذ بعض المعنى لاجمعه وعبارة ع ق ثم بين ما أسقطه أبو تمام من المعنى الكائن في البيت المأخوذ منه وما زاده فحسن به ما أتى به من ذلك المعنى بقوله فان اتمام الخ اه (قوله لم يلم بشئ) أى لم يقصد شيئاً من معنى قول الافوه الخ أطول ويلى من ألم الر باعى وما تقدم من قوله حتى ما يلى خيال من لم الثلاثى (قوله مما يؤكده المقصود) أى شجاعتهم وقتلهم الاعادى اه سم (قوله المام) أى اتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع ق (قوله قريبا) خبر كان ولم يؤثّر لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلط لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) قال ع ق ويريد هذا تأكيداً بقوله أقامت مع الرايات لان صحة الرايات في المكانية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذى أخذته من الافوه وهو تسار الطير على آثارهم اه (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله (الأنها الخ) أى زاده عليه بامور ثلاث أحدها قوله (الأنها لم تقا تل وثانيها قوله في الدماء نواهل وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعنى الخ) أى فالمراد بالاول الاول من الزادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظلت عقبا الرايات بعقبا الطير (الأنها لم تقا تل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى الذى ذكره في معنى قوله وبهاى الخ اه سم أى من مرجع الضمير في هذا الأخير من الزادات ومن تفسير الاول بالاول من الزادات وعبارة الايضاح وأما أبو تمام فآلم بشئ من ذلك لكن زاده على الافوه بقوله (الأنها لم تقا تل ثم بقوله في الدماء نواهل ثم باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله (الأنها لم تقا تل اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال في المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للايضاح أن كون هذه الزادة محسنة علم من قوله ويضاف اليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزادات محسنة للبعض فانه لم يعلم من ذلك اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) عبر في المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبهاى يتم حسن الاول أى بهذه الزادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى أخذته أبو تمام من بيت الافوه الاول وهو تسار الطير على آثارهم واتباعها بأهم في الزحف وفيه تكلف لاحتياجه الى التقدير وإيهامه ان حسن معنى البيت الاول متوقف من حيث هو على هذه الزادات وفيه مخالفة لما في الايضاح أيضا اه ع ق (قوله وأكثر هذه الأنواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه أى وأكثر نحو هذه الأنواع مقبول وهذا الكلام يقتضى أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول وان من نحو هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضا وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضى قبول جميع الأنواع غير الظاهر أعنى ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر وبهذا يعلم ان الاولى اسقاط لفظ الاكثر ويقل وهذه الأنواع ونحوها مقبولة اه ع ق (قوله من قبيل الاتباع) أى كونه تابعاً لغيره وقوله الى حيز الابتداء أى الاحداث والابتسكار فكانت غير مأخوذ قال ع ق فان حسن الصنعة يضرب المصنوع غير أصله حتى في المحسوسات فان الشئ كلما زادت فيه لطائف وأوصاف كان قرب الى الخروج عن الأصل والجنس ألا ترى الى الجوهر مع الحجر المسل مع الدم اه (قوله وكل ما كان) أى كل نوع من هذه الأنواع يكون أشد خفاء وقوله كان أقرب الى القبول أى الى نهاية القبول والا فجميع مقبول وبعد يتجه أن نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قاله في الاطول (قوله من يد تأمل) أى وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر (قوله أى الذى ذكر الخ) فافراد هذا

يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداء وكل ما كان أشد خفاء بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الاول الا بعد مزيد تأمل (كان أقرب الى القبول) لكونه أبعد عن الاتباع وأدخل في الابتداء (هذا) أى الذى ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالاسم المذكر كورة (كله) انما يكون (إذا علم أن الثاني أخذ من الاول)

بتأويل المشار إليه بما ذكر فلا منافاة بينهما وبين التأكيدي بقوله كله أفاده في الاطول (قوله بان يعلم انه كان
 الخ) بيان لسبب علم أن الثاني أخذ من الأول وينبغي أن يكون منه أيضاً أن يقرأ أحد أنه أنشد الثاني بيت
 الأول فتأمل ثم عمل على نظيره ونحو ذلك اه سم (قوله حين نظم) أي حين نظم الثاني كلامه (قوله والا
 فلا يحكم الخ) أي بان لم يعلم أخذ من الأول بان علم الأول أو جهل الحال قال سم وعبارة المطول والافلا
 يحكم يسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة اه فقوله هنالك إشارة إلى
 السبق والاتباع والاحكام المذكورة اه (قوله والا الخ) إشارة إلى أن قول المصنف لجواز الخ علة لمخذوف
 تقديره ما أشار له الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعاً وفي
 المعنى وحده مطول (قوله أي محيئه) أي الخاطر اه ع ق (قوله من غير قصد لاخذ) أي بلا قصد من الثاني
 لاخذ من الأول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب
 الثاني ولسانه كما ورد على الأول من غير سبق الشعور بالأول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن يراد بالخاطر
 العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق من توارد عقليين على أمر واحد أي ورودهما عليه
 وتلقيهما إياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثاني بالأول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ
 عنه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) بفتح الميم وضبطه بعضهم بكسرهما قال سم ميادة اسم امرأة صحاح
 اه فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث وعبارة الجصام في أطوله المنسوب إلى أمه ميادة وهي أمة
 سوداء اه (قوله مفيد) أي مستفيد للمال بشجاعته ومتلاف أي مفرق له لكرمه وتتمثل تنور وجهه فرحا
 بالعطاء لكن مع ذلك مهيب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتخذ من حديد الهند اه سبرام
 (قوله أين يذهب بل) هذا كلام يقال للضال كقوله تعالى فإين تذهبون اه يس (قوله قيل) أي في
 حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان كذا أي من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه إليه أي
 إلى ذلك القول فلان الخ وانما قلنا أو قصيدة لجواز توارد الخواطر في معنى القصيدة أيضاً بل وفي لفظها فان
 الخالق على لسان الأول هو الخالق على لسان الثاني اه ع ق (قوله ليغتنم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى
 سرقة مثلاً أو عدمها لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لوعين نوعاً كالسرقة أو عدمها
 فتدبره اه سم (قوله ونسبة النقص) لو ادعى السرقة مثلاً إلى الغير الذي هو الشاعر الثاني (قوله ومما
 يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية قال في الاطول وفي قوله ومما يتصل إشارة إلى أن
 المتصل لا ينحصر فيما ذكر اه وفي بعض النسخ وما يتصل بالقول فاعل يتصل أي القول في السرقات يتصل
 به القول أي الكلام في الاقتباس الخ (قوله من لمح) أي بالتشديد كفتح اه يس (قوله وذلك) أي
 وجه اتصالها بالسرقات وعبارة ع ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بما يتعلق بالمناسبة من حيث أن في كل
 من هذه الالقاب أخذ شيء من شيء سابق مثل ما في السرقات اه (قوله لان في كل منها) أي في كل واحد من
 الخمسة المذكورة وفي بعض النسخ منها بضمة التثنية أي من الخمسة والسرقات الشعرية (قوله
 اما الاقتباس الخ) هو جازر بلاغة واما شاعرنا فقال السبيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن في آخر
 النوع الخامس والثلاثين وقد اشتهر عن المالكية تجريمه أي الاقتباس وتشديد النكير على فاعله وأما
 أهل مذهبنا فلم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شيوع الاقتباس في أعصارهم واستعمال
 الشعراء له قديماً وحديثاً وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فبسط عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام
 فاجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله في الصلاة وغيرها وجهت وجهي الخ وقوله اللهم
 فالق الاصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً اقض عني الدين واغنني من الفقر وفي سياق
 كلام لابي بكر رضي الله عنه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون في آخر حديث لابن عمر قد كان لكرم في
 في رسول الله أسوة حسنة اه وهذا كله انما يدل على جواز في مقام المواظ والثناء والدعاء ولا دلالة فيه
 على جوازه في الشعر وبينهما فرق فان انقاض أبي بكر من المالكية صرح بان تضمينه في الشعر مكره وفي النثر
 جازر واستعمله أيضاً في النثر القاضي عياض في مواضع من خطبة الشفاء وقال الشرف اسمعيل بن المقرئ
 صاحب مختصر الروضة وغيره في شرح بدعيته فما كان منه في الخطب والمواظ ومدحه صلى الله عليه وسلم

بان يعلم انه كان يحفظ
 قول الأول حين نظم أو بان
 يخبر هو عن نفسه أنه أخذه
 منه والا فلا يحكم بشيء من
 ذلك (لجواز أن يكون
 الاتفاق) في اللفظ والمعنى
 أو في المعنى وحده (من)
 قبيل (توارد الخواطر أي
 محيئه على سبيل الاتفاق
 من غير قصد لاخذ)
 كما يحكي عن ابن ميادة أنه
 أنشد لنفسه

مفيد ومتلاف إذا ما أتيت به
 تهلل واهتز اهتزاز المهند
 فقبل له أين يذهب بك
 هذا اللطيفة فقال الآن
 علمت أني شاعر اذ وافقته
 على قوله ولم أسمعه (فاذا لم
 يعلم) أن الثاني أخذ من
 الأول (قيل قال فلان كذا
 وقد سبقه إليه فلان فقال
 كذا) ليغتنم فضيلة الصدق
 ويسلم من دعوى علم
 الغيب ونسبة النقص إلى
 الغير (ومما يتصل بهذا)
 أي بالقول في السرقات
 (القول في الاقتباس
 والتضمين والعقد والحل
 والتلميح) بتقديم اللام على
 الميم من لمح اذا أبصره وذلك
 لان كل في منها أخذ شيء من
 الآخر (اما الاقتباس فهو
 أن يضمن الكلام) نظماً
 كان أو نثراً

والله وصحبه ولو في النظم فهو مقبول وغيره من ردود في شرح بدعي بن حجة الاقتباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومن ردود فالاول ما كان في الخطيب والمواعظ والعهود والثاني ما كان في الغزل والرسائل والقصص والثالث على ضربين أحدهما ما نسبته الله الى نفسه ونعوذ بالله من ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بني مروان انه وقع على بطاقة فيها شكايه من عماله ان الينا يا بهم ثم ان علينا حسابهم والاخر تضمنت آية في معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر

أوحى الى عشاقه طرفه * هيات هيات لما توعدون
وردفه بهت من خلفه * لمثل هذا فليعمل العاملون

قلت وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اه باختصار وقد أشار الى ذلك في كتابه عقود الجمان في على المعاني والبيان بقوله

قلت وأما حكمه في الشرع * فالك مشدد في المنع
وليس فيه عندنا صراحة * لكن يحكي النووي أباحه
في النثر وعظادون نظم مطلقا * والشرف المقرئ فيه حقا
جوازه في الوعظ والزهد وفي * مدح النبي ولو بنظم فاقني
وتأجنا السبكي جوازه نصر * اذا التمني الجليل قد شعر
وقدر أيت الرافي استعمله * وغنير من صلحاء كماله

وقوله فالك مشدد في المنع قال شيخنا اللوذعي الكامل الشهير أبو الأمداد الشيخ محمد الأمير والظاهر رجل المنع على ما اذا تضمن شدة إساءة أدب فلا يكون تشديد كقول البهازي

خط في الرداف سطر * من يدع الشعر موزون
لن تنالوا البر حتى * تنفسوا مما تحبون
وأما نحو قوله * تجرد في الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحه ملبوسا
وقد حرد الموصي لتزين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلأ بامومي

وقول محمد بن العفيف التلمساني

يا عاشقون حاذروا * مبتسم من تغره
وطرفه الساحر من * شككم في أمره
يريد أن يخرجكم * من أرضكم بسجيرة

فالظاهر كراهته لما أنه لم يبلغ مبلغ الأول في الإساءة وأما نحو قول ابن أبي زيد من أئمة المالكية آخر رسالته والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فلا بأس به اه (قوله شيأ من القرآن الخ) مفعول ثان ليضمن والاول وهو الكلام مرفوع على أنه ناذب أي يضمن الكلام كلاما يشبه القرآن والحديث وليس المضمن هو نفس القرآن والحديث المسياتي أنه يجوز في اللفظ الاقتباس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن معناه لو ارد فيه كما في قوله أنزلت حاجاتي الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان نقله عن معناه كقرا وكذلك تغييره أفاده السهرامى قال ع ق وسمى الاتيان بالقرآن والحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذ من اقتباس نور المصباح من نور القبس وهو الشهاب لان القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اه (قوله يعني على وجه الخ) أتى بالعناية إشارة الى أن النفي ليس منه صبا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل مصبه القيد وهو كونه من القرآن والحديث ففسر المتن أولا على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد منه (قوله كما يقال الخ) راجع للنفي (قوله فالاول) وهو الاقتباس من القرآن في النثر (قوله كقول الحريري) أي في المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله

فامطرت لؤلؤا من نرجس وسقت * وردا وعصت على العناب بالبرد

(قوله فلم يكن الخ) أي لم يمض زمن يسير الا وأنشد أبو زيد انشادا غريبا وهو قوله

سالتها حين زارت نضو برقعها القماني وايداع سمعي أطيب الخبر

(شيأ من القرآن أو الحديث لا على أنه منه) أي لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه أشعار بأنه منه كما يقال في إثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون اقتباسا ومثله لا لاقتباس بأربعة أمثلة لانه اما من القرآن أو الحديث وكل منهما اما في النثر أو في النظم فالاول (كقول الحريري فلم يكن الا كسج البصر أو هو أقرب حتى

مثل (قول الأثران كنت أزمعت) أي عزميت (على هجرنا) من غير ما حرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل (و) الثالث (مثل قول الحريري قلنا شأهت الوجوه) أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفاً من الحصى فرمى به وجوه المشركين وقال شأهت الوجوه (وقبح) على البناء للمفعول أي لعن من قبحه الله بالفتح أي أبغذه عن الخير (الكع) أي اللثيم (ومن يرحوه) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) أي الحبيب (لي ان رقيب) سئ الخلق فداره) من المتدبرة وهي الملائكة والمخاتلة وضمير المفعول للربيب (قلت دعني وجهك الجنة) تحفت بالمكانة) اقتباساً من قوله صلى الله عليه وسلم تحفت الجنة بالمكاره وحققت النار بالشهوات أي أحيطت بعني لا بد لطالب الجنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكليف (وهو) أي الاقتباس (ضربان) أحدهما (الم) يتنقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدم من الأمثلة (و) الثاني (خلافه) أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي (كقوله) أي

يقول ابن الرومي

فحزنت شققا غشي سنا قمر * وساقطت لؤلؤاً من خاتم عطر

(قوله فاغرب) بمجمة فـ هـ ملة أي أتى بشئ غريب بديع (قوله والثاني) وهو الاقتباس من القرآن في النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت الأمر ولا يقال أزمعت على الأمر بخلاف العزم فإنه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه ويعلى كاجعته وأجمعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في قوله من غير ما حرم زائدة اه فنرى والجزم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أي فامرنا بك صبر جميل اقتباسه من وقوله تعالى حكاية عن يعقوب علي نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام بل سؤلت لكم أنفسكم أمر فصبر جميل والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه والصبر الجميل هو الذي لا يعتب فيه والهجر الجميل هو الذي لا غيبة فيه وقوله وان تبدلت بنا غيرنا أي اتخذت بدلاً منافي الصبية والمحبة فحسبنا الله الخ اقتباسه من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فأنقلبوا بنعمة من الله وفضل اه لمخضمان المعاهد وعق (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث في النثر (قوله قول الحريري قلنا الخ) أي في المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالصحاريه وقوله فلما رأينا نارهم ناراً الجحيم أحب وخبرهم كسر اب السباسب قلنا الخ ونار الجحيم ما تطاير من الشرار في الهواء بتصادم حجرين أو بضرب حجر في حافر وتلك نار لا منفعة فيها وقيل الجحيم أحب رجل بخيل كان يوقد ناراً ضعيفة لثلايقه صدقاً أن أحسن بأنسان أطفالاً لثلايقه يتبس أحسن ناره وقيل نار الجحيم نار سراج ولجنته إذا جاء أحد يوقد ناراً منه أطفالاً وقيل الجحيم ذباب يطير بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبرهم الخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخبراً إذ امتحنت والسباسب واللباس الأرض المستوية واحد هـ سبب وسبب اه شريشي (قوله من الحصى) في نسخة من الحصباء وهي صغار الحصى (قوله وقال شأهت الوجوه) أي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن اه مطلق وعبارة ع ق أي قبحت وتغيرت بانكسارها وانهمزها وعودها بالتحية مما تريد فلما فعل ذلك انهمز المشركون اه (قوله وقبح) بضم القلق وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله من قبحه) بابه منع وقوله بالفتح أي فتح الباء مخففة (قوله أي اللثيم) وقال العصام في أطوله واللكع كصرد اللثيم والعبد الإحق اه (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث في النظم (قوله ان رقيب سئ الخلق فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق بسكون اللام أي رقيب قبيح الطبع غليظه فلاطفه لتعال معيه المطلوب (قوله فداره) أي لئلا يمنعك عني اه سم قال يس صوابه يمنعني عنك اه (قوله والمخاتلة) هي المخادعة اه فنرى وفي نسخة والمخاتلة وهي المخادعة والتحيل (قوله وجهك) مبتدأ خبره الجنة وما بعدها حال من الجنة باضمها قد اه يس (قوله أي أحبطت) أي فلا يتوصل الى كل منهما إلا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله ما لم ينقل الخ) أي الاقتباس الذي لم ينقل فيه الخ أي بل أر يديه في كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الأصلي بعينه (قوله عن معناه الأصلي) المراد به المفهوم منه وان كان الماصدق مختلفاً فاصدقه في القرآن والحديث غيره في هذا الكلام والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل في مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف ما اذا نقل فإنه يكون مجازاً (قوله كما تقدم من الأمثلة) أي فان قوله كليم البصر أو هو أقرب أر يديه ذلك المقدار من الزمن كما أر يديه في الأصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشأهت الوجوه أر يديه به قبح الوجوه وتغيرها كما أر يديه في الأصل وكذا حقت الجنة بالمكاره فان المفهوم في الأصل والفرع واحد وان كان المراد بصدوق الفرع خلاف الأصل لان الاختلاف في المصداق لا عبرة به اه ع ق (قوله والثاني خلافه) قال في المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه

تجرد في الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا

وقد أورد الموصي لزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤالك بأمومي اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ بدنه وقوله بأمومي خطاب لآله الخلق (قوله كقول ابن الرومي) قال في المعاهد البيتان من المزج وينسبان لابن الرومي سكن رأيت في الأغاني نسبتهم مالا سمعيل القراطيسي ولفظه حدثت أجدين بشر المردي قال مدح اسمعيل القراطيسي الفضل بن الربيع فخره فقال فيه

وذكر البيتين اه باختصار (قوله لئن أخطأت الخ) قبلهما

الأقل الذي لم يرد الله إلى نفسي
لساني فيك محتاج * إلى التخليع والقطع
وأنسابي وأضراسي * إلى التفسير والقلع

لئن أخطأت الخ (قوله لئن أخطأت في مدحك) أي حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح وقوله
ما أخطأت في معنى أي لا استحقاق المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه سم (قوله مقتبس من
قوله تعالى ربنا الخ) أي حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه السلام (قوله بواد غير ذي زرع) هو مكة المشرفة
(قوله وقد نقله ابن الرومي الخ) أي على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة قال ابن يعقوب لا يقال قوله
وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل إلى الجنة هي الوجه وإلى حقوف بالمكاره التي هي مشاق الرقيب والأصل
الجنة الحقيقية والمكاره التي هي التكليف فكيف يعدم لم ينقل لأننا نقول لا تجوز هنا فان الوجه شبه
بالجنة والمكاره أريد بها مصادوقها إذا ريد بها على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها وقد تقدم أن
الاتحاد في المفهوم يكفي ولا عبرة باختلاف المصداق بعد اتحاد المفهوم بلا تجوز اه (قوله بتغيير يسير)
خرج الكثير قال سم وانظر ضابطهما اه يس وعبارة عرق واما اذا غير كثيرا حتى ظهرت شيئا آخر لم يسم
اقتباسا كما لو قيل في شامت الوجوه فحمت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتقنية
اه مطول وقال عرق كاستواء القرائن في النثر (قوله كقوله) أي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض
أصحابه اه مطول (قوله أي وقع) فكان تامة (قوله ما خفت) أي الموت الذي كنت خائفا أن يكون (قوله
وفي القرآن أنا لله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من الله وأنا والضمير من أنا إليه قصد الاستقامة
الوزن اه عرق (قوله أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجري فيه التضمن وقوله من شعر الغير خرج به
ما إذا ضمن شيئا من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما سيأتي اه عرق قال في المطول ولو قال مكان قوله من
شعر الغير من شعر آخر كان أحسن ليعتدل ما إذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته الأخرى لكنه لم
يلتفت إليه لندرته في أشعار العرب اه (قوله بيتا كان أو ما فوقه الخ) هذه الأربعة أمام مع التنبيه أو عدمه
أن كان مشهورا فالأقسام ثمانية قال عرق والأمثلة المطابقة لها ثمانية ولكن ينبغي الاستغناء بمثال البيت
عن مثالي إلا أكثر طول الأكثر مع قلته وجوده ولكون طريق التنبيه فيها واحد الاتصال فيه ما عن
المضمن كما ينبغي الاستغناء بمثال المصراع عن مثالي الأقل لأن طريق التنبيه فيها متصل مع المضمن في
بيت واحد غالباً مع قلته وجوده أيضا فالمحتاج إليه على هذا المثال لتضمن البيت ومثالان للمصراع فامثال
تضمن المصراع مع التنبيه فأشار إليه المصنف بقوله كقوله على أني سأشداخ وأما مثال تضمن المصراع
بدون تنبيه لاشتهاره فأشار له الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما مثال تضمن البيت مع التنبيه
على أنه لغير المضمن فكقوله

إذا ضاق صدرى وخفت الغدا * تمثلت بيتا بحالي يليق

* فبالله أبلغ ما أرتجى * وبالله أدفع ما لأطبق

فقوله تمثلت بيتا تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود الشهرة فكقوله

كانت بلهنية الشبية مسكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل

وقعدت أنتظر الفناء كرا كب * عرف المحل فبات دون المنزل

فإن البيت الثاني مشهور بمسلم بن الوليد الاتصاري والبلهنية بضم الباء سعة العيش ورخاء الحال يقال
فلان في بلهنية أي في سعة من العيش والشبية الشبان والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل
الآتي بشيئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع الأمران التنبيه والشبهة فيكون التنبيه للتاكيد
وذلك كقوله

كأنه كان مظلوما على احسن * ولم يكن في قديم الدهر أنشدني

إن الكرام إذا ما أنهم لموا ذكروا * من كان بالفهم في المنزل الحشن

(لئن أخطأت في مدحك)
ما أخطأت في معنى
أزلت حاجاتي * بواد غير
ذي زرع) هذا مقتبس
من قوله تعالى ربنا الخ
أسكنت من ذريتي بواد
غير ذي زرع عند بيتك
الحرم لكن معناه في القرآن
وإدلاء فيه ولا نبات وقد
نقله ابن الرومي إلى جناب
لا خير فيه ولا نفع (ولا بأس
بتغيير يسير) في اللفظ
المقتبس (لوزن أو غيره
كقوله قد كان) أي وقع
(ما خفت أن يكونا) أنا إلى
الله واجعونا وفي القرآن
أنا لله وأنا إليه راجعون
(وأما التضمن فهو أن
يضمن الشعر شيئا من شعر
الغير) بيتا كان أو ما فوقه
أو مصراعا أو مادونه (مع
التنبيه عليه) أي على أنه
من شعر الغير

الضمير للصاحب المذكور في الآيات السابقة يشكور جلا كان لصاحبه في حال فقره وينشده هذا البيت فلما أسر تركه ونسي ما كان ينشده والمطوى المشتل والاحن الضغائن والشجائن وقوله ان الكرام أي أنشدني هذا البيت فقوله أنشدني تنبيه على أن البيت المذكور بعده لغيره وقوله اذا ما أسهلوا أي دخلوا في السهل واتساع العيش ومن مفعول ذكر واثم تضمن أقل من البيت قد يكون مع تمام المعنى بلا تقدير كما تقدم في * أضاعوني وأي فتى أضاعوا * وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله

كنامعا أمس في بؤس نكابه * والعين والقلب منافي قذى وأذى

والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا

يعني اذا ما أسهلوا ذكره والى آخر بيت أبي تمام السابق ولا بد من تقديره ليتم المعنى ولكن لا يعدون هذا من تضمن البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا الى أن الموجود بعضه وأراد بالامس الزمان القريب بلا حقيقة والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقوله في قذى وأذى فيه لغو وشعر من تنب وقذى العين الخبيث الذي يقع فيها حالة الوجع اه بزيادة من السرايى والفنرى وغيرهما (قوله ان لم يكن ذلك مشهورا) فان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه مطول (قوله وبهذا) أي بقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة (قوله يميز عن الاخذ والسرقة) لان فيها تضمن شعرا أيضا وانما اختلفا في أن السارق يبذل الجهد في اظهار كونه له والمضمن يأتي به منسوجا مع شعره مظهرا أنه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الخذف واظهار كيفية الادخال للنسبة اه ع في (قوله أي قول الخريزي) أي في المقامة الرابعة والثلاثين وتعريف بالزبيدية من قصيدة من الوافر اولها

لحالك الله هل مثلي يباع * لكما تشبع الكرش الجياع

وهل في شرعة الانصاف أنى * أكلف خطة لا تستطاع

وان أبلى بروع بعد روع * ومثلي حين يبلى لا براع

لحالك أبعدك والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصغار أولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطة الامر والروع الفرع (قوله الذي عرضه) في المختار عرض الجارية على البيع من باب ضرب اه وقوله أبوزيد أي السروجي الذي يقع في مقامات الخريزي وقالوا الأصل له (قوله على أنى الخ) فالخبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيع ينشده ما ذكره بقرينه بقوله سانشده على أن المصراع الثاني لغيره وقوله عندي يعني في بعض النسخ يوم يبيع اه سم (قوله أضاعوني الخ) مفعول أنشد (قوله للعرجي) بسكون الزاء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه ينسب الى العرج بسكون الزاء وهو منزل بظريق مكة وقيل هو لامية من أبي الصلت اه مطول (قوله وتماه الخ) وبعده

كأنني لم أكن فيهم وسيطا * ولم تلت نسبتي في آل عمرو

فنرى (قوله لام التوقيت) بمعنى في متعلقة بأضاعوني كما يدل عليه كلام الشارح بعد عبارة ع في واللام في يوم كريمة توقيتية وأي استفهام أريد به التعظيم كما تقول عندي غلام وأي غلام أي هو أكل الغلمان واللام يحتمل أن تتعلق بأضاعوني فيكون المعنى انهم أضاعوني في وقت الكريمة ووقت حاجتهم لسد الثغر فقد أضاعوني أحوج ما كانوا الى ويحتمل أن تتعلق بما تنقده أي من الكمال أي أضاعوني وأنا أكل الفتيان في وقت الكريمة وفي وقت الحاجة لسد الثغر اذا لا يوجد من الفتيان من هو مثلي في تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريمة وسد الثغر وعلى كل حال ففي الكلام تنديم المضيفين وتخطئتهم على اضياعة مثل هذا القاتل اه (قوله بكسر السين) وأما بقصها فهو القصد في الدين (قوله في وقت) إشارة الى أن اللام في اليوم بمعنى في كما قدمنا (قوله أحوج الخ) حال من الواو في براعوا وما مصدرية وكان تامة وقوله الى متعلق بأحوج أي حال كونهم أحوج الى مدة وجودهم وعبارة السرايى أي حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم الى والمقصود تنديهم على اضياعتهم اياه اه (قوله أي كاتلا) فإرادته بأي فتى نفسه لا التعميم (قوله وفيه تنديم الخ) لانهم أضاعوا وابعوا ومن لا غنى عنه كونه كاملا في الفتوة (قوله وتضمن)

(ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) وبهذا يميز عن الاخذ والسرقة (كقوله) أي قول الخريزي يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبوزيد للبيع (على أنى سانشده عند يبيع) * أضاعوني وأي فتى أضاعوا) المصراع الثاني للعرجي وتماه * ليوم كريمة وسداد ثغر اللام في يوم لام التوقيت والكريمة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروع البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم براعوا حتى أحوج ما كانوا الى وأي فتى أي كاملا في الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمن المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر

استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله قد قلت لما أطلعت الخ) الوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد أحر والغض بالمجتمعين الطرى والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول أطلعت والآس ورد أخضر كذا في شرح الأيضاح للجلال الساشي والمراد به ههنا الشعر النابت على وجهه والمهزلة في أعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت في موضع العذار وأراد الساري بالنصب على أنه صفة لعذار لأنه سكنه للضر ورة وتر فقا أحر من ترفق يترفق أصله ترفق قلبت النون الخفيفة الفا اه فنرى وقوله ترفقا أحر الخ فهو بفتح الفاء المشددة وقرر الجري أنه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو بضم الفاء (قوله المصراع الأخير لا يبي تمام) وهو صدر بيت وتماه

* تقضى حقوق الأربيع الأدراس * (قوله بنسكته لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لنسكته والاقالز يادة على المضمين لا بد منها فلم يحترز بمطابق الزيادة عن شيء وإنما احتترز بكونها النسكته زائدة على ما كان فالمحترز عنه هو الزيادة غير ذلك إذ عرق (قوله كالتورية أي الإيهام) مثال للنسكته

وقد تقدم معناها وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد القرينة (قوله في قوله) أي الموجودين في قوله أي قول صاحب التعبير بالحاء المهملة كتاب في المعاني والبيان (قوله إذا الوهم) المراد إذا تخيلت ذلك اه سم أي لماها وتغرها (قوله أي سمرة شفتيها) هي نهاية الحجر وفي نسخة أي حرة (قوله وتغرها) أي أسنانها وقوله تذ كرت جواب إذا (قوله من الأذكار) أي بقطع المهزلة أي لا من الأذكار الذي هو الاتعاط (قوله من قدما) متعلق بيز كرتي ومن للابتداء اه سم (قوله على أنه مفعول ثان)

والأول بإاء المتكلم في تذ كرتي (قوله مطلع قصيدة لابي الطيب) أي أولها فالشاعر الثاني أخذ الشطر الأول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثاني وجعله شطرا ثالثا أيضا (قوله والعذيب الخ) شروع في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمين اه سم (قوله موضعان) هذان معناهما القريب المشهور وسياق معناهما البعيد (قوله ظرف للتذ كرت) أي لقوله تذ كرت وما زائدة وعلى هذا فقول مجر وماعطف عليه مفعول تذ كرت (قوله أول المجرى والمجرى) بناء على أنهما مفعولان ويكون التقدير تذ كرت جر العوالي وأجره السوابق حين وقع ذلك الجر والاجرء بين العذيب وبارق (قوله على عامله المصدر) أي لأن مجر معناه الجر ومجرى معناه الاجراء (قوله أو ما بين مفعول الخ) على أن ما موصولة وبين صلته أي تذ كرت الذي استقر

بين العذيب الخ وقوله ومجر بدل منه أي من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد مجر ومجرى المكان أو المصدر الذي هو بحر الرماح وأجرء الخيل (قوله والمعنى) أي معنى بيت أبي الطيب وقوله أنهم أي القائل وقومه (قوله تر ولا) جمع نازل كوقوف جمع واقف وقعود جمع قاعد (قوله فكانوا يجرون الرماح) أي التي هي العوالي وقوله عند مظاردة الفرسان جمع فارس أي طرد بعضهم بعضا وهذا معنى مجر عوالي بنا وقوله ويسابقون على الخيل معنى مجرى السوابق (قوله يعني شقة الحبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده (قوله الشبه بالبرق) أي في اللعان (قوله وهذا تورية) فالتورية في ثلاثة مواضع وقوله وشبه أي ضمنا

لاضراحة قال سم فزاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه اه (قوله ولا يضرب التفسير اليسير) احتترز به من التعبير بالكثير فانه يخرج به المضمين عن التضمين ويدخل في هذا السرقة أن عرف أنه للغير والفرق بين الكثير واليسير موكول إلى عرف البالغ فإيقال فيه هو ذلك بعينه ولا فرق بينهما إلا هذا الأمر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس هو لمخالفته إياه في أمور تبعد فكثر اه عرق (قوله لما قصد) متعلق بالتغيير واللام للتقوية وقوله ليدخل على التغيير (قوله ليدخل في معنى الكلام) أي لينتظم فيه ويناسبه اه سم (قوله في يهودي) أي ذمالة بكونه أقرع (قوله به داء الثعلب) أي وهو أن تعظم إحدى الرجلين وتنتفخ دون الأخرى اه سم وفي الصحاح وداء الثعلب علة معروفة بتناثر منها الشعر اه نس وما في الصحاح هو المناسب لقوله * متى يضح العمامة تعرفوه * أي تعرفوا أن فيه هذا الداء (قوله أقول

ما في وقوفك ساعة من باس

المصراع الأخير لا يبي تمام

(وأحسنه) أي أحسن

التضمين (ما زاد على

الأصل) أي شعر الشاعر

الأول (بنسكته) لا توجد فيه

(كالتورية) أي الإيهام

(والتشبيه في قوله إذا الوهم

أبدى) أي أظهر (لماها)

أي سمرة شفتيها (وتغرها

تذ كرت ما بين العذيب

وبارق

ويذكرني) من الأذكار

(من قدما ومدا معي

مجر عوالي بنا ومجرى

السوابق)

انصب مجر على أنه مفعول

ثان ليز كرتي وفاعله

ضمير يعود إلى الوهم

وقوله

تذ كرت ما بين العذيب

وبارق

مجر عوالي بنا ومجرى

السوابق

مطلع قصيدة لابي الطيب

والعذيب وبارق موضعان

وما بين ظرف للتذ كرت أول المجرى

والمجرى اتساعا في تقديم

الظرف على عامله المصدر

أو ما بين مفعول تذ كرت

ومجر بدل منه والمعنى أنهم

كانوا زولا بين هذين

الموضعين فكانوا يجرون

الرماح عند مظاردة الفرسان

ويسابقون على الخيل

فالشاعر الثاني أراد بالعذيب

تصغير العذيب يعني شقة

الحبيبة وبارق تغرها

الشبه بالبرق وما بينهما يفهما وهذا تورية وشبه بغير قدما بيل الرج وتتابع دموعه مجرى بان الخيل السوابق (ولا يضرب) في التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب أقول

المعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أي في حقه وقوله وغضوا أي بصبرهم عنه أي لم يحترموه وقوله
 من الشيخ يعني ذلك اليهودي وقوله الرشيد قال في المطول أراد به الغوي أي الضال على طريق التهم
 اه وقوله هو ابن جلال الخ مقول القول (قوله وهو أنا ابن جلال الخ) فراد هذا الشاعر الاول الافتخار وأنه
 ابن رجل جلا أمره واتضح وأنه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره في الحرب ونكايته ببناء
 على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو متى يضع لثامه بالعمامة يعرف لشهرته ومراد الشاعر الثاني
 بقوله هو ابن جلال الخ التهم باليهودي وأنه ابن شعر أي صاحب شعر جلال رأس منه وانكشف عن الرأس
 من هذا الداء أي داء الثعلب وأنه طلاع الثنايا أي ركاب صغاب الامور وهي مشاق داء الثعلب ومشاق
 الذل والهوان ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف دأؤه وعيبه
 وأراد بالمعشر اليهودي وغطاهم ذكره على وجه التمليح لمناسيته لظاهر ما يفتخرون به والافلم يغلطوا في تبعيده
 وانكاره اه من ع ق (قوله ليدخل في المقصود) أي ينتظم فيه ويناسبه وهو كون من نسب اليه
 ما ذكر على وجه التهم متحد ثاعنه لا متحد ثاعن نفسه كما في ذلك البيت اه ع ق (قوله استعانة)
 لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذنا بالظاهر
 اه ع ق (قوله فادونه) كنصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان بالنظر المعنى الحقيقي في الموضعين
 وكأن اسقاط المطول لها بالنظر المعنى المجازي للإيداع والرفق وتامل اه سم (قوله أو غير ذلك) بأن كان
 حكمة من الحكم المشهورة (قوله يعني اذا كان النثر الخ) حاصله ان النثر في قوله ان ينظم نثر شامل للقرآن
 والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد في القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون
 الا فيهما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا كثيرا) لانه لا يغتفر في الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه
 سم فهذا القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أشير) أي أو غير تغييرا يسيرا لئلا يظن أشير الخ
 (قوله أو أشير الى انه من القرآن) كقول الشاعر

انني بالذي استقرضت خطا * واشهد معشر اقد شاهدوه
 فان الله خلاق السرايا * عنت بل لالهيهته الوجوه
 بقول اذا قد انتم بدين * الى اجل مسمى فاكتبوه

اه مطول قال الفري عليه انني اعطيتي والباء في بالذي للبدل اي بدل الذي استقرضته والمعشر الجماعة
 وغير شاهده راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت او الى الذي في بالذي وقوله عنت اي
 خضعت وذلت جملة معترضه بين اسم ان وخبرها اه (قوله والحديث) كقول الامام الشافعي رضي
 الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * اربع قالهن خير البريه
 اتق المشبهات وازهد ودعا * ليس يعينك واجمل بنيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشبهات وقوله وازهد في الدنيا يحبك الله
 وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات اه مطول قال الفري عليه اراد
 بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة الشبه التي لا يعرف حلها وحرمها اه (قوله اذا دخل
 فيه) اي في غير القرآن والحديث للاقتباس لانه انما يكون في القرآن والحديث كما علم من تعريفه السابق
 (قوله كقوله) اي قول ابي العتاهية من قصيدة من السريع وقبل هذا البيت

عجبت للانسان في فقره * وهو غدا في قبره يقبر

وبعد البيت

اصبح لا يملك تقديم ما * يرجو ولا تاخير ما يجذر
 واصبح الامر الى غيره * في كل ما يقضى وما يقدر

اه معاهد باختصار (قوله يقدر) من باب تفتح يفتح اه مصباح (قوله الجملة) أي جملة يقدر كما في ع ق

المعشر غلطوا وغضوا
 من الشيخ الرشيد وانكره
 هو ابن جلا وطلاع الثنايا
 متى يضع العمامة يعرفوه
 البيت لسقيم بن وثيل وهو
 أنا ابن جلا على طريقة
 التكم فغيره الى طريقة
 الغيبة ليدخل في المقصود
 (ور بما يسمى تضمين البيت
 فازاد) عن البيت (استعانة
 وتضمن المصراع فادونه
 ايداعا) كأنه أودع شعره
 شيئا قليلا من شعر الغير
 (ورقوا) كأنه رفا فحرق شعره
 بشي من شعر الغير (وأما
 العقد فهو ان ينظم نثر)
 قرأنا كان أو حديثا أو مثلاً
 أو غير ذلك (لا على طريق
 الاقتباس) يعني اذا كان
 النثر قرأنا أو حديثا فنظمه
 انما يكون عقدا اذا غير
 تغييرا كثيرا أو أشير الى أنه
 من القرآن والحديث وان
 كان غير القرآن والحديث
 فنظمه عقدا كيفما كان اذا
 دخل فيه للاقتباس
 (قوله ما بال من أوله
 نطفة وخيفة آخره يقدر)
 الجملة حال أي ما باله
 مقفرا (عقد قول على
 رضي الله تعالى عنه وما
 لابن آدم

والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة وأما الحل فهو أن ينشترنظم) وإنما يكون مقبولا إذا كان ٢٨٧ سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبكه النظم

وعبارته وجلة يفخر في محل نصب على الحال وصح محيى الحال من المضاف اليه وهو من لان المضاف بصدد السقوط والعامل ما تضمنته ما والتقدير أسأل عنه مفعلا ولو قيل أسأل عنه مفعلا في هذه الحال صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أى شئ ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أى أصله نطفة وقوله وآخره جيفة أى وحاله الأخيرة حال جيفة فن ابن يأتية الافتخار اه ع ق (قوله لا يتقاصر عن سبكه النظم) أى فى الحسن وهو تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر للمعنى اذ معنى قوله إذا كان سبكه الخ بشرط أن يكون سبكا مختارا أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر أنه بمعنى الوقوع براسى اه سم (قوله كقول بعض المغاربة) أى فى وصف شخص بأنه سيئ الظن لقياسه على نفسه غيره اه ع ق والمغاربة جمع مغربي والياء للنسب والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسب (قوله فعلاته) أى أفعاله (قوله وحفظت فخلاته) أى أفكاره وثمارها نتائجها اه ج ر ق قال ع ق وهذه الجملة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية ما يستقيج من الأوصاف بحال من له فخلات تثر الخلو ثم انقلبت ثمر مرعى كونه كل منهما تبدل مما يستعمل الى الاتصاف بما يستقيج فاستعمل الكلام الذى يدل على الحالة الثانية فى الحالة الاولى على وجه التمثيل اه (قوله لم يرل سوء الظن يقتاده) أى لما كان قبيحا فى نفسه قاس الناس عليه فساء ظنه بهم فى كل شئ فصار سوء الظن يقوده الى مالا حاصل له فى الخارج من التخييلات الفاسدة وقوله ويصدق توهمه الذى يعتاده يعنى انه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذى أصله ما اعتاد فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد سوء عداوة اه ع ق (قوله حل قول أبي الطيب) أى وزاد عليه قوله وحفظت فخلاته وعبارة ع ق وقد حل فى هذا السجع قول أبي الطيب الخ (قوله وصدق) أى فى الناس ما يعتاده من توهم أى من أمر يتوهمه فى الناس لا اعتياد مثله فى نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان لا يظن فى الناس أن يفعلوا معه الا ما يعتقد أن يفعل معهم اه ع ق باختصار (قوله لقول أعدائه) أى أعداء أبي الطيب المتنبي (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اه سم (قوله من لمح) بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) فكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المشار اليه وراعا أى لاحظ اه ع ق (قوله وكثيرا ما الخ) تأييدا لكونه بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ مذهبها) قال بعضهم انه يجوز اذنته ههنا وأنه هو التلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك فى الاستعارة اه سم (قوله فى غوى الكلام) أى فى اثباته (قوله أو مثل سائر) أى شائع (قوله أى ذكر واحد من القصص الخ) فالضمير للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور فى الكتاب الخ) ومثال التلميح فى النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خط القتاد أشار به الى المثل السائر وأصله لكليب وذلك انه لما سمع قول جساس لأعقرن فخلا هو أعز على أهله منها ظن أنه يريد فخلا لكليب يسمى عليان فقال دون عليان خط القتاد فصار مثلاً يضرب لكل امرئ شاق لا يتوصل اليه الا بته كلف عظيم فيقال دونه خط القتاد والقتاد شجر صلب له شوك كالابر وخطه ان تمر اليد من أعلاه الى أسفله حتى ينتثر منه شوكه وأما فى النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغة وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلية نابغة الى قول النابغة

فبت كاثني ساورتني ضئيلة * من الرقش فى أنيابها السم ناقع

والمساورة المقاتلة والضئيلة بالضاد المعجمة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقات والناقع الشديده وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام فى فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من هرة تعنى أولادها أشار الى المثل أعنى من المرة تأكل أولادها اه من ع ق بتصرف (قوله كقوله) أى قول أبي تمام وقيله

لحقنا بأخوانهم وقد حوّم الهوى * قلوبنا عهدنا طيرها وهى وقع

فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع

فوالله ما أدري أحلام نائم * أملت بنام كان فى الركب يوشع

(كقوله)

وان يكون حسن الموقع غير قلق (كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحفظت فخلاته) أى صار ثمار فخلاته كالحفظ فى المرارة (لم يرل سوء الظن يقتاده) أى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه لذي يعتاده) من الاعتداء (حل قول أبي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم) وعادى محبيه لقول عدائه وأصبح فى ليل من الشك مظلم يشكوك سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه (وأما التلميح) بتقديم اللام على الميم من لمح اذا أبصره ونظر اليه وكثيرا ما سمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفى هذا البيت تلميح الى قول فلان وأما التلميح بتقديم الميم على اللام أعنى الانسان بالشئ الملمح كفى التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض وان أخذ مذهبها (فهو أن يشار) فى غوى الكلام الى قصة أوشعر) أو مثل سائر (من غير ذكره) أى ذكر واحد من القصة أو الشعر أو المثل فالتلميح اما فى النظم أو فى النثر والمشار اليه فى كل منهما اما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا تصريحا أو أقساما والمذكور فى الكتاب مثال التلميح فى النظم الى القصة والشعر

تجبر وتدلها وقال أهدأ حلم
أراه في النوم أم كان فيما بين
الركب يوشع النبي عليه
السلام فرد الشمس (أشار
إلى قصة يوشع عليه السلام
واستيقافه الشمس) على
ماروي من أنه عليه السلام
قاتل الجبارين يوم الجمعة
فلما أدبرت الشمس خاف
أن تغيب قبل أن يفرغ
منهم ويدخل السبت فلا
يحل له قتالهم فيه فدعا الله
تعالى فرد له الشمس حتى
فرغ من قتالهم (وكقوله
لعمرو) اللام للابتداء
وهو مبتدأ (مع الرضاء)
أي الأرض الحارة التي
ترمض فيها القدم أي
تحترق حال من الضمير في
أرق (والنار) مرفوع
معطوف على عمرو وأجور
معطوف على الرضاء
(تلتظي*) حال منها وما قبل
انها صلة على حذف
الموصول أي النار التي
تلتظي فتعسف لاجابة
اليه (أرق) خبر المبتدأ من
رق له إذا رجه (وأحق) من
حق عليه تالطف وتشفق
(منك في ساعة الكرب أشار
إلى البيت المشهور) وهو
قوله (المستجير) أي
المستغيث (بعمر وعند
كربته*) الضمير للوصول
أي الذي يستغيث عند
كربته بعمر) كالاستجير
من الرضاء بالنار) وعمر
هو حساس بن مرة وذلك
أنه لما رمى كلبا ووقف

نضاضوها صبح الدجنة وانطوى * لم يجتأثوب السماء المجزع
فوالله الخ والضمير في آخرهم ولم يسم للاحبة المرتحلين وان لم يجز له سم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار
حوله وحقومه غيره جعله دأثراف قوله وقد حوم الهوى قلوب بأي جعلها حائمة أي دائرة حول الاحباب وطير
القلوب ما يتخالج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كجمع راكع أي والحال ان تلك
الطيور ساكنة والمراد بالشمس الأولى الشمس الحقيقية ادعاء والراغم الذليل وأصله لصوق الانف بالرغام
وهو التراب وذلك الليل محو بظهور الشمس فيه والخدر المودج نضاضها ذهب به وأزاله والضمير في ضوؤها
وبجتها الشمس الطالعة من الخدر والصبغ اللون والدجنة الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطواء الثوب
المجزع خفاء الكواكب والمجزع ذلولونين لان لون السماء غير لون الكواكب اه ملخصا من المطول
والفري (قوله وصف) أي ذكر (قوله وطلوع شمس الخ) أي وجه الحبيب الشبيه بالشمس
(قوله ثم استعظم ذلك) حتى كانه لا يمكن عادة كرد الشمس اه سم (قوله وتجاهل تحير الخ) فكانه يقول
خاط على الامر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته حلم أم شمس الخدر أي وجه الحبيب ألت بنأ أي
انزلت بالركب فعاد ليلاهم نهارا أم حضر يوشع فرد الشمس اه ع ق فم من هذا ان في البيت مقدمة
محدوفة وهي أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهدأ حلم) بضم الحاء وسكون اللام
أوضحها كما في المختار ما يراه النائم في نومه (قوله يوشع) بن نون فتي موسى عليه السلام أي صاحبه (قوله
فرد الشمس) أي ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد انها كانت غربت فردها (قوله واستيقافه
الشمس) أي طلبه من الله تعالى ووقوف الشمس لما عزم على الغروب اه ع ق والظاهر انه من عطف
الخاص على العام لانه بعض القصة (قوله فلما أدبرت الشمس) أي كادت ان تغرب (قوله قبل أن يفرغ
منهم) أي من قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه بالغروب تدخل ليلة السبت وهي مثله في الحرمة (قوله
فرد له الشمس) أي أمسكها عن الغروب (قوله مع الرضاء) أي مع ذكر الرضاء ومع ذكر النار
أي لعمرو والذي ذكره الرضاء وكرمه النار وعمر وهذا هو المذكور في البيت الآتي والمعنى
لعمرو والقاتل كلب أرق منك يا مخاطب لان القاتل كلب هو الذي ذكره الرضاء والنار (قوله
ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير في أرق) لم يجعل الحال من المبتدأ لان الجمهور
على عدم مجيئها منه خلافا لسيبويه لكن يرد عليه ان أرق اسم تفضيل وحاله لا تقدم الا في مثل زيد
مفردا أنفع من عمرو ومعنا وليس هذا الموضع منه فالحق تخريج البيت على مذهب سيبويه خصوصا
والشارح ذهب اليه في النار تلتظي أفاده يس (قوله مرفوع) معطوف على عمرو أي من عطف
المفردات لانه لم يقدره خبرا خبره خبر المعطوف عليه وهو أرق وصح الاخبار باسم التفضيل عن شيئين
لانه يلتزم افراده وتذكره ان كان مجردا من ال والاضافة وان كان موصوفه مثنى أو جمعا أو مؤنثا تقول
الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وكما قال ابن مالك

وان لم يذكور يضاف أوجدا * ألزم تذكيرا وان يوحدا

قال يس لكن يرد عليه ان المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن النار بانها أرق من المخاطب مع
عدم ظهور ذلك المعنى الابتكاف والظاهر ان النار مبتدأ ووجه تلتظي خبره والجملة حال من عمرو وهي
مترادفة أو من ضمير الظرف أعني مع الرضاء فهي متداخلة اه (قوله تلتظي) أي تتوقد (قوله حال
منها) أي النار (قوله وما فيل انها) أي جملة تلتظي (قوله من حق) بكسر الفاء كرضي (قوله وعمر
هو حساس بن مرة) فيه سهو لان عمر هو عمرو بن الحارث وحساس هو حساس بن مرة فليس
أحدهما الا آخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال أن حساسا ركب فرسه وأخذ راحته واتبه عمرو بن الحارث
فلم يدركه حتى طعن كلبا فقتله ثم وقف عليه فقال يا حساس أغثنني بشربة ماء فقال حساس تركت
الماء وراءك وانصرف عنه فلققه عمرو فقال يا عمر وأغثنني بشربة ماء فنزل عمر واليه وأجهز عليه وهـ هذا

صریح فیما قلته اه فترى قال فی المطول ولهذا البيت قصة وهي أن البسوس زارت أختها الهيلة وهي أم
جساس بجار لها من جهم بن ريان له ناقة وكليب قدحی أرضا من العالیة فلم یکن برعاها الا ابل جساس
لمصاهرة بينهما ما فخر حت فی ابل جساس ناقة الجرعی ترعی فی حمی کلب فانكرها کلب فرماها فانحسل
ضرعها فولت حتی برکت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولینا فصاحت البسوس واذا له واغر بهتاه
فقال جساس أيتها المرأة اهدئي فوالله لا أعقرن فلاحا وأعز على أهلها فلم یزل جساس یتوقع غرة کلب
حتی خرج وتباع عن الحی فبلغ جساس خروجه فخرج علی فرسه فاتبعه فرمی صلیبه ثم وقف علیه فقال
یا عمر وأغثنی بشر بة ماء فاجهر علیه فقيل المستجير بعمر والبيت ونشب الشریین تغلب وبكرار بعین سنة
كلها التغلب علی بكر ولهذا قيل أشأم من البسوس اه وقوله وهي أن البسوس بفتح الباء اسم امرأة
وهی خالة جساس وقوله الهيلة بسكون الیاء المنسأة تحت وقيل بفتحها وقوله بجارای مع جار وقوله له
ناقة أي للجار وقوله وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهمل الطاهر وخال امرئ القیس وكان أعز
الناس فی العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جرحا وكلب فاذا نزل بمنزل فيه كلاب قذف ذلك الجر وفيه فعوی فحيث
بلغ عواؤه لا يرعی أحد عشب ذلك الموضع الا باذنه واذا جالس لا یمر أحد ین یديه اجد لاله ولا یخشی أحد
فی مجلسه غیره ولا توقد نار غیر ناره ولا یجیر تغای ولا یكری رجلا ولا یحمی حی الا باذنه وكان یحمی الصید
فیقول صید کذا فی جوارى فلا یصیب أحد منه شیئا وقوله من العالیة قال الفزری هی مافوق نجد الی
أرض تهامة والی ما وراء مكة وهي الحجاز والنسبة الیها عالی ویقال أيضا علوی علی غیر قیاس اه وقوله
فانكرها کلب أي لم یعرفها وقوله يشخب أي یسبل وقوله اهدئي أي اسكنی وقوله لا أعقرن فلاحا اراد به
کلبا وظن کلب حین بلغته مقالة هذه أن المراد به فحل ابله علیان كما تقدم وقوله غرة کلب أي غفلة
وقوله ونشب الشری أي علق وقوله كلها التغلب أي ان قبيلة کلب التي هی تغلب كان لها الغلبة علی
قبيلة جساس التي هی بكر وأصل المثل المشهور وهو سد کلب فی الناقة هو هذه القصة (قوله فاجهر
عليه) أي قتله

فصل (قوله من الخاتمة) انما كان منها لان كلا شتمل علی محسن غیر ذاتی (قوله ینبغی للتكلم أن
یتأني) اعلم ان المصنف لم یتعرض لذكر حسن المطلب وهو أيضا مما يستحسن رعایته فی الکلام البلیغ وهو
أن یخرج المتكلم الی غرضه بعد الشروع فی الکلام بتقديم وسیلة موصلة الیه كقوله ایاك نعبد وایاك
نستعین فانه قدم الوسيلة التي هی العبادة علی المطلوب الذي هو الاستعانة لانه أسرع الی الظفر به كما یفعل
ذلك عند الخوض الی الملوك والكبراء اه بس (قوله أو كاتبا) أي ناثر لانه المقابل للشاعر (قوله الانق) بفتح
وهمزة والنون بعد هاء قاف وضبطه بعضهم بكسر النون مع المد قال شيخنا العدوی والصواب الاول وقوله
الاحسن تفسیر (قوله تأني فی الروضة) هی البستان قال سمویقال تأني فی الامر أجادا النظر فیسه صحاح
اه (قوله اذا وقع فیها متبعا) أي نزل وعبارة ابن یعقوب یقال تأني فی الروضة اذا وقع فیها متبعا أي كان
فیها حال كونه یتبع أي یطلب وینظر ما یؤتیه اه (قوله فی ثلاثة مواضع) أي ینبغی للتكلم أن یجتهد فی
اطلب احسن الکلام لیأتی به فی ثلاثة مواضع اه ع ق (قوله حتی تكون) أي لاجل أن تكون فحی
تعليلية (قوله أعذب لفظا) أي من غیرها وعدوبة اللفظ حسنة وحلاوته من كل وجه وله كن خص
تفسیرا عذیبه هنا بكونه غایة فی البعد عن التنافر واستثقال الطبع لان العذب الحسی یقابله حسا ما ینافر
الطبع ویثقل علیه فناناسب تخصیصه بهذا المعنی لما ذكر مع ما فی ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده اه
ع ق وكذا یقال مثل هذا فیما بعد لان حسن السبیل عام ارید به خاص وقوله أعذب لفظا متعلق بالمفردات
كما بدل علیه قوله بان تكون الخ وقوله واحسن سبکا متعلق بالمركبات لان التعقيد لا یكون الا فیها تأمل
(قوله بان تكون فی غایة البعد عن التنافر الخ) أورد علیه أن البعد عن التنافر والثقل یحترز عنه بعلم
المعانی وحینئذ فالبعد عما ذكر یبحث عنه فی علم المعانی لانها كما قال الشارح واجیب بان البعد عن ذلك یبحث
عنه فی علم المعانی وغایة البعد عن ذلك یبحث عنه فی علم البدیع كما قال الشارح فی غایة الخ والغایة امر زائد

فاجهر علیه فقيل له
المستجير بعمر والبيت
فصل

من الخاتمة في حسن
الابتداء والخاص والانتهاه
(ينبغي للتكلم) شاعرا كان
أو كاتبا (أن يتأني) أي
يتنوع الانق الاحسن
يقال تأني في الروضة اذا
وقع فيها متبعا لما يؤتقه أي
يجتهد (في ثلاثة مواضع من
كلامه حتی تكون) تلك
المواضع الثلاثة (أعذب
لفظا) بأن تكون في غاية
البعد عن التنافر

والثقل (وأحسن سبكا) بأن تكون ٢٩٠ في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون الالفاظ متقاربة

محسن وأورد عليه أيضا أنه كان عليه أن يذكر الغاية في البعد عن مخالفة القياس كما ذكر التنافر والثقل
فكلام الشارح فيه قصور وأوجب بيان الباء في بأن بمعنى السكاف كما وقع في كلام الامام النووي (قوله
والثقل) عطف تفسير (قوله والتقديم والتأخير) الظاهر أنه من عطف الخاص على العام لان التعقيد
يكون به وبغيره وان حمل التعقيد على التعقيد المعنوي والتقديم والتأخير على التعقيد اللفظي كان من
عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة ع ق وقوله الملبس صفة للتقديم والتأخير لانهما شي واحد
(قوله وان تكون الالفاظ الخ) ه لاقال وان تكون متقاربة الخ كسابقه فان تلك المواضع الالفاظ أيضا ولم
أظهر في محل الاضمار ولم عبر بالالفاظ ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بأنه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع
الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها مع بعض وليس مراد ابل المراد تقارب الالفاظ كل منها تأمل
(قوله متقاربة) أي متشابهة (قوله في الجزالة) هي ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرقعة والسلسلة
بمعنى واحد أي لطف النطق وتناسبه ضد اللفظ المستقيم اه ع ق (قوله من غير أن يكسى الخ) تفسير
للمناسبة (قوله الشريف) أي لاشتماله على المحسنات البديعية وقوله المعنى السخيف أي بان يكون غير
مطابق لمقتضى الحال (قوله أو على العكس) الاولى حذف على أي يكسى اللفظ السخيف المعنى الشريف
(قوله بل يصاغ) أي اللفظ والمعنى وقوله بصياغة تناسب وتلائم أي فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك
(قوله وأصح معنى) أي أزيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصح المعنى لا بد منها في
كل شيء اه ع ق (قوله بان يسلم) أي المعنى (قوله والامتناع) أي البطلان اه ع ق (قوله والابتدال)
أي بان يكون في غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة العرف) أي لان مخالفة العرف البليغ
كالغربة المحلة بالفصاحة أو هي نفسها اه ع ق (قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى
حال المخاطب اه ع ق قال بعض وفيه شيء لان هذا من علم المعاني (قوله لانه أول ما يقرع الخ) أي
الابتداء بمعنى المبتداه (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب تقع بمعنى أصاب اه مصباح وفي المختار قرع
الباب من باب قطع والاقرع الذي ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب فهو أقرع وذلك الموضع
من الرأس القرعة يشق الرء اه (قوله فان كان عذبا الخ) الاولى التمييز بأفعل التفضيل ليوافق ما تقدم
للمصنف فهو واف ونشر مرتب فقوله عذبا راجع لقوله أعذب لفظا الخ (قوله فوعى جميعه) في المختار وعى
الحديث بعينه وعيا حفظه اه (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس اه مطول (قوله قفانيلك الخ) هذا
أول شعر قاله امرئ القيس لانه راهق ولم يقل شعرا فقال أبوه هذا ليس ابني اذ لو كان كذلك لقال شعرا ثم قال
لاثنين من خاصته خذاه واذهباه الى مكان كذا فاذا بجاه وأتيا بي بدمه فضياه حتى وصلنا المحل المعين فشرعا
ليذهباه فبكى وقال البيت الى آخر القصيدة فرجاه الى أبيه وقال اه هذا أشعر من على وجه الارض قد وقف
واستوقف وبكى واستبكي ونعي الحبيب والمنزل في نصف بيت فقام اليه واعتنقه وقبله وقال أنت ابني حقا
قال ابن عبد البر افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة اه قال في المطول وقدح بعضهم في هذا
البيت مما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكي وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت
عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في نصفه الثاني بل أتى فيه بمعان قليلة في ألفاظ غريبة فبان
الاول اه قال العصام في أطوله أقول قد نبه المصنف بإرادته ان يكفى في حسن الابتداء حسن المصراع اه
(قوله بسقط اللوى) بكسر السين والتثنية لغيره قاله العيني في الشواهد (قوله منقطع الرمل حيث يدق)
أي طرفه الدقيق (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى بين أجزاء الدخول) أي
ليصح العطف بالفاء لان بين لا تضاف الا الى متعدد والافلا تحسن الفاء وانما يحسن الواو (قوله الدار) المراد
بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أي أشجع السلي اه مطول (قوله
وطرحه عليه) إشارة الى تضمين خلع معنى الطرح فعدي يعلى اه سم (قوله وينبغي أن يجتنب) في نسخة
ويجب وقوله في المديح أي في ابتدائه (قوله بالفرقة) يضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الا انها توهم معنى
آخر فبشيبه كان يتطير منه (قوله العلوى) نسبة لعل لانه من ذريته (قوله فقال له الداعي) أي ردا عليه

في الجزالة والمتانة والرقعة
والسلسلة وأن تكون
المعاني مناسبة لالفاظها
من غير أن يكسى اللفظ
الشريف المعنى السخيف
أو على العكس بل يصاغ
بصياغة تناسب وتلائم
(وأصح معنى) بان يسلم
من التناقض والامتناع
والابتدال ومخالفة العرف
ونحو ذلك (أحدها الابتداء)
لانه أول ما يقرع السمع
فان كان عذبا حسنا
السبك صحيح المعنى أقبل
السامع على الكلام فوعى
جميعه والا عرّض عنه
وان كان الباقى في غاية
الحسن فالابتداء الحسن
في تذكار الاحبة والمنازل
(كقوله

قفانيلك من ذكري
حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول
فجول)

السقط منقطع الرمل
حيث يدق واللوى رمل

معوج ملتو والدخول
وجول موضعان والمعنى

بين أجزاء الدخول (و)
في وصف الدار) كقوله

قصر عليه تحية وسلام
خلعت عليه جواهر الايام

خلع عليه أي نزع ثوبه
وطرحه عليه (و) ينبغي

(ان يجتنب في المديح
ما يتطير به) أي يتشام به

(كقوله موعدا حبابك
بالفرقة غد) مطلع قصيدة

لابن مقاتل الضرب برأسه
للداعي العلوى فقال له الداعي موعدا حبابك يا عني ولك المثل السوء (وأحسنه) أي أحسن الابتداء (ما ناسب المقصود) وقوله

للداعي العلوى فقال له الداعي موعدا حبابك يا عني ولك المثل السوء (وأحسنه) أي أحسن الابتداء (ما ناسب المقصود) وقوله

وقوله موعداً حباً بك يا أعمى أى لأحبائي وقوله ولثا المثل السوء أى الخصال القبيح قال في المطول وروى أيضاً أنه دخل على الداعي في يوم المهرجان فأنشده

لا تغل بشري ولست بشريان * غرة الداعي ويوم المهرجان

فتطير به الداعي وقال يا أعمى تبتدي هذا يوم المهرجان وقيل بطحه أى القاء على وجهه وضربه بخسين عصاً وقال اضلاح أديه أبلغ من ثوابه اه ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من ثوابه أى أحسن من الاعطاء له وفي الفسري روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه أنشده المصحف الموصلي

يادار غيرك البلا ومحاك * يا ليت شعري ما الذي أبلاك

فتطير المعتصم وأمر بهدمه اه (قوله ويسمى ككون الخ) يقتضى أن يسمى براءة الاستهلال بنفس السكون المذكور مع أنهم يقولون هي ان يأتي المتكلم في أول كلامه بما يدل على مقصوده تأمل وعناية العصام في أطوله ويسمى أى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء موافقاً للمقصود على ما فسرته الشارح (قوله براءة الاستهلال) هو في الأصل أول ظهور الهلال ثم استعمل في مطلق افتتاح الشيء وإضافة البراءة إلى الاستهلال على معنى الملازمة أى البراءة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملازمة للاستهلال أى لا ابتداء الكلام اه ع ق (قوله من برع) بضم الراء وفصحها اه سم لست محجى مصدره براءة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال في الخلاصة

* فعولة فعالة فعلا * وفي المختار أنه من باب خضع وظرف (قوله إذا فاق أصحابه) أى في مكان هذا الكلام فاق على غيره مما لم يشتمل على البراءة (قوله في التهنية) بالهمز قال ع ق وهي إيجاد كلام يزيد سروراً بفرح به اه (قوله بشري الخ) إنما كان من البراءة لأنه يشعر بأن ثم أمراً مسروراً به وأنه أمر حدث وهو رفيع في نفسه مهنأ به ويشير من سر به فقيه الأبياء إلى التهنية والبشرى التي هي المقصود من القصيدة وكذا قول أبي الطيب في التهنية بزوال المرض

المجد عوفي اذ عوفيت والكرم * وزال عنك إلى أعدائك السقم

اه ع ق (قوله وكوكب المجد الخ) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء وأثبت له كوكباً هو المولود وأن يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أى ظهر بهذا المولود فوطالع المجد وكون كوكبه في غاية الصعود اه أطول (قوله صعد) بكسر الهمزة وكاف المختار (قوله في المرتبة) بالتخفيف مصدر رتبي برتبي فله مصدران الرتبة والمرتبة اه من القاموس (قوله هي) أى القصة وما بعد الضمير تفسيره وقوله بل فيها أى فيها قال ع ق والمثل بكسر الهمزة ما يلا الشئ والمعنى أنها تقول ذلك جهره بلا إخفاء لأن ملء الكلام القم يشعر بظهوره والجهر به بخلاف الخفي في طرف من القم اه قال سم ولا قول للدينا والمراد بتبديل الأبدان وتقلب الأحوال والمصراع الآخر في محل النصب لانه مفعول قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يغتر ركم مني ابتسام * فقولى مضحك والفعل قبل

يفخر الدولة اعتبر واقاني * أخذت الملك منه سيف هلاك

وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم في سلاسل ملك

فلو شمس الضحى جازته يوماً * لقال لها عشوا أف منى

ولو زهر النجوم أنت برضاء * تأتي أن يقول رضىت عنك

فامسى بعدما فرغ البرايا * أسير القبر في ضيق وضنك

أقصد أنه لو عاد يوماً * إلى الدنيا تشرى بل ثوب نسل

يقال فرغت قومي أى علوتهم بالشرف أو بالجمال والفضل الضيق اه فترى (قوله السارى) نسبة لساوة مدينة بين الرى وهذان اه أنساب (قوله أى الخروج) أى وليس المراد به المعنى الاصطلاحي لماسياتى

بان يشتمل على إشارة إلى
ما سبق الكلام لا جله
(ويسمى) كون الابتداء
مناسباً للمقصود (براءة
الاستهلال) من برع الرجل
إذا فاق أصحابه في العلم أو
غيره (قوله في التهنية
بشري فقد أنجز الأقبال
ما وعدا)
وكوكب المجد في أفق العلا
صعدا

مطلع قصيدة لابي محمد
الحازن يهني المصاحب
بولد لا يمتة (وقوله) في المرتبة
(هي الدنيا تقول بل فيها
* حذار حذار) أى احذر
(من بطشي) أى أحمدي
الشديد (وفسكى) أى
قتلى بخاة مطلع قصيدة
لأبي الفرج السأوى برتبي
نخر الدولة (وثانها) أى
ثاني المواضع التي ينبغي
للمتكلم أن يتأنيق فيها
(التخلص) أى الخروج
(مما شيب الكلام) أى
ابتدى وافتتح

في كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدى الخ) استدلال على مقدمة محذوفة تقديرها أو أصل التشبيب
 ذكر أمور الشباب من أيامه والله والغزل (قوله والله) عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء
 وذكر أوصافهن سمى غزلا أخذ من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر أيام الشباب الخ
 (قوله يكون في ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السيوطى في شرحه على بابت سعاد ما نصه اعلم انه كان
 أكثر عادة شعراء العرب انهم اذا أتوا بقصيدة مدح افتتحوها بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند
 المحققين من اهل الادب يشتمل على أربعة أنواع النوع الاول ذكر ما في المحب من الصفات التي تنشأ عن
 المحبة كالشغف والنحول والذبول والخرن ونحو ذلك النوع الثاني ذكر ما في المحبوب من الصفات التي
 هي أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمرة الخدور وشاقة القصد وما في معناه أو معنوية كالجلالة والخفة
 وما أشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيبا أيضا النوع الثالث ذكر ما يتعلق بالمحب والمحبوب من هجر ووصل
 وسلوى واعتذار ووفاء واختلاف ونحو ذلك النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما من الوشاة والرقباء
 ونحوهما اه (قوله فسمى ابتداء كل أمر تشبيبا) أى فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه
 استعمل اسم المقيد في المطلق (قوله وان لم يكن في ذكر الشباب) أى ولا الله ولا الغزل كما في عرق (قوله
 من نسيب) إبان لما وقوله الى المقصود متعلق بالخلص وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما هو محط الفائدة وفي
 نسخة من تشبيب وعلى هذه النسخة فالتشبيب مشترك بين وصف الجمال وبين الابتداء (قوله كالادب) أى
 الاوصاف الادبية وقوله غير ذلك كالهجو والمدح والنسب اه عرق (قوله واحترز هذا) أى بقوله مع رعاية الخ
 (قوله معناه اللغوى) هو مطلق الخرج وقوله والا فالخلص الخ أى والابراد اللغوى فلا يصح لان التخلص
 في العرف الخ أى فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شبيب أى افتتح الخ من جملة مدلوله لكن قال عرق ظاهر
 قوله الى المقصود مع رعاية الملاءمة ان التخلص الكائن مع المناسبة ينبغى أن يتألف فيه بشئ آخر زائد عليه
 والمقرر ان التخلص في الجملة أعني التخلص اللغوى وهو الخرج من أول الكلام لغيره في الجملة ينبغى أن
 يتألف فيه برعاية المناسبة بينه وبين التخلص اليه فانار وعينت فيه حصل التألف وحصل التخلص
 الاصطلاحي وهو الخرج مما شبيب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام
 بان يراد بالتخلص المدح كورا للغوى ثم يقدر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره تخلص يتعلق به
 قوله مما شبيب الخ فيكون تقدير الكلام من المواضع التي ينبغى التألف فيها التخلص والتخلص الذي حصل
 فيه ذلك التألف هو التخلص مما شبيب به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وبهذا يعلم ان الكلام لا يصح
 بمجرد جعل التخلص براديه معناه اللغوى مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر أجمروقه (قوله كيف يكون) أى
 الانتقال (قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما افتتح به الكلام (قوله من زائدة) (قوله
 على اصغاء ما بعده) أى على استماع السامع لما بعده فهو من اضافة المصدر للفعول (قوله كقوله) أى قول
 أبى تمام في عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله تقول) بالفوقية والتهنية وقوله في قومس بضم القاف وفتح
 الميم والظرف متعلق بقوله قويم وهو فاعل تقول ولا يخفى شدة تناسب قويم وقومس سيما مع تناسب
 السين والياء لان أحدهما ينقلب بالاخر كما في سادس وسادى اه أطول وقوله وقد أخذت جملة حالية
 وقوله منا أى من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة
 والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو أسد توهمتا أنهما جمع سرية
 وهديته لان هذا الوزن من أبنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح اه مطول وقوله يؤنث السرى
 والهدى أى يؤنث فعلهما بأن يلحقه التاء مثلا كما هنا (قوله أى أثرفينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذ اثر ومن
 معنى في والسرى بمعنى السير ليلا (قوله ونقص من قوانا) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعمر من معمر
 ولا ينقص من عمره (قوله عطف على السرى) أى أخذت منا السرى وأخذت منا خطأ المهريه أى نقصت
 منا المهريه بخطاها ومشيبها وتحرر بكها ايانا أو بتكلف مشاير تنامها اه عرق (قوله لا على المجرور
 في منا) أى لانه يكون التقدير نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضا من خطأ المهريه ولا معنى لنقص

قال الامام الواحدى معنى
 التشبيب ذكر أيام الشباب
 والله والغزل وذلك يكون
 في ابتداء قصائد الشعر
 فسمى ابتداء كل أمر
 تشبيبا وان لم يكن في ذكر
 الشباب (من نسيب) أى
 وصف للجمال (أو غيره)
 كالأدب والافتخار
 والشكايه وغير ذلك الى
 المقصود مع رعاية الملاءمة
 بينهما) أى بين ما شبيب به
 الكلام وبين المقصود
 واحترز بهذا عن الاقتضاب
 وأراد بقوله التخلص معناه
 اللغوى والا فالخلص في
 العرف هو الانتقال مما
 افتتح به الكلام الى
 المقصود مع رعاية المناسبة
 وانما ينبغى أن يتألف في
 التخلص لان السامع
 يكون متوقفا للانتقال من
 الافتتاح الى المقصود
 كيف يكون فانه جاء حسنا
 متلائم الطرفين ترك من
 نشاطه وأعان على اصغاء
 ما بعده والا فبالعكس
 فالخلص الحسن (كقوله
 تقول في قومس) اسم موضع
 (قويم) وقد أخذت منا
 (السرى) أى أثرفينا السرى
 بالهـل ونقص من قوانا
 (وخطا المهريه) عطف
 على السرى لا على المجرور
 في منا كما سبق الى بعض
 الأوهام وهى

السري من خطا المهرية من حيث انها خطأ وجعله على ان السري طال فتنقص قوى المهرية كما تنقص قواني
وكفى عن ذلك بنقص خطاها تكلف لا حاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة في نقص قواهم حيث
أفضى بطوله الى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرض هذه المبالغة في المقام لان
المقصود الاخبار بتشكيكهم بطول السير ليخرج منه الى المقصود والمعنى الاول كاف فيه وعلى تقدير تسليمه
فالعطف بدون إعادة الجار لا يرتكب مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه ع ق (قوله جمع خطوة) بالضم
اسم لما بين القدمين وبالفصح اسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أبي قبيلة) أي من اليمن
من قضاة ابلهم أنجب الابل (قوله جمع اقود) قال في الخلاصة * فعل لنحو أجر وجر * (قوله من اولة
السري) أي معالجته وقوله ومسيرة المطايا بالخطا أي مشيها معها بالخطاها (قوله اطلع الشمس) مفعول
لقوله تؤم والجملة مفعول القول وضبطه العصام في أطوله بالرفع على الابتداء وخبره تبغى أن تؤم أي قومه
فالرابض مخدوف (قوله تبغى أن تؤم بنا) ان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس وهو ان طلب انما يطلب
مطلع الشمس بعينه قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه
لتعلقه به فكأنهم قالوا ان طلب بهذا المشي ان تتوجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة النهاية اه ع ق
قوله ردع القوم أي ارتدعوا عما تقولون وانزجروا فاني لا أطلب لكم مطلع الشمس ولكن أطلب لكم
مطلع الجود فقد خرج بالمناسبة الجوابية الى الممدوح الذي سماه مطلع الجود فكان فيه حسن التخلص اه
ع ق قال في المطول وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب

نودعهم والبين فيما كانه * قنا ابن أبي الهيثم في قلب فيلق

اه قال الفري عليه البين الفراق والفيالق الجيش والجمع فيالق اه فقد تخلص من التوديع الى وصف البين
بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل (قوله الى ما لا يلائمه) أي الى مقصود لا يلائمه (قوله الاقتطاع) لان
في هذا قطعاً عن المناسبة وقوله والارتجال بالجم أي الانتقال من غير تهيم وقال في المختار ارتجال الخطبة
والشعر ابتداءه من غير تهيم لذلك اه (قوله أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) الشعراء على أربع
طبقات الجاهليون كاهل القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كعسان
ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجربير وذو الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم في
اللغة والمحدثون من أهل الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحري وأبي الطيب ولا
استشهاد بكلامهم الا أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشف
في أثناء تفسير قوله تعالى كلما أضله لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية على الوثوق
والضبط ومبنى القول على الذرية والاطامة والاتفاق في الاول يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بأن
ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوي أشبه وهو لا يوجب السماع اه فترى
(قوله جدع) بالدال المهملة أي قطع (قوله كأنما قطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شيء يشبه النصف وهو
الجزء الذي فات من عمره في الجاهلية فهو ملغى غير معتبر كأنه مقطوع (قوله كقوله) أي قول أبي تمام
كما سيأتي في كلام الشارح (قوله لورأى الله أن في الشيب الخ) قال في الاطول يخالف في الخبر عن الشيب
ما جاء في مدح الشيب وفضله في الشرع فاللائق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله خيرا
الرواية في الديوان فضلا بديل خيرا قاله في المعاهد وقوله جاورة أي جاورت الله أي رجته والابرار خيار الناس
وقوله في الخلد أي في جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أي بمعنى شائب (قوله الى ما لا يلائمه) أي مقصود
وهو مدح أبي سعيد فهذا مدح لابي سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سمي قديقال لا يتعين
كون هذا من الاقتضاب لان أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون
مناسبا لاول الكلام اه ومثله في يس ورده ع ق بقوله وأما ما يقال من أنه لا يتعين أن يكون اقتضابا
لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا لزم الشيب قبله فلا وجه له فان المتبادر مدح أبي
سعيد ولان اللفظ لا يشعر بالمناسبة اذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلاً وأبو سعيد أشيب فلا

جمع خطوة وأراد بالمهرية
الابل المنسوبة الى مهرة بن
حيدان أبي قبيلة (القيود)
أي الطويلة الظهور
والاعناق جمع اقود أي
أثرت فينا من اولة السري
ومسيرة المطايا بالخطا
ومفعول تقول هو قوله
(أطلع الشمس تبغى) أي
نطلب (ان تؤم) أي تقصد
(بنا * فقلت كلا) ردع
للقوم وتنبيه (واسكن مطلع
الجود وقد ينتقل منه) أي
مناسب به الكلام (الى
مالا يلائمه ويسمى) ذلك
الانتقال (الاقتضاب)
وهو في اللغة الاقتطاع
والارتجال (وهو) أي
الاقتضاب (مذهب العرب)
الجاهلية (ومن يليهم من
المخضرمين) بالخاء والضاد
المجتمعين أي الذين أدركوا
الجاهلية والاسلام مثل
لبيد قال في الاساس ناقة
مخضومة جدع نصف اذنها
ومنه المخضرم الذي أدرك
الجاهلية والاسلام كأنما
قطع نصفه حيث كان في
الجاهلية (كقوله
لورأى الله أن في الشيب خيرا
جاورته الابرار في الخلد شيبا)
جمع أشيب وهو حال من
الابرار ثم انتقل من هذا
الكلام الى ما يلائمه فقال
(كل يوم تبدي) أي تظهر

صروف الليالي من أبي سعيد غسرياً) ثم كقول الاقتضاب مذهب العزب والمخضرمين أي دأبهم وطريقتهم لا ينافي أن يساء له
الاسلاميون ويتبعوهم في ذلك فان البيتين المذكورين لا يثبتان وهو من الشعراء الاسلاميه في الدولة العباسية وهذا المعنى مع وضوحه
قد خفي على بعضهم حتى اعترض على المصنف بان اتمام لم يدرك الجاهلية فكيف يكون من المخضرمين (ومنه) أي من الاقتضاب
(ما يقرب من التخلص) في انه يشوبه ٢٩٤ شيء من المناسبة (كقولك بعد حمد الله أما بعد) فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من

جهة الانتقال من الحمد
والثناء الى كلام آخر من
غير رعاية مسالمة لكنه
يشبه التخلص حيث لم
يؤت بالكلام الآخر
فجاء من غير قصد الى ارتباط
وتعليق بما قبله بل قصد
نوع من الربط على معنى
مهما يكن من شيء بعد الحمد
والثناء فانه كان كذا وكذا
(قيل وهو) أي قولهم بعد
حمد الله أما بعد (فصل
الخطاب) قال ابن الاثير
والذي أجمع عليه المحققون
من علماء البيان ان فصل
الخطاب هو أما بعد لان
المتكلم يفتتح كلامه في
كل أمر ذي شأن بذكر
الله وتحميده فاذا أراد ان
يخرج منه الى الغرض
المسوق له فصل بينه وبين
ذكر الله تعالى بقوله أما
بعد وقيل فصل الخطاب
معناه الفاصل من الخطاب
أي الذي يفصل بين الحق
والباطل على ان المصدر
بمعنى الفاعل وقيل المفصول
من الخطاب وهو الذي
يتبين منه من يخاطب به أي
يعلمه بينا لا يلتبس عليه
فهو بمعنى المفعول (وكقوله
تعالى) عطف على قوله

يبقى فيه خير أمكن ما ادعى على ما فيه من البرودة فافهم اه (قوله صروف الليالي) أي حوادثها ونوائبها
وقوله خلقت أي طبيعة حسنة وقوله غير ينافي خلقه ورواه في المعاهد رغيباً أي واسعاً (قوله من
الشعراء الاسلاميه) المراد منهم من كان غير مخضرم وكان موجوداً زمن الاسلام ولو كان كافراً
قوله وهذا المعنى أي قوله كون الاقتضاب الخ (قوله ما يقرب من التخلص) أي اقتضاب أو انتقال كما في
ع ق ولم يجعل هذا القسم تخلصاً فرياً من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء
والمقصود والتخلص مبناه على ذلك (قوله أما بعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله تقيد أي
كقول أما بعد حال كونها واقعة بعد حمد الله (قوله فانه كان كذا وكذا) أشار به الشارح
الى أن المراد أما بعد مع جللتها التي هي فيها وبه يندفع ما يقال ان السياق في أقسام الكلام التي ينبغي للتكلم
أن يتأنيق فيها وأما بعد ليست كلاماً (قوله والثناء) أي على الله ورسوله (قوله حيث لم يؤت بالكلام
الآخر الخ) قال ع ق وتحقيق ذلك ان حسن التخلص فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه
لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أتى بأحدهما وهو الثاني بغية والاقتضاب فيه القصد الى
الاثبات بكلام بعد الآخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان
معناه مهما يكن من شيء فكذا وكذا فادان ذلك الكذا هو بوط بكل شيء وواقع على وجه اللزوم بالدعوى
بعد الحمد والثناء ولما أفاد ما ذكر ارتباط بما قبله لا فاداة الوقوع بعده ولا بد فلم يؤت به على وجه يقال فيه
لم يرتبط بما بعده فأشبه به هذا الوجه حسن التخلص ولما كان ما بعده شيء آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان
في الحقيقة اقتضاباً وبه يعلم أن جعل وجه المشابهة انه لم يؤت بما بعده فجاء وحده لا يكفي لان حسن
التخلص فيه الاثبات بشئ آخر فجاءه ولكن يضرب من المناسبة فافهم اه (قوله فجاء) قال في المصباح
فجئت الرجل أجزؤه مهموز من باب تعب وفي لغة بفتحين حيثه بغية والاسم الفجاء بالضم والمد وفي لغة
وزان حمزة اه (قوله من غير قصد الخ) بيان للفجاء وقوله وتعليق نفسه بما قبله (قوله بل قصد نوع من
الربط) أي والربط يقتضي المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله فصل
الخطاب) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتي (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد بنقل
ذلك تأييداً لذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقيل مع ان المحققين أجمعوا عليه (قوله
الفاصل من الخطاب) أي سواء كان ذلك الخطاب لفظاً أما بعد أو غيرها (قوله على أن المصدر بمعنى
الفاعل) أي والاضافة على معنى من وكذلك ما بعده الاضافة فيه على معنى من (قوله المفصول من
الخطاب) أي المبين المعلوم (قوله بينا) أي علماً بينا (قوله لان الواو للحال) أي والحال تقتضي مصاحبة
ما بعدها لما قبلها فالحاصل لنوع الارتباط هو الواو للحال مع لفظ هذا لانها متضمنة لمعنى عامل الحال وهو
أشهر (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أي أو مفعول لفعل محذوف أي اعلم هذا (قوله بعد ما ذكر رجعا من
الانبياء عليهم السلام) أي بقوله تعالى واذ كرم عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب أولى الايدي والابصار
الآية (قوله الجنة) أي هي قوله لحسن ما تب وقوله وأهلها هو قوله للثقلين (قوله هذا ذكر) أي مذكور
(قوله وهذا ما شعر بأنه الخ) لان الجزء الثاني هنا لما كان هو الخبر لاسم الإشارة دل على أن اسم
الإشارة مبتدأ حيث حذف الخبر اه سم (قوله في هذا المقام) أي مقام الانتقال من غرض الى غرض

كقولك بعد حمد الله يعني من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كما في قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة هذا آخر
وان للطاغين لشراً ما تب) فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا ما خبر مبتدأ محذوف أي الأمر هذا والحال كذا أو مبتدأ
محذوف الخبر أي هذا كذا كرو قد يكون الخبر مذكوراً مثل قوله تعالى بعد ما ذكر رجعا من الانبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد
ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للثقلين لحسن ما تب) بإثبات الخبر أعني قوله ذكر وهذا ما شعر بأنه في مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين
مبتدأ محذوف الخبر قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل

وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ٢٩٥ (ومنه) أي من الاقتضاب القريب من

التخلص (قول الكاتب) هو
مقابل الشاعر عند الانتقال
من حديث الى آخر (هذا
باب) فان فيه نوع ارتباط
حدث لم يتبدل الحديث
الاخر بغيره (وثالثها) أي
ثالث المواضع التي ينبغي
للمتكلم ان يتأنق فيها
(الانتهاء) لانه آخر ما يعيه
السمع ويرسم في النفس
فان كان حسنا مختارا تلقاه
واستلذه حتى جبر ما وقع
فيما سبقه من التقصير والا
كان على العكس حتى
ربما أنساه المحاسن
الموردة فيما سبق فالاتهاء
الحسن (كقوله واني جدير
أي خليف (اذ بلغتك بالمني*)
أي جدير بالفوز بالاماني
(وانت بما أملت منك
جدير فان تولني) أي تعطيني
(منك الجميل فاهله*) أي
فانت اهل لاعطاء ذلك
الجميل (والا فاني عاذر) اياك
(وشكور) لما صدر عنك
من الاصغاء الى المدح او
من العطايا السالفة
(واحسنه) أي أحسن
الانتهاء (ما آذن بانتهاء
الكلام) حتى لا يبقى للنفس
تشوف الى ما وراءه (كقوله
بقيت بقاء الدهر يا كهف
أهله
وهذا دعاء للبرية شامل)
لان بقاءك سبب لنظام
امرهم وصلاح حالهم وهذه
المواضع الثلاثة مما يبالغ
المتأخرون في التأنق
فيها واما المتقدمون

آخر وقوله من الفصل أي القطع بين الكلامين وقوله الذي هو أحسن أي عند البلغاء من الوصل أي
التخلص فليس المراد بالفصل والوصل ما تقدم في المعاني قال ع ق ومما يدل على انها أحسن من التخلص
وقوع الانتقال بها كثيرا في الكلام المجزأ أيضا الى بطها انما هو على وجه الحالية الحقيقية وهي مطردة
بخلاف الر بط بالمناسبة كالجوابية في قوله * فقلت كلا ولا يكن مطلع الجود * وكالتشبيه في قوله
وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يتمسح
فقد لا يخلو من تحمل وعدم مطابقة ما في نفس الامر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ما قبل هذا بما
بعده بان يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أي لفظ هذا واصله كالعلاقة للحسنة وقوله وكيدة أي قوية
شديدة أي يتأكد الايمان بها عند الخروج من الكلام الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكاتب هذا باب)
قال ع ق لانه ترجع على ما بعده ويفيد أنه انتقل من غرض الى آخر واللم يحتج للتبويب فلما كان فيه
التنبيه على أنه أراد الانتقال لم يكن الايمان بما بعده بغتة فكان فيه ارتباط ما وقد تقدم ان الر بط بالمناسبة
وجدت فيه البغته أيضا لان المأتي به بغت ما هو فيه لكن بمناسبة فعلية يقال نفى البغته لا يكفي في الر بط
بل التنبيه على أنه أراد الانتقال من شيء الى غيره يتضمن الجمع بين الشيئين في ذكرهما فهو نوع من مطلق
الارتباط وقد يجب ان الكلام الذي فيه الر بط بالمناسبة لا بغتة فيه أصلا لان البغته هي مجي عمل لا يترقب
ولا يناسب وانما زدنا في تقييد البغته ما لا يناسب لان المناسبة تقتضي ان الثاني من طريق الاول ومن
نمطه فلم يوجب النفس ما هو بعيد عن نمط الارتباط فتأمل فان فيه دقة اه قال في المطول ومن هذا القبيل
لفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب اه قال سم ولعل المراد أيضا في ابتداء الكلام نحو وأيضا
كذا قلنا فلي تأمل اه وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) أي انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة
ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرسم في النفس) أي يدوم ويبقى فيها (قوله فالانتهاء
الحسن) أي ما به الانتهاء وهو في المثال جميع البيتين اه سم (قوله كقوله) أي قول أبي نواس في الخصيب
ابن عبد الحميد اه مطول (قوله واني جدير الخ) في كلام المصنف تورية لان معاني البيتين القريبة هي
ما قصدها الشاعر والبعيدة هي ما قصدها المصنف باعتبار ان كتابه ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطلب
من مولاه أن يشبهه على ذلك وفي البيت الاول رد العجز على المصدر (قوله خليف) أي تحقيق (قوله اذ
بلغت) أي وصلت اليك بالمدح وقوله بالمني متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أي ببلوغ المني وقد
أشار لذلك الشارح (قوله بالاماني) جمع أمنية وهي ما يتمناه الانسان (قوله الجميل) أي الاحسان
والافضال (قوله فانت اهل) أي تحذف المبتدأ (قوله عاذر) أي ملتمس لك عذرا وهو ما عدم تبسّر
المعطي في ذلك الوقت أو كونه قدم في الاعطاء من لا يعذرو هذا يقتضي أنه قبل العذر واذا قبله انتقطع
الكلام (قوله لما صدر) متعلق بشكور (قوله ما آذن بانتهاء الكلام) أي أعلم بختمه قال ع ق
والاشارة الى الانتهاء اما بان يشتمل ما جعل آخره على الختم كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ
الكلام وشبه ذلك واما بان يكون مدلوله مفيدا عرفا أنه لا يؤتى بشيء بعده فلا يبقى للنفس تشوف لغيره
وراء ذلك كقوله بقيت بقاء الدهر الخ (قوله تشوف) أي انتظار (قوله كقوله) أي قول المعري اه مطول
وفي المعاهد البيت من الطويل ونسب لابي العلاء المعري ونسبه ابن فضل الله لابي الطيب المتني ولم أره في
ديوان واحد منهما اه (قوله يا كهف أهله) يريد بالمجاأ بناء جنسه بمعونة مقام المدح ويصح أن يعود ضمير
أهله على الدهر وانما كان هذا مشمرا بالانتهاء لان العادة قد حوت بختم الكلام بالدعاء أي بان الدعاء شأنه
ان يكون آخر الكلام كالموعظة نحو قول الخطيب آخر خطبته واتقوا الله حق تقواه وكالتحميد نحو قول
من ختم كلامه والحمد لله رب العالمين الى غير ذلك وفي ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب
قد ختم وكان مؤلفه يدعوه بأن يبقى بين أهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه تنفع صرف لجميع البرايا وأنه متضمن
لزبدة جميع المصنفات في هذا الفن (قوله وهذا دعاء) الاشارة لقوله بقيت الخ ووجه ذلك الشارح بقوله
لان بقاءك سبب الخ فهو دعاء لقوله شامل (قوله وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ الخ) خص ذلك في

المطول بالموضع الثالث فقط ونصه وقد قلت عنابه المتقدمين بهذا النوع يعني حسن الانتهاء والمتأخرون
يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع اه (قوله فقد قلت عنابتهم بذلك) أي لانهم
يؤثرون عدم التسكيب لا لقصورهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله وجميع فواتح السور الخ) الفواتح جمع
فاتحة وهو ما به الافتتاح كالجمل الأولى والسور جمع سورة وهي القطعة من القرآن المشتملة على آيات أقلها
ثلاث آيات وعلى فاتحة وخاتمة ويقال فيها سورة بالمزور تركه وهو المشهور وأما على الهمز فهي مأخوذة
من أسارا إذا أفضل بقية من السور وهو بقية الشرب وانما سميت بذلك لانها أفضل أي قطعة من القرآن
وأما على تركه فقليل أصلها الهمز فيجري فيه ما تقدم وقيل مأخوذة من السور وهو البناء المحيط
بالبلد سميت بذلك لانها محيطة ومشتملة على آياتها كحاطة السور ومنه السوار الذي يجعل في اليد
لأنه محيط بها أو بالساعد وقيل سميت سورة لارتفاع شأنها لان السورة لغة تطلق على المنزلة المرتفعة
وأما تسميتها بالبقرة ونحوها فهو متوقف على التعليم ولا يجوز استعمال اسم من عند الشخص والسورة
أسماء متعددة كالفاتحة والشافية والكافية وكالتل والمهدد والخواتم جمع خاتمة وهو ما به الختام
ولفظ خواتم ولفظ أكمل مشعر بالختم أيضا وقوله واردة أي ثابتة على أحسن الخ فشبها لفواتح والخواتم
بجماعة واردة على طريق الاستعارة بالكناية واردة تخيل (قوله من البلاغة) فعت للوجوه أي
الكائنة من البلاغة (قوله لما فيها الخ) علة لقوله واردة (قوله من التفنن) أي المعاني المختلفة وقوله وأنواع
الإشارة قال سم يحتمل أن ير يد إشارة البعيد وإشارة القريب وإشارة المتوسط ويحتمل أن ير يد وجوه
التعبير وفنون المعاني فليراجع اه وعبارة ع ق وأنواع الإشارة أي الاطائف المشار اليها بما يناسب كل
منها ما تزل لاجله ومن خوطب به اه (قوله وكونها) أي الفواتح والخواتم هذا ظاهره لكنه في المطول
خص الاول بالفواتح والثاني بالخواتم حيث قال فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت
من البلاغة والتفنن وأنواع الإشارة ما تقصر عن وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في
غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعيد وعيد الى غير ذلك من
الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوف الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله الخ اه ويجب أن يحمل
ما في المختصر على التوزيع فقوله بما فيها من التفنن وأنواع الإشارة راجع للفواتح وما به ذلك راجع
للخواتم فيمتفق الكتابان ويحتمل أن يبقى على عموميه وأن كلاما من جميع المذكورات يناسب الابتداء
والانتهاء خصوصا مثل التحميدات تأمل اه سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أي لا تنسلو عن كونها
واحدا من المذكورات المناسبة للابتداء والانتهاء (قوله أدعية) كافي الفاتحة وآخر البقرة ووصايا كافي
آخر آل عمران ومواعظ كافي آخر الانعام والتجليل والتعظيم كافي آخر المائدة (قوله وأصاب محزه) أي محله الذي يليق به
فالخز في الاصل موضع القطع والمراد هنا موضع الكلام واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه الى كلام
المصنف أي وكيف لا تكون واردة الخ ويصح رجوعه الى كلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها
على أحسن الوجوه (قوله من ذكر الاحوال الخ) أي التي قد يتوهم عدم مناسبة الال ابتداء والختم اه يس
(قوله الاحوال) كقول القارعة وآخرها وقوله والافزاع كقول الحج وقوله واحوال الكفار كقول براءة وقوله
وأمثال ذلك كذا كذا الغضب والذم كافي آخر الفاتحة (قوله بالتأمل) أي في معاني الفواتح والخواتم
(قوله والقواعد) تفسير (قوله التي لا يمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذا نعت للاصول والقواعد المذكورة
وعبارة ع ق ولطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها الا لعلم الغيوب (قوله وان كلام السور الخ)
الوقوف على ذلك لمن توراه بصيرته (قوله مشتملة على لطف الفاتحة) أي الابتداء وقوله ومنطوية على
حسن الخاتمة أي الختم وأشار به الى الختم قال ع ق مثلا سورة براءة لما نزلت للنايذة الى الكفار ومقاطعتهم
بدئت بما يناسب ذلك من الأمر بقتالهم وعذابهم والنبيذ اليهم واسقاط عهدهم ولما انتهت الى ما يناسب
التحريض على اتباع الرسل قبل لقد جاءكم رسول الآية فوصفه بما لا عذر لاجل حديثه في ترك اتباعه ثم

فقد قلت عنابتهم بذلك
(وجميع فواتح السور
وخواتمها واردة على أحسن
الوجوه وأكملها) من
البلاغة لما فيها من التفنن
وأنواع الإشارة فيها وكونها
بين أدعية ووصايا ومواعظ
وتحميدات وغير ذلك مما وقع
موقعه وأصاب محزه بحيث
تقصر عن كنهه وصفه العبارة
وكيف لا وكلامه سبحانه في
الرتبة العليا من البلاغة
والغاية القصوى من
الفصاحة ولما كان هذا
المعنى مما قد يخفى على بعض
الاذهان لما في بعض
الفواتح والخواتم من ذكر
الاهوال والافزاع واحوال
الكفار وأمثال ذلك أشار
الى إزالة هذا الخفاء بقوله
(يظهر ذلك بالتأمل مع
التذكر لما تقدم) من
الاصول والقواعد المذكورة
في الفنون الثلاثة التي لا
يمكن الاطلاع على تفاريعها
وتفاصيلها الا لعلم الغيوب
فانه يظهر بتفكرها أن
كلاما من ذلك وقع موقعه
بالنظر الى مقتضيات
الاحوال وان كلام السور
بالنسبة الى المعنى الذي
ينضمه مشتملة على لطف
الفاتحة ومنطوية على
حسن الخاتمة

أمره بالاكتماء بالله والتوكل عليه إن أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شيء فهذه ألفاظ هي النهاية في
الحسن ومعان هي القصوى في المطابقة وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء بدئت بحمد المسؤل ووصفه
بالأوصاف العظام لأنه أدعى للقبول ولتتجمع النفس عليه في السؤال ثم قيد المسؤل بأنه هو الذي لا يكون
للمغضوب عليهم ولا للضالين اظهار الاختصاص وتعريضاً لغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان للناسين اه
(قوله ختم الله لنا بالحسن) هي كلمة الشهادة التي هي سبب في دخول الجنة وختم من باب ضرب يقال ختمت
الكتاب طبعته عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا والخاتم حلقة ذات فص من غيرها
فإن لم يكن فص فهي فتحة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر الفاعل والفتح ما يوضع على الطبقة اه
مصباح (قوله بالذخر) بالذال المججمة ما يكون في الآخرة وبالذال المهملة ما يدخر في الدنيا من قوت وغيره
* والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله رب العالمين والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المختار
وآله السادة الأطهار وأصحابه الأخيار

* قال جامعها الفقير الفاني مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البنانى حقق الله له أحسن الأمانى وبلغه
دارالتهانى قد انتهت بقية ما أوردته ونهاية ما أوردته في العاشر من شهر جادى الثانية من شهور سنة

١٢١١ إحدى عشرة بعد المائتين والألف من هجرة من له العزة والشرف مستعيناً

رب السموات والأرض من جاهل يتعامل أو حاسد يعرف الحق ويتجاهل ضارعا

إليه جل جلاله وعز سلطانه أن لا يخيب سعيه فهو الجواد الذى لا يخيب

من أماله ولا يخذل من قطع غمسه واهله وأن يخلصنا من محن

الدنيا وفتن الدين ويجعلنا من خزنة المفلسين وأن يغفر لنا

ولو الديننا ولمسا يخننا ولا حبا بناولن دعا لنا والمسلمين

انه منعم كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى

العظيم وصلى الله وسلم على سيدنا

محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين

ختم الله لنا بالحسن وبسر
لنا الفوز بالذخر الاسنى
بحرمة النبي صلى الله عليه
وسلم وآله الطاهرين والله
أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب

جدالك يا مبدع الكائنات وشكر النعمائك يا باري السموات وضلالة وسلاما على خلاصة سلالة
عبدنان الناطق بأفصح لسان وأبدع بيان وعلى آله وصحبه المتصلين بأصناف العلوم وأنواع العرفان
المعجزين ببراعتهم فرسان البلغاء في كل ميدان (وبعد) فقد تم طبع هذه الحاشية الشهيرة بالتحرير
الوحيد في مقصدها المسفرة عن كل عقد ثمين ومعنى فريد ذات التحقيقات الرائقة والتدقيقات
البديعة الفائقة كيف وهي جمع من لا يشركه في فضله ثاني المحقق العلامة الشيخ مصطفى البناني
على مختصر العلامة سيدي سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح في علم البيان والبديع والمعاني
مطرزاها مشرأ بالشرح المذكور الجدير بأن يكتب بالنور على صفحات فحور الخور مع تقريرات فائقة
وتحريرات رائقة من تقرير شيخ الاسلام شمس الدين الاتقاني رحمه الله وكان هذا الطبع الجميل
والوضع الجليل على نفقة ملتزمه الممام الامثل والفاضل الاكمل (حضرة السيد محمد عبد الواحد بيك
الطوبى وأخيه) نظرا لله اليهما بعين عنايته وحفظهما بمزيد فضله ورعايته وذلك بالمطبعة العامرة
العلمية ذات الادوات الباهرة البهية الكائن مركزها بجوار الجامع الازهر لا زال لواء العلم به ينشر

ادارة المتوسلين بابي القاسم (السيد عمر هاشم السكتي وأخيه السيد

محمد هاشم) كان الله لهما وبلغهما من الخيرات آمالهما

وذلك في أوائل ثاني الربيعين من عام ١٣١٦

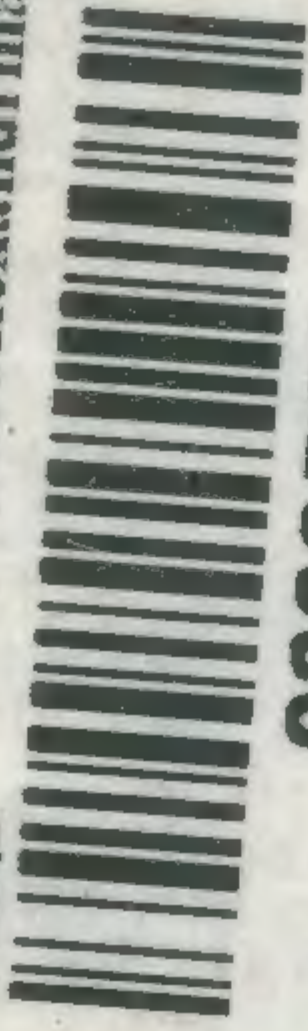
من هجرة سيد الكونين عليه أفضل

الصلاة والسلام وعلى آله

الاعلام وأصحابه

الكرام

Bibliotheca Alexandrina



0380578